

مركز دراسات الوحدة العربية

المغرب العربي في مفترق الطرق

في ظل التحولات العالمية

الدكتور عبد الحميد براهيمي

المغرب العربي
في مفترق الطرق

في ظل التحولات العالمية



مركز دراسات الوحدة العربية

المغرب العربي في مفترق الطرق

في ظل التحولات العالمية

الدكتور عبد الحميد براهيمي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

براهيمي، عبد الحميد
المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية/عبد الحميد براهيمي.
٤٨٣ ص.
ببليوغرافية: ص ٤٦٥ - ٤٧٢.
يشتمل على فهرس.
١. الوحدة المغاربية - التاريخ. ٢. المغرب العربي - الوضع الاقتصادي.
٣. المغرب العربي - التنمية الاقتصادية. أ. العنوان.
330.964

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

المحتويات

القسم الثاني
الاستراتيجيات الوطنية للتنمية (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥)

القسم الثالث
المغرب العربي، إلى أين؟

قائمة الجداول

تمهيد

نقصد بالمغرب العربي في هذا الكتاب خمسة بلدان وهي من الشرق إلى الغرب: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وهذه التسمية قد أملتها ظروف تاريخية. ولهذا فقد آثرنا المقاربة التاريخية من أجل فهم صحيح لتطور الحقائق الوطنية الخاصة بكل بلد مغاربي، وكذلك مختلف المحاولات لبناء المغرب العربي الكبير من أجل إبراز الثوابت التي ارتبطت بمفهوم الوحدة المغاربية عبر التاريخ القديم والحديث.

وبالفعل، فإن التاريخ يعلمنا أن المغرب العربي كان دائماً موحداً في أوقاته المجيدة والعصيبة على حد سواء، وفي أفراحه أو أتراحه منذ القدم، وأن الاحتلال الذي تعرض له شمال غرب إفريقيا من قبل الرومان والوندال والبيزنطيين بين القرن الثاني قبل الميلاد وبداية القرن السابع الميلادي، قد واجهته مقاومة مسلحة من قبل السكان الأصليين. إن مقاومة شعوب شمال إفريقيا في العهد القديم قد ارتوت دائماً من معين العدل والكرامة والحرية.

وكان انتشار الإسلام في المغرب العربي، ابتداء من القرن السابع الميلادي، قد سهله الإقبال الطوعي للبربر على الدخول في دين الله أفواجاً، والإسهام النشيط الذي قاموا به في نشر الإسلام في الربوع المغربية أولاً ثم العبور به إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بعد ذلك. ولقد صاغت القيم الإسلامية ذات البعد الكوني الشامل كل ذرات الكيان المغاربي، وذلك عبر القرون المتتابعة. ومنحت مختلف الممالك التي تعاقبت على المغرب العربي، وبخاصة في عهد المرابطين والموحدين (من القرن الميلادي الحادي عشر إلى القرن الثالث عشر) المغرب العربي مكانة سياسية عظيمة وقيمة حضارية لا مثيل لها، كما عززت الوحدة المغاربية على المستويات السياسية والدينية والثقافية. وهكذا صار الانتماء المغاربي الى الحضارة العربية ـ الإسلامية حقيقة لا رجعة فيها.

وفي المجال الثقافي، تركت هذه المرحلة إرثاً مهماً. فالنشاط الفكري كان واسعاً ومتنوعاً جداً، ففي المجال الفلسفي والعلمي مع ابن طفيل وابن رشد، وفي مجال العلوم الإنسانية مع الجغرافيين: الإدريسي وأبي علي الحسن، ومع ابن خلدون صاحب المؤلفات العلمية ذات البعد العالمي، وفي مجال العمارة والفنون، بلغت النوعية مستوى عالياً، لم

يشهد له المغرب العربي مثيلاً من قبل.

أما في المجال الديني، فقد سمح اتباع المغرب العربي المذهب المالكي، بتوحيد شعوبه وتزويدها بالنظام المرجعي نفسه والذي ساهم تطبيقه في توثيق تلاحمها واستقلاليتها. ومن جهة أخرى، فإن انتشار الإسلام وتطور التعريب على يد البربر أنفسهم قد سمح بتعزيز الانسجام في المجتمع المغاربي.

وحتى في فترة الانحطاط، كانت بلدان المغرب العربي موحدة. وهنا تبرز لنا العوامل نفسها التي ساهمت في إضعاف المغرب العربي وتفكيكه بين القرنين الميلاديين الثالث عشر والتاسع عشر. هذا الانحطاط وصل إلى الحد الأقصى مع الغزو الفرنسي لكل من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، وغزو إسبانيا للصحراء الغربية وشمال المغرب الأقصى وكذلك غزو ليبيا من قبل إيطاليا. لقد أدى احتلال بلدان المغرب العربي إلى توحيد شعوبه في المقاومة المسلحة أولاً، ثم في الكفاح السياسي للحركات الوطنية ذات الأهداف المشتركة، وأخيراً في الكفاح المسلح، الذي عرفته الخمسينيات والذي توج باستقلال بلدان المغرب العربي جميعها.

إن حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي، تولد عنه أمل كبير، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المغاربي، للدخول في مرحلة جديدة كان يفترض أن تتوجه نحو التنمية والتطور والوحدة والأخوة والتضامن.

وقد تم تحليل السياسات التنموية في البلدان المغاربية بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٥ في هذا الكتاب من وجهة نظر نقدية وموضوعية على ضوء الاختيارات السياسية والاقتصادية المتبعة في مختلف البلدان المعنية.

ومن جهة أخرى، فقد بنينا نقدنا للمرجعيات النظرية التي استوحت منها مختلف الاستراتيجيات التنموية على مقابلة بين الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، وتطورها والنتائج المحصل عليها.

إن النتائج التي تحصلت عليها مختلف البلدان المغاربية على المستوى الوطني تُظهر محدودية الاستراتيجيات المتبعة وعدم تماسكها على الرغم من اختلاف المقاربات السياسية والاقتصادية. والدليل على ذلك أن كل البلدان المغاربية تجد نفسها اليوم في مأزق.

ومن جهة أخرى، لم تفلح، في الواقع، أي من المحاولات المختلفة للتكامل المغاربي التي تم السعي إليها فيما بين ١٩٦٤ و١٩٩٥. فالبناء المغاربي لا يزال معطلاً على الرغم من إعلان الدساتير في البلدان الثلاثة رسمياً الانتماء إلى المغرب العربي. كما أن هذا الانتماء للهوية المغاربية يتم التذكير به بصفة منتظمة من قبل رؤساء البلدان المغاربية كلهم. وإن التحليل الموضوعي للوقائع ليسمح لنا بتحديد أسباب الإخفاق الذي منيت به الوحدة المغاربية.

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه، والذي سنحاول الإجابة عنه، هو معرفة ما إذا كان بإمكان دول المغرب العربي، في ظل الواقع العالمي والمتوسطي والجهوي الحالي المعقد للغاية، والمحفوف بالتحديات والصعاب من كل الأنواع، أن تخرج، انفرادياً أو جماعياً، من المأزق الذي هي فيه حالياً، وذلك بتحطيم الحلقة المفرغة التي يمثلها التخلف والتبعية للخارج.

إن بلدان المغرب العربي يجب أن تتحكم في مصيرها لمواجهة القرن الحادي والعشرين بمناهج وأفكار جديدة، وباستراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والتكامل المغاربي من أجل قهر الفقر والتخلف، والمضي قدماً في طريق التقدم العلمي والتقني والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ليس شيئاً مأمولاً فقط، وإنما هو ممكن أيضاً، ولكن بتحقيق شرطين: الدمقرطة الفعلية للحياة السياسية، وإعادة الاعتبار للعامل البشري في هذه البلدان.

وباعتبار الإنسان محرك التنمية، فإنه يجب أن يكون حراً، وأن يحرز في إطار الكرامة غيره من الاستغلال والتعسف والبؤس المادي والأخلاقي والفكري. فالتنمية تعني أولاً ترقية الإنسان ومساهمته الفعالة والمسؤولة في عملية بناء الاقتصاد الوطني والصرح المغاربي.

إن هذا الكتاب لا يكتفي بإلقاء نظرة نقدية على السياسات التنموية المنتهجة خلال الأربعين سنة الماضية، بل يبقى متطلعاً إلى المستقبل بتقديم اقتراحات نظرية وإجراءات تطبيقية من أجل إثارة نقاش بين المغاربة حول الطرق والوسائل الكفيلة بإخراج المغرب العربي من التخلف وتحقيق التطلعات الشعبية التي يحتل فيها التكامل الاقتصادي والوحدة المغاربية والتنمية، المقام الأول والأمثل. وأتمنى أن يكون مثل هذا النقاش ثرياً وعميقاً، وأن يفضي إلى تصور بديل استراتيجي حقيقي في مجال التنمية، وتطبيقه.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر بحرارة كل الجامعيين والأصدقاء الذين شجعوني على تأليف هذا الكتاب. إن تحرير هذا العمل، بالإضافة إلى العوائق المهنية قد شغلني، مرة أخرى، عن واجباتي العائلية. وفوق ذلك، كانت زوجتي «عبلة» سنداً ثابتاً لي حتى الانتهاء من إنجاز هذا الكتاب. ولم تدخر ابنتي «لينة» أي جهد في السهر على رقن الكتاب بواسطة الكمبيوتر، وكذلك تصحيح المعطيات والجداول الإحصائية. وحقيقة، لقد تلقيت مرة أخرى من زوجتي وابنتي دعماً ومساندة ثمينين جداً في إنجاز هذا العمل.

لندن في ٤ أيار/مايو ١٩٩٦م

مقدمة

شكل المغرب العربي موضوعاً للعديد من الأعمال خلال السنوات الستين الماضية: من كتب ومقالات ورسائل ومذكرات ومخطوطات ودراسات من كل صنف. وقد تم نشر العديد من الكتب الجماعية التي لم يكن محتواها أكثر من تجميع لمقالات مصنفة بحسب المواضيع، والتي تغلب عليها ـ أحياناً ـ النظرة «الأورومركزية» (Eurocentrique). إن هذه الوفرة الأدبية فيها العديد من الدراسات القيمة التي قام بها مؤلفون مغاربة أو أوروبيون في العديد من المجالات وبخاصة في فترة ما بعد الاستقلال، والتي تكتسي أهمية بالغة، ولا تزال تؤدي خدمات قيمة للباحثين المختصين والطلبة والجمهور الواسع.

فلماذا إذاً هذا الكتاب اليوم؟ في الحقيقة كنت أريد تأليفه منذ مدة طويلة. وأخيراً تحققت هذه الأمنية، غير أن الوضع المعقد ـ وفي بعض الأحيان المؤلم ـ لمختلف البلدان المغاربية في فترة التسعينيات ـ الوضع المغاربي (مصاعب من كل نوع)، والوضع العربي (الانقسامات)، والمتوسطي (منقسم بين الحوار والمواجهة)، والعالمي (اختلالات عميقة بين الدول الغنية والفقيرة) ـ قد جعل المهمة أكثر صعوبة. فالعالم اليوم مهتز بالصراعات المسلحة والأزمات الحادة الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية... الخ. كما تسود العالم اليوم الفوضى التجارية والمالية والنقدية الدولية التي تجعل من أي تنبؤ اقتصادي مجرد احتمال تقريبي.

فأين محل المغرب العربي من هذا كله؟ وما هي خصوصياته؟ وما هي نقاط قوته وضعفه؟ وما هي إنجازاته؟ وما هي قدراته؟ وهل هو قادر على التغلب على الفقر والتخلف بوسائله الخاصة أم بالاعتماد على المؤسسات الدولية؟ وأين يكمن خلاص المغرب العربي، في الوطنية الضيقة والمتعصبة، أم في بناء مغرب عربي لفائدة الجميع؟ وباختصار، إلى أين يتجه المغرب العربي؟

إن عنوان الكتاب، في حقيقته، يوضح الرهانات. فمحتواه موجه إلى المغاربة وعرب المشرق والأفارقة والغربيين على حد سواء. والعامل المشترك لكل هؤلاء يكمن في المقاربة المتعددة الأبعاد المعتمدة، في محاولة صادقة لتوضيح المسائل المعقدة وغير المعروفة بصفة مدققة، والتي تحجبها في معظم الأحيان الدعاية والخطاب الرسمي المتميز بالوصاية

على الشعب والإجماع الموهوم..

إن الأمر يتعلق في واقع الحال، وانطلاقاً من الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي، بإبراز بعض العناصر الاستراتيجية البديلة للتنمية، ويقوم على مقاربة جديدة تتجه أساساً نحو المستقبل بدمج الإرث الحضاري والتاريخي لبلدان المغرب العربي على قطيعة تامة مع الطرق المتبعة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

نحن نعتقد أنه قد آن الأوان لوقف تشويه الحقائق والتضليل الإعلامي والترويج المثير والمبتور لبعض المسائل بهدف الإبقاء على جو مشحون في أوروبا والمغرب العربي، وفسح المجال أمام العقل والنظرة الكلية القائمة على احترام الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، واحترام الآخر والحق في الاختلاف وفي الوجود والكرامة.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين وجد المغرب العربي نفسه في مفترق الطرق: فإما أن يتم تسيير بلدان المغرب العربي في المستقبل بطرق الماضي، وذلك بالإبقاء على الوضعية الراهنة، وفي هذه الحالة ستكون الكارثة، إذ إن كل بلد مغاربي سيستمر في رؤية المستقبل في إطار حدوده الجغرافية والسياسية الحالية، وستتفاقم الديون الخارجية للجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس. وسيؤدي الاستمرار في تطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي إلى الزيادة في رفع نسبة البطالة وتفقير الشعوب وزيادة الاختلالات الأساسية للاقتصادات ومضاعفة التبعية للخارج. وإن عمليات إعادة الجدولة المستمرة للديون الخارجية للبلدان المغاربية قد كلفتها ـ وستكلفها ـ ثمناً غالياً في المجالات الأربعة: المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الاستمرار في تطبيق التوجهات التي تميزت بها مرحلة الثلاثين سنة الأخيرة، وبخاصة ما كان منها في الثمانينيات، سيؤدي بهذه البلدان في ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ إلى التوقف الكامل عن الدفع، مما يجعلها تحت رحمة المقرضين الذين لن يقبلوا بعد ذلك تقديم قروض غير مضمونة التسديد، لأنه سيصبح من غير الممكن للبلدان المغاربية في هذا التاريخ أن تحقق مداخيل كافية من الصادرات لتسديد خدمات الديون المرتفعة، والتي، ستستمر عملية تراكمها في عرقلة أية محاولة للتنمية. عندها، وبكل بساطة، ستحدث إعادة استعمار البلدان المغاربية من جديد، ولكن بأشكال أخرى. ففي هذه المرة لن يكون الاستعمار عسكرياً، وإنما سيكون اقتصادياً وثقافياً. وبذلك يصاب المغرب العربي في صميم روحه وجسده. ومن جهة أخرى، سيبقى مجهود التكامل المغاربي مهمشاً، في الوقت الذي يستمر فيه الهتاف للوحدة مما يمكن من المحافظة على استخدامها كذريعة. وفي مثل هذه الحالة ـ لا قدر الله ـ فما الذي ستعنيه، حينئذٍ، مفاهيم الوطنية والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والسيادة؟[1].

---

(١) حول مفهوم السيادة، انظر: Bustani Muhammad Khir, «Concept of Sovereignty in Contemporary Islamic Movements,» *Encounters*, vol. 1, no. 1 (March 1995).

وإما أن تستعيد هذه البلدان القدرة على التحكم في أمورها، فتقوم بجرد حساباتها واستخلاص دروس أربعين سنة من التجارب الماضية، واستيراد النظريات ونماذج التنمية والأنماط الاستهلاكية. في هذه الحالة يمكن لمجهود جدي من النقد الذاتي البناء أن ينقذ الموقف. فالمغرب العربي يملك من القدرات ما يوجب عليه الاعتماد على إمكانياته الخاصة في إطار خطة ترمي إلى تحرير الأفكار والعقليات، وفي نطاق سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة يضعها المغاربة وينفذونها بأنفسهم، وتكون منفصلة تماماً عما عرفوه إلى الآن من الرجال والطرائق، وتحتل فيها الديمقراطية والحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون مكانة مرموقة، عندها، وعندها فقط يمكن أن يظهر رجال أكفاء ومخلصون، يعملون على تحقيق المصلحة العامة، ولهم القدرة على الإبداع والشروع في تغييرات هيكلية في طريق التقدم والرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

وتبدو الطريقة الثانية أكثر تطابقاً مع طموحات المغاربة للحفاظ على هويتهم الحضارية، ولكي يجدوا بأنفسهم الحلول الناجعة والملائمة للخلاص من حالة انسداد الأفق السياسي والاقتصادي الراهنة. ومن المؤكد أن هذا الطريق ليس سهلاً، ولا خالياً من العوائق، لكنه يمتاز بالوضوح. فمستقبل المغرب العربي في هذه الحالة، سيبنيه المغاربة الأكثر تمثيلاً لهويتهم، وستستعيد الهوية الحضارية مكانتها الحقيقية.

ولكن على المغرب العربي أن يبقى في الوقت نفسه منفتحاً على إيجابيات الحضارات الأخرى والتطور العلمي والتقني واللغات الأجنبية. وعليه أيضاً أن يكون قادراً على تكييف التقانة (التكنولوجيا) المتقدمة مع الحقائق المحلية، لتقليص تكاليف التنمية والإسراع في النمو الاقتصادي.

وسيتأثر مستقبل المغرب العربي بعائقين اثنين هما: الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي العالمي والأوروبي الحالي، ونتائج السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل مختلف البلدان المغاربية خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، يتأثر مستقبله بما يكون له من قدرة على مواجهة العوائق الداخلية (إعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية) والخارجية (التحكم في المديونية الخارجية خاصة) للقيام بالتغييرات والتكييفات اللازمة في المجالات الحاسمة.

وفيما يخص الواقع العالمي والأوروبي، علينا أن نوضح بأن سقوط جدار برلين قد أدى إلى زوال الثنائية القطبية التي حكمت العالم. ويبدو حالياً أن العالم أصبح وحيد القطبية، وأن مجموعة الدول السبع الأكثر ثراء في العالم تبني جماعياً وبالتنسيق، علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية وتقانية ومالية..

وعلى المستوى الاقتصادي، يتميز العالم اليوم بإنشاء تجمعات ومجموعات اقتصادية جهوية، وبوجود ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية. هذه القطبية الثلاثية يمكن ملاحظتها، وبخاصة في التداخل الحاصل بين

مصالح الشركات العملاقة الأمريكية واليابانية والأوروبية. إن آلاف التحالفات الاستراتيجية الثلاثية التي تحققت منذ الثمانينيات، ترمي إلى السيطرة على سوق، أو قطاع ما، على المستوى العالمي[٢]، غير أن هذا لا يخفي بأي حال من الأحوال الصراع من أجل السيطرة الذي دخلته هذه الأقطاب الاقتصادية الثلاثة. فمصالحها لا تتلاقى دائماً، سواء أكان ذلك على المستوى الصناعي أم التجاري أم المالي. وفي هذا الإطار تصبح بلدان المغرب العربي، مثل المناطق الأخرى من العالم، مستهدفة من قبل هذه الأقطاب التي تتسابق من أجل تعزيز أسواقها الخارجية.

وعلى مقربة منا نلاحظ أن الاهتمام الذي توليه أوروبا الغربية للمغرب العربي ولمنطقة المتوسط ليس جديداً، فهو يعود إلى التاريخ القديم، لكننا نسجل تجدد اهتمامها بالمغرب العربي خلال التسعينيات بهدف تعزيز امتيازاتها، ومواصلة توجيه صادراتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال ذات المقابل العالي، وإيديولوجياتها المسيطرة. أما المغاربة، فإنهم غير مرغوب فيهم في أوروبا، التي «تغلق على نفسها بإحكام»[٣] على المستويات البشرية والتجارية في السبعينيات، والثقافية في الثمانينيات.

وتعكس الضجة الإعلامية حول الأمن والتعاون الأوروبي ـ المتوسطي ضخامة الهجوم الذي تقوده من جهة بعض الأنظمة العربية والمغاربية التي تشعر بالخطر من جراء تزايد شعبية الحركة الإسلامية في بلدانها، ومن جهة أخرى من طرف أوروبا وخاصة فرنسا، التي لم تهضم الموقع الاقتصادي المهيمن لألمانيا الموحدة، فأخذت تحاول أن تعيد لصالحها ميزان القوى في أوروبا، وتريد بالتالي استرجاع التحكم في بلدان المغرب العربي وبعض البلدان العربية المتوسطية الأخرى تحت قيادة أوروبا اللاتينية. وفضلاً عن ذلك، فإن رفض فرنسا وأوروبا إقامة نظام ديمقراطي يعكس الطموحات الشعبية في الجزائر يقوم على اعتبارات حضارية وثقافية مختلفة عن تلك التي توجد عندها، له دلالة كبيرة في هذا الصدد، فأولى بالأوروبيين إذا كانوا يقبلون بالاختلاف وممارسة الديمقراطية في بلدانهم أن يقبلوا مثل ذلك على الضفة الأخرى من المتوسط.

وإذا كان الأوروبيون يبنون اتحادهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والمالية والنقدية بوجه الخصوص، فإنه يجب عليهم الاعتراف للبلدان المغاربية والعربية بهذا الحق في الاتحاد. وحتى مصطلح العالم العربي قد اختفى من أدبيات وسائل الإعلام على المستوى العالمي. فالكلام الآن ينصب على الشرق الأوسط ودول الخليج وإفريقيا الشمالية والدول المتوسطية، ويتم بذلك تقليص العالم العربي في بعده الجغرافي وحده، كمصدر

---

(٢) انظر: Riccardo Petrella, «Pax triadica...,» *Le Monde diplomatique*, 39e année, no. 464 (novembre 1992).

(٣) التعبير هو لـ: Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992), p. 8.

للمواد الأولية الاستراتيجية، وسوق للمستوردات ومكان للتسلية (سياحة). إن العالم العربي أصبح فضاء بدون تاريخ. وأصبحت شعوبه مجرد فئة من المستهلكين، فهي بطون بدون روح ولا تاريخ.

إن أوروبا ما زالت تؤمن بعقلانية وعالمية النظام الغربي الذي يراد نشره في بقية العالم. وبالمقابل يتم إخفاء أو تقزيم الأزمة الهيكلية للرأسمالية والأزمة الحضارية والأخلاقية التي تهز العالم الغربي.

وفي هذا الظرف نرى أوروبا، وبخاصة في جزئها الجنوبي، تحضر في عام ١٩٩٥ لإنشاء مجموعة متوسطية تكون هي المستفيدة منها بالدرجة الأولى. فبرنامج «الشراكة السياسية والاقتصادية» الأورو ـ متوسطية يهدف أساساً إلى احتواء الضغط الديمغرافي وموجات الهجرة من الجنوب، ووقف الحركة الإسلامية من أجل جعل رفاهية أوروبا في مأمن من الاضطرابات التي تهز ضفاف المتوسط. إن أوروبا لا تعتبر بلدان المغرب العربي والبلدان العربية الأخرى المحيطة بالمتوسط شركاء كاملين، أو كيانات إقليمية قادرة على الاتحاد في إطار مشروع مجتمعي، وإنما تعتبرها منافذ لصادراتها، ومناطق محفوفة بالمخاطر على مصالحها، وتعتبر قادتها مجرد أشخاص «مكلفين بمهمة» لدى أوروبا من أجل احتواء الشعوب حتى لا تشكل تهديداً ـ بالهجرة أو بالثقافة ـ للرخاء والطمأنينة والاستقرار والهوية الأوروبية. لكن البلدان المغاربية، ليست «أملاكاً شاغرة»، بل إن لها تاريخها الخاص، وحضارتها العربية الإسلامية العريقة، وقناعاتها السياسية وطموحاتها المشروعة لتحقيق ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي. ومن الغريب أن نلاحظ أن حتميات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل المغاربي لا تعتبر في أيامنا هذه من المسائل التي تحظى باهتمام وسائل الإعلام المغاربية، ولا الخطاب السياسي الرسمي لهذه الدول، التي نجدها تعطي الأولوية «للشراكة السياسية والاقتصادية» مع أوروبا، ومحاربة «الحركة الإسلامية». وفجأة يتحول الإسلام ـ الذي هو دين التسامح والأخوة والسلام ـ وفي غضون بعض سنوات، إلى عدو يجب القضاء عليه.

ولقد انتهينا إلى هذه الحال، لأن البلدان المغاربية الخمسة وجدت نفسها على غرار معظم البلدان الإسلامية، في طريق مسدود، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. إن هشاشة هذه البلدان وتبعيتها للخارج تزداد على مر السنين. كما أن المديونية الخارجية المتزايدة قد استنزفتها وأضعفتها كثيراً خلال الخمس عشرة سنة الماضية.

فنسبة المديونية الخارجية إلى المنتوج الداخلي الخام قد انتقلت من ١٢٥ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢١٥ بالمئة في الوقت الراهن في موريتانيا. وقد ارتفعت من ٥٣ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة في المغرب، ومن ٤١ بالمئة إلى ٦٦ بالمئة في تونس، ومن ٤٧ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة في الجزائر، في خلال المرحلة نفسها[٤].

---

(٤) World Bank, *World Development Report, 1994* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

إن التطور المقلق للمديونية الخارجية يعتبر عائقاً كبيراً لهذه البلدان. وإن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، لم يزد في خطورة المديونية الخارجية للبلدان المغاربية فحسب، بل زاد في تعميق تبعيتها للخارج أكثر فأكثر.

فلا برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ذات التوجه النيوكلاسيكي الذي لم يعد صالحاً اليوم، ولا النظرية الاقتصادية التي صاغها الغرب بقادرة على اقتراح الحلول الملائمة للبلدان المغاربية لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الهيكلية الحالية.

نحن نعتقد أن هناك استراتيجيات أخرى بديلة للتنمية، وفي حالة تطبيقها على المستوى الوطني أو المغاربي، فإنه بإمكانها أن تخرج المغرب العربي من الطريق المسدود الذي آل إليه، ومن التخلف، إذا ما توفرت بعض الشروط الضرورية. وسيتم في هذا المجال عرض بعض الاقتراحات في الفصل الأخير. لكننا، وقبل أن نصل إلى ذلك، رأينا أنه من المفيد أن نخصص **القسم الأول** لتطور التاريخ المشترك لبلدان المغرب العربي في فصلين: يعود **الفصل الأول** إلى جذور الوحدة المغاربية والاعتبارات الأساسية لتاريخ المغرب العربي، وهذا الفصل يضع في الصدارة بصفة خاصة: الإسلام الذي لا رجعة فيه في المغرب العربي كعامل أساسي للوحدة، ويذكر بصفة مختصرة بالفترة الفاصلة ما بين الاستعمار واستقلال كل دولة. **والفصل الثاني** يحلل التحول من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصادات الوطنية، حتى نحدد الظروف التي بني فيها اقتصاد كل بلد مغاربي على حدة بعد استقلاله. ويقدم **القسم الثاني** تحليلاً للاستراتيجيات التنموية الوطنية في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥) بينما يتطرق **الفصل الثالث** إلى الخصائص الأساسية للاقتصادات في البلدان المغاربية في الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥). أما **الفصل الرابع** فيحلل هشاشة السياسات التنموية المغاربية في هذه الفترة. أما **القسم الثالث** وهو بعنوان: «المغرب العربي، إلى أين؟» فيتساءل عن مصير المغرب العربي وطنياً وجهوياً. ويتكون هذا القسم الأخير للكتاب من **الفصل الخامس** وهو بعنوان: «المأزق» حيث يعالج أوله تعطل التنمية في بلدان المغرب العربي والعوامل الداخلية التي أدت إلى المأزق، كما يعالج العوامل التي أدت إلى توقف مسار التكامل المغاربي، وأخيراً هناك **الفصل السادس** المكرس لمعالجة عناصر الاستراتيجية البديلة للتنمية الوطنية والاقليمية، وقد بدا لنا أنه من المهم افتتاحه بالتذكير بالمحيط الدولي والمتوسطي في مطلع القرن الحادي والعشرين الذي يعيش فيه المغرب العربي، وذلك قصد تحديد مدى الضغوط والتحديات الخارجية. أما الحلول المقترحة فيما بعد، فتتعلق بأسس نظام اقتصادي إسلامي يكرس القطيعة مع النظرية الاقتصادية التقليدية، ومع الأنماط والمناهج المتبعة من قبل البلدان المغاربية منذ استقلالها حتى اليوم.

وبعد التذكير بالواقع الدولي (جوانب تطبيقية)، وملامح النظام الاقتصادي الإسلامي (الجوانب النظرية) التي تشكل إطار التحليل الشامل، نبحث في الأهداف الأولوية للتنمية الداخلية حيث يتم تقديم مقترحات لزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخرى لبناء مغرب عربي موحد ومتضامن، إلى أن نتناول بالبحث شروط التكامل المغاربي.

إن هذا الكتاب موجه الى المغاربة قصد إثارة نقاش حول المسائل الأساسية المتعلقة بمستقبل بلدانهم، ومستقبل جيرانهم والمنطقة بأسرها بهدف إبراز حلول قوية ودائمة، كفيلة بالقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والخروج من المشاكل المصطنعة التي تفرق المغاربة وتضعهم في مواجهة بعضهم بعضاً على المستوى الوطني والمغاربي.

وبما أن المغرب العربي جزء من العالم العربي والقارة الإفريقية، فإن أملي أن يحظى هذا الكتاب باهتمام عرب المشرق والأفارقة، لأنه يقدم توضيحات جديدة، ويضم تحاليل حول الماضي والحاضر، كما يقدم اقتراحات تدور حول مستقبل المغرب العربي. وهذا ما يمكنهم من معرفته معرفة مباشرة، ومن مقارنة الحقائق المغاربية بحقائقهم، مع العلم أن التحديات نفسها هي التي تواجه كلاً من الوطن العربي وإفريقيا، اللذين يعتبر المغرب العربي جزءاً منهما. إلا أن لكل منطقة خصائصها، مما يجعل تبادل التجارب عاملاً بناءً.

وأخيراً وليس آخراً، فإن هذا الكتاب يتوجه أيضاً إلى الأوروبيين والغربيين، لأنه يرى أن البحر المتوسط يجب ألا يتحول إلى جدار جديد بين أوروبا والمغرب العربي، ولا إلى ميدان للمواجهة، بل ينبغي أن يظل موطناً للحوار بين الحضارات، حيث يتغلب العقل على جموح العاطفة والروح التبسيطية.

وفي هذا الإطار، فإن الرسالة التي يريد المغاربة توجيهها للأوروبيين يمكن تلخيصها فيما يلي: «علينا أن نتحاور في هدوء، إذ يمكننا أن نتعاون وأن نتفاهم، ولكننا لا يمكن أن نذوب في بعضنا. أوروبا للأوروبيين، والكل موقن بذلك، فاتركوا إذاً المغرب العربي للمغاربة. والبحر المتوسط تعددي ويجب أن نقبله كما هو. ويجب ألا يُسند الدفاع عن القيم العالمية إلى أي احتكار أو مونولوج (حوار وحيد الطرف) أو روح أبوية تسلطية».

إن الخط الأساسي لهذا الكتاب يستند إلى الرسالة التالية: إن الرجوع إلى الأصول، والتعددية، ودمقرطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو ما قد يسمح للبلدان المغاربية بالخروج من مأزقها الحالي وتحقيق الوحدة المغاربية على الرغم من العراقيل والصعاب الداخلية والخارجية المختلفة. أما على المستوى الخارجي، فإن التسامح والتعددية والحوار بين الحضارات أمور قد تؤدي إلى إقامة علاقات جديدة بين شمال المتوسط وجنوبه، ومن شأنها أن تعزز السلم والاستقرار في المنطقة، وسيكون ذلك في صالح أوروبا والمغرب العربي على حد سواء.

القسم الأول

تشكل المغرب العربي
عبر تاريخ مشترك طويل

الفصل الأول

جذور الوحدة المغاربية والاعتبارات الأساسية لتاريخ المغرب العربي

جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية «جزيرة المغرب»، وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع. ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه.

وكثيراً ما وُصف المغرب العربي بالأسطوري، وترافق مع هذا الوصف الإلحاح على الخصوصيات التي تميز البلدان التي تشكله، والجزم بأن هذه الكتلة لا تكوّن أية وحدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(١)، مع أن المعطيات الموضوعية تبيّن أن المغرب

---

(١) انظر: Michèle Brondino, *Le Grand Maghreb: Mythes et réalités* (Tunis: Alif, 1990), et Michel Jobert, *Le Maghreb à l'ombre de ses mains* (Paris: Albin Michel, 1985).

توجد أعمال أدبية وافرة ذات أصل فرنسي يصرّ فيها مؤلفوها على عدم التجانس في بلاد المغرب وعلى الانقسامات الداخلية، هذه المقارنة تعود للايديولوجيا الكولونيالية. نعيد منها ثلاثة استشهادات قام بها محمد شريف ساحلي وذلك لإظهار التوجه غير العلمي والفلسفة الحاقدة للمؤرخين من المدرسة الكولونيالية الفرنسية في ما يتعلق بالمغرب. انظر: Mohamed Chérif Sahli, *Décoloniser l'histoire; introduction à l'histoire du Maghreb*, cahiers libres; 77 (Paris: Maspéro, 1965), pp. 18-25.

«مهما عدنا بعيداً في تاريخ افريقيا الشمالية؛ نجد كل شيء يحدث وكأنها قد ورثت عدم القدرة على الاستقلال». انظر: Charles André Julien, *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc*, bibliothèque historique, 2 vols., 2ème éd. revisée (Paris: Payot, 1951-1952), p. 48.

«عدم القدرة التاريخية لافريقيا الشمالية لإنجاز وحدتها ليست وليدة الأمس، فغياب اسم مقبول عالمياً (كما كان يقول أ.ف. غوتييه) يعد نتيجة لذلك. بلاد البربر، بلاد المغرب أو افريقيا الشمالية، وبصرف النظر عن الاسم، يبدو هذا البلد وكأنه مقسم منذ الألفية الثامنة...». انظر: Gabriel Camps, = *Monuments et rites funéraires protohistorique; aux origines de la Bérbérie* (Paris: Arts et métiers

العربي ليس قليل الانسجام بالقدر الذي يروّج له، سواء أكان ذلك من وجهة نظر جغرافية أم حضارية أم تاريخية أم سوسيوديمغرافية.

أولاً: المعطيات الجغرافية(٢)

يتكون المغرب العربي من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، ويتربع على مساحة تزيد على ستة ملايين كيلومتر مربع. وتكتسي هذه البلدان الخمسة مميزات طبيعية متجانسة، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان في مجموع الدول المغاربية. وتمتلك هذه البلدان في الوقت نفسه مناطق صحراوية مترامية الأطراف وواجهة بحرية مهمة إذ لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط طوله أكثر من ٣٠٠٠ كلم وآخر على المحيط الأطلسي يفوق طوله ٢٠٠٠ كلم، كما أنها تمتد على ما يزيد على ٤٠٠٠ كلم من الصحارى انطلاقاً من موريتانيا غرباً إلى ليبيا شرقاً.

إن رتابة الصحراء المغاربية المترامية الأطراف تتميز بتراكم الرمال التي تشكل الكثبان الرملية عند هبوب الرياح (العرق) والتراكمات الحجرية (الرق) التي تتلاشى في الجنوب مع جبال الهقار (التي يفوق ارتفاعها ٣٠٠٠م) في الجزائر، والكتل الصخرية في تيبستي بليبيا على الحدود التشادية.

وخلافاً للبلدان المغاربية الثلاثة الأخرى، تعتبر ليبيا وموريتانيا بلدين صحراويين أساساً، ما عدا منطقة وادي السنغال في جنوب موريتانيا، والجبل الأخضر في الشمال الشرقي لليبيا.

وتتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس في شمال الصحراء بوجود سلسلتين جبليتين: الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز ٤٠٠٠م في المغرب، وتمتد في الجزائر بارتفاع ٢٣٠٠م في منطقة القبائل والأوراس، وفي تونس حيث تنتهي بارتفاع ١٥٥٤م في جبال شامبي، والملاحظ أن قمم هذه المجموعة الجبلية تتناقص من الغرب إلى الشرق.

= graphiques, 1962), p. 7.

«الجنس المغاربي من بين الأجناس البيضاء المتوسطية، يمثل بصفة مؤكدة الإنسان المتأخر... هذا الجنس ليس لديه أية شخصية إيجابية». انظر: Emile Félix Gautier, *Le Passé de l'Afrique du Nord: Les Siècles obscurs* (Paris: Payot, 1937), pp. 5 et 25.

(٢) انظر: مبارك الميلي، تاريخ الجزائر، ط ٤ (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٨)، مج ١، ص ٤٥ - ٥٩؛ *Atlas* ([n. p.]: Delagrave, [n. d.]); Jean-Jacques Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée* (Paris: Karthala, 1993); Mohsen Toumi, *Le Maghreb*, que sais-je?; 2024 (Paris: Presses universitaires de France, 1982), et Yves Lacoste et Jean Dresch dans: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [°1991]).

وتتلقى السلاسل الجبلية التلية كميات وافرة من الأمطار ما عدا في الغرب الجزائري، الذي يتميز بنقص مزمن في المياه، ولكن جبال الأطلس الصحراوي تعتبر مروية بشكل جيد ويغطيها الثلج في الشتاء وخصوصاً في المغرب الأقصى والجزائر.

وينفصل الأطلس التلي (المتجه من الغرب إلى الشرق) والأطلس الصحراوي (المتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي) بواسطة السهول الداخلية والسهول الساحلية في المغرب الأقصى، والسهول العليا في الجزائر، والسهول الشمالية في تونس.

ويملك المغرب سهولاً واسعة، كسهول غرب وحَوْز وتاذلة ودُكَالة والسهول الداخلية في فاس ومكناس، ويوجد في الجزائر نوعان من السهول: سهول شمالية مثل سهول منطقة وهران والشلف ومتيجة وعنابة، والسهول العليا الداخلية مثل تلمسان ومعسكر وسطيف، وتملك تونس بدورها سهل الساحل في الشرق وسهل الشمال الشرقي والسهل الداخلي بالكاف.

وعلى المستوى المناخي، يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة، نظراً لاتساعه الكبير. ففي الشمال، يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع درجات حرارة لطيفة عموماً، حيث تبقى الفوارق بين الصيف الحار والشتاء البارد معقولة، على الرغم من أهميتها. أما التغيرات الحرارية فهي واضحة في الهضاب العليا، حيث تفوق ٣٠ درجة مئوية بين الشتاء البارد الذي يقارب درجة الصفر، والصيف الشديد الحرارة، حيث يسجل معدل ٣٥ درجة في الجزائر وتونس. بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي، حيث تشتد الاختلافات الحرارية وتصل إلى ٤٠ درجة في الجنوب المغربي والجزائري والتونسي والليبي، وقد تفوق ٥٠ درجة في موريتانيا.

إن هذا الاختلاف يتناسب مع تناقص معدلات سقوط الأمطار باتجاه شمال ـ جنوب، ويسجل أن المناطق الشمالية للجزائر تتلقى في المتوسط أكثر من ٦٠٠مم^{3} من الأمطار، وتفوق في بعض المناطق ١٠٠٠مم^{3} سنوياً، باستثناء المنطقة الوهرانية.

تتساقط الأمطار خصوصاً في فصل الشتاء، ويحدث ألا تسقط بين نيسان/ ابريل وكانون الأول/ ديسمبر، ويضاف إلى ذلك عدم انتظامها بين سنة وأخرى، وحدوث سنوات متتابعة من الجفاف، وتصبح الأمطار نادرة كلما توغلنا أكثر في الجنوب، حيث يتراوح السقوط بين ٢٠٠ و٣٠٠مم في السنة.

غير أن القسم الأعظم من المساحات الخضراء المغاربية تعرف نقصاً في المياه على امتداد الدول الخمس، حيث تتراوح فيها معدلات التساقط بين ١٠٠ ـ ١٥٠مم^{3} في السنة، مما يجعل هذه المساحات في غالبها مناطق قاحلة.

إلا أن الجنوب الجزائري والتونسي والليبي يملك مصادر باطنية مهمة من المياه، وتنقسم إلى صنفين: مصادر متجددة، مثل المياه الجوفية، التي تقع على عمق أقل من ٥٠م، وكذلك الطبقات المائية العميقة التي تقع على عمق ما بين ٢٠٠ و٤٠٠م، كما

توجد أيضاً مصادر غير متجددة مثل المياه الآلبية (Albienne) والتي تنتشر على مساحة ٦٠٠ ألف كلم مربع في الجنوب الجزائري، ويصل عمقها إلى ما بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠م. أو مثل المياه الباطنية الليبية التي تقع في المثلث: فزان - تيبستي - كوفة، والذي به مصادر معتبرة جداً، وقد قام الليبيون بإنجاز مشروع مهم بتعبئة هذه المصادر الباطنية، حيث تم إنجاز الشطر الأول، والذي كلف أكثر من ٣ مليارات دولار وهو موجه لاستصلاح الأراضي (حوالى مليوني هكتار) وكذلك للاستهلاك المنزلي في المدن الساحلية والاستهلاك الصناعي (من أجل تزويد مختلف المركبات الصناعية المتواجدة على الساحل)(٣).

ومن جهة أخرى، فإن جنوب المغرب العربي ما زال يحتوي على ثروات باطنية أخرى، لم يكتشف بعضها حتى الآن. فهناك مخزون مهم من النفط والغاز الطبيعي في منخفضات واسعة في ليبيا والجنوب والجنوب الشرقي الجزائري وبكمية أقل في الجنوب التونسي.

كما توجد مناجم حديد كبرى في موريتانيا والصحراء الغربية ومنطقة غار جبيلات (قرب الحدود الجنوبية الغربية الجزائرية - المغربية) وكذلك مناجم مهمة من الفوسفات في المغرب الأقصى والصحراء الغربية بصفة خاصة، وفي تونس أيضاً، وبكمية أقل في الجزائر، وهذا ما يجعل المغرب العربي في المرتبة الأولى بين منتجي الفوسفات في العالم.

وزيادة على ذلك، تجدر الاشارة إلى أنه في مجال الصيد البحري، فإن الساحل الأطلسي للمغرب العربي يخفي ثروات مهمة غير مستغلة في الغالب، وهي مجال لقرصنة دولية، وصيد غير شرعي. والساحل المتوسط على الرغم من قلة أسماكه، فإنه يتمتع بثروات ليست مستغلة كما ينبغي.

وإجمالاً فإنه نظراً لتركيبته الطبيعية (مكوناته وبنيته) والمناخية (تساقط الأمطار والحرارة) والنباتية ومصادره البحرية، وبخاصة ثرواته المعدنية، من المحروقات السائلة والغازية إلى المعادن الحديدية وغير الحديدية، فإن المغرب العربي يشكل تماثلاً واضحاً. فمن المحيط الأطلسي إلى مصر والسودان شرقاً، ومن البحر المتوسط حتى التشاد والنيجر ومالي والسنغال جنوباً، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء مهمة في الاتصالات الدولية، ويتمتع بموقع استراتيجي مهم.

ويضاف إلى هذا التجانس الجغرافي الذي يوحي بالوحدة تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون.

(٣) خلال الزيارة الرسمية التي قمت بها إلى ليبيا سنة ١٩٨٦، استطعت الاقتراب من هذا البرنامج الهائل وذلك بزيارة هذه الورشة العظيمة للأعمال الكبرى لتعبئة المياه الباطنية.

ثانياً: التاريخ المشترك

تقدم غالبية الكتب والأعمال باللغة الفرنسية حول المغرب العربي قراءة مبتورة وخاطئة للتاريخ المشترك للبلدان المغاربية، لكونها تنظر إليه نظرة أوروبمركزية (Eurocentrique) وبخلفيات ايديولوجية ذات طابع استعماري. فهي إما تعرض مرحلة ما قبل الاحتلال لبلاد المغرب بطريقة مشوهة، ومشوبة بالأحكام المسبقة، أو أنها تتجاهلها تماماً، وبكل بساطة، وكأن تاريخ المغرب لم يبدأ إلا مع الفترة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. والأدهى والأمرّ من ذلك هو أن المدرسة الكولونيالية تذهب إلى حد إنكار الشخصية المغاربية، وتقدم ادعاءات مجانية، مفادها أن المغاربة لديهم القابلية للاستعمار وأنهم غير قادرين «على الاتحاد والخلق»[٤]، وأن تاريخ المغرب العربي ما هو إلا غزو متتابع، قصد إبراز «التبعية المغاربية الدائمة» كظاهرة تاريخية[٥].

إن مثل هذه التحريفات قد تمت تعريتها، ورُد عليها من طرف مؤلفين مغاربة مثل مبارك الميلي، ومحمد الشريف ساحلي وعبد الله العروي ومحسن التومي وآخرين[٦].

والواقع أن الموقع الاستراتيجي لافريقيا الشمالية الغربية هو الذي كان سبباً في طمع الدول الأجنبية فيها منذ التاريخ القديم، وأن الشعوب الأصلية كانت دائماً تكافح الهجمات العسكرية الأجنبية. ولهذا السبب اكتفى الفينيقيون والرومان والوندال بالإقامة على الساحل، لأن المناطق الداخلية من البلاد ظلت غير قابلة للاختراق بفعل تلك المقاومة، والشاهد على ذلك شعار ماسينيسّا «افريقيا للأفارقة»، حسبما ورد عند سالوست (Salluste).

إن التاريخ المشترك للمجموعة المغاربية، يعود إلى العصر القديم، هذا التاريخ عززه الإسلام قروناً قبل العدوان الفرنسي.

---

(٤) Jean Despois, *L'Afrique blanche*, pays d'autre-mer, 4.sér.: géographie; 1 (Paris: Presses universitaires de France, 1964-),

نقلاً عن: Brondino, *Le Grand Maghreb: Mythes et réalités*, p. 19.

(٥) انظر: Stephane Gsell, *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord* (Paris: [s. n.], 1913-1929); Gautier, *Le Passé de l'Afrique du Nord: Les Siècles obscurs*; Christian Courtois, *Les Vandales de l'Afrique* (Paris: Arts et métiers graphiques, [1955]), et Gilbert Picard, *La Civilisation de l'Afrique romaine*, civilisations d'hier et d'aujourd'hui (Paris: Plon, 1959).

(٦) انظر: الميلي، تاريخ الجزائر، مج ٢؛ Abdallah Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, textes à l'appui (Paris: Maspéro, 1970); Toumi, *Le Maghreb*; Sahli, *Décoloniser l'histoire; introduction à l'histoire du Maghreb*, et

بناء المغرب العربي (ندوة)، السلسلة الاجتماعية؛ رقم ٩ (تونس: مركز الأبحاث الجامعي، ١٩٨٥).

١ ـ من العصور القديمة إلى مجيء الإسلام

في مرحلة العصر الحجري الأخير، كانت الشعوب الصحراوية تنتمي إلى الحضارة نفسها[٧]، وهذا يدل على قدم المظاهر المشتركة التي تتميز بها المنطقة.

إن العلاقات الثقافية والتجارية بين الشمال والجنوب، أي ما نسميه اليوم بالمغرب العربي تشهد على الاستمرار التاريخي، وعلى تميز الشخصية الثقافية لهذه المنطقة. إن البعثات الفينيقية الأولى تعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد، لكن الفينيقيين، لم يؤسسوا قرطاجنة إلا في عام ٨١٤ ق.م، واستقروا بخاصة على السواحل، باعتبار أن المنطقة الداخلية للبلاد يقطنها السكان الأصليون الذين كان بعضهم مستقراً وبعضهم الآخر بدواً رحلاً. إن بعض المراكز الحضرية التي يعود تاريخها إلى عشرين قرناً ما زالت موجودة إلى حد الآن مثل ميلاغون (مليلة) وآصيا (أغادير) وثينيس (تونس) وثالة (وقد احتفظت باسمها إلى يومنا هذا)، وسيرتا (قسنطينة) وتاڤاست (سوق أهراس) ومِلاف (ميلة)... الخ.

وفي القرن الثالث قبل الميلاد اعترض الفينيقيون على توسيع الامبراطورية الرومانية. ولم يتمكن الرومان من الانتصار على القرطاجنيين والاستقرار على الساحل إلا بعد العديد من الحروب التي انتهت بتحطيمهم لقرطاجنة وإحراقها. لقد ضمنت روما في أول الأمر التحالف مع مملكة البربر تحت قيادة ماسينيسّا (والتي تمثل تقريباً الجزائر حالياً)، لكن بعد سقوط قرطاجنة، بدأ الرومان يوسعون نفوذهم في نوميديا، وبدأت الدكتاتورية الرومانية تتجسد عن طريق الاستحواذ على أراضي السكان الأصليين، واستعبادهم من أجل تنمية الزراعة وجعل المغرب العربي «مخزن روما». إن هذه الاعتداءات هي التي دفعت بالممالك البربرية إلى الثورة ضد الهيمنة الرومانية، وأبرز هذه الثورات ثورة يوغورطة في نهاية القرن الثاني ق.م. إن احتلال شمال غرب افريقيا من طرف الرومان والوندال والبيزنطيين اصطدم بمقاومة حادة من طرف السكان الأصليين.

وهكذا اتسم التاريخ القديم لشمال غرب افريقيا بثورات متواصلة ضد الاستعباد والظلم بمختلف الأشكال من قبل الغزاة الرومانيين والوندال، كما أن تعطش البربر إلى العدالة والحرية والكرامة هو الذي سهّل انتشار الإسلام في المغرب العربي ابتداء من القرن السابع للميلاد.

٢ ـ الأسلمة النهائية للمغرب العربي عامل أساسي للوحدة

أ ـ وصول أوائل المسلمين إلى المغرب العربي

وصل المسلمون الأوائل المكلفون بالدعوة ونشر الإيمان والعلوم الإسلامية إلى

(٧) انظر: الميلي، المصدر نفسه، مج ١، ص ٦٤ ـ ٣٥١، و Toumi, Ibid., p. 10.

المغرب العربي عام ٦٤٧م بقيادة عبد الله بن سعد، أي بعد الهجرة بـ ٢٥ سنة فقط [٨]، لكن التاريخ يسجل أن عقبة بن نافع قد لعب دوراً مهماً بتأسيسه القيروان سنة ٦٧٠، والتي أصبحت عاصمة إسلامية جديدة، ومواصلة مهمته حتى المغرب الأقصى. إن غالبية القيم التي جاء بها الإسلام مثل: تحرير العبيد والتسامح والأخوة والتضامن والعدالة الاجتماعية والحرية الاجتماعية والمسؤولية، وكذلك تطبيق هذه القيم في الحياة اليومية، جعلا السكان الأصليين يستقبلونه بصدر رحب، وبخاصة السكان المحرومين، ثم انتشرت في ما بعد في أوساط الأجزاء المتبقية من السكان مع مرور الوقت، غير أنه تم تنظيم مقاومات هنا وهناك من قبل السكان البربر، منها تلك التي قادتها الكاهنة، قائدة القبائل اليهودية في الأوراس [٩]. ويبيّن المؤرخون غالباً مثال الكاهنة لتبرير الطرح الذي يعتبر المسلمين الذين قدموا إلى المغرب العربي لنشر الإسلام غزاة مثلهم مثل سابقيهم ولاحقيهم، وأن العرب الذين جاؤوا لتأدية هذه المهمة منذ القرن الأول، محتلون كغيرهم، وقد تم اعتماد هذا الخلط لزرع البلبلة في العقول ومحاولة تقليص البعد الحضاري للإسلام والتعاليم القرآنية والسنة النبوية الشريفة.

إن مقاومة بعض القبائل البربرية المسلحة لانتشار الإسلام ليست أمراً مستغرباً، وهل بنا حاجة إلى أن نذكّر بأن الرسول محمد ﷺ نفسه وأتباعه قد واجهوا مقاومة مسلحة من القبائل العربية في صدر الإسلام الذي عرف العديد من الحروب، كغزوة بَدْر وأُحُد والحصار المحكم الذي ضربه المشركون على المدينة المنورة، والمذكور في القرآن؟ [١٠].

من الواضح، إذاً، أن المقاومات المسلحة المنظمة في بلاد المغرب ضد قدوم المسلمين الأوائل، هي مثل التي حصلت في وقت الرسول ﷺ في جزيرة العرب، ليس لها أي طابع عرقي أو عنصري أو جهوي. وأحسن دليل على ذلك هو أن توسع الإسلام في بلاد المغرب قد تم أساساً من طرف قادة بربر وبجنود بربر. والدليل على ذلك أن طارق ابن زياد البربري هو القائد الذي فتح اسبانيا في عام ٧١١م على رأس جيش يتكون أساساً من البربر. إن وصول المسلمين الأوائل إلى بلاد المغرب لم يصاحبه، كما حدث في الغزوات السابقة واللاحقة للدخول الإسلامي، سياسة استيطان، ولا نزع أراضٍ من السكان الأصليين، ولا سلب لممتلكاتهم، ولا أية أطماع مادية، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد كان المسلمون الفاتحون يحملون رسالة حضارية عالمية، روحية ودنيوية، فالأمر كان يتعلق بنشر مبادئ الإسلام النابعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وتطبيقها في تنظيم المجتمع والحياة اليومية الفردية والجماعية.

إن الإسلام يلح على العلاقة الوطيدة بين البعد الروحي والبعد الدنيوي في حياة

(٨) انظر: الميلي، المصدر نفسه، مج ١، ص ٢٢ وما بعدها.

(٩) انظر: المصدر نفسه، مج ١، ص ٣٠ وما بعدها.

(١٠) انظر: **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآيات ٩ ـ ٢٢.

الناس الذين سيحاسبون على أعمالهم في الآخرة، ولذلك فإن العدالة الاجتماعية والحرية والتضامن أشياء لا يمكن الفصل بينها وبين عبادة الله والالتزام الناجم عن تطبيق تعاليم الإسلام واحترامها على المستوى الاجتماعي، وأن الترجمة الملموسة لهذه المبادئ في الحياة عززت مصداقية الإسلام في المغرب العربي، وهذا ما يفسر إقبال البربر الطوعي والجماعي على الدين الإسلامي، والالتزام بمبادئه.

وبالدخول الطوعي في الإسلام، خضع البربر لإرادة الله تعالى وتعاليمه التي جاء بها القرآن وفصلتها السنة النبوية. إن الأمر يتعلق إذاً بالانضمام إلى حضارة، وليس الخضوع لنظام سياسي دنيوي محدد، ولذلك لم يعتبر المغرب العربي أبداً مستعمرة للامبراطورية العربية في المشرق ولم يكن أبداً طرفاً في الصراع الذي كان قائماً بين الخلفاء الأمويين في دمشق والخلفاء العباسيين في بغداد، والذي انتهى لصالح العباسيين في منتصف القرن الثامن الميلادي.

وهكذا اعتنق المغرب العربي الإسلام كنظام مرجعي ومجموعة من المبادئ والقيم التي تشكل أسس شرعية السلطة. إن انتماء المغرب العربي إلى العالم الإسلامي يعني توسيع الرقعة الإسلامية على المستوى الحضاري والثقافي: ويمكن أن نلاحظ في هذا الصدد أنه بين القرنين الميلاديين الثامن والثالث عشر، دخل المغرب العربي في مرحلة تميزت بجهود توحيدية وإرادة للحفاظ على استقلاليته تجاه المشرق(١١).

وقبل تحقيق تلك الوحدة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر، مرت وحدة المغرب العربي بمحاولات متعددة بحسب التيارات الفكرية الإسلامية التي ظهرت بهدف إضفاء الشرعية على عملية توسيع السلطة لتشمل البلاد المغربية كافة ابتداء من القرن الثامن(١٢).

ومع نهاية القرن الثامن، أصبحت البلاد المغاربية تتشكل في الغرب من المملكة الإدريسية التي أسسها ادريس الأول واتخذ فاس عاصمة لها عام ٨٠٨م، ومن مملكة تيهرت (تيارت حالياً) التي توسعت في عهد ابن رستم (وهو من الخوارج وهو من أصل فارسي) لتشمل كامل المغرب الأوسط، ومن مملكة الأغالبة في الشرق، وعاصمتها القيروان عام ٨٠٠م.

إن هذا التذكير العام بمختلف المحاولات الرامية لتوحيد أقطار المغرب بين القرنين

---

(١١) انظر: امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٥٠ وما بعدها.

(١٢) انظر: الميلي، **تاريخ الجزائر**، مج ٢، ص ٩٣ - ١١٥؛ Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, pp. 105-186; Toumi, *Le Maghreb*, pp. 13-55, et Yves Lacoste, dans: *L'Etat du Maghreb*, pp. 43-46.

الثامن والثالث عشر، يسمح بإبراز الثوابت التي تميز الخصوصية المغاربية في آفاق الحضارة العربية الإسلامية.

ب ـ «المملكة» الإدريسية

عندما أرسل محمد بن عبد الله الذي ثار في البصرة ضد المنصور أخاه إدريس بن عبد الله، اختار هذا الأخير شمال المغرب الأقصى ليستقر فيه وينظم نفسه، وقد وصل عام ٧٨٨م إلى «أوليلي» التي كانت تغمرها الدعوة الخارجية، وكان إدريس من المعتزلة وشيعياً من أتباع الزيدية (فرقة معتدلة) وقد بويع إماماً حتى يتفرغ لنشر الإسلام، فبدأ بتأسيس عاصمة جديدة سنة ٨٠٨م وهي مدينة فاس التي ظلت تشع بأنوارها إلى غاية القرن الرابع عشر الميلادي.

وابتداءً من القرن التاسع استقر بها المهاجرون العرب الذين قدموا إليها أفواجاً متتالية، من قرطبة والقيروان بشكل خاص. إن هذه الهجرة التي تمت بسبب معارضة الشيعة للأمويين والعباسيين قد أدت إلى الإسراع بتطوير العاصمة الجديدة. وتعزيزاً لسيادة المملكة الفتية، سك إدريس الأول عملة إدريسية منذ عام ٨٠١م، ولتقوية الدولة الجديدة، هاجم الأدارسة تلمسان عام ٧٩٠م ثم شلة في الجنوب، ثم توجهوا إلى منطقة سوس واستولوا على مدينة نفيس عام ٨١٢م في عهد إدريس الثاني.

وقد لعب الأدارسة دوراً كبيراً في نشر الإسلام في مناطق نائية غرب المغرب العربي.

ويعتبر إدريس الثاني وابنه الأكبر محمد الذي خلفه عام ٨٢٨م والذي وزع الأراضي التي استولى عليها بين اخوته الستة قائدين دينيين، أكثر من كونهما مسؤولين سياسيين، وهذا ما يفسر العناية المطلقة بالدعوة التي اعتبرها الأدارسة مهمتهم الرئيسية، لذلك سرعان ما دخلت في الإسلام كل المناطق التي فتحوها، كما واصل ورثة إدريس الثاني المهمة الرئيسية لمملكتهم بصفة مستقلة ومتواصلة حتى وصول الشيعة في بداية القرن العاشر الميلادي(١٣).

ج ـ مدن ـ دول الخوارج

كانت هناك محاولات ثلاث لإنشاء دولة للخوارج اعتباراً من القرن الثامن(١٤).

(١) تلمسان

أول محاولة لإنشاء دولة للخوارج قام بها أبو قرة انطلاقاً من تلمسان، حيث كان

---

(١٣) انظر: Laroui, Ibid., pp. 106 et suiv.

(١٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١٠، وهو الميلي، المصدر نفسه، مج ٢، ص ٥٣ ـ ٩٠.

يجتمع الخوارج كلهم الذين يعارضون أي تقدم تجاه الغرب للجيوش العربية القادمة من الشرق، وباعتبار أبو قرة قائداً عسكرياً محنكاً، فقد تمكن من توسيع دائرة نشاطه حتى المغرب الأوسط، لكن نجاحه لم يدم طويلاً، ففي الواقع، كانت هشاشة النظام وضعف التأطير السياسي السبب الأصلي في سقوط تلمسان عام ٧٨٦م، قبل أن يجتاحها الأدارسة بأربع سنوات.

(٢) سجلماسة

كانت سجلماسة التي تقع جنوب غرب تلمسان في سنة ٧٥٧م محتلة من قبل البربر الصُفرية المعارضين للفرقة الأخرى للخوارج وهم الإباضية. فأبو القاسم بن سمكو هو الذي أسس مملكة بني مدرار التي أخذت اسم الأمير الرابع مدرار بن الياسة. هذه المملكة استمرت أكثر من قرنين، إلا أن رقعتها الجغرافية كانت محدودة جداً.

(٣) «مملكة» تيهرت

في عام ٧٦١م، أسس عبد الرحمن بن رستم، وهو خارجي من أصل فارسي، مدينة تيهرت. وفي عام ٧٧٦م أصبح خليفة للخوارج، ودامت مملكته إلى غاية ٩٠٨م، وكانت المدينة ـ الدولة بتيهرت تمثل تجسيداً للمذهب الخارجي المعتدل، وكانت مسيرة طبقاً للمبادئ السياسية والمعايير والقواعد الدينية التي وضعها هذا المذهب. لقد أقامت هذه المدينة ـ الدولة علاقات متينة مع المشرق العربي الذي أوفد علماء من الخوارج ليشاهدوا تطبيق نموذجهم مما خلق جواً من النقاش أثرى المذهب.

وأقامت هذه المدينة ـ الدولة أيضاً علاقات مع أمويي الأندلس. وقد امتد التأثير الثقافي والسياسي ـ الديني لمملكة تيهرت إلى خوارج المغرب العربي كلهم، إلا أن الخليفة الخارجي لم تكن تحركه أية إرادة سياسية في التوسع الجهوي، وربما، يعود ذلك إلى انعدام الوسائل العسكرية والمالية والإدارية، بينما كان اقتصاد المدينة ـ الدولة في رخاء. إن هذا الرخاء كانت تغذيه حركية المبادلات التجارية الخارجية مع المشرق والأندلس، وجنوب غرب المغرب العربي كسجلماسة. إن سقوط الدولة الرستمية جاء بعد مجيء الفاطميين الذين استولوا على تيهرت عام ٩٠٨م. في حين انسحب الإباضيون إلى الجنوب واستقروا بوادي ميزاب حيث يعيشون إلى اليوم كجماعة منسجمة في إطار مبادئ عقيدتهم.

د ـ «مملكة» الأغالبة

استمرت مملكة الأغالبة أكثر من قرن (٨٠٠ ـ ٩٠٩م)، أسسها ابراهيم بن الأغلب عام ٨٠٠م، وكان لهذه المملكة الفضل في مواصلة نشر الإسلام بافريقيا في إطار مستقل بالاعتماد على الإمكانات البشرية والمادية والضريبية ذات الأصل البربري. إن هذه الاستقلالية كانت تتماشى مع العلاقات التي كانت تربطها ببغداد على ثلاثة أصعدة على

الخصوص: دفع جزية سنوية محددة إلى بغداد، ومحاربة أعداء العباسيين، خاصة الأمويين والعلويين، والتبادل الثقافي.

وقد أقر خليفة بغداد للأمير الأغلبي بحرية اختيار خليفته واستقلالية تسيير مملكته. وكانت سلطة الأغالبة تشمل مبدئياً كل بلاد المغرب العربي، بدءاً من ليبيا (Cyrénaïque)، أما في الواقع فإن الدولة الأغلبية في المغرب الأوسط كانت حدودها تنتهي عند جنوب المدية. كان النظام الإداري الأغلبي مطابقاً للنموذج الإداري الذي عرفته بغداد حينما كانت الخلافة العباسية في أوج مجدها. إلا أن المجتمع الافريقي، وبخاصة القيرواني، كان الأول من نوعه والأرقى في المغرب العربي، وقد أصبح نموذجاً يُحتذى به في القرون اللاحقة[١٥]. ومن الناحية التجارية كانت القيروان تشكل أساساً ملتقى لطرق المواصلات ومركزاً تجارياً مهماً. ومن الناحية الثقافية بقيت القيروان «نموذجاً للعاصمة الثقافية والهندسة المعمارية والفنون» بفضل أعمالها الفنية المهمة وإنتاجها الثقافي وتأثيرها في المجتمع المغاربي كله في هذا المجال. وفضلاً عن ذلك، فإن تطبيق العلوم الإسلامية في الحياة الاجتماعية والفردية والجماعية، ظل وفياً للمذهب المالكي. وفي الحقيقة، فإن المذهب الحنفي الذي أدخل إلى افريقيا تحت التأثير العباسي في بداية المرحلة، قد أخلى المجال نهائياً للمذهب المالكي. وبذلك وحدت القيروان المجتمع المغاربي مذهبياً[١٦]. وفي الواقع، فإن المملكة الأغلبية وضعت الأسس الصحيحة لتوحيد المغرب العربي بتبنيها المذهب المالكي الذي لا يزال إلى يومنا هذا المدرسة الإسلامية المرجعية من موريتانيا إلى ليبيا مروراً ببلدان المغرب الأوسط، باستثناء مرحلة الفاطميين التي حاولت فيها غرس المذهب الشيعي في المنطقة.

هـ ـ «المملكة» الفاطمية (٩٠٩ ـ ٩٧٣م)

إن محاولات توغل الحركة الشيعية تعود إلى القرن الثامن عندما تم إرسال أول موفدَيْن إلى بلاد المغرب، وهما الحلواني وأبو سفيان وذلك سنة ٧٦٢م من أجل نشر المذهب الشيعي[١٧].

والحق أن الداعية أبا عبد الله الحسين بن أحمد، (أصله من الكوفة، مهد الشيعة) هو الذي قام بعمل متواصل لنشر المذهب الشيعي الاسماعيلي في بلاد المغرب. لقد انطلق من مكة عام ٨٩١م نحو كتامة برفقة حجاج بربر التقاهم في منى واستطاع نشر أفكاره

---

(١٥) انظر: Laroui, Ibid., p. 114.

من أجل تفاصيل عن دولة الأغالبة، انظر: الميلي، المصدر نفسه، مج ٢، ص ١١٨ ـ ١٢٨.

(١٦) Laroui, Ibid., p. 115.

(١٧) انظر: Farhat Dachraoui, *Le Califat Fatimide au Maghreb (296-362 H./909-975 JC.): Histoire politique et institutions* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1981), p. 57.

انظر أيضاً: الميلي، المصدر نفسه، مج ٢، ص ١٣٠ ـ ١٥٦.

انطلاقاً من إكجان، وهي مدينة صغيرة واقعة في جبال البابور بين سطيف وميلة (الجزائر). وبعد اعتراف الناس له بالعلم، بدأ أبو عبد الله يروج بحذر للمذهب الإسماعيلي. وبعد أن كوّن فرقة من الأتباع الثقاة، وسع حقل نشاطه شيئاً فشيئاً لتكوين جماعة بربرية اسماعيلية في كتامة. إن انضمام القبائل البربرية إلى هذا المذهب وانتشاره قد أقلق حاكم ميلة، موسى بن العباس. وطالب هذا الأخير بإرسال أبي عبد الله إلى ميلة لمناظرته بعلماء المدينة. واعتماداً على قوة التضامن القبلي رفض سكان كتامة هذا الطلب، متحدّين بذلك حاكم ميلة. وهكذا، تحول القائد الديني للتجمع الشيعي في جبال البابور، أبو عبد الله، إلى قائد سياسي يحضّر أتباعه لحركة عصيان من أجل إبعاد ميلة عن تأثير مملكة الأغالبة، وعندما بلغت تطورات الأحداث الملك الأغلبي ابراهيم الثاني أوفد مبعوثاً ليحمل رسالتين إحداهما إلى حاكم ميلة والثانية إلى الداعية أبي عبد الله، وكانت الرسالة الموجهة لأبي عبد الله مليئة بالتهديدات. ولم يرفض أبو عبد الله الخضوع فقط، بل رد باقتراح يتضمن التهديد يدعو فيه الأمير الى الإيمان بالمعتقدات الشيعية والإمام المهدي، متوعداً إياه بنار جهنم إذا ما تمادى في العصيان[١٨]. كان أبو عبد الله واضحاً، فهدفه كان سياسياً. وقد نظم نفسه ليأخذ السلطة لصالح الإمام المهدي. وبعد أن ضمن المساندة الكبيرة لأهل كتامة استطاع في خلال سبع سنوات أن يهزم القبائل، ويكسر التحالف الموجه ضده من طرف النظام الأغلبي والجيوش التي حاولت القضاء عليه. وفي سنة ٩٠٠م، أصبح أبو عبد الله فعلاً سيد آل كتامة، بعد أن سجل العديد من النجاحات العسكرية. كما امتدت سلطته من منطقة بجاية، والبابور في الشمال إلى بيليزمة في الجنوب، ومن سطيف غرباً إلى ميلة شرقاً. وأصبحت هذه المنطقة قلعة حصينة للمذهب الشيعي البربري ـ الاسماعيلي انطلقت منها حركة العصيان الرامية إلى إقامة الخلافة الفاطمية.

لقد نجح أبو عبد الله في توطيد سلطته على بلاد كتامة بتطبيق مبادئ المذهب الشيعي المؤسس على المساواة، والأخوة، والعدل، والنظام، والانضباط والوحدة. وقد اعتمد نشاطه كمصلح سياسي ـ ديني على جانبين: التربية كوسيلة لإيصال المبادئ الدينية وأسس التنظيم الاجتماعي من جهة، والتنظيم العسكري الذي من شأنه أن يوفر له الوسائل التي تمكنه من تحقيق الأهداف ذات البعد السياسي من الجهة الأخرى.

كما أن متابعة تطور الوضع في افريقيا، قد مكنت أبا عبد الله من اختيار الوقت الملائم لمهاجمة قوات الأغالبة. فابتدأ في أيلول/ سبتمبر عام ٩٠٢م بمهاجمة ميلة، حصن الأغالبة، وتمكن من الاستيلاء عليها، ثم انتقل بعد ذلك إلى سطيف واحتلها. وقد سقطت سطيف في عام ٩٠٣م بعد بضعة شهور من سقوط ميلة، ثم غزا آل كتامة في عام ٩٠٦م كلاً من مدينة طُبنة، في الجنوب الغربي من المسيلة ومدينة بيليزمة

---

(١٨) Dachraoui, Ibid., p. 68.

(Belezma). وفي عام ٩٠٧م، تم غزو تيجيس (Tijis)، في الجنوب الشرقي من قسنطينة متبوعاً بغزو بجاية سنة ٩٠٨م. وقد اتجهت بعد ذلك قوات كتامة شرقاً للاستيلاء على افريقية. وقد أسفر زحفهم نحو القيروان عن معارك وانتصارات عسكرية عديدة في سنة ٩٠٨م حتى سقوط قفصة في خريف السنة نفسها. وقد مهدت لسقوط لاريبوس (Laribus) في جنوب مدينة الكاف حالياً، في آذار/مارس عام ٩٠٩م معارك ضارية دامت حوالى الشهر.

أمام الانتصارات العسكرية لآل كتامة، فضل الأمير زيادة الله التخلي عن العرش والذهاب بعائلته وأملاكه وثرواته إلى المشرق. فكان ذلك نهاية مملكة الأغالبة وصعود خلافة الفاطميين بفضل قوات البربر القادمة من القبائل الصغرى تحت قيادة الداعية أبي عبد الله، لصالح المهدي الذي ذهب لإحضاره من سجلماسة، في المغرب الأقصى حالياً، حيث كان قد لجأ قبل خمس سنوات، بعد هروبه من المشرق. وكان عبد الله أبو محمد المهدي قد هرب من السَلَمية بسوريا سنة ٩٠٢م حيث كان الخطر يهدده باحثاً عن أراض جديدة يستقر بها.

وفي كانون الثاني/يناير عام ٩١٠م تم تنصيب عبد الله بن محمد المهدي خليفة في مدينة رقادة. وأعلن عن ذلك في مساجد القيروان ورقادة نفسها. وقد أسس عبد الله المهدي شرعيته على نظرية الإمامة الشيعية التي تم تأسيس حركتها من قبل أحفاد علي بن أبي طالب وفاطمة بنت الرسول ﷺ ومنها جاءت تسمية المملكة الفاطمية، التي كانت تستهدف إقامة الخلافة على كامل العالم الإسلامي.

في الواقع، لم تدم مملكة الفاطميين في بلاد المغرب إلا ٦٤ سنة. وقد اتسمت فترة حكمهم بالعديد من الاضطرابات والفتن والثورات. فمباشرة بعد تعيينه، قام المهدي بإعدام الداعية أبي عبد الله وشقيقه أبي العباس بعد اكتشافه لمؤامرة كانت تحاك ضده، لكن القضاء على هذا الرجل الذي ارتبط اسمه بإقامة المملكة الجديدة قد جوبه باستياء عام. وتبع ذلك ثورة القصر القديم التي تم تنظيمها من طرف الأغالبة الذين أرادوا استغلال غضب السكان، وعلى أثر ذلك حدثت فتنة دموية في مدينة القيروان سنة ٩١٢م، وثورات في بلاد المغرب الأوسط وبلاد كتامة تم قمعها بصرامة. وفي السنة نفسها، ثارت طرابلس ضد سلطة الفاطميين[(١٩)].

كما تميزت الخلافة الفاطمية الثانية تحت سلطة القيّم بثورة الخوارج التي تم قمعها، وبثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد، الرجل الشهير بصاحب الحمار. وزعزع هذا الأخير النظام الفاطمي بقيادته لعصيان عنيف دام حوالى اثنتي عشرة سنة (٩٣٥ ـ ٩٤٧م) شمل كل منطقة افريقية[(٢٠)]. وقد استطاع الخليفة الثالث اسماعيل المنصور، الذي تولى الخلافة

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٣٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٨٢.

عام ٩٤٦م أن يوقف ثورة أبي يزيد ويقمع ثورة تيهرت، فاستطاع بذلك تثبيت سلطة الفاطميين التي مرت بتجربة صعبة نظراً للعداء الذي أبداه السكان[٢١]. وآخر من تولى الخلافة الفاطمية هو المعز لدين الله في عام ٩٥٣م، والذي استأنف التوسع باتجاه المغرب الأقصى حتى المحيط الأطلسي والأندلس غرباً (٩٥٩م) وحتى مصر (٩٦٩م) وسوريا (٩٧٠م) شرقاً. وقد كرّس المعز برحيله النهائي إلى مصر عام ٩٧٢م إرادته في إنشاء عاصمة الفاطميين الجديدة القاهرة، والتي كان أسلافه ينوون جعلها مقراً للخلافة. وقبل ذلك، كان الخليفة، قد عين بولوغين بن زيري، زعيم الصنهاجيين نائباً للملك، ليخلفه في حكم افريقية[٢٢]، ومن أجل أن يحد من نفوذ هذا الحاكم الجديد اقتطعت من مملكة افريقية كل من صقيلة ومقاطعات برقة وطرابلس.

وهكذا، أصبحت بلاد المغرب مقراً للمملكة الزيرية الجديدة، التي كانت بربرية بالكامل[٢٣] بعد أن كانت قاعدة للخلافة الفاطمية لأكثر من ٦٠ سنة.

و ـ «المملكة» الزيرية

تم انقاذ المملكة الفاطمية من ثورة أبي يزيد من قبل زيري بن مناد، وإليه تنسب المملكة الزيرية. وقد بنى زيري مدينة أشير، في جنوب المدية، لتصبح عاصمته الجهوية. «وقد أسس أو أعاد تعمير ثلاث مدن هي: الجزائر، ومليانة، والمدية ومنح حكمها لأبنائه»[٢٤]. ولكنه بعد ذهاب الخليفة المعز إلى المشرق، استقر بولوغين بن زيري بالمنصورية في عام ٩٧٣م وترك أشير لابنه حماد. ولم تكن لدى بولوغين طموحات لتوسيع أراضيه خارج بلاد المغرب. وقد توسعت الأرض التي ورثها عن الفاطميين إلى الشرق نحو منطقة طرابلس التي أعيدت له من قبل خليفة مصر الفاطمي سنة ٩٧٨م، ومن الغرب نحو فاس التي استرجعها من الأمويين سنة ٩٧٩م. ولكن، وبعد وفاة بولوغين في عام ٩٨٤، أعاد الأمويون احتلال فاس وشمال المغرب الأقصى، ابتداء من سنة ٩٨٥، وأفلت الشمال الغربي لبلاد المغرب بالكامل من الزيريين الذين سلموا بفقدان هذه المنطقة ما دام في الأندلس نظام أموي قوي. وقد قام الحماديون ببعض المحاولات للتغلغل في الغرب المغاربي ولكن بدون جدوى[٢٥].

إن استقلالية بلاد المغرب بدأت تتحقق رويداً رويداً في الواقع منذ بولوغين. هذه الحركة الاستقلالية أخذت تتوسع في عهد الخليفة بولوغين (٩٨٤ ـ ٩٩٦م) ولكن تم

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ٢١٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٩ ـ ٢٦٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٢٤) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, p. 130.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣٢ ـ ١٣٣. انظر أيضاً: الميلي، **تاريخ الجزائر**، مج ٢، ص ١٥٧ ـ ١٧٢.

كبحها في عهد باديس (٩٩٦ ـ ١٠١٦م) ثم انتعشت وأدت إلى «القطيعة التي قام بترسيمها ابنه المعز سنة ١٠٤٩م»[٢٦]. وفي الغرب، قام فرع زيري آخر، هم الحماديون، بإنشاء عاصمتهم، القلعة تحت حكم حماد بن بولوغين في ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨م. ومنه أتى اسم المدينة: قلعة بني حماد. ونحو منتصف القرن الحادي عشر، أصبح التنظيم السياسي والإقليمي لبلاد المغرب مختلفاً تماماً، فالمغرب الشرقي والأوسط مكون من منطقتين موحدتين هما: الزيرية والحمادية المحكومة من طرف أحفاد بولوغين بن زيري، في حين أن الغرب المغاربي كان مقسماً بين العديد من المدن ـ الدول، مما أدى إلى تفتيت السلطة، وذلك نتيجة المواجهات المسلحة العديدة التي قامت بين مملكتي: الفاطميين والأمويين القادمين من الجارة الأندلس.

وعشية استخلاف الفاطميين، تميز المغرب الإسلامي بواقعتين تاريخيتين مهمتين هما: سقوط دولة الأمويين ووفاة خليفة قرطبة (Cordoue) في عام ١٠٣١م، وانقسام مملكة الزيريين والحماديين بمجيء قبائل عربية من بني هلال وبني سليم إلى المغرب في منتصف القرن الحادي عشر. ولم يستطع أي شيء إيقاف زحف الهلاليين الذي هز أركان المغرب. وآخر الأمراء الزيريين لجأوا إلى المهدية، والحماديين إلى بجاية، وقد انتزعت منهم السلطة السياسية على إماراتهم التي تفككت[٢٧]. إن هذه الوضعية السيئة للمغرب مع نهاية القرن الحادي عشر، تميزت بفراغ في السلطة السياسية، وصادفت بداية تقهقر العالم الإسلامي والانتصارات الجديدة للغرب المسيحي: انتصار أولى الحروب الصليبية (١٠٩٧ ـ ١٠٩٩م)، حيث تم استرجاع صقلية ونزول النورمانديين على الساحل الشرقي للمغرب، وحصارهم للمهدية[٢٨].

في هذه الظروف، حاول المرابطون توحيد المغرب العربي ابتداءً من الغرب.

ز ـ «مملكة» المرابطين

المرابطون[٢٩]، حركة توحيد أنشأها الصنهاجيون، وهم من قبيلة بربرية في الصحراء الغربية. ومما ساعد على نشأة هذه الدولة الجديدة حدثان مهمان وقعا في مطلع القرن الحادي عشر:

ـ ميلاد وتطور حركة سنية جاءت كرد فعل لانتشار المذهب الشيعي وقد اعتمدت على المدارس الثلاث: المالكية، والحنبلية والشافعية.

---

(٢٦) Laroui, Ibid., p. 131.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٦.

(٢٨) Toumi, *Le Maghreb*, p. 16.

(٢٩) اسم «المرابطون» أتى من فعل «رابط»، وتعني بقي في استعداد دائم للحرب. ولمعلومات أكثر عن الدولة المرابطية، انظر: الميلي، **تاريخ الجزائر**، مج ٢، ص ٢٨٠ ـ ٢٩٢.

ـ تحكم الصنهاجيين في التجارة بين سجلماسة وافريقيا السوداء، مما دعم دورهم الاقتصادي في المنطقة. وقد انطلق الصنهاجيون من الصحراء الغربية للحصول على السلطة في بلاد المغرب، بهدف إقامة دولة مالكية على نموذج الخلافة الراشدية في المدينة المنورة. وهنا يمكن إبراز أربع مراحل في تأسيس هذه المملكة(٣٠).

ـ اللمتونيون كوّنوا أول نواة للدولة المرابطية ابتداءً من الصحراء الغربية بعد أن قاموا بإعادة تشكيل الكونفدرالية اللمتونية. وقد غزوا سجلماسة في عام ١٠٥٣م في الشمال، ثم أوداغوست في الجنوب وهي التي كان سود غانا قد استولوا عليها عام ١٠٤٠م.

ـ بعد ذلك حدث غزو المغرب الأقصى بين عامي ١٠٥٦م و١٠٦٩م. وبعد استرجاع سجلماسة في عام ١٠٥٦م التي زعزعتها الثورات الناجمة عن سقوطها في سنة ١٠٥٣م، استولى الجيش المرابطي تحت قيادة أبي بكر بن عمر وابن أخيه يوسف بن تاشفين الذي استولى على تارودانت وماسة ونفيس وأغمات وتادلة في سنة ١٠٦٢م. وأسس يوسف بن تاشفين مراكش وجعل منها مقراً عسكرياً قوياً ومركزاً تجارياً مهماً عوّض به سجلماسة.

وفي عام ١٠٦٨م، هاجم المرابطون البرغواطيين، وأمام المقاومة التي فرضها هؤلاء، واصل الأولون وجهتهم إلى الشمال في اتجاه سفرو، وفاس التي احتلوها في عام ١٠٦٩م.

ـ حدث غزو بلاد المغرب الأوسط ما بين عامي ١٠٧٠م و١٠٨٠م. خلال هذه الفترة احتل المرابطون بالتعاقب كلا من تازة وغرسيف ووجدة وتلمسان ووهران والجزائر.

ـ تقرر أخيراً غزو الأندلس بطلب ملح من طرف الأمراء الأندلسيين. وفي بداية الأمر، لم تكن الأندلس مستهدفة من طرف المرابطين ولم تكن موجودة ضمن اهتماماتهم. ولكن بعد الانتصارات التي سجلها الملوك المسيحيون على سلطة المسلمين المتداعية هناك، طلب الأمراء السنيون لإشبيلية وغرناطة وبطليوس بعد احساسهم بالخطر، تدخل جيش المرابطين لحمايتهم. وحينها فقط لبى يوسف بن تاشفين الطلب بإرساله قواته لنجدتهم. وابتداءً من عام ١٠٨٦م، سجل جيش المرابطين انتصاراً كبيراً في «زلاقة» وواصل تغلغله. مع بداية القرن الثاني عشر، وبعد سقوط سرقسطة سنة ١١١٠م، أصبحت الأندلس بأكملها تحت سلطة المرابطين.

هذه المراحل الأربع سمحت بإنشاء دولة مرابطية واسعة تمتد من الصحراء إلى الأندلس، ومن الأطلسي إلى الجزائر، وتحت مراقبة سلطة سياسية موحدة. هذه السلطة سمحت بتعزيز المدرسة المالكية في المنطقة، وأوقفت نهائياً توجهات الشيعة والخوارج

---

(٣٠) انظر: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, pp. 150-155, et Toumi, Ibid., p. 17.

والبرغواطيين في بلاد المغرب غرباً ووسطاً. لكن هذا «الانسجام» السياسي والديني للمملكة المرابطية قد عاقه عدم التجانس الجغرافي والبشري في الجزء الأوروبي للامبراطورية، والذي كان يحمل بذور ضعفها العسكري والسياسي. وبالفعل، لم يستطع الحكم المرابطي رئاسة بلاد المغرب في هدوء ومواصلة الدفاع السياسي والعسكري الدائم على الأندلس. فالملوك المسيحيون كانوا يعتمدون على أرياف الأندلس ذات الكثافة المسيحية وأهلها الذين استفادوا من دعم دول أوروبية أخرى في جهودهم الهجومية والتوسعية، فأدخلوا المرابطين في حرب متواصلة، استنزفت قواهم وتسببت في إضعافهم مع مرور الزمن. وقد كانت هذه بداية النهاية لمملكة المرابطين. وبإنشغاله في حرب اسبانيا وبالعديد من المشاكل الداخلية مثل تعزيز سلطة المجموعة المحلية ومطالب المدن ـ الدول، تزعزع النظام المرابطي ابتداءً من عام ١١٢٤م تحت سلطة علي بن يوسف وظهرت حركة الموحدين التي ستستلم المشعل لتحقيق الوحدة المغاربية على أسس جديدة.

ح ـ «مملكة» الموحدين

تأسست مملكة الموحدين انطلاقاً من ايديولوجية واضحة وعلى تنظيم سياسي وعسكري فعال. وهو ما يفسر توسعها السريع وانتشارها في كامل المغرب العربي[٣١].

(١) ابن تومرت، مهدي الموحدين

غادر ابن تومرت سوسة مسقط رأسه إلى قرطبة حيث تفقه في مذهب ابن حزم. ثم ذهب إلى العراق حيث التقى بالإمام الغزالي. تأثر بمناهج هذين الأستاذين في الفكر والسلوك، وعاد إلى بلاد المغرب في سنة ١١١٦م بمشروع عمل سياسي يتلخص في الجمع بين ثلاثة تيارات كانت متضاربة فيما بينها في ذلك الوقت وهي: الزهد الصوفي، والمذهب الأشعري، والمدارس الفقهية. لكن الموقف الفكري لابن تومرت قربه من المعتزلة الذين يعرفون بأنهم أهل العدل والتوحيد ومنه أعطيت تسمية الموحدين للحركة التي يقودها.

واستقر ابن تومرت، بعد عودته من المشرق، بعض الوقت في مراكش، حيث أثبت وجوده كعالم دين ذي سلطة. وفيما بين عامي ١١٢١م و١١٢٤م ضبط أسس مذهبه. وفي عام ١١٢٤م انسحب إلى «تينمل»، في قلب الجبل حيث نظم حزبه من أجل تولي السلطة. وقد اعتمد تنظيم الحركة بطريقة مركزية، يأتي في المقدمة «مجلس العشرة» (أهل العشرة) ويتم اختيارهم من بين التلاميذ الأكثر بروزاً، وكان منهم عبد المؤمن (الذي سيصبح فيما بعد أول خليفة موحدي). هؤلاء العشرة كانوا يكوّنون القيادة العليا للحركة بحيث يقررون المسائل السياسية الأكثر أهمية. ثم يأتي مجلس الخمسين (أهل الخمسين) والمكون من القادة المحليين ذوي الكفاءة في المسائل ذات الطابع السياسي

---

(٣١) انظر: الميلي، المصدر نفسه، مج ٢، ص ٣٠٠ ـ ٣٥١. انظر أيضاً: Laroui, Ibid., pp. 162-186, et Toumi, Ibid., pp. 17-25.

والعسكري. ثم مجلس السبعين (أهل السبعين) ويعالجون المسائل الأقل أهمية. ونجد أخيراً مجالس مفتوحة للجميع (أهل الساقة) وذلك انطلاقاً من تقاليد الشورى للعصر الذهبي للإسلام. إضافة إلى هذه المؤسسات التي تقود عمل الحركة، فإن ابن تومرت كان يقوم شخصياً بتكوين الأتباع الذين يتم تكليفهم بنشر المذهب على أوسع نطاق مع البقاء على اتصال بالقاعدة. ولهذا السبب، كتب ابن تومرت بالعربية والبربرية (بحروف عربية) كتيبات موجهة لتغذية الحركة الموحدية.

إن أول ظهور عسكري للموحدين للاستيلاء على السلطة كان الهجوم على مراكش العاصمة في سنة ١١٢٨م والذي مني بهزيمة نكراء. وتعلم الموحدون درساً من هذه الهزيمة، وعندما توفي ابن تومرت في سنة ١١٣٠م ترك حركة منظمة بشكل جيد ومصرّة على فرض نفسها.

(٢) تأسيس «المملكة» الموحدية

لقد عادت مهمة وضع الاستراتيجية الموحدية إلى عبد المؤمن، خليفة ابن تومرت، وتحت قيادته تم غزو بلاد المغرب على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: بين عامي ١١٣٠م و١١٤٦م حيث حقق الجيش الموحدي انتصارات سمحت بالسيطرة على المغرب الأقصى وبخاصة بعد الاستيلاء على فاس في عام ١١٤٥م، ومراكش في عام ١١٤٦م.

المرحلة الثانية: (١١٥١ ـ ١١٥٣م) سمحت للموحدين بالتحكم في المغرب الأوسط حتى سطيف حيث سحقوا الهلاليين في عام ١١٥٣م. وأخيراً، وبعد استراحة دامت خمس سنوات، عاد عبد المؤمن لغزو افريقية (١١٥٨ ـ ١١٦٠م) التي كانت مقسمة في ذلك الوقت بين النورمنديين والزيريين والهلاليين. وفي عام ١١٦١م، استولى عبد المؤمن على صفاقس وسوسة وقابس وطرابلس. وبعد أن أتم توحيد بلاد المغرب الذي وجد نفسه لأول مرة تحت قيادة سلطة سياسية موحدة انقلب عبد المؤمن إلى الأندلس ونظم نفسه للتدخل فيها، لكنه توفي عام ١١٦٣م، فتولى مهمة غزو اسبانيا خليفته يوسف الأول أبو يعقوب.

(٣) تنظيم المملكة

منذ عام ١١٥٤م، وبعد غزو بلاد المغرب الأوسط، قرر الخليفة عبد المؤمن أن ينظم بلاد المغرب في مقاطعات ذات قاعدتين، وقد أوكل إدارة أهم المقاطعات لكل واحد من أبنائه وبمساعدة شيخ ينصحه ويراقبه. وهكذا أبدى الخليفة منذ البداية إرادته في إنشاء مملكة، إلا أنه أخذ احتياطاته بتعيينه شيخاً بجانب كل حاكم مقاطعة، ليسهر على بقاء المذهب الموحدي وتفوقه. وفيما بعد أصبح الخلفاء وأعمامهم هم الذين يعينون حكاماً للمقاطعات.

ويجدر أن نسجل بأنه وتحت سلطة الخليفة عبد المؤمن، تم حكم بلاد المغرب من الأطلسي حتى منطقة طرابلس من قبل سلطة مكونة من السكان الأصليين في دولة منظمة بشكل جيد في النواحي الإدارية والعسكرية وبالاعتماد خصوصاً على مواردها الخاصة البشرية والمالية والمادية.

لكن هذا التنظيم ذا الوجهين كان يحمل في طياته بذور صراع عند استخلاف الحكام ومراقبة السلطة في المقاطعات. هذه الصيغة التنظيمية ذات الطابع الصراعي، انتهت باضعاف مشروعية السلطة خلال القرن الثالث عشر.

(٤) «المملكة» الموحدية من أوج عزها إلى حين احتضارها (١١٦٣ ـ ١٢٦٩م)

عرفت الامبراطورية الموحدية مرحلتين متساويتين تقريباً: مرحلة انتصار (١١٦٣ ـ ١٢١٣م) ومرحلة هزيمة وتقهقر (١٢١٣ ـ ١٢٦٩م).

بعد الانتصارات المتتالية للجيش الموحدي، عرفت الامبراطورية التي امتدت من مراكش إلى طرابلس، ابتداء من عام ١١٦٣م مرحلة تألق سياسي على الرغم من الوضعية الاقتصادية المربكة آنذاك. إن إنجاز الوحدة المغاربية من طرف الموحدين، قد أتاح التجانس لبلاد المغرب على المستوى الحضاري والثقافي والفني.

إن التعريب المتتابع لبلاد المغرب الأوسط والأقصى، تحت حكم الموحّدين، بعد قرنين من تعريب افريقية تحت حكم الزيريين، وكذلك رسوخ الإسلام في نفوس المغاربة، قد أعطى في هذه الفترة «لأول مرة بلاد المغرب، عقيدة شعبية حقيقية»[٣٢]. إن دخول البربر في الإسلام وتبنّيهم للنموذج الحضاري العربي، يمثل ثابتاً تاريخياً، صقل بصفة نهائية مصير بلاد المغرب إلى اليوم. إن بربرية بلاد المغرب لا تتناقض مع عروبتها، ما دامت العروبة تعني في هذا السياق الانتساب إلى الحضارة العربية الإسلامية مع اعتبار الإسلام مجموعة من القيم والمبادئ المرجعية.

لا تستند عروبة بلاد المغرب إلى الطابع العرقي، ولا إلى رابطة الدم كما يحاول أن يظهر المدافعون عن المدرسة الكولونيالية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر، وإنما ترتكز على اختيار حضاري متعدد الأبعاد. وتحت سلطة الموحدين، كانت الحكومة والإدارة والجيش أكثر بربرية مما كانت عليه تحت سلطة الممالك الأخرى. «بربر، من كل مناطق بلاد المغرب كانوا مستشارين، وأمناء في الوزارات، وشعراء وأطباء مقربين من البلاط، ووزراء المالية وليس فقط حكاماً وقادة حرب مثلما كانوا في وقت المرابطين... مراكش صارت تطاول أعرق مراكز الثقافة العربية وأعظمها مثل: بغداد والقاهرة وقرطبة. والكثير من أسماء الفكر والعلم العرب عاشوا وماتوا في مراكش»[٣٣]. وبالفعل. فالفترة الموحدية

---

(٣٢) Laroui, Ibid., p. 178.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

كانت تتميز بنشاط فكري كثيف ومتنوع: ابن طفيل (١١١٠ ـ ١١٨٥م)، وابن رشد (١١٢٦ ـ ١١٩٨م) وأطباء وفلاسفة ساهموا عبر عالميتهم في التعريف بالفلسفة اليونانية في أوروبا، والادريسي وأبو علي الحسن، جغرافيان هيّآ الأرضية لابن بطوطة، ومؤلفات البيدق والمراكشي أعطت دعماً ثميناً لابن خلدون. وفي المجال الفني، شجع الحكام الموحدون الشعراء والموسيقيين الذين تركوا تراثاً غنياً للمجموعة المغاربية كلها، والفن المعماري المغاربي بلغ مستوى لا مثيل له في الرقي[٣٤]. وزيادة على عظمتها وإشعاعها، فقد عرفت الحركة الموحدية كيف تحقق وحدة بلاد المغرب، من مراكش إلى طرابلس وفي كل المجالات الحضارية والثقافية والدينية والفنية، والمعمارية. هذه الوحدة المتعددة الأبعاد قد ساهمت في بناء التجانس في المجتمع المغاربي ومنحته ذاكرة جماعية. إلا أن هذه المرحلة المضيئة للموحدين تبعتها عملية طويلة من التراجع سادت أكثر من خمسين عاماً (١٢١٣ ـ ١٢٦٩م).

لقد بدأ تفكك الامبراطورية الموحدية بهزيمة العرب في معركة العقاب المعروفة في التاريخ الاسباني بـ«لاس ناڤاس دي تولوزا» (١٢١٢م) التي أعقبها تقلص سلطة الحكام الموحدين، إذ تم تعويضهم بأندلسيين وضعوا أنفسهم تحت تصرف الملوك المسيحيين. وانتهت العملية بفصل الأندلس عن الامبراطورية الموحدية. أما على المستوى المغاربي، فقد كانت افريقية الحفصية أول من انفصل عن الامبراطورية في سنة ١٢٢٨م. وقد شجع ضعف السلطة المركزية الموحدية القوات المتجمعة في المغرب الأوسط والأقصى على التعجيل بتفكك المملكة. هذه العملية تمت تغذيتها بالصراعات من أجل الاستحواذ على المناصب الحساسة في الدولة، والتي ساهمت في إضعاف شرعية السلطة وتعزيز دور مختلف الجماعات التي تشكل الجيش. هذه المجموعات تمثل قوات سياسية ـ عسكرية حقيقية كرست تداعي المملكة الموحدية وتشتتها. وفي القرن الميلادي الثالث عشر، انتهت بلاد المغرب إلى الانقسام إلى دول ثلاث، تشبه من حيث التقسيم الوضع الحالي: الدولة الحفصية في الشرق، والدولة المرينية في الغرب، والزيّانية في الوسط. وصادفت نهاية المملكة الموحدية تقهقر العالم الإسلامي. وبالفعل، فالغزو الإسباني المساند من قبل الدول الأوروبية كرس الهزيمة العربية في الأندلس في بداية القرن الثالث عشر في غرب العالم الإسلامي، في حين سقطت بغداد التي كانت تعد رمزاً للاشعاع الحضاري العربي الإسلامي في المشرق في أيدي المغول سنة ١٢٥٨م.

ط ـ الأنظمة السياسية في المغرب العربي بين القرنين الميلاديين الثالث عشر والتاسع عشر

كان الانقطاع الحاصل في وحدة المغرب العربي في القرن الثالث عشر، المتزامن مع تقهقر العالم الإسلامي عموماً، يُتبع في الوقت نفسه بحملات القوى الأوروبية من أجل

(٣٤) Toumi, Ibid., p. 23.

السيطرة على البحر المتوسط، وبخاصة ضفته الجنوبية. إن تقسيم المغرب العربي منذ هذا التاريخ قد وضعه في حالة دفاعية، حيث أصبحت المبادرة السياسية والعسكرية لدى قوى غير مغاربية بين القرنين الرابع عشر والتاسع عشر. وكان لهذه الفترة في بدايتها شاهد فريد من نوعه: إنه ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) الذي أكد بدقة في المقدمة عن نيته «... في الاقتصار على تاريخ بلاد المغرب»، حتى وإن كان المغرب العربي لم يكن موجوداً كوحدة سياسية، فإن ابن خلدون كان ينتقل باستمرار بين تونس، وبسكرة، وبجاية، وتلمسان، وفاس، حيث تقلد مهام عليا عدة بين ١٣٥٢م و١٣٧٤م بدون أن يشعر بأنه قد غيّر البلد. إن سلوك ابن خلدون في هذا الإطار لم يكن خاصاً به وحده، وإنما كان يمثل احساساً مشتركاً للشعوب المغاربية. وهذا يعني أن مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على مختلف المناطق في المغرب العربي ـ الذي تفجّر ـ لم تكن بمستوى طموحات الشعوب. إن تمزق المغرب العربي قد تم فعلياً بتكون أنظمة جديدة مختلفة في المناطق الثلاث: الشرق والغرب والوسط.

(١) المغرب الأدنى

في الشرق، حكمت المملكة الحفصية مدة قرنين منطقة طرابلس وتونس الحالية ومنطقة شرق الجزائر الحالية حتى سنة ١٥٧٤، وهو التاريخ الذي استقر فيه الأتراك نهائياً في تونس، مما أدى إلى رحيل العائلة الحفصية إلى ايطاليا[٣٥]. وهكذا، لم يدم طويلاً ذلك التنظيم السياسي الذي وضعه في تونس سنان باشا، والذي جعل تونس مثل الجزائر وطرابلس، المقر الرئيسي للباشوية التي يدافع عنها الجيش الانكشاري، وذلك في الفترة ما بين ١٥٧٤ ـ ١٥٩٠.

ثم أتى بعد ذلك نظام الدايات ـ بعدد ٤٠ ـ الذي دام حوالى أربعين سنة. فبعد فترة قصيرة من الاضطراب بين عامي ١٥٩١ و١٥٩٨، فرض الداي عثمان (١٥٩٨ ـ ١٦١٠) نفسه في الديوان[٣٦] وأكد سلطته. وانطلاقاً من هذا التاريخ حصل انتقال حقيقي للسلطة من الباشا إلى الداي، متبوع بمرحلة من الاستقرار وبداية رفاهية في الايالة. انتهى نظام الدايات في عام ١٦٣١ بقيام المملكة المرادية (١٦٣١ ـ ١٧٠٥) التي أكدت سلطة البايات. والباي هو الممثل الشخصي للدّاي في داخل البلاد، يملك قوات مسلحة مهمة. وكذلك صلاحيات واسعة جداً. لكن مراقبة السلطة من طرف البايات لم تحدث بصفة مفاجئة، ولكن بطريقة بطيئة ومتدرجة. في بداية القرن السابع عشر، أصبح

(٣٥) انظر: E. Guellouz, A. Masmoudi et M. Smida, *Histoire de la Tunisie* (Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1983), pp. 21 et suiv.

(٣٦) الديوان هو جمعية من الكتاب يجتمعون ثلاث مرات في الأسبوع من أجل البت في المسائل ذات الطابع السياسي والعسكري والإداري والقضائي. كان دوره ذا أهمية كبيرة في الشؤون العمومية للسلطة.

رمضان باياً، وهي الرتبة التي حافظ عليها حتى وفاته في سنة ١٦١٢. وكان خليفته مراد باي (١٦١٢ ـ ١٦٣١) وهو مؤسس المملكة المرادية التي حكمت حتى سنة ١٧٠٥. وقد تميزت نهاية المراديين بدسائس القصر من أجل انتزاع السلطة، وكذلك اضطرابات وأعمال الشغب الدموية في عهد مراد الثالث، المعروف بقساوته (١٦٩٩ ـ ١٧٠٢) وفي عهد ابراهيم شريف (١٧٠٢ ـ ١٧٠٥) الذي انتهى بإلقاء القبض عليه من طرف جيش الجزائر (العاصمة) في ٨ تموز/يوليو ١٧٠٥، وذلك في اثر النزاعات بين تونس والجزائر. وكان حسين بن علي هو الذي حسم الأمر عسكرياً لصالح تونس، وتم اعلان تنصيبه «باياً» على تونس يوم ١٠ تموز/يوليو ١٧٠٥. وفي هذه الظروف تم ميلاد المملكة الحسينية التي دامت حوالى قرن ونصف (حتى عام ١٨٣٧). وكان من شأن تبني قاعدة الاستخلاف بحسب العمر أنه سمح بوضع نظام على مستوى الأمراء المرشحين. وتم أيضاً تبني المبدأ الذي يكون بموجبه الأمير الوارث، ابن الباي أو أخوه، هو الذي يتولى عملياً قيادة القوات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، عرفت المملكة الحسينية كيف تفرض احترام سلطة النظام وقواعد التداول على الحكم، كما استطاعت أيضاً تحقيق قدر مهم من الاستقلالية عن إمام الامبراطورية العثمانية. وبالفعل، فالأمراء التونسيون كانوا يلتزمون السرية عندما ينصبون أشخاصاً في الوظائف الإدارية العليا، كما حافظوا على حرية التشريع والعدالة. وقد كان تحت تصرفهم جيش وعملة يتم سكّها محلياً. وكانوا يستطيعون إعلان الحرب والتوقيع على الاتفاقيات. وباختصار كانوا يملكون بحق مفاتيح السيادة، على رغم احتفاظهم بألقاب الباشا أو الباي، وكذلك الرّتب الشرفية التي كانت تساويهم بحكام الامبراطورية العثمانية[٣٧].

وخلال قرن ونصف، عرفت المملكة الحسينية تسعة بايات فقط. هذا الاستقرار الملحوظ سمح لإيالة تونس أن تكون مستقلة نسبياً عن الخليفة في اسطنبول. ولكن، وتحت سلطة الباي محمود (١٨١٤ ـ ١٨٢٤) والباي حسين الثاني (١٨٢٥ ـ ١٨٣٥) ضاعفت فرنسا من تدخلها في النظام الحسيني، وكرست هذا التدخل باتفاقية موقعة من قبل باي تونس وفرنسا بعد أيام فقط من غزو الجزائر في عام ١٨٣٠. هذا التأثير الفرنسي كان لدرجة أن «بعض الكتاب السياسيين، ومن أجل تحديد العلاقات بين فرنسا وسلطة تونس، استطاعوا استعمال. . . كلمة الحماية»[٣٨].

(٢) المغرب الأقصى

في غرب بلاد المغرب شهدت نهاية الامبراطورية الموحدية ظهور المرينيين باستيلائهم على مراكش في ١٢٦٩م وبقائهم في السلطة حتى عام ١٤٦٥م. ثم أتى بعدهم الوطاسيون، فالسعديون الذين تخلوا عن مكانهم لصالح العلويين في عام ١٦٥٩.

(٣٧) انظر: Jean Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb* ([Paris]: Fayard, ©1994), p. 46.

(٣٨) انظر: Guellouz, Masmoudi et Smida, Ibid., p. 142.

والعلويون اليوم ممثلون بالملك الحسن الثاني، وما زالوا في السلطة منذ أواسط القرن السابع عشر. وعلى الرغم من الاستقرار الظاهر، فإن المغرب الأقصى الذي نجح في البقاء منغلقاً أمام تأثيرات القوى الأجنبية حتى بداية القرن العشرين كان يضطرب بفعل ضغوط مركزية (داخلية)، وهو ما ظل يهدد السلطة بموقف صعب. ومن أجل مواجهة ذلك، كان المغرب الأقصى مقسماً من عهد السعديين إلى بلاد المخزن، وبلاد السّبا (Siba). وكانت بلاد المخزن المكونة من مدن وهضاب تسمح للسلطان بأن يتحصل على مصادر عسكرية وجبائية من أجل احتواء المنشقين من بلاد السبا. أما الأخيرة فكانت تتكون من المناطق المتمردة التي تقع في المناطق الجبلية ذات المداخل الصعبة. وكانت تفضل عدم تزويد السلطة المركزية بالرجال والضرائب.

وكان تنظيم المخزن بدائياً جداً. فقد كان يتعلق الأمر بمجلس من ستة رجال ذوي مقام رفيع يحظون بثقة السلطان بحيث كانت لهم صلاحيات واسعة غير محددة ومرتبطة بإرادة الحاكم.

ولكن بالتوازي مع هذه الإدارة المحلية ذات التوجه العام، كان السلطان يملك على المستوى المركزي جهازاً تنفيذياً ممثلاً في وزير وأمنائه وبمهام حكومية. وكان دور الوزير يشبه دور رئيس الحكومة في أيامنا هذه. فهو يدير شؤون الدولة كلها. وعليه، فإنه يتمتع بصلاحيات مهمة. إنه محاط ببعض الأمناء (وهو ما يقابل الوزراء اليوم) ويتم تكليفهم بمهمات خاصة مثل المالية، والجيش والبحرية. هذا التنظيم الحكومي ـ المركزي والمحلي ـ قد دام أكثر من ثلاثة قرون. وقد ترافقت قوة المملكة في تلك المرحلة بصراع على النفوذ على مستويين: مستوى الأمراء المرشحين الاحتماليين لاعتلاء العرش من بين اخوة السلطان وأعمامه وأبنائه، لعدم وجود قواعد واضحة للخلافة، وعلى مستوى عشائر المخزن، من أجل الحصول على الوظائف الأكثر أهمية الخاصة بالمخزن أو البقاء فيها[٣٩].

وفي ما يتعلق بالسلطان الحاكم، فقد كانت مشكلته الأساسية تتمثل في بقائه في السلطة، وفي الوقت نفسه احتواء بؤر التمرد في أراضيه وتحييدها، وذلك بتوسيع قاعدة الولاء للعرش، خاصة أن الخضوع للسلطان لم يعد يرتكز على أساس ديني.

إن وفاة مولاي الحسن في سنة ١٨٩٤ وتولي عبد العزيز العرش، وهو واحد من أصغر أبنائه، وكان عمره عشرين سنة فقط، قد أدخل المغرب الأقصى في وضع صعب. كما أن إضعاف المملكة الشريفية بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ قد أثار تدخلات القوى الأوروبية وفتح شهية الاستعمار لدى فرنسا. وهكذا فإن المغرب الأقصى الذي كان منخوراً من الداخل وهدفاً للمنافسة التوسعية الأوروبية قد انتهى في عام ١٩١٢ إلى السقوط تحت الحماية الفرنسية التي تطلعت الى استعمار بلاد المغرب كلها، وبخاصة منذ غزو الجزائر في عام ١٨٣٠.

(٣٩) انظر: Ganiage, Ibid., pp. 63-77.

(٣) المغرب الأوسط

كان تفكك المغرب العربي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر قد أدى بمختلف أقطاره إلى التقوقع وتنظيم نفسها بصور مختلفة. وهكذا، ففي المغرب الأوسط، تطوّر النظام السياسي بطريقة مختلفة عن الشرق وعن الغرب من بلاد المغرب كما أسلفنا. وبالفعل، فسيطرة الأتراك على البحر الأبيض المتوسط قد تمت ترجمتها بإنشاء إيالة الجزائر العاصمة وذلك منذ النصف الأول من القرن السادس عشر. وبإدخال مفهوم الحدود والسيادة الحدودية في بلاد المغرب، أعطى الأتراك لبلاد المغرب الأوسط الشكل المطابق للجزائر اليوم، والتي لم تكن حدودها الجنوبية واضحة، ابتداءً من القرن السابع عشر، فقد كانت الإيالة مكونة من مملكة منتخبة. فالدّاي كان ينتخب من قبل الديوان وكان يمنح لقب الباشا من قبل سلطان الآستانة وكذلك الحق في تجنيد الانكشاريين من تركيا. وكان الدايات يحكمون كأصحاب سيادة مطلقة، ولكنهم كانوا تحت سيطرة الأوجاق (L'Odjak)، وهي مليشيات تابعة للانكشاريين. والدّاي كان يمارس حكمه بواسطة مجلس مكون من خمسة مسؤولين، وهم يعادلون الوزراء في أيامنا. وكانت الإيالة مقسمة إلى أربع مناطق: منطقة الجزائر (العاصمة) أو دار السلطان، وكانت تخضع مباشرة للدّاي، وكانت تمتد من دلس شرقاً، إلى شرشال غرباً، وإلى سهل المتيجة جنوباً، وتحتوي على ثلاث مقاطعات تستند إدارة كل واحدة منها إلى باي: مقاطعة الشرق وعاصمتها قسنطينة، ومقاطعة الغرب وعاصمتها وهران ومقاطعة التيطري، في الوسط، ومركزها المدية. وكانت المقاطعات مقسمة إلى أوطان (Outhans) تخضع إدارتها لسلطة قائد تركي أو شخصية من السكان الأصليين. وكان دور الإدارة منحصراً في الحفاظ على النظام وجمع الضرائب. وعلى رغم أن القرصنة (جهاد البحر) كانت تمثل ولمدة طويلة المصدر الأساسي للمداخيل الخارجية للإيالة، إلا أنه ومنذ القرن الثامن عشر، كان لا بد من تعويض تقلص هذه المصادر بمداخيل جبائية محلية[٤٠]. وكان اقتصاد البلاد يرتكز على الزراعة، والحرف والتجارة. أما في السهول الساحلية، والهضاب العليا والمناطق الجبلية، فكانت كل من الزراعة وتربية المواشي تمثل النشاطات الاقتصادية الأساسية. والإنتاج الزراعي كان متنوعاً ويشمل الحبوب والخضر الجافة وزراعات الخضر والفواكه والزراعات الصناعية (القطن في الغرب، والتبغ في المتيجة) والتشجير (أشجار الزيتون، التين، البرتقال، الكروم، اللوز. . .) وتربية الأغنام والأبقار كانت تمثل مصدراً مهماً لمداخيل البدو وسكان الجبال.

وفي الأرياف، كان هناك اعتماد كبير على النشاط الحرفي لأن مداخيله كانت توجه لتغطية الحاجيات الأساسية للسكان الريفيين وتحرير فائض إنتاج يسوّق في المدن (زرابي،

(٤٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢١ وما بعدها، و Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), pp. 4-6.

أقمشة، جلود، خشب، خزف... الخ). أما الصناعة الحرفية عموماً فكانت نشاطاً متنوعاً في المدن، حيث ينتظم الحرفيون في تعاضديات (حياكة، سلال، أدوات حديدية، خزف صياغة، صناعة الجلود، الخشب... الخ).

ومن ناحية أخرى، كانت التجارة الداخلية نشيطة جداً وتعتمد على الإنتاج الزراعي والحرفي في كل المناطق انطلاقاً من موقعين تجاريين مهمين في البلد هما: الجزائر وقسنطينة. والمبادلات التجارية الخارجية لم تكن تتم مع الدول المجاورة فقط، وإنما أيضاً مع المشرق، ومع دول أوروبية ودول اسكندنافية. أما التجارة الخارجية (وكذلك الصياغة في أهم المدن الجزائرية) فكانت في أيدي اليهود الليڤورنيين ـ قادمون من ليڤورن (Livourne) ـ والذين كانوا يتمتعون بوكالات وشبكات فعالة من المراسلين المتمركزين في أهم الموانئ المتوسطية. كانت قوتهم المالية مهمة إلى الدرجة التي جعلت منهم المصرفيين الوحيدين للدّاي. وعائلتا بكري وبوشناق، كانتا الأكثر نفوذاً، وكانتا متورطتين في قروض مشبوهة ساهمت في القطيعة بين الدّاي وفرنسا. وقد وجدت الأطماع التي لازمت فرنسا خلال قرون غزو الجزائر ومجموع بلاد المغرب في حادثة المروحة الذريعة لتنظيم الاعتداء العسكري في ٥ تموز/يوليو ١٨٣٠، وهو ما شكل نقطة البداية لعملية استعمارية ذات أهداف سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وثقافية، ودينية.

وقبل مواصلة البحث الخاطف عن الثوابت التي طبعت التاريخ المشترك لدول بلاد المغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ونظراً إلى خصوصيات هذه المرحلة، فإنه يجدر بنا الرجوع إلى الوراء والتساؤل عن طبيعة التغييرات التي طرأت على بلاد المغرب التي عرفت قروناً من العظمة والمجد والنور أعقبتها قرون من الانحطاط أدت بها إلى الوقوع تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية. إن محاولة اختصار الحديث في بضعة أسطر عن أسباب العظمة التي عرفتها بلاد المغرب من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر، ثم عوامل انحطاطها بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر سيكون أمراً بالغ الاستحالة، بالإضافة إلى أن معالجة هذه الجوانب لا تدخل أساساً في مجال هذه الدراسة. إلا أن القراءة الخاطفة لهذه الفترة الطويلة من تاريخ بلاد المغرب ضمن المنظور الإسلامي توحي بالملاحظات الآتية:

انطلاقاً من أن الإسلام كل متكامل ويتعلق بالحياة الدنيا والآخرة، وكذلك بالجوانب الروحية والأخلاقية للمسلمين، فإنه يصبح من السهل أن نلاحظ بأن القرون الخمسة أو الستة من المجد في تاريخ بلاد المغرب كانت تتوافق بالضبط مع فترة التوسع الإسلامي المؤسس على احترام المبادئ والقيم الإسلامية في إقامة الدولة الإسلامية على أساس العدالة الاجتماعية، وإعطاء الأولوية للمنفعة العامة، والوحدة، والأخوة، والتضامن وتنمية العلم والثقافة. وكان هناك خلال هذه الفترة انشغال دائم بكيفية التطبيق الصحيح لتعاليم القرآن والسّنة على المستوى الاجتماعي. وكان أهم القادة السياسيين والعسكريين الذين تعاقبوا على السلطة خلال هذه الفترة يعرفون بثقافتهم الواسعة بالإسلام

الذي أرادوا تطبيق تعاليمه بإيمان وجدّية ومواظبة من أجل رفاهية الجماعة بكاملها. إن روح الإيثار والقدوة التي امتاز بها بعض مؤسسي الممالك والأمراء في كل المجالات قد ساهمت في تعبئة الشعوب حول أهداف نبيلة، وتقوية الانسجام والحركية الاجتماعية وتشجيع تنمية المعارف والعلوم والفنون. وقد عرفوا أيضاً كيف يبنون جيشاً قوياً منظماً تنظيماً جيداً على المستوى التقني ومؤطراً من قبل رجال مسلحين بالإيمان وروح التضحية في الوقت نفسه. كما عرفوا كيف يعبئون الموارد المالية اللازمة لتسيير شؤون الدولة والنهوض بأعباء جيش قوي، وذلك بالسهر على أن يكون الضغط الجبائي مقبولاً، وأن يكون وزن الثقل الضريبي موزعاً بعدل. إن الجيش ورأس المال يمثلان بالفعل مع العدل والتوافق الاجتماعي الأسس المحددة لازدهار أية دولة.

وعلى العكس من ذلك فانحطاط بلاد المغرب بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر قد تزامن مع انفكاك الوحدة المغاربية، والابتعاد عن التعاليم الإسلامية في إدارة الدولة، وطغيان الجوانب المادية والدنيوية، وتمركز الثروة في أيدي أقليات، وسيادة حياة الرفاهية وتبذير للموارد على مستوى المراكز القيادية، وضعف الجيش وزيادة الضغط الجبائي الذي كان يقع على عاتق أصحاب المداخيل الضعيفة. هذا الضعف الشامل صاحبه انخفاض في المستوى الثقافي للقادة السياسيين، حتى في مجال العلوم الإسلامية في الوقت الذي كانوا يعتلون فيه سدة الحكم باسم الإسلام. إن العودة إلى الإسلام كغطاء سياسي ظاهري قد قلّص من شرعية الأمراء أو قادة بلدان المغرب. وقد تجلى ذلك في مضاعفة المؤامرات، والدسائس، والفتن العسكرية... الخ. وهكذا، تم في الجزائر اغتيال أربعة عشر داياً من بين الثمانية والعشرين بين القرن السابع عشر وبداية القرن التاسع عشر. وتزعزعت في تونس المملكة الحسينية التي دامت حوالى القرن والنصف، بفعل التحرشات بين الأمراء والاغتيالات حتى بداية القرن التاسع عشر. وفي المغرب الأقصى، شهدت المملكة العلوية التي كانت في السلطة منذ سنة ١٦٥٩ صراعات داخل الأسرة الواحدة عند ولاية العرش في كل مرة، وذلك حتى تم تعيين السلطان عبد العزيز في سنة ١٨٩٤[٤١]. إن الرغبة في الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها والبحث عن الثروة والرغبة في القوة المؤسسة على دوافع دنيوية قد أدت إلى ابتعاد الحكم في دول المغرب عن أهداف العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة للشعوب التي كانوا يحكمونها. إن مثل هذه الانحرافات وكذلك التخلي عن المبادئ الروحية والأخلاقية والتعاليم الإسلامية في عمل المؤسسات قد أدت إلى زيادة الفوارق الاجتماعية والظلم والمحاباة، وهو ما غذى التناحر بين الكتل العشائرية والانقسامات من كل نوع. وساهم ذلك كله في إضعاف الأنظمة السياسية والانسجام الاجتماعي في مختلف دول المغرب بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر.

وفي الفترة نفسها من القرن التاسع عشر حاولت القوى الأوروبية التي عززتها

---

(٤١) انظر: Ganiage, Ibid., pp. 22-62, 373 et suiv.

النتائج الايجابية للثورة الصناعية وشجعها ضعف دول المغرب في الوقت نفسه أن توسع مجال تأثيرها وسيطرتها في الخارج بعد الانهزامات التي تكبدتها بعثاتها المنظمة ضد المغرب، وقد ساهم مجموع هذه العوامل في تسهيل استعمار الشمال الافريقي.

ثالثاً: من الاحتلال إلى الاستقلال

إن احتلال المغرب العربي كان نتيجة تلاقي مجموعتين من الظواهر الداخلية والخارجية: تتمثل **الأولى** في الضعف الهيكلي المتعدد الأوجه لبلدان المغرب وتفاقم هشاشتها على الصعيد الداخلي، وتتمثل **الثانية** في أطماع القوى الأوروبية ورغبتها الجامحة في التسلط، على الصعيد الخارجي.

١ ـ الاستعمار

إن استعمار بلاد المغرب لم يكن عفوياً ولا متزامناً، وإنما كان نتيجة عملية طويلة من الاعتداءات العسكرية الأوروبية المتواصلة منذ القرن الحادي عشر هدفها استعباد بلاد المغرب. ومن جهة أخرى، فإن الاحتلال الكامل لبلاد المغرب قد امتد طوال قرن من الزمان حيث استمر من سنة ١٨٣٠ (غزو الجزائر) حتى سنة ١٩٣٤ (الغزو الكامل لموريتانيا) وذلك نتيجة لاستراتيجيات القوى الأوروبية من جهة، والمقاومة المسلحة والظروف الداخلية الخاصة بكل دولة مغاربية من جهة أخرى.

أ ـ غزو الجزائر

من بين دول المغرب كلها، اختيرت الجزائر لتكون أول هدف استعماري لفرنسا من أجل السيطرة على المنطقة. إن نزول القوات الفرنسية في الجزائر (حوالى ٤٠ ألف رجل) في سنة ١٨٣٠ ـ بعد خلاف مالي بين فرنسا وداي الجزائر (العاصمة) والذي تورط فيه وسطاء يهود ذوو نفوذ ـ لم يكن يمثل واقعة منعزلة في حد ذاتها، ولكنه تم في مناخ دولي تميز منذ قرون باتساع رقعة الاستعمار الأوروبي في كامل آسيا وافريقيا. فاحتلال الجزائر قد استخدم أيضاً كمنطلق لغزو دول أخرى في المنطقة. وكان الأمر في حقيقته عملية عالمية للسيطرة على الشعوب واستغلالها.

لكن غزو الجزائر من قبل فرنسا بدا أطول وأكثر دموية من أي غزو في أي مكان آخر، فإذا كان الفرنسيون قد استولوا على مدينة الجزائر بدون صعوبات تذكر، فلأنها لم تكن محمية إلا من قبل ستة آلاف جندي من الأوجاق (Odjak) الذين لم يكونوا يمثلون جيشاً بمعنى الكلمة الكامل وذا مهام دفاعية وطنية، فضلاً عن أنهم لم يكونوا مهيئين لمثل هذه الحرب مع قوات تملك أسلحة غير متكافئة.

أما المقاومة الشعبية المنظمة من قبل الأمير الشاب عبد القادر في الغرب الجزائري، والتي ستنتشر في كل ربوع الجزائر، فيما بعد، فقد استطاعت أن تحقق ومنذ البداية عدة

انتصارات على الجيش الفرنسي إلى درجة أن الفرنسيين انتهوا إلى التفاوض مع الأمير ثم التوقيع على معاهدة التافنة يوم ٣٠ أيار/ مايو سنة ١٨٣٧، وفيها تم الاعتراف بسيادته على ثلثي الجزائر. وفي بضع سنوات، استطاع الأمير عبد القادر إعادة تنظيم الدولة الجزائرية. وكان هذا التنظيم يستند إلى ثلاثة أسس: عقيدة دينية إصلاحية، ونظام جبائي عادل، وجيش قوي. وأدت هذه السياسة إلى التفاف القبائل والسكان حول الأمير في إطار وطني وديني.

وفي مواجهة المقاومة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، كان رد فرنسا، وبخاصة منذ تعيين «بيجو» حاكماً عاماً في سنة ١٨٤٠، بانتهاج سياسة منظمة تهدف إلى تحطيم الدولة الجزائرية، وتفكيك بنية المجتمع الجزائري، وقد عززتها بسياسة استيطان، ومصادرة واسعة لأملاك الجزائريين الذين تم توزيع أراضيهم على القادمين الجدد من فرنسا، كما وضعت أسس اقتصاد كولونيالي موجه نحو فرنسا تتم خدمته من طرف بنوك وهياكل اقتصادية (سكك حديد، موانئ...) ودائرة تجارية ذات توجهات استعمارية، وكذلك إنشاء إدارة استعمارية تقوم على وسطاء جزائريين بينها وبين السكان، وإلغاء النظام القضائي الإسلامي، وإدخال نظام التعليم الفرنسي الى الجزائر وقمع اللغة العربية، ومحاولات «تنصير» الجزائريين وإخضاع الإسلام... هذه العوامل كلها تفسر في مجملها مقاومة الجزائريين للنظام الاستعماري. كما أن الحرب الشنيعة التي نتجت عن ذلك والمتمثلة في عمليات الإبادة والإهانات من كل نوع قد زادت من تأجج المقاومة، فلا استسلام الأمير عبد القادر عام ١٨٤٧، ولا القمع الوحشي المسلط على السكان المدنيين من قبل الجيش الفرنسي، ولا تواطؤ النخب الجزائرية مع الإدارة الاستعمارية كانت أسباباً قادرة على الحد من روح المقاومة لدى الجزائريين. وقد تتابعت الانتفاضات حتى عام ١٨٨١، في الأوراس (١٨٥٩)، وفي الحضنة (١٨٦٠)، وفي التل الوهراني (١٨٨٤)، وفي الظهرة والقبائل الصغرى (١٨٧١)، وفي الجنوب الوهراني (١٨٨١). وبذلك تطلب الغزو الكامل للجزائر أكثر من خمسين سنة. إن احتلال هذا البلد تم في الوقت نفسه عن طريق الاعتداء العسكري، والقمع السياسي والإداري، والعنف القضائي والقهر الثقافي والنظامي، وذلك بهدف سلخ الشعب الجزائري من شخصيته واستغلاله البشع على المستوى الاقتصادي بروح استعمارية بغيضة. وقد نجم عن هذا الغزو الاقتصادي تفكك نظم الإنتاج الزراعي ـ الرعوي المعمول بها وقتئذ، وتحطيم الصناعة الحرفية في المدن وتفقير الشعب الجزائري.

أما على المستوى الثقافي، فكل صفات السياسة الاستعمارية لفرنسا في الجزائر، بما فيها الأكثر ليبرالية، كانت تستهدف منذ البداية تغيير الحضارة العربية الإسلامية التي ينتمي إليها الشعب الجزائري وتشويهها بواسطة سياسة التفكيك والهدم الرامية إلى نشر مجموعة من السلوكيات والتصرفات والعناصر الحضارية المنافية للثقافة الجزائرية. وكان أحد مظاهر السيطرة الثقافية يتمثل في تحوير فكر المستعمَر بواسطة صدمات ثقافية بهدف إشعاره بالنقص عن طريق قمع ثقافته الوطنية وفرض عناصر ثقافية دخيلة عليه.

وباسم العلمانية تمت منذ البداية عملية مراقبة النشاط الديني الإسلامي وقمعه مع أن الممارسة الحرة للدين قد تم الاعتراف بها رسمياً. وهكذا كانت اجراءات إدارية استعمارية تحدد وتراقب وتغلق، لأدنى سبب، المدارس القرآنية والزوايا. وقد حورب تعليم اللغة العربية حتى تقلص بشدة. إن معرفة اللغة العربية قد تراجعت بقوة، بعد بضعة عقود من الاحتلال، حتى ان ممارسة الديانة الإسلامية كانت مراقبة. وبالرغم من أن فرنسا العلمانية كانت تدعو إلى فصل الكنيسة عن الدولة، ومع أنه لا يوجد في الإسلام تنظيم كنسي لرجال الدين، فإن فرنسا قد أنشأت هذا التنظيم لرجال الدين الإسلامي للإشراف على إقامة العبادات في المساجد الرسمية. ومن جهة أخرى، حوربت المؤسسات القضائية الإسلامية ثم ألغيت تدريجياً، مما أدى بالسلطة الاستعمارية إلى إلغاء المجلس الأعلى للفقه الإسلامي منذ عام ١٨٧٥، وتم تقليص المحاكم الشرعية بشكل واضح، وذلك بالرغم من تحويل جزء من صلاحياتها إلى القضاة الفرنسيين.

إن السياسة الاستعمارية في مسخ الشخصية والظلم والقمع المتعدد الأوجه دفعت بالشعب الجزائري إلى الاحتماء بالإسلام وقيمه للمحافظة على شخصيته. ورغم الانتصار العسكري عليه، فإن الشعب الجزائري لم يستسلم أبداً ثقافياً. فالإسلام والوطنية كانا متلازمين في كل أشكال مقاومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر وفي كل المراحل اللاحقة للنضال من أجل الحرية والاستقلال.

ب ـ الحماية الفرنسية لتونس

بعد الجزائر، تأتي دولة مغاربية أخرى تم استهدافها من قبل فرنسا وهي تونس، فالأطماع والادعاءات الفرنسية فيها تعود إلى زمن بعيد، لكن حالة تونس تعد خاصة نوعاً ما. فالإرادة في الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية التي أبداها مصطفى باي (١٨٣٥ ـ ١٨٣٧) وخليفته أحمد باي (١٨٣٧ ـ ١٨٥٥) فيما بعد، صاحبها نداء إلى فرنسا التي حُبذ تدخلها بهدف الحماية عام ١٨٣٦، وذلك لردع الأتراك عن أي هجوم محتمل، إلا أن دور فرنسا في تونس قد تدعم أكثر في عهد أحمد باي الذي لجأ إليها من أجل المساعدة في تطوير بلده وتحديث جيشه. وكانت عملية التحديث هذه مكلفة جداً، وقد أوقعت تونس في وضعية مالية صعبة، ومتميزة بسلسلة من الفضائح التي تفجرت في عام ١٨٥٢[٤٢]، بعد أن رفع أحمد باي صديقاً من أصل يوناني يدعى مصطفى، إلى مرتبة خازندار منذ عام ١٨٣٧.

وما إن أصبح مصطفى صهراً له حتى أصبح أيضاً وزيره الأساسي، وكان معروفاً بجشعه وتهاونه. وقد مكث في السلطة مدة ٣٥ سنة تعاقب خلالها على تونس ثلاثة دايات. وفي سنة ١٨٥٢، غادر شريكه الرئيسي محمود بن عياد تونس بصفة نهائية إلى

---

(٤٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٦ ـ ٢٩٥.

فرنسا حاملاً معه أمواله المكتسبة بطرق غير شرعية، وبعد هروبه، عوضه مصطفى بيهودي، اسمه نسيم سمامة. وانتهى عهد أحمد باي في عام ١٨٥٥ ليترك بلداً في حالة إفلاس تام: ضغط ضريبي قوي جداً وزراعة في تقهقر وصناعة معطلة وعجز تجاري مهم وجيش في حالة يرثى لها. وبالرغم من هذه الحالة المزرية، فإن الخازندار لم يكن يفكر إلا في مضاعفة عمليات الاستيراد من مختلف الأصناف وأخذ عمولات على كل العمليات، مما وضع تونس في حالة رضوخ وجعلها مستعدة للتخلي عن سيادتها والقبول بالسيطرة الأجنبية. لقد نظمت حملة ضد الخازندار من قبل صهر الباي «شيخ الإسلام»، ولكنها انقلبت عليه وعلى أصدقائه بعد تنفيذ حكم الإعدام في يهودي حكمت عليه المحكمة بالموت في عام ١٨٧٥. وحينها أخذت فرنسا وانكلترا تمارسان ضغوطاً على الباي ليقوم بإصلاحات مهمة. بعد ذلك بأقل من ثلاثة أشهر، أعلن محمد باي عن نيته في القيام بإصلاحات، وأنشأ لهذا الغرض، لجنة أوكل رئاستها إلى الخازندار نفسه. وبعد وفاة الباي محمد، في سنة ١٨٥٩، واصل خليفته محمد الصادق باي (١٨٥٩ ـ ١٨٨٢) العمل الذي بدأه أخوه ليعلن عن الدستور في عام ١٨٦١.

لكن، وفي الوقت نفسه، كانت صناديق الدولة فارغة وديون الباي قد زادت من ١٢ مليون فرنك في سنة ١٨٦٠ إلى ٢٠ مليون فرنك في سنة ١٨٦٢. وعندها قرر الخازندار اللجوء إلى الاستدانة من الخارج. وبعدما استبعد العروض المهمة كلها التي تقدم بها متعاملون جادون أجانب، وقع اختيار الخازندار على وسيط يهودي يدعى إميل إيرلنجر من فرانكفورت، كان يقيم في باريس، ووقّع معه في عام ١٨٦٣ عقد قرض بمبلغ يقدر بـ ٢٥ مليوناً وبمعدل فائدة ٧ بالمئة، وتم وضعه في البورصة بباريس. وقد تعهدت الحكومة التونسية بإرجاع مبلغ ٦٥,١ مليون في ١٥ سنة ونصف، وهو ما يعادل المبلغ الأساسي والفوائد. وتم تخصيص القرض لتسديد حقوق بعض الدائنين، إلا أنه خدم بالدرجة الأولى الخازندار والوسطاء. وبعد أن تضاعفت الديون أراد الخازندار أن يعيد العملية نفسها باللجوء إلى القروض الخارجية وبطرق ذات مخاطر، إلا أن عصيان عام ١٨٦٤ منعه من ذلك، وأدى إلى ارتفاع نفقات الدولة وتقلص المداخيل الضريبية. كان نسيم سمامة قد هرب إلى الخارج ومعه مبلغ ٢٠ مليوناً. وما إن تم قمع العصيان، حتى وقّع الخازندار على عقد مع إيرلنجر من أجل اقتراض ٣٥ مليون فرنك في عام ١٨٦٥. مبلغ القرض حُوّل وبُدّد وبُذّر. وفي عام ١٨٦٧ كانت تونس في حالة إفلاس. وفي عام ١٨٦٨، اجبرت فرنسا الباي على قبول مراقبة على المالية العمومية. وفي عام ١٨٦٩، أنشأ الباي لجنة دولية مكوّنة من موظفين تونسيين، وموظف فرنسي وستة أجانب تم اختيارهم من قبل المقرضين (فرنسيين وانكليز وإيطاليين). وأسندت رئاسة اللجنة إلى الجنرال خير الدين، ونيابة الرئاسة الى الموظف الفرنسي فيكتور ڤيي (V. Villét). إن التفاهم والصداقة بين الرجلين كانا ملحوظين. تم تقدير حصيلة الافلاس بـ ١٦٠ مليون فرنك في عام ١٨٧٠ وهو ما كرّس الحماية الفعلية لانكلترا، وفرنسا وإيطاليا على تونس. وقد حاول كل بلد تقوية نفوذه على حساب الطرفين الآخرين. فالقنصل الانكليزي ريشار

وود، الذي كان على علاقة قوية بالخازندار، استطاع جلب رؤوس الأموال والمؤسسات الانكليزية إلى تونس، واعتقد، أنه بفضل سمعة بلاده، سيتمكن من ضمان استقلالية الإيالة أمام طموحات فرنسا وإيطاليا. ولكنه وبسقوط الخازندار ضحية لدسائس القصر، أبعد عن السلطة في عام ١٨٧٣. وبذلك يكون نفوذ انكلترا قد تلقى ضربة قوية، عن طريق وود. وقد تم حجز أملاك الخازندار. أما القسط الأكبر من ثروته فكان قد وضع في أوروبا وعُهد به إلى اليهوديّين صباغ ولومبروزو اللذين تمكنا من الاستيلاء عليه في نهاية المطاف.

وقد تم تعيين الجنرال خير الدين، المعروف بفرنكوفونيته، وزيراً أول في عام ١٨٧٣، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى عام ١٨٧٧. ثم خلفه مصطفى بن إسماعيل في عام ١٨٧٨. وقد عُرف بالجشع وسوء الطوية. وهكذا، عادت سياسة التبذير والتبديد من جديد. وتم تقرير مصير تونس في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ لصالح فرنسا، لكن الإيالة ظلت موضوع خلافات حادّة بين فرنسا وإيطاليا عبر قنصليهما في تونس (العاصمة). وكانت في تصرّفهما حاشية من اليهود والمشارقة المثيرين للشك (مخبرين أو وسطاء يبحثون عن الرشى)، وهو ما عرّض محيطهما إلى التشويه[٤٣]. وقد حُسم هذا الصراع في النهاية لصالح فرنسا التي استغلت فرصة حادث حدودي مع قواتها الموجودة في الجزائر في آذار/مارس سنة ١٨٨١ لغزو تونس بـ ٣٠ ألف رجل في نيسان/ابريل ١٨٨١. وأدى تقدم الجيش الفرنسي نحو تونس (العاصمة) إلى التوقيع على اتفاقية باردو يوم ١٢ أيار/مايو سنة ١٨٨١، التي كرّست الحماية الفرنسية على تونس.

ج ـ الحماية في المغرب الأقصى

وعلى غرار البلدان الأخرى في المغرب العربي، كان المغرب الأقصى هدفاً لأطماع العديد من القوى الأوروبية. ومنذ القرن الخامس عشر، حاولت كل من إسبانيا والبرتغال احتلال الساحل المتوسطي أو الأطلسي للمغرب الأقصى، وكانت اسبانيا قد نجحت في احتلال الصحراء الغربية، ثم احتلال مدن سبتة ومليلة ابتداءً من القرن الخامس عشر. وبعد ذلك بدأ اهتمام كل من فرنسا وانكلترا وألمانيا بالمغرب الأقصى، بهدف ضمه إلى مناطق مصالحهم ونفوذهم. وإذا كان المغرب الأقصى قد نجح في الحفاظ على استقلاله تجاه الامبراطورية العثمانية على عكس باقي البلدان المغاربية، فإن سيادته قد بدأت تدخل في امتحان صعب ابتداءً من القرن التاسع عشر بعد احتلال فرنسا الجزائر. إن المقاومة التي قادها الأمير عبد القادر كانت من دون شك قد استقبلت بارتياح من قبل الشعب المغربي، لكن السلطان الذي قدم اليه في البداية إعانة مادية محدودة، رفض فيما بعد استقباله على أرضه. وبالفعل، فاتفاقية طنجة (١٠ تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٨٤٤) والتي وعد فيها المغرب الأقصى بمنع الأمير عبد القادر من استعمال الأراضي المغربية

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

كقاعدة خلفية، بل وبإلقاء القبض عليه، ومعاهدة لالا مغنية (١٨ آذار/مارس ١٨٤٥) قد جعلتا المغرب الأقصى يعترف ضمنياً بالغزو العسكري للجزائر من طرف فرنسا والقبول بحق القوات الفرنسية بمتابعة المقاومين الجزائريين في المغرب الأقصى، نظراً لأن الجيش المغربي «غير منظم وسيئ التجهيز» ولم يكن قادراً على الدفاع عن سلامة التراب المغربي، فإن فرنسا ما فتئت تصعّد من ضغطها العسكري على المغرب الأقصى سنة بعد سنة[٤٤]. إن الحملة الفرنسية ضد بني غيل ((Béni Guil)) في منطقة فقيف في عام ١٨٥٩ ومسيرة ليوبولدو أودونال على رأس ٥٠ ألف رجل نحو تطوان التي سقطت في عام ١٨٦٠، قد كرست الأزمة السياسية المغربية وكانت بداية وضع المغرب الأقصى تحت الوصاية في إطار عمل جهوي شامل يخدم المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للقوى الأوروبية.

كان إضعاف الجيش المغربي نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية للمغرب الأقصى. وبدأت القوى الأوروبية تهاجم مصادر الدخل للدولة المغربية من أجل إضعافها: ابتداء بمنع القرصنة في عام ١٨١٨ وبإلزام المغرب الأقصى بالتخلي عنها نهائياً في عام ١٨٤٤ تحت ضغط من فرنسا، ثم بجعل السلطان يقبل بمبدأ الحرية المطلقة للتبادلات الخارجية، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة مع انكلترا في عام ١٨٥٦، ثم توسيعها لبلدان أخرى ابتداءً من عام ١٨٦١. إن تطبيق مبدأ حرية المبادلات قد أضر بالمصالح المغربية، إذ إنه بعد إلغاء القرصنة، أصبحت مداخيل الخزينة المغربية تعتمد أساساً على الرسوم التجارية.

زيادة على ذلك، أصبح للقناصل ابتداء من عام ١٨٥٦ صلاحيات الحكم في النزاعات بين الأجانب والمغاربة. «الاتفاق الفرنسي ـ المغربي لـ ١٧ آب/أغسطس ١٨٦٣، والموسع بسرعة لبقية القوى، كرّس الحق في الحماية الذي لم تعد بموجبه سلطة الحكومة السلطانية تشمل كل السكان ولا كل التراب الوطني: كل الذين كانوا في علاقة مع الأجانب (مزارعون، حرّاس القطعان، التجار، . . . الخ.) لم يعد بالامكان متابعتهم إلا بعد إخطار السلطة القنصلية. كل امتياز مقدم للقوى الأجنبية كان يقدم لهم في نفس الوقت وسيلة جديدة ودائمة للتدخل. ومثلما كان الحال في الجزائر وتونس، فإن شعار حرية (التجارة، والملكية، والأشخاص) كان يستعمل لتلغيم الدولة المغربية من الداخل، وتحضير الأرضية لتنمية النظام الرأسمالي القادم من الخارج»[٤٥]. إن هذا المساس بالسيادة المغربية قد ساهم في تقليص سمعة السلطان وهيبته. فالأزمة المالية كانت تغذي الأزمة السياسية والعكس صحيح.

وهكذا، فإن تقليص مداخيل الخزينة الناتج عن توجيه مداخيل الجمارك لتسديد

---

(٤٤) انظر: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, pp. 63, 295 et suiv.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

الديون، دفع السلطان إلى استحداث ضرائب جديدة تستثني الأجانب. وقد أدى الغضب الشعبي الناتج عن ذلك إلى اندلاع ثورات. أما الجيش المغربي الذي كان من المفروض أن يدافع عن سلامة التراب الوطني ضد الأجانب، فقد تم توظيفه في قمع تلك الثورات الشعبية.

كانت عملية تجزئة الدولة المغربية قد بدأت فعلاً، وذلك خدمة لمصالح القوى الأوروبية. ومن جهة أخرى، اقترح بسمارك في عام ١٨٨٤ على فرنسا واسبانيا التفاهم من أجل تحديد مناطق نفوذهما. كانت تحت تصرف اسبانيا منطقتان في المغرب، كما كانت انكلترا تراقب مضيق جبل طارق. وفي عام ١٨٩٩، رسمت ألمانيا مخططاً للتجزئة يلحقها بالركب. وفي عا م١٩٠٠ اعترفت ايطاليا لفرنسا بحقها في حرية النشاط في المغرب مقابل تدخلها في منطقة طرابلس (ليبيا)[٤٦].

في الوقت الذي أخذت فيه أطماع القوى الأوروبية تتضح، كان المغرب الأقصى في حالة سياسية واقتصادية حرجة جداً، وبخاصة تحت حكم عبد العزيز، الذي اعتلى العرش سنة ١٨٩٤. إن ضعف المغرب الأقصى زاد من فرص تعريضه للمخاطر وقوّى من شهية الدول الأوروبية لالتهامه.

وبوصوله إلى حالة الافلاس، وجد المغرب الأقصى نفسه مرغماً، في غياب متعاملين آخرين، على توقيع عقد اقتراض مع بنوك فرنسية بمبلغ ٦٢,٥ مليون فرنك عام ١٩٠٤، بمعدل فائدة يقدر بـ ٥ بالمئة. هذا القرض كان مكفولاً بالمداخيل الجمركية للمغرب الأقصى، والتي أوكلت مراقبتها لموظفين فرنسيين، عينوا لهذا الغرض في الموانئ المغربية. وقد كانت هذه بداية الحماية الفرنسية. في عام ١٩٠٥ اقترحت فرنسا على السلطان أن تساعده عسكرياً من أجل إعادة النظام في المغرب الأقصى ووضع برنامج إصلاحي. إلا أن الاتفاق النهائي لمؤتمر «الجزيرة الخضراء» الموقع في ٧ نيسان/ابريل عام ١٩٠٦ هو الذي قد وضع بالفعل المغرب الأقصى في بوتقة الاستعمار. إن نتيجة هذه الندوة الدولية كانت بعيدة عن إرضاء السلطان، وقد نجم عنها تفاقم العمليات العسكرية في المدن الأساسية وكذلك عجز الجيش «الشريفي» عن قمع ثورات بو حمارة، المقيم في تازة منذ عام ١٩٠١، وأهل الريف، وسكان الأطلس والسوس بالإضافة إلى مناطق أخرى.

لقد دفع تفاقم الأزمة السياسية الداخلية بالسلطان إلى طلب تدخل القوات الفرنسية في عام ١٩١١، لإعادة النظام. ووصلت هذه الأخيرة تحت قيادة الجنرال موانيي في ٢١ أيار/مايو عام ١٩١١ إلى فاس، التي اتخذتها قاعدة للقيام بعمليات في شمال البلاد. في ٨ حزيران/يونيو دخل موانيي إلى مكناس وفي تموز/يوليو احتل الرباط. وقد كُرست

---

(٤٦) Ganiage, Ibid., pp. 379-384.

الوصاية السياسية والعسكرية بالاتفاقية التي وقّعها مع فرنسا في فاس في ٣٠ آذار/ مارس ١٩١٢، السلطان مولاي حفيظ، وهو ما أدخل المغرب في الدائرة الاستعمارية.

لم يكن غزو المغرب في الحقيقة سهلاً. فالمقاومة المسلحة كانت قد دامت أكثر من خمسة عشر عاماً، تميزت بخاصة بـ «حرب الريف» التي قادها عبد الكريم الخطابي ما بين عامي ١٩٢١ و١٩٢٦، وكذلك دامت في جبال الأطلس حتى بداية الثلاثينيات.

د ـ احتلال موريتانيا

إن تفكيك المغرب العربي وإعادة تقسيم الامبراطورية الموحدية في القرن الثالث عشر، عرّضا موريتانيا ابتداءً من القرن الرابع عشر لبعثات احتلالية نظمتها القوى الأوروبية، كإسبانيا، والبرتغال، وفرنسا وبريطانيا. وقد تم غزو موريتانيا من كل جانب، وذلك قبل أن تسقط في قبضة الاحتلال الفرنسي في القرن العشرين. وبعد احتلال الصحراء الغربية من قبل إسبانيا في القرن الخامس عشر، واحتلال السنغال من قبل فرنسا في القرن التاسع عشر، وسيطرة فرنسا على المغرب الأقصى في بداية القرن العشرين، خططت فرنسا لغزو موريتانيا انطلاقاً من السنغال في بداية القرن العشرين. وقد كان هذا الغزو طويلاً وصعباً. فالمقاومة العسكرية للموريتانيين أمام زحف القوات الفرنسية، دامت حتى سنة ١٩٣٤، وهو التاريخ الذي انهزم فيه الموريتانيون «بفعل الجفاف أكثر مما هو بالسلاح»[(٤٧)]. في سنة ١٩٤٦، انتقلت موريتانيا من وضعية المستعمرة (مندمجة في افريقيا الغربية الفرنسية) إلى «أراض ما وراء البحر» (Territoire d'Outre-Mer). وبعد اندلاع حرب التحرير الجزائرية في عام ١٩٥٤، والتي كانت بمثابة إعلان النهاية للاستعمار في بلاد المغرب وإفريقيا، وبعد حصول المغرب الأقصى وتونس على الاستقلال عام ١٩٥٦، تم إعلان موريتانيا جمهورية إسلامية في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠.

هـ ـ احتلال ليبيا

لقد اصطدم احتلال إيطاليا لليبيا بمقاومة شعبية مستمرة، فإنزال القوات الايطالية في عام ١٩١١ أشعل مقاومة مسلحة بلا هوادة على التراب الليبي. ولم يتمكن غزو ليبيا الذي دام من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٤ من القضاء الكلي على المقاومة المسلحة. فقد تواصلت المقاومة المسلحة حتى سنة ١٩٣٢. وقد تم توقيف سياسة الاحتلال والاستيطان التي أعلنتها السلطات الاستعمارية الايطالية قبل الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية حينما تحولت ليبيا إلى ميدان قتال كبير، اشتبكت عليه قوات الحلفاء ـ وبخاصة الجيش البريطاني تحت قيادة الجنرال مونتغمري ـ مع القوات الايطالية وبخاصة الألمانية تحت قيادة الجنرال رومل. وقد شهدت نهاية الحرب تحول منطقة طرابلس وليبيا

---

(٤٧) انظر: Christine Daure-Jouvin, «La Mauritanie, charnière entre le Maghreb et l'Afrique noire,» dans: *L'Etat du Maghreb*, p. 97.

(Cyrénaïque) إلى المراقبة البريطانية، ومنطقة فزّان إلى المراقبة الفرنسية.

ومعالجة المسألة الليبية من طرف الأمم المتحدة في عام ١٩٤٩ أدت إلى تبني مبدأ استقلال ليبيا، لكن ليبيا لم تعرف الاستقلال إلا في عام ١٩٥١. وبهذا فإن احتلال ليبيا واستعمارها لم يدوما إلا ٤٠ سنة بما فيها مرحلة المقاومة الشعبية.

٢ ـ من المقاومة(٤٨) إلى الاستقلال

نتجت قابلية المغاربة للاستعمار، كما أسلفنا، على المستوى المحلي، عن تضافر عدة عوامل في الوقت نفسه: ضعف الجيش في بلدان المغرب (حيث كان بالأحرى مكلفاً بجباية الضرائب وحماية الحاكم عوضاً عن التحضير للدفاع عن سلامة الأرض ضد المخاطر الأجنبية)، وضغط ضريبي قوي، وتفقير السكان (الذين كانوا يثورون المرة تلو الأخرى)، وتزايد المصاعب المالية للبلدان المغاربية وانفصال البلاط والدوائر القيادية عن الشعب. وقد ساهم مجموع هذه العوامل في زيادة ضعف هذه البلدان خلال القرن التاسع عشر.

كان الغزو التدريجي لبلدان المغرب التي هوجمت الواحدة تلو الأخرى نتيجة لخطة استعمارية عامة، كانت تسطر أهدافاً محددة في المكان والزمان، وقد نجحت في كل مرحلة في تحييد البلدان المغاربية الأخرى التي كانت أنانيتها ونظرتها الضيقة تدفعانها للاعتقاد بأن حيادها ومجاملتها كانا سيسمحان لها بتفادي العملية الاستعمارية التي حلت بالبلد الجار. إن تقسيم بلدان المغرب التي تقوقعت على نفسها قد سهل عملية الغزو المرحلي لبلاد المغرب العربي. لكن، هذه العملية الاستعمارية قد قابلتها، منذ بداية الاعتداء العسكري في القرن الميلادي التاسع عشر، وحتى الكفاح المسلح في منتصف القرن العشرين، مقاومة متعددة الأشكال في البلدان المغاربية كلها تميزت بالتضامن بين شعوب المنطقة وتلاقي أهداف الحركات الوطنية على المستوى المغاربي، حتى وإن كان حقل نشاطها وطنياً بحتاً.

أ ـ المقاومة المسلحة

من السهل ملاحظة أن الاعتداء العسكري الخارجي ضد بلاد المغرب قد اصطدم بالمقاومة الشعبية بالدرجة الأولى، إذ إن الجيش النظامي قد هُزم بسهولة في بلدان المنطقة كلها، وهكذا دامت المقاومة المسلحة لأكثر من خمسين سنة في الجزائر، وحوالى ربع قرن في كل من موريتانيا وليبيا، وحوالى عشرين سنة في المغرب الأقصى، وأربع سنوات في تونس.

---

(٤٨) مفهوم المقاومة مستعمل هنا في أوسع معانيه، للدلالة على رفض الهيمنة الاستعمارية والتصدي لها في جميع المجالات ولا سيما الحضارية والثقافية والسياسية والعسكرية.

أثناء غزو فرنسا الجزائر، استقبلت مقاومة الأمير عبد القادر التي دامت وحدها سبع عشرة سنة، بكثير من الحماس الشعبي في دول المغرب العربي كلها، ولكن هذه المقاومة لم تلق أي دعم عسكري أو إسنادي من قبل الدول المغاربية. غير أن الأمير قد استفاد من استقباله على أرض المغرب الأقصى. فعندما لجأ إليه الأمير، لم يستجب السلطان عبد الرحمن لطلب طرده المقدم من قبل قنصل فرنسا. وعندما قام بيجو باستعراض قوة في المغرب الأقصى انتهى تدخل الجيش المغربي بهزيمة ثقيلة (اسلي ١٤ آب/اغسطس ١٨٤٤). وقد أغلقت اتفاقية طنجة الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر سنة ١٨٤٤، وبصفة نهائية، الباب أمام الأمير عبد القادر لدخول الأرض المغربية التي تم وضع حدودها مع الجزائر بمقتضى اتفاقية «لالا مغنية» في العام ١٨٤٥. وبعد استسلام الأمير عبد القادر في عام ١٨٤٧، عرفت الجزائر سلسلة من الانتفاضات العسكرية بين عامي ١٨٥٩ و١٨٨١ في العديد من المناطق من الجنوب الوهراني حتى الأوراس مروراً بالظهرة والحضنة والقبائل الصغرى. ويكمن ضعف هذه الحركات التمردية في كونها لم تكن تنسق فيما بينها لا في الزمان ولا في المكان، وهل كان باستطاعتها أن تكون غير ذلك في بلد مستعمر عسكرياً، ويفتقر إلى السلاح اللازم ووسائل الاتصال المناسبة؟ لكن قيمة هذه التمردات تتمثل في أنها كانت وسيلة تعبير وطني وانتفاضة شرف وكرامة ضد الاعتداء والاحتلال العسكري الأجنبي. وهذا على الرغم من ميزان القوة الذي لم يكن في صالحها. ومن جهة أخرى، فالمقاومة المسلحة المنظمة من قبل عبد الكريم الخطابي بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٦ في الشمال المغربي، كانت تمثل بدورها حدثاً تاريخياً مغاربياً كبيراً.

وكان انتصاره في أنوال في تموز/يوليو ١٩٢١ ضد الجنود الاسبان الذين بلغ عددهم عشرين ألفاً يعتبر نوعاً من المقاومة المسلحة ضد الاحتلال العسكري للمغرب الأقصى، ومثالاً يقتدى به من أجل تحرير بلاد المغرب العربي كلها من براثن الاحتلال. إن هذه المقاومة العسكرية الكبرى، التي تعرف بـ«حرب الريف» كان لها أثر مغاربي كبير نظراً للدعم الشعبي الذي تلقته في كل بلاد المغرب العربي، وأثر دولي نظراً لردود الفعل المسجلة والمناقشات في كل من اسبانيا وفرنسا حول النظام الاستعماري، والتقدير الذي حظي به بطل الريف في كل من المشرق وآسيا.

ولم ينته تأثير المقاومة المسلحة لعبد الكريم على الحركات الوطنية في المغرب باستسلامه سنة ١٩٢٦، فإن هذه المقاومة ستستمر ـ كما سنرى فيما بعد ـ على مستوى كامل بلاد المغرب ابتداء من سنة ١٩٤٧، وهو التاريخ الذي لجأ فيه عبد الكريم إلى مصر أثناء توقف الباخرة التي كانت تقله من جزيرة ريونيون إلى كورسيكا.

لقد سمح اخفاق المقاومة المسلحة التي شهدتها بلاد المغرب خلال أكثر من قرن (من ١٨٣٠ في الجزائر حتى ١٩٣٤ في موريتانيا) لفرنسا بتقوية النظام الاستعماري بواسطة القمع العسكري، والسياسي، والإداري، وبواسطة الاعتداء الاقتصادي (مصادرة الأراضي، احتلال استيطاني، تسلط اقتصادي) وبالاستعمار الثقافي.

وتوضح ردود أفعال شعوب بلاد المغرب بين عامي ١٨٣٠ و١٩٥٤ الحقيقة نفسها، وهي رفض النظام الاستعماري، وتأكيد انتمائها إلى الحضارة العربية الإسلامية، والحفاظ على شخصيتها والإرادة في بناء مستقبلها في ظل الكرامة والحرية. وبما أن هذه الحقيقة هي تعبير عن تراكم متشابك للعديد من الظواهر المعقدة، فإنه من الصعوبة بمكان تناولها بالتحليل من دون المخاطرة بتبسيطها وتشويهها. وإلى جانب المقاومة المسلحة شهدت بلاد المغرب حركات سياسية عديدة يمكن تصنيفها في ثلاث: الإصلاحية التدرجية والمعتدلة، والإصلاحية الثقافية والدينية، والوطنية الشعبية. هذا التقسيم الثلاثي تم تبنيه قصد تسهيل المعالجة(٤٩). فهو لا يستند إلى تقسيم مرحلي للتاريخ الحديث، ولا إلى تصنيف الانتماء السياسي والايديولوجي، ذلك أن الاختيارات السياسية، والاقتناعات الايديولوجية والوقائع السوسيولوجية تتداخل فيما بينها بطريقة تجعل كل تقسيم يعتمد على نظرة متحيزة أو متشيعة (بالمعنى الثقافي) يؤدي إلى انحرافات واستنتاجات خاطئة.

وطريقة عرضنا التالي للحركات المعتدلة، والإصلاحية الدينية والوطنية تعكس عموماً الحقيقة المغاربية منذ بداية هذا القرن، وإن كان إهمال الأحداث الثانوية يتركنا أمام تيارين أساسيين فقط. وهذا نظراً للطابع الهامشي لحركة الإصلاح التدريجي والمعتدل التي لم تكن يوماً تمثيلية بمعنى الكلمة الكامل.

ب ـ الاصلاح التدريجي والمعتدل(٥٠)

هذه الحركة الإصلاحية المعتدلة ظهرت أولاً في تونس مع نهاية القرن التاسع عشر مع إنشاء الجمعية الثقافية «الخلدونية» في عام ١٨٩٦، التي كان يرأسها بشير صفر. كان هدفها تشجيع الإصلاحات بتركيز نشاطها على تربية الفرد والعائلة وذلك بتفاديها في برنامجها كل ما يمكن أن يثير الإدارة الاستعمارية. وقد انتهت هذه الحركة إلى «التفرنس عقلياً ولغوياً»(٥١). ودعّم هذه الحركة المعتدلة التي شجعتها الإدارة الفرنسية ظهور جمعية الشباب المتخرجين في المدرسة الصادقية التي كان يديرها علي باش حَمبة في سنة ١٩٠٥ ولكن، منذ سنة ١٩٠٢، نجح التلاميذ القدماء في الزيتونة في إنشاء جمعيتهم الخاصة، وهي ذات اهتمامات أكثر وفاء لتقاليد البلد. هذه الحركة الثقافية التي قادها عبد العزيز الثعالبي، كانت تدعو إلى الإصلاح الأخلاقي والاجتماعي المبني على الأسس الإسلامية وعلى تعاليم النهضة لمحمد عبده.

لم تحارب السلطة الاستعمارية هذه الحركة الثقافية من أجل أهدافها السياسية

---

(٤٩) حول الاقتراب الثلاثي للمؤرخين، انظر التحليل الممتاز لِ: Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*, pp. 341-344.

(٥٠) لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣١ وما بعدها، و Toumi, *Le Maghreb*, pp. 38 et suiv.

(٥١) Laroui, Ibid., p. 332.

المتواضعة، إنما لتوجهها العربي الإسلامي وعدم اتباعها المرجعية الليبرالية الغربية. وقد وجد الشباب التونسي نفسه أمام حركتين متنافرتين ما انفكتا تتباعدان الواحدة عن الأخرى مع مرور السنين: واحدة معتدلة وذات حضور، بوجه خاص، في الدوائر المقربة من حاشية الباي ومن السلطة الاستعمارية، والأخرى أكثر وفاء للتعاليم الإسلامية التي كانت ملجأ للشباب المستبعد من قبل الإدارة الفرنسية. كانت المساندة التي قدمتها هذه الأخيرة إلى الاتجاه المعتدل ترمي إلى عزل الحركة الثقافية الأخرى ذات التوجه الإسلامي. في سنة ١٩٠٧، أنشأ باش حمبة صحيفة **التونسي** وهي جريدة بالفرنسية لقيت صدى ايجابياً في أوساط الإدارة الاستعمارية. وفي عام ١٩٠٥، أسس عبد العزيز الثعالبي بدوره جريدة **التونسي** باللغة العربية. ولكن، على إثر ذلك انطلق اضراب نيسان/ ابريل ١٩١٠ لطلبة الزيتونة وتعدى تأثيره الحرم الجامعي لكي يتوسع إلى المجال السياسي، حيث إن الحركة المعتدلة الفرنكوفونية انتهت إلى مساندتهم. وبتقارب هذين الاتجاهين استطاع الباش حمبة والثعالبي، أن يكوّنا معاً انطلاقاً من حركة «الشباب التونسيون» حزباً سياسياً: الحزب التطوري المعزز بجريدة **الاتحاد الإسلامي**. وكانت المظاهرات التي نظمت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١١ قد دفعت بالسلطة الاستعمارية إلى استعمال الجيش. فسقط في هذه الأحداث قتلى تونسيون، وتم إعلان حالة الحصار. وكان القمع قاسياً. فتم نفي الزعماء السياسيين وأوقفت جرائدهم، ولأن النظام الاستعماري مبني على العنف فإنه لا يتغذى ولا يستمر إلا بالعنف. وكان الوطنيون المعتدلون يُقمعون بعنف لمجرد إعلانهم موقفاً مضاداً للظلم أو التجاوزات الإدارية وإن لم يتهموا السلطة الاستعمارية بشكل صريح.

وفي سنة ١٩٢٠ أسس عبد العزيز الثعالبي **الدستور**، ذات الوجهة الليبرالية والدستورية، وكان يطالب بإعادة دستور ١٨٦١. غير أن استقلال تونس لم يكن يظهر في برنامجه.

وبعد تونس، عرفت الجزائر والمغرب الأقصى بدورهما حركة إصلاحية معتدلة. فقد توسع التأثير التونسي ليصل الجزائر والمغرب الأقصى، حيث تم ظهور حركة «الشباب الجزائري» و«الشباب المغربي» في عام ١٩١٢.

وفي **الجزائر**، شجعت الإدارة الاستعمارية إنشاء الجمعيات الثقافية في أوساط أصحاب الشهادات المتخرجين من المدارس الفرنسية.

في سنة ١٩١٢، نشرت هذه الحركة الثقافية «بيان الشباب الجزائري»، وهذا البرنامج كان ينادي بالتجنيد الاجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي، وبتمثيل متعادل للجزائريين في الجمعيات المحلية والحق في الحصول على عدد من المقاعد في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وفي **المغرب الأقصى**، تجاوزت الحركة الدستورية مرحلة التدرج بقليل، وذلك بالتنديد بسياسة السلطان عبد العزيز المحتمي بالنفوذ الفرنسي، وذلك بالاشتراك في ثورة

الحافظ وبكتابة دستور ١٩٠٨ الذي ولد ميتاً[٥٢].

ولكن، بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد انهزام المقاومة المسلحة في الريف، تم قمع الحركة الإصلاحية التدريجية والتربوية في بلاد المغرب العربي وتم سجن القادة المعتدلين أو نفيهم. وقد أصبحت الحياة السياسية المغاربية تتميز بالازدواجية القطبية لايديولوجيتين متعارضتين: النزعة الاستعمارية والنزعة الوطنية. هذه القطبية كانت تعبّر عن حقيقة بلاد المغرب العربي في سنة ١٩٣٠ حيث كان يتقابل مجتمعان: المستوطنون والسكان الأصليون. لقد كان السكان الأوروبيون في بلاد المغرب يقدرون بـ ١,٣٠٠٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت[٥٣]. وكانوا يستحوذون على أربعة ملايين هكتار من أحسن الأراضي وأفضلها، ويسيطرون على الإدارة، والتعليم والبنوك، وشركات التأمين، والتجارة الخارجية الموجهة بأكثر من ٨٠ بالمئة نحو مصالح فرنسا. ولحماية هذه المكاسب كلها كانوا يعتمدون على جهاز قمعي هائل: الجيش والشرطة. وفي الجانب الآخر، كان المغاربة، ما عدا أقلية من البرجوازيين المرتبطين بالنظام الاستعماري، يعانون الفقر، وقد انتزعت منهم حقوقهم الأساسية، وصودرت أراضيهم، وثقافتهم، وتعرّضوا للقمع وتقسيم الصفوف من قبل السلطة الاستعمارية. إن هذه القطبية المتولدة عن الاحتلال قد انتهت إلى بلورة مواقف كل طرف، كل حول برنامجه الخاص. فمن ناحية المعمرين، كان هناك استعداد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر (١٨٣٠ ـ ١٩٣٠) والذي كان يعني، الاحتفال بتأييد النظام الاستعماري المؤسس على مبدأ «أنا هنا، أنا باق». من الناحية المغاربية، بدأت حقبة جديدة لم تكن الحركة الوطنية المعتدلة فيها غائبة تماماً عنها، ولكن طرحت فيها بوضوح المسائل المتعلقة بالهوية والثقافة والحضارة مع ظهور الحركة الإصلاحية الدينية.

ج ـ الإصلاح الثقافي والديني

الحركة الإصلاحية الثقافية والدينية في بلاد المغرب العربي كانت امتداداً لحركة النهضة. ومن دون أن نتعمق في أصول هذه الحركة، فمما لا شك فيه أن علماء الدين في بلاد المغرب كانوا متأثرين جداً بأعمال جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥). هذا التأثير يمكن تفسيره بمجموعتين من العوامل: دور جامعة الزيتونة في تونس، وجامعة القرويين في فاس في تكوين العلماء المغاربة وفي انتشار الفكر الإسلامي الخالص من الخرافات والانحرافات، والذي يدخل في إطار حركة النهضة، من جهة. ومن جهة أخرى، فالوجود المهم للمغاربة في دمشق والقاهرة وتوسعه منذ القرن التاسع عشر، كان مصدراً للعلاقات المتواصلة والتنقلات المتعددة بين بلاد المغرب والمشرق، وكذلك فإن الحج السنوي للمغاربة

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥ وما بعدها.

إلى مكة والمدينة كان يتيح الفرصة للقاء والتبادل مع الأوساط المثقفة في المشرق. وبهذه الطريقة، تم نسج شبكة مهمة من الروابط الثقافية والايديولوجية بين المغرب والمشرق، والتي تم تعزيزها وتقويتها بواسطة الكتب، والمجلات والأفكار.

ففي الجزائر، وابتداء من أوائل العشرينيات، انطلق الشيخ عبد الحميد بن باديس، النشيط جداً في قسنطينة، بالتعاون مع أتباعه، في عمل إصلاحي ديني مهم في ثلاثة اتجاهات: الدروس التي كان يلقيها هو شخصياً في «الجامع الأخضر»، وإنشاء المدارس الحرة على كامل التراب الجزائري (بواسطة برنامج تكويني محدد)، وكذلك إصدار العديد من الجرائد كالمنتقد، ثم **الشهاب**. هذه الأنواع الثلاثة من النشاطات التي كان يتم القيام بها حتى قبل إنشاء «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين»، كانت تعمل على منع أية محاولة للاندماج، وعلى فرض فكرة الشخصية الجزائرية المبنية على الثلاثية الشهيرة: «الجزائر وطننا والإسلام ديننا والعربية لغتنا».

وقد سمح إنشاء جمعية العلماء في عام ١٩٣١، للشيخ عبد الحميد بن باديس وحوله بقية المؤسسين، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، والشيخ مبارك الميلي، والشيخ العربي التبسي، بتكثيف العمل الإصلاحي الديني المؤسس على نشر العلوم الإسلامية ونقل المعرفة الى الشباب (المدارس) والكبار (المساجد) على السواء، وتوسيع تعليم اللغة العربية، ومكافحة الخرافات والانحرافات المروج لها من بعض الزوايا المدعمة من السلطة الاستعمارية. وكان التكفل بمسائل الشخصية الوطنية والأصالة من طرف العلماء الجزائريين لدى الشرائح الشعبية والشباب يمثل استثماراً غالياً للتعبئة الاجتماعية والسياسية في إطار صراع موسع ضد النظام الاستعماري، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الحركة الوطنية من أجل الحرية والاستقلال. وتجدر الاشارة إلى أهمية الدور الذي لعبته في بلاد المغرب، جامعة القرويين في فاس وجامعة الزيتونة في تونس، إذ فيهما تخرج جل العلماء الجزائريين وفيهما تم الاعتماد على تعليم إسلامي إصلاحي سلفي. إن العلماء المغاربة والتونسيين لعبوا دوراً أساسياً في توحيد الفكر الإسلامي في بلاد المغرب العربي وفي نشر التعاليم الإسلامية التي سيمكن تطبيقها الأجيال اللاحقة من بناء مجتمع مؤسس على الوحدة، والعدالة، والأخوة، والتضامن والوفاق. وفي انتظار ذلك، عملت التعاليم الإسلامية المعتمدة آنذاك على التنديد بالظلم، والقمع المتعدد الأوجه والتجاوزات الإدارية الاستعمارية. إنه لا يمكن إنكار العملية الديناميكية التي أثارتها القاعدة الثلاثية: الإسلام والعربية والوطن، فقد حضرت أقطار المغرب للدخول في مرحلة صعبة ستؤدي بها إلى القطيعة مع النظام الاستعماري تحت لواء الوطنية الشعبية.

(١) الوطنية الشعبية

إذا ما استثنينا ليبيا وموريتانيا اللتين كانتا آخر البلدان المستعمرة، وحيث دامت المقاومة المسلحة فيهما حتى سنوات الثلاثينيات وكانتا من أوائل البلدان المستقلة (١٩٥١ و١٩٦٠ على التوالي)، فالمرحلة ما بين الحربين كانت حافلة جداً بالأحداث السياسية، التي

جعلت الحركات الوطنية والحركة المغاربية تدخل مرحلة قطيعة حاسمة.

كانت سنة ١٩٣٠ سنة استفزاز ووقاحة استعمارية، ويمكن اعتبارها بداية لعملية قوية للحركة الوطنية والاستقلالية. ميزت هذه السنة ثلاثة أحداث: إصدار الظهير البربري في المغرب الأقصى، وإحياء مئوية الاستيلاء على الجزائر، وتنظيم المؤتمر المسيحي في قرطاج بتونس[٥٤].

إن الأحداث الثلاثة كانت متقاربة. فالظهير الصادر في أيار/مايو ١٩٣٠ كان يرمي من وراء إلغاء القوانين الإسلامية في الريف إلى تنصير البربر. وقد جرت محاولة مماثلة في الجزائر ابتداء من القرن التاسع عشر والتي عملت على تنصير السكان في منطقة القبائل والجنوب الجزائري، المعلنة مناطق عسكرية. هذه العملية لم تصل إلى مبتغاها وذلك على الرغم من الجهود المبذولة خاصة من طرف الكاردينال لافيجري، أسقف الجزائر في عام ١٨٦٧، وعلى الرغم ـ أيضاً ـ من الدعم المالي والإداري من قبل السلطة الاستعمارية. وأثناء انعقاد المؤتمر المسيحي في قرطاج، تم في تونس استعراض أطفال يرتدون ملابس مزينة بالصليب. هذه التظاهرة الاستعمارية الثلاثية ذات الطابع الثقافي والديني، كانت تكرس الاعتداء الثقافي على بلاد المغرب الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر، وتعكس من جهة أخرى بداية العمل باستراتيجية موحدة للقوة الاستعمارية في بلاد المغرب. كما أدت في الوقت نفسه إلى بروز ردود أفعال من قبل الحركات الوطنية على مستوى كل بلد وعلى المستوى المغاربي. ويجب التأكيد على صعوبة التفريق، في هذه المرحلة، بين البعد المغاربي والبعد الوطني في الكفاح ضد الاستعمار، وذلك نظراً لترابطهما على المستوى السياسي، والاجتماعي، والثقافي والحضاري، سواء لدى الأحزاب أو السكان، وذلك نظراً إلى التضامن الطبيعي والعفوي الذي يميز شعوب المنطقة.

(٢) البعد المغاربي للمعركة الوطنية

إن طبيعة الكفاح ضد الاحتلال لمختلف الأحزاب السياسية المغاربية، وكذلك التشابه في برامج عمل هذه الأحزاب وأهدافها، الناتجة عن آثار العدوان المتعدد الأوجه والسيطرة المتعددة الأبعاد للقوة الاستعمارية نفسها قد قاربا موضوعياً بين الحركات الوطنية في أفق مغاربي وحدوي. كما أن مختلف تظاهرات التضامن الملاحظة في هذه الفترة تمثل ثمرة الجهود التنسيقية بين الأحزاب السياسية في المجالات الأخرى أيضاً. ويجسد مؤتمر المغرب العربي، وكذلك الأوجه الأخرى للتضامن المغاربي المصير المشترك جيداً.

(أ) مؤتمر المغرب العربي: انعقد مؤتمر المغرب العربي في القاهرة في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٤٧. وقد جمع ممثلي حزب الشعب الجزائري من الجزائر، والدستور الجديد من تونس، ورابطة الدفاع عن المغرب (وفيها الغلبة لحزب الاستقلال) بالإضافة إلى وفد ما

---

(٥٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٩، و Toumi, Ibid., p. 43.

يسمى بـ«المغرب الاسباني»[٥٥]. اتخذ المؤتمر عدة لوائح مرتبطة بالأهداف المرسومة، يتصدرها استقلال دول المغرب والوسائل الواجب اتخاذها للوصول إلى الأهداف المسطرة. هذه الأهداف كانت ذات طابع سياسي (التنسيق بين الحركات الوطنية المغاربية، توحيد الاستراتيجيات، توحيد المنظمات العمالية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية. . . الخ.)، ودبلوماسي (العمل في إطار الجامعة العربية للتكفل بالمسألة المغاربية، تقديم قضية المغرب في الهيئات الدولية. . .) وذات طابع تنظيمي (إنشاء مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي).

وكان مكتب المغرب العربي نشطاً جداً من أجل التعريف بالقضية وتطوير المسألة المغاربية عن طريق المحاضرات، والمقالات الصحفية والكتب المنشورة من طرفه.

لقد أعلنت لجنة تحرير المغرب العربي، التي كان يرأسها الأمير عبد الكريم الخطابي، القائد الفذّ للمقاومة المسلحة للريف (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦)، في كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ عن ميثاق مصادق عليه من طرف أهم الأحزاب السياسية المغاربية، منها الاستقلال لعلال الفاسي، وحزب الشعب الجزائري لمصالي الحاج، والدستور الجديد للحبيب بورقيبة. هذا الميثاق يبرز انتماء بلاد المغرب الى الإسلام والعالم العربي ويرفض أي مفاوضات مع فرنسا قبل الاعتراف باستقلال الدول الثلاث. يؤكد الميثاق على أنه في حالة ما إذا حصل أي بلد على الاستقلال التام، فإنه يجب «مواصلة الكفاح من أجل تحرير بقية بلاد المغرب»[٥٦]. وفي الوقت نفسه، وجه الأمير عبد الكريم نداء إلى الحركات الوطنية المغاربية حثها فيه على الاتحاد فيما بينها على مستوى كل بلد، ثم على المستوى المغاربي. كما دعا الشعوب المغاربية إلى الكفاح والوحدة. هذا النداء المزدوج كان ذا تأثير عميق، حيث حث على تجاوز الانشغالات الجانبية واختلاف مقاربات الأحزاب السياسية، الناتجة عن الاختلاف في الوضع الاحتلالي لكل بلد (احتلال تام في الجزائر، حماية في المغرب الأقصى وتونس) وظروف الكفاح الخاصة بكل بلد، كما ذكّر بأن الأهداف واحدة وأن طبيعة الكفاح الذي يجب القيام به هو نفسه للجميع. ومن هنا تأتي الروح التعبوية لهذا النداء من أجل الاتحاد في كل المجالات للانتصار على الاحتلال.

(ب) أوجه أخرى للتضامن المغاربي: التنسيق، والانسجام، والاتحاد في النشاطات السياسية، كل ذلك يمثل طريقة التضامن الأكثر حسماً، لأنه يتصدر كل النشاطات الأخرى وفي جميع المجالات. وباختصار نذكر بعض أمثلة التضامن المغاربي:

ـ **التضامن العمالي**: قبل الأربعينيات، كانت النقابات المغاربية مجرد امتداد للنقابات

---

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Toumi, Ibid., pp. 53-58.

انظر أيضاً: رشيد إدريس، «كيان المغرب العربي وآفاقه،» ورقة قدّمت إلى: **بناء المغرب العربي**.

(٥٦) تم التطرق إلى الميثاق من قبل: Toumi, Ibid., p. 56.

الفرنسية (CGT وCFTC) وبذلك كانت تحت «استعمار نقابي». وكان للفكر والنشاط النقابي التونسي والمغربي والجزائري نقاط التقاء وقواسم مشتركة. وقد قربته وطنية النقابيين المغاربة من الحركات الوطنية ودفعت النقابات الى إنشاء تنظيماتها الخاصة. وقد كانت تونس السباقة لذلك، حيث لعب فرحات حشاد دوراً ريادياً على رأس الاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT) بين عامي ١٩٤٦ و١٩٥٢[٥٧]. وفي آذار/مارس ١٩٤٧، صرح فرحات حشاد بما يلي: «إن مصير عمال شمال افريقيا واحد. إنهم يعانون من نفس المصاعب، ويناضلون ضد نفس الخصوم، ولا يستطيعون النجاح إلا ببناء وحدتهم... الاتحاد العام للعمال التونسيين... ينادي كل عمال شمال افريقيا من كل الفئات، لينتظموا في نقابات مستقلة، في كل المدن وكل المراكز في الجزائر والمغرب... نفس هذه النقابات يجب عليها أن تتجمع في اتحادات جهوية ومركزية للوصول في يوم ما إلى تكوين فدرالية نقابية شمال إفريقية تجمع بين الاتحادات الجزائرية، والمغربية والتونسية، وذلك في مؤتمر تاريخي، ويكون بإمكانها أن تتحكم في مصير عمال شعوبنا الثلاثة... ستعرف الطبقة العمالية الشمال افريقية كيف تقود شعوبها نحو الوحدة»[٥٨].

لقد كانت تونس في الطليعة بإبرازها الطريق الذي يجب اتباعه. وفي المغرب الأقصى، كان إنشاء الاتحاد المغربي للشغل (UMT) في آذار/مارس ١٩٥٥، انطلاقاً من الاتحاد العام لائتلاف النقابات المغربية بعد أن أصبح النقابيون الوطنيون يشكلون أغلبيته في مطلع الخمسينيات، ذا مغزى سياسي نظراً للدعم الذي يقدمه للنضال الوطني في اتجاه خط الحركات الوطنية. في الجزائر، ومنذ عام ١٩٥٢، كلفت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) عيسات إيدير برئاسة لجنة مكلفة بالتنظيم النقابي، فكرست بذلك الانفصال الفعلي عن الحركة النقابية الفرنسية التي بدأ الوطنيون الجزائريون بمعارضتها ابتداء من سنة ١٩٤٨. وهكذا، فقد رأى الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) النور في شباط/فبراير ١٩٥٦، تحت لواء جبهة التحرير الوطني، في عزّ حرب التحرير الوطنية.

إلا أن الحركة النقابية المغاربية قد تلقت ضربة قاسية بمقتل فرحات حشاد في ١٩٥٢ من قبل اليد الحمراء، وهي منظمة إرهابية استعمارية. هذا الاغتيال تلته مباشرة مظاهرات تضامن في كل من الجزائر والمغرب الأقصى.

ـ **التضامن الطلابي**: كان الطلبة المغاربة، (وهم طليعة الشباب) مندمجين في الكفاح الوطني الذي قاده أسلافهم. وقد كان تنظيمهم المعروف باسم جمعية الطلبة المسلمين

---

(٥٧) انظر: Mustapha Kraiem, «L'UGTT et le mouvement syndical maghrébin avant l'assassinat de Ferhat Hached,» papier présenté à: *La Construction du Maghreb*, série sociologique; no. 9 (Tunis: CERES, 1983).

(٥٨) فرحات حشاد مذكور من قبل: Toumi, Ibid., pp. 60-61.

لشمال افريقيا (AEMNA)، قد أنشئ عام ١٩٢٧ في إطار التضامن المغاربي. وإذا كان من بين أهدافه توطيد التضامن بين الطلبة المغاربيين، فإن النشاط السياسي للجمعية كان منذ البداية يندرج في إطار الحركة الوطنية المغاربية. وكانت تطمح إلى المساهمة في بناء وحدة بلاد المغرب على أساس عمادين أساسيين: الإسلام والعروبة. وفي عام ١٩٣٥، تمنت جمعية الطلبة، في مؤتمرها بتلمسان، أن يتم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنمية «الشعور بالوحدة الوطنية لافريقيا الشمالية الذي يستند إلى عقلية موحدة، وديانة مشتركة، ومشاعر مشتركة»[٥٩].

هذا، ومن بين ما طالبت به جمعية الطلبة، توسيع تعليم اللغة العربية وتاريخ بلاد المغرب، وذلك في إطار أفق بناء الوحدة المغاربية، وقد عبرت بذلك عن أمنيتها في أن ترى في بلاد المغرب تأسيس نظام تربوي وتكويني موحد، من أجل الوصول إلى التناسق وتقوية التجارب الاجتماعية والتضامن المغاربي في الواقع.

ـ **التضامن الشامل**: إن التضامن بين شعوب المغرب العربي يعتبر من المعطيات الموضوعية الدائمة. إنه من الصعب حصره بكيفية دقيقة، ومضبوطة، وذلك نظراً لطابعه الشامل والمتواصل في كل مراحل تاريخ بلاد المغرب (في أوقات أفراحه وأتراحه، ومجده وانحطاطه)، وفي الذاكرة الجماعية للشعوب، وفي الحياة اليومية، وكذلك المستقبل الحافل بالآمال. وعادة ما يبرز هذا التضامن الشامل عندما تعرف بلاد المغرب أحداثاً مهمة أو خطيرة، داخلية كانت أو خارجية. ويكفي الاستشهاد ببعض الأمثلة لتأكيد هذه الحقيقة الحية خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة من المرحلة الاستعمارية في بلاد المغرب:

ـ بصفة عامة، فإن كل عمل قمعي أو عنيف تقوم به السلطة الاستعمارية في بلد مغاربي معين يؤدي بصفة آلية إلى بروز ردود أفعال تضامنية في الأقطار الأخرى مع الشعب المقموع.

ـ في ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، أدى القمع الوحشي لمظاهرات شعبية سلمية في قالمة، وسطيف وخراطة، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٤٥ ألف شخص، إلى حدوث مشادات في كل من تونس والمغرب الأقصى بين متظاهرين غاضبين ومصالح الأمن الفرنسية.

ـ في عام ١٩٤٧، كان «هروب» عبد الكريم الخطابي في بور سعيد من الباخرة التي كانت تحمله من جزيرة الريونيون حيث كان مسجوناً إلى منفاه في فرنسا، وتم استقباله بحفاوة بالغة وبعث أملاً عريضاً في نفوس جماهير كل من المغرب الأقصى والجزائر وتونس على حد سواء.

ـ وفي عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ تطوع الكثير من المغاربة والجزائريين والتونسيين بصفة عفوية للجهاد في فلسطين، وذلك بالخروج من بلدانهم بصفة سرية، وحركهم في ذلك

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٢.

الإيمان نفسه ومن دون أن يكونوا مدعوين من طرف أية منظمة أو مؤسسة، وهذا على الرغم من بساطة وسائلهم، وبعد المسافات ونقص وسائل النقل.

- في تموز/يوليو ١٩٥٢، فإن قيام الثورة المصرية، وكذلك التصريحات الأولى للضباط الأحرار حول طبيعة التغيير الحاصل وأهداف حركتهم جعلت الجماهير المغاربية تتحمس وتأمل في الانتشار الايجابي لمثل هذه التغييرات في بلاد المغرب، وذلك للقضاء النهائي على الاستعمار.

- في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، أجج نبأ اغتيال فرحات حشّاد في تونس من قبل اليد الحمراء الفرنسية مشاعر الغضب والسخط في بلاد المغرب كلها. واعتبرت المظاهرات العفوية التي تفجرت في الجزائر والمغرب تعبيراً عن التضامن مع الحركة النقابية التونسية المناضلة ومع الشعب التونسي.

- في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٣، أدى إلقاء القبض على محمد الخامس، ملك المغرب الأقصى، من قبل السلطات الفرنسية، إلى استياء عام لدى الشعوب المغاربية، وهو ما ساهم في ترسيخ فكرة الكفاح المسلح كحل وحيد لتحرير دول المغرب العربي من الامبراطورية الاستعمارية.

- في سنة ١٩٥٤، استقبلت الهزيمة الذريعة للجيش الفرنسي في «ديان بيان فو» وانتصار الشعب الفيتنامي، بكثير من الحماس من قبل الشعوب المغاربية والحركات الوطنية والتي استطاع مسؤولوها ومناضلوها الثوريون أن يستقبلوا الرسالة الفيتنامية بدرجة خمسة على خمسة.

- في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، أدى اندلاع حرب التحرير الوطني المعلنة في الجزائر من قبل جبهة التحرير الوطني، وإنشاء جيش التحرير الوطني، الذي عزز نشاط جيش التحرير المغربي والعمليات الحربية التي كان يقوم بها الوطنيون التونسيون (الفلاّقة) إلى تأجيج شعلة الحرية والاستقلال في المنطقة.

- في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٥، وعلى أثر الهجوم الشامل لجيش التحرير الوطني في الولاية الثانية (الشمال الشرقي لقسنطينة) والمنظم من قبل قائده، العقيد زيغود يوسف ضد مواقع الجيش الفرنسي والمصالح الاقتصادية للمعمرين تعبيراً عن الاحتجاج على توقيف الملك محمد الخامس في التاريخ نفسه من سنة ١٩٥٣. وقام الجيش المغربي في اليوم نفسه بعدة عمليات في الريف والجنوب المغربي مدعوماً بمظاهرات شعبية عارمة في المدن المغربية الكبرى.

- ٢٠ آب/اغسطس ١٩٥٦. هذا التاريخ، الذي يعد رمزاً للتضامن المغاربي، تم اعتماده لإقامة مؤتمر الصُمّام. أثناء هذا المؤتمر تم تحديد أول قاعدة عمل لجبهة التحرير الوطني في الجزائر والتي نصت في أحد بنودها على ضرورة إقامة فدرالية لدول المغرب.

- في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦، الجيش الفرنسي يحول وجهة الطائرة الملكية المغربية التي كانت تقل حسين آيت أحمد وأحمد بن بلاّ ومحمد بوضياف ومحمد خيضر ومصطفى لشرف، الذين كانوا متوجهين إلى تونس حيث كان من المنتظر إقامة اجتماع ثلاثي الأطراف، بين جبهة التحرير الوطني، ومحمد الخامس وبورقيبة. إن إجهاض هذه القمة المغاربية وتوقيف القادة الجزائريين، قد أدى إلى الشعور بالمرارة والخيبة والغضب لدى كل الجماهير المغاربية.

- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، الاعتداء الثلاثي الفرنسي - الانكليزي - الاسرائيلي على مصر، ونزول القوات الفرنسية في بورسعيد بغرض معاقبة الرئيس جمال عبد الناصر على مساندته لحرب التحرير الجزائرية، أديا إلى ردود أفعال ساخطة وغاضبة في الدول المغاربية كلها.

كانت هذه بعض الأحداث الداخلية والخارجية في بلاد المغرب، والتي تم التطرق إليها على سبيل المثال بغرض توضيح أهمية التضامن الذي يربط بين الشعوب المغاربية في إطار المحنة الاستعمارية. ومن جهة أخرى، فالتضامن المغاربي لم يكن غائباً عن برنامج الحركات الوطنية ونشاطها في كل من الجزائر، والمغرب وتونس في إطار نضالها من أجل استقلال بلدانها.

(٣) الحركات الوطنية الشعبية

(أ) الجزائر: من المثير للفضول أن يتم في باريس، وبمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي ميلاد منظمة نجم شمال افريقيا في سنة ١٩٢٦. وكان يقود هذه المنظمة حاج علي عبد القادر، ومصالي الحاج (الجزائر) والشاذلي خير الله (تونس). لقد أكدت منظمة نجم شمال افريقيا منذ عام ١٩٢٨، الانتماء العربي الإسلامي مما أبعدها عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وبعد حلها عام ١٩٢٩، ظهرت نجم شمال إفريقيا في سنوات الثلاثينيات من جديد وعبر جريدتها الفرنكوفونية، **الأمة**، ومع مصالي الحاج كزعيم رئيسي يساعده عمار العيمش وبلقاسم راجف، وطالبت باستقلال دول افريقيا الشمالية وعبرت عن رفضها لقاعدة العمل المصادق عليها من طرف المؤتمر الإسلامي (عام ١٩٣٦)، وكذلك مشروع قانون «بلوم فيوليت». وتقرر حكومة الجبهة الشعبية حل نجم شمال إفريقيا في عام ١٩٣٧. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٣٧، أنشأ مصالي الحاج وأصدقاؤه في الجزائر حزب الشعب الجزائري الذي عرف نجاحاً شعبياً سريعاً. وفي سنة ١٩٣٩ قامت السلطات الاستعمارية بحل حزب الشعب الجزائري بدوره وتوقيف قادته. وفي سنة ١٩٤٧، انشأ مصالي الحاج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية. وكان إنشاء جناحها المسلح المتمثل في المنظمة الخاصة التي عهد بإدارتها لحسين آيت أحمد وأحمد بن بلاّ يهدف إلى تهيئة الشروط المادية لتفجير الكفاح المسلح. إن الأزمة التي ظهرت بين المنظمة الخاصة والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، بعد القضية التي عرفت بـ«المؤامرة» في سنة ١٩٥٠، والتي تفاقمت بفعل الصراع الذي نشب بين مصالي الحاج واللجنة

المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٣، قد دفعت بالمسؤولين من الجيل الجديد في آذار/مارس ١٩٥٤ إلى إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل والدخول في المقاومة المسلحة بعد شهور فقط من ذلك. هؤلاء القادة الشباب حددوا أول تشرين الثاني/نوفمبر تاريخاً لاندلاع حرب التحرير وأنشأوا جبهة التحرير الوطني لقيادة المعركة من أجل الاستقلال. وقد قرر مصالي الحاج من جهته إنشاء حزب له، وهو الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي كانت تعارض جبهة التحرير الوطني. ولكن المساندة القوية للجماهير الريفية، ثم الحضرية لجبهة وجيش التحرير الوطني أدت إلى تهميش الحركة الوطنية الجزائرية.

(ب) **المغرب الأقصى**: كانت نهاية الغزو العسكري للمغرب الأقصى في عام ١٩٣٤ قد رافقها إنشاء حزب سياسي هو «العمل المغربي» (L'Action Marocaine) من قبل علاّل الفاسي، وحسان الوزاني وأحمد بالفريج. وحضر هؤلاء «مخطط الاصلاحات» وقدموه للسلطان. إلا أن السلطات الاستعمارية لم ترد على هذا الطلب. وكان نشاط الوطنيين يتكثف في المساجد والمدن المغربية الأساسية. وتعبيراً عن انزعاجها من المساندة الشعبية للحزب السياسي الجديد، قامت السلطة الاستعمارية بقمع وحشي للمظاهرات في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧، وتم توقيف العديد من الوطنيين، ونفي علاّل الفاسي إلى الغابون وحسان الوزاني إلى الصحراء. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ قدمت إلى السلطات الرسمية الوثيقة المعروفة بـ «بيان حزب الاستقلال» والتي تطالب باستقلال المغرب الأقصى. وقد تجاهلت السلطات الاستعمارية الطلب أيضاً. وأتبعت أحداث فاس في شباط/فبراير ١٩٤٤ بتوقيف العديد من الوطنيين وبإغلاق الجامعة الإسلامية للقرويين. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٠، طالب السلطان بإعادة النظر بالعلاقات الفرنسية ـ المغربية، لكن الفرنسيين رفضوا طلبه. وفي هذا الوقت أخذت قاعدة حزب الاستقلال الشعبية بالتوسع، فاستاءت فرنسا من وطنية السلطان، وشعبية حزب الاستقلال، ومن التوافق الحاصل بين السلطان وحزب الاستقلال، فدفعت الباشا القلاّوي المراكشي إلى العصيان ومساندة مرشحها محمد بن مولاي عرفه الذي أصبح السلطان بني ـ وي ـ وي (أي ملك إمّعه مطواع للفرنسيين). وقد شهد يوم ١٦ آب/اغسطس ١٩٥٣ أحداثاً في كل المدن الأساسية في المغرب، فكانت الملجأ الأخير للتعبير عن عدم الرضى الشعبي. وفي ٢٠ آب/أغسطس تم عزل السلطان محمد بن يوسف، وبعد ذلك ببضعة أيام فقط تولدت حركة عصيان في المدن والجبال لم تتوقف إلاّ في سنة ١٩٥٦. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ عاد السلطان الذي عرف منذ ذلك التاريخ بمحمد الخامس إلى المغرب وتم استقباله من قبل الشعب وبحماس كبير. هذه السعادة الجماعية أخذت تخترق الحدود المغربية لتتوسع إلى الجزائر وتونس. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٥٦، أعلن بيان فرنسي مغربي استقلال المغرب.

(ج) **تونس**: مع نهاية سنوات العشرينيات، ظهر جيل جديد في داخل حزب الدستور. وكان الحبيب بورقيبة والطاهر الصفر ومحمود الماطري يتميزون عن باقي

الدستوريين بوضوح خطابهم السياسي، وفعالية نشاطهم وقوة تأثيرهم. فقد ظهروا «عصرانيين» بتبنيهم لاستراتيجية مؤسسة على تنظيم الجماهير وتعبئتها. وقد أسسوا جريدتهم، **صوت التونسي** التي ستخلفها فيما بعد **العمل التونسي** *(L'Action Tunisienne)*. وفي مؤتمر قصر هلال المنعقد في ٢ آذار/مارس ١٩٣٤ أنشأ بورقيبة الذي أصبح يحظى بقبول الأغلبية، حزب الدستور الجديد وكرس بذلك القطيعة مع عبد العزيز الثعالبي، فطالب باستقلال تونس، واتهم الامبريالية الفرنسية. وتم إلقاء القبض على بورقيبة وأبعد إلى الجنوب التونسي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٣٦، جدد بورقيبة مطالبه من أجل الاستقلال وندّد بالاستعمار. فازدادت تعبئة الجماهير وأصبح الأثر الشعبي للدستور الجديد أكثر أهمية مع الوقت، واندلعت الأحداث في نيسان/ابريل ١٩٣٨ في أهم المدن التونسية. فردت السلطات الاستعمارية كالعادة بقمع وحشي: كإعلان حالة الطوارئ وإيقاف العديد من القادة السياسيين، ومنهم الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف مناضل من الدستور الجديد. وهو ما أدى إلى تزايد شعبية حزب الدستور الجديد.

إن إنشاء الاتحاد العام للعمال التونسيين بقيادة فرحات حشاد في عام ١٩٤٦ قد عزز الحركة الوطنية التونسية بدعمه الفعال للكفاح من أجل الاستقلال. وكان الاتحاد العام للعمال التونسيين في ذلك الوقت يضم ١٠٠ ألف منخرط، والدستور الجديد ١٥٠ ألف مناضل. إن انتماء بعض القياديين النقابيين والعمال الى الدستور الجديد قد قوى تماسك النضال السياسي.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ تم إلقاء القبض مجدداً على الحبيب بورقيبة. ورد التونسيون بإضراب عام ومظاهرات شعبية. وفي الوقت نفسه توسعت الحركة الاستقلالية، وازدادت حركة العصيان التي تطلق عليها السلطات الاستعمارية اسم «الفلاقة». وتوسعت المقاومة المسلحة لتشمل المناطق الجبلية والجنوب.

في تموز/يوليو ١٩٥٤، اعترف الرئيس الجديد للمجلس الفرنسي بيار منداس فرانس علناً بالاستقلال الداخلي لتونس. وبعد ذلك بأقل من سنتين تمّ إعلان استقلال تونس واعتراف فرنسا به في ٢٠ آذار/مارس من عام ١٩٥٦.

وفي الختام، نعتقد أن معرفة التاريخ العريق المشترك لبلاد المغرب يسمح للمغاربة بالتعرف أكثر على مشاكلهم الحالية، وذلك لتصور الطرق والوسائل الملائمة لبناء مستقبلهم بصفة مشتركة في جو من التضامن والعدالة والاعتبار بدروس التاريخ في جوانبه الايجابية والسلبية.

إن بلدان المغرب، كانت موحدة دائماً، في أوقات مجدها وانحطاطها، في أفراحها وأتراحها، وذلك منذ أمد بعيد. واستعمار الشمال الغربي الافريقي من قبل الرومان، والوندال والبيزنطيين بين القرن الثاني قبل الميلاد وبداية القرن السابع للميلاد قابلته مقاومة دائمة ومسلحة من قبل السكان الأصليين. هذه المرحلة صاحبتها مقاومات متكررة ضد

العبودية، والمظالم، والتجاوزات المختلفة والقمع المتعدد الأوجه للمستعمر. إن مقاومة شعوب الشمال الافريقي كانت دائماً تغذيها روح التطلع الدائم إلى العدالة والكرامة والحرية.

إن انتشار الإسلام في بلاد المغرب ابتداء من القرن السابع الميلادي قد تميز بالدخول الطوعي للبربر في الإسلام، وبمساهمتهم الفاعلة في نشر الإسلام في بلاد المغرب واسبانيا. وقد صاغت القيم الإسلامية ذات البعد الكوني الشامل كل ذرات الكيان المغاربي، وذلك عبر القرون المتباعدة. وقد منحت مختلف الممالك المتعاقبة، وخاصة منها المرابطية والموحدية (من القرن الحادي عشر إلى الثالث عشر) «انتشاراً حقيقياً في العمق»، وكذلك تبنى السكان البربر النموذج الحضاري العربي، وذلك بإعطاء بلاد المغرب «ايديولوجية شعبية حقيقية»[٦٠]، وتألقاً سياسياً وعظمة حضارية لم يسبق لها مثيل، وهو ما قوى الوحدة المغاربية على المستويات الثلاثة: السياسية والدينية والثقافية. إن انتماء بلاد المغرب إلى الحضارة العربية الإسلامية قد أصبح أمراً لا رجعة فيه. ومن جهة أخرى، فالصفات التنظيمية المشهود بها للقادة المغاربة مثل عبد الله بن ياسين، ويوسف بن تاشفين (المرابطون) أو ابن تومرت وعبد المؤمن (الموحدون) مثلاً، قد سمحت لبلاد المغرب بأن تمتلك جيشاً قوياً وإدارة فعالة، وكان الكل موحداً في إطار احترام المبادئ الإسلامية.

وعلى المستوى الثقافي، كان الميراث الذي تركته هذه المرحلة ثرياً جداً. فالنشاط الفكري كان مكثفاً جداً ومتنوعاً في الإطار الفلسفي والعلمي، مع ابن طفيل وابن رشد، وفي مجال العلوم الإنسانية مع الجغرافيين الإدريسي وأبي علي الحسن، ومع ابن خلدون الذي كان لإنتاجه بعد علمي عالمي، وعلى المستوى المعماري والفني الذي بلغ مستوى راقياً لم يشهد له المغرب العربي مثيلاً من قبل. وعلى المستوى الديني، فإن تبنّي المغرب للمذهب المالكي، قد وحد شعوب المغرب وزودها بنظام مرجعي موحد، ساعد تطبيقه في تقوية الانسجام واستقلالية هذه الشعوب. وكان انتشار الإسلام وتدعيم التعريب من قبل البربر أنفسهم قد قوى من تجانس المجتمع المغاربي.

وحتى في مرحلة الانحطاط كانت دول المغرب موحدة. فالعوامل نفسها هي التي ساهمت في إضعاف بلاد المغرب ما بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر، وهي كما يلي: الانحراف عن التعاليم الإسلامية في تسيير الدولة (الإسلام لم يعد يستعمل من قبل القادة المغاربيين إلا كغطاء سياسي)، وضعف الجيش، وبالتالي تناقص القدرة الدفاعية عن الأراضي ضد التهديدات والأطماع الأجنبية، فضلاً عن أزمة مالية وجبائية نجمت عنها هشاشة اقتصادية وضعف في الجهاز الإداري. إن التخلي عن المبادئ الإسلامية على مستوى المؤسسات التابعة للدولة قد أدى إلى تفاقم المظالم الاجتماعية وإضعاف الانسجام الاجتماعي. ومثل تلك الأوضاع، كانت تغذي الغضب الشعبي، وتشجع القوى

---

(٦٠) Laroui, *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse.*

الانفصالية وتضر بالوحدة المغاربية. وقد بلغ هذا الانحطاط ذروته بالغزو الفرنسي للبلدان المغاربية الأربعة: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، وغزو اسبانيا للصحراء الغربية وشمال المغرب، وغزو ايطاليا لليبيا. إن استعمار بلاد المغرب قد أدى إلى توحيد شعوب المنطقة في إطار المقاومة المسلحة أولاً، ثم في المعركة السياسية المجسدة في نشاط الحركات الوطنية، وأخيراً في الكفاح المسلح (تونس: ١٩٥٢، المغرب: ١٩٥٣، الجزائر: ١٩٥٤) الذي توج بالاستقلال السياسي لكل بلدان المغرب. ومن جهة أخرى، فإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي عام ١٩٤٧ التي ترأسها الأمير عبد الكريم الخطابي واندلاع حرب التحرير الوطني الجزائرية في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ قد أعادا الأمل في رؤية الحركات الوطنية المغاربية تتوحد على المستوى المغاربي من أجل بناء صرح المغرب العربي بعد أن حصل على الاستقلال. هذا الأمل عرف حيوية خاصة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ أثناء التحضيرات للقمة المغاربية بين جبهة التحرير الوطني، محمد الخامس، وبورقيبة من أجل دراسة شروط إقامة فدرالية للبلدان المغاربية، لكن تحويل وجهة الطائرة المقلة للقادة الجزائريين وتوقيفهم قد عرقل ولوقت طويل الجهد الوحدوي المغاربي. ثم إن الاتجاهات الانفصالية التي ظهرت هنا وهناك منذ هذا التاريخ أدت إلى تعطيل آفاق الوحدة المغاربية. وأكثر من ذلك، وفي الأوقات العصيبة لحرب التحرير الوطنية، وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تدفع تضحيات جساماً، بشرية ومادية، من أجل التحرر، قام كل من المغرب وتونس بمطالبة فرنسا بإجراء تعديلات حدودية مع الجزائر بحيث يتم توسيع أراضيهما، وذلك بضم الجنوب الغربي والجنوب الشرقي الجزائري إلى كل منهما، في حين أن أفضل طريقة لتوسيع أراضيهما كان في خيار إقامة الوحدة المغاربية.

إن حصول الأقطار المغاربية على الاستقلال السياسي قد بعث الكثير من الأمل، على المستوى الوطني والمغاربي، في بداية هذه المرحلة الجديدة التي كان من المفروض أن تتوجه نحو التنمية، والتقدم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن يجدر بنا، قبل التطرق إلى مسائل التنمية في فترة ما بعد الاستقلال، أن نذكّر في الفصل القادم بالحالة الاقتصادية التي كانت عليها هذه البلدان في نهاية المرحلة الاستعمارية بهدف التعرف الدقيق على الوضع الاقتصادي الذي كان المنطلق لتصور السياسات التنموية الجديدة وإنجازاتها.

الفصل الثاني

من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصادات الوطنية

أولاً: الاقتصاد الاستعماري عشية الاستقلال

لقد لاحظنا في نهاية الفصل السابق، كيف تم استعمار المغرب العربي بواسطة العدوان العسكري، والقمع السياسي، والعنف القانوني، والخنق الثقافي، قصد التحضير لاستغلال اقتصادي محكم للشعوب المغاربية التي بذلت في البداية مقاومة مسلحة في القرن التاسع عشر (الجزائر وتونس) وفي بداية القرن العشرين (المغرب، موريتانيا، ليبيا)، ثم نضالاً سياسياً لحماية شخصيتها، وأخيراً نضالاً مسلحاً من أجل الحرية والكرامة، والسيادة الوطنية.

إن حديثنا هنا يقتصر على التذكير بالتوجهات الرئيسية للاقتصاد الاستعماري، والنتائج الاقتصادية بحسب ما قدر عشية استقلال شعوب المغرب العربي[1].

إن الاقتصاد الاستعماري القائم على الاستغلال والتوطين (الاستيطان)، بدأ بالاستحواذ الكبير على الأراضي الفلاحية، وإدخال الرأسمالية الفلاحية أولاً إلى المغرب العربي، ثم الرأسمالية التجارية والصناعية.

١ ـ الرأسمالية الزراعية الاستعمارية

تمثلت سياسة الاستعمار التوطينية باستغلال الأراضي الفلاحية المنزوعة من أصحابها والمخصصة لتصدير المنتوج الفلاحي. وقد مارس المستعمرون المتمركزون في الأراضي

---

(١) بسبب قلة الاحصائيات الخاصة بليبيا وموريتانيا في هذه المرحلة اكتفينا فقط بالبلدان المغاربية الثلاثة: الجزائر، المغرب، وتونس.

الأكثر خصوبة نشاطاً زراعياً للتصدير، وكانت مردوديته مرتفعة بفعل إدخال التطورات التقنية، وتوفر عوامل الإنتاج: الماء والجرارات والأسمدة... الخ.

هذه الرأسمالية الزراعية تطورت بفضل امتلاك فائض زراعي متكاثر، وتدخل البنوك والشركات الفرنسية. وتميزت الزراعة المغاربية في العهد الاستعماري بوجود نمطين زراعيين: الأول عصري موجه للتصدير، ومولد ثروة بين أيدي المستعمرين، والآخر متخلف، وهو عموماً مغلق على نفسه بين أيدي المغاربة.

وكان القطاع الزراعي الاستعماري المصدر الرئيسي للثروة، بينما كان القطاع التقليدي بين أيدي المغاربة يعرف انخفاضاً في الإنتاج الزراعي وبخاصة في الجزائر.

أ ـ الجزائر[٢]

قبل الاستقلال، كان المستعمرون يملكون مليوني هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية، والتي تساهم بـ ٦٥ بالمئة من الإنتاج الزراعي الإجمالي للبلاد. أو بمعنى آخر، فإن عشرين ألف مستعمر ينتجون أكثر من ٦٣٠,٠٠٠ مالك جزائري. وفي الواقع فإن القطاع التقليدي الذي يتسع لـ ٢,٥ مليون هكتار بين عامي ١٨٨٥ و١٨٩٤ انخفض مردوده من ٥,٣ قنطار في الهكتار الواحد إلى ٤,٧ قنطار في الهكتار، وأدى إلى انخفاض معدل الإنتاج السنوي من ٢٠ مليون قنطار إلى ١٦ مليون قنطار، وفي الوقت نفسه عرفت الماشية انخفاضاً حاداً حيث انخفض عددها من ٨,٢٠٠,٠٠٠ رأس في الفترة (١٨٧١ ـ ١٨٨٠) إلى ٤,٣٥٠,٠٠٠ رأس في ١٩٤٦ ـ ١٩٥٣. وفي ظرف ثمانين سنة، فإن المنتوجين الحيويين للإنتاج الجزائري انخفضا ٢٠ بالمئة بالنسبة للحبوب و٥٠ بالمئة بالنسبة لتربية المواشي.

وفي المقابل، فإن القطاع الاستعماري العصري شهد تحسناً في إنتاجه على مر السنين. وفي عشية الاستقلال كانت نسبة ٨٠ بالمئة من الإنتاج الزراعي موجهة للتصدير، وقدرت بحوالى خمسة ملايين قنطار. وبالموازاة فإن زراعة الكروم تعتبر أحد النشاطات الأكثر أهمية للقطاع العصري وتنتشر في أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ هكتار. ويمثل إنتاج الكروم في نهاية الفترة الاستعمارية ثلث قيمة المنتوج الفلاحي الإجمالي (بما في ذلك القطاع التقليدي) كما يمثل نصف صادرات الإنتاج الفلاحي بأكثر من ١٤ مليون هكتولتر من الخمور وأكثر من ٣١٠,٠٠٠ قنطار من عنب المائدة، وهذه الأرقام تفسر الهوة المعتبرة في توزيع العائدات الفلاحية. في الواقع، في عام ١٩٦٠، يتلقى ٣٠ بالمئة من الفلاحين من ١ إلى ٥٠ فرنكاً فرنسياً جديداً للشهر (كلهم جزائريون) من معدل العائد يقدر بـ ١٦٠ فرنكاً فرنسياً جديداً في الشهر، بينما ١,٢ بالمئة من الفلاحين يتلقون عائداً شهرياً معدله

---

(٢) انظر: Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: Economica, ©1991), pp. 8 et suiv.

يفوق ألف فرنك فرنسي جديد. هذا يعني أن ٧٠٠٠ مستعمر يتلقون عائداً شهرياً أكثر بـ٥٠ مرة مما يتلقاه حوالى ٢٠٠,٠٠٠ فلاح جزائري مسلم(٣).

ب ـ المغرب

عرفت الزراعة المغربية توسعاً سريعاً تحت الوصاية، هذه الحركية تعود إلى الدور الذي لعبه المستعمرون في القطاع العصري. ونسجل أن إنتاج الحبوب انتقل من عشرين مليون قنطار عام ١٩٣٠ إلى ثلاثين مليون قنطار عام ١٩٥٥. وبلغت مساحة الكروم ٥٥ ألف هكتار عام ١٩٥٥ مقابل ١٠٠٠٠ هكتار عام ١٩٣٠. وتضاعفت مساحة الحمضيات بعشر مرات بانتقالها من خمسة آلاف هكتار عام ١٩٣٥ إلى ٥٢٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٨.

وتزايدت تربية المواشي بأكثر من ٦٢ بالمئة بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٥، حيث بلغت ١٣ مليون رأس في نهاية الفترة، وعرف الصيد البحري ـ الصناعي الذي أدخل في عهد الوصاية تطوراً سريعاً حيث بلغ ١٤٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٨ أي أكثر بـ ١٤ مرة مما كان عليه عام ١٩٣٨(٤).

لكن، وكما في الجزائر، فإن التحسن الفلاحي الناتج عن القطاع العصري الذي كان موجهاً أساساً نحو التصدير، قد استفاد منه بصورة خاصة الأوروبيون المقيمون في المغرب.

ج ـ تونس

بصفة إجمالية فإن الفلاحة في تونس تطورت بوتيرة أسرع من الجزائر تحت الوصاية الفرنسية. ففي مجال الحبوب ارتفع الإنتاج بـ ١٤٠ بالمئة بين عامي ١٩١٠ و١٩٥٥ حيث انتقل من ٣ ملايين قنطار إلى ٧,٣ مليون قنطار، وفي عام ١٩٥٥ كانت زراعة الكروم تنتشر على مساحة ٣٥٠٠٠ هكتار بقوة إنتاجية تقدر بمليوني هكتولتر من الخمور، وبعائدات أعلى من تلك المسجلة في الجزائر. وفي السنة نفسها أحصت الحمضيات مليوني شجرة، وبلغت الأشجار المثمرة الأخرى ١١ مليون شجرة (المشمش والتين). ولكن التطور الأكثر أهمية قد سجل في مجال الزيتون، حيث بلغ عدد أشجار الزيتون ٢٧ مليوناً عام ١٩٥٥ مقابل ٨ ملايين فقط عام ١٨٨٠، وبالتالي تطور بقوة إنتاج زيت الزيتون(٥).

وارتفعت تربية الأغنام من ٢,٣ مليون رأس عام ١٩٣٨ إلى ٤ ملايين عام ١٩٥٥. وبلغ سقف إنتاج الصيد البحري ١٠٠٠٠ طن في السنة بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٥.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٩.

(٤) انظر: Samir Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco,* edited by R. Segal; translated by M. Perl (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1970), pp. 38-39.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

٢ ـ التخلف الصناعي

منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٥ ظلت الصناعة جنينية في المغرب العربي، وتتعلق بصفة خاصة بالنشاطات التحويلية في القطاعات الغذائية؛ القماش والخزف والجلود والمناجم، وبقي التراكم ضعيفاً في المجال الصناعي في بلدان المغرب الأوسط الثلاثة حسب التقسيم الدولي الجديد للعمل الناتج عن الاستعمار المبني على السيطرة والانفتاح على الخارج، والتبادل غير المتكافئ.

أ ـ الجزائر(٦)

تخصصت الجزائر أثناء فترة الاستعمار في الزراعات التصديرية والصناعة الاستخراجية الموجهة لتصدير المواد الأولية. كما أنها كانت تستورد مختلف مواد المنتوجات الصناعية.

والنشاط المنجمي الذي انطلق اعتباراً من القرن التاسع عشر يختص أساساً بإنتاج وتصدير معدن الحديد والفوسفات. وبلغ إنتاج معدن الحديد ٣,٥ مليون طن، وبلغ سقف إنتاج الفوسفات ٧٠٠,٠٠٠ طن قبل الاستقلال. بينما كان آنذاك النشاط النفطي حديثاً، حيث جلبت المحروقات الشركات الفرنسية منذ عام ١٩٥٣، أي بعد اكتشاف الحقول الأولى بحاسي مسعود، وحاسي الرمل مباشرة.

وبدأت الصناعات التقليدية المحلية التي كانت في مدن البلاد الرئيسية قبل الاستعمار تختفي بعد استيراد منتوجات صناعية منافسة.

وظلت النشاطات الصناعية في الجزائر ضعيفة حتى الحرب العالمية الثانية، كما ظلت الوحدات الصناعية صغيرة الحجم، وظل عدد مناصب الشغل في مجال التصنيع متواضعاً أيضاً.

ولم تبدأ الإجراءات التي تمنح الامتيازات المالية المهمة لتشجيع القطاع الصناعي على التطور بدل الاستيراد إلا عام ١٩٤٣.

وتدعيماً للتوجه السابق، الملاحظ في نهاية القرن التاسع عشر توجه الرأسمال الخاص ذو الأصل الأوروبي نحو تحويل المنتوجات الفلاحية (الزيتون، الصابون، المصبرات، القماش)، ونشاطات أخرى، كيميائية، حديدية، وميكانيكية. وفي الوقت نفسه نشهد إقامة فروع للشركات الفرنسية ذات البعد العالمي في الجزائر مثل: بيشني (Pechiney)، لافارج (Lafarge)، سانت غوبان (Saint Gobain)، وروننو (Renault) وغيرها.

ولم يزد تطور النشاطات الصناعية المحدودة قبل حرب التحرير في ١ تشرين الثاني/

---

(٦) Brahimi, Ibid., pp. 9 et suiv.

نوفمبر ١٩٥٤ إلا تكريس تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي، ونسجل أنه إلى غاية مشروع قسنطينة لعام ١٩٥٩ كان الاقتصاد الجزائري يتميز بالرأسمالية الفلاحية الاستعمارية، وبالرأسمالية الفرنسية المالية المهتمة بالنشاطات المنجمية والبنكية، والتجارية، وهي مصادر ربح مهمة لتدعيم سيطرتها.

ب ـ المغرب

تميزت الصناعة المغربية عشية الاستقلال بالنشاط المنجمي والحرفي، وببعض الصناعات التحويلية الحديثة النشأة.

وتميز النشاط المنجمي بهيمنة إنتاج وتصدير الفوسفات بحيث يمتلك المغرب أهم احتياطات الفوسفات في المغرب العربي، ويدور إنتاج الفوسفات في حدود ستة ملايين طن عشية الاستقلال، وبلغ إنتاج معدن الحديد ١,٥ مليون طن في الفترة نفسها.

وتجاوز إنتاج الفحم ٥٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٥٨، وأنتج المغرب ٢٠٨٠٠٠ طن من المعادن غير الحديدية (الزنك، الرصاص، الكوبلت) (Cobalt) و٤١١٠٠٠ طن من المنغنيز عام ١٩٥٥[(٧)].

وتأثرت كثيراً الصناعات الحرفية التي يمتاز بها المغرب أكثر من الجزائر وتونس بعد استيراد المنتوجات الصناعية المنافسة، غير أنها استطاعت أن تتأقلم وتحافظ على ذاتها وأن تتطور بارتباطها بالصناعات الصغيرة.

وكما في الجزائر، لم تتشجع الصناعات التحويلية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت الصناعة الغذائية وصناعة النسيج بعض التقدم حتى عام ١٩٥٥.

ج ـ تونس

تميز النشاط المنجمي في تونس عام ١٩٥٥ بإنتاج الفوسفات (٣ ملايين طن) ومعدن الحديد (٨٠٠,٠٠٠ طن) والرصاص (٢٠,٠٠٠ طن)[(٨)].

وبخلاف ما حدث في الجزائر، فقد استطاع النشاط الحرفي أن يحافظ على نفسه ويشهد شيئاً من الانتعاش.

أما الصناعة التحويلية التي كانت محدودة في البداية فقد بدأت تتنوع منذ سنة ١٩٣٠: صناعة غذائية، الأسمنت، الأحذية، الدباغة، وبدأت تظهر أولى وحدات الصناعة المعدنية والكيماوية. لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبفضل الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل السلطات العمومية، تقدم قليلاً القطاع الصناعي بعد خلق مؤسسات

---

(٧) Amin, Ibid., p. 41.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

جديدة داخل الفروع الغذائية (صناعة البسكويت، وصناعة الجعة) والكيماوية (الصابون، الدهون) والمعدنية (مصانع الحديد والحزم الحديدي، والنسيج).

وتميزت الصناعة التونسية في نهاية الاستعمار، كالصناعة الجزائرية والمغربية، بميزتين: التبعية لفرنسا، والتجمع الجهوي للمؤسسات الصناعية، إذ إن ٧٥ بالمئة من الوحدات الصناعية التي تشغل أكثر من ٥٠ أجيراً كانت موجودة في تونس، و٧ بالمئة في بنزرت، و١٣ بالمئة على الساحل، و٧ بالمئة في صفاقص، و٦ بالمئة في سوسة[٩].

٣ ـ حجم الاستثمارات وتمويلها

إن طبيعة الاستعمار في الجزائر تدفعنا إلى التمييز بين الحالة الجزائرية والحالة المغربية والتونسية في ما يخص الاستثمارات، بحيث تطور حجم الاستثمار الخاص والعمومي في الجزائر بشكل مختلف في فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦١، التي سبقت الاستقلال.

لقد قدر حجم الاستثمارات العمومية على مدار هذه الفترة بـ ١,٦٠٠ مليار فرنك، بحيث انتقل الحجم من ٧١,٠٩٥ مليار فرنك عام ١٩٥١ إلى ٣٤٢,١ مليار فرنك عام ١٩٦١. هذه المرحلة شهدت الخطتين الرباعيتين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦، ومشروع قسنطينة[١٠].

كان هدف الخطتين إقامة بنية تحتية مهمة في مجال الاتصالات المختلفة والطاقة والمياه... الخ.، بوتيرة مرتفعة.

ومن بين المصاريف العمومية تأتي الاستثمارات في الهياكل الاقتصادية القاعدية في المقدمة مسجلة ارتفاعاً قيماً (حجمها تضاعف ٤ مرات بانتقاله من ١٩,٦ مليار فرنك عام ١٩٥٢، إلى ٩٠,٤ مليار عام ١٩٦٠)، ومن حيث نسبتها في المبلغ الإجمالي للاستثمارات التي قدرت بـ ٣٥,٦ بالمئة عام ١٩٦٠ مقابل ٢٤ بالمئة عام ١٩٥٢. ومن جهة أخرى فقد تضاعفت المصاريف في مجال الاتصالات والنقل بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٠، في حين سجل نمو بـ ٢٠ بالمئة في الفترة نفسها في مجال المياه، بينما سجل انخفاض في المصاريف المخصصة للطاقة والمناجم، وللقطاع الصناعي بصفة عامة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٥٦، ثم حققت ارتفاعاً نسبياً لتبلغ في عام ١٩٦٠ مستوى ١٩٥٢ بـ ١٦,٩ مليار فرنك فرنسي.

يتميز تطور الاستثمار الخام الخاص بثلاث مراحل: فبين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٤ كانت الاستثمارات مستقرة (تتراوح بين ٨١,٧ مليون فرنك عام ١٩٥١، و٨٩,٨ مليون فرنك عام ١٩٥٤. وبين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ حدث تدهور كبير يقدر بـ ٥٠ بالمئة.

---

(٩) Pierre Signoles, «Industrialisation, urbanisation et mutations de l'espace tunisien,» dans: *Etats, territoires et terroirs au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985), p. 279.

(١٠) Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 10-12.

وأخيراً، وبين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٦١ خلق التدخل المتزايد للإدارة الاستعمارية في المجال الاقتصادي، وبفعل مشروع قسنطينة، جواً مناسباً للاستثمارات الخاصة، بتحفيزها بمختلف الوسائل (الدعم، التخفيف الجبائي، . . .)، لهذا تضاعف حجم الاستثمارات الخاصة في ظرف سنتين، حيث قفز من ٦٢ مليون فرنك عام ١٩٥٦ إلى ١٢٠,٦ عام ١٩٥٨. لكن تجدر الإشارة إلى أن غالبية الاستثمار الخاص تنتمي أساساً إلى النشاط العقاري والتجاري.

وبالنسبة إلى عام ١٩٥٦ فقد مثلت الاستثمارات الخاصة في مجال السكن حوالى ٥٠ بالمئة من الاستثمار الإجمالي.

وبصفة عامة، فإن الاستثمار العمومي والخاص على حد سواء لم يوجه إلى القطاعات المنتجة القادرة على دفع وتيرة التنمية في الجزائر، بل العكس هو الصحيح، حيث عززت هذه الاستثمارات التبعية الاقتصادية والمالية للبلد إزاء فرنسا، وهذا يظهر جلياً على مستوى تمويل الاستثمارات، إذ إن تمويل الاستثمارات كان مضموناً من قبل مصادر داخلية وخارجية من أصل عمومي وخاص.

وكانت المصادر العمومية تشكل من ميزانية الجزائر المخصصة لتمويل بعض المشاريع الاستثمارية، وقد ساهمت هذه الميزانية بـ ٣٥٥ مليون فرنك فرنسي جديد، و٣٩٩ مليوناً على التوالي لسنتي ١٩٦٠ و١٩٦١.

ومن جهة أخرى فإن حرية تنقل الأموال بين الجزائر وفرنسا سهلت حركة تنقل رؤوس الأموال الخاصة باتجاه فرنسا، حيث قدرت الأموال المنقولة في سنة ١٩٥٩ وحدها بـ ١٢٠٠ مليون فرنك فرنسي جديد، أي ١٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام (PIB).

ولتعويض انتقال الأموال الخاصة باتجاه فرنسا، ومنطقة الفرنك، ساهمت مصادر عمومية، وبخاصة من أصل «متروبولي» في الاستثمار في الجزائر.

كما ساهمت الأموال العمومية ومصادر الادخار من الأصل الفرنسي مساهمة واسعة لإنجاز مشاريع استثمارية. هذا الدعم الخارجي قدر بـ ١٦٢٦ مليون فرنك جديد أي بحوالى ٦٠ بالمئة من مجمل الاستثمارات العمومية والخاصة لعام ١٩٦٠. وقد بلغت قيمة المصادر العمومية ذات الأصل الفرنسي ١٢٤١ مليون فرنك فرنسي جديد عام ١٩٦١. وكانت رؤوس الأموال العمومية الخارجية أربع مرات أكثر من المصادر العمومية الداخلية. وفيما يخص المصادر الخاصة الخارجية، يتعلق الأمر هنا بالادخار الفرنسي المستثمر في الجزائر عن طريق الوساطة البنكية أو بإمضاء عقود قروض موجهة إلى الخارج.

وقد مثلت المصادر الخاصة الخارجية، وقيمتها ٣٨٥ مليون فرنك فرنسي جديد، ثلث المصادر العمومية الفرنسية.

إن تغلب القروض الخارجية في تمويل الاستثمارات يوضح جلياً خطورة الطابع الاستعماري، والتبعية الاقتصادية الجزائرية تجاه فرنسا.

طبعاً، ارتفعت في تونس والمغرب الاستثمارات على مدار الخمس والعشرين سنة الأخيرة التي سبقت الاستقلال السياسي، لكن بوتيرة منخفضة عن تلك المسجلة في الجزائر خلال الإحدى عشرة سنة الأخيرة من الفترة الاستعمارية.

وقد عُدلت توجهات الاستثمار قليلاً في الفترة نفسها، إذ إن الاستثمارات في تونس ارتفعت من ١٧ مليون فرنك عام ١٩٣٠ إلى ٣٣ مليوناً عام ١٩٥٥. ومثلت على التوالي ١٧ بالمئة و١٤,٦ من الناتج الداخلي الخام (PIB). أما في المغرب فقد ارتفعت الاستثمارات أكثر، حيث انتقلت من ٣٨ مليون فرنك إلى ١١٩ مليون فرنك خلال الفترة نفسها، ومثلت ١٣ بالمئة و١٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام. ويبين توزيع الاستثمارات بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٥ أن حصة الاستثمارات الفلاحية انخفضت في البلدين. وهكذا فقد عوقبت الفلاحة لأنها لم تستقبل وعلى التوالي إلا ٢١,٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات عام ١٩٥٥، مقابل ٤٧ بالمئة عام ١٩٣٠ في تونس، و١٣ بالمئة مقابل ٢١ بالمئة في المغرب. وفي المجال الصناعي بقيت الاستثمارات ثابتة نسبياً في المغرب باستثمارات إجمالية في بداية الفترة ونهايتها، لكنها تضاعفت ثلاث مرات في حجمها، بحيث بلغت ٤٠ مليون فرنك عام ١٩٥٥ مقابل ١٣ مليون عام ١٩٣٠، ومقابل ذلك لم ترتفع الاستثمارات الصناعية في تونس إلا بمليون فرنك، إذ إنها ارتفعت من ٤ ملايين فرنك في بداية الفترة إلى ٥ ملايين في نهاية الفترة. وقد مثلت على التوالي ٢٣ بالمئة و١٥,٦١ بالمئة من مجمل الاستثمارات[١١].

وكان تمويل المصاريف العمومية الخاصة بالاستثمارات والتشغيل مؤمناً حتى الحرب العالمية الثانية في تونس والمغرب، أساساً عن طريق المصادر الداخلية العمومية والخاصة. لكن نمو الاستثمارات في الهياكل القاعدية والمصاريف العمومية الأخرى اعتباراً من عام ١٩٤٧ في كل من المغرب وتونس ترجم بالطلب المتزايد للمصادر الخارجية ذات الأصل العمومي. هذا الدعم المالي الخارجي كان مضموناً من قبل صناديق الاستثمارات العمومية الممولة من طرف الميزانية الفرنسية.

وحتى إن لم تبلغ التبعية المالية المغربية والتونسية عشية الاستقلال السياسي حدتها مقارنة بتلك الملاحظة في الجزائر، فإنها تشكل على الأقل، مع التبعية التجارية، عبئاً ثقيلاً زاد من ضعفها وتبعيتها للخارج لمدة طويلة بعد استرجاع سيادتها الوطنية.

---

(١١) الحساب تم على أساس المعطيات التي قدمها: Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, p. 53.

٤ ـ التبعية التجارية

إننا في الحقيقة نستطيع أن نتحدث عن الاقتصادات الجزائرية والمغربية أو التونسية في نهاية الفترة الاستعمارية، إذ إن هذه الاقتصادات لم تكن في تلك الحقبة إلا ملحقة بالاقتصاد الفرنسي، ففي المجال الفلاحي، كانت أهم منتجات القطاع العصري موجهة نحو التصدير باتجاه فرنسا. وفي المجال الصناعي كانت النشاطات المنجمية موجهة كلياً نحو تصدير المواد الأولية والمحلية لتتم معالجتها في الخارج. في حين أن الصناعات الغذائية، والتحويلية، عندما وجهت إلى السوق المغاربية الداخلية ظلت تابعة للسوق الفرنسية، من حيث إنها كانت تستورد حاجياتها، وتجهيزاتها، والسلع الخام، وحتى المواد الأولية. كما أن تطوير البنى التحتية (موانئ، طرقات، سكك حديد) أنجز وفقاً لأهداف التصدير، والاستيراد، ولم يكن خلال هذه الحقبة أي هدف لجعل دول المغرب الأوسط الثلاث صناعية ولا لتطوير اقتصاداتها. وفيما يخص سوق الاستهلاك، فإن بلدان المغرب تتبع أيضاً وفي الوقت نفسه السوق الفرنسية التي تستورد منها المنتوجات الصناعية للاستهلاك الموجهة للأوروبيين المقيمين وللمغاربيين الميسورين.

وفي المجموع، فإن نمو النشاطات الاقتصادية المغاربية خلال الفترة الاستعمارية ظل مشروطاً من طرف فرنسا، حيث يوجد مركز القرارات الحاسمة أو الكلية أو الكبيرة (Macro-decision) المتعلقة بالاستثمار والإنتاج والمبادلات. فالدوائر الاستعمارية، على حد قول ف. بيرو (F. Perroux)، «هي تلك المبادلات الإجبارية بين اقتصاد صناعي مسيطر وتَبَعاته المسيطر عليها»[١٢].

إن التبعية التجارية لبلدان المغرب العربي التي تجمع كل أشكال التبعية الاقتصادية (فلاحية، صناعية ومالية) للاقتصاد الفرنسي؛ تتميز بتغلب التبادلات الخارجية مع فرنسا (بالنسبة للجزائر أكثر من ٨٠ بالمئة في المعدل خلال النصف الأول من هذا القرن)، والمستوى المرتفع لعجز الميزان التجاري[١٣].

هذه التبعية المتزايدة لبلدان المغرب العربي لفرنسا، انعكست بالعجز في ميزانها التجاري، والارتفاع السريع للواردات على حساب الصادرات، ونذكر أن هذه الأخيرة كانت تحت سيطرة الأوروبيين كلياً.

---

(١٢) انظر: François Perroux, *L'Economie des jeunes nations: Industrialisation et groupements de nations*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1962), vol. 1, p. 50.

(١٣) Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, p. 13.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

عجز الميزان التجاري للبلدان المغاربية خلال عام ١٩٥٥

(بملايين الفرنكات الفرنسية)

	الجزائر	المغرب	تونس
الصادرات	١٦٥	١٢٧	٤٤
الواردات	٢٤٠	١٩٥	٦٥
العجز	ـ ٧٥	ـ ٦٨	ـ ٢١
العجز/ الصادرات (بالمئة)	٣١	٥٤	٣٢
تغطية الصادرات للواردات (بالمئة)	٦٨	٦٥	٦٨

المصـــدر: Samir Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, edited by R. Segal; translated by M. Perl (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1970), p. 47.

يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١) ملاحظتين: حدة العجز بلغت ٧٥ مليون فرنك بالنسبة للجزائر، أي ما يعادل ٣١ بالمئة من صادراتها، و٦٨ مليون فرنك بالنسبة للمغرب، والتي تمثل ٥٤ بالمئة من صادراته، و٢١ مليون فرنك بالنسبة لتونس، أي ٣٢ بالمئة من صادراتها. ونسجل أيضاً ضعف نسبة تغطية الصادرات للواردات المقدرة بـ ٦٨ بالمئة في الجزائر وتونس و٦٥ بالمئة في المغرب.

ويضاف إلى اختلال الميزان التجاري للبلدان المغاربية الاختلالات الاقتصادية والجهوية (المدن ـ الريف)، نتيجة تحطيم السلطة الاستعمارية لبنية المجتمع المغاربي.

٥ ـ تحطيم البنية والشغل والمداخيل

تقوم سياسة الاستعمار للاستغلال والتوطين على تفكيك القواعد الاقتصادية لمختلف قطاعات النشاط المنتشرة قبل الاستعمار، وتحطيم البنية الريفية والحضرية وإفقار الجماهير. وظهرت بذلك اختلالات عدة في سياسة التشغيل، وتوزيع المداخيل حتى نهاية العهد الاستعماري.

أ ـ التشغيل وتوزيع المداخيل

حتى نوضح الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المرحلة أكثر، سوف نذكر باختصار كيفية توزيع الشغل في القطاعين: الزراعي وغير الزراعي، وكذلك توزيع المداخيل في البلدان المغاربية الثلاثة عشية الاستقلال.

الجزائر[١٤]

يوضح الجدول التالي بجلاء، كيفية توزيع الشغل في مختلف قطاعات النشاط.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

توزيع الشغل بحسب القطاع، ١٩٦٠

(نسبة مئوية)

القطاع	المجموع	غير المسلمين	المسلمون
الفلاحة	٨٠,٩	١٤,٢	٨٧,٩
الصناعة	٦,٩	٣١,٣	٤,٤
قطاع الخدمات	١٢,٢	٥٤,٥	٧,٧

المصدر: Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: Economica, c1991), p. 14.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن السكان النشيطين غير المسلمين يتجاوزون نصف مناصب الشغل في (الخدمات)، وثلثه في القطاع الصناعي، وأن الفئة المسلمة تتمركز أساساً في القطاع الزراعي بـ ٨٨ بالمئة، كما أن وجود الجزائريين في المناصب الصناعية والقطاع الثالث، عادة ما يكون في المناصب التي لا تتطلب الكفاءة.

ونرى عن قرب كيفية توزيع الشغل في القطاعين الزراعي وغير الزراعي:

(١) الشغل في القطاع الزراعي

إن التشغيل في القطاع الزراعي يعكس جيداً سيطرة غير المسلمين وهيمنتهم في الجزائر خلال تلك الحقبة. وكان في الجزائر نوعان من الزراعة: جزائرية تقليدية في الأساس، وأوروبية حديثة. كما أن سياسة نزع ملكية الأراضي المطبقة منذ القرن التاسع عشر أوجدت فلاحين بدون أراض، وخمّاسين (مزارعين بالخمس)، مؤجرين أو عاطلين عن العمل. والذي يصدم فعلاً، هو عملية إفقار الفلاحين وجعلهم بروليتاريين، كما يتضح من خلال الجدول رقم (٢ ـ ٣).

وفيما يخص الملاك، فإنه من الأجدر التوضيح أن ٥٥ بالمئة منهم لا يملكون إلا الأراضي التي تقل عن عشرة هكتارات. وهي أراض فقيرة.

وإذا أضفنا إليهم الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي (الخماسين أو المزارعين) فإننا

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٩.

نلاحظ أن نسبة ٧٤ بالمئة من السكان الزراعيين النشيطين تتشكل من الفلاحين الفقراء خلال الثلاثينيات.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

توزيع السكان الزراعيين النشيطين

السنة	الملاك	المزارعون	الخماسون	العمال الزراعيون	السكان الزراعيون النشيطون	مجموع السكان الزراعيين
١٩١٤	٥٦٥,٢١٨	٤٠,٧٥٥	٤٠٧,٠٥٠	٢١٠,٢٠٥	١,١٦٣,٥٣٢	٣,٦٠٥,٤٤٩
١٩٣٠	٦١٧,٥٤٤	٥٠,٧٧١	٦٣٤,٦٠٠	٤٢٨,٠٣٢	١,٧٣٠,٩٤٧	٤,٤١٩,٩٤٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥.

لقد استمرت عملية الإفقار حتى نهاية الاستعمار، بحيث تعدى عدد الأجراء الزراعيين ٥٥٠,٠٠٠ وغير الأجراء ٥٠٠,٠٠٠ (المساعدات العائلية غير مضمنة) عام ١٩٥٤ ليصل إلى ٤٢٠,٠٠٠ عامل زراعي و٣٣٧٠٠٠ غير الأجراء عام ١٩٦٠. وهذا يعني أنه في أقل من عشر سنوات، خسر حوالى ١٣٠,٠٠٠ عامل زراعي عملهم، وأن ١٢٧,٠٠٠ غير الأجراء وجدوا أنفسهم بدون أرض.

والأكثر مأساوية هو كون ٢٥ بالمئة من العمال الزراعيين، يشتغلون حوالى أربعين يوماً في السنة فقط. وهذا يعني أنهم في حالة شبه بطالة. وأن ٥٠ بالمئة منهم يشتغلون أقل من مئة يوم في السنة، وإلى جانب هذا، توجد جزائر زراعية أخرى يمتلك فيها أفراد غير مسلمين، ممتلكات واسعة، تمتد على مساحة ٢,٧٠٠,٠٠ هكتار، وتنتج ٦٥ بالمئة من إجمالي الإنتاج الزراعي. وتوظف هذه الزراعة الحديثة مصادر مالية معتبرة ووسائل تقنية متقدمة، سمحت لهم بزيادة الإنتاج الزراعي الموجه أساساً نحو التصدير، وبامتلاك أكبر قدر من الفائض الزراعي الذي ينتجه البلد. لقد كانت سيطرة الأوروبيين سيطرة تامة في المجال الزراعي حيث كانت نسبة السكان الزراعيين النشيطين تمثل ٨٨ بالمئة. وهذه السيطرة تظهر وبجلاء أكثر في القطاع غير الزراعي.

(٢) الشغل في القطاع غير الزراعي

إن نزع أراضي الفلاحين وتدمير الحرف أديا إلى تضخيم حجم الطلب على الشغل في حين كانت إمكانية التشغيل هزيلة في الصناعة والتجارة والإدارة خلال النصف الأول من هذا القرن.

ولم يمنح تطور الرأسمالية في الجزائر فرص الشغل للجزائريين ما عدا في نهاية فترة (١٩٥٤ ـ ١٩٦١) التي عرفت زيادة في المناصب غير الزراعية، وبخاصة الإدارة لأسباب مرتبطة بالسياسة الاستعمارية في «الربع ساعة الأخير» مصحوبة بسياسة الترقية الاجتماعية

للسكان المسلمين، وهو الاختيار الذي أوقع الجزائر في الفخ بعد الاستقلال السياسي ولمدة طويلة. ونعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

لقد انتقل عدد السكان النشيطين غير الزراعيين بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٠ من ٥٤٧,٠٠٠ عامل مسلم إلى ٧٨٩,٠٠٠ أي بزيادة بلغت ٢٤٢,٠٠٠ منصب شغل في ظرف ست سنوات، ومن ٢٤١٠٠٠ إلى ٣٥٠,٠٠٠ عامل غير مسلم أي بزيادة تقدر بـ ١٠٩٠٠٠، وتعتبر الإدارة والتجارة المصدرين الأساسيين لمناصب الشغل، كما يدل على ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٤).

الجدول رقم (٢ ـ ٤)

التشغيل في الإدارة والتجارة، ١٩٦٠

النشاط	المسلمون	غير المسلمين	الإجمالي
الإدارة	١٢٢,٧٠٠	٥٧,٢٠٠	١٧٩,٩٠٠
التجارة	٥٦,٤٠٠	٣٨,٥٠٠	٩٤,٩٠٠
المجموع	١٧٩,١٠٠	٩٥,٧٠٠	٢٧٤,٨٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦.

ومن الملائم حالياً، أن نوضح، أنه بعيداً عن العدد، فإن العمال غير المسلمين كانوا يعينون في المناصب الإدارية المهمة للتأطير. وهم الأحسن من حيث السلّم والدخل. بينما كان توظيف المسلمين انتقائياً في المناصب الإدارية خلال حرب التحرير. وكانت تعرف باسم «ترقية سوستال» و«ترقية لاكوست».

وفيما يخص القطاع التجاري، نسجل أن الـ ٣٨٥٠٠ منصب الشغل الموفر لغير المسلمين كانت تعود إلى النشاطات المربحة، مثل التصدير والاستيراد والتجارة بالجملة، في حين كانت الـ ٥٦٤٠٠ منصب الشغل الموفر للمسلمين تضم أيضاً التجار المتجولين والمناصب الثانوية (مستخدمون وسعاة).

وفضلاً عن ذلك، لم تعطَ أبداً الأفضلية للمسلمين في القطاعات الأخرى غير الفلاحية مثل الصناعة والبناء والأشغال العمومية (BTP)، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٥).

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

توزيع الشغل في القطاع غير الزراعي، ١٩٦٠

النشاط	المسلمون	غير المسلمين	الإجمالي
الصناعة	٢٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠
البناء والأشغال العمومية	٢٥,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢٩,٠٠٠
المجموع	٤٥,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٥٨,٠٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٧.

وهنا أيضاً يجب أن نوضح أن خمسين بالمئة من هذه الوظائف الجديدة تتعلق بالنشاطات النفطية، والتي تعكس حدود التصنيع وتأثيره على التشغيل. فالإنتاج الصناعي ارتفع بـ ٥٠ بالمئة خلال خمس سنوات، في حين لم تتعد زيادة مناصب الشغل ١٦ بالمئة. وهذا المظهر الكمي يخفي وراءه حقيقة نوعية مهمة.

إن تباين التكوين بين المسلمين وغير المسلمين المرتبط بالهيمنة السياسية والاقتصادية للأوروبيين، يفسر كيف أن توظيف المسلمين يتعلق بخاصة بالعمل اليدوي ذي التأهيل الضعيف أو السلبي، وهذا التباين في التأهيل أدى إلى تباين المداخيل.

ب ـ توزيع المداخيل

بحسب الإحصاءات المتوفرة، فإن معدل الدخل الصناعي الموزع عام ١٩٥٤ قدر بـ ٦٠,٠٠٠ فرنك في السنة. وهذا الرقم يخفي تباينات مهمة بين السكان المسلمين وغير المسلمين، لأن معدل الدخل السنوي لكل فرد غير مسلم قدر بـ ٣٦٠,٠٠٠ فرنك، وبـ ٢٩,٠٠٠ بالنسبة للأفراد المسلمين. ومن جهة أخرى يزداد هذا الفارق في القطاع التقليدي الذي يشغله أساساً المسلمون، حيث إن معدل الدخل لا يتجاوز ١٨,٠٠٠ فرنك. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٦) هذه التباينات في المداخيل، حيث نلاحظ أن ٥٠ بالمئة من العمال المسلمين كان نصيبهم ٣٣ بالمئة من المداخيل العامة، بينما ٩ بالمئة من غير المسلمين يستفيدون من ٢٨ بالمئة من إجمال المداخيل.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

توزيع المداخيل بحسب الفئات السوسيومهنية (١٩٥٤ ـ ١٩٦٠) (نسبة مئوية)

الفئة	المسلمون		غير المسلمين	
	العدد	المدخول العام	العدد	المدخول العام
العمال	٥٠	٣٣	٢٩	١٣
الموظفون	٢٠	٢٣	٢٦	١٥
الحرفيون والمؤسسات الصغيرة	٢٩	٣٩	٣٦	٤٤
الإطارات العليا ومديرو المؤسسات	١	٥	٩	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: A. Benachenhou, *Formation du sous-développement en Algérie* (Alger: [s.n.], 1978), p. 296.

ويعطينا فحص توزيع العائدات الفردية حسب الفئات السوسيومهنية (كما يوضحه الجدول رقم (٢ ـ ٧)) صورة أوضح للتوزيع غير العادل للمداخيل.

وبالفعل، فإن ٦٢ بالمئة من المزارعين كانوا يستفيدون من مدخول شهري يساوي مئة فرنك جديد أو يقل عن ذلك، و٣٨ بالمئة من أرباب العمل الحرفيين كان دخلهم يساوي ١٥٠ فرنكاً جديداً أو أقل، بينما كان ١,٢ بالمئة من المزارعين و٢,٣ بالمئة من أرباب العمل الحرفيين يستفيدون من دخل متوسط يفوق ألف فرنك جديد. كما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٤) انخفاض مستوى المداخيل الزراعية، إذ إنه ينعدم الفرق تقريباً بين الدخل المتوسط للمزارعين (صغار الملاك) ومداخيل الأجراء الزراعيين، وهو ما يثبت مرة أخرى سياسة إفقار الفلاحين، كما أننا نلاحظ أن ٢٣,٧ بالمئة من أرباب العمل الحرفيين و٢٤,٢ بالمئة من التجار كان دخلهم أقل من مئة فرنك جديد.

ومن الملائم أن نذكر أن العائلة الجزائرية بصفة عامة كانت تقبض أجراً وحيداً. إذ يمثل دخل رب العائلة ٦٤ بالمئة من إجمالي دخل العائلة. وهذه الوضعية غير العادلة تخص حتى السكان المسلمين أنفسهم، حيث إن العمال الزراعيين أو الموسميين الذين يشكلون ٦٠ بالمئة من عدد السكان لا يتلقون إلا ٢٥ بالمئة من إجمالي العائدات. في حين تتصرف ٧,٩ بالمئة من السكان في ٢٥ بالمئة من العائد الإجمالي.

هذا التباين المضاعف في المداخيل بين السكان المسلمين وغير المسلمين، وفي أوساط مختلف الفئات السيوسيومهنية، يعكس حالة تفكك بنية المجتمع الجزائري وتدمير اقتصاده عشية استقلال الجزائر.

المغرب

نجد في المغرب أيضاً التوجه الظالم نفسه في التوزيع غير العادل للمداخيل، كالجزائر تماماً، على الرغم من بعض الفروق التي تميز اقتصاد كل بلد.

وفي عام ١٩٥٥، كان ٧٠٠,٠٠٠ غير مسلم أي ٦,٧ بالمئة من مجموع سكان المغرب، الذي كان يقدر عددهم بـ ١٠,٤ مليون، يتصرفون في ٢١٤,٠٠٠ مليون فرنك، أي في ٣٣ بالمئة من مجموع العائدات. وبموازاة ذلك، يتصرف ٩,٧ مليون مسلم أي ٩٣,٣ بالمئة من مجموع السكان في ٤٣٠,٠٠٠ مليون فرنك فقط[١٥]. ونلاحظ أيضاً بعض التباينات في وسط السكان المسلمين أنفسهم، بين مداخيل سكان الريف وسكان المدن، حيث بلغت مداخيل سكان الريف (الذين قدر عددهم بـ ٦,٣ مليون) ٢٠٤,٠٠٠ مليون فرنك أي ٤٧ بالمئة من إجمالي عائدات المسلمين عام ١٩٥٥، في حين قدرت مداخيل غير الريفيين (البالغ عددهم ٣,٤ مليون أي ٣٥ بالمئة من إجمالي السكان المسلمين) بـ ٢٢٦,٠٠٠ مليون فرنك، أي ٥٣ بالمئة من مجموع عائدات المسلمين.

(١٥) Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, p. 61.

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

توزيع المداخيل لكل فرد تبعاً للفئة السوسيومهنية (بالفرنك)

الدخل	المزارعون	الأجراء الزراعيون	أرباب العمل الحر	التجار	المهن الحرة	الإطارات العليا	الإطارات المتوسطة	الموظفون	العمال	عمال الخدمات	الجيش والشرطة
من ١ إلى ٥٠ ف ج	٣٠,١	١٦,٢	١٧,٣	١٣,٠	٣,٤	١٦,٦	١,١	٥,٢	٤,٢	٥,٠	١,٨
من ٥١ إلى ١٠٠ ف ج	٣٢,٠	١٧,٥	١٠,٠	١١,٢	٣,٤		٣,٣	٥,٩	١٠,٠	٢١,٦	٣,٠
من ١٠١ إلى ١٥٠ ف ج	١٦,٢	٣٠,٧	١٠,٧	١٣,٠	٦,٨		١,١	٩,٠	١٥,٧	١٨,٠	٤,٣
من ١٥١ إلى ٢٠٠ ف ج	٨,٨	٢٥,٢	١١,٢	١٤,٦	١٣,٨		٥,٧	٩,٧	٢٢,٤	١٨,٠	٨,٠
من ٢٠١ إلى ٣٠٠ ف ج	٦,٦	٩,٦	٢٢,٦	٢٣,٠	٦,٨		٤,٥	١٨,٠	٢٩,١	١٩,٤	٦٠,٠
من ٣٠١ إلى ٤٠٠ ف ج	٣,١	٠,٥	١٠,٦	١٢,٢	١٠,٣		٢٦,٢	٢٦,٨	١٠,٨	٩,٤	١٠,٣
من ٤٠١ إلى ٦٠٠ ف ج	٠,١	٠,٣	١٠,٠	٧,١	٢٤,٣	٣٣,٤	٤٣,٣	٢٠,٩	٥,٣	٦,٥	٣,٦
من ٦٠١ إلى ١٠٠٠ ف ج	١,١		٥,٣	٣,٤	١٧,٤	١٦,٦	١١,٥	٤,٥	١,٩		٦,٠
من ١٠٠١ ف ج فما فوق	١,٢		٢,٣	٢,٥	١٣,٨	٣٣,٤	٣,٣		٠,٦	٢,١	٣,٠
متوسط الدخل	١٦٠	١٣٢	٣٣١	٣٤٠	٥٤٨	١,٠٠٦	٤٨٧	٣٢٠	٢٤٤	٣٤٤	٣٤١

المصدر: إحصاء ١٩٦٠، نقلاً عن: A. Darbel et J.P. Rivet, «Emploi et développement en Algérie,» dans: François Perroux, ed., *L'Algérie de demain*, tiers monde (Paris: Presses universitaires de France, 1962).

ويبقى الفارق في المداخيل بين السكان المسلمين أقل حدة مما هو عليه في الجزائر.

إن الفحص الموجز لمناصب الشغل في الزراعة وفي غيرها بالمغرب عشية الاستقلال السياسي يسمح لنا بمعرفة تباين المداخيل وبدقة أكثر.

(١) توزيع الشغل والمداخيل في القطاع الزراعي

بصفة عامة، يمكن القول إن الظروف الطبيعية ووسائل الاستثمار التقنية المواتية في المغرب أكثر مما هي في الجزائر، ويسمحان في الوقت نفسه للملاك والمزارعين بجني مردود أكثر ارتفاعاً في الهكتار الواحد. لكن هذا لم يمنع تسجيل فروق في توزيع المداخيل الزراعية، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢ ـ ٨).

الجدول رقم (٢ ـ ٨)

الشغل والمداخيل الزراعية في المغرب خلال عام ١٩٥٥

	عدد العائلات (بالآلاف)	إجمالي الدخل (بمليارات الفرنكات)	دخل العائلة (بملايين الفرنكات)
العمال الزراعيون والمزارعون الصغار	٤١٥	٢٩	٧٠
الملاك المسلمون الصغار	١٠٠	١١	١١٠
الملاك المسلمون المتوسطون	٤٥٠	٨٧	٢٠٠
الملاك المسلمون الكبار	٨٥	٧٧	٩٠٠
المعمرون	٤	٢١	٥٢٥٠
المجموع	١٠٥٤	٢٢٥	٢١٣

المصدر: Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, p. 67.

نسجل من خلال هذا الجدول الملاحظات التالية: الفرق الهائل بين عائدات المسلمين وعائدات غير المسلمين. فـ ٤٠٠٠ معمر يمثلون ٠,٤ بالمئة من العائلات ذات الدخل الزراعي يستفيدون بـ ٢١ مليار فرنك أي ١٠ بالمئة من مجموع العائدات الموزعة في المغرب خلال عام ١٩٥٥. وعلى المستوى الفردي، فإن المعمر الواحد يتصرف في عائد سنوي متوسط يقدر بـ ٥,٢٥٠,٠٠٠ فرنك، أي في حدود ٥٠ مرة أعلى من ذلك الذي يتصرف فيه مالك مسلم صغير، و٢٦ مرة أكثر من ذلك الذي يستفيد منه مالك مسلم كبير.

وتوجد أيضاً اختلافات في المداخيل داخل فئة السكان الزراعيين نفسها، وهكذا فإن ٨٥٠,٠٠٠ مالك كبير أي ٨ بالمئة من عدد السكان الزراعيين النشطين يتصرفون في ٣٨ بالمئة من إجمالي دخل السكان الزراعيين المسلمين، بينما ٥١٥,٠٠٠ عامل زراعي ومزارع مالك صغير (أي ما يقارب ٥٠ بالمئة من عدد السكان الزراعيين) يستفيدون بأقل من ٢٠ بالمئة من إجمالي المداخيل الزراعية للمسلمين.

وبالنسبة إلى مداخيل كل عائلة، نلاحظ أن معدل الدخل السنوي لمالك مسلم كبير يبلغ ٩٠٠ مليون فرنك، أي ١٣ مرة أعلى من دخل المزارعين الصغار، و٨ مرات أكثر من دخل مالك صغير.

كما يختلف الفرق بين مداخيل الزراعيين غير المسلمين والمسلمين، وعائدات مختلف فئات ملاك الأرض المسلمين، وهذا يجد تفسيره في تجميع الأراضي في يد قلة من جهة، وفي ظروف الاستغلال من جهة أخرى.

(٢) توزيع الشغل والمداخيل في القطاعات غير الزراعية

يبين الجدول رقم (٢ ـ ٩) تشابهاً كبيراً بين هياكل التشغيل والعائدات غير الزراعية في المغرب وتلك المسجلة في الجزائر (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٦))، وهذا الجدول يوضح التجمع الكبير للمداخيل عند الأوروبيين، إذ إن ١٩٥,٠٠٠ عامل غير مسلم يمثلون ٢٥ بالمئة من مجموع السكان النشيطين غير الزراعيين، ويقبضون ٦٢ بالمئة من مجموع المداخيل الموزعة بالمغرب عام ١٩٥٥.

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

التشغيل والعائدات غير الزراعية في المغرب خلال عام ١٩٥٥

الفئة	المسلمون				غير المسلمين			
	الأعداد		الدخل العام (بالمئة)	الدخل المتوسط (بآلاف الفرنكات)	الأعداد		الدخل العام (بالمئة)	الدخل المتوسط (بآلاف الفرنكات)
	بالآلاف	بالمئة			بالآلاف	بالمئة		
العمال	٣٠٠	٣٨	١٢	١٥٠	٤٢	٥	٥	٤٥٠
الموظفون	١٠٦	١٣	٧	٢٥٠	٤٩	٦	٨	٦٠٠
أرباب العمل الحرفيون، التجار، والمهن الحرة	١٨٣	٢٣	١٣	٢٧٠	٧٧	١٠	٢٥	١٢٥٠
إطارات ومدراء المؤسسات	١١	١	٦	٢٠٠٠	٢٧	٤	٢٤	٣٥٠٠
المجموع	٦٠٠	٧٥	٣٨	٢٤٠	١٩٥	٢٥	٦٢	١٢٠٠

المصدر: الحساب تم حسب المعطيات المقدمة في: المصدر نفسه، ص ٧٦.

نسجل من جهة أخرى أن ٣٠٠,٠٠٠ عامل مغربي يمثلون ٣٨ بالمئة من العمال، ويتلقون ١٢ بالمئة من إجمالي العائدات غير الزراعية، في حين أن ٤ بالمئة من غير المسلمين وعددهم ٢٧٠٠٠ يجمعون ٢٤ بالمئة من مجمل العائدات.

إن التباين في العائدات بين المسلمين وغير المسلمين ليس كبيراً، لكن التباين في مداخيل الأجراء المسلمين معتبر. إذ يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٩) أن ١ بالمئة من أصحاب

الحق في المداخيل يستفيدون من ٦ بالمئة من إجمالي العائدات، لكن عندما نتحدث عن توزيع العائدات الفردية حسب التأهيل، نتيقن أن توزيعها ظالم وغير عادل.

وبصفة مجملة، نسجل أن ١٩٥,٠٠٠ من غير المسلمين، أي أقل من ٢٥ بالمئة من السكان النشيطين غير الزراعيين يستفيدون من دخل سنوي معدله ١٢٠٠,٠٠٠ فرنك، أي ٥ مرات أكثر مما يستفيد منه ٦٠٠,٠٠٠ مسلم، والذي يقدر بـ ٢٤٠,٠٠٠ فرنك. ومهما كانت الفئة السوسيومهنية، فإننا نلاحظ أن غير المسلمين يتقاضون أجوراً أحسن من المسلمين سواء كان العمال المستخدمين أو أرباب الحرف، أو التجار أو الإطارات.

تونس

إن التفاوت في توزيع المداخيل يبدو أكثر وضوحاً في تونس عنه في الجزائر والمغرب. فحتى عام ١٩٥٥، كان ٣٠٠,٠٠٠ غير مسلم يمثلون أقل من ٨ بالمئة من مجموع السكان، ويتصرفون في عائد يقدر بـ ٩٠ مليار فرنك، أي ٤٣ بالمئة من مجموع المداخيل[١٦].

وحتى في وسط السكان المسلمين، فإن التباين في المداخيل الموزعة في المدن والقرى هو أكثر وضوحاً في تونس منه في المغرب، فالريفيون المسلمون المقدرون بـ ٢,٣ مليون أي ما يقارب ٦٠ بالمئة من مجموع السكان لا يستفيدون إلا بأقل من ٢٥ بالمئة من إجمالي المداخيل الموزعة. فيما يستفيد ٦١ بالمئة من السكان في المغرب من ٤٧ بالمئة من إجمالي المداخيل، بينما نسجل تجانساً في نصيب العائدات غير الزراعية للمسلمين في البلدان المغاربية الثلاثة. ففي تونس يمثل السكان غير الزراعيين ثلث مجموع السكان مثل الجزائر والمغرب. ويستفيدون من ٣٢ بالمئة من مجموع العائدات مقابل ٣٥ بالمئة في الجزائر والمغرب.

كما أن فحص عملية توزيع الشغل والعائدات الزراعية وغير الزراعية في تونس عشية الاستقلال يسمح لنا بمعرفة التباين واللاتساوي.

ج ـ توزيع الشغل والعائدات الزراعية

نلاحظ بصفة مجملة أن ١٣٥,٠٠٠ عامل زراعي مسلم يمثلون ٣٧ بالمئة من السكان الزراعيين النشيطين، ولا يستفيدون إلا من ١٤,٧ بالمئة من إجمالي العائدات. في حين يجمع ٥٠٠٠ مستعمر أي ١,٣ بالمئة من السكان الزراعيين النشيطين ٢٤ بالمئة من إجمالي العائدات الزراعية. الجدول رقم (٢ ـ ١٠) يوضح ذلك جيداً.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦١.

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)

الشغل والعائدات الزراعية في تونس خلال عام ١٩٥٥

	العدد (بالآلاف)	إجمالي العائدات الزراعية (بمليارات الفرنكات)	عائدات الفرد (بآلاف الفرنكات)
العمال الزراعيون	١٣٥	١٠	٧٤
المزارعون المسلمون			
صغار	٨٠	٧	٩٠
متوسطون	١٠٥	١٥	١٥٠
كبار	٤٥	٢٠	٤٥٠
المعمرون	٥	١٦	٣٢٠٠
المجموع	٣٧٠	٦٨	١٨٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٦٥.

من جهة أخرى يربح المزارعون الصغار، وعددهم ٨٠ ألفاً، سبعة ملايين فرنك، أي ١٠ بالمئة من إجمالي العائدات الزراعية. ويأتون بعد المزارعين المتوسطين الذين يبلغون ١٠٥,٠٠٠، ويستفيدون من ٢٢ بالمئة من مجموع العائدات الزراعية. ويبدو التباين بين المداخيل متواضعاً بين هاتين الفئتين. لكن هذا التباين يصبح مهماً عندما نقارنه بعائدات الملاك المسلمين الكبار الذين يجمعون ٢٠ مليار فرنك، أي ٣٠ بالمئة من مجموع العائدات الزراعية، مع أنهم لا يمثلون إلا ١٢ بالمئة من السكان الزراعيين النشيطين.

وتوضح لنا المقارنة بين العائدات الفردية المرسومة في الجدول رقم (٢ ـ ١٠) ظهور تباينات مهمة في العائدات، حيث يربح معمر واحد في المتوسط أكثر من ٤٣ مرة من العامل الزراعي، و٣٦ مرة أكثر من مزارع مسلم صغير، و٧ مرات أكثر من مزارع مسلم كبير. وفي الحقيقة فإن التباين في المداخيل مهم أكثر مما وضحنا، لأن الحساب تم على أساس متوسط مداخيل كل فئة، وليس على أساس المداخيل الحقيقية التي تعتبر الفوارق فيما بينها كبيرة جداً داخل كل فئة.

كما أن تباين المداخيل يوجد أيضاً بين مختلف فئات المزارعين المسلمين لكنه أقل سعة من ذلك الموجود بين المسلمين وغير المسلمين. وفي الواقع فإن معدل دخل مزارع مسلم صغير يمثل ٢٠ بالمئة من مدخول مزارع مسلم كبير وحوالى ٢,٨ بالمئة من معدل دخل المستعمرين.

كما أن العامل الزراعي يقل مدخوله بمقدار النصف عن مدخول مزارع مسلم متوسط، ولا يمثل سوى ١٦ بالمئة من مدخول المزارع المسلم الكبير.

(١) توزيع الشغل والمداخيل غير الزراعية

إن تركيز المداخيل يبدو شيئاً أقل وضوحاً مما هو عليه في الغرب، ويبين الجدول رقم (٢ ـ ١١) أن مداخيل ٢٧ بالمئة من السكان النشيطين غير الزراعيين غير المسلمين تمثل ٥٨ بالمئة من إجمالي المداخيل غير الزراعية.

إلا أن الفوارق تبدو أكثر اتساعاً إذا ما قارنا بين أعلى سلم المداخيل وأسفله. وهكذا نلاحظ أن العمال المسلمين الذين يمثلون ٤١ بالمئة من مجموع السكان النشيطين غير الزراعيين لا يستفيدون إلا بـ ١٦ بالمئة من إجمالي المداخيل، بينما يستفيد ٣ بالمئة من هؤلاء السكان النشيطين من غير المسلمين بـ ١٣ بالمئة من إجمالي الدخل.

إن المقارنة داخل الفئات السوسيومهنية نفسها تبين أن الفارق بين مداخيل المسلمين وغير المسلمين كبير وفي صالح غير المسلمين مهما كانت كفاءتهم.

ففي الطبقة المتوسطة (أرباب العمل الحرفيون، التجار، والمهن الحرة) نلاحظ أن ٥٣,٠٠٠ مسلم أي ١٩ بالمئة من مجموع السكان النشيطين يستفيدون من ١٤ بالمئة من إجمالي المداخيل، بينما يستفيد غير المسلمين بـ ٣١ بالمئة من إجمالي المداخيل مع أنهم لا يمثلون إلا ١١ بالمئة من السكان النشيطين غير الزراعيين.

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

توزيع الشغل والمداخيل غير الفلاحية في تونس خلال عام ١٩٥٥

الفئة	المسلمون				غير المسلمين			
	العدد		إجمالي الدخل (بالمئة)	الدخل المتوسط (بآلاف الفرنكات)	العدد		إجمالي الدخل (بالمئة)	الدخل المتوسط (بآلاف الفرنكات)
	بالآلاف	بالمئة			بالآلاف	بالمئة		
العمال	١١٨	٤١	١٦	١٦٠	١٦	٦	٥	٤٠٠
الموظفون	٣٥	١٢	٩	٣٠٠	٢١	٧	٩	٥٣٠
أرباب العمل الحرفيون والتجار والمهن الحرة	٥٣	١٩	١٤	٣٠٠	٣١	١١	٣١	١١٥٠
إطارات ومدراء المؤسسات	٣	١	٣	١٥٠٠	٨	٣	١٣	٣٠٠٠
المجموع	٢٠٩	٧٣	٤٢	٢١٠	٧٦	٢٧	٥٨	٩٥٠

المصدر: الحسابات تمت حسب المعطيات التي قدمها: المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٤.

وفيما يخص المداخيل الفردية، نلاحظ أن الفرق مهم بين مختلف الفئات السوسيومهنية، وكذلك بين المسلمين وغير المسلمين من الفئة نفسها.

وكذلك، على سبيل المثال، يمثل معدل مدخول عامل مسلم ٤٠ بالمئة من معدل مدخول عامل غير مسلم، والشيء نفسه فيما يخص الدخل المتوسط لأرباب العمل والحرف المسلمين، والتجار وأصحاب المهن الحرة، فإنه يقارب ٢٦ بالمئة من الدخل المتوسط لغير المسلمين من الفئة السوسيومهنية نفسها.

وعلى مستوى آخر، نسجل أن متوسط دخل إطار غير المسلم يقدر بـ ٣ ملايين فرنك خلال عام ١٩٥٥، أي ١٩ مرة أكثر مما عند العامل المسلم الذي لا يتقاضى سوى ١٦٠,٠٠٠ فرنك في العام. بينما لا يتجاوز دخل الإطار نفسه ٤,٥ مرات أكثر من دخل العامل غير المسلم، المقدر بـ ٤٠٠,٠٠٠ خلال السنة نفسها.

ويبقى عدم تكافؤ المداخيل غير المبرر معتبراً في القطاع الزراعي. وهذه الملاحظة لا تنطبق على تونس فقط، بل تنطبق على الجزائر والمغرب أيضاً. ويبرز في الوقت نفسه أن الرأسمالية الزراعية الاستعمارية تولد تباينات حادة وأكثر استغلالية من الرأسمالية غير الزراعية في بلدان المغرب، حتى وإن كان الشكلان الرأسماليان يكملان بعضهما بعضاً لأنهما من الطبيعة نفسها.

وفي الحقيقة فقد أصبح الريف المغاربي يمثل خزاناً لليد العاملة الرخيصة التي يستفيد منها الاقتصاد الاستعماري، كما أنه قد عرف عملية إفقار على مدار السنين فقد بسببها طاقاته الحية. فالبطالة الريفية والبطالة في أوساط الشباب زادت في حدة التباين الجهوي والاجتماعي وفي الاختلالات.

وتعكس هذه التباينات المتنوعة، في الحقيقة، واقع التفكيك البنيوي الذي لحق بالمجتمع المغاربي وحالة التدمير التي تعرض لها اقتصاده خلال الحقبة الاستعمارية، بحيث أدت ظروف تشغيل الاقتصاد إلى البطالة والنزوح الريفي والهجرة إلى الخارج.

(أ) النزوح الريفي: تمخض عن الاستعمار وإدخال الرأسمالية وتطويرها في البلدان المغاربية انقلاب في البنيات الاجتماعية. فالنزوح الريفي ما هو إلا أحد تجلياتهما المتعددة. فبفعل مطاردتهم من قبل المستعمر ونزع أملاكهم وأراضيهم، أصبح الفلاحون يدعمون صفوف البطالة في المدن والأرياف. وأصبح أيضاً العديد من الحرفيين ضحايا استيراد المنتوجات الصناعية من قبل السلطة الاستعمارية، فأقلع العديد عن نشاطهم. وتكاثرت أكثر فأكثر جماهير الريف في المدن على مر السنين. وظل النازحون إلى المدن مجردين من كل شيء، فقراء، وغير مندمجين في الوسط الجديد، فلم يجدوا إلا البيوت القصديرية تستقبلهم، والتي تضاعفت حول المدن الرئيسية وزادت في حدة اللاتوازن بين الريف والمدن وكذلك في تباين المداخيل.

لقد شهدت الجزائر العاصمة والدار البيضاء وتونس والعديد من المدن المغاربية توسعاً بفعل تدفق جماهير الريف وزيادة البيوت القصديرية لعقود عدة قبل الاستقلال.

ولم تقتصر عملية الهجرة على الداخل المغاربي وحده، بل امتدت إلى الخارج أيضاً.

(ب) **الهجرة إلى الخارج**: لقد تم تخصيص العديد من الدراسات القديمة والحديثة للهجرة المغاربية في أوروبا بعامة وفرنسا بخاصة.

ومن المفيد هنا أن نذكر فقط بعض المعطيات المهمة حتى نستشف أهميتها والمدى الذي وصلت إليه حدتها.

فالهجرة إلى الخارج هي أولاً من إنتاج السياسة الاستعمارية. فمن الناحية التاريخية، فإن الهجرة تجاه فرنسا تعود إلى بداية القرن، لكنها لم تصبح مهمة إلا في عام ١٩١٨ بعد الحرب العالمية الأولى. فبعد تسريح عشرات الآلاف من المغاربة من الجزائريين بصفة خاصة بعد أدائهم الخدمة العسكرية، ظل عدد المهاجرين يتكاثر على مر السنين.

وظل المغاربة لمدة طويلة يقيمون بفرنسا للعمل لبعض السنوات، لكنهم كانوا يعودون إلى بلدانهم، ليهاجر آخرون، وهكذا. كانت عملية الهجرة تتم في كل سنة بالاتجاهين، وبخاصة بين عام ١٩٤٨ وبداية الستينيات، ولكن مع تفوق عدد المهاجرين[١٧]. فبين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٤ ذهب ٩١١,٢٠٥ جزائري إلى فرنسا مقابل عودة ٦٩٧,٧٨٦ النهائية إلى البلاد، أي بزيادة ٢١٣,٤١٩ مهاجراً. غير أن حركة الهجرة كانت تتزايد خلال هذه المرحلة. وانتقل عدد المهاجرين المغاربة من ٤٠,٠٠٠ عام ١٩٤٦ إلى ٢٥٠,٠٠٠ عام ١٩٥٤ ليتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٥[١٨].

وقد زادت الهجرة من آثار الانحراف الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، خلال فترة الاستعمار. وتوسعت بعد الاستقلال، لتصطدم في أيامنا هذه بمستوى من اللاتسامح السياسي المفرط في أوروبا تجاه المهاجرين المغاربة، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

على كل حال، فإن المرحلة الانتقالية التي قادت بلدان المغرب الأوسط من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة بناء الدولة والانطلاق الاقتصادي الوطني، تميزت بصفة عامة بالخصائص نفسها. فبعد الاستقلال، واجهت بلدان المغرب العربي الثلاثة صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية، عولجت بطرق تختلف من بلد إلى آخر، وقد ارتأينا أن ندرسها في كل بلد على حدة.

---

(١٧) Brahimi, Ibid., pp. 20-22.

(١٨) Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992), p. 172.

ثانياً: الاقتصاد الجزائري عام ١٩٦٢[١٩]

١ ـ الجزائر عام ١٩٦٢، بلد جريح وممزق ومفخخ

إن المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة الاستقلال كانت جد معقدة. ويكفي أن نذكر التدمير المادي والبشري بعد سبع سنوات ونصف من الحرب العنيفة، بالإضافة إلى العديد من المشاكل المتولدة عن الاستعمار، والتي تحولت إلى مشاكل بنيوية، منها وجود:

ـ أكثر من مليون ونصف المليون من الشهداء الذين استشهدوا بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢.

ـ حوالى ٣ ملايين شخص طردوا من منازلهم وحولوا على مراكز تجميع، في ظروف معيشية قاسية.

ـ نصف مليون لاجئ في تونس والمغرب.

ـ حوالى مليون ونصف مليون شخص الذين نزحوا من الريف إلى المدن.

ـ ٤٠٠,٠٠٠ معتقل.

ـ ٤٠٠,٠٠٠ مهاجر إلى فرنسا.

هذا الانقلاب المفاجئ وضع الجزائر المستقلة أمام مشاكل مخيفة، حيث وجدت نفسها وسط سكان مجمّعين ومحجوزين ولاجئين في المدن ومبعدين من الدورة الاقتصادية ومسلوبي النشاطات والظروف المعيشية العادية، يعيشون في ظروف قاسية من الحاجة وسوء التغذية.

كما خلق التدمير الاقتصادي الشامل مشاكل مهمة، منها أن:

ـ ٨٠٠ قرية وآلاف «المشتات»[٢٠] مدمرة بشكل كامل.

ـ آلاف الهكتارات من الغابات احترقت.

ـ تقلص عدد الماشية بأكثر من أربعة ملايين رأس، بانتقالها من ٧ ملايين إلى أقل من ٣ ملايين عام ١٩٦٢، أما الأبقار فقد اختفت تقريباً.

ـ مناطق واسعة ملغمة على الحدود المغربية والتونسية، وعلى طول خطي موريس وشال[٢١]، تسبب الضحايا حتى يومنا هذا (١٩٩٥)، على الرغم من الأشغال الدائبة لنزع الألغام.

---

(١٩) Brahimi, Ibid., pp. 57 et suiv.

(٢٠) المشتة بالعربية الدارجة تعني مركز حياتي ريفي.

(٢١) خطا شال وموريس، هما سدود مكهربة أنجزها الجيش الفرنسي قصد منع حركة السكان والمجاهدين (جيش التحرير الوطني) من العبور من وإلى المغرب وتونس.

ـ بالإضافة إلى السلوكيات الإجرامية للمنظمة العسكرية السرية (OAS) عام ١٩٦٢، والتي تمثلت في تقتيل الجزائريين الأبرياء، ونسف العمارات وكذلك إحراق مكتبة جامعة الجزائر، وبعد إتمام مهمتهم الإجرامية التي دامت شهوراً، لجأ مجرمو المنظمة المسلحة السرية إلى أوروبا.

وأدى انتصار الجزائر بصفة عامة إلى مغادرة ٩٠٠,٠٠٠ أوروبي الجزائر بصفة نهائية بين عامي ١٩٦١ و١٩٦٢، منهم ٣٠٠,٠٠٠ أو أكثر خلال شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٢ فقط عشية الاستفتاء.

وإذا كان هذا الرحيل إيجابياً في حد ذاته للتعجيل بالاستقلال، فإنه قد خلق مشاكل اقتصادية مهمة في مجالات عدة، نظراً لدور الفرنسيين الفعال في مجموع قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن هذا «الشغور الاقتصادي» عوضه تلغيم فرنسا للسيادة التي دفعت الجزائر من أجلها ثمناً غالياً: فالتواجد الفرنسي ظل مهماً في القطاع الاقتصادي والمالي بعقلية «الاستعمار الجديد». لكن هذا التلغيم للسيادة الجزائرية واختيارات الجزائر الأساسية، والذي لم تظهر آثاره إلا في الثمانينيات، وتوج بانقلاب عام ١٩٩٢، يتمثل في الوجود الفرنسي داخل الجيش، والإدارة والشرطة الجزائرية. وفي الحقيقة، فإن المراكز الحساسة في الجيش الوطني الشعبي غداة الاستقلال كانت في يد جزائريين، ضباط قدامى في الجيش الفرنسي، مثل الأمين العام لوزارة الدفاع والمدراء المركزيين في وزارة الدفاع وقائد الدرك الوطني... الخ.

وهؤلاء الضباط القدامى في الجيش الفرنسي، الذين رقاهم الشاذلي بن جديد إلى مرتبة جنرال منذ عام ١٩٨٤، هم الذين نظموا الانقلاب ضده في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ووضعوا حداً للمسار الديمقراطي وللدور الثاني من الانتخابات التشريعية، التي أوشكت أن توصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة.

ومن جهة أخرى، فإن التواجد الفرنسي في الإدارة ظل مهماً حتى يومنا هذا (١٩٩٥). أولاً، ومنذ الاستقلال، فإن ١٣,٧٢٩ إطاراً فرنسياً أي ٢٠ بالمئة من إطارات التوظيف العمومي، و٢٢,١٨٢ موظفاً جزائرياً خريجي المدارس الإدارية الاستعمارية أي ٣٢ بالمئة من إطارات التوظيف العمومي، هم الذين كانوا يؤطرون الإدارة الجزائرية الفتية غداة الاستقلال. ثم يحتل الوجود الفرنسي في الإدارة الجزائرية أعلى المناصب كما توضح ذلك الأرقام التالية:

الفئة أ: إطارات التدبير والقرار: ٣٩ بالمئة من هذه الفئة هم موظفون فرنسيون.

الفئة ب: إطارات التسيير: ٤٣ بالمئة منهم، موظفون فرنسيون.

وإلى جانب هذه الإطارات الفرنسية، تضاف إطارات جزائرية خريجة المدرسة الفرنسية.

وأخيراً، وقصد ضمان دوام هذا النظام الإداري، الاستعماري المنزع، تم إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، وظل تأطيرها وتشغيلها منذ الستينيات وقفاً على الفرنسيين حتى تم تعريب برامجها خلال الثمانينيات.

٢ ـ خصائص الاقتصاد الجزائري عام ١٩٦٢

يمكن وصف الاقتصاد الجزائري عام ١٩٦٢ بأنه اقتصاد مدمر وتابع وموجه إلى الخارج وغير متوازن، نتيجة سياسة الاستعمار الفرنسي طوال ١٣٢ سنة.

إن توجه الاقتصاد الجزائري إلى الخارج وتبعيته لفرنسا في المجال المالي والتجاري والتقني كان يمثل أوضح خصائص هذا الاقتصاد.

لقد كان الاقتصاد مختلاً في أوجه عدة:

ـ الاختلالات الجهوية: فمن جهة، كل الثروة (الزراعية، الصناعية والقطاع الثالث) تتمركز في أقصى الشمال. ومن جهة أخرى، فإن ثلاثة أرباع الصناعة الجزائرية تتجمع في منطقة العاصمة ومنطقة وهران.

ـ اختلال حتى داخل الجهة الواحدة: إن كل الصناعة تقريباً تتمركز حول موانئ الجزائر ووهران وعنابة. وعلى المستوى الفلاحي، فإن الأراضي الأكثر خصوبة توجد في متيجة، وسهول عنابة ومنطقة وهران، ونستطيع أن نسجل، داخل الولاية نفسها، اختلالات بين المدن والقرى.

ـ الاختلال في التشغيل: إن توزيع الشغل بين المسلمين وغير المسلمين يبرز خاصيتين: الأولى عددية والثانية نوعية. وإذا كان السكان الجزائريون المسلمون ضحية البطالة ونقص الشغل (وبخاصة في الزراعة التي تضم ٨٠ بالمئة من السكان النشيطين)، فإن السكان غير المسلمين يتمتعون بكامل الشغل.

هذه الأرقام تخفي اختلالات نوعية أخرى: فالتأطير الاقتصادي والإداري يقوم به ٩٢ بالمئة من غير المسلمين. ولم يكن نصيب المسلمين منه سوى ٧,٣ بالمئة (وهم من المقربين سياسياً من السلطة الاستعمارية).

في حين يمثل المسلمون ٩٥,٢ بالمئة من العمال اليدويين مقابل ٤,٨ بالمئة فقط للعمال اليدويين من الأصل الأوروبي.

ـ الاختلالات بين القطاعات: قامت السياسة الاقتصادية الاستعمارية على الرأسمالية الزراعية التي توفر مع الخدمات الثروة الرئيسية للبلاد. بينما يوفر القطاع الصناعي أقل من ١٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام.

ـ الاختلال المتزايد بين زيادة الواردات وتقليص الصادرات وبخاصة في الإنتاج المنجمي، الذي يعتبر سعره والطلب عليه غير مستقرين.

ـ فالجزائر شهدت شغوراً اقتصادياً واجتماعياً عام ١٩٦٢. ورحيل ٩٠٠,٠٠٠ أوروبي مباشرة قبل الإعلان عن الاستقلال قد ترتبت عنه مجموعة من النتائج وهي:

ـ وقف الاستثمارات المرتبطة بمشروع قسنطينة.

ـ تراجع النشاط الاقتصادي بفعل مغادرة الأوروبيين لقطاعاتهم الفلاحية، ومؤسساتهم الصناعية والتجارية، وكذلك انخفاض الاستثمارات وتقليص الواردات فيما يخص التجهيزات والمواد الاستهلاكية.

ـ فوضى السوق الداخلية وطرق التوزيع. وفي الواقع، كان الأوروبيون ينتفعون بـ٦٠ بالمئة من الواردات ويستهلكون ٤٠ بالمئة من الإنتاج المحلي.

ـ تقليص الصادرات. فالزراعات الصناعية سجلت انخفاضاً بـ ٦٠ بالمئة. فالكروم انخفضت بأكثر من ٣٠ بالمئة، والخضروات بأكثر من ٢٥ بالمئة.

ـ تراجع نشاطات البناء (قطاع البناء والأشغال العمومية) بـ ٥٥ بالمئة نتيجة توقيف الورشات وإهمال الإنجاز من قبل المؤسسات الأوروبية.

ـ «شغور» السكن. إذ نقدر أنه من ٢٠٠,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠ مسكن تغيرت ملكيتها أو تغير شاغلوها بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣.

وفي هذا الإطار الصعب للغاية، تمثلت المهمة الأولى لحكومة الجزائر المستقلة في إعادة تنظيم الاقتصاد. واتخذ ذلك أربعة اتجاهات: تشكيل لجان التسيير، والمشاركة في الشركات الفرنسية الموجودة بالجزائر، وخلق شركات وطنية، والتأميم.

ونتوقف بسرعة عند هذه المسائل:

جاء تشكيل لجان التسيير تطبيقاً لمرسوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٢، المكمل بمرسوم آخر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢. وهذان المرسومان ينصان فقط على التسيير المؤقت للمستثمرات الفلاحية وللشركات التي تركها أصحابها عندما غادروا الجزائر نهائياً.

ولم تصبح الأملاك الشاغرة ملكاً وطنياً حتى صدر مرسوم آذار/مارس ١٩٦٣، والذي ينص أيضاً على التسيير الذاتي للزراعة والصناعة، والذي يعبّر عملياً ولأول مرة عن التوجه الاشتراكي بقرار من الحكومة الجزائرية بعد شهور فقط من الاستقلال.

لكن، وفي الحقيقة، فإن التوجه الاشتراكي الرسمي أُفرغ من محتواه، لأن قطاع التسيير الذاتي وُضع منذ البداية تحت الوصاية الإدارية لوزارات القطاعات، ولا يملك أية سلطة «تسيير ذاتي» فيما يخص سياسة الاستثمار والتسويق والتمويل.

وباسترجاع السيادة الوطنية، أعادت الدولة الجزائرية إلى حسابها المساهمات العمومية الفرنسية في الشركات الموجودة بالجزائر. لذلك استرجع القطاع العمومي الجزائري

٥٦ بالمئة من الأسهم في الشركات النفطية (SN Répal) ومصفاة الجزائر، و٢٠ بالمئة من الأسهم من شركة الغاز «CAMEL»، و٤٠ بالمئة في «CARAL-RENAULT»، و٣٠ بالمئة في «SABAB-BERLIET»، و٢٥ بالمئة في الاتحاد الصناعي الأفريقي، المسبكة الأكثر أهمية في الجزائر والموجودة في عنابة.

ومنذ عام ١٩٦٢، أنشأت الحكومة الجزائرية الديوان الوطني للتسويق (ONACO)، وهو مكلف باستيراد المواد الغذائية وتوزيعها. ثم تبعه إنشاء محلات الدولة للبيع بالتجزئة. وفي عام ١٩٦٣ تم إنشاء مؤسسات عمومية أخرى منها: الديوان الوطني للصيد (ONP)، والديوان الوطني للسياحة (ONAT)، والديوان الوطني للنقل (ONT)، والشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA).

غير أن حركة التأميم التي بدأت مباشرة غداة الاستقلال لم تمس القطاعات الاستراتيجية، لكنها مست فقط التجار والحرفيين الصغار. حيث تم تأميم الدكاكين الفنادق والمطاعم والمقاهي وقاعات السينما... الخ. وكما نلاحظ، فإن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية لم يتم بصفة شاملة ومنسقة على المدى المتوسط والبعيد، لكنه كان خاضعاً لضغوطات ظرفية من مختلف الأشكال. فإعادة تنظيم الاقتصاد لم تمتد إلى القطاع الصناعي ولا إلى القطاع البنكي... الخ.

وعلى المستوى المالي، يتطلب البعث الاقتصادي تحريك مصادر داخلية وخارجية لمواجهة مختلف مصاريف الاستثمارات وتسيير الإدارة. في عام ١٩٦٢، انخفضت المداخيل الضريبية مقارنة بالسنوات السابقة. وهذا ناجم عن التباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي، وعن ذهاب الأوروبيين الذين كانوا يدفعون ٥٠ بالمئة من الضرائب.

وفي ما يخص المصاريف، هناك ملاحظتان يجب الإشارة إليهما: هزالة مستوى مصاريف التجهيزات التي لم تكن تمثل إلا ١٦ بالمئة من المصاريف النهائية المقررة، وأن المصاريف التي تمت لم تكن كافية حتى لتجديد التجهيزات الموجودة وصيانتها.

وهذا التقلص في الاستثمار يعود إلى هجرة رؤوس الأموال وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بعد ذهاب الأوروبيين من الجزائر.

وفي المقام الثاني هناك الضخامة المقلقة التي عرفتها مصاريف التسيير، إذ إنها تمثل ٨٤ بالمئة من إجمالي المصاريف عام ١٩٦٣.

ولما كانت المصادر الداخلية محدودة غداة الاستقلال، كان يجب اللجوء إلى المصادر الخارجية لضمان تمويل بعض المصاريف العمومية. واستطاعت الجزائر عام ١٩٦٣ الحصول على ما يعادل ٥,٤٢٢ مليون دينار جزائري في شكل قروض من أحد عشر بلداً، ومن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) ومن الصندوق الأوروبي للتنمية (FED)[٢٢]

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

وتأتي فرنسا في المقدمة بقرض يقدر بـ ٢,٠٩٧ مليون دينار جزائري أي بنسبة ٣٩ بالمئة من القروض الخارجية، يليها الاتحاد السوفياتي بـ ١,٧٢٦ مليون دينار جزائري أي بنسبة ٣٢ بالمئة من مجموع القروض.

ونسجل أن القرض الفرنسي ـ الذي سمي «مساعدة» ـ هو الثمن المدفوع من أجل الحفاظ على مصالح فرنسا في الجزائر، وبخاصة حرية استغلال حقول النفط الموجودة في جنوب البلاد. إلا أن هجرة رؤوس الأموال الخاصة إلى فرنسا والفوائد المستخلصة من قبل فرنسا من تطبيق التسعيرة النفطية التفاضلية المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان، عوضت تماماً هذه «المساعدة» الفرنسية.

إذاً، بعد سنة من الاستقلال، استمر نظام الاستغلال الاقتصادي للجزائر من قبل فرنسا تحت أشكال أخرى أقل ظهوراً للعيان وأقل إدراكاً بالحواس، لكنها تعود على المستعمر القديم بفوائد مادية ومالية وثقافية مهمة.

وبصفة عامة، فإن سنة ١٩٦٢ كانت سنة مهمة للغاية، وشديدة الاضطراب، ليس فقط على المستوى الاقتصادي، ولكن وبصفة خاصة على المستوى السياسي: انتقامات منظمة الجيش السري الفرنسية، وتكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة، وتشكيل «القوات المحلية»، وهو جيش جديد أنشئ لدعم «القوة الثالثة» ذات الروح الفرنسية، والتي أصبحت «حزب فرنسا» فيما بعد. كل هذه علامات صريحة للاستعمار الجديد، بالإضافة إلى أزمة داخلية في جبهة التحرير الوطني وكذلك في جيش التحرير الوطني، والانتخابات التشريعية، وتشكيل أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال، والترقية لمناصب إدارية عليا وفي جهاز الولاة. وكانت هذه السنة من التعقيد بمكان، وكانت رهاناتها من الأهمية إلى درجة أن مشاكل إعادة تحريك الاقتصاد قد فقدت طابعها الأولوي.

لقد كان الاستقلال السياسي للجزائر ومنذ البداية يتميز باختيارين رئيسيين: الحزب الواحد والاشتراكية. وسنرى لاحقاً نتائج هذين الاختيارين.

ثالثاً: المغرب غداة الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠)

بعد التوقيع، في ٢ آذار/مارس ١٩٥٦، على الإعلان المشترك الفرنسي ـ المغربي، والذي أبطل معاهدة الحماية لعام ١٩١٢، واعترف باستقلال المغرب، فإن الملك محمد الخامس الذي كان قد أصبح رمزاً سياسياً ودينياً يجسد النضالات الوطنية والوحدة الوطنية، أعطى الأولوية لبناء الدولة. أما المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فلم تعتبر ذات أولوية حسب الفلسفة الليبرالية للسلطة.

١ ـ بناء الدولة

يستلزم بناء الدولة إعادة تنظيم البلاد غداة الاستقلال، والمبني على أساس احترام

التعددية السياسية، وعلى نظام سياسي يتأسس على الولاء للملك، والأمر يتعلق بجعل المغرب ملكية دستورية وتعيين مؤسسات تمثيلية على كل المستويات. وكان المسعى المقرر حذراً وتدريجياً نظراً لإرادة الملك في السيطرة على كل المسعى التأسيسي، وأن يبقى الحكم الأعلى بامتلاكه سلطات واسعة منذ الاستقلال. ولم يعتمد أول دستور للمغرب المستقل حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، أي حوالى سنتين من رحيل محمد الخامس (٢٦ شباط/فبراير ١٩٦١).

مع ذلك اتُخذت إجراءات تنظيمية مباشرة بعد إعلان الاستقلال. لذلك، ومنذ ١٢ أيار/مايو ١٩٥٦، وبعد اتفاق مسبق مع فرنسا، شرع الملك في إعادة تنظيم الجيش والشرطة.

وكانت وحدات قوات الجيش الملكي الموجودة (٣٠ ألف رجل) تتشكل من قناصين مغاربة منحدرين من الجيش الفرنسي ومن ٦ آلاف مجاهد من جيش التحرير الوطني. هذه الوحدات كانت مؤطرة من قبل ضباط فرنسيين، وضباط مغاربة اشتغلوا بالجيش الفرنسي قبل الاستقلال. وبقي الملك القائد الأعلى لقوات الجيش والشرطة. وعين الأمير الحسن قائداً للأركان.

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ تشكل أول مجلس استشاري يتكون من ٧٦ عضواً معيناً من قبل الملك، بعد مشاورات عرفية: ٢٢ يمثلون الأحزاب السياسية، ١٠ نقابيين، ٣٨ من الأعيان (يمثلون غرف التجارة والفلاحة)، و٦ يمثلون المهن الحرة[٢٣].

إن تشكيلة هذا المجلس الاستشاري توضح للعيان إرادة الملك في تهميش الأحزاب السياسية التي حصلت على أقل من ٢٩ بالمئة من المقاعد، بما فيها حزب الاستقلال الذي حظي بعشرة نواب فقط، أي ١٣ بالمئة من مجموع المقاعد. بينما «الاستقلال» كان ينوي لعب دور أساسي في حياة المغرب السياسية، نظراً للدعم الشعبي الذي كان يتمتع به آنذاك.

ولكن إذا لم يكن تمثيل حزب الاستقلال في المجلس الاستشاري يتناسب وطموحاته، فإنه حصل رغم ذلك على ثماني حقائب وزارية، من أهم الحقائب من بين الـ ١٤ حقيبة تضمها وزارة بكاي المعدلة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦.

ومباشرة بعد الاستقلال عمدت الحكومة إلى تعيين موظفين في فئات عليا، ومحافظين، وقيادات مدنية وعسكرية.

ونتج عن الإصلاح البلدي الذي شرع فيه ولادة ٧٧٣ بلدية ريفية معززة بمجالس

---

(٢٣) انظر: Jean Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb* ([Paris]: Fayard, °1994), pp. 575-579.

منتخبة على غرار الـ ٢٨ بلدية الموجودة قبل الإصلاح.

وعلى المستوى التشريعي، اعتمدت بعض الإصلاحات، لذلك ألغي الظهير البربري على المستوى القانوني. واعتمد في عام ١٩٥٧ قانون جديد للحالة المدنية، وتبعه ميثاق صدر عام ١٩٥٨ خاص بتنظيم الأحزاب وحرية الصحافة بوجه خاص. ومع ذلك يستحسن التذكير بأن هذه الإصلاحات الخاصة بإعادة تنظيم الدولة، اتخذت في فترة صعبة للغاية.

وفي الحقيقة، فإن إعلان الاستقلال لم يكن كافياً لاستتباب الأمن والهدوء. فعمليات جيش التحرير الوطني (ALN) استمرت إلى غاية ١٩٥٨، والاضطرابات استمرت لبعض الوقت. إن مثل هذه الأحداث التي تشكل امتداداً للعمليات العسكرية والاغتيالات المنظمة عام ١٩٥٥، خلقت لدى الأوروبيين إحساساً باللاأمن. لذلك، غادر المغرب بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠ ١٥٠,٠٠٠ أوروبي. أي ثلث الـ ٤٥٠,٠٠٠ الذين كانوا في المغرب قبل الاستقلال، و٦٥,٠٠٠ يهودي هاجروا إلى إسرائيل، أي ٢٩ بالمئة من الـ ٢٢٧,٠٠٠ يهودي الذين تم إحصاؤهم قبل ذلك[٢٤]. لقد حدثت في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ اضطرابات عدة، لذلك استدعت الحكومة والسلطات الجديدة، الجيش مرات عديدة للتدخل قصد إعادة استتباب الأمن والهدوء. ومع ذلك، ومهما كانت حدة الاضطراب الملاحظ غداة الاستقلال في المغرب ــ وهو شيء عادي على أية حال ــ فلم يصل إلى حد أبعاد أزمة السلطة التي عرفتها الجزائر عام ١٩٦٢. فالانشغالات بالتنظيم السياسي، والإجراءات المرتبطة بإقامة الدولة، لم تسمح للحكومة بالاهتمام بالمشاكل الاقتصادية.

٢ ـ تطور الوضع الاقتصادي

لم يكن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المغرب بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ مشرقاً، على رغم أن المغرب امتلك في تلك الحقبة إمكانيات أحسن من الجزائر وتونس تتمثل في الظروف الطبيعية التي تستفيد منها الزراعة، والهياكل القاعدية الاقتصادية والصناعة الزراعية. وقد عرف الاقتصاد المغربي تطوراً سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الرحيل النهائي لـ ٢١٥,٠٠٠ أوروبي ويهودي من المغرب بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠ أدى إلى تحويل رؤوس أموال كبيرة نحو الخارج، وكذلك أغلق المصانع وعطل ورشات البناء. هذه الوضعية الجديدة زادت في حدة البطالة بعد الطرد المتتالي للعمال بسبب تباطؤ وتيرة النشاطات الاقتصادية والتجارية وكذلك انخفاض حجم الاستثمارات.

وبكل تأكيد، لم يعرف المغرب هجرة جماعية كبيرة للأوروبيين مثل الجزائر عام ١٩٦٢، إذ إن عدد الأوروبيين الذين تم إحصاؤهم بالمغرب عام ١٩٦٠ بلغ ٣٠٢,٨٠٠،

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٥٨ ـ ٧٥٩.

وبلغ عدد اليهود ١٦٢,٠٠٠. لكن الشكوك حول المستقبل لم تحفزهم على الاستثمار. لذلك انخفضت الاستثمارات بخمس نقاط في عام واحد، إذ تراجعت من ١٧ بالمئة من الناتج الوطني الخام (PNB) عام ١٩٥٥ إلى ١٢ بالمئة عام ١٩٥٦. إن تراجع وتيرة الاستثمارات لا يعني انخفاض الادخار الخاص، بل هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج. ولم يستطع المغرب إدخال الرقابة على الصرف عام ١٩٥٩ بعد خلق الدرهم (الذي كان منفصلاً عن الفرنك الفرنسي، لكنه تم الاحتفاظ بالتساوي بين العملتين: درهم واحد = فرنكاً فرنسياً جديداً واحداً)، وتقليص هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج نظراً للخاصية الليبرالية للنظام. كما صاحب انخفاض وتيرة مصاريف الاستثمار، منذ الاستقلال، زيادة في مصاريف التوظيف مثل الجزائر عام ١٩٦٢، ولكن بمعدل نمو أقل انخفاضاً.

لقد بلغت مصاريف الإدارة المغربية باستثناء مصاريف السيادة (الدفاع، السلك الدبلوماسي) ١٨ بالمئة من الناتج الوطني الخام عام ١٩٥٨. وإن الميزانية الإجمالية للمغرب، تضاعفت تقريباً في ثلاث سنوات، بحيث انتقلت من ٧٧ مليون فرنك عام ١٩٥٥ إلى ١٣٥ مليون فرنك عام ١٩٥٨[٢٥].

لكن الركود الاقتصادي الملاحظ منذ عام ١٩٥٦ قد نجم عنه تراجع الواردات وانخفاض الاستهلاك لكل فرد. وتراجع الواردات بسبب انخفاض الاستثمارات، وتباطؤ وتيرة النشاطات الاقتصادية، سمحا بتعديل الخسارة في الميزان التجاري وضمان تغطية حسنة للواردات بالصادرات التي بلغت ٨٤ بالمئة عام ١٩٥٨ مقابل ٥٨ بالمئة عشية الاستقلال.

لكن هذا التحسن ما هو إلا ظاهري، لأنه لم يأت من زيادة الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، إنما من تباطؤ وتيرتها.

ومن جهة أخرى، انخفض الاستهلاك بالنسبة لكل فرد بـ ١٣ بالمئة بين ١٩٥٢ و١٩٦٠. وهذا السقوط في معدل الاستهلاك يوضح مدى الإفقار المتبع في المغرب نظراً للتوزيع غير العادل للمداخيل والثروات.

ولم تتعامل الحكومة المغربية مع هذه المشاكل الاقتصادية المعقدة بعمليات هيكلية كتوسيع القطاعات الإنتاجية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وبالعمل على القضاء على البطالة، لكنها أرادت علاجها بطريقة ليبرالية بتوجيه الاستثمارات العمومية تجاه الهياكل الاقتصادية قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة. وكانت النتائج تبعث على الأسف: فالمصاريف العمومية في الهياكل كانت جد مرتفعة، لكن الاستثمار الخاص لم يتبعها، وأخذ الادخار الخاص أيضاً طريقه نحو الخارج.

ولم تتغير الهياكل الاقتصادية لمدة خمس سنوات بعد الاستقلال، كما أن تحرير

(٢٥) Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, pp. 170 ff.

الاقتصاد ظل بطيئاً. وظل الاقتصاد المغربي مبنياً على القطاع البدائي (الزراعة، الصيد والمناجم) وموجهاً نحو التصدير. لقد انخفض إنتاج الحبوب الموجه إلى السوق الداخلية بانتقاله من ٣٠ مليون قنطار عام ١٩٥٥ إلى ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠. في حين تضاعف إنتاج الحمضيات الموجهة إلى التصدير، ببلوغه ٤٤٢,٠٠٠ طن عام ١٩٦٠ مقابل ٢٠٩,٠٠٠ طن عام ١٩٥٥. والشيء نفسه بالنسبة إلى صناعة الصيد الموجهة جزئياً نحو التصدير، حيث عرفت زيادة بـ ٢٨ بالمئة خلال الفترة نفسها بإنتاج يقدر بـ ١٧٠,٠٠٠ طن عام ١٩٦٠.

وعرف الإنتاج المنجمي التابع للصادرات المنحى نفسه. فبين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٠ ارتفع من ٥,٣٠٠,٠٠٠ طن إلى ٧,٥٢٦,٠٠٠ أي بزيادة تقدر بـ ٤٢ بالمئة، وانتقل إنتاج معدن الحديد من ١,٣٠٠,٠٠٠ طن إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ طن، وتمثل هذه الزيادة ٢٣ بالمئة. وارتفع إنتاج المنغنيز من ٤١١,٠٠٠ طن إلى ٤٨٣,٠٠٠ طن أي بزيادة تقدر بـ ١٧ بالمئة[٢٦].

وعرفت الصناعات التحويلية للمواد الغذائية الموجهة أيضاً نحو السوق الخارجية منذ نشأتها تطوراً أكثر تواضعاً، بينما أخذ نشاط قطاع البناء يتناقص بحوالى ٣٠ بالمئة خلال المرحلة نفسها.

إن ركود الاقتصاد المغربي بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ حدث بسبب التوجيه الاقتصادي من قبل السلطات الفرنسية، وجعله اقتصاداً تابعاً ومحطماً مختلاً، وموجهاً نحو التصدير، وتحقيق الفوائد القصوى، وأقل حرصاً على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، لكنه أيضاً نتيجة للطبيعة الليبرالية المتبعة بعزم من قبل الحكومة المغربية بعد الاستقلال.

وهذا يعني أنه لا الأحزاب السياسية ولا السلطة كانت تملك مشروع مجتمع أو استراتيجية تنموية على المدى البعيد من أجل بناء دولة عصرية، وأن نضال الأحزاب الوطنية خلال الوصاية ضد السلطة الاستعمارية ينتهي عند المطالبة بالاستقلال السياسي. وهذا ينطبق أيضاً على الجزائر وتونس.

رابعاً: تونس بعد الاستقلال السياسي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠)

سمح الإعلان عن استقلال تونس في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ لبورقيبة بالوصول إلى السلطة وتشكيل حكومة تتألف من الدستوريين فقط. كما أن المباشرة في إقامة نظام جديد ومؤسسات جديدة تم تحقيقها على مراحل وتحت هيمنة بورقيبة المدعوم من قبل الأجهزة القوية للدستور الجديد. وبالموازاة، كان على النظام الجديد أن يواجه الصعوبات الاقتصادية التي أوقفت النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، وأخرت تحقيق طموحات الشعب التونسي.

---

(٢٦) انظر: Ganiage, Ibid., pp. 581-582.

١ ـ بعض خصائص النظام الجديد

سمحت التغييرات المؤسساتية بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ بانبثاق وتوطيد نظام شخصي يخدمه الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح حزباً وحيداً.

وتشكل العلمنة في السياسة الداخلية والارتباط الدائم بالغرب في السياسة الخارجية أسس التوجه البورقيبي للجمهورية التونسية الشابة.

أ ـ التغيرات المؤسساتية

العاهل لين الأول، الذي طواه ثقل السنين (٧٥ سنة) وغيّبه، خلعه بورقيبة ووضعه في الإقامة الجبرية يوم ٢٥ تموز/يوليو ١٩٥٧. وتم تبني إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية من قبل المجلس الوطني. وأصبح بورقيبة أول رئيس مع احتفاظه بمهام رئيس الحكومة. وانتظر المجلس التأسيسي المنتخب في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٦ حتى آذار/مارس ١٩٥٩ كي توافق عليه حكومة بورقيبة لاختيار دستور جديد من النوع الرئاسي.

احتفظ الدستور في ديباجته بالإسلام كدين للدولة، وأعلن ارتباط تونس بالوحدة المغاربية وبالوطن العربي. ونرى فيما بعد أن الحقيقة كانت شيئاً آخر.

لقد نُظمت أول انتخابات رئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، وكان بورقيبة المرشح الوحيد فيها، وانتخب بـ ٩٩,٨ بالمئة من الأصوات. وعادت السلطة التشريعية للمجلس الوطني، وقد انتخب النواب البالغ عددهم ٩٠ نائباً لمدة خمس سنوات، وقد انتزع حزب الدستور الجديد بدون أية صعوبة المقاعد التسعين. ويمنح الدستور لرئيس الجمهورية المنتخب لمدة خمس سنوات سلطات واسعة جداً، لكنها تحدد تجديد ولايته لثلاث مرات متتالية على الأكثر. لكن هذه القاعدة الذهبية تغيرت بتعديل دستوري في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٥ وتعيين بورقيبة رئيساً مدى الحياة. وبعد ٣٠ سنة من الحكم المطلق، أطيح ببورقيبة من قبل وزيره الأول في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

ب ـ السلطة الشخصية

في وقت مبكر من عام ١٩٥٦، ظهرت علامات سلطة شخصية توطدت مع مرور السنوات. لهذا، كان بورقيبة يعتمد على أربعة أجهزة هي:

الدستور الجديد، والإدارة، والمجلس الوطني ووسائل الإعلام. ومن اللافت أن بورقيبة هو أحد رؤساء الدول في العالم الثالث الذين نجحوا في إبقاء الجيش في دوره التقليدي وإبعاده عن الحياة السياسية الوطنية، لكن هذا الإبعاد لم يكن نهائياً، حيث شاءت سخرية القدر أن يكون الجيش هو الذي أطاح به في عام ١٩٨٧.

ـ **حزب الدستور الجديد**: أسسه بورقيبة ورفقاؤه عام ١٩٣٤، وقد عززته ٢٢ سنة من النضال ضد سلطة الاستعمار الفرنسي، فأصبح في الاستقلال جهازاً قوياً وموجوداً في كل مكان. ونظراً لكونه مهيكلاً بطريقة جيدة، ومؤطراً من المكتب السياسي ذي

الفدراليات الجهوية والرجال المختارين بدقة، فإن حزب الدستور الجديد قد شكل أحسن جهاز لنقل توجيهات السلطة وقراراتها، نظراً لوجوده في كل مكان، والتأثير الذي يمارسه على المنظمات الجماهيرية، مثل منظمات الشباب، ومنظمة النساء والنقابات. إن وجود الدستور الجديد في كل مكان ونشاطه وسط الجماهير بمختلف الطرق، لا يدع أي مجال للنقد الذاتي ولا للنقد، وبالأحرى للمعارضة. فقد كان هدفه الوحيد هو تقوية البورقيبية على المستوى الوطني.

ـ **الإدارة**: تشكل من جهة أخرى الدعم الطبيعي للنظام. إن ذهاب أكثر من ٧٠٠٠ موظف فرنسي من أصل ١٠,٠٠٠ تم إحصاؤهم عام ١٩٥٦، سمح لبورقيبة، بالإسراع في عملية «تونسة» الإدارة، وقد عين مناضلين دستوريين في المناصب المهمة. تضاف الى هذه التعيينات، تلك الأكثر استراتيجية في المناصب العليا للدولة (وزارات، ومحافظات. . .).

إن مراقبة الإدارة لمجموع القطاعات والنشاطات في كل الجهات حتى على المستوى البلدي، سمحت بتقوية «البورقيبية» وتوطيدها، وأصبحت المذهب الرسمي للدولة.

ـ **المجلس الوطني**: هو بكل بساطة، ملحق بالدستور الجديد، ينتهي دوره عند تسجيل المشاريع والقوانين المتخذة من قبل الحكومة. وقد أغرق المجلس الوطني البلاد بترسانة من القوانين الموجهة أساساً للحد من حرية التعبير وتقزيم المعارضة وتدعيم النظام الحاكم وتقوية السلطة الفردية.

ـ **وسائل الإعلام**: لعبت دوراً مهماً ودائماً في تحسين صورة «المجاهد الأكبر» وصيانة عبادة الشخصية. لقد عبأت الصحافة والتلفزة والإذاعة لخدمة رئيس الدولة بمدح عظمته وأفكاره بإعادة البث يومياً لمقاطع من خطبه. وتبلغ تعبئة وسائل الإعلام ذروتها أثناء تنقل بورقيبة في أرجاء الوطن أو بعد ظهوره الإعلامي في مناسبة حدث وطني أو دولي.

إن «البورقيبية» مذهب غامض. فالإصلاحات التي شرع فيها النظام منذ عام ١٩٥٦، والتي استمرت في تمييز تونس منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا، لم تكن قائمة إلا على تحقيق علمنة البلاد.

ج ـ سياسة العلمنة

وجدت تونس نفسها منذ الاستقلال في مواجهة الصراع بين مناضلي العلمانية التي تراقب دواليب الحكم للدولة الشابة، والمناضلين من الحركة العربية ـ الإسلامية التي ألقي بها في المعارضة، رغم كونها تمثل تونس العميقة.

ويعد التوجه العلماني إنتاج الوصاية الفرنسية، وترجع أصوله إلى حركة «الشباب التونسيين» التي شجعتها السلطة الاستعمارية الحاكمة منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية

القرن العشرين، والتي واجهتها الحركة العربية الإسلامية بقيادة عبد العزيز الثعالبي الذي تشرب من أفكار «النهضة» لمحمد عبده.

لقد أعطيت إشارة العلمنة أسابيع فقط بعد إعلان الاستقلال. وقد اتخذت حكومة بورقيبة خمسة مراسيم تحدد معالم سياسة العلمنة. يعود المرسوم الأول إلى نيسان/ابريل ١٩٥٦ وهو خاص بتهميش المسجد الكبير. هذا المرسوم ينص على ربط فروع المسجد الكبير بنظام التعليم العلماني للدولة، وبالتالي فصله عن الجماهير، وقلص صلاحيات جامع الزيتونة، الذي كان مع جامعة القرويين في المغرب يزود بلدان المغرب العربي كافة بالعلماء، ليكتفي بتعليم الفقه الإسلامي.

وجاء المرسوم الثاني في أيار/مايو ١٩٥٦ ليطال أملاك الأوقاف أو الحبوس بإلغائها كلية، وبكل بساطة، وربطها بالملك العمومي. ويرجع المرسوم الثالث إلى ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٦، والذي يمنع المواطنين بعد ذلك التاريخ من إنشاء أملاك الحبوس تحت أي شكل من الأشكال.

وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٥٦ أُلغي المرسوم الرابع للقضاء الإسلامي، وأوكلت مهامه لمحاكم الدولة. وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٥٦ سُنّ المرسوم المتعلق بقانون الأحوال الشخصية، والذي يتناقض محتواه مع التعاليم الإسلامية.

وبعد إعلان الاستقلال بخمسة أشهر فقط وجدت تونس نفسها محاطة بترسانة من القوانين التي تبرز الإرادة الصارمة للحكومة في تحقيق العلمنة.

وقد تدعمت هذه المراسيم بإجراءات تنظيمية أخرى، أو التصريحات العمومية لرئيس الدولة ذات الطابع الإكراهي أو الإجباري. ويكفي مثالان فقط لتبيان ذلك: بعض الإجراءات التي تبدو وكأنها تقنية، مثل تلك الخاصة بالبناء والتعمير، تسمح للبلديات بالتوسع على حساب المقابر والزوايا. وكذلك التصريح الشهير لبورقيبة الذي يدعو فيه التونسيين إلى عدم صيام شهر رمضان بحجة أن رمضان يوقف عملية التنمية الاقتصادية.

ولو اتخذت مثل هذه الإجراءات الخاصة بالبناء وصيام رمضان، في العهد الاستعماري من قبل سلطة الوصاية لخلقت انتفاضة شعبية وجندت الشعب المسلم ضد النظام الاستعماري. إن سياسة التغريب قد دفعت بالنظام التونسي الجديد إلى قمع من يرى فيه منافساً له محتملاً من التيار العربي الإسلامي.

د ـ غربنة (تغريب) السياسة الخارجية

لقد فرض بورقيبة في تونس، في السياسة الخارجية، كما في السياسة الداخلية، توجهاً صريحاً في موالاته للغرب ما زال مستمراً إلى يومنا هذا بعد سنوات من عزله. إن سياسة تونس الخارجية تخرج عن نطاق بحثنا هذا، لكن التطرق إليها ولو بصفة موجزة يسمح بتسليط الضوء على السياسة العامة للنظام الجديد وعلى اختياراته الرئيسية.

إن الانحياز الكامل للغرب جعل بورقيبة يسلك سياسة عدائية تجاه حركة القومية العربية والناصرية والحركة الإسلامية.

إن تقليد بورقيبة للغرب وتبعيته له، أديا به إلى الانفصال عن الوطن العربي وعن الجامعة العربية وعن مستقبل الأمة العربية، والابتعاد عن تعاليم الإسلام والعالم الإسلامي الذي يحتقره.

وأدى الاستمرار في مثل تلك الخيارات السياسية الداخلية بالنظام التونسي إلى تهميش التوجه الإسلامي مع أنه كان سلمياً وذا اهتمامات ثقافية بالدرجة الأولى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد مارس النظام التونسي ضد المعارضة التي تناضل من أجل الانتماء التونسي للحضارة العربية الإسلامية والوطن العربي قمعاً شديداً بداية من منع حق الاجتماع والتعبير، إلى تصفية قادتها جسدياً، مثل صالح بن يوسف الذي تمت تصفيته في آب/أغسطس ١٩٦١.

هـ ـ النزاعات مع مصر وفرنسا

سبق اغتيال صالح بن يوسف حدوث أزمة حادة بين تونس والقاهرة، غذتها حرب إذاعية بين البلدين، واتهامات بورقيبة لجمال عبد الناصر فيما يخص دعم المعارضة التونسية، بالإمبريالية المصرية، ومحاولة اليوسفيين اغتيال الرئيس التونسي بمساعدة مصر. لقد حكم على صالح بن يوسف وثمانية من رفاقه بالإعدام غيابياً وعلى ٤٦ آخرين بأحكام متفاوتة.

وتناول الإعلام التونسي بمهارة فرضية المؤامرة المصرية. وفي هذا الجو، وفي إطار أزمة جزائرية داخلية، اكتشفت عام ١٩٥٨ على التراب التونسي «المؤامرة» الشهيرة للمقدم العموري ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) التي يحتمل أنها كانت بإيعاز من مصر، وكان دعم بورقيبة للحكومة المؤقتة كلياً وسريعاً. حتى ان الجيش التونسي هو الذي ألقى القبض على فريق من ضباط جيش التحرير الوطني وسلمهم إلى الحكومة المؤقتة. وعقب هذه «المؤامرة» تم نقل مقر الحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة إلى تونس. فشكلت الحكومة المؤقتة محكمة عسكرية. وأوكلت رئاستها للعقيد بومدين الذي كان حينها قائد الولاية الخامسة (وهران) والتي كان مركز قيادتها في وجدة. وقد حكم على المقدم العموري بالإعدام وتم التنفيذ، أما الضباط الآخرون فقد حكم عليهم بأحكام متفاوتة، وأفرج عنهم عام ١٩٦١ عشية استقلال الجزائر.

«مؤامرة» العموري ليست أول قضية جزائرية ـ جزائرية يتدخل فيها بورقيبة، فمنذ الاستقلال الذي حصلت عليه تونس في أوج حرب التحرير الوطنية الجزائرية، كان بورقيبة على وعي تام بأن سيادة تونس لن تكون حقيقية وكاملة إلا إذا أصبحت الجزائر مستقلة. لذلك كانت تونس معنية مباشرة بالحرب في الجزائر. وكان حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جزائري لاجئين على الحدود التونسية. ومنذ عام ١٩٥٦ وجدت جمهورية تونس الشابة

نفسها معنية بمختلف الأزمات الداخلية التي هزت جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني. وكانت عملية تحويل الجيش الفرنسي في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ لوجهة الطائرة التي كانت تقل نحو تونس آيت أحمد، وبن بلاّ، وبوضياف، وخيضر ولشرف، فرصة لبورقيبة لقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقات التونسية ـ الفرنسية متوترة أكثر فأكثر، فطالب التونسيون بمغادرة الفرق العسكرية الفرنسية للتراب التونسي. وعاتبت فرنسا تونس على إيوائها قادة جبهة التحرير الوطني وإقامة وحدات لجيش التحرير الوطني على الحدود. وهددت تونس باستخدام «حق المطاردة» ضد الجزائريين. وبلغ التوتر بين البلدين أقصى مداه بعد قصف فرنسا لقرية ساقية سيدي يوسف في شباط/فبراير من عام ١٩٥٨ مما خلف خسائر في الأرواح في صفوف الأبرياء العزل، وخسائر مادية مهمة (المساكن المدنية، والمدارس الثانوية، والعديد من المؤسسات العمومية التي دمرت عن آخرها). فكان أن منعت الحكومة التونسية أي حركة للجيش الفرنسي فوق التراب التونسي لمدة أربعة أشهر.

ومنذ العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الذي قوى تعبئة التونسيين، وأظهر التضامن والدعم الدولي لإعادة بناء القرية، أخذت العلاقات التونسية ـ الفرنسية تتأرجح بحسب الأحداث، ولم يتوقف بورقيبة عن عرض مساعيه لتسوية حرب على حدوده دمرت الكثير وبدون طائل.

وبعد وصول ديغول إلى السلطة عام ١٩٥٨، قبل مبدأ سحب القوات الفرنسية من تونس باستثناء قاعدة بنزرت، وتم إمضاء اتفاق بين حكومتي البلدين في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٥٨.

وتحسنت العلاقات بين البلدين، وأصبحت متوطدة جداً، وبخاصة بعد اتفاق البلدين على مد خط نفطي على التراب التونسي من أجولي إلى قابس كي تنقل فرنسا النفط الجزائري وتدفع مقابل ذلك مبالغ مالية لتونس.

وكانت العلاقات بين البلدين ودية ما بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٠. فتم إبرام عقد تجاري ثم عقد للتعاون التقني بين تونس وفرنسا في أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٩.

ولكن في عام ١٩٦٠، تهجم الرئيس التونسي على المصالح الاقتصادية الفرنسية الموجودة في تونس بإعلانه يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر شراء أراضي المعمرين الفرنسيين وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، بعد أن كان قبل ذلك بخمسة أشهر قد أمم شركات النقل والكهرباء الفرنسية.

وفضلاً عن ذلك بقيت تونس تواصل طلبها مغادرة القوات الفرنسية لقاعدة بنزرت. وفي يوم ٥ حزيران/يونيو ١٩٦١ طالب الرئيس بورقيبة بالإعادة الفورية لقاعدة بنزرت الى تونس، وجدد في الوقت نفسه إلحاق جزء من التراب الجزائري (الجنوب الشرقي) حيث توجد بعض حقول النفط. وقد شهدت تونس مظاهرات عارمة ضد

احتلال الجيش الفرنسي لقاعدة بنزرت، وتمكنت الجماهير المدعمة من قبل الجيش التونسي من احتلال القاعدة العسكرية الفرنسية، فتصاعدت الحدة من الجانبين ودعمت فرنسا قواتها بوحدات من المظليين. وفي يوم ١٩ تموز/يوليو هاجمت الطائرات الفرنسية والمظليون الفرنسيون الجماهير التونسية والجيش التونسي. وقد قتل ٨٠٠ تونسي، وانتهت الاشتباكات يوم ٢٢ تموز/يوليو بسيطرة القوات الفرنسية على القاعدة وعلى المدينة كلها.

استدعت تونس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واستمرت حالة التوتر الدولي والأزمة السياسية بين البلدين حتى عام ١٩٦٢، بحيث سهلت نهاية حرب التحرير الجزائرية بوقف إطلاق النار في ١٩ آذار/مارس ١٩٦٢ فض النزاع العسكري، ثم تبعته عام ١٩٦٣ اتفاقيات أخرى اقتصادية ومالية بين تونس وفرنسا.

وفي الختام، فإن مجموع هذه العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بالحياة السياسية لتونس الجديدة التي أصبحت تواجه مصيرها في غياب مشروع مجتمع معبئ للطاقات، لم تسمح للنظام التونسي بمواجهة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجماهير خلال المرحلة الماضية.

٢ ـ المشاكل الاقتصادية

إن المشاكل الاقتصادية التي عرفتها تونس بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠، كانت بسبب غياب استراتيجية اقتصادية واجتماعية للسلطة وغياب مشروع مجتمع. وهذا يعود للتوجه الليبرالي لبورقيبة في القطاع الاقتصادي في تلك الحقبة. فالحكومة التونسية الفتية لم تتخذ أية إجراءات اقتصادية مهمة لتغيير الوضعية التي ظلت تتدهور حتى عام ١٩٦٠. إن تحرير الاقتصاد لم يحضَّر له ولم يعتنَ به بصفة صحيحة. لم تكن هناك إجراءات التحرر الاقتصادي خلال السنوات الأولى للاستقلال على غرار تلك الإجراءات الهادفة لعلمنة المجتمع والتي اتخذت في الأسابيع الأولى للاستقلال. ولم يكن صيام رمضان هو سبب المشاكل الاقتصادية في تونس، كما أعلن بورقيبة، لكن عدم وجود سياسة اقتصادية إصلاحية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن التغير السياسي في آذار/مارس ١٩٥٦، هذه الأزمة التي تميزت بانخفاض وتيرة الاستثمارات والركود الاقتصادي. فالاستثمارات بلغت عام ١٩٥٧ حوالى ١٩ مليار فرنك قديم فقط وهو ما يمثل ٧,٧ بالمئة من الناتج الوطني الخام (PNB) مقابل ٣٢ ملياراً عام ١٩٥٣ أي ١٩,٥ بالمئة من الناتج الوطني الخام، في حين قدرت قيمة رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج بـ ٣٦ ملياراً عام ١٩٥٧[٢٧].

إذاً ليست قلة الادخار هي التي تسببت في انخفاض حجم الاستثمارات، إنما يعود ذلك الانخفاض إلى هجرة رؤوس الأموال بسبب الرحيل النهائي للأوروبيين من تونس، وانعدام الثقة لدى الباقين هناك. وفي هذا الإطار نسجل أن عدد الأوروبيين الموجودين

---

(٢٧) Amin, Ibid., p. 146.

في تونس بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ انخفض من ٣١٣,١١٦ إلى ١٤٥,٠٠٠، بعد أن غادر ١٦٨,١١٦ أوروبياً تونس مغادرة نهائية، أي أكثر من نصف عدد الموجودين فيها عام ١٩٥٦[٢٨].

وقد أدى انخفاض الاستثمارات بدوره إلى انخفاض الواردات، وسمح هذا بتحسن ظرفي في الميزان التجاري عام ١٩٥٧، لكن العجز الهيكلي أصبح كبيراً فيما بعد لدرجة أن نسبة تغطية الصادرات للواردات لم تتعدَّ ٦٥ بالمئة عام ١٩٦٠.

وتفاقُم هذا العجز في الميزان التجاري مرتبط جزئياً بالعودة إلى الواردات ونموها بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠ بعد الشروع في برنامج استثمارات عمومي معتبر، وتطابقاً مع النظرة الليبرالية للحكومة في تلك الفترة، فإن الاستثمارات لم تكن في القطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة، لكنها كانت في الهياكل القاعدية قصد تطوير النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ولم يؤدِّ الانتعاش الاقتصادي أبداً إلى تحقيق الأهداف المرجوة كلها، لكنه أدى إلى ارتفاع الناتج الوطني الخام بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، حيث ارتفع من ٢٨٥ مليار فرنك قديم عام ١٩٥٧ إلى ٣٤٠ مليارا عام ١٩٦٠[٢٩]. لكن معدل نسبة النمو السنوي للناتج الوطني الخام يبقى حقيقة متواضعة لأنه يدور في حدود ٣ بالمئة.

وسجلت مصاريف التوظيف ارتفاعاً معتبراً بحيث بلغت ٢٠ بالمئة من الناتج الوطني الخام عام ١٩٦٠. واستفاد قطاع التعليم أساساً من هذه المصاريف، فشهد تطوراً سريعاً خلال سنوات، حيث تضاعف تقريباً عدد تلاميذ الصف الابتدائي بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠.

وبصفة عامة، فإن مصاريف التشغيل قد ارتفعت بصفة معتبرة في تونس، لكن بأقل حدة من الجزائر بعد الاستقلال.

لقد ارتفع عدد الموظفين في الإدارة، بحيث قفز من ١٢,٠٠٠ عام ١٩٥٥، أي أقل من ٦ بالمئة من عدد السكان النشيطين غير الزراعيين (الذين كانوا يقدرون آنذاك بـ ٢١٠,٠٠٠)، إلى ٨٠,٠٠٠ عام ١٩٦٠ أي ١٩ بالمئة من عدد السكان النشيطين غير الزراعيين المقدر آنذاك بـ ٤٢٥,٠٠٠. وبعبارة أخرى، إذا كان عدد السكان النشيطين غير الزراعيين قد تضاعف خلال ٥ سنوات، فإن عدد موظفي الإدارة قد ضرب في ٦,٧ خلال الفترة نفسها.

وأصبح نمو المصاريف العمومية في تونس ممكناً بفضل سياسة جبائية ديناميكية،

---

(٢٨) Ganiage, Ibid., p. 54.

(٢٩) Amin, Ibid., p. 148.

فالمصادر الجبائية والضريبية شكلت ٢٣ بالمئة من الناتج الوطني الخام عام ١٩٦٠ مقابل ١٨ بالمئة قبل الاستقلال.

ومن جهة أخرى، فإن تحليل المشاكل الاقتصادية المسجلة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ يبين أنها ذات طابع بنيوي، فالاقتصاد التونسي قد احتفظ ببنيته الاستعمارية، اقتصاد مؤسس على القطاع الزراعي والمنجمي تابع للخارج وهش مثل الاقتصاد الجزائري والمغربي. ولم تتخذ أية إجراءات بنيوية خلال الفترة نفسها قصد قلب ذلك التوجه عن طريق الشروع في إصلاحات جذرية.

فعلى المستوى الفلاحي نسجل أنه بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ عرف الإنتاج الزراعي الموجه إلى الخارج بعض الانطلاق مثل ما حدث في المغرب، إذ إن إنتاج الحمضيات ارتفع بأكثر من ٤٠ بالمئة بارتفاعه من ٦٨,٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ إلى ٩٥,٥٠٠ طن عام ١٩٦٠. وتجاوز إنتاج الكروم كل المقاييس المسجلة خلال الفترة الاستعمارية بمعدل سنوي يقدر بـ١,٥٣٠,٠٠٠ هكتولتر بين ١٩٥٦ و١٩٦٠. وارتفع إنتاج زيت الزيتون بـ ١٠ بالمئة بالنسبة للفترة التي سبقت الاستقلال، حيث بلغ سقف ٦٧٠,٠٠٠ قنطار كمعدل سنوي ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٥٩.

وعلى العكس من ذلك، فإن الحبوب الموجهة إلى السوق التونسية انخفض إنتاجها مثلما حدث في المغرب أيضاً. وهكذا فقد انخفض إنتاج القمح من ٥,٣٤٢,٠٠٠ قنطار في المعدل السنوي بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٤ إلى ٤,٨٦٧,٠٠٠ بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٩، ليصل إلى ٤,١٥٠,٠٠٠ قنطار خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤[٣٠].

أما الإنتاج المنجمي الخاضع لتقلبات السوق الخارجية فقد سجل توجهاً نحو الانخفاض، كما يرسم ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٢ ـ ١٢)

تطور الإنتاج المنجمي

السنة	الفوسفات	الحديد	الرصاص	الزنك
١٩٥٥	٢,٢٠١,٠٠٠	١,١٤٠,٠٠٠	٤٢,٩٠٠	٩,٧٠٠
١٩٦٠	٢,١٠١,٠٠٠	١,٠٣٣,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٧,٠٠٠

المصدر: Jean Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb* ([Paris]: Fayard, °1994), p. 569.

وبصفة عامة، فإن إنتاج وتصدير الموارد المنجمية مرتبط بتذبذب الأسواق العالمية التي تسيطر عليها الدول الصناعية.

(٣٠) Ganiage, Ibid., p. 570.

كما أن الصناعة التحويلية التي أنشئت في عهد الوصاية المعتمدة على الخارج، سواء بالنسبة للتموين أو بالنسبة للتصدير، لم تعرف أي تحولات تذكر خلال الفترة نفسها، ما عدا بعض المصانع الجديدة للقماش والبلاستيك.

لقد عرفت تونس توسعاً في الصناعة التحويلية الغذائية بصفة خاصة في مجال المعلبات، حيث تضاعف إنتاج مصبرات الخضر والفواكه ٤ مرات بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ بالنسبة لمستواه قبل الاستقلال. وشجعت الحكومة التونسية أيضاً النشاط السياحي، فعرفت الهياكل الفندقية ازدهاراً على السواحل الشرقية لتونس في مدينة جربة. فالتطور السياحي صناعة تجلب العملة الصعبة، فهي إذاً موجهة إلى الخارج.

وبصفة عامة، وبعد ٥ سنوات من الاستقلال بقي الاقتصاد التونسي هشاً، وجريحاً، وتابعاً كلياً للخارج، كما كان من قبل.

ومن المؤكد أنه لا يمكن تحقيق نتائج اقتصادية مرضية إلا بعمل هيكلي على المديين المتوسط والبعيد. ويمكن الإشارة إلى أنه خلال الخمس سنوات المذكورة، لم تنجز أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذا الفصل الموجز، يظهر أن بلدان المغرب الثلاثة واجهت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بدرجات مختلفة خلال السنوات الأولى للاستقلال. لكنها لم تعبئ ولم تؤطر ولم توظف حماس الجماهير لاسترجاع السيادة والشرف الوطنيين، وكذلك الطاقات المتوفرة في هذه البلدان من أجل الخروج من التخلف المتعدد الأشكال، وتحرير الاقتصاد والذهنيات وتأسيس الحريات الديمقراطية، وإرساء القيم الأصيلة التي ترتبط بها الشعوب المغاربية ارتباطاً عميقاً: التقدم والعدالة الاجتماعية في إطار الشفافية والديمقراطية، والتفتح على طموحات الشعوب المغاربية، والتخلص من الأبوية ومن كل بيروقراطية ودوغماتية، فمنذ الاستقلال كان هناك خلط للأوراق، وقد أدى هذا الانطلاق السيئ إلى الاختلالات التي نعرفها في هذه البلدان مثل: سلطة فردية، وسياسة سُمْعَوية (Politique de Prestige)، وسلطة بوليسية، وسياسة علمنة، وتدجين الإسلام، ورفض أية معارضة حتى وإن كانت تمثيلية وبناءة.

وبكلمة واحدة، فإنه على المستوى الداخلي، أدت السياسة السياسيوية والبوليسية المنتهجة من قبل السلطة بالحكومات إلى الابتعاد عن الطموحات السياسية والثقافية للشعوب، وإهمال التكفل الصحيح بالحاجيات الأساسية للسكان في بلدان المغرب الثلاثة.

ومن جهة أخرى، وبعد الاستقلالات، أدت الخاصيات الجديدة للسيادة الوطنية، وفتنة السلطة، واستراتيجيات السلطة الفردية، وكذلك مذهب الوطنية الضيقة والشوفينية الاقتصادية إلى توسيع الهوة بين بلدان المغرب، وإبعادها عن آفاق الوحدة العزيزة لدى الشعوب المغاربية، والتي أصبح مسؤولوها حساسين تجاهها.

ومع ذلك، فلا الجزائر، ولا ليبيا، ولا المغرب، ولا تونس، ولا موريتانيا تشكل

كياناً مستقلاً بمفرده مثل الأمم الأوروبية. فالحدود لا تشكل بالنسبة إلى المغرب العربي عوائق تاريخية أو سوسيولوجية أو عرقية، لكنها حدود مرسومة من قبل القوات الاستعمارية بدون أي اعتبار لطموحات الشعوب المغاربية. وفي الواقع، فإن تحديد مجال وطني وفرضه على بلدان المغرب من قبل فرنسا وقوات أوروبية أخرى، يعود إلى قرن فقط[٣١]. وأصبح المغاربة ضحايا قهر القوات الأوروبية أمام حدود مصطنعة كانوا يجهلونها من قبل لولا الاستعمار الفرنسي والإسباني والإيطالي. وهذا الإرث الاستعماري كان في صميم الانقسامات بين البلدان المغاربية قبل استقلال الجزائر عام ١٩٦٢، وهو الذي غذى صراعات تعيين الحدود. ولمدة ٤٠ سنة بعد الاستقلال ظل مسؤولو الدول المغاربية يبحثون عن تسوية لمسألة الحدود حسب خلفيات كل واحد. بعضهم يتمسك بدون خجل بالحدود الموروثة عن الاستعمار، والتي تبنتها منظمة الوحدة الافريقية منذ نشأتها. وبعضهم الآخر يرفض هذا المبدأ، ويبحث عن توسيع حدوده على حساب جيرانه، وكأنهم لا يدركون أن مستقبل أي بلد بمفرده ومستقبل المغرب العربي بصفة عامة يكمن في تقوية العلاقات المتعددة مع الجيران وليس ضدهم!

فمبدأ الحدود قد استورد وفرض على المغاربة خلال المرحلة الاستعمارية تماماً مثلما استوردت الدول المغاربية نماذج التنمية والاستهلاك بعد الاستقلال.

وقد أثر كثيراً مجموع هذه المشاكل على مجهودات البناء الوطني والبناء المغاربي.

وإن تحليل التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المغرب بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥ يبين أن هذه البلدان لم تتقدم كثيراً في عملية التنمية، وإنما بالعكس فقد ازدادت تبعيتها للخارج.

وعلى رغم أهمية الثروة البشرية، والمادية والمالية، ورغم الإمكانيات التي تملكها بلدان المغرب، فإنها لم تستطع تحقيق النمو المنفرد ولا تنمية الوحدة المغاربية، التي تعود بالمنفعة على كل بلدان المنطقة.

ويسمح لنا القسم الثاني من الكتاب بفحص التجارب التنموية في البلدان المغاربية قصد استخلاص دروس من هذه المرحلة الطويلة التي تساعدنا في تصور بديل تنموي أصيل. وهو ما سنحاول تبيانه في القسم الثالث.

---

(٣١) مؤتمر برلين (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥) هو الذي حدد الأدوات «القانونية» للقانون الدولي في هذا المجال، باختلاقه أسلوب المنطقة الخلفية (Le Procédé de l'hinterland). «هذا الأسلوب استعاد بدون شك الممارسات التي أقامتها البابوية في مناطق النفوذ، خاصة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر في زمن التوسع الأوروبي». نقلاً عن: **P.R. Braudel, dans:** ***Etats, territoires et terroirs au Maghreb*****, pp. 13-14.**

القسم الثاني

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية
(١٩٦٠ ـ ١٩٩٥)

إن مشاكل التنمية جد معقدة، ولا يمكن حصرها في مجرد ممارسات شريفة المقصد، ولا في مجرد تصريحات عن القناعات الايديولوجية.

فالقضية في غاية من الأهمية ما دامت تتعلق بحياة وسعادة سبعين مليوناً من البشر الذين سيصبح عددهم خمسة وثمانين مليوناً عام ٢٠٠٠.

والفترة المختارة بين (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥) جد طويلة، وتسمح لنا بتحديد الاتجاهات الكبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كل بلد وعلى مستوى المغرب العربي مع تخفيض معتبر لهامش الخطأ متجنبين التقييمات المتسرعة.

والمقاربة المتبعة تقتضي ملاحظة الحوادث وترجمتها على ضوء النظرية الاقتصادية، وتوفير الحاجيات الاجتماعية للبلدان المعنية لقياس آثار السياسة الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الكلي.

وهذا يقتضي أيضاً مقابلة مدى فعالية النظرية الاقتصادية المتفق عليها ببعض الأطروحات النظرية التي سمت إلى مصاف القوانين العالمية من حيث نتائجها وآثارها على تطور الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب المغاربية من أجل تحليل الخيارات الاقتصادية الهادفة إلى تقليص التخلف والفقر وتقوية الاستقلال الاقتصادي إذا كان هناك فعلاً استقلال.

باختصار، فإن الأمر يتعلق بالتأرجح بين ملاحظة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، والنظرية الاقتصادية للتأكد من الاختيارات السياسية والاقتصادية بتحليل النتائج المحصّل عليها متسائلين عن معناها ومداها فيما يتعلق بالآثار التي تخلفها على المصلحة العامة للبلدان المعنية.

وبالتحديد، فإن هذه هي الإشكالية التي يحاول الفصل الخامس ايجاد جواب لها، وهو الفصل المخصص لقضية عدم استقرار سياسات التنمية المغاربية. أما الفصل الثالث فسيتحدث عن الموضوع الذي طرحناه سابقاً وهو الخصائص الأساسية للاقتصادات المغربية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥، ولكن بتوسع أكثر يسمح بالحصول على نظرة أكثر شمولاً حول التطورات الحاصلة في هذه البلدان خلال المرحلة قيد الدراسة، وهو ما يساعد على الحصول على سلسلة أولى من التقييمات.

الفصل الثالث

أهم خصائص الاقتصاد المغاربي (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥)

إن تقييم السياسة الاقتصادية لبلد أو لمجموعة من البلدان ليس له معنى إلا إذا كان يسمح بقياس أثر البرامج الاقتصادية والاجتماعية في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان وفي التقدم الاقتصادي. والنمو الاقتصادي هو وحده الذي يضمن مواصلة الجهود التنموية بفضل خلق فائض اقتصادي على المستوى الاقتصادي الكلي وإعادة استثماره بكيفية مباشرة أو غير مباشرة في القطاع المنتج. لكن النمو الاقتصادي وحده لا يستطيع ضمان التنمية ولا ضمان التوزيع العادل للموارد والثروات.

وبالفعل، فإن السياسة الاقتصادية لا يمكن قبولها في الآفاق الإسلامية أو المعاصرة إلا إذا كانت تسمح في الوقت نفسه بتغذية النمو الاقتصادي من جهة، وضمان العدالة الاجتماعية على المدى البعيد من جهة أخرى[١]. وفي منطقة شعوبها تمتلك شعوراً مرهف الحساسية تجاه العدالة الاجتماعية كالمغرب العربي لا يكون النظام السياسي ذا مصداقية إلا إذا كان قادراً على رعاية الحاجيات الأساسية الحقيقية للشعوب، وبما أن الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية متعلقة بتطور الشعوب، فإن من الضروري قبل كل شيء فحص الأبعاد الديمغرافية في المغرب العربي ولو باختصار قبل الشروع في تحليل آثار سياسات التنمية في توفير الحاجيات الاجتماعية الناتجة عن نمو السكان.

(١) لا يوجد في رأيي تناقض بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر: Abdelhamid Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique* (Paris: Pensée universelle, [1993?]).

أولاً: البعد الديمغرافي في المغرب العربي

يقدر عدد سكان مجموع البلدان المغاربية بـ ٧٣,٨ مليون نسمة في سنة ١٩٩٥، وسوف يصل في سنة ٢٠٠٠ إلى ٨٣,٦ مليون نسمة.

وقد تضاعف عدد السكان المغاربة مرتين ونصف في ٣٥ سنة من ٢٨,٩ مليون نسمة في سنة ١٩٦٠ إلى ٧٣,٨ مليون نسمة سنة ١٩٩٥.

وكما يتضح من الجدول رقم (٣ ـ ١)، فإن السكان سوف يتضاعفون ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٠٠، وقد كان لكل من المغرب والجزائر ٢٨ مليون نسمة منذ عام ١٩٩٥، ويمثل سكان هذين البلدين أكثر من ٧٧ بالمئة من مجموع السكان في المغرب العربي، كما يبلغ عدد سكان تونس ٩ ملايين، أما ليبيا وموريتانيا فلم تصلا إلى ٥ ملايين نسمة.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

نمو السكان المغاربيين (بالمليون)

البلدان	١٩٦٠	١٩٩١	٢٠٠٠	الكثافة ساكن/ كم٢ ٢٠٠٠	معدل التزايد السنوي (بالمئة)	
					١٩٦٠ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
الجزائر	١٠,٨	٢٦,٠	٣٣,٠	١٣,٨	٢,٨	٢,٨
ليبيا	١,٣	٤,٥	٦,٥	٣,٧	٤,١	٣,٦
المغرب	١١,٦	٢٦,٠	٣١,٠	٧٠,٢	٢,٦	٢,٣
موريتانيا	١,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٩
تونس	٤,٢	٨,٠	١٠,٠	٦٠,٥	٢,٢	٢,٠
المجموع	٢٨,٩	٦٤,٨	٨٣,٦	١٤,٥	٢,٨	٢,٧

المصـــــادر: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991), et World Bank, *World Development Report, 1993* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

إن عدد سكان المغرب العربي ينمو بمعدل سنوي متوسط يقدر بـ ٢,٨ بالمئة، مع معدل للنمو أقل منه بقليل يقدر بـ ٢,٧ بالمئة، في السنة بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠. وسيبلغ عدد السكان المغاربة ٨٤ مليوناً ليشكلوا مجموعة ديمغرافية معتبرة.

ويمتد المغرب العربي على مساحة ٥,٧٨٥,٥٩١كلم٢ بكثافة سكانية تقدر بـ ١٤,٥ ساكن في الكلم٢، لكن الفارق في هذه المسألة كبير بين بلد وآخر.

فالكثافة السكانية تتراوح بين ٧٠ نسمة في الكم٢ في المغرب، و٦٠ نسمة في تونس، لتصل إلى ٢,٦ نسمة في الكم٢ في موريتانيا، و٣,٧ في ليبيا، و١٣,٨ في الجزائر.

وقد سجلت أقل كثافة في البلدان الثلاثة الأخيرة بسبب اتساع هذه البلدان وتمركز السكان في الشمال أو في المدن الكبرى.

١ ـ التحضر (L'Urbanisation)

إن السكان لا يتوزعون بطريقة متساوية ليس بين مختلف البلدان المغاربية فحسب، ولكن أيضاً داخل كل بلد من هذه البلدان، وهذا ناتج عن الفارق المسجل بين جهات كل بلد، ويفسر هذا بغياب سياسة جريئة وصحيحة للتهيئة العمرانية وكذلك بالتحضر السريع وغير المنظم الذي يؤدي إلى النزوح الريفي.

وبهذا، فإن الجدول رقم (٣ ـ ٢) يحمل دلالة كبيرة، فهو يكشف لنا عن وتيرة نمو معدل التحضر خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهكذا فقد وصل عدد سكان المدن بالنسبة لعدد السكان الاجمالي إلى ٥٢ بالمئة في الجزائر في سنة ١٩٩٠، مقابل ٣٠ بالمئة سنة ١٩٦٠. وقد انتقل معدل التحضر من ٢٣ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ٧٠ بالمئة سنة ١٩٩٠ في ليبيا، ومن ٢٩ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة في المغرب، ومن ٣٦ بالمئة إلى ٥٤ بالمئة في تونس، ومن ٦ بالمئة إلى ٤٧ بالمئة في موريتانيا خلال المرحلة نفسها.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

نمو السكان الحضر

	سكان الحضر (النسبة المئوية من عدد السكان الاجمالي)			معدل نمو السكان الحضر (بالمئة)	
	١٩٦٠	١٩٩١	٢٠٠٠	١٩٦٠ ـ ١٩٩٠	١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠
الجزائر	٣٠	٥٣	٦٠	٤,٧	٤,٣
ليبيا	٢٣	٧٠(*)	٧٦	٨,١	٤,٥
المغرب	٢٩	٤٩	٥٥	٤,٣	٣,٨
موريتانيا	٦	٤٨	٥٩	٩,٨	٥,٣
تونس	٣٦	٥٥	٥٩	٣,٦	٢,٧

(*) ١٩٩٠.

المصدر: PNUD, Ibid., et World Bank, Ibid.

إن نمو سكان الحضر بوتيرة أسرع من نمو عدد السكان الاجمالي وبمعدل يتراوح بين ٤,٣ بالمئة و٤,٧ بالمئة في المغرب وفي الجزائر على التوالي، وبـ ٨,١ بالمئة في ليبيا، و٩,٨ بالمئة في موريتانيا في الفترة المذكورة، كما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢)، يفسَّر بجاذبية المدن حيث تتوفر الخدمات، وبخاصة منها التعليم والصحة والكهرباء والرفاهية بصورة أكثر وضوحاً من القرى.

ورغم الطابع السكني المؤقت (بيوت قصديرية) والظروف الصعبة للحياة في الحضر، إلا أن هناك ريفيين ـ عددهم في تصاعد ـ يفضلون الإقامة في المدن للبحث عن العمل لضمان التعليم والخدمات الصحية لأبنائهم... الخ.، وباختصار من أجل النجاح.

وقد نتج النزوح الريفي عن غياب دمج الريف في الاقتصاد العصري، وعن انشغال السلطة العمومية عن المناطق الريفية. هذا النوع من السياسات يعمق الفوارق الجهوية داخل كل بلد على حساب الريف.

وبالفعل، فإن آلية التحضر قد تسارعت بعد الاستقلال مع إقامة الوحدات الصناعية ومضاعفة نشاطات الخدمات من كل نوع داخل المدن الكبرى وحولها.

٢ ـ توزيع السكان النشطاء

والجدول رقم (٣ ـ ٣) يوضح جيداً هذا الاتجاه مبيناً أن اليد العاملة التي تعمل في الزراعة في البلدان المغاربية الخمسة انخفضت بشدة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠ باستثناء موريتانيا التي يغلب على اقتصادها الجانب الرعوي، والذي جعل حصة اليد العاملة التي تعمل في الزراعة والخدمات لا تتوقف عن الارتفاع في الفترة المذكورة...

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

توزيع اليد العاملة على كل قطاع (نسبة مئوية)

	اليد العاملة النسبة المئوية للعدد الاجمالي للسكان ١٩٩٠	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
		١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الجزائر	٢٣,٦	٦٧	٢٥	١٧	١٢	٢٥	١٦	٢١	٥٠	٦٧
ليبيا	٢٣,٧	٥٣	١٩	١٨	١٢	٢٨	٢٩	٣٠	٥٣	٥٣
المغرب	٣٠,٨	٦٢	٥٢	٤٦	١٧	٢١	٢٥	٢٤	٢٧	٢٩
موريتانيا	٣٣,٤	٩١	٨٥	٦٩	٣	٥	٩	٦	١٠	٢٢
تونس	٢٩,٨	٥٦	٣٤	٢٢	١٨	٣٣	١٦	٢٦	٣٣	٦٢

المصادر: إحصاءات ١٩٦٠ و١٩٨٠ مأخوذة من: Banque mondiale, Rapports 1982 et 1988,
نقلاً عن: Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992).
ـ إحصاءات ١٩٩٠ مأخوذة من: Office Nationale des Statistiques (Algérie).
ـ إحصاءات باقي الدول لسنة ١٩٨٨ مأخوذة من: PNUD, Ibid.

وفي الحقيقة، فإن القوى العاملة الزراعية الناشطة انخفضت بصورة معتبرة في ثلاثة من البلدان، ففي الجزائر انتقلت من ٦٧ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ١٧ بالمئة في عام ١٩٩٠، وفي ليبيا انخفضت من ٥٣ بالمئة إلى ١٨ بالمئة، وفي تونس انخفضت من ٥٦ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة في الفترة نفسها.

كما سجل في البلدين الآخرين أيضاً ميل نحو انخفاض اليد العاملة التي تشتغل بالزراعة لكن بحدة أقل، فقد انخفضت بـ ١٦ نقطة في المغرب و٢٢ نقطة في موريتانيا خلال ٣٠ سنة، وقد رافق انخفاض الوزن النسبي لليد العاملة الزراعية داخل القوى العاملة الناشطة الاجمالية في كل بلدان المغرب العربي ارتفاع القوى العاملة غير الزراعية الذي واكب التنمية الحضرية، وهكذا أصبحت اليد العاملة غير الزراعية في حدود ٨٠ بالمئة من القوى العاملة الاجمالية في ثلاثة بلدان حيث وصلت الى ٨٣ بالمئة في الجزائر، و٨٢ بالمئة في ليبيا، و٧٨ بالمئة في تونس في نهاية المرحلة.

هذا الاتجاه نحو الارتفاع للقوى العاملة غير الزراعية يتأكد أيضاً ولكن بنسبة أقل سواء في المغرب حيث وصل الى ٥٤ بالمئة من مجموع القوى العاملة في سنة ١٩٨٨ مقابل ٤١ بالمئة في سنة ١٩٦٠، أو في موريتانيا التي ارتفعت النسبة بها من ٩ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ٣١ بالمئة في ١٩٨٨.

وهكذا نلاحظ أن خلق مناصب العمل خلال ثلاثين سنة قد استفادت منه المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية على رغم أنه يوجد فيها ما يقارب النصف (باستثناء ليبيا التي وصل سكان الحضر فيها إلى ٧٠ بالمئة سنة ١٩٩٠).

إن تغيير بنية القوى العاملة الفعالة الزراعية وغير الزراعية في المغرب العربي لا ينطلق من سياسة واضحة للسلطات العمومية مبنية على تخفيض الفوارق الجهوية، ولا من سياسة حيوية للتشغيل في إطار آفاق واعدة لمحاربة الفقر والتخلف.

٣ ـ أزمة التشغيل

تبقى مشكلة التشغيل والبطالة شاغلة للذهن بسبب تفاقمها، وبخاصة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٥ نتيجة للخطورة المتزايدة للأزمة الاقتصادية التي يتعرض لها المغرب العربي وبفعل التقاء السياسات الاقتصادية المخفقة التي طُبقت في المنطقة والانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية من خلال انخفاض المداخيل الخارجية للمغرب العربي من جهة (بسبب انخفاض سعر النفط والفوسفات وباقي المنتجات التي تصدرها بلدان المغرب)، وتفاقم الديون الخارجية الذي يوجه مداخيل الصادرات إلى ميادين أخرى غير تلك المخصصة لمناصب العمل من جهة أخرى.

وقد ساهم تركيب العوامل الداخلية والخارجية في تفاقم مشكلة البطالة،

فالاحصائيات الرسمية تحدد معدل البطالة بـ ٢٠ بالمئة من القوى العاملة الناشطة في بعض البلدان العربية[٢].

هذا المعدل أخذ في الزيادة بسبب انخفاض النشاط النسائي والبطالة المقنعة في الريف.

وبالنسبة إلى الجزائر فإن معدل البطالة حسب تقديرنا يزيد سنة ١٩٩٥ على ٣٠ بالمئة من القوى العاملة الناشطة. من جهة أخرى، فالبطالة في مجموع بلدان المغرب العربي مست على وجه الخصوص المناطق الريفية والفئات الشابة من السكان، ولا يسمح غياب الاحصائيات بتحديد البطالة الريفية لبلدان المغرب العربي الخمسة، لكن المعطيات الرسمية الخاصة بثلاثة بلدان من المغرب الأوسط يمثل سكانها ٩٠ بالمئة من مجموع سكان المغرب العربي تسمح بتأكيد أهمية البطالة الريفية: ففي الجزائر، يقدر المعدل بـ ٢٦,٣ بالمئة وهو أكبر من معدل البطالة الاجمالية بـ٥ نقاط، وبحسب إحصائيات سنة ١٩٨٧ فقد تجاوز هذا المعدل في تونس معدل البطالة بـ ١,٣ نقطة، وفي المغرب فإنه من ٩ ملايين فرد يعيشون تحت خط الفقر سنة ١٩٨٨ يوجد ٥,٨ مليون في الريف ويمثلون ٦٤ بالمئة منها[٣].

وفيما يخص بطالة الشباب، قدر الديوان الوطني للاحصائيات أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢٩ سنة مثلوا ٨٢,٦ بالمئة من البطالين سنة ١٩٨٩، بينما يقدر هذا المعدل في المغرب بـ ٧٣,٤ بالمئة بالنسبة للبطالين الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وفي تونس فإن هذه النسبة تقدر بـ ٥٨,٣ بالمئة بالنسبة للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ سنة[٤].

وتحدد أهمية البطالة الريفية وبطالة الشباب الطبيعة البنيوية لأزمة التشغيل في المغرب العربي، والتي رافقها توسع الفقر ونقص تغطية الحاجيات الأساسية للسكان المحرومين.

ويغذي أزمة التشغيل في الوقت نفسه الالتحاق الكبير للشباب بسوق الشغل سنوياً وكذلك عجز الاقتصاد المغاربي عن خلق فرص مناسبة للتشغيل.

هذا الوجه الديمغرافي الذي يعكس الطبيعة الغالبة للشباب داخل سوق العمل له أثر كبير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

---

(٢) انظر: Bureau International du Travail [B.I.T.], *Annuaire des statistiques du travail* (Genève: B.I.T., 1990), et الشرق الأوسط، ٦/٤/١٩٩٣.

(٣) حسابات موضوعة على أساس إحصائيات محصلة من قبل: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991).

(٤) انظر: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [©1991]), p. 487.

وقد كانت البطالة الريفية وبطالة الشباب منذ العهد الاستعماري مصدراً لحركة الهجرة نحو المدن أو نحو الخارج. وبالفعل فالنزوح الريفي والهجرة هما ظاهرتان حديثتان في المغرب العربي تعودان إلى بداية القرن العشرين ـ كما وضحنا في الفصل الثاني ـ لكنهما اشتدتا بعد الاستقلال.

أ ـ النزوح الريفي

إن عجز الزراعة والحرف اليدوية عن امتصاص سكان الريف، بالإضافة إلى ظروف الحياة الصعبة في الريف المتصلة بتنمية التحضر والنشاطات الصناعية والخدمات، قد شجعت النزوح الريفي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وهكذا، كما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢) في أعلاه، فإن حصة سكان الريف من عدد السكان الاجمالي انخفضت في بلدان المغرب العربي جميعاً. فقد انتقل معدل سكان الريف بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٩١ من ٧٠ بالمئة إلى ٤٧ بالمئة في الجزائر، ومن ٧٧ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة في ليبيا، ومن ٧١ بالمئة إلى ٥١ بالمئة في المغرب، ومن ٩٤ بالمئة إلى ٥٢ بالمئة في موريتانيا، ومن ٦٤ بالمئة إلى ٤٥ بالمئة في تونس.

وهذا يعني أن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ازدهرت في كل هذه البلدان على حساب النشاطات الريفية، وأن السلطات العمومية لم تولِ الاهتمام اللازم لسكان الريف الذين كانوا يمثلون الأغلبية. ولم يساهم التهميش الاقتصادي والاجتماعي المتواصل للمناطق الريفية والتحضر المتزايد بأي حال من الأحوال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان.

بل على العكس من ذلك، فهذه الظواهر المرتبطة بالسياسات الاقتصادية المطبقة أدت إلى تبعية غذائية شديدة وإلى تفكك واضح لاقتصاد البلدان المغاربية.

وقد ساهم ارتفاع الحاجيات الاجتماعية وغياب الرعاية السليمة للحاجيات الأساسية للسكان في مضاعفة حركة الهجرة إلى أوروبا.

ب ـ الهجرة

كما رأينا سابقاً، فإن هجرة المغاربة إلى فرنسا تعود إلى بداية القرن العشرين، وقد بدأت تكتسي أهمية أكبر ابتداء من الحرب العالمية الثانية. ففي سنة ١٩٤٦ كان عدد المهاجرين المغاربة ٤٠,٠٠٠، ليصل إلى ٢٣٠,٠٠٠ في سنة ١٩٥٤، وليتجاوز ٦٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٦٤.

وفي البداية كانت الهجرة بهدف البحث عن العمل، ولم تكن تخضع لإجراءات قانونية، لكن بعد الاستقلال كان لا بد للهجرة من أن تقنن باتفاقيات بين الحكومات، ومنذ سنة ١٩٦٣ أصبحت هجرة المغاربة إلى فرنسا تخضع لبنود اتفاقية فرنسية ـ تونسية مبرمة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣، ولاتفاقية جزائرية ـ فرنسية مبرمة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٦٤.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢)

	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢	النمو ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢	معدل النمو السنوي المتوسط (بالمئة)
الجزائريون	٤٢٥,٠٠٠	٥١٠,٠٠٠	٥٦٢,٠٠٠	٧٩٨,٦٩٠	٣٧٣,٦٩٠	٨,٨٠
المغاربة	٤٩,٦٥٣	٧٧,٣٤٧	١١٩,٥٢١	٢١٨,١٤٦	١٦٨,٤٩٣	٣٣,٩٠
التونسيون	٣٤,٤٤٣	٤٦,٧٤٩	٧٣,٢٦١	١١٩,٥٤٦	٨٥,١٠٥	٢٤,٧٠
المجموع	٥٠٩,٠٩٦	٦٣٤,٠٩٦	٧٥٤,٧٨٢	١,١٣٦,٣٨٢	٦٢٧,٢٨٦	١٢,٣٠

المصدر: Ministère de l'Intérieur Français: *Les Etrangers en France, 1968* et *1974,*

نقلاً عن: Khader, Ibid., pp. 174-175.

وتزايدت الهجرة المغاربية خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٢) في فرنسا بأكثر من الضعف، حيث انتقلت من ٥٠٩,٠٩٦ في بداية الفترة إلى ١,١٣٦,٣٨٢ في سنة ١٩٧٢. وتضاعف عدد المغاربة المهاجرين بأكثر من ٤ مرات في ١٠ سنوات بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ ٣٤ بالمئة، بينما تضاعف عدد المهاجرين التونسيين بأكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ ٢٥ بالمئة، ولكن الهجرة الجزائرية تبقى الأكبر في نهاية المطاف ما دامت تمثل ٧٠ بالمئة من الهجرة المغاربية الاجمالية، في الوقت الذي كان فيه معدل نموها السنوي الأضعف ٨,٨ بالمئة خلال الفترة المذكورة نفسها.

وقد دفع النمو الكبير للهجرة المغاربية إلى فرنسا بعد فترات الاستقلال الحكومة الفرنسية إلى فتح هذا الملف. وهكذا، ففي سنة ١٩٧٤ قررت فرنسا غلق حدودها أمام العمال المغاربة المهاجرين لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد أصبحت الهجرة المغاربية لعبة سياسية وانتخابية في فرنسا مما كان له آثار سلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لوحظت خلال الفترة الاستعمارية، ولكنها استفحلت منذ الاستقلال لتصل في أيامنا هذه إلى مستوى من اللاتسامح الذي فاق الحدود ضد المغاربة في فرنسا.

هذه التأثيرات يمكن أن نكتشفها في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(١) أثر الهجرة على المستوى الاجتماعي

يلاحظ أن المهاجرين المغاربة المفصولين عن وسطهم التقليدي والمتأثرين بنمط الحياة الأوروبية قد غيروا من سلوكياتهم خلال فترة إقامتهم في فرنسا، وقد دفعهم عامل التقليد وعامل الاستعراض إلى اعتماد نمط اجتماعي ونموذج استهلاكي غريب عنهم

خلال العقد المنصرم، وغالباً ما كانوا يشعرون بغرابته عند عودتهم إلى بلدانهم، سواء بصورة نهائية (وهو أمر نادر في أيامنا هذه) أو بصورة مؤقتة، وقد اشتدت هذه الظاهرة بفعل التجمعات العائلية.

ولم يستهدف منع المهاجرين الجدد من الإقامة في فرنسا الذي أقرته الحكومة الفرنسية في سنة ١٩٧٤ ـ رسمياً على الأقل ـ التجمعات العائلية. وهذا المنع لم يجعل الحدود الفرنسية محكمة الإغلاق، كما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٥).

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

المهاجرون والعمال المغاربة في فرنسا

السنة	الجزائريون	المغاربة	التونسيون	المجموع
١٩٧٥				
المهاجرون	٧١٠,٦٩٠	٢٦٠,٠٢٥	١٣٩,٧٣٥	١,١١٠,٤٥٠
بما فيهم العمال	٣٣١,٠٩٠	١٥٢,٢٥٥	٧٢,٩٨٠	٥٥٦,٣٢٥
١٩٨٢				
المهاجرون	٧٩٥,٩٢٠	٤٣١,١٢٠	١٨٩,٤٠٠	١,٤١٦,٤٤٠
بما فيهم العمال	٣١٨,٦٦٠	١٦٧,٦٢٠	٧٦,٠٢٠	٥٦٢,٣٠٠
١٩٨٨				
المهاجرون	٨٢٠,٠٠٠	٥١٦,٤٠٠	٢٠٢,٦٠٠	١,٥٣٩,٩٠٠
بما فيهم العمال	٢٦٨,٨٠٠	١٧٩,٩٠٠	٨١,٥٠٠	٥٣٠,٢٠٠

المصـــــدر: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [°1991]), pp. 95 et 498.

هذا الجدول يبين، إجمالاً، أن عدد العمال المغاربة في فرنسا تناقص بـ ٢٦١٢٥ وهو ما يمثل ٥ بالمئة، حيث انتقل من ٥٥٦,٣٢٥ في سنة ١٩٧٥ إلى ٥٣٠,٢٠٠ في سنة ١٩٨٨، بينما تزايد عدد المغاربة في فرنسا بـ ٤٢٩,٤٥٠ وهذا يمثل زيادة قدرها ٣٩ بالمئة خلال الفترة نفسها، حيث تخطى العدد حد ١,٥٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٨٨.

وسبب هذا النمو الذي لا نظير له مقارنةً بالستينيات هو التجمعات العائلية التي تسمح لزوجات المهاجرين وأبنائهم بالالتحاق بهم.

ونلاحظ في الوقت نفسه أن إجراءات منع الهجرة التي وضعتها الحكومة الفرنسية خصت بالدرجة الأولى الجزائريين. وبالفعل فالجزائريون العاملون في فرنسا هم فقط الذين انخفض عددهم بـ ٢٤ بالمئة من ٣٣١,٠٩٠ في سنة ١٩٧٥ إلى ٢٦٨,٨٠٠ في سنة ١٩٨٨، بينما ارتفع عدد المغاربة والتونسيين حسب الترتيب بـ ١٨ بالمئة و١٢ بالمئة خلال الفترة نفسها. وقد سمحت التجمعات العائلية للمهاجرين من المغرب الأقصى بالتضاعف

(بنمو يقدر بـ٩٩ بالمئة) بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٨، وسمحت أيضاً للمهاجرين من ذوي الأصل التونسي والجزائري بالتزايد بـ٤٥ بالمئة و١٦ بالمئة على التوالي.

وهكذا فإن وجود أكثر من مليون ونصف مليون شخص من المغرب العربي مقيمين في فرنسا بالإضافة إلى عدد الأشخاص الذين يزورونهم لفترة مؤقتة، كل هذا يساهم في اهتزاز نمط معيشة الأشخاص خلال العقود الثلاثة السابقة، وما يتبعه من أنماط الاستهلاك وطموحات المجتمع التقليدية.

ومن جهة أخرى، فإن التبعية الثقافية المغاربية لفرنسا التي استمرت بعد الاستقلال قد ساهمت في انتشار هذه الظاهرة الاجتماعية، حيث أصبح النمط الغربي مرجعياً وبخاصة في المدن الرئيسية في المغرب العربي، إذ تستوحي الفئات الاجتماعية الأكثر رفاهية طريقة العيش من النموذج الغربي اجتماعياً، وتقنياً وثقافياً.

(٢) أثر الهجرة على المستوى الاقتصادي

لقد غذت الهجرة المغاربية منذ ظهورها بلدان المغرب بالأموال الفرنسية. فمدخرات المهاجرين تُعبر عادة عبر شيكات بنكية أو بريدية رسمية، لكن جزءاً من هذه المدخرات يعبر عبر شيكات غير رسمية لتتحول في السوق الموازي للعملة وذلك منذ الستينيات.

وقد كان نقل العملة يهدف في البداية إلى تدعيم أسر المهاجرين التي تعيش في المغرب في مستوى الكفاف من عمل موسمي أو هي تكون بلا عمل.

وبعد ذلك أي خلال الخمسينيات والستينيات عندما أصبحت مدخرات المهاجرين المغاربية مهمة، فإنها كانت توظف قبل رجوعهم إلى بلدهم أو بعده.

هذه المدخرات وظفت في أغلب الحالات في الحصول على قطع أراض للبناء أو للسكن، أو الحصول على رأس مال للتجارة، أو في تمويل بعض النشاطات التي توفر ريعاً بغرض تحسين المكانة الاجتماعية. فالمهاجر عندما يعود إلى بلده يجب أن ينظر إليه كشخص ناجح، كما أن أبناء بلده يرون في ارتقائه الاجتماعي أمراً بديهياً.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

تحويل مدخرات المهاجرين العاملين في فرنسا (بالمليون فرنك فرنسي)

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع
١٩٧١	٧٧٨	٣٦٣	١٣٥	١٢٧٦
١٩٧٨	٤٢٦	١٦٤٤	٤٠٠	٢٤٧٠
١٩٨٤	٣٤	٤٠٩١	١٩٣	٤٣١٨
١٩٨٨	١٤	٤٣٢٢	٤١١	٤٧٤٧

المصدر: المصدر نفسه.

لكن طبيعة الهجرة بعد السبعينيات قد تغيرت، فإذا كان نقل مدخرات المهاجرين إلى بلدان المغرب الأوسط قد تضاعف تقريباً أربع مرات بين سنة ١٩٧١ و١٩٨٨ أي من ١,٢ إلى ٤,٧ مليار فرنك فرنسي، فإن جزءاً من هذه المدخرات يُحتفظ به لتغذية السوق غير الرسمية أو تجارة «الشنطة». وهذا صحيح وبخاصة بالنسبة إلى الجزائر وبصورة أقل بالنسبة إلى تونس والمغرب.

وبالفعل (كما يوضحه الجدول رقم (٣ ـ ٦)) فالمدخرات المنقولة من قبل المهاجرين الجزائريين العاملين في فرنسا قد انخفضت بـ ٩٨,٢ بالمئة عامي ١٩٧١ و١٩٨٨ لتصبح هامشية في نهاية هذه الفترة، بينما انخفضت المدخرات التي يحولها المهاجرون التونسيون في البداية بـ ٥١,٧٥ بالمئة عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤ لترتفع في سنة ١٩٨٨ إلى المستوى نفسه الذي سجلته سنة ١٩٧٨.

وعرفت تجارة «الشنطة» في الجزائر أبعاداً تجاوزت الحدود، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل: كعجز الاقتصاد الجزائري والنقص المزمن لكل أنواع المواد، والطلب الاجمالي الكبير للعائلات بفضل سياسة المداخيل الديناميكية، وغياب سياسة واضحة للدولة لتشجيع نقل المدخرات للمهاجرين في أوروبا نحو الجزائر على غرار ما يحدث في تونس وبخاصة في المغرب، ووجود شبكات مصالح فرنسية ـ جزائرية على شكل عصابات، مع تواطؤ أشخاص ذوي مناصب عالية معها.

هذا النموذج من التجارة الذي أعتبره غير سليم اقتصادياً كان موجوداً عندنا منذ الستينيات وقد شُجع وأعطي طابعاً رسمياً من خلال المقاييس التنظيمية التي حددتها وزارة المالية الجزائرية بضغط من مراكز القوى سنة ١٩٨٦، ولم توجد أية إجراءات لمحاصرة هذا الشكل من النشاط (باستثناء ما اعتمد بين عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ كما سنرى لاحقاً)، والأرقام المقدمة حول هذه الظاهرة تتراوح بين خمسة مليارات فرنك فرنسي سنة ١٩٨٤ وثمانية مليارات سنة ١٩٨٨.

وبحسب حساباتنا، فإن تجارة «الشنطة» تراوحت بين ١٥ و٢٠ مليار فرنك فرنسي في السنة في نهاية الثمانينيات، وهذا يمثل ما بين ٣ و٤ مليارات دولار[٥]. هذه التجارة ازدهرت من خلال السوق الموازية للعملة التي يكون فيها الفرنك مطلوباً بكثرة ويحول بـ ٤ و٥ مرات وأحياناً بعشر مرات من قيمته الرسمية التي يحددها البنك المركزي.

وتستعمل أموال المهاجرين الجزائريين خارج الدائرة البنكية في اتجاهين:

ـ على المستوى الفردي حيث يبحث الجزائريون عن تمويل إقامتهم في أوروبا،

---

(٥) إن الاستيراد بدون دفع الثمن للعربات السياحية والعربات ذات الاستعمال التجاري (٤٥,٠٠٠ وحدة في السنة) وفر لوحده بين ٤ أو ٥ مليارات فرنك فرنسي على الأقل في السنة للاقتصاد الفرنسي خلال الثمانينيات.

وأيضاً تمويل وارداتهم من السلع الاستهلاكية الدائمة (عربات من كل نوع، التجهيزات الالكترونية، اللباس. . . الخ.) المعدة لاستعمالهم الخاص.

ـ على المستوى التجاري نميز بين التجارة بالتجزئة والتجارة بالجملة. فالأولى تسمى تجارة «الشنطة» ويقوم بها عموماً الشباب الذين يستقدمون خلال رحلة تدوم ٢٤ ساعة السلع النصف المستهلكة (ألبسة، حواسيب، أجهزة سمعية، فاكسات. . . الخ.) والمعدّة للبيع كما هي. أما تجارة الجملة فيقوم بها تجار، وأحياناً أشخاص لا يمتلكون سجلاً تجارياً، وتغطي أشكالاً متنوعة من المنتجات تمتد من المواد الغذائية (الموز والجبن وقهوة النيسكافي والمشروبات غير الكحولية، والفول السوداني. . .) إلى المواد الاستهلاكية ونصف المستهلكة (تجهيزات إلكترو ـ منزلية، أثاث. . . الخ.) إضافة إلى التجهيزات والسلع الخاصة بالإنتاج الزراعي والصناعي.

وهكذا أصبح مجموع الواردات المعدة للاستهلاك النهائي للعائلات أو التخزين والتي حققتها تجارة «الشنطة» أو «الواردات بدون الدفع» بالإضافة إلى الهامش الاحتكاري المعتمد في هذه المناسبات، أصبح يعادل حوالى ٤٨ مليار دينار جزائري في سنة ١٩٨٨، وهذا يمثل ٨,١٤ مليار دولار. وقد قدر سنة ١٩٨٩ بـ ٦٩ مليار دينار جزائري، وهذا يمثل ٩,١ مليار دولار، أي بنسبة نمو تقدر بـ ٢١ مليار دينار جزائري بالمقارنة بعام ١٩٨٨، وهذا يمثل معدل نمو سنوي يقدر بـ ٤٤ بالمئة[٦].

ومن أجل حصر أهمية هذه الواردات غير المحددة الشكل تجدر مقارنتها مع حجم الواردات الرسمية للسلع التي قدرت سنة ١٩٨٨ بـ ٤٣,٤ مليار دينار جزائري وهو ما يمثل ٧,٣ مليار دولار (من بينها ١٠,٦٩ مليار دينار جزائري أي ١,٨ مليار دولار من واردات السلع الاستهلاكية الغذائية) و٧٠ مليار د.ج. سنة ١٩٨٩ أي ما يعادل ٩,٢ مليار دولار (من بينها ٢٢ مليار دينار جزائري أي ٢,٩ مليار دولار من واردات سلع الاستهلاك الغذائي).

وإذا كنا نعرف، من جهة أخرى، أن الواردات الرسمية القادمة من فرنسا تمثل أكثر من ٢٥ بالمئة من الواردات الجزائرية الاجمالية والتي تضاف إلى واردات «الشنطة»، فإننا نكتشف بسرعة اتساع الدعم الذي تقدمه الجزائر إلى الاقتصاد الفرنسي بدون أن تستطيع السلطة الجزائرية المنزوعة القرار رسمياً الاستفادة من هذه الوضعية حتى تقوي قدرتها على التفاوض أمام السلطة الفرنسية. وهذا الذي يدفع فرنسا إلى اعتبار السوق الجزائرية الأسيرة تحت سيطرتها وإقناع حلفائها بأن الجزائر منطقة نفوذ فرنسية.

وعموماً، نلاحظ أن الجزائر بعد ثلاثين سنة من الاستقلال تعتمد في ٦٥ بالمئة من وارداتها الاجمالية (الرسمية وغير الرسمية) على فرنسا مقابل ٨٠ بالمئة خلال الفترة

---

(٦) Conseil National de Planification Algérien, «Rapport d'exécution du plan quinquennal, 1985-1989».

الاستعمارية، وهذا بعد أن وصلت في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات إلى ١٧ بالمئة فقط. وسنرى في الفصول القادمة آليات التبعية المتعددة الأشكال بالإضافة إلى الاجراءات التي بموجبها تستطيع الجزائر أن تخرج من هذه الوضعية المزرية. وتوجد تجارة «الشنطة» أيضاً في تونس والمغرب، بيد أنه لم يتم تقديرها، لكنها تبقى بالتأكيد أقل من تلك المسجلة في الجزائر.

وقد تفاقمت التبعية التجارية والتي شملت ميادين أخرى للجزائر تجاه فرنسا بالخصوص في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث كان العربي بلخير ــ وهو ضابط سابق في الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير ــ العقل المدبر ونقطة الاتصال بقصر «الايليزيه» أو ساحة بوفو (وزارة الداخلية) في باريس، بل إنه على أثر زيارة من بلخير لباريس في حزيران/يونيو ١٩٩١ التقى فيها بمسؤولين فرنسيين، تم إلقاء القبض على عباس مدني وعلي بلحاج، رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ ونائبه.

وقد اتخذت مختلف الحكومات الفرنسية اليمينية واليسارية من قضية تزايد نشاط الحركات الإسلامية في الجزائر والمغرب العربي في الثمانينيات ونجاحها في انتخابات الجزائر لسنتي ١٩٩٠ و١٩٩١، اتخذت من ذلك حجة لتبرير الاجراءات التي قامت بها ضد المهاجرين المغاربة الذين أصبحوا ورقة رهان بيد السياسة الداخلية الفرنسية.

(٣) أثر الهجرة على المستوى السياسي

لقد أصبحت الظاهرة السياسية والثقافية للهجرة المغاربية مسيطرة على الساحة السياسية الفرنسية منذ السبعينيات، فالعنصرية ضد المغاربة وضد العرب ــ قبل أن تصبح عنصرية ضد المسلمين ــ قد غذت باستمرار السياسة الداخلية من أجل تجنيد الرأي العام السياسي الفرنسي مع اقتراب الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية. وعلى هذا لم يجد المهاجرون أنفسهم يقحمون في نقاش لا يخصهم مباشرة فحسب، ولكن وجدوا أنفسهم أيضاً عرضة للمضايقة والسلوكيات الحاقدة، وأحياناً للاعتداءات.

فكم من المغاربة قُتلوا ظلماً من قبل مواطنين فرنسيين أو من قبل الشرطة الرسمية خلال العشرين سنة الماضية؟ وكم من قاتل فرنسي لمغاربة أبرياء لم يحاكم ولم يدن؟ ألم نشاهد مراراً تبرئة قتلة المغاربة؟ ألم تبرر السلطة الفرنسية قتل مغاربة أبرياء من قبل الشرطة، بل أحياناً داخل أقسام الشرطة نفسها من دون أن تكون هناك أية متابعة قضائية ضد الجانين؟

بل من المؤكد أن جزءاً من السلطة العمومية الفرنسية يعتبر المغاربة أفراداً من الدرجة الثانية. هذا المناخ العنصري تدعمه دائماً بعض الأوساط الرسمية الفرنسية، وقد تضاعف منذ نهاية الثمانينيات.

وبصورة عامة، نلاحظ أنه منذ سقوط جدار برلين أصبح الإسلام يقدَّم كتهديد للغرب، كما كان الحال بالنسبة إلى الشيوعية وكتلة أوروبا الشرقية. فمقالات المجلات

المتخصصة، ومنشورات المنظمات العالمية مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الخ... ووسائل الإعلام في الدول الغربية، وبعض الحكومات، لا تنفك جميعها تعرض الإسلام منذ سنوات في صورة «الشبح» حيث تربط خطأ بين الإسلام والعنف، وبين المسلمين والارهابيين. كما استعمل مفهوم «الخطر الإسلامي» باستمرار من أجل تجنيد الرأي العام الغربي، وهو موضوع يستعمل دائماً لجعل المجتمع يتناسى التناقضات الداخلية للرأسمالية والأزمة الحضارية وأزمة القيم التي يعاني منها الغرب، والأزمة الاقتصادية التي أصبحت هيكلية في الدول المتقدمة. ويكمن عجز الرأسمالية عن حل مشاكلها الأساسية في «تفضيلها الحلول الأكثر عنفاً عن تلك الأكثر عقلانية»، هذا النظام «الذي حاول أن يحدد القيم الشخصية والمادية للكائنات والأشياء بحسب قيمتها المالية، وينشر فكرة مفادها أن ثراء الإنسان، وهو مقياس نجاح الرجال والمجتمعات التي تفرض سيطرة المادة على كل شيء، يحتاج لتحريكه إلى خلق حاجات جديدة تحل محل الحاجيات الأصلية وتساهم في إشباع الكماليات الآتية على حساب الضرورات الحيوية، ونحن نرى منذ الآن الثمار المرة لذلك: التفكك المعنوي لمجتمعات عدة، وانتشار الرشوة، واللجوء إلى المخدرات، وعدم الاهتمام بمشاكل الآخرين، وكذلك حيرة الشباب أمام هذا الواقع»[٧].

ومن أجل تحويل المجتمعات عن مشاكلها الحيوية التي ذكرناها في هذه القائمة الطويلة تلجأ بعض الدول إلى الحلول السهلة: معاداة الإسلام.

وفي فرنسا وجد السكان المسلمون، الذين يزيد عددهم على أربعة ملايين، أنفسهم رهائن، فقد أخذت الحملات المعادية للإسلام أبعاداً لا نظير لها في السنوات الأخيرة بعد صعود الإسلاميين في المغرب العربي ونجاح الجبهة الإسلامية للانقاذ (FIS) في الانتخابات التشريعية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والتي ألغيت بسرعة من طرف سلطة لاشرعية تدعمها الحكومة الفرنسية. وفي هذا الإطار أصبحت الهجرة الإسلامية المغاربية والجزائرية بصورة خاصة هدفاً للسلطة العمومية الفرنسية. فكانت البداية سنة ١٩٨٩ بالحملة الإعلامية الحاقدة ضد وضع «الخمار» من قبل طالبتين مسلمتين في الثانوية حيث بُرر طردهما من الثانوية بعنف لا نظير له، ثم إن الخمار أصبح فجأة مشكلة دائمة للدولة من سنة ١٩٨٩ إلى يومنا هذا.

إن فضيحة الخمار الذي يصنف في إطار العمل الإسلامي توضح الحالة التي وصلت إليها الحكومات الفرنسية من سوء التفكير، فهي لا ترى الإسلام إلا من خلال صورة مشوهة من الهوى والحقد والخلط والتداخل.

ومنذ نهاية الثمانينيات تقدم وسائل الإعلام الفرنسية، وبصورة منتظمة، عمليات سبر آراء حول نظرة الفرنسيين للانعكاسات الخطيرة على فرنسا من جراء وصول الجبهة

---

(٧) انظر: Fondation pour le Progrès de l'Homme, «Bâtir ensemble l'avenir de la planète,» *Le Monde diplomatique*, 41[e] année, no. 481 (avril 1994).

الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة في الجزائر، وقد كانت الأجوبة دائماً نفسها: أكثر من ٥٠ بالمئة من الفرنسيين يعارضون قيام نظام إسلامي في الجزائر، وأكثر من ٥٠ بالمئة من الفرنسيين يخافون من الإسلام في فرنسا، وأيضاً أكثر من نصف الفرنسيين الذين تم استجوابهم يعتقدون أن وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر سيكون له آثار وخيمة على الجزائر وعلى فرنسا، وكأن الجزائر تشكل جزءاً مكملاً ومتكاملاً مع فرنسا.

من جهة أخرى فالاعتقالات «الهوليوودية» غير القانونية التي شهدتها فرنسا بدون تمييز بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وآب/اغسطس ١٩٩٤ وتموز/يوليو ١٩٩٥ من قبل وزارة الداخلية ضد الجزائريين المهاجرين الأبرياء، وطرد آخرين وضعيتهم قانونية ولا علاقة لهم بالإسلاميين(٨)، كل هذا يحقق الأهداف الثلاثة للحكومة الفرنسية(٩):

- تدخل حملة «استعراض العضلات» ضد المسلمين في استراتيجية اليمين من أجل تحسين شعبيته لمواجهة الانتخابات الرئاسية لشهر أيار/مايو ١٩٩٥.

- هذه الحملة المتكررة تهدف إلى «تدعيم النظام الجزائري» والذي بدوره هنأ نفسه بالاجراءات المعادية للإسلام التي أقدمت عليها باريس على لسان الناطقة الرسمية لهذا النظام.

- هذه الحملة تهدف أيضاً إلى ضرب المهاجرين المسلمين «إرهاب الارهابيين» كما جاء في العبارة الشهيرة لوزير الداخلية الفرنسي في آب/اغسطس ١٩٩٤ ملمحاً بذلك إلى أن كل مسلم هو إرهابي كامن وأنه يجب على الأبرياء إثبات براءتهم وليس على الدولة أن تثبت إدانتهم.

من جهة أخرى سمحت وزارة الداخلية الفرنسية لنفسها بتوجيه هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا وبريطانيا «لائمة إياها لإيوائها أعضاء من الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسماح لهم بالتصريح».

وقد شهدنا انزلاقاً خطيراً في مواقف الحكومة الفرنسية التي أحالت «إدارة الملف الجزائري» إلى وزير الداخلية المسؤول عن الهجرة والشعائر الإسلامية.

لقد حدث الخلط بسرعة، وأصبحت الجزائر بالتالي شأناً داخلياً فرنسياً بحجة أن وصول الإسلاميين إلى السلطة في الجزائر سوف يزيد في خطورة هجرة الجزائريين الفرنكوفيليين (محبي فرنسا) إليها مما «يخلق موجة صدم في المغرب العربي» وفق نظرية الدومينو (Théorie des Dominos).

---

(٨) انظر: Philip Robin, «Paris Battles for Algeria,» *Guardian*, 9/8/1994, and Andrew Gumbel, in: *Guardian*, 13/8/1994.

(٩) انظر: *Le Nouvel observateur* (11-17 août 1994); *L'Express* (18 août 1994); ويوميات لوموند (*Le Monde*) وليبراسيون (*Libération*) لشهري آب/أغسطس ١٩٩٤ وحزيران/يونيو ١٩٩٥.

وقد كان الجنرال «جياب» محقاً عندما قال إن المستعمرين الفرنسيين تلامذة أغبياء لا يستفيدون من التاريخ، ويصرون على العقلية نفسها والسلوك نفسه الذي يتجه ضد تيار حركة التاريخ الذي لا يقاوم عندما تداعبهم أحلام خيالية لزمن آخر.

ونستنتج عموماً، وبكل تأكيد، أن النزوح الريفي أو الهجرة لا يشكلان حلاً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب الأوسط، بل إنهما على العكس من ذلك أظهرا جيداً الآثار السلبية للسياسة الاقتصادية غير المناسبة التي تؤكد إخفاق البلدان المذكورة.

وقبل فحص إمكانية خروج الدول المغاربية من هذه الوضعية التي يتعذر في الظاهر حلها، ووضع اقتراحات ملموسة لتأسيس مجتمع جديد في نطاق الغايات الإسلامية ـ وهو موضوع القسم الثالث ـ يجب علينا أن نواصل فحص النمو الذي طال الأبعاد الشاملة في مختلف بلدان المغرب خلال مرحلة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥).

ثانياً: تطور التوازنات الاجمالية للاقتصادات المغاربية

١ ـ تطور الموارد والاستعمالات لبلدان المغرب العربي

لقد ارتفعت موارد بلدان المغرب العربي من السلع والخدمات بالأسعار الجارية بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٩٥ بصورة كبيرة، وهذا الارتفاع راجع بالدرجة الأولى إلى نمو الناتج الداخلي الخام.

وبالفعل كما هو مبين في الجدول رقم (٣ ـ ٧) فقد تضاعف الناتج الداخلي الخام عشر مرات في تونس خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة. بينما تضاعف سبع مرات في الجزائر وفي ليبيا والمغرب، وتضاعف خمس مرات في موريتانيا.

ونلاحظ بالمقابل أن حصة الواردات من السلع والخدمات في مجموع الموارد قد انخفضت قليلاً في الجزائر وموريتانيا حيث انتقلت على التوالي من ٢٥ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة ومن ٣٣ بالمئة إلى ٣١ بالمئة، بينما بقيت على حالها في ليبيا في حدود ٣٠ بالمئة خلال هذه الفترة الطويلة. بينما تضاعف الوزن النسبي للواردات في المداخيل الاجمالية، على العكس من ذلك تضاعف في المغرب من ١٩ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة، وفي تونس من ٢٦ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة بين سنة ١٩٧٠ و١٩٩٥. ومن جهة أخرى تطورت حصة الناتج الداخلي الخام في مجموع المداخيل قليلاً في الجزائر وفي ليبيا وفي موريتانيا حيث وصلت في سنة ١٩٩٥ إلى ٨٠ بالمئة في الجزائر، و٧٠ بالمئة في ليبيا، و٦٩ بالمئة في موريتانيا مقابل ٧٥ بالمئة و٦٩ بالمئة و٦٧ بالمئة على التوالي، بينما انخفضت نسبة الناتج الداخلي الخام في المغرب وفي تونس وانتقلت من ٨١ بالمئة إلى ٧٨ بالمئة ومن ٧٤ بالمئة إلى ٦٨ بالمئة على التوالي.

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

الموارد والاستعمالات (بملايين الدولارات الأمريكية)

	الجزائر		ليبيا		المغرب		موريتانيا		تونس	
	١٩٧٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٥	١٩٧٠	١٩٩٥
الناتج الداخلي الخام (ن د خ)	٤٥٤١	٣٣١٢٢	٣٧٧٤	٢٢١٩٠	٣٩٥٦	٢٨٦٣٥	٢٢٥	غ م	١٢٤٤	١٦٧٣٩
الواردات من السلع والخدمات	١٤٨٧	٨٢٨٠	١٦٣٨	٩٥٤٢	٩٠٢	٨٢٦٨	١١٢	غ م	٤٤٣	٧٨٨٤
مجموع الموارد	٥٠٢٨	٤١٤٠٢	٥٤١٢	٣١٧٣٢	٤٨٥٨	٣٧٩٠٣	٣٣٧	غ م	١٦٨٧	٢٤٦٢٣
استهلاك العائلات	٢٥٤٣	١٦٠٦٤	غ م	٩٩٨٦	٢٨٨٨	١٩٥٥٩	١٢٦	غ م	٨٢١	١٠١٤٤
استهلاك الادارات العمومية	٦٨١	٥٢٦٦	غ م	٦٢١٣	٤٧٥	٥٣٩٤	٣٢	غ م	٢٨٧	٢٦٧٨
تراكم رؤوس الأموال الثابتة	١٦٣٥١	٨٧٠	غ م	٤٤٣٨	٧١٢	٦٦٣٨	٥٠	غ م	٢٦١	٤٧٠٤
تغيرات المخزون	٤٠	٣٤	غ م	غ م	٧٨	غ م	٢٤	غ م	ـ ١٤	٢٣٤
الصادرات من السلع والخدمات	١١٢٩	١٠١٦٨	٢٥٣٦	١١٠٩٥	٧٠٥	٦٣١٢	١٠٥	غ م	٣٣٢	٦٨٦٣
مجموع الاستعمالات	٦٠٢٨	٤١٤٠٢	٥٤١٢	٣١٧٣٢	٤٨٥٨	٣٧٩٠٣	٣٣٧	غ م	١٦٨٧	٢٤٦٢٣

ملاحظات:

ـ ١٩٩١: الناتج الداخلي الخام ٤٢٩٣٢ مليون دولار أمريكي.

ـ تم حساب الأرقام الخاصة بالموارد والاستعمالات اعتماداً على الناتج الداخلي الخام لسنة ١٩٩٥ للبلدان الأربعة، الذي حددناه على أساس تركيبة (ن د خ) لسنة ١٩٩٢ وهو الوحيد المتوفر لدينا.

ـ قدر الناتج الداخلي الخام للجزائر في سنة ١٩٩٥ بـ ١,١٦١,٢٧ مليار دينار جزائري، وقد اعتمدنا هنا على معامل صرف: ١ دولار أمريكي = ٣٥,٠٦ د ج.

المصدر: Economist Intelligence Unit.

إن نظرة سريعة إلى الشكل رقم (٣ ـ ١) تسمح بملاحظة تطور الناتج الداخلي الخام في سنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٩٥ باستثناء الجزائر وليبيا اللتين انخفض فيهما الناتج الداخلي الخام من ٣٦,٢ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٣٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥، ومن ٣٥,٥ مليار دولار إلى ٢٢ مليار دولار على التوالي.

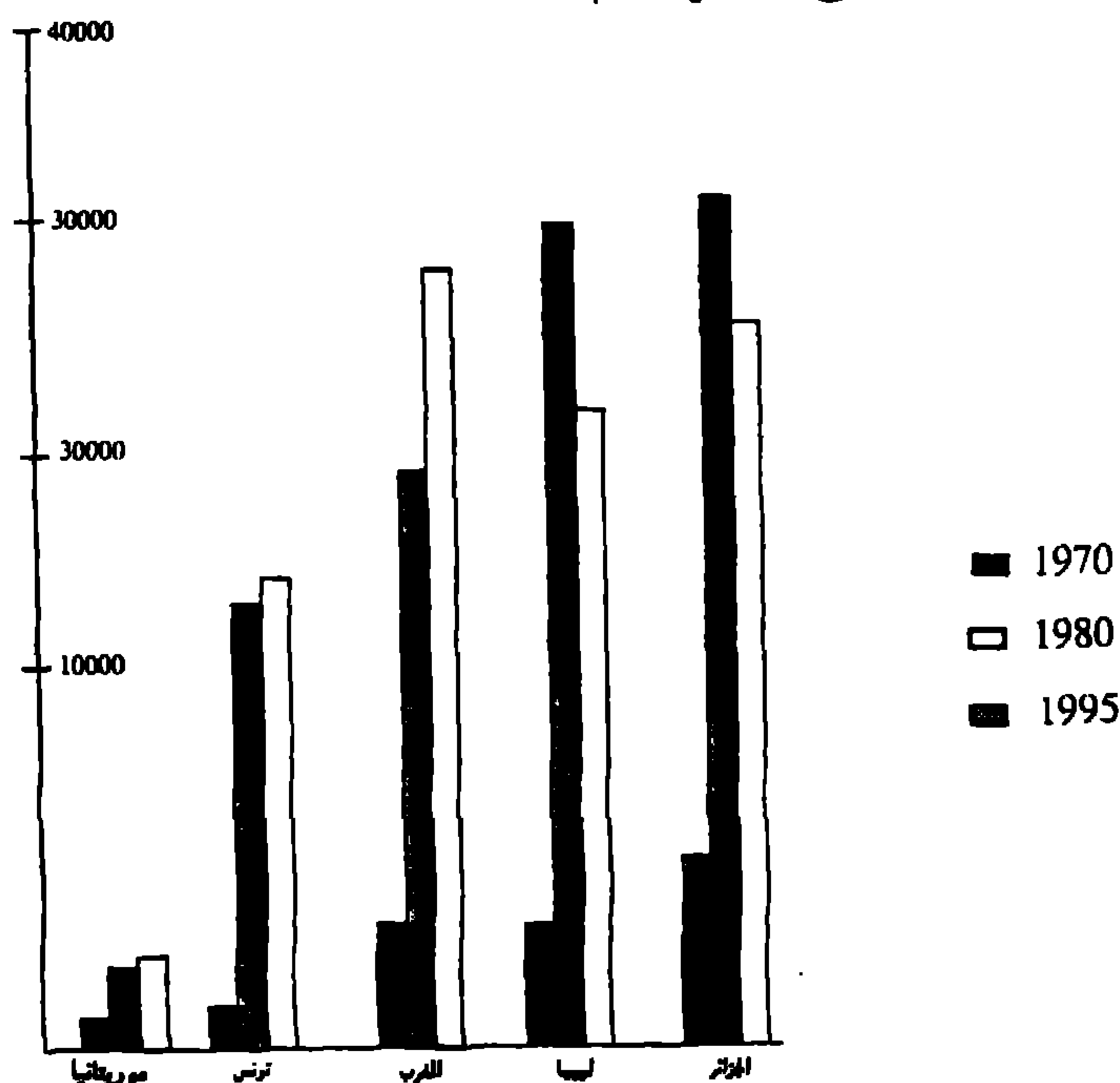
وقد رأت البلدان المغاربية أن ناتجها الداخلي الخام يواصل نموه بأتم معنى الكلمة، ولكن على العكس من ذلك، فإن هذا النمو في حقيقته ضعيف، بل وربما سلبي، والنتائج أكثر دلالة عندما نأخذها من وجهة نظر تتعلق بالناتج الداخلي الخام لكل فرد.

والجدول رقم (٣ ـ ٨) يقسم الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٥ إلى مرحلتين:

ـ الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ حيث عرفت بلدان المغرب العربي كلها معدل نمو فردي سنوي معتبر للناتج الداخلي الخام يتراوح بين ٥ بالمئة و٨ بالمئة باستثناء موريتانيا التي تراوح معدل النمو فيها بين ٠,٧ بالمئة و٣ بالمئة.

الشكل رقم (٣ ـ ١)

تطور الناتج الداخلي الخام (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥) (بالمليون دولار أمريكي)



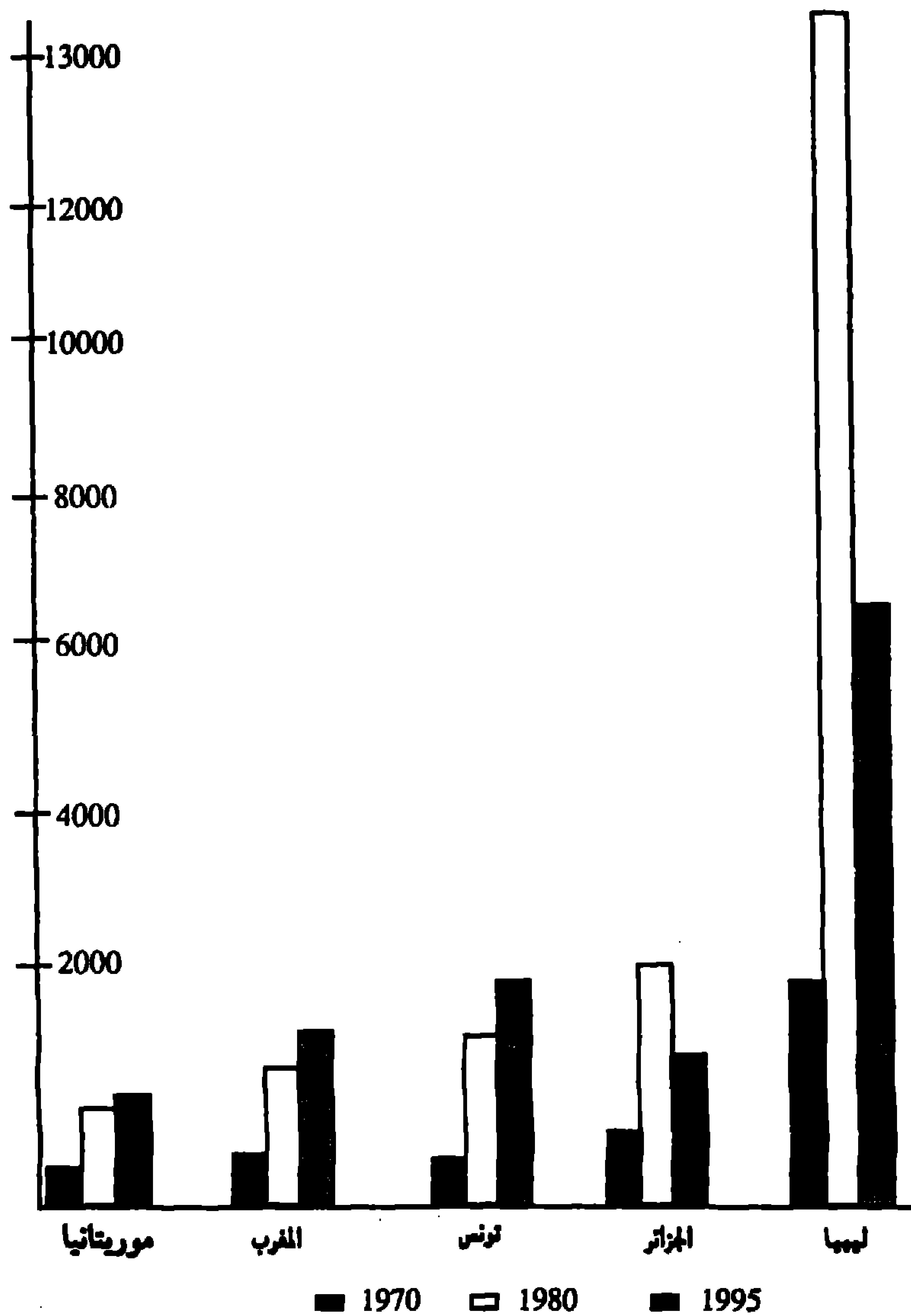
المصــــادر: World Bank, *World Development Report, 1993* (Oxford: Oxford University Press, 1993); Economist Intelligence Unit (different issues), and *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [©1991]).

الشكل رقم (٣ ـ ٢)

تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام

(١٩٧٠ ـ ١٩٩٥)

(بالدولار الأمريكي)



المصدر: الجدول رقم (٣ ـ ٨).

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

تطور الناتج الداخلي الخام (بالدولار للفرد)

	١٩٧٠ (بالدولار)	١٩٧٥ (بالدولار)	معدل النمو السنوي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (بالمئة)	١٩٨٠ (بالدولار)	معدل النمو السنوي ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بالمئة)	١٩٨٥ (بالدولار)	معدل النمو السنوي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (بالمئة)	١٩٩٥ (بالدولار)	معدل النمو السنوي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ (بالمئة)
الجزائر	٣٦٠	٨٥٠	٥,٧	١٩٤٠	٥,٨	٢٥٦٠	٤,٦	١١٦٣	- ٥,٥
ليبيا	١٨٨٧	٥٢٥٧	٧,٦	١٢٨٩٣	٨,٧	٨٩٨١	- ٤,٣	٤٢٢٥	- ٥,٣
المغرب	٢٦٠	٥٠٠	٤,٦	٩٣٠	٦,٠	٦١٠	٢,٧	١٠٤٣	٥,٥
موريتانيا	١٨٠	٣٠٠	٠,١	٤٤٠	٣,١	٤٠٠	٠,٦	٤٩٠	٣,٥(*)
تونس	٢٨٠	٧١٠	٨,٤	١٢٨٠	٦,٣	١١٧٠	٣,٩	١٨٥٦	١,٨

(*) الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

المصادر: *L'Etat du Maghreb*, pp. 442-455, et *L'Etat du monde* (Paris: La Découverte, 1994), pp. 242-243.

ـ بين ١٩٨٠ و١٩٩٥ كانت النتائج على العكس أقل لمعاناً حيث تراوح النمو الفردي السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام بين ٢ بالمئة و٥ بالمئة في المغرب وفي موريتانيا وتونس. أما الجزائر وليبيا، البلدان المصدران للنفط، فقد أصبح معدلهما للنمو السنوي المتوسط سلبياً (- ٥,٥ بالمئة و- ٥,٣ بالمئة) على أثر الانخفاض المفاجئ لسعر النفط في سنة ١٩٨٦، حيث وصل الى عشرة دولارات وأحياناً ثمانية دولارات للبرميل، ونادراً ما تجاوز ١٦ أو ١٧ دولاراً للبرميل إلى غاية سنة ١٩٩٥ باستثناء الشهور من آب/اغسطس إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ أي بعد غزو العراق للكويت. أما فيما يخص ليبيا، فإن انخفاض الناتج الداخلي الخام ناتج بالإضافة إلى انخفاض حجم الصادرات عن الحصار الاقتصادي على ليبيا الناتج عن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على أثر حادثة لوكربي.

الجدول رقم (٣ ـ ٨) يوحي أيضاً بمجموعة من الملاحظات:

ـ كان إنتاج بلدان المغرب الأوسط الخام لكل فرد سنة ١٩٧٠ جد متجانس والفارق بينها ليس كبيراً، ونجد أيضاً على أطراف المغرب العربي ارتفاعاً في الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالنسبة لليبيا فهو في حدود ١٨٨٧ دولاراً، بينما في موريتانيا نجده منخفضاً جداً، يقدر بـ ١٨٠ دولاراً ويمثل بالكاد ٩,٥ بالمئة من الإنتاج الفردي الداخلي الخام لليبيا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج الداخلي الخام المتوسط لكل فرد في مجموع بلدان المغرب العربي، نلاحظ أنه كان في حدود ٥٩٣ دولاراً في سنة ١٩٧٠، لذلك كانت ليبيا الوحيدة التي بقيت فوق المعدل الذي ليس له أي معنى إلا بالمقارنة.

ـ بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ ارتفع الفارق بين المداخيل المتوسطة للبلدان المغاربية الخمسة، وتمثل هذه الدول في عدم تجانسها في هذا الميدان عينة من العالم الثالث الذي يعيش الوضع نفسه، فنجد ليبيا تتمتع بناتج داخلي خام فردي أعلى من ذلك الذي يوجد في بلدان الخليج والدول المتقدمة أي بـ ١٢,٨٩٣ دولاراً في سنة ١٩٨٠، والجزائر الممثلة للدول ذات المداخيل المتوسطة العالية تتمتع بـ ٢,٥٦٠ دولاراً للفرد سنة ١٩٨٥، أما تونس ذات المداخيل المتوسطة المنخفضة فيبلغ فيها المعدل الفردي ١,٢٠٠ دولار بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، ويبلغ في المغرب الأقصى البلد ذي المدخول الضعيف ٦١٠ دولارات في عام ١٩٨٥، بينما يبلغ في موريتانيا البلد ذي المدخول الضعيف جداً ٤٠٠ دولار في السنة نفسها.

ـ بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥ أدت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على المغرب العربي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام وركوده في بلدان المغرب العربي كلها باستثناء المغرب حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام لكل فرد ٥,٥ بالمئة، الأمر الذي أدى إلى انكماش مداخيل هذه البلدان. وفي سنة ١٩٩٥ استعاد المغرب العربي في هذا الميدان وجهه الذي ميزه سنة ١٩٧٠. ورغم انخفاض الناتج الداخلي الخام لكل فرد في ليبيا

بـ ٤٦ بالمئة، فإنها تبقى مع ذلك في المقدمة بمستوى مريح يقدر بـ ٤٢٢٥ دولاراً لكل فرد وهو أقل مما سجل سنة ١٩٧٥. أما موريتانيا فهي البلد الأقل حظاً في المغرب العربي، وتمتلك إنتاجاً داخلياً خاماً متوسطاً يقدر بـ ٤٩٠ دولاراً يمثل عشرة بالمئة مما سجل في ليبيا. وبين هذين الطرفين فإن الفارق بين المداخيل المتوسطة للمغرب الأوسط يتقلص ويقارب مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد ١١٦٣ دولاراً و١٠٤٣ دولاراً في الجزائر والمغرب من المعدل العام الذي يقدر بـ ١٠٦٣ دولاراً، وهما يعادلان ٦٣ بالمئة و٥٦ بالمئة من مستوى الناتج الداخلي الخام لتونس الذي قدر سنة ١٩٩٥ بحوالى ١٨٥٦ دولاراً.

ورغم انخفاض المداخيل السنوية المتوسطة للجزائر وليبيا وبدرجة أقل في المغرب، تبقى الفوارق على المستوى المغاربي كبيرة، ففي سنة ١٩٩٣ إذا كان المدخول المغاربي المتوسط يقدر بـ ٢٠١٩ دولاراً (حيث تمكن بلدان فقط من الوصول إلى المستوى أو تجاوزه وهما الجزائر بـ ١٨٥٠ دولاراً وليبيا بـ ٤٨٠٠ دولار) فإن الفارق النموذجي قد زاد عن ٣٤٠٠ دولار وهو فارق كبير في منطقة لا نحتاج إلى البرهنة على أنها جد متجانسة في مجالات عدة[١٠].

٢ ـ توزيع الناتج الداخلي الخام

يعطينا الجدول رقم (٣ ـ ٩) توزيع الناتج الداخلي الخام في كل فرع من النشاطات، والقراءة في الجدول تعطينا مجموعة من الملاحظات:

ـ انخفضت حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام بين الأعوام ١٩٦٠ و١٩٩٢/١٩٩٣ في بلدان المغرب العربي كلها باستثناء ليبيا التي يبقى مستواها يقدر بـ ٤,٥ بالمئة سنة ١٩٩٢. وحتى في المغرب حيث يعتبر قطاع الزراعة والري ذا أولية، فإننا نجد أن حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام قد انتقلت من ٢٣ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ١٤,٤ بالمئة سنة ١٩٩٢.

عرفت الخدمات وزنها النسبي المتناقص داخل الناتج الداخلي الخام في كل من الجزائر وتونس، حيث انتقل حسب الترتيب من ٤٩ بالمئة إلى ٣١ بالمئة ومن ٥٨ بالمئة إلى ٢٩,٩ بالمئة بين الأعوام ١٩٦٠ و١٩٩٢/١٩٩٣. بينما بقيت حصة الخدمات داخل الناتج الداخلي الخام ثابتة في المغرب تتراوح بين ٥٠ بالمئة و٥٣ بالمئة، وارتفعت قليلاً في ليبيا بنسبة ٦ بالمئة لتصل إلى ٣٢,٦ بالمئة في عام ١٩٩٢، لكنها ارتفعت في موريتانيا فانتقلت من ١٧ بالمئة عام ١٩٦٠ إلى ٥٢ بالمئة عام ١٩٩١.

---

(١٠) نذكر بأن طريقة حساب الفارق المعياري تكون كما يلي:

$e = [1/n \Sigma x_i^2 - \bar{x}^2]$ ½.

الجدول رقم (٣ ـ ٩)

توزيع الناتج الداخلي الخام لكل فرع نشاط (نسبة مئوية)

البلدان	السنة	الزراعة	الصناعة والمناجم	الصناعة التحويلية	الخدمات
الجزائر	١٩٦٠	١٦	٣٥	غ م	٤٩
	١٩٧٠	١١	٤١	١٥	٤٨
	١٩٨٠	٦	٥٧	١٢	٣٧
	١٩٩٢	١٢	٤٩	٩	٣١
ليبيا	١٩٨٠	٢	٧٢	٤	٢٦
	١٩٩٢	٤,٥	٤٩,٧	١١	٣٢,٦
المغرب	١٩٦٠	٢٣	٢٧	غ م	٥٠
	١٩٧٠	٢٠	٢٧	١٦	٥٣
	١٩٨٠	١٨	٣٢	غ م	٥٠
	١٩٩٢	١٤,٤	٣٢,٦	١٨,٨	٥٣
موريتانيا	١٩٦٠	٥٩	٢٤	غ م	١٧
	١٩٧٠	٢٩	٣٨	٥	غ م
	١٩٨٠	٢٦	٣٣	غ م	٤١
	١٩٩١	٢٢	٣١	غ م	٥٢
تونس	١٩٦٠	٢٤	١٨	غ م	٥٨
	١٩٧٠	٢٠	٢٤	١٠	٥٦
	١٩٨٠	١٧	٣٥	غ م	٥٨
	١٩٩٣	١٨,٣	٣٠,٩	١٩,٤	٢٩,٩

المصادر: World Bank, *World Development Report, 1993*; *L'Etat du monde*, pp. 242-243; Banque mondiale, cité par: Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives*, p. 35, et Office National des Statistiques (Algérie).

ويبقى تطور الصناعة أكثر دلالة، ففي الجزائر وليبيا حُققت استثمارات صناعية كبيرة بفضل مداخيل النفط، إذ نلاحظ أن القيمة المضافة من الصناعة تمثل قرابة نصف الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٢، وفي الوقت نفسه لم يسمح التوجه المكثف للاستثمارات

نحو الصناعة الثقيلة لهذين البلدين بتحقيق صناعة تحويلية مهمة في نهاية هذه الفترة حيث تمثل فقط ١١ بالمئة من الناتج الداخلي الخام في ليبيا و٩ بالمئة في الجزائر، رغم أن المستوى المنخفض للإنتاج الصناعي التحويلي في هذا البلد الأخير (الجزائر) قد نتج بصورة أقل عن توزيع الاستثمارات الصناعية قطاعياً، أكثر من تأثره بتخفيض وسائل الدفع الخارجي، وبالفعل لم يسمح انخفاض مداخيل النفط في الجزائر بين الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٢/١٩٩٣ باستيراد المواد الأولية والنصف المصنعة بكميات كافية متسبباً بذلك في الاستعمال الجزئي للمنشآت الصناعية التي عرفت غلق مصانع القطاع العمومي والخاص كلية، على العكس من المغرب وتونس حيث تطورت حصة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية داخل الناتج الداخلي الخام بالشكل نفسه لتصل سنة ١٩٩٢ إلى ١٨,٨ بالمئة و١٩,٤ بالمئة سنة ١٩٩٣ على التوالي، وهذا راجع، كما سنشاهد بصورة أكثر تفصيلاً في الفصل القادم، إلى الأولوية التي أعطاها هذان البلدان للصناعة الموجهة للتصدير متبعين في ذلك توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) وليس الصناعات التي تهدف إلى تغطية الحاجيات الأساسية للسكان.

٣ ـ تطور الاستهلاك والتراكم

يوضح لنا الجدول رقم (٣ ـ ١٠) طريقة تغيير بنية الانفاق الداخلي لبلدان المغرب العربي مبرزاً تطور حصص كل طرف من الاستهلاك والتراكم بين الأعوام ١٩٧٠ و١٩٩٢/١٩٩٣.

الجدول رقم (٣ ـ ١٠)

تطور الاستهلاك والاستثمارات (النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام)

	الاستهلاك العمومي		الاستهلاك الخاص		الاستثمار الداخلي الخام		الإدخار الداخلي الخام	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
الجزائر	١٥	١٦	٥٦	٤٨	٣٦	٢٧	٢٩	٣٦
ليبيا (١٩٨٥)	٣٤	٢٨	٣٨	٤٥	٢٧	٢٠		
المغرب	١٢	١٥	٧٣	٧٠	١٨	٢٢	١٥	١٧
موريتانيا	١٤	٩(*)	٥٦	٨١(*)	٢٢	١٦(*)	٣٠	١٠(*)
تونس	١٧	١٦(**)	٦٦	٦١(**)	٢١	٢٩(**)	١٧	١٨

(*) ١٩٩١.

(**) ١٩٩٣.

المصـــادر: Economist Intelligence Unit (1994); World Bank, Ibid., and Office National des Statistiques (Algérie).

نلاحظ أن حصة استهلاك الإدارات في الناتج الداخلي الخام لم تتغير خلال هذه الفترة الطويلة بصورة أساسية داخل البلدان الخمسة المذكورة، حيث بقي المستوى مرتفعاً في ليبيا إذ وصل إلى ٢٨ بالمئة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بباقي البلدان، حيث تراوح بين ١٥ و١٧ بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام باستثناء موريتانيا الذي انخفض فيها من ١٤ بالمئة ١٩٧٠ إلى ٩ بالمئة سنة ١٩٩١.

ونلاحظ من جهة أخرى أنه خلال الفترة نفسها تناقصت حصة الاستهلاك الخاص داخل الناتج الداخلي الخام في الجزائر والمغرب وتونس على التوالي بـ ٦ نقاط و٣ نقاط، و٥ نقاط. بينما ارتفعت في ليبيا وموريتانيا حيث وصلت في نهاية هذه الفترة إلى ٤٥ بالمئة و٨١ بالمئة من الناتج الداخلي الخام على التوالي مقابل ٣٨ بالمئة و٥٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٧٠.

أما فيما يخص التراكم فنلاحظ خلال الفترة نفسها أن حصة الاستثمارات في الناتج الداخلي الخام قد انخفضت بشدة في الجزائر وليبيا وموريتانيا، بينما ارتفعت في المغرب وتونس حيث تسجل أكبر معدل في المغرب العربي بنسبة ٢٩ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٩٣. وبالنسبة إلى باقي البلدان يظل مجهود الاستثمار على حاله كما في سنة ١٩٩٢ حيث وصل إلى ٢٢ بالمئة في المغرب و٢٠ بالمئة في ليبيا و٢٧ بالمئة من الإنتاج في الجزائر بسبب انخفاض مداخيل النفط. وقد حدث نوع من الانكماش في هذا الميدان، حيث تعتبر موريتانيا الوحيدة التي سجلت معدلاً أقل من ٢٠ بالمئة في نهاية هذه الفترة. هذه التغيرات المتداخلة خلال فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٣) في بنية الانفاق الداخلي نتجت عن النمو غير المتجانس للاستهلاك والتراكم في مختلف الدول المغاربية.

والجدول رقم (٣ ـ ١١) يعطينا توجيهات بخصوص معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمارات وللاستهلاك المسجل في البلدان المغاربية الخمسة خلال الفترة المذكورة.

هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى فترتين مختلفتين. فخلال فترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) عرفت مجموع البلدان المغاربية نمواً ايجابياً للاستثمارات واستهلاك الإدارات والاستهلاك الخاص. وقد كان المعدل السنوي المتوسط لنمو الاستثمارات يساوي أو يفوق ١٠ بالمئة في كل البلدان باستثناء تونس حيث وصل إلى ٦,٨ بالمئة.

في عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ وصل مستوى الاستثمارات إلى حد قياسي يمثل ٥٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر و٣٢ بالمئة في تونس و٢٥ بالمئة في المغرب. وقد تبعت زيادة الاستثمارات زيادة مناصب الشغل والأجور، كما سببت زيادة المداخيل بدورها نمواً في الاستهلاك المنزلي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار صلابة الإنتاج الوطني واتساع الحاجيات الاستثمارية والاستهلاكية، فإن هذه الدول قد لجأت إلى استيراد سلع التجهيز والاستهلاك، وقد أدت زيادة الواردات بكل أشكالها إلى لجوء هذه البلدان إلى القروض الخارجية التي أرهقتها بالديون. ومجمل هذه المسائل سندرسه بالتفصيل لاحقاً، ونسجل في الوقت نفسه أن ليبيا وموريتانيا تشكلان الطرفين المتناقضين ما دام الاستهلاك الخاص قد تزايد في المتوسط بـ ١٨,٧ بالمئة و٠,٢ بالمئة سنوياً على التوالي.

الجدول رقم (٣ ـ ١١)

الاستثمار والاستهلاك، المعدل السنوي المتوسط للنمو (نسبة مئوية)

الفترة	الجزائر			ليبيا			المغرب			موريتانيا			تونس		
	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخصوصي	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخصوصي	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخصوصي	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخصوصي	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخصوصي
١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٣,٦	١٠,٨	٤,١	١٠,٦	٢١,٦	١٨,٧	٩,٩	١٤,٠	٥,٥	١٩,٨	١٠,٨	٠,٢	٦,٨	٧,٨	٨,٦
١٩٨٠ ـ ١٩٩١	- ٣,٢	٤,٧	٢,٣	-	-	-	٢,٥	٥,١	٤,٠	- ٥,٦	- ٤,٧	٣,٧	- ١,١	٣,٧	٣,٣

المصادر: World Bank, Ibid., and Khader, Ibid. p. 41.

وقد ارتفع الاستهلاك العمومي في البلدان كلها بوتيرة أسرع منها في الاستثمارات، وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١ انخفض معدل النمو المتوسط للاستثمارات والاستهلاك النهائي (العام والخاص) في بلدان المغرب العربي كلها.

وفيما يخص الاستثمارات نلاحظ وجود معدلات نمو سلبية بنسبة ٣,٢ بالمئة سنوياً في المتوسط في الجزائر، و-٥,٦ بالمئة في موريتانيا، و- ١,١ بالمئة في تونس. وتعتبر زيادة الاستثمارات ايجابية في المغرب لكن وتيرتها تبقى ضعيفة أي بنسبة ٢,٥ بالمئة سنوياً مقابل ١٠ بالمئة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠. وقد انخفض الاستهلاك المنزلي بأكثر من ٥ نقاط في تونس ونقطتين في الجزائر و١,٥ نقطة في المغرب، وقد ارتفعت على العكس في موريتانيا بـ٣,٥ نقاط.

كذلك انخفض الاستهلاك العمومي في كل البلدان المعنية بوتيرة مهمة، كما كان للأزمة التي عاشها المغرب العربي منذ الثمانينيات آثارها السلبية على التكاليف العمومية التي انخفض نموها في كل بلدان المنطقة (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١١)) رغم الارتفاع السريع للحاجيات الاجتماعية والناتج عن النمو الديمغرافي.

ويعود نقص غطاء الحاجيات الأساسية للشعوب المغاربية إلى هشاشة الخيار المعتمد والخاص بالسياسة الاقتصادية لهذه البلدان المتضررة بانخفاض عائداتها الخارجية. وتُظهر الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٩٢ أن المغرب العربي قد اهتز بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة المديونية الخارجية باستثناء ليبيا التي تعتبر مصادرها المالية كبيرة.

٤ ـ تطور التوازنات المالية الخارجية

إن القراءة في الجدول رقم (٣ ـ ١٢) توضح لنا أن الميزان التجاري لبلدان المغرب العربي كان في لحظة أو أخرى في حالة عجز بين سنة ١٩٧٠ و١٩٩٤.

وتتراوح أهمية العجز الهيكلي للميزان التجاري خلال هذه الفترة الطويلة من بلد إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، لكن الاتجاه العام للعجز يتجه نحو الانخفاض في أغلب الحالات.

وقد نتج اختلال الميزان التجاري للبلدان المغاربية بما فيها البلدان المصدرة للمحروقات عن تضافر عاملين: عامل الكمية وعامل السعر.

وقد ساهم توسيع السوق الأوروبية المشتركة (CEE) إلى اسبانيا والبرتغال خلال الثمانينيات بالإضافة إلى اجراءات الحماية التي تبنتها البلدان الأوروبية والبلدان المصنعة بخصوص المنتجات الزراعية والصناعية كالنسيج القادم من العالم الثالث، ساهمت جميعها في تقليص صادرات بعض البلدان المغاربية مثل المغرب وتونس.

الجدول رقم (٣ ـ ١٢)

تطور الموازين التجارية (١٩٧٠ ـ ١٩٩٤) (بملايين الدولارات)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٩٤
الجزائر					
الواردات	١٠٧٨	٥٤٥٢	٩٥٩٦	٨١٨٨	٧٥٠٠
الصادرات	١٠١٠	٤٥٠١	١٣٦٥٢	٩٤٧٦	٩٢٠٠
الميزان	- ٦٨	- ٩٥٠	٤٠٥٦	١٢٨٨	١٧٠٠
ليبيا					
الواردات	٦٧٤	٤٤٢٤	١٠٣٦٨	٥٧٥٣[١]	٨٢٦٠[٢]
الصادرات	٢٣٩٧	٦٤١٨	٢١٩١٩	٥٦٤٤[١]	٧٦٨٠[٢]
الميزان	١٧٢٣	١٩٩٤	١١٥٥١	- ١٠٩[١]	- ٥٠٨[٢]
المغرب					
الواردات	٦٢٤	٢٢٦٦	٣٧٧٠	٤٩٩١	٦٦٩٢[٣]
الصادرات	٤٨٧	١٥٢٩	٢٤١٤	٣٣١٢	٣٩٥٦[٣]
الميزان	- ١٣٧	- ٧٣٧	- ١٣٥٦	- ١٦٧٩	- ٢٧٣٦[٣]
موريتانيا					
الواردات	٧٢	٢٠٨,٥	٣٢١,٣	٣٣٥	٤٧٠[٤]
الصادرات	٩٧,٢	١٦٧,٣	١٩٦,٣	٤٤٩	٤٣٨[٤]
الميزان	٢٥,٢	- ٤١,٢	- ١٢٥	١١٤	- ٣٢[٤]
تونس					
الواردات	٢٩٤	١٢٣٨	٣١٣٩	٤١٣٧	٦٢٦٠
الصادرات	١٨٩	٧٩٩	٢١٥٨	٢٩٣١	٤٠٣٥
الميزان	- ١٠٥	- ٤٣٩	- ٩٨١	- ١٢٠٦	- ٢٢٢٥

(١) ١٩٨٨.

(٢) ١٩٩٣.

(٣) ١٩٩٢.

(٤) ١٩٩١.

المصـــــادر: *L'Etat du Maghreb*, p. 424; Economist Intelligence Unit (1994), and World Bank, Ibid.

وفيما يخص عامل السعر فقد أخلت مجموعة من العوامل بالتوازن المالي الخارجي، منها تدهور شروط التبادل وتخفيض أسعار المحروقات والفوسفات والمواد المنجمية التي تصدرها بلدان المغرب العربي، هذه العملية ساهمت أيضاً في تقليص قدراتها على الاستيراد لصالح تسديد الديون الخارجية، إذ جعلت منها هدفاً للسوق المالية العالمية والمديونية الخارجية.

وفيما يخص المحروقات وحدها، فإن انخفاض سعر النفط قد أعاق كثيراً الجزائر وليبيا وتونس. ففي سنة ١٩٩٥ قارب السعر الحقيقي للنفط ٤ دولارات للبرميل، وهذا يمثل أقل من ٦٠ بالمئة من المستوى المسجل في عام ١٩٧٤ حيث كان ١١,٢ دولار للبرميل.

وقد فقدت الجزائر في هذا الإطار أكثر من ٣٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥، وهي تفوق ديونها الخارجية المقدرة حالياً بـ ٢٧ مليار دولار بسبب انخفاض السعر الدولي للنفط والغاز الطبيعي. وبالفعل فإن بعض البلدان المغاربية مثل المغرب وتونس استثمرت الكثير من الصناعة التصنيعية وبخاصة النسيج واستطاعتا تنويع صادراتهما نوعاً ما، ولكن هذه الصناعات الموجهة للتصدير، مع إهمال الحاجيات الأساسية للشعب، لها مفعولها السلبي، وهي مع تبعيتها للخارج في تزويدها بالمواد الأولوية والمنتوجات النصف جاهزة تتبعه أيضاً في تصريف منتجاتها.

إن تبعية الصناعة التحويلية خطيرة إلى درجة أن البلدان المتطورة هي التي تراقب سعر المنتجات المصدرة وتراقب سعر المنتجات المستوردة من قبل المغرب وتونس في هذا المجال.

كما أن هشاشة البلدان المغاربية تُعتبر عامة سواء تعلق الأمر بالبلدان المصدرة للمحروقات أو البلدان المصدرة للمنتجات التصنيعية والمنتجات الزراعية.

وحتى وإن كانت موريتانيا حالة استثنائية حيث ينخفض مستوى التبادل الخارجي مقارنةً بجاراتها، إلا أن لها الطابع التبعي نفسه.

وتتعلق الصادرات فقط بالمنتجات الأولية، كمعدن الحديد ومنتجات الصيد والمواشي، وهي مجالات يسيطر عليها الخارج، أما الواردات فهي غالباً المواد الاستهلاكية التي تراقب أسعارها الدول الأكثر تقدماً.

وقد أضعفت درجة الانفتاح التي شهدتها مجمل دول المغرب العربي اقتصادها. وفي الحقيقة فإنه خلال العشرين سنة الماضية تراوح حجم الاستيراد بين ٤٠ و٥٠ بالمئة وحتى ٧٠ بالمئة في موريتانيا خلال الثمانينيات[١١]. وإذا كنا لا نرجع الاستيراد إلى الناتج

(١١) نذكر بأن معدل الاستيراد يمثل العلاقة بين الواردات والناتج الداخلي الخام.

الداخلي الخام وإنما لتصنيع السلع، فإن حجم الاستيراد تجاوز ٤٠ حتى ٥٨ بالمئة في الجزائر، ومن ٥٠ حتى ٦٦ بالمئة في تونس، و٦٨ بالمئة للمغرب خلال الثمانينيات.

وهذا يعني أنه في كل ١٠٠ دولار منتجة في الجزائر يستورد من الخارج ما قيمته ٥٨ دولاراً، ومن أصل ١٠٠ دولار منتجة في تونس والمغرب يستورد ما قيمته ٦٦ دولاراً و٦٨ دولاراً على التوالي.

هذا المعدل المرتفع يشير إلى أهمية التسرب إلى الخارج ـ الذي تنتهجه عوامل تضاعف وتسارع نفقات الاستثمار والاستهلاك المعتمدة من البلدان المغاربية.

إن ارتفاع الواردات التي لا يمكن تقليصها وانخفاض القدرة الشرائية للصادرات ساهما في تدهور الوضعية المالية المغاربية وأديا إلى أزمة المديونية الخارجية باستثناء ليبيا كما سنبين في الفصول المقبلة بتدقيق أكبر.

وفي نهاية هذا الفصل نجد أنه قد نتج عن تخطي القيم الكبرى الاقتصادية والاجتماعية التي تميز البلدان المغاربية بصورة مختصرة أكثر مما تميز التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان خلال فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٥ تشخيص التطور المسجل هنا وهناك فيما يخص الاستثمارات وخلق فرص للشغل، ونمو الموارد، ونفقات العائلات. ولكن في الوقت نفسه نلاحظ وجود اختلالات بين القطاعات على حساب الزراعة، وكذلك فوارق جهوية بين المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى وجود فوارق داخل المدن بين ارتفاع عدد الفيلات الراقية وارتفاع البيوت القصديرية، واختلالات بين الاستهلاك والتراكم وكذلك لامساواة في توزيع الموارد، واضطراب دائم للتوازن المالي الخارجي، بالإضافة إلى التغطية غير الكافية للحاجيات الضرورية للسكان.

وقد نجم عن مجموع هذه العوامل الداخلية والخارجية تفاقم الأزمة الاقتصادية والضغط الاجتماعي في مجموع البلدان المغاربية.

إن الجوانب الايجابية لتجارب التنمية التي قامت بها بلدان المغرب العربي قد قُزمت ـ حتى لا نقول إنها أزيلت ـ واستبدلت بالجوانب السيئة. كيف وصلنا إلى هذا؟ هل هذه الأزمة الاقتصادية ظرفية أم هي أزمة تنموية ذات طابع هيكلي أم أزمة حضارية أم أزمة متعددة الأبعاد؟

ومن جهة أخرى، يجدر بنا أن نذكر بأن الاقتصادات المغاربية تطورت في مناخ دولي غير حيادي. فالنظام الصحي والتربوي المعتمد في المغرب ليس حيادياً كما أن التقنيات المستعملة في الجهاز الاقتصادي من قبل البلدان المغاربية من أجل التنمية ليست حيادية أيضاً. والأنظمة المالية والضريبية المنفذة من قبل هذه البلدان بعيدة عن الاستجابة لقيم الإنصاف والإنسانية والتضامن.

إن أهمية حجم التزايد السكاني وتفوق أعداد فئة الشباب في المجتمع المغاربي قد نتج عنهما التزايد السريع لحجم الحاجيات الاجتماعية في مجالات التربية والصحة والعمل والسكن وغيرها، وكذلك من خلال الهوة الحاصلة بين الطلب المتزايد على السلع الاستثمارية والاستهلاكية والعرض المتناقص نسبياً الذي شمل هذه السلع والخدمات.

وفي الفصل التالي سنبحث في ما إذا قدمت السياسات الاقتصادية المطبقة خلال الثلاثين سنة الماضية إجابات مناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن إخفاء عمقها وتعقيدها.

الفصل الرابع

هشاشة سياسات التنمية لبلدان المغرب العربي (١٩٦٠ ـ ١٩٩٥)

إن السياسات الاقتصادية المطبقة من خلال مخططات التنمية في مختلف البلدان المغاربية منذ الستينيات نتجت عن الأبعاد الايديولوجية لهذه البلدان، وعن الفلسفة السياسية والاجتماعية لقادتها، وطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى أنماط ممارسة السلطة في المغرب العربي منذ الاستقلال، وهي تُظهر تشابهات، ولكنها أيضاً تظهر اختلافات بحسب البلدان. كما أن الرؤى الايديولوجية والسياسية تحدد بكل بداهة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان وهو ما يجعل من المفيد التذكير باختصار بالإطار الايديولوجي والمرجعيات النظرية التي قامت عليها السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان قبل التطرق إلى المحتوى والتأثير.

أولاً: أسس الخيارات السياسية والاقتصادية

إن الفترة السالفة في بلدان المغرب تميزت باختيارين أساسيين هما: الاشتراكية أو الليبرالية من جهة، والحزب الواحد أو التعددية الحزبية من جهة أخرى، بالإضافة إلى الجدالات النظرية الخاطئة.

١ ـ الاشتراكية أو الليبرالية

إن الرؤى الايديولوجية التي هي الأساس في الاختيار السياسي والاقتصادي قد تطورت بصورة كبيرة في المغرب العربي بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥. وقد ظهرت الاشتراكية في المغرب العربي خلال الستينيات كايديولوجية لعدد من البلدان مثل الجزائر وتونس وليبيا وبأساليب قد تكون مختلفة.

أ ـ الاشتراكية الجزائرية

بدأت الاشتراكية في الجزائر في سنة ١٩٦٣ مع ظهور التسيير الذاتي، وبالفعل، فإن نظام التسيير الذاتي المستوحى من يوغسلافيا أصبح رسمياً بمراسيم آذار/مارس ١٩٦٣ التي أكملت تلك الموقعة في ١٩٦٢ والخاصة بالأملاك الشاغرة، والتي تم تبنيها للضرورة قصد مواجهة ردود الفعل التلقائية للعمال والفلاحين، والذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن وتسيير الممتلكات التي أصبحت خالية بعد الرحيل المكثف للملاك الأوروبيين. ونذكر بأن أول «لجنة للتسيير» التي أسست بصورة قانونية في سنة ١٩٦٢ لم تنبثق من اختيار سياسي على المستوى المركزي ولكنها شكلت محاولة لتسوية الوضعية التي نتجت تلقائياً بسبب دمج عمال الزراعة في المستثمرات الزراعية «الخالية» وبفعل توظيف العمال داخل المصانع التي تركها الأوروبيون في وضعية من الفوضى العامة.

وقد شكل اعتماد التسيير الذاتي من قبل الدولة سنة ١٩٦٣ محاولة تنظير ايديولوجي لوضعية ظهرت على الساحة بفعل العمال الذين قرروا المحافظة على نشاط المؤسسات والمزارع المهجورة. وقد هدف الخيار الاشتراكي كنموذج للتنمية إلى التطوير الاقتصادي والعدالة من أجل القضاء على الاستغلال والظلم اللذين تعرض لهما الشعب الجزائري خلال الفترة الطويلة والشاقة من الاستعمار، وبعد انقلاب ١٩٦٥ أبقي على التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي ولكنه ألغي من القطاع الصناعي.

وعلى المستوى الاقتصادي، فإن الاشتراكية الجديدة التي وضعت ابتداء من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ قد تُرجمت بتوجيه الدولة للقطاع الصناعي من خلال تأسيس شركات وطنية عمومية، وقد تدعم القطاع العام بتأميم القطاع الصناعي والمالي والمناجم بما فيها المحروقات التي تعتبر آخر قطاع تم تأميمه جزئياً في شباط/فبراير ١٩٧١.

وتتمثل أهم مظاهر اشتراكية الدولة في مركزية النظام الاقتصادي في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وللأرض «التي تعتبر من ممتلكات الدولة» وفي آليات القرار التي تخص التوزيع القطاعي للاستثمارات وتمويلها وتنظيم إنتاج السلع والخدمات، بالإضافة إلى تسويق المنتجات الوطنية والمستوردة مع احتكار الواردات الممنوحة للشركات الوطنية والدواوين العمومية.

هذا النوع من الاشتراكية كان السبب في ظهور طبقة من المسيرين التي تمتلك سلطة اقتصادية ضخمة بفضل مراقبة الدولة التي تمارسها على الشركات العمومية والوزارات الاقتصادية، وهو ما تسبب في بيروقراطية الاقتصاد، وأدى إلى أزمة تسيير من قبل الدولة ملموسة في ظهور الزيادة واستمرارها في النفقات والتبذير والرشوة والعجز والإفلاس المالي للمؤسسات العمومية التي أصيبت بالشلل والاختناق خلال السبعينيات والثمانينيات.

وقد تكرس إفلاس نظام الدولة بالنتائج السيئة المسجلة في الاقتصاد الجزائري بعد فترة الرفاهية المالية الناتجة عن ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية.

وقد عكس التسيير الاشتراكي للمؤسسات والثورة الزراعية التي بدأت فيها الحكومة سنة ١٩٧١، والطب المجاني الذي طبق سنة ١٩٧٣ والثورة الصناعية والثورة الثقافية، ملامح الأبوية التي تمارسها الطبقة الحاكمة، والتي تحاول أن تجعل من الإصلاحات مجرد هبة تمنح دون أن تأخذ بعين الاعتبار تضامن القاعدة وكتلها، هذا التضامن الضروري لنجاح كل عملية. لكن ما شجع انتشار مناخ اللامبالاة والإهمال بالدرجة الأولى، هو الفارق الكبير الموجود بين الخطاب السياسي المبني على ميثاق الجزائر لسنة ١٩٦٤ والميثاق الوطني (١٩٧٦) والنصوص الأساسية وتطبيقها في الواقع المستوحاة منه. وهذا سبب مهم من أسباب الأزمة بين الحكام والمحكومين، خاصة بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٨ تحت رئاسة بومدين، وفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ تحت رئاسة الشاذلي بن جديد الذي تبعه انهيار النظام بعد سنة ١٩٩٠ مع النجاح المسجل في الساحة السياسية للتيار الإسلامي الذي وضع حداً بصورة نهائية لاشتراكية حولت لأغراض سياسوية ولصالح امتيازات شخصية لطبقة مغضوب عليها شعبياً، وهي الطبقة نفسها التي بقيت متمسكة بالسلطة بعد انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ محافظة على امتيازاتها ومعادية النظام الديمقراطي والحريات العمومية، ولكنها غيرت وجهتها الايديولوجية بتبني الليبرالية وبرنامج صندوق النقد الدولي (FMI) كي تنتفع أكثر. وسنعود في الفصل التالي الى مناقشة هذه المسألة المهمة والتي نسلط فيها الضوء على الأسباب الحقيقية لإخفاق النظام الاشتراكي في الجزائر، وبعبارة أصح إخفاق رأسمالية الدولة والمركزية الموجهة للاقتصاد.

ب ـ الاشتراكية التونسية

مباشرة بعد استقلال تونس سنة ١٩٥٦ اختار بورقيبة الليبرالية، إلا أن توجيه الدولة التدريجي للاقتصاد التونسي في بداية الستينيات أدى ببورقيبة إلى تغيير الاتجاه إلى درجة تغيير اسم الحزب الواحد الذي أصبح يسمى بـ «الحزب الاشتراكي الدستوري» في عام ١٩٦٤.

وقد تكرست الاشتراكية التونسية بالاستعانة بأحمد بن صالح الأمين العام السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين (UGTT) القوي، حيث أسندت إليه سنة ١٩٦٢ وزارات التخطيط والمالية والزراعة والاقتصاد، وخولت لهذا الشاب المقتنع بالاشتراكية مهمة تنظيم التنمية المخططة للاقتصاد التونسي. إن إنشاء التعاونيات الفلاحية والشركات الوطنية والوكالات العامة في قطاع الفلاحة والصناعة والتجارة كان يهدف إلى تمكينه من وسائل مراقبة القطاعات ذات النشاط الاقتصادي لتأمين التنمية الاقتصادية للبلاد في إطار مخطط.

كما أن تنظيم الاقتصاد من المفروض أن يعتمد من الآن فصاعداً على وجود ثلاثة قطاعات مختلفة قانونياً؛ التعاونيات، والقطاع الخاص، والقطاع العام.

إن الإصلاحات التي أجريت سنة ١٩٦٤ في مجال الزراعة تتمثل في تجميع المستثمرات الزراعية وتنظيمها على شكل تعاونيات للإنتاج تتوفر على التجهيزات والأدوات المناسبة. وقد أثارت هذه الإصلاحات معارضة داخل الطبقة السياسية وعلى مستوى

الفلاحين. وبعد ذلك بخمس سنوات نلاحظ أن ثلاثة أرباع من التعاونيات قد أصبحت مفلسة. وفي سنة ١٩٦٩ أعلن رغم هذه النتائج السلبية عن إقامة ٦٠٠ تعاونية جديدة لتدعيم «الاشتراكية التعاونية»، وقد أعقبت ذلك موجة من السخط في الريف تشكك في هذا النوع من الاشتراكية الزراعية. وفي مجال الصناعة قامت الاشتراكية على توسيع القطاع العمومي وخلق شركات تدخل في إطار الاستراتيجية التي تخدمها تنمية الصناعة الخفيفة مثل الصناعة النسيجية والبلاستيك، والتغليف وتعليب الفواكه والخضر الموجهة أساساً إلى تغطية الحاجيات المحلية.

وفي قطاع التجارة ترمي الإصلاحات إلى إعادة تنظيم شبكات التوزيع من خلال خلق مستودعات للدولة، ومن خلال المراقبة الشديدة للتجارة الخارجية، خاصة عن طريق تقليص الواردات من أجل تخفيض عجز الميزان التجاري.

وقد استغلت الطبقة السياسية المشاكل الناشئة عن إعطاء الزراعة طابعاً جماعياً ودولنة القطاع الصناعي والتجارة لتدفع بورقيبة إلى الاستغناء عن أحمد بن صالح في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، ثم القاء القبض عليه وتقديمه الى العدالة، حيث حكم عليه ظلماً في سنة ١٩٧٠ بعشر سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة الخيانة.

وبعد ذهاب أحمد بن صالح، عاد بورقيبة من جديد إلى السياسة الليبرالية بتعيينه الهادي نويرة الخصم اللدود لبن صالح كوزير للاقتصاد قبل أن يُسند اليه منصب وزير أول.

ولم تسمح العودة إلى الليبرالية في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ لتونس بحل مشاكلها في التنمية الاقتصادية كما ستتطرق إلى ذلك في الفصول التالية بصورة أكثر تفصيلاً.

ج ـ الاشتراكية الليبية

بين عام ١٩٥١، تاريخ استقلال ليبيا، وأول أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، تاريخ وصول العقيد القذافي إلى السلطة، كان الاقتصاد الليبي تحت مراقبة مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وإيطاليا.

وقد سمح اكتشاف النفط في عام ١٩٥٩ وتصديره ابتداء من سنة ١٩٦١ بارتفاع المداخيل الخارجية لليبيا، إلا أن تأثير ذلك على مستوى الحياة الليبية كان هامشياً، وقد كانت هذه الفترة فترة الرأسمالية المتوحشة.

وقد تبنى القذافي، الوريث الروحي لجمال عبد الناصر، الشعار الناصري «حرية، اشتراكية، وحدة»، ووضع حداً للتعددية الحزبية وأسس حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الواحد الجديد مثلما هو الحال في مصر، ولكن العقيد القذافي غير في عام ١٩٧٣ طريقته من أجل تعزيز الاشتراكية من خلال الثورة الشعبية بخلق مؤسسات سياسية جديدة مبنية على المؤتمرات الشعبية المنظمة وفق قاعدة إقليمية (الأحياء والقرى

والبلديات) أو قطاعية (حسب قطاعات النشاط باستثناء الجيش والشركات النفطية والبنوك)، وتعيين المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي تمثل سلطتها التنفيذية. وهكذا فكل بلدية تسير من قبل لجنة شعبية والحكومة تدعى باللجنة الشعبية العامة[1].

والاشتراكية الليبية المحددة في **الكتاب الأخضر** الذي ألفه القذافي هي ذات روح دولانية (نسبة إلى الدولة). وهذا النوع من الاشتراكية يقوم على سلسلة من الممنوعات مثل: إلغاء القطاع الخاص، وإلغاء التجارة الصغيرة، وإلغاء المهن الحرة، وإلغاء كراء العقارات، ومنع توظيف اليد العاملة الأجيرة... الخ.، وتطبيق هذه الاشتراكية يعتمد على شعارات وتوجيهات مفادها: (أن السكن من حق من يشغله) و(أن الأرض ليست لأحد) وأن (كل عائلة يجب أن تعتمد على نفسها)... الخ.

وقد تم إخفاء الصعوبات الاقتصادية لليبيين بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٦ وراء السلة النفطية التي كانت تمد هذا البلد بمصادر مهمة من العملة الصعبة، حيث وصل مستواها إلى ٢٢ مليار دولار لسنة ١٩٨٠ فقط. ولكن الانخفاض المفاجئ لسعر النفط بعد كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ قلص بصورة معتبرة دخل التصدير الليبي الذي وصل إلى ٥,٦ مليار دولار سنتي ١٩٨٨ و١٩٨٩.

وقد ساهم انخفاض مستوى معيشة الليبيين وتفاقم الأزمة الاقتصادية الداخلية في تغذية السخط الشعبي الذي أدى بالقذافي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية للنموذج الذي تبناه في كتابه **الأخضر** بكسر احتكار الدولة لوسائل الإنتاج الصناعية، والسماح بتأسيس تعاونيات خاصة ومؤسسات عائلية من دون التنازل عن مبدأ التصرف والتحكم في اليد العاملة المأجورة. وهو ما يقيد آثار الإصلاح المعتمد ما دام أصحاب الأموال هم وحدهم المسموح لهم بالعمل في المؤسسات الخاصة.

إن محاولات الانفتاح المعتمدة من قبل النظام الليبي منذ عام ١٩٨٧ لم تسمح لليبيا بحل مشاكلها الاقتصادية الجوهرية. وكيف يمكن ذلك في غياب سياسة تجعل المواطن مسؤولاً وتحرِّر المبادرات؟

وتظهر التجربة الليبية مثل جاراتها أن مشاكل التنمية جد معقدة ولا يمكن حلها من القمة عن طريق الأبوية أو الإدارة أو عن طريق اللجوء إلى الرأسمالية المتوحشة.

د ـ الرأسمالية المغربية

لقد قام الخيار الايديولوجي للمملكة الشريفية على أساس الوفاء الدائم للغرب

(١) انظر: François Burgat, «Le Choix de Kadhafi,» dans: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [°1991]), pp. 391-393, et Paul A. Balta, *Le Grand Maghreb: Des indépendances à l'an 2000*, avec la collaboration de Claudine Rulleau (Paris: La Découverte, 1990), pp. 40-50.

ولاقتصاد السوق منذ الاستقلال، كما أن تنمية القطاع الخاص المغربي ليست نتيجة لآليات وقواعد اقتصاد السوق في إطار الشفافية كما هو الحال في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بل إن القطاع الخاص نما في الحقيقة داخل سياج الملكية التي ساهمت مباشرة في ازدهاره. إن اقتصاد السوق عادة يتزاوج مع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كما يحدث في البلدان الصناعية، لكن هذا الشيء غير متوفر في المغرب منذ حصوله على الاستقلال.

وبالموازاة أسست الملكية قطاعاً عمومياً في المجال الصناعي: الفوسفات، والصناعة الكيميائية، والصناعة الغذائية الزراعية، وصناعة الأسمنت... الخ. كما أن تطوير السياحة صار ممكناً بفضل الطلب الذي قدمه المغرب للحصول على المساعدات الأجنبية.

في الوقت نفسه فقد حول احتكار المملكة النظام السياسي والاقتصادي القطاع العمومي إلى نوع من الممتلكات الخاصة، وهذه الخطوات لم تعط نتائج مرضية، فالمغرب وجد نفسه يعاني الأزمة الاقتصادية منذ السبعينيات، التي زاد من حدتها تفاقم الديون الخارجية. كما أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وتطبيق برنامجه للتسوية الهيكلية المبنية على رأسمالية الاقتصاد مصداقاً للنموذج النظري للمدرسة الكلاسيكية الحديثة في القرن الماضي لم يُساهم في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي إلى يومنا هذا. فالرأسمالية الاقتصادية لم يستفد منها إلا الأغنياء من المغاربة والأجانب، مما أدى إلى حصر الثروات بين أيدي أقلية مرتبطة بالبلاط، وتفاقم الفوارق الاجتماعية واللامساواة الجهوية. فحسب إحصائيات نشرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ فإنه من بين ٢٥ مليون ساكن في المغرب تجاوز عدد الفقراء ٩ ملايين، ويوجد ٦ ملايين منهم في المناطق الريفية.

وقد زاد تهميش الريف، بالإضافة إلى تهميش الشباب في المدن، من حدة الإحباط الاجتماعي وأدى إلى ظهور العنف، كما حدث في الاضطرابات التي حصلت في الأعوام ١٩٦٥، ١٩٨١، و١٩٨٤ على التوالي، أو خلال المظاهرات الشعبية التي منعت من قبل السلطة والتي أدانت عدوان الحلفاء على العراق (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). ورغم السلطة الواسعة للملكية والمراقبة التي تمارسها على الجيش والإدارة والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المختلفة على المستوى الوطني والجهوي، لم تنجح السلطة المغربية في تخطي السخط الشعبي الذي أثارته الرأسمالية بعد أن أغرقت المجتمع المغربي في الفقر الذي أصبح وباء، وفي اللامساواة المتزايدة التي أصبحت هيكلية.

هـ ـ حالة موريتانيا الخاصة

أصبح النظام الموريتاني بعد الاستقلال ذا طبيعة ليبرالية، وقد كان المجتمع الموريتاني أساساً مجتمعاً ريفياً، كما أن الاقتصاد الموريتاني كان بدائياً (فلاحة، ورعي ومناجم) سيطر عليه القطاع الخاص، وتعتبر شركة مناجم الحديد الموريتانية ميفرما (MIFERMA) شركة أجنبية بأموال أوروبية تغلب عليها المصالح الفرنسية، ولم تؤمم إلا سنة ١٩٧٤، كما أنها كانت توفر ٩٠ بالمئة من حصص التصدير الموريتاني في نهاية السبعينيات.

وقد أكدت عسكرة السلطة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٥ الاختيار الرأسمالي وجسدت انحرافات أعوان الدولة والقطاع العمومي، كما هو الحال في الجزائر، بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٥. ولم تستطع السلطة العسكرية ضمان الحريات العامة ولا التخفيض من الرغبة في التغيير السياسي الذي تطمح إليه الأعداد العريضة من أفراد الشعب والمعارضة على اختلافها، ولم يسمح غياب الإطار الديمقراطي الفعلي للحرية، الناتج عن الحزب الواحد أو السلطة العسكرية في موريتانيا، كما في باقي البلدان المغاربية، بتوفير شروط إقامة مجتمع مبني على العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة وتسيير الاقتصاد والإدارة في شفافية تماشياً مع تعاليم الإسلام وآمال شعوب المنطقة.

٢ ـ حزب واحد أو تعددية حزبية

إن التعددية الحزبية التي كانت موجودة في المغرب العربي في نهاية الفترة الاستعمارية قد استمرت بعض الوقت بعد الاستقلال في ليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا.

إلا أن نظام الحزب الواحد فرض نفسه بسرعة في تونس منذ عام ١٩٥٩، وفي الجزائر سنة ١٩٦٢، وموريتانيا في سنة ١٩٦٥، وليبيا في عام ١٩٦٩. والمغرب وهو الوحيد الذي حافظ على التعددية الشكلية، إذ إن الملكية هي التي تلعب دور الحزب الواحد[٢].

وفي الستينيات كان نظام الحزب الواحد يبدو الإطار الوحيد القادر على تعزيز الوحدة الوطنية أمام القوى الانفصالية التي ظهرت مع استقلال هذه البلدان، وكذلك فمن حقه تجنيد طاقات شعوب المنطقة وقواها حول نظرية معينة قصد توجيهها إلى مهام البناء الوطني.

لهذا فإنه خلال عقود الستينيات والسبعينيات ساهمت دمقرطة التعليم وعملية التنمية الاقتصادية التي شرع فيها تحت لواء الحزب الواحد في رفع مستوى معيشة الأفراد ومستوى التعليم هنا وهناك.

إلا أن تطلعات الشعوب المغاربية المطالبة أكثر فأكثر بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية قد قوبلت بالبيروقراطية والمحسوبية والرشوة والجمود، بل وإسكات المعارضة وغياب الحريات الأساسية واللجوء إلى الطرق البوليسية والمراقبة الشديدة لوسائل الإعلام وحصر المنظمات الجماهيرية ـ إن وجدت ـ في دور الناقل لتعليمات الحزب والدولة. (نقابات، ومنظمات نسوية، وطلابية... الخ.)، وجعلها تهدف إلى منع ظهور قوى سياسية مثقفة وديناميكية قادرة على مواجهة سلطات الحزب الواحد والتشكيك في

(٢) على حد قول: Paul Balta, dans: *L'Etat du Maghreb*, p. 356.

امتيازات مستغلي النظام ووضعياتهم. وسنرى في الفصول التالية انعكاسات هذا النوع من السياسات تحت سلطة ملكية الدولة أو حزب الدولة أو جيش الدولة.

٣ ـ الجدالات النظرية الخاطئة

لقد وُجدت الرأسمالية منذ قرنين فقط، ويعود تاريخ الأعمال الأولى التي سمحت للغرب بإجراء مقاربة علمية إلى سنة ١٧٥٨ مع **الجدول الاقتصادي** لـ ف. كينيه (F. Quesnay) وإلى عام ١٧٧٦ مع **بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم** لآدم سميث (Adam Smith) وتبعتها أعمال أخرى لمالتوس (Malthus) (١٧٩٨ ـ ١٨٢٠) وريكاردو (Ricardo) (١٨١٧)... الخ.

وقد عرف علم الاقتصاد بعد ذلك انطلاقة جديدة مع ظهور نظرية المنفعة الحدية مع منجر (Menger) (١٨٧١) وبوهم باورك (Bohm Bawerk) (١٨٨٤) ونظرية التوازن العام مع ل. والراس (L. Walras) (١٨٩٦) وف. باريتو (V. Pareto) (١٨٩٦ ـ ١٨٩٧) وتحليل الاقتصاد الكلي مع الكتاب الشهير لـ ج. م كينز (J. M. Keynes) **النظرية العامة للتشغيل، والفائدة والنقود** (١٩٣٦).

وبالموازاة فقد تطور تيار مذهبي مع كارل ماركس منذ عام ١٨٤٨، الذي نشره مع أنغلز **بيان الحزب الشيوعي**، ثم نشر بعد ذلك في عام ١٨٥٩ **نقد الاقتصاد السياسي**، وفي سنة ١٨٦٧ **رأس المال**.

تعتبر كل من الرأسمالية والاشتراكية نتاجاً للغرب نظرياً أو تطبيقياً، قبل أن تمتد الى بقية أنحاء العالم. إن ثورة تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧ وبداية عهد الاشتراكية مع ظهور الاتحاد السوفياتي من جهة، والأزمة الكبرى التي مرت بها الرأسمالية في عام ١٩٢٩ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، قد سمحتا بنمو دور القطاع العمومي في الاقتصاد لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة في هذه البلدان بعيداً عن تعليمات النظرية الجديدة الكلاسيكية والاقتصاد الليبرالي الذي يقتصر على الارتكاز على قوى السوق.

ورغم التعارض بين النظرية الكنزية والنظرية الاشتراكية، فإن كلتيهما تقترح تدخل الدولة في الاقتصاد خلال العشرينيات والثلاثينيات على أسس مختلفة، ولكنهما تتجهان نحو الأهداف نفسها: بعث الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي وضمان التنمية.

ولم يظهر اقتصاد التنمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية منذ الخمسينيات، وهذا يتزامن مع استعادة القسم الأول من البلدان المستعمرة للاستقلال. وقد تضاعفت الأعمال النظرية خلال الستينيات في أهم اللغات العالمية.

وهنا أيضاً، فإن اقتصاد التنمية الموجه إلى بلدان العالم الثالث، سواء كان يتبع الرأسمالية أو الاشتراكية أو الممازجة بينهما، قد تم تكريسه من قبل العالم الغربي بما فيه

أوروبا الشرقية، وفي هذا الإطار حصلت بلدان المغرب العربي على استقلالها بداية من عام ١٩٥١ (ليبيا) وعام ١٩٦٢ (الجزائر).

وقد كانت بلدان المغرب العربي ضحية التقليد الأعمى واستيراد نماذج اقتصادية حملت مناقشات نظرية عقيمة: الزراعة أو الصناعة، الصناعة الثقيلة أو الصناعة الخفيفة، السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات، عوض تصور استراتيجيات التنمية القائمة على وقائع محلية وإرضاء الحاجات الأساسية لشعوبها.

أ ـ الزراعة أو الصناعة

إن استراتيجيات التنمية لبعض بلدان المغرب المستوحاة من النموذج النظري الأجنبي بنيت إما على الأولوية المطلقة التي منحت للزراعة والري (سياسة السدود الكبرى) كما في المغرب، أو على أولوية تكاد تكون مقتصرة على الصناعة كما في الجزائر وليبيا، حيث أدى تهميش الزراعة إلى تفاقم التبعية الغذائية للخارج.

هذه الاختيارات الحصرية هي اختيارات غير سليمة، تستقى من وحي أفكار مسيري هذه البلدان الذين يرضخون للتأثير الأجنبي ـ الثقافي والاقتصادي على وجه الخصوص ـ ويفرضونها على شعوبهم بنوع من الأبوية معتمدين على الهياكل النظرية التي تغلف هذه الاختيارات بعبارات تقنية علمية.

ونتائج هذه التجارب بعد ثلاثة عقود تبين حدود هذا النوع من الاختيارات المبتورة، فالزراعة المغربية تطورت بصورة كبيرة كما سنشاهد ذلك في الفصول التالية، ولكن هذه الزراعة حولت أكثر فأكثر نحو التصدير مصدر الربح للمزارع التاجر بدلاً من توفير الحاجيات الغذائية المحلية. هذا النوع من السياسة ساهم في تهميش المناطق الريفية حيث إن الفقر في ازدياد، والاقطاعات الثرية جداً بين أيدي أقلية من الناس.

من جهة أخرى، لم تؤد التنمية الصناعية المكثفة في الجزائر وليبيا إلى تنمية اقتصادية لهذين البلدين، ولا ساهمت في تحسين حالة التكامل الصناعي الداخلي بين الصناعات أو بين القطاعات، ولا أدت إلى توسيع السوق الداخلية، بل على العكس من ذلك فإن نماذج التصنيع المستعملة قد دمجت هذين البلدين في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما زاد من حدة تبعيتها التقانية التجارية والإنسانية (المساعدة التقنية) والمالية (بخاصة الجزائر) نحو بعض الدول المتقدمة.

ولم يؤد تصنيع بلدان المغرب العربي بصورة عامة إلى توفير الحاجيات الضرورية للسكان من السلع النهائية، وعموماً فإن الخطأ المرتكب من قبل البلدان المغاربية كان في إعطاء الأولوية لتنمية قطاع وحيد على حساب قطاعات أخرى وعلى حساب الجوانب الأخرى من الاقتصاد والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للشعب، في الوقت الذي كان من الأفضل تطبيق استراتيجيات قائمة على التنمية المتزامنة لكل من قطاعي الزراعة والصناعة وذلك بتنظيم تكاملهما في الزمان والمكان. وكان يمكن للتبعية ما بين هذين

القطاعين أن تحدث بتمتين العلاقات بينهما عن طريق تزويد الزراعة بالمواد الصناعية (الأسمدة، الجرارات، الشاحنات، أجهزة البذر والحرث. . . الخ.) وعن طريق تزويد الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية (الفواكه والخضر للتعليب، والصوف والقطن للنسيج، والجلد للصناعة الجلدية. . . الخ.)، وهذان القطاعان هما قطاعان ضروريان يستحقان أن يطورا في الوقت نفسه، مع أخذ احتياط أن تعطى الأولوية في القطاع الصناعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية المركزة وبخاصة في المناطق الريفية، وأن تستعمل تقنيات العمل المكثف لمحاربة البطالة التي تميز أرياف المغرب العربي. وهذان القطاعان يعتبران كالأبوين الفقيرين اللذين أنجبا استراتيجية العمل المطبقة اليوم.

وكل سياسة اقتصادية تستحق هذه التسمية يجب أن تقود الصراع ضد الفقر لاستئصاله، وضد التوزيع غير المتساوي وغير المبرر للمداخيل والثروات عن طريق سياسة حيوية للتشغيل وتعميم الازدهار لإزالة الاختلال الجهوي داخل البلد.

ب ـ الصناعات الثقيلة أو الصناعات الخفيفة

في نقاشهم لهذه القضية تأثر المسيرون الجزائريون والليبيون بمبادئ نظرية غربية تفضل الصناعة الثقيلة، وقد سبقت اختيارات الجزائر للتصنيع المكثف جارتها الليبية (إذ انطلقت فيها في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧).

ومن الواضح أن الصناعيين الجزائريين تأثروا بالمدرسة الفرنسية، وبخاصة بأعمال ف. بيرو (F. Perroux) حول **أقطاب النمو، وأقطاب التنمية، والصناعات المحركة**[٣] وبمقاربة ج. ديستان دو برنيس (De Bernis) المبنية على الصناعات المصنعة[٤].

فالاستثمارات بحسب دو برنيس يجب أن توجه قبل كل شيء نحو الصناعات الثقيلة «التي يكون تأثيرها الأساسي تنمية إنتاجية باقي القطاعات»، والتي تساهم في تحويل السلوكات التقنية والاجتماعية ونشر التطور التقني في البلدان المعنية، هذه الطريقة تمنع توجيه موارد مالية مهمة نحو الصناعة الخفيفة، «لأنه إذا قرر بلد ما عدم إنشاء هذا القطاع (الصناعة الثقيلة) وبناء تصنيعه على صناعات توجد في درجات أسفل على سلم الإنتاج (الصناعة الخفيفة) فإنه يصبح تحت التبعية للبلدان التي تمونه بتجهيزاتها سواء على مستوى التكيف التقني مع ذلك العتاد أو على مستوى التطور التقني، ويعتبر هذا القطاع

---

(٣) انظر: François Perroux: *L'Economie des jeunes nations: Industrialisation et groupements de nations*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1962), et *L'Economie du xx^ème siècle* (Paris: Presses universitaires de France, 1964).

(٤) انظر: G. Destanne de Bernis, «Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale,» *Economie appliquée*, tome 19 (juillet-décembre 1966), et «Industrie lourde, industrie légère,» dans: Jean Dresch, R. Dumont et C. Bettelheim, *Industrialisation au Maghreb*, collection les textes à l'appui (Paris: Maspéro, 1963).

المتعلق بإنتاج الآلات شرطاً لإيجاد معدل نمو مستقل».

لكن المؤلف تجاهل التبعية التامة لأي بلد نام اختار الصناعة الثقيلة بالنسبة الى البلدان التي تموله بالإمكانيات الغالية جداً وقطع الغيار والتقنيات المتقدمة جداً (الرأسمال الكثيف)، خصوصاً عند علمنا أن البلدان النامية تفتقر الى رأس المال واليد العاملة المؤهلة والخبرات التقانية ولا تستعمل اليد العاملة المتوفرة بكثرة، وتكون تبعية أي بلد نام للخارج أخطر في مجال الصناعات الثقيلة الموضوعة في شكل مركبات صناعية صعبة التحكم في تسييرها وتشكل مولدات للتبذير بكل أنواعه، مقارنة بالتبعية في حالة الصناعات الخفيفة الموضوعة في شكل وحدات يسهل التحكم فيها وتستخدم التقنيات المكثفة للعمل والمواد الأولية المحلية تنتج سلعاً موجهة لتغطية الحاجيات الأساسية للسكان بالدرجة الأولى(٥).

إن إنشاء المجمعات الصناعية الكبرى في قطاعات الحديد والصلب، والبترو ـ كيماويات، والميكانيك والالكترونيك. . . الخ. ، لا يستجيب في الجزائر وليبيا لمقاييس تقنية واقتصادية عقلانية للحصول على أكبر قدر من الفوائض الصناعية، ولكنه غالباً يكون من أجل السمعة السياسية (أكبر مجمع في إفريقيا وأكبر مجمع في الوطن العربي. . . الخ. مثلما كان يحلو القول للمسؤولين الصناعيين الجزائريين في السبعينيات)، وقد رافق الحجم الهائل لهذه المجمعات في ليبيا والجزائر استثمارات عالية المستوى تستعمل تقنيات متطورة ذات رأسمال وإمكانيات كبيرة مستهلكة مصادر مالية ضخمة معظمها من العملة الصعبة.

ولهذا وجدنا أنفسنا أمام مجمعات صناعية كبيرة محكوم عليها بعدم بلوغ مردوديتها الكاملة لأنها أكبر من اللازم ولا تنشط العلاقات الصناعية التكاملية في الوطن، مع إهمالنا الصناعة المحلية الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر صناعة تكاملية.

هذه المجمعات زرعت في الجسم الاقتصادي والاجتماعي في كلا البلدين مثل جزيرتين صغيرتين، تحافظ كل من جهتها على العلاقات الاقتصادية التقنية، والإنسانية والمالية الشديدة مع الخارج وتتجاهلان البلد الذي يُؤويهما إلا عند تدفق إنتاج غير كاف وباهظ الثمن.

وتقوم الأولوية المعطاة للصناعة الثقيلة على إرادة اللحاق بركب الدول المتقدمة في أقرب الآجال بتسريع عجلة النمو عن طريق تطبيق سياسة القطاع في الجزائر وليبيا بالأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر في البلدان المتقدمة حالياً أو تلك الأولويات التي شجعها الاتحاد السوفياتي بين الحربين العالميتين(٦).

إذاً، فانهيار الاتحاد السوفياتي منذ بضع سنوات يظهر بوضوح بداهة المثال الذي يجب تجنبه.

---

(٥) انظر: Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: Economica, ©1991), pp. 136 et suiv.

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

ومن جهة أخرى، فإن نقل النموذج الصناعي الأوروبي الخاص بالقرن الماضي إلى الجزائر وليبيا المعاصرتين، ومقارنة الرأسمالية الصناعية في أوروبا برأسمالية الدولة في المغرب، يحتويان على نقائص سواء على المستوى النظري أو العملي. ونسجل أن الاختلافات الهيكلية واختلاف الإطار بين التطور التاريخي للرأسمالية الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر والوضعية الاقتصادية للجزائر وليبيا خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ تكمن في نقاط عديدة، نذكر منها أمثلة ثلاثة:

- إن التراكم الإنتاجي في أوروبا قد استفاد من محيط دولي مناسب جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور المحرك التي لعبته المنافذ الخارجية في المستعمرات، بينما تطورت البلدان المغاربية على غرار البلدان الأخرى للعالم الثالث خلال العقدين الأخيرين في محيط دولي عدائي للغاية يتميز بالتبادل غير العادل وتدهور قيم التبادل للبلدان المتخلفة وإعطاء الاقتصاد طابعاً عالمياً نتيجة لنظام غير عادل يهدف إلى تفقير البلدان الأكثر فقراً.

- وجود سوق داخلية متنامية نتيجة لارتفاع نسبة التشغيل قد أدى في أوروبا في القرن التاسع عشر إلى نمو الاستثمارات في صناعة سلع التجهيز التي ساهمت بدورها في ارتفاع «الطلب الحقيقي» وخلق فرص جديدة للاستثمار الصناعي من أجل إنتاج سلع صناعية للاستهلاك وهكذا. . .

وبكلمة موجزة، فإن التأثيرات المضاعفة للاستثمارات المنتجة كانت في القرن الماضي موجودة داخل البلدان المعنية نفسها أو داخل النظام، الأمر الذي لا ينطبق على البلدان المغاربية، حيث إن الاستثمارات في الصناعات الثقيلة ذات رؤوس الأموال الكبيرة، والتي تنشئ أقل عدد من المناصب نسبياً، قد حصرت هذه العوامل المضاعفة خارج البلدان المغاربية نفسها[٧].

- اختلاف مستويات النمو بين النظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر واقتصاد هش ومسيطر عليه في نهاية القرن العشرين ليس اختلاف درجات وإنما اختلاف في طبيعة الهياكل والنظام.

ولهذا نعتبر، لكل هذه الأسباب، أن النقاش حول التصنيع بنوعية الخفيف والثقيل في دول المغرب (أو العالم الثالث) هو نقاش عقيم، لأن هذين النوعين من الصناعة يعتبران في حالة المغرب العربي متنافيين، بل على العكس من ذلك فإن تصنيعاً عقلانياً في هذه البلدان يمكن أن يشجع الاستثمارات الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية الصناعية المخصصة لتغطية الحاجيات الأساسية للسكان (الغذاء، الملبس، التجهيزات الالكترومنزلية. . .) وللحصول على منتوج نصف جاهز موجه الى تجهيز قطاع البناء والصناعات التكاملية (مواد البناء ونشاطات الصيانة وصناعة التركيب) وكذلك إنتاج السلع التجهيزية الموجهة الى مختلف قطاعات النشاط (الآلات اليدوية، وسائل النقل، آلات

---

(٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٩ وما بعدها.

الفلاحة. . . الخ.) مع أخذ أولويات كل بلد بعين الاعتبار، وكذلك الموارد المالية المتوفرة أو الاحتمالية في إطار مقاربة إجمالية ومنسجمة ومتعددة السنوات تكون أهدافها الأساسية التكامل الداخلي لاقتصاد البلد المعني وتوسيع السوق الداخلية والإصلاح الجهوي المغاربي القائم على تكامل منظم ومتجانس. ومن جهة أخرى، فإن البلدان المغاربية التي لا تملك الموارد المالية نفسها ـ كليبيا والجزائر ـ للدخول في مجال الصناعة الثقيلة، قد وجهت استثماراتها الى الصناعات الخفيفة منقسمة بين إنتاج صناعات إحلال الواردات أو تنمية الصادرات لكنها سقطت في نوع آخر من الجدال النظري العقيم.

ج ـ صناعات إحلال الواردات أو تنمية الصادرات

فضلت بعض البلدان المغاربية مثل المغرب وتونس في المرحلة الأولى اللجوء خلال الستينيات والسبعينيات إلى صناعة إحلال للواردات لتتوجه بعد ذلك خلال الثمانينيات إلى تنمية الصادرات مطبقة توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) في إطار إعادة جدولة ديونها الخارجية، والشيء نفسه في الجزائر التي لم تنجح فيها تجربة الصناعة التحويلية، وقد شجعت ابتداء من عام ١٩٩٠ الصناعات الموجهة نحو التصدير بعد الضائقة المالية التي تلت تخفيض وسائل الدفع الخارجي الذي زاد من حدة الدين منذ عام ١٩٨٦ وبخاصة بعد سقوط أسعار المحروقات في السوق النفطية الدولية.

إن الاختيار شبه الحضري قد أكد تنمية الصناعات التحويلية الموجهة الى التصدير خارج استراتيجية شاملة للتنمية تتكفل بمجموعة أهداف محددة تنصب في مجموع القطاعات الفاعلة في إطار السياسة الشاملة للتشغيل، ولم تستطع العدالة الاجتماعية ولا الازدهار الاجتماعي خلق شروط مناسبة لإصلاح الاقتصاد الوطني وتخفيض التبعية نحو الخارج.

وفي الحقيقة فإن تجربة اللجوء إلى صناعة إحلال الواردات في المغرب العربي، مثل ما هو الحال في أمريكا اللاتينية، تظهر محدودية مثل هذا الاختيار، لأن مثل هذه السياسة الاقتصادية ليست مبنية على تخصيص واردات التصنيع لاحتياجات البلد، ولكن على العكس من ذلك، فإن القلة الغنية تعيش في بحبوحة لقربها من السلطة، ولهذا فإن جعل استراتيجية تحويل الاستيراد هدفاً في حد ذاته يقود إلى المأزق ويشكل خياراً خاطئاً لأنه لا يستجيب لضرورة تأمين غطاء للحاجات الأساسية للبلاد، ولا لخلق فرص عمل في المناطق الريفية، ولا لتحسين درجة التكامل في الاقتصاد الوطني. ومن جهة أخرى، فإن مثل هذه الاستراتيجية خاطئة لأنها مبنية على رفع التعاريف الجمركية والرفع غير المنطقي لقيمة العملة الوطنية ورفع حواجز الدخول على الفروع الصناعية المعنية[٨]، ومثل هذه

(٨) تبعاً لكلام ي. باين، فإن مجموعة من الاقتصاديين يؤيدون فكرة مفادها أن حجم الربح له وظيفة «حواجز الدخول» التي يمكن أن نفسرها حسب هذه المعادلة:

$$E = \frac{P_1 - P_2}{P_2}$$

السياسة تؤدي إلى زيادة فوائد أقلية من الأغنياء في جو اقتصادي واجتماعي متميز بغياب الشفافية وانخفاض مستوى الإنتاجية ومحدودية الاستثمارات داخل الفروع المعنية، وكذلك الى ارتفاع البطالة.

وتبدو عدم فعالية مثل هذه الاستراتيجية في عجز الصناعات عن التصدير ـ لعدم توفرها على روح تنافسية ـ وعن المساهمة في تقليص الواردات مثلما كان منتظراً منها. وعلى العكس من ذلك، فإن مثل هذه الصناعات الاحلالية تؤدي إلى رفع واردات سلع التجهيز والمنتوجات نصف الجاهزة والمواد الأولية، وهو ما يسيء إلى الاقتصاد الوطني ويعمق الاختلالات المالية الخارجية والديون الخارجية لهذه الدول ويضعف اقتصاداتها.

وهو ما يمكن أن نلاحظه من خلال المعادلة التالية:

$$Y = Di + X - M$$

وتمثل Y المنتوج الداخلي الخام.

و Di = الانفاق الداخلي وX هي الصادرات.

أما M فهي الواردات.

وينقسم الإنفاق الداخلي Di بدوره إلى ما يلي:

$$Di = I + CP + CA$$

حيث إن I تمثل الاستثمار الخام.

وCP هي الاستهلاك الخاص، أما CA فهي الاستهلاك الإداري.

وفي بلدان نامية كالدول المغاربية التي تعاني اللاتوازنات المالية الخارجية واللاتوازنات القطاعية الداخلية والاختلالات الاجتماعية (ارتفاع البطالة، تدهور حالة الاستهلاك بفعل مستويات التضخم المرتفعة وبفعل افتقار السوق إلى السلع)؛ في مثل هذه البلدان يجب على كل استراتيجية اقتصادية سليمة أن تهتم برفع المنتوج الداخلي الخام بالقضاء على اللاتوازنات، ليس فقط عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، بل عن طريق ارتفاع الانفاق الداخلي والاستثمار الخام.

لكن نقيض ذلك هو الذي حدث في المغرب الأوسط حيث تواصلت زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وتباطؤ الاستثمارات الإنتاجية خلال العقدين السابقين، مما أضعف الاقتصادات الجزائرية والمغربية والتونسية.

= حيث E هي حواجز الدخول و P_1 هي السعر المعتمد في السوق المحمية و P_2 هي السعر المعتمد خارج حواجز الدخول. وكلما كان السعر P_1 المعتمد في السوق المحمية مرتفعاً كانت قيمة حواجز الدخول مرتفعة، وكلما كان من الصعب التوغل في الفرع كان حجم الربح أهم.

وكان لسياسة تنمية الصادرات الآثار السلبية نفسها الناتجة عن احلال الواردات. والتحليل الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) للعقد السابق في ٣٢ بلداً قد دل على محدودية مثل هذا الاختبار المقرر من صندوق النقد الدولي (FMI)، وهو يهدف في إطار إعادة جدولة الديون العمومية الى تخفيض ديون كل من تونس والمغرب[٩]، وبحسب (FMI) أيضاً فإن تنمية الصادرات يجب تشجيعها بتخفيض قيمة العملتين المغربية والتونسية وتجميد الأجور خلال الثمانينيات. وقد عرفت الجزائر هذه الظاهرة نفسها بلجوئها إلى وصفة (FMI) من دون وجود الصندوق الفعلي في ١٩٩٠ ثم بقبولها إعادة الجدولة سنة ١٩٩٤.

وقد أدى خفض الأجور الحقيقية، نتيجة هذه الاجراءات ونتيجة التضخم السريع وارتفاع زيادة مصالح المؤسسات المصدرة، إلى الإضرار بالطبقة ذات الدخل المحدود وإثراء الأقلية. وقد كانت الاجراءات الوقائية التي اتخذتها البلدان المتقدمة قد ألحقت ضرراً بصادرات الدول المغاربية تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ولم يمس التخفيض المفروض على الصادرات المغاربية خلال العقد المنصرم المنتوجات الصناعية كالنسيج فقط، بل مس المنتوجات الفلاحية ـ الغذائية المصدرة تقليدياً إلى أوروبا.

لكن واردات الدول المغاربية قد استمرت في الارتفاع خلال هذه السنوات في الحجم والعملة الصعبة، كما أن خفض العملة المحلية قد تسبب تلقائياً في غلاء المواد المستوردة (كالتجهيزات والمواد الأولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية المختلفة)، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الفلاحي والصناعي وتدمير القدرات الشرائية للمستهلك، وقد ساهمت سياسة تنمية الصادرات في تخفيف حدة الاختلالات الاقتصادية والاضرار بالمناخ الاجتماعي من دون تحقيق زيادة في الصادرات بحسب النسب المرجوة، وهذا النموذج لا يناسب البلدان المغاربية، وقد أدى بها إلى طريق مسدود.

والفحص ـ ولو كان مختصراً للخيارات السياسية والاقتصادية ـ يسمح بتحديد إطار التحليل لاستراتيجيات التنمية المغاربية التي سنذكّر بمحتواها وتأثيرها بادئين بالفلاحة.

ثانياً: السياسة الفلاحية

رغم كونها مصدراً دائماً وغير قابل للنفاد، فإن الفلاحة لم تشغل الأولوية التي تستحقها في مختلف المخططات التنموية لبلدان المغرب، باستثناء المغرب الذي تطور فيه هذا القطاع على أسس تعتمد سياسة تصديرية أكثر من الاعتماد على توسيع السوق الداخلية لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية للمغاربة.

---

(٩) M. Umer Chapra, *Islam and the Economic Challenge*, foreword by Khurshid Ahmad, Islamic Economics Series; 17 (Leicester, U K: Islamic Foundation; Herndon, USA: International Institute of Islamic Thought, 1992), pp. 162-163.

تتنوع السياسات الفلاحية المغاربية بحسب كل بلد. وتقييم محتواها ونتائجها المسجلة خلال العقود الثلاثة المنصرمة يتيح لنا أخذ العبر من التجارب المختلفة لكل بلد كمرحلة أولى، ثم معرفة أهم ثوابت واتجاهات الفلاحة المغاربية، وهو ما يساعدنا على الوصول إلى أسباب اخفاق الاستراتيجيات الفلاحية المغاربية لأخذها بعين الاعتبار في إعداد استراتيجيات مستقبلية للتنمية في المغرب العربي.

١ ـ الجزائر(١٠)

إن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية المعتمدة في عام ١٩٦٦ والمركزة على الصناعة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية قد وضعت أهدافاً معينة متعلقة بالقطاع الفلاحي:

ـ تصريف المنتوجات الصناعية التي تستخدم لمدخلات المجال الزراعي (كإنتاج الجرارات والحاصدات ووسائل النقل والأسمدة... الخ.) وذلك لرفع الإنتاجية والإنتاج.

ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحاجيات الغذائية للبلاد.

ـ رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مردودهم وتحسين ظروفهم للقضاء على النزوح الريفي.

ـ تصريف السلع الصناعية الاستهلاكية.

ـ إمداد الصناعات التحويلية بالمواد الأولية.

وهنا أيضاً يجب معرفة الفارق بين الخطابات السياسية والنيات المعلنة، والممارسات الموجودة في الواقع.

ولم تستطع الفلاحة الجزائرية، التي عانت التهميش والضغوطات المختلفة والتي كانت موجهة من الدولة وممركزة القرار، الاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان من السلع الغذائية، وهو ما أجبر الدولة على زيادة وارداتها في السلع الاستهلاكية وتعقيد حالة التبعية الغذائية للخارج.

هذا التهميش نجده ظاهراً في تحليل الاستثمارات والإنتاج ونماذج التنظيم الفلاحي خلال العقود الثلاثة السابقة.

أ ـ الاستثمارات الفلاحية في القطاع العمومي

إن الجزء المخصص من القروض للقطاع الفلاحي العمومي بالمقارنة مع باقي مجالات الاقتصاد لم يتوقف عن الانخفاض في مختلف المخططات التنموية. وإذا أخذنا بعين

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: Brahimi, Ibid., pp. 166-168 et 323-324.

الاعتبار القروض «المحققة»، فإن النفقات التي عرفها القطاع الفلاحي تمثل ٢٠,٥ بالمئة من النفقات الاجمالية خلال المخطط الثلاثي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩) ثم ١٢ بالمئة خلال المخطط الرباعي (١٩٧١ ـ ١٩٧٣)، ثم ٧,٥ بالمئة خلال المخطط الرباعي لـ (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧) لترتفع مرة أخرى خلال المخطط الخماسي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) إلى ١٢ بالمئة، ثم لينخفض من جديد إلى ١٠,٥ بالمئة بين (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩)، و٩ بالمئة خلال (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، علماً بأن مستوى الاستثمارات الأجمالي قد انخفض منذ ١٩٩٠ أكثر بالنسبة الى الفترة التي سبقته.

وقد استخدمت القروض العمومية في تمويل قطاعات الري والسقي وزراعة الأشجار المثمرة والرعي والدواوين العمومية التي تزايد عددها، مما جعلها تحتكر جزءاً مهماً من الاستثمارات.

القروض الاستثمارية في القطاع الخاص: إن القروض الاستثمارية الممنوحة للقطاع الخاص وإن كانت ضعيفة تميزت بميل إلى الانخفاض. فقد كانت تمثل بالكاد ١٧ بالمئة من الاستثمارات العامة بين ١٩٦٧ و١٩٦٩ لتسقط إلى ٣ بالمئة خلال المخطط الرباعي (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)، ثم ٠,٣ بالمئة خلال المخطط الرباعي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)، وقد تصادف هذا الانخفاض مع اعتماد الثورة الزراعية وتأميم الأراضي سنة ١٩٧١.

كما أن القروض الريفية هي أكثر ضعفاً ما دام مستواها لم يتجاوز ٠,٠٠٧ بالمئة من الاستثمارات العامة بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ لتصل إلى ٠,٧ بالمئة سنة ١٩٨٠.

ومثلما يمكن أن نلاحظ، فإن القطاع الفلاحي الخاص قد تم إهماله واحتقاره خلال المرحلة المذكورة رغم أن ملاك الأراضي لم يكونوا كثيرين بعد تأميم الأراضي الذي حصل في عام ١٩٧١.

ب ـ الإنتاج الفلاحي

يتميز الإنتاج الفلاحي بالركود وحتى الانخفاض مقارنة بالنمو الديمغرافي والاتجاه نحو انخفاض حصته في المنتوج الداخلي الخام.

وتسجل دلائل الإنتاج النباتي (كل الزراعات المختلطة) الجمود الذي شهده هذا الإنتاج بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٥ فيما عدا عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ اللذين سجلت فيهما زيادة يوضحها الجدول رقم (٤ ـ ١).

الجدول رقم (٤ ـ ١)

دلائل الإنتاج النباتي (القاعدة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، سعر ١٩٧٩)

١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥
٨٠,٢	٩١,٢	١٠٨,٧	٨٧,٤	١٠٥,٦	٨٤,٤	١٤٣,٧

المصدر: Office National des Statistiques, *Séries statistiques*, no. 24.

لقد عرف إنتاج الحبوب تذبذباً بحسب معدلات سقوط الأمطار، فقد وصل إلى ١٦,٤ مليون قنطار في عام ١٩٦٧ ثم ٢٠,٥ مليون في عام ١٩٧٠ و١٦ مليوناً في عام ١٩٧٣، ثم انخفض إلى ١١ مليوناً في ١٩٧٧، ثم ارتفع إلى ٢٤ مليوناً في ١٩٨٠ وإلى ٣٠ مليوناً في ١٩٨٥، وأخيرا إلى ٣٦ مليوناً في عام ١٩٩١.

أما إنتاج البقول الجافة فقد دار في نطاق ٤٠٠,٠٠٠ قنطار بين ١٩٦٧ و١٩٧٣ ليفوق ٧٠٠,٠٠٠ قنطار بين ١٩٧٤ و١٩٧٦، وينخفض بعد ذلك إلى ما بين ٣٣٢,٠٠٠ قنطار في ١٩٨١ و٤٤٩,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٨٤، ثم يرتفع من جديد ليبلغ ٦٧٠,٠٠٠ قنطار في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧.

كما ارتفع إنتاج الخضر وتعدى ٥ ملايين قنطار في ١٩٦٧ و٢٦ مليون قنطار في عام ١٩٨٧ وأكثر من ٨٠ مليوناً في عام ١٩٩١.

وانخفض إنتاج الحمضيات من ٥ ملايين قنطار في نهاية الستينيات إلى ٤ ملايين في ١٩٨٠ ثم ٣ ملايين قنطار في ١٩٨٢ ليستقر في حدود ٢,٧ مليون قنطار سنوياً بين ١٩٨٧ و١٩٩٢.

وتميز إنتاج الكروم بانخفاض مستمر لإنتاج عنب الخمور من ١٠ ملايين هكتولتر في ١٩٦٨ إلى ٢,٥ مليون في عام ١٩٧٦ ليستقر في حدود ٩٠٠,٠٠٠ هكتولتر سنوياً بين ١٩٨٧ و١٩٩٢، وعلى العكس من ذلك فإن إنتاج عنب المائدة قد زاد بين عام ١٩٦٨ حيث كان ٢٥٧,٠٠٠ قنطار وعام ١٩٩٢ حيث بلغ ٢,٦٠٠,٠٠٠ قنطار ماراً بمستوى متوسط، مثلما حدث في عام ١٩٨٠ حيث كان يبلغ ٦٠٠,٠٠٠ قنطار و١٩٨٧ حيث وصل إلى ١,١٢٢,٠٠٠ قنطار.

وقد ارتفع الإنتاج الاجمالي للزراعات الصناعية (التبغ، القطن، عباد الشمس، الشمندر السكري وطماطم التعليب... الخ.) من ٦٣٩,٠٠٠ قنطار في ١٩٦٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ في ١٩٨٧ ثم ٣ ملايين قنطار في ١٩٩٢، لكن هذا الارتفاع ناجم أساساً عن الارتفاع المذهل لإنتاج الشمندر والطماطم. فالنتائج المسجلة بحسب الأنواع مختلفة تماماً، ففي الوقت الذي ينخفض فيه إنتاج التبغ خلال هذه المرحلة يرتفع إنتاج الشمندر إلى ٦ بالمئة سنوياً حتى سنة ١٩٨٣ حيث ينخفض ليختفي نهائياً ابتداء من سنة ١٩٨٦.

على العكس من ذلك، فإن طماطم التعليب قد ارتفع حجم إنتاجها بانتظام بين ١٩٦٧ و١٩٩٢ بمعدل ١٣ إلى ١٤ بالمئة في السنة، أما القطن وعباد الشمس وزهرة «إبرة الراعي» (Geranium) فقد تضاءل إنتاجها في منتصف السبعينيات لتهمش مع بداية الثمانينيات وتختفي منذ ١٩٨٣.

ومن جهة أخرى، فقد تطورت المنتجات الحيوانية بشكل متصاعد إلى غاية ١٩٨٣ و١٩٨٤ لتنخفض مرة أخرى حتى ١٩٨٩ حيث استقرت بعد ذلك (١٩٩٠ و١٩٩٢) في مستوى أدنى مما كانت عليه في ١٩٧٧، كما تجاوز إنتاج لحوم الأغنام ٥٦,٠٠٠ طن سنة ١٩٦٧ إلى ٧٠,٠٠٠ طن سنة ١٩٩٢. أما لحوم الأبقار فقد ارتفع إنتاجها بانتظام بين ١٩٦٧ و١٩٧٧ من ٢١,٠٠٠ طن إلى ٤٥,٠٠٠ طن على التوالي ثم إلى ٦٠,٠٠٠ طن في سنة ١٩٩٢. أما إنتاج الطيور فقد ارتفع من ٢٤,٠٠٠ طن في سنة ١٩٦٧ إلى ٧٠,٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٧ ثم إلى ٦٩,٠٠٠ طن بين ١٩٩٠ و١٩٩٢. وانتقل إنتاج الحليب من ٤٨٠ مليون لتر في السنة في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ إلى ٧٠٠ مليون في ١٩٧٧ ليستقرّ على ٥٩٦ مليون لتر في السنة بين ١٩٩٠ و١٩٩٢. بالمقابل فإن إنتاج السمك كان يرتفع بحوالى ١٦ بالمئة سنوياً من ٧,٠٠٠ طن في سنة ١٩٦٣ إلى ٩٩,٠٠٠ طن في سنة ١٩٦٧ ليستقر على هذا المستوى في بداية التسعينيات.

وفي المجموع، فإن الإنتاج الفلاحي العام (النباتي والحيواني) قد تميز خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٢) بـ:

ـ تقهقر المنتجات النباتية الأساسية وركودها (المواد القاعدية) وارتفاع إنتاج بعض الزراعات كالخضر أو المحاصيل الصناعية ذات الربح السريع.

ـ تهميش عدة زراعات كالحبوب الجافة وبعض الزراعات الصناعية المختلفة واختفاء بعضها كزراعة القطن وعباد الشمس والشمندر السكري.

ـ اتجاه المردودات نحو الانخفاض.

ـ الارتفاع المحتشم للإنتاج الحيواني باستثناء الدواجن والأسماك.

ـ نقص التجهيزات.

ـ عدم كفاية وسائل السقي.

ـ عدم توفر عوامل الإنتاج كماً وكيفاً في الآجال اللازمة.

ـ غياب استخدام التقنيات الحديثة لتحسين مردودية مختلف المنتجات النباتية والحيوانية.

ـ عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

والتذكير بهذه العناصر يبين أن الفلاحة الجزائرية أصبحت في أزمة هيكلية. وقد

تفاقمت هذه الأزمة بسبب دولنة ومركزية تسيير هذا القطاع، كما أن التغييرات التنظيمية المتكررة المملاة من قبل الدولة قد زادت من معاناة هذا القطاع.

ج ـ أنظمة التنظيم والهياكل الفلاحية

خلال مرحلة ١٩٦٣ ـ ١٩٨٧ كانت توجد ٣ أنظمة للإنتاج الفلاحي: التسيير الذاتي، الثورة الزراعية والقطاع الخاص. وهذه الأنظمة كانت مدعومة ـ حتى لا نقول منهكة ـ بهياكل تموينية وتجارية ومالية. وقد تميزت هذه المرحلة بأساليب تنظيم مركزية رغم اعتماد النظام التعاوني منذ ١٩٧٢، مع تطبيق الثورة الزراعية، وفي ١٩٨٧ بدأت موجة خوصصة الفلاحة التي اتجهت الى الليبرالية المتوحشة منذ ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

وقد توسع القطاع المسير ذاتياً ليقوم على ٢,٥ مليون هكتار ويشغّل ١٥٠,٠٠٠ عامل دائم يعيلون أكثر من مليون شخص، وهو يساهم في الإنتاج الإجمالي، بـ ٩٢ بالمئة من الحمضيات و٩٠ بالمئة من الخمور و٦٥ بالمئة من الزراعات الصناعية و٤٠ بالمئة من الخضر و٣٥ بالمئة من الحبوب.

وقد غطى قطاع الثورة الزراعية ١,٣ مليون هكتار منحت لـ ١٠٠,٠٠٠ مستفيد يعيلون ٥٠٠,٠٠٠ شخص، وتقدر مساهمة الثورة الزراعية في الإنتاج الإجمالي بـ ١٢ بالمئة من إنتاج الحبوب و١٢ بالمئة من البقول الجافة و١٥ بالمئة من إنتاج الزراعات الصناعية و١٣ بالمئة من التمور. كما يمتد القطاع الخاص على ٣,٧ مليون هكتار ويشغل ٧٥٠,٠٠٠ مستثمر يعيلون ٥ ملايين شخص، وتبلغ حصته من الإنتاج الفلاحي الإجمالي ٥٢ بالمئة من الحبوب و٦٠ بالمئة من الزراعات البقولية و٦٣ بالمئة من الفواكه و٨٠ بالمئة من التمور و٨٥ بالمئة من الحليب و٩٠ بالمئة من إنتاج اللحوم.

(١) تنظيم وعمل القطاع المسير ذاتياً (١٩٦٣ ـ ١٩٨٧)

ليس لهذا القطاع علاقة بالتسيير الذاتي إلا بالاسم، فالنظام المسير ذاتياً يعني نظاماً لامركزياً، لكن الملاحظ في الجزائر هو قوة المركزية والبيروقراطية والوصاية الإدارية الممارسة من طرف وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، بالإضافة إلى الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي» التي تعتبر امتداداً لها، والتي حدّت ابتداء من سنة ١٩٦٣ من الاستقلالية في تسيير المستثمرات المسيرة بإبقائها على علاقات الإنتاج التي سادت قبل اعتماد نظام التسيير الذاتي.

وقد ضايقت الوصاية الخانقة لهذه الهيئة السير الحسن للقطاع المسير ذاتياً، وفي الحقيقة فإن هذا النظام كان يحرك مجموع نشاطات القطاع المسير ذاتياً والتي لها علاقة بالاستثمارات والتمويل والتموين والإنتاج والتجارة بالاعتماد على شركات الاحتياط (المنشأة من طرف المستعمر قبل استقلال الجزائر)، كهياكل للمحاسبة والتموين، وكذلك بالاعتماد على تعاونيات العتاد وتعاونيات الإصلاح الزراعي وتعاونيات التسويق والصندوق الجزائري للقرض التعاضدي.

ورغم الإصلاحات المعتمدة بأمر ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ وأمر حزيران/ يونيو ١٩٧٥ والتي ارتكزت على اللامركزية واستقلالية التسيير وإلغاء الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي، إلا أن الوصاية الإدارية للوزارة وللإصلاح الزراعي في المزارع المسيرة ذاتياً بقيت نفسها، ولكي تكون مراقبتها أكثر فعالية أنشأت وزارة الفلاحة دواوين جديدة (حوالى عشرين في نهاية السبعينيات) مستقلة عن بعضها ومكلفة بتسيير المزارع المسيرة ذاتياً، وهي التي وجدت نفسها مضطرة الى التعامل مع رؤوس عدة من أجل حل مشاكلها اليومية المتعلقة بالإنتاج. وقد نتج عن إنشاء مثل هذه الدواوين بحسب نماذج الشركات الوطنية (في القطاع الصناعي) بغض النظر عن ثقلها الإداري وأهمية مصاريفها، نتج عن كل ذلك استحواذها على جزء مهم من الفائض الفلاحي المسجل في المستثمرات المسيرة ذاتياً، وبدل المساهمة في تنمية الزراعة مثلما أريد لها، سارعت هذه الدواوين إلى تنظيم التزايد في عدد موظفيها غير المنتجين ونشاطاتها الطفيلية.

وهكذا، فإنه من مجموع ٥,٠٠٠ مهندس زراعي و٩,٠٠٠ تقني تم تكوينهم بين سنة ١٩٦٧ و١٩٨٧ لم يوظف في المستثمرات الزراعية إلا ٥٦ مهندساً و٦٠ تقنياً، أما الباقون فقد وظفوا في هيئات إدارية ودواوين تجارية.

وقد ارتفعت القروض العمومية المخصصة للدواوين في إطار الاستثمار والتشغيل خلال السنوات الماضية، في حين أن المستثمرات الفلاحية المسيرة ذاتياً لم تستفد إلا من قروض محدودة وغير كافية إلى حد أنها وجدت نفسها في وضعية متناقضة، بحيث أصبحت الهياكل المحيطية المنشأة لغرض مساعدة المستثمرات الفلاحية، وهي مصدر لإنتاج الثروة، ومركز رئيسي يخدم الإدارة المركزية، وتستفيد من الأولوية فيما يخص تعيين الإطارات وتقديم القروض، مهمشة داخل قطاع الإنتاج الزراعي الذي خنقته الوصاية المتعددة الأشكال.

وقد خضعت المستثمرات المسيرة ذاتياً لمراكز القرار الخارجية التي تفرض عليها طبيعة استثمار معينة ونموذج آلات محدداً وبذوراً وأسمدة تختارها لها، كما أن أسعار المنتوجات تحدد بمراسيم قد تجعلها أقل بكثير من سعر التكلفة.

ومجموع هذه العناصر قد ساهم في جعل القطاع المسير ذاتياً قطاعاً مخفقاً وهشّاً ومهمشاً دائماً حتى إلغائه في ١٩٨٧.

(٢) الثورة الزراعية واعتماد هياكل تنظيمية جديدة

لقد بدأ تطبيق الثورة الزراعية منذ ١٩٧١ وتجسدت بإنشاء ٦,٠٠٠ تعاونية للثورة الزراعية تمتد على ١,١٠٠,٠٠٠ هكتار وإنشاء ما يقارب ٧٠٠ تعاونية خدمات على المستوى البلدي.

كما تم إنشاء ٧٣٠ تعاونية فلاحية باستثمارات مشتركة مكلفة باستعمال وسائل الإنتاج و٧٤٠ تجمع استصلاح على أراض غير إنتاجية تقدر بـ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار، حيث

يقبض المزارعون ـ كالموظفين ـ أجوراً مسبقة حتى ظهور نتائج الاستثمارات التي تستغرق سنوات.

وقد كانت هذه التعاونيات والتجمعات تغطي ١٠٠,٠٠٠ مستثمر، لكن عددهم تقلص إلى ٨٠,٠٠٠ تقريباً.

وتواجه هذه التعاونيات الجديدة منذ نشوئها صعوبات حقيقية، تذكرنا بتلك التي واجهت قطاع التسيير الذاتي، كمركزية القرارات وغياب التحفيزات والشعور بالتضامن والترابط... الخ. وهو ما قاد إلى هجران هذه التعاونيات.

وقد وجد المساهمون أنفسهم أمام وضعين متناقضين، لكنهما يساهمان معاً في تثبيط العزائم وهما:

- تأثير عجز تعاونيات الثورة الزراعية على إحساس الفلاحين بالمسؤولية تجاه ما تنتجه وحداتهم على المستوى المالي وبخاصة إذا أخذنا مركزية القرارات وغياب استقلالية التسيير بعين الاعتبار، وهو ما زاد الشعور بالخيبة لدى المنتجين.

- تأثير أرباح التعاونيات، فالنصوص تؤكد على منح الأرباح للعمال، لكن هذه الأرباح محددة بسقف يشمل العمال أيضاً (محددة بـ ٢,٢٠٠ دج أو ٤٠٠ دولار للعامل وفي السنة)، إضافة إلى ذلك فإن غياب الحافز وغياب المحرك يجعل العمال الزراعيين غير مهتمين بتحسين إنتاجيتهم ما داموا لا يجنون ثمار أرباحهم.

(٣) القطاع الخاص

يشتمل القطاع الخاص على ٣ أصناف من المستثمرات المنشأة ما بين ١٩٦٣ و١٩٨٧:

- المستثمرة المعاشية المتميزة بالاستهلاك الذاتي وحالة الفقر التي يعيشها الفلاحون.
- المستثمرة العائلية التي تقوم بتصريف الفائض التجاري.
- المستثمرة المتطورة التي تملك وسائل تقنية عصرية وإمكانيات مالية كافية ناشئة عن الفائض الفلاحي، لكن تطبيق الثورة الزراعية في ١٩٧١ ألغى الملكيات الكبرى للأراضي وحدد المزارع الكبرى بالتأميمات ووضع نهاية لهذا الشكل من المستثمرات، لذلك نكتفي بالتذكير بها فقط.

(٤) المستثمرة العائلية المعاشية

يقدر عدد المستثمرات التي تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات بـ ٤٢٣,٢٧٠ أو ما يعادل ٧٢ بالمئة من المستثمرات الفلاحية، منها ٣٠٨,٩٩٥ أقل من ٥ هكتارات.

وتقع هذه المستثمرات التي تقل مساحتها عن خمسة هكتارات على ٥١٥,٢٦٠ هكتاراً أخرى يمتلكها الفلاحون الفقراء، ولا تملك المستثمرات المعاشية وسائل الإنتاج ولا

إمكانيات تقنية ولا استفادت من مساعدات لتكثيف زراعاتها وتصريف فائضها التجاري وإخراجها من طابعها المعاشي وطابعها الاستهلاكي الذاتي وفقرها.

ويمتلك هؤلاء الفلاحون الفقراء قدرات عمل غير مستخدمة أو مهملة، وهو ما يجعلهم ـ نظراً الى افتقارهم الى الأراضي والقروض ووسائل الإنتاج ـ يلجأون إلى النزوح الريفي والبحث عن العمل أو النشاط المربح أينما وجد.

ـ **المستثمرة العائلية التسويقية**: يقدر عدد ملاك المستثمرات التي يبلغ حجمها ما بين ١٠ و٤٩ هكتار بـ١٤٧,٠٤٣ مالكاً تمتد أراضيهم على مساحة ٢,٩٦٧,٤٥٤ هكتاراً، ويوجد تحت تصرف هذه المستثمرات حد أدنى من الوسائل لتحرير الفائض الموجه الى السوق، ولكنها تعاني صعوبات الحصول على القروض ووسائل الإنتاج، وهذا النوع من الاستثمارات بالإضافة إلى القطاع الخاص بصورة عامة يحصل على عوامل الإنتاج بصعوبة ومن السوق الموازية بأسعار جد عالية.

ويعود الإهمال الذي شهده القطاع الفلاحي الخاص إلى العقلية المنتشرة في القطاع العمومي (وزارات، دواوين، تنظيمات إدارية... الخ.)، التي تتصور القطاع الخاص مشبوهاً ومستغلاً واحتكارياً وخطيراً إلى آخر هذه الاتهامات، حتى ولو تعلق الأمر بإنسان قروي فقير، وقد كانت نتيجة هذه الوضعية هي تهميش القطاع الخاص الذي وجد نفسه من دون تمويل ولا تموين ولا إمكانيات تأطيرية ولا مساعدة من أي نوع.

لذا يجب الاهتمام بهذا القطاع الذي تمت التضحية به، لأنه يستحق احتراماً أكبر وانتباهاً متواصلاً ليدمج في التنمية الوطنية بأن يكون شريكاً جاداً في الصراع ضد التبعية الغذائية.

(٥) إعادة تنظيم الفلاحة للوصول إلى الخصخصة (١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)

إن الأزمة الفلاحية الملاحظة من خلال سياسة الاستثمارات ونمو الإنتاج الفلاحي أو الأبعاد التنظيمية المتغيرة وغير المتناسقة يكشف تحييد الدولة المركزية، فحتى قانون رقم ١٩/٨٧ الذي يحمل في طياته إعادة تنظيم الزراعة مع اعتماد بداية للخصخصة المحتشمة المعلنة في ١٩٨٧ لم يسلم من النظرة التوجيهية للدولة، وقد كان تطبيق هذا القانون ـ الذي اعتبر علامة مهمة للخصخصة الفلاحية ـ غير مجد في تحسين التسيير والاستغلال والمقاييس.

وفي الحقيقة فإن القطاع الفلاحي قد عرف حتى ١٩٩٥ مشاكل من كل نوع، تتضح من بينها بعض العناصر المميزة:

ـ عدم إمكانية نجاح صيغة «المستثمرة الفلاحية الجماعية». وهي آخر المستجدات التقنية للنظام؛ هذه التعاونية المفروضة من طرف القانون تداعت غالباً لتسمح بتقسيم فردي للقطع الأرضية وممتلكات الدولة الأخرى، وذلك تحت غطاء «المستثمرة الزراعية الجماعية».

- تعميم عملية بيع وتأجير الأراضي للوسطاء والمضاربين بسبب غياب الوسائل عند المتجين، وهو ما أحبط عزائم المنتجين ودفعهم إلى الرحيل.
- غياب عوامل الإنتاج كالتجهيزات الفلاحية والبذور والأسمدة والمنتوجات الصحية النباتية وقطع الغيار... الخ. مما ضايق المنتجين.
- صعوبة وغلاء شروط القرض الزراعي، وكذلك تركيز سياسة الحكومة النقدية على تخفيض القروض ابتداء من عام ١٩٩٠، مما خلق صعوبات أمام تنظيم الحملات الزراعية وأحبط جهود استصلاح الأراضي الجديدة والاستثمارات الفلاحية.
- توجيه الإنتاج نحو الزراعات التي فيها مضاربة، وذلك على حساب الزراعات المعيشية، وهو ما تم تشجيعه بتوافر المقاييس التجارية والمردودية التجارية والربح السهل.
- تجزئة الأرض بسبب تقسيم المزارع الكبرى إلى مستثمرات زراعية جماعية، وهو ما أعاق تحديث الزراعة والاستعمال العقلاني للتجهيزات الزراعية وتوسيع التطوير التقني، وذلك من أجل زيادة المردود الزراعي.

وبعد سنوات عديدة من إصدار قانون عام ١٩٨٧ الذي اعتبر بداية لبعث القطاع الزراعي و«التحسين المستمر للإنتاج والإنتاجية وتحديث طرق ووسائل الإنتاج» (المادة ١٦ من القانون)، تبقى الأزمة الزراعية موجودة.

ولقد تجسدت الليبرالية المتوحشة للفلاحة الناتجة عن هذه الاجراءات بتحكم الوسطاء والمضاربين في عدد كبير من المستثمرات الزراعية الغنية، على هامش قانون الزراعة والقانون الجبائي ما دام هؤلاء الوسطاء لا يملكون سجلاً تجارياً ولا يخضعون للالزام الجبائي.

هذا، وقد ساهم تفاقم الأزمة الفلاحية في تعميق التبعية الغذائية أكثر.

د ـ التبعية الغذائية والاندماج في السوق العالمي

لقد خصصت الجزائر خلال الفترة ما بين ١٩٦٣ و١٩٩٥ جزءاً مهماً من مواردها بالعملة الصعبة لواردات المنتوجات الغذائية الأولية، ويعود ذلك إلى عوامل عدة، منها نقص الإنتاج الفلاحي الوطني (الشيء الذي درسناه سابقاً) وتفاقم الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات الغذائية.

(١) الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك

إن العوامل التي أثرت على ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك هي ارتفاع عدد السكان بـ ١٨,٥ مليون نسمة (من ١٠ ملايين سنة ١٩٦٢ إلى ٢٨,٥ مليون سنة ١٩٩٥) وزيادة السكان المشتغلين بما يقارب ٤ ملايين عامل بين ١٩٦٢ و١٩٩٥. وقد تجاوزت المداخيل المالية العائلية ١٣,٥ مليار دينار في ١٩٦٧ إلى ٢٣٢ ملياراً في سنة ١٩٨٧ لتصل إلى ٦٣٥ ملياراً في سنة ١٩٩٤. وبما أن معدل مرونة الطلب بالنسبة الى المنتوجات الغذائية يبدو عالياً في الجزائر، فإن ضغطاً كبيراً قد شمل عرض هذه المنتوجات (الإنتاج + الاستيراد).

وقد رأينا قبل الآن أن الإنتاج النباتي (خارج إطار الزراعات البقولية والزراعات الصناعية ذات الربح السريع) والحيواني (ما عدا الطيور والأسماك) قد عرف في الوقت نفسه انخفاضاً أو جموداً، في أحسن الأحوال، بالنسبة الى بعض المتوجات.

ولتعديل الكفة بين الإنتاج الفلاحي الآخذ في التناقص والاستهلاك الآخذ في الازدياد قامت الدولة بتشجيع سياسة الاستيراد، وقد رافق هذا الانفتاح على السوق العالمية سياسة دعم للأسعار الخاصة باستهلاك المتوجات ذات الانتشار الواسع.

وفي الحقيقة، فإن الدولة كانت كل سنة تخصص مبلغاً مالياً معتبراً كي تعزل السوق الداخلية عن التأثيرات السلبية الناتجة عن تغيرات السوق العالمية، فمن جهة تجسدت زيادة الاستهلاك بتضاعف المصادر الموازناتية (Budgétaires) لدعم الأسعار الأساسية، ومن جهة أخرى تم الاستعانة بمداخيل صادرات المحروقات لتغطية تكاليف الزيادة في استيراد الأغذية، وهو ما يوضح تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية.

(٢) الاختلال بين الصادرات والواردات الغذائية

بدأت الصادرات الزراعية ـ الغذائية التي كانت تمثل ثلاثة أرباع من الصادرات الاجمالية في ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، في الانخفاض مع مر السنين، وبخاصة بعد التخلي من طرف واحد عن الاتفاقات التي تخص الخمور من قبل الحكومة الفرنسية بضع سنوات فقط بعد استقلال الجزائر. وقد تراجعت مداخيل صادرات الخمور بأكثر من ٣٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩ مقارنة مع المرحلة السابقة، كما هبطت صادرات الحمضيات بـ ٦٠ بالمئة خلال الفترة نفسها. ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٢) الاتجاه نحو انخفاض الصادرات الغذائية بين ١٩٦٧ و١٩٩٢ فيما عدا سنوات ١٩٧٣ و١٩٩٢.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

ميزان الصادرات ـ الواردات للمنتجات الغذائية (بملايين الدنانير الجارية)

	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٢
صادرات غذائية	٥٤٣	٨٧٢	٤٠١	١٧٨	١٤٥	١١٠٠
واردات غذائية	٨٢٤	١٢١٨	٥١٧٤	٩٢٠٩	٧٠٩٦	٤٤٠٠٠
معدل التغطية (الصادرات بالواردات، بالمئة)	٦٦	٧١,٥	٧,٧	١,٩	٢	٢,٥

المصدر: Office National des Statistiques (Algérie).

وإذا كان تطور الصادرات والواردات الغذائية يحصل بصفة متوازية، فإن ذلك لم يكن يؤثر على موارد العملة الصعبة الموجهة الى مجهود التنمية، وذلك لأن تزايد الواردات

من المواد الغذائية كانت تتم تغطيته عن طريق مداخيل الصادرات الغذائية الإضافية. وقد كان الحال كذلك في ١٩٦٩ و١٩٧٠، حيث كان معدل تغطية الواردات بالصادرات الغذائية ١٤٤ بالمئة و١٤٠ بالمئة على التوالي.

وعلى العكس من ذلك حدث انخفاض في مداخيل الصادرات الزراعية الغذائية خلال العقدين الماضيين. كما شهد معدل تغطية الواردات الغذائية من الصادرات الزراعية - الغذائية انخفاضاً معتبراً وإلى ٧١,٥ عام ١٩٧٣ ثم ٧,٧ بالمئة في ١٩٧٩ و٢ بالمئة عام ١٩٨٧ و٢,٥ في عام ١٩٩٢. وتبقى الصادرات الغذائية محصورة خلال العشرين سنة الماضية في الخمور، والتمور، والخضر والحمضيات.

إن هذا الاختلال في الصادرات والواردات الغذائية يبيّن بوضوح حدّة التبعية الغذائية للجزائر والمحسوبة بالعلاقة بين الواردات الغذائية والاستهلاك.

(٣) معامل التبعية الغذائية

إن معامل التبعية الغذائية تبينه العلاقة بين واردات المواد الغذائية والاستهلاك، وقد عرف ارتفاعاً خلال الفترة المدروسة بحيث انتقل من ٣٢,١ بالمئة بين ١٩٦٢ و١٩٧١ إلى ٧٠,٧ بالمئة بين ١٩٨٦ و١٩٨٨[(١١)]. وقد أصبحت الجزائر تعتمد أكثر فأكثر على الواردات من أجل تغطية حاجياتها الغذائية. وإذا كان باستطاعة الدولة الجزائرية أن تقوم باقتطاع أموال الصادرات من المحروقات بقيم متزايدة لتمويل الواردات من المواد الاستهلاكية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية، خلال السبعينيات وحتى ١٩٨٤، إلا أن سقوط أسعار النفط مع بداية كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ قد أوجب على الجزائر أن تقلص بصفة معتبرة من وارداتها في مختلف المجالات وبأن تلجأ الى القروض الخارجية والتجارية (يتم تسديدها في ٦ أشهر أو سنة) وذلك لدفع قيمة الواردات الغذائية غير القابلة للتقليص والتي تمت مضاعفتها ٥٣ مرة بالدينار الجاري بين ١٩٦٧ و١٩٩٢.

أما فيما يتعلق بالحبوب التي تمثل ٦٠ بالمئة من الحريرات المحصلة من الغذاء اليومي للمستهلك الجزائري، فقد انتقلت الواردات منها كمعدل سنوي من ٧ ملايين قنطار في ١٩٦٧ إلى ٢٢ مليون قنطار عام ١٩٧٨ لتصل إلى ٧٠ مليون قنطار في ١٩٩٤. هذه الواردات تزايدت بـ ١٠ مرات خلال ٢٧ سنة ممثلة بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ ٣٣ بالمئة في السنة.

كما تغطي واردات السكر ٩٨ بالمئة من الاستهلاك، أما استيراد البن والشاي فيغطي ١٠٠ بالمئة من الاستهلاك.

وتمثل الواردات من الحليب ٥٠ بالمئة من الطلب الوطني، وقلما زاد حجمها أكثر من ٢٠ بالمئة سنوياً.

---

(١١) انظر: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991).

أما الواردات من البقول الجافة واللحوم الحمراء، فتمثل في المتوسط ٤٠ بالمئة من الاستهلاك الوطني.

من جهة أخرى، فقد تمت تغطية تزايد الطلب على البذور (الخضار، البقول، العلف) عن طريق الواردات. وتغطي الواردات من بذور البطاطا ٨٠ بالمئة من الطلب الوطني. وبالاتجاه نفسه، فإن ٦٠ بالمئة من بذور البقول المستعملة و٨٦ بالمئة من بذور العلف تبقى مستوردة.

لكن، التبعية الغذائية لا تتوقف هنا، لأن بعض مدخلات المواد الغذائية المنتجة في الجزائر، تستعمل خامات مستوردة، هكذا فإنه خلال العقدين الأخيرين كانت ٥٠ بالمئة من كميات الأسمدة مستوردة.

وقد تمت تغطية الطلب على تجهيزات الزراعة والرّي بـ ٦٥ بالمئة عن طريق الواردات الجزائرية. لكن حالة تربية الدواجن، على سبيل المثال، تظهر بصورة أحسن، اندماج الزراعة الجزائرية في السوق العالمية.

وبالفعل، فقد كان اختيار تربية الدواجن من طرف السلطات العمومية، يهدف إلى الإسراع في تلبية حاجيات السكان من اللحوم، وهو ما دفع بها إلى اللجوء إلى تقنيات مستوردة، والتي أدى استعمالها إلى زيادة خطورة تبعية الجزائر على مستوى الاستثمارات واستغلال محطات تربية الدواجن ووحدات إنتاج غذاء الأنعام.

إن النفقات الموجهة لاستيراد المدخلات المستعملة من قبل محطات تربية الدواجن، وكذلك المواد المستعملة من طرف مجمعات الديوان القومي لأغذية الأنعام (ONAB) لإنتاج أغذية الأنعام، يتم تجديدها باستمرار من أجل السير الحسن لهذه الوحدات. هذه التبعية الهيكلية يتم تجسدها باستيراد سنوي لـ ٨٠ بالمئة من المنتجات التي تدخل في صناعة الأغذية الموجهة الى قطاعي الدواجن والأنعام.

وفي الواقع، فإن معامل التبعية الغذائية يعد أكبر بكثير من المعدل المعطى سابقاً والذي قدرناه بـ ٧٠,٧ بالمئة، وذلك عندما نأخذ في الاعتبار مختلف النفقات بالعملة الصعبة التي حصلت على مستوى السوق الخارجية من أجل الإنتاج المحلي لبعض المواد الغذائية.

وفي المجموع، نلاحظ أن الزراعة المنتجة والمعممة للفوائض الزراعية والقائمة على التنمية الداخلية قد تم التضحية بها لفائدة توسيع الزراعة التجارية المتوجهة نحو السوق الدولية من أجل تغطية الطلب الوطني.

إن تهميش الزراعة الجزائرية وتعميق خطورة التبعية الغذائية يأتي من أن الدولة، المركزة، تتصور وتنفذ مكان الفئات المعينة. إن هذا التصرف الأبوي الذي يميز عدم كفاءة السلطات العمومية، قد غطاه الريع النفطي الذي خلق ثم طور عقلية الحكم عند المتعاملين والجماهير التي كانت تنتظر كل شيء من الدولة «المانحة والمقررة والموفرة والمستوردة».

٢ ـ المغرب

لقيت الزراعة المغربية، على عكس الزراعة الجزائرية، تشجيعاً كبيراً من قبل الدولة من خلال سياسة حيوية لبناء السدود والهياكل والتهيئة الريفية، وذلك انطلاقاً من توجه ليبرالي. ويبقى تدخل الدولة في الزراعة مهماً ويترجمه الدعم بالقروض الموازناتية (Crédits Budgétaires) وبإنشاء هياكل استقبال لتشجيع تنمية الرأسمالية المغربية الخاصة الموجهة نحو الصادرات والمندمجة في النظام الرأسمالي العالمي.

والتذكير العام بتطور الاستثمارات والإنتاج الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية، سيسمح لنا بملاحظة التطور الحاصل، وكذلك النقائص المسجلة في السياسات الزراعية المغربية خلال هذه الفترة الطويلة.

أ ـ نمو الاستثمارات الزراعية

إن الأولوية المعطاة للزراعة المغربية ناتجة عن اختيار سياسي مدعم بمجهود استثماري مهم (مرخص له) من طرف السلطات العمومية في هذا المجال. وبالفعل، فميزانية الدولة، الموجهة الى الزراعة والري كانت مرتفعة دائماً وقد تراوحت بين ٢٦ بالمئة و٣٤ بالمئة من مجموع النفقات الموازناتية في مختلف مخططات التنمية مثلما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣).

وقد مثلت الاستثمارات العمومية في مختلف قطاعات النشاط ٨٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات (العمومية والخاصة) خلال الخطة الثلاثية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) وحوالى ٧٠ بالمئة خلال الخطة الخمسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥).

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

نمو الاستثمارات العمومية الزراعية في المغرب

(بملايين الدراهم المغربية[1] وبالنسبة المئوية من مجموع الاستثمارات العمومية)

١٩٦٥ ـ ١٩٦٧		١٩٦٨ ـ ١٩٧٢		١٩٧٣ ـ ١٩٧٧		١٩٧٨ ـ ١٩٨٠		١٩٨١ ـ ١٩٨٥	
المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
٨٥١,٦	٣٤,٦	١٦٠٥	٣١,٤	٢٩٢٨	٢٦,٢	٥٥١٢	٢٦	١١٦٥٠	٣٣,٦

(١) بالدرهم المغربي لعام ١٩٨١.

المصـــــــدر: Habib El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989), pp. 167 et 221.

لقد مثلت الاستثمارات العمومية في القطاع الزراعي ٧٠ بالمئة والاستثمارات الخاصة ٣٠ بالمئة خلال الخطة الخمسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)، لكن الخطة الخمسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) استهدفت تحقيق دور أكثر ديناميكية للقطاع الخاص في الزراعة ما دام نصيب

الاستثمارات الخاصة قد ارتفع ليصل إلى ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الزراعية في مقابل ٦٠ بالمئة للاستثمارات العمومية.

وبالرغم من الاتجاه نحو الانخفاض النسبي للاستثمارات العمومية الزراعية، في نهاية المرحلة، وذلك بالمقارنة مع القطاع الخاص، إلا أن النفقات الموازناتية المخصصة للزراعة لم تتوقف عن الزيادة بما أن مبلغها السنوي قد تضاعف بـ ٨ مرات بين ١٩٦٥ و١٩٨٥.

ويمكن تبرير تطور الاستثمارات الخاصة في نهاية المرحلة في الحجم والقيمة النسبية بكونها تستجيب للمنطق الاقتصادي الليبرالي والذي بموجبه تقوم الدولة بالأعمال الكبرى القاعدية في الهياكل، والسدود ومختلف أعمال التهيئة الريفية وذلك لدفع الاقتصاد أفقياً ودمج الاستثمارات الخاصة في المجالات الإنتاجية في إطار آفاق النمو الاقتصادي.

وبالفعل، فإن دور الدولة في المجال الزراعي له أبعاد ثلاثة: الشروع في الاستثمارات عمودياً بالنسبة الى النشاطات الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات الخاصة (بالخصوص لدى الملاك الكبار «القادرين على التسديد») والمراقبة المباشرة لنصيب كبير من الإنتاج الزراعي. وتقوم دولانية ومركزية الزراعة المغربية على إنشاء هيئات عمومية مثل الديوان الوطني للسقي (ONI) الذي تأسس في عام ١٩٦٠ والذي عوض فيما بعد من طرف الدواوين الجهوية للاستصلاح الزراعي (ORMVA) ومزارع الدولة، أو الشركات كـ (SODEA) التي أنشئت من قبل الدولة عام ١٩٧٢ والتي تتكفل بنصف إنتاج الحوامض وأكثر من نصف الإنتاج من العنب، أو حتى الديوان الوطني للصيد البحري المنشأ بهدف مراقبة تنمية قطاع الصيد البحري(١٢).

وتتدخل الدولة أيضاً في تعبئة القروض الخارجية اللازمة لإنجاز الأشغال الكبرى المرتبطة ببناء السدود والقيام باستصلاح بعض المناطق. وابتداء من ١٩٦٠، استطاع المغرب الحصول على مساعدة منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لتمويل أعمال تهيئة منطقة الغرب ولتوفير خبراء دوليين. واللجوء إلى القروض الخارجية قد ارتفع أكثر مع السنين، لكن دخول صندوق النقد الدولي كطرف ابتداء من ١٩٨٣ يُظهر هشاشة التمويلات الخارجية مع تثاقل المديونية الخارجية. ونسجل هنا تدخل العديد من الهيئات المالية كالبنك الإفريقي للتنمية (BAD)، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES)، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (FKDEA)، والصندوق السعودي للتنمية (FSD)، وصندوق الأوبك بالإضافة إلى المساعدة المالية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) وذلك لتمويل مختلف المشاريع

(١٢) انظر: Habib El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989), p. 218.

التنموية الفلاحية المبرمجة بين ١٩٩١ وما بعد سنة ٢٠٠٠ والتي ستتجاوز تكاليفها المليار دولار[١٣]، وهو ما يؤكد الأهمية التي يقدمها المغرب للتنمية ذات الأولوية الفلاحية.

ب ـ نمو الإنتاج الفلاحي

حتى ولو كان المغرب الأقصى البلد المغاربي الذي يملك أفضل الشروط المناخية وأكبر الاحتياطات المائية، فإن الزرعة عنده تبقى على رغم هذه المؤهلات خاضعة للصدف المناخية ومتضررة من حلقات الجفاف. وإذا كان الإنتاج الفلاحي قد تطور في المغرب بين ١٩٦٣ و١٩٩١ ـ ١٩٩٢ على شكل أسنان المنشار كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٤)، فإن التطورات التي شملت أهم المزروعات قد اتبعت شكل جذع متصاعد، وهكذا فقد انتقل الإنتاج السنوي المتوسط للحبوب من ٣٤ مليون قنطار خلال الستينيات إلى أكثر من ٨٥ مليون قنطار في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، أما إنتاج الحوامض فقد تضاعف أكثر من مرتين في ثلاثين سنة، لكن التطورات الأكثر أهمية سجلت في إنتاج الشمندر السكري الذي تضاعف ١٢ مرة وفي إنتاج القصب السكري المتضاعف بـ ١٢٦ مرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالنظر إلى السياسة الحيوية للري التي اعتمدها المغرب خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

تطور الإنتاج الزراعي في المغرب (المتوسط السنوي بالمليون قنطار)

	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٩٨٦ ـ ١٩٨٨	١٩٩١
الحبوب	٣٤٠٠٣	٤٣٠٠٣	٤٠٩٧٣	٣٦٢٥٤	٦٠٥٨٩	٨٥٢٦٠
البقول	غ م	٥٠٠٠	٣٥٠٠	٢٨٥٢	٣٩٠٩	غ م
الزراعة الصناعية						
البنجر السكري	٢٤٥٠	١٢٢٨٠	١٨١٦٠	٢٣٨٥٠	٢٩٩٠٠	٣٠٧٣٠
القصب السكري		٩١	٣٣٣٩	٧٩٨٩	١٠٩٠٠	١١٥٠٠
الحوامض	٥٥٠٠	٩٣٤٠	٧٩٨٠	٩٩٦٠	١٠٧٧٠	١٢٥٠٠
القطيع: البقر والغنم (بالآلاف)	غ م	١٤٥٠٠	١٧٠٠٠	غ م	١٧٠٠٠	١٧٥٠٠
منتوجات الحليب (بالمليون ليتر)	غ م	غ م	٧٨٠	٧١٦	٨٩٣	١٠١٧

المصادر: المصدر نفسه؛ *The Middle East and North Africa* (London: Europa Publications, 1994); Jean - Jacques Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée* (Paris: Karthala, 1993), et Jean Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb* ([Paris]: Fayard, ©1994).

(١٣) انظر: *The Middle East and North Africa* (London: Europa Publications, 1994), p. 693.

وعلى العكس فإننا نذكر بركود تربية البقر والغنم خلال العقدين الأخيرين بمتوسط سنوي يقدر بـ ١٧ مليون رأس، كما أن هنالك انخفاضاً في إنتاج الحبوب الجافة بين عام ١٩٧٠ ونهاية الثمانينيات، وقد عرفت منتوجات الحليب ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة المدروسة لكنها لم تستطع مواجهة الحاجيات المتزايدة للمستهلكين.

وعموماً فإن القطاع الفلاحي يشغل حالياً ٤٥ بالمئة من السكان الناشطين بدل ٥٦ بالمئة في ١٩٦٠ وتمثل قيمته الإضافية بين ١٩٩٢ و١٩٩٣ نحو ١٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام مقابل ٣٠ بالمئة في السبعينيات. وقد استفادت الزراعة المغربية بين ١٩٦٥ و١٩٧٢ من محصول جيد، لكن بعد ١٩٧٣ انخفض الإنتاج الزراعي بـ ١١ بالمئة بالمقارنة مع ١٩٧٢. كما سجل إنتاج الحبوب انخفاضاً بـ ٢٠ بالمئة بين ١٩٧٤ و١٩٧٥ بالمقارنة مع المتوسط السنوي للحملات الخمسة السابقة.

ولم يتطور الإنتاج الزراعي بين ١٩٨١ و١٩٨٥ إلا بنسبة واحد بالمئة سنوياً، وهذا المعدل منخفض جداً بالمقارنة مع النمو الديمغرافي. ونسجل أيضاً أن إنتاج الحبوب في نهاية هذه الفترة قد انخفض إلى ٢٩ مليون قنطار سنة ١٩٩٢، بعد أن كان ٨٥ مليون قنطار في ١٩٩١[١٤]. وقد أصيب المغرب سنة ١٩٩٥ بموجة من الجفاف مما حتم على الدولة رفع الواردات الغذائية. وقد وجه الملك نداء رسمياً الى الشعب بهذه المناسبة كي يساعد القرويين المتضررين في وثبة تضامنية.

وبصورة عامة فإننا نلاحظ أن معدل النمو السنوي المتوسط للقيمة المضافة الزراعية (التي تغطي المنتجات الموجهة الى السوق الداخلية أو للتصدير) كان يبلغ ٣,٩ بين ١٩٦١ و١٩٧٠ و١,١ بالمئة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠، و٢,٦ بالمئة بين ١٩٨٠ و١٩٩٢.

وقد أشار الملاحظون إلى أن الزراعة المغربية تسير على سرعتين: زراعة متواضعة عاجزة عن مواجهة التحدي الغذائي للمغرب، بالموازاة مع زراعة غنية جداً تتعامل بموارد مالية داخلية وخارجية كبيرة، لكنها موجهة الى التصدير.

ج ـ نمو الصادرات الفلاحية

إن دراسة نتائج السياسة الزراعية القائمة على النظام التطوعي في الري والتي اعتمدتها السلطات العمومية، تبين أن الزراعة المغربية تعاني تناقضاً متميزاً في الوقت نفسه بعجز الزراعات المعيشية الاستراتيجية (الحبوب، والبقول... الخ.)، والمنتوجات الغذائية الأساسية (اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب، الزيوت...) وصادرات المنتوجات الفلاحية (الحمضيات، الطماطم، البطاطس... الخ.).

---

(١٤) انظر: El-Malki, Ibid.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

نمو الصادرات الفلاحية المغربية (بالطن سنوياً)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٧	١٩٩١/١٩٩٠
الحوامض	٥٧١,٠٠٠	٩٤٢,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٥٨٣,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	٤٣٦,٥٠٠
الخضر	غ م	٢٦٣,٣٦٠	١,٠٣٤,٠٠٠	غ م	غ م	٢٤٢,٠٠٠
الطماطم	١٣,٠٠٠	١٧٣,٢١٠	٥٦٦,٤٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٨٩٠,٠٠٠	١٣٢,٠٠٠
البطاطا	غ م	٩٠,١٥٠	٤٧٠,٦٠٠	غ م	غ م	١١٠,٠٠٠

المصادر: *The Middle East and North Africa*; El-Malki, Ibid., et Pérennès, Ibid.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

حصة الصادرات الزراعية من الصادرات العامة (بالمليون درهم)

	١٩٧٠	١٩٨٢	١٩٩٢
الصادرات العامة (١)	٢٦٤٩	١٦٠٩١	٣٣٩٥٩
الصادرات الزراعية (٢)	١٥٥٦	٤٧٠٤	٨٨٢٨
النسبة (٢)/(١) (بالمئة)	٥٩	٢٩	٢٦

المصادر: Economist Intelligence Unit (1994); *The Middle East and North Africa*, and Pérennès, Ibid., p. 21

وتقوم الزراعة الموجهة الى التصدير على مجموعة من المنتجات ذات طابع الربح السريع كالحمضيات والخضر والبقول التي تستعمل أراضي مسقية ومستهلكة لقروض الميزانية وللقروض الخارجية، سواء من أجل الاستثمار (السدود، أشغال تهيئة المحيطات المسقية... الخ.) أو للتشغيل (الأدوات الزراعية والبيوت البلاستيكية والتجهيزات المستوردة المتنوعة... الخ.). وقد جرت تنمية هذه الزراعة الموجهة الى التصدير والجالبة للعملة الصعبة على حساب الإنتاج الزراعي الذي من المفروض أن تكون له الأولوية لتغطية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان، وقد اصطدمت في ذلك الحين كل المجهودات المالية الضخمة الموجهة الى تنمية التصدير الزراعي إلى أوروبا بإجراءات الحماية التي وضعتها السوق الأوروبية المشتركة.

وفي الحقيقة فإن اتجاه هذه الصادرات نحو الانخفاض ـ والتي بقيت تمثل رغم ذلك ٣٠ بالمئة من الصادرات الاجمالية خلال الثمانينيات و٢٦ بالمئة منها في بداية التسعينيات، مثلما يوضح الجدولان رقما (٤ ـ ٥) و(٤ ـ ٦)؛ هذا الاتجاه يعود إلى عاملين خارجيين هما:

ـ عامل مؤسساتي إداري يتميز بقرارات ذات طابع استعماري جديد تمليها السوق الأوروبية المشتركة وتهدف إلى تقليص استيراد أوروبا للمنتجات الزراعية المغاربية، وهذه الاجراءات الوقائية لم تضر بالمصالح التجارية المغربية فقط، بل صبغت مستقبل قطاع الصادرات الزراعية المغربية بصبغة من الشك والريبة.

ـ عامل سياسي سببه انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية خلال الثمانينيات، وهو ما سبب تراجع الموقف التجاري للمغرب في السوق الأوروبية الذي تقلص أكثر.

وتكرس اتفاقيات الشراكة الموقعة بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة في ١٩٦٩ والمجددة في ١٩٧٩ الطابع غير المتناظر للعلاقات الاقتصادية للطرفين، «فمن جهة تقف ٦ بلدان ذات اقتصاد معقد ومتقدم ومسير عن طريق التبعية التعاضدية بين القطاعات والمناطق الاقتصادية (...)، وهو اقتصاد على مستوى عالمي طامع في السيطرة، ومن جهة أخرى يقف المغرب وهو البلد النامي الذي يملك اقتصاداً مفككاً يرتبط فيه أي قطاع عصري بالخارج ويصدر له المواد الأولية، وقد سمح (تطبيق هذه الاتفاقيات) للقطاعات الإنتاجية الفلاحية المتطورة من طرف الاقتصاد الاستعماري بالاستقرار والابقاء على القدر الأكبر للسوق، لكن كل شيء يشير إلى أن هذا الباب سينغلق أكثر فأكثر بالتوازي مع التطور الحاصل عن الوحدة الأوروبية»[(١٥)].

وقد أصبحت خيبة أمل الصادرات الفلاحية هيكلية بفعل محصلة القوى التي هي في صالح الاتحاد الأوروبي بصورة دائمة، وهو ما ساهم في تحطيم الاقتصاد المغربي وإضعافه رغم اختيار البعد الايديولوجي الرأسمالي والليبرالي للملكية، ورغم اندماج الفلاحة والاقتصاد المغربي مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ورغم تداخل المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة مع مصالح الدول الأوروبية.

وهكذا فقد أدى الاختيار لسياسة حيوية قائمة على تصدير المنتوجات الزراعية منذ بداية الستينيات في إطار النموذج الاستعماري وبعيداً عن الحاجيات الاستهلاكية الداخلية، إلى ظهور تناقض آخر متميز بالاتجاه نحو انخفاض الصادرات الزراعية بفعل العراقيل الخارجية والاتجاه نحو ارتفاع الواردات الغذائية. لكن ندرة العملة الصعبة الناتجة عن العجز الهيكلي للميزان التجاري وتفاقم الديون الخارجية قادت المغرب إلى تقليص واردات السلع ذات الاستهلاك الواسع مما أضر بالطبقة الواسعة المحرومة، وقد كان للمغرب أن ينجح لو أنه وجه مجهوداته التنموية الفلاحية نحو السوق الداخلية من خلال تقليص اللامساواة الاجتماعية وتنمية الزراعات الموجهة الى إرضاء الحاجيات الغذائية الأساسية

---

(١٥) Fathallah Oualalou, «Propos d'économie marocaine,»

نقلاً عن: Moumen Diouri, *A qui appartient le Maroc?* (Paris: L'Harmattan, 1992), p. 36.

للسكان وتخفيض التبعية تجاه الخارج.

د ـ التبعية الغذائية والاندماج في السوق العالمية

(١) اللاتوازن بين الإنتاج والاستهلاك

لقد منحت سياسة الري المعتمدة من السلطات العمومية المغربية من خلال إنشائها للسدود الكبرى مساحة مروية مقدرة بـ ٨٥٠,٠٠٠ هكتار، لذلك أصبح المغرب ومن دون منازع أول بلد مغاربي في مجال الري الزراعي، لكن استخدام مساحة معتبرة من الأراضي المروية من أجل الزراعة التصديرية، قد ساهم في تفاقم تبعية المغرب للخارج رغم المجهودات الهادفة إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي، «وفشل (مثل هذا النوع من السياسات الزراعية) مؤكد (. . .)، فقد جعلت التخصصات (زراعة للتصدير) التي أوكلت للزراعة المغربية، منها قطاعاً يعاني طلاقاً واضحاً بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك الداخلي، وبغض النظر عن الحبوب والبقول فلسنا نبالغ إذا قلنا اننا ننتج ما لا نستهلك ونستهلك ما لا ننتج»[١٦]. هذه التبعية الغذائية أدخلت المغرب ـ مثلما يقول ن. أقصبي ـ في «تشابك للتبعية المالية مع التبعية التقانية». وقد أعطت سياسة الري الأولوية للزراعة التصديرية مدعمة المنتفعين داخل النظام ومكرسة لاندماج الزراعة المغربية في السوق الرأسمالية العالمية على حساب الزراعات المعيشية، وكان يجب انتظار الخطتين الخمسيتين (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) و(١٩٨١ ـ ١٩٨٥) لإعطاء الأولوية لبعض المنتجات الاستراتيجية كالسكر والحليب والزيوت، وقد كانت هذه الأولوية اختيارية، فبالنسبة الى السكر كان يجب أن يحقق الاكتفاء الذاتي في ١٩٨٤، كما خصصت مساحة ٦٠,٠٠٠ هكتار للشمندر و١٥,٠٠٠ للقصب السكري، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٤ ـ ٧).

إن الاكتفاء الذاتي المبرمج لسنة ١٩٨٤ لم يتحقق إلا في سنة ١٩٩١ وبنسبة ٧٤ بالمئة، وقد اضطر المغرب في نهاية هذه الفترة إلى استيراد مادة السكر من البرازيل وتايلاندا لتغطية حاجياته، لكن من الواجب الاعتراف بأن النتائج المحققة كانت معتبرة ما دام إنتاج السكر قد تضاعف ١٦ مرة في ظرف ٢٨ سنة علماً بأنه لم يوجد بلد مغاربي ولا عربي حقق مثل هذه النتائج.

---

(١٦) Najib Akesbi, «De la dépendance alimentaire à la dépendance financière, l'engrenage,» *Afrique et développement* (1985),

نقلاً عن: Jean-Jacques Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée* (Paris: Karthala, 1993), p. 228.

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

تطور انتاج واستهلاك السكر في المغرب (بالأطنان)

السنوات (متوسط)	الإنتاج	الاستهلاك	معدل التغطية (بالمئة)
١٩٦٣ ـ ١٩٦٧	٣٠,٧٦٠	٣٥٣,٠٠٠	٨,٧٠
١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	١٥٦,٣٦٨	٤٠٤,٩٠٠	٣٨,٦٠
١٩٧٨ ـ ١٩٨٠	٣٤٦,٦١٠	٥٩٩,٠٠٠	٥٧,٨٠
١٩٨٧	٤١٢,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٦٣,٣٠
١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠	٧٤,٦٠

المصادر: *The Middle East and North Africa*, and Pérennès, Ibid., p. 237.

وفي ما يخص مادة الحليب فإن السلطة العمومية قد دقت جرس الخطر لارتفاع نسبة واردات الحليب، خلال السبعينيات رغم كون الاستهلاك ضعيفاً من هذه المادة (٣٦,٦ كلغ سنوياً للفرد مقابل ٨٧ كلغ أوصت بها منظمة الأغذية والزراعة (FAO))، ورغم الارتفاع المرهق للأسعار وتضاعفها ٤ مرات بين ١٩٧١ و١٩٨٥. وقد أعلن عن مخطط للاكتفاء الذاتي من مادة الحليب في ١٩٧٥ لكن رغم الاستثمارات المرضية في هذا المجال فإن الاستهلاك الداخلي لم تتم تغطيته إلا بنسبة ٦٠ بالمئة فقط خلال نهاية هذه المرحلة، كما تم الاعلان عن مخطط آخر يتعلق بالمواد الزيتية، لكن نتائجه بدت ضعيفة ومتواضعة ما دامت الحاجيات الرئيسية بعيدة عن التلبية إلا بنسبة ٣٣ بالمئة خلال نهاية الثمانينيات في وقت سيرتفع فيه استهلاك الزيت بنسبة ٧٧ بالمئة، أي أنه سيصل إلى ٤٢٠,٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٠ بدل الـ ٢٣٧,٠٠٠ طن المسجلة حالياً[١٧].

(٢) الاندماج الأحادي المدلول في السوق العالمية

وفي الحقيقة فإن البرنامج الاختياري للاكتفاء الذاتي الغذائي في مادة السكر والحليب والمواد الزيتية لم ينجح كثيراً، باستثناء ما سجل بالنسبة الى السكر الذي غطى إنتاجه سنة ١٩٩١ نحو ثلاثة أرباع الاستهلاك الداخلي. وقد استمر الارتفاع المذهل لاستيراد هذه المنتوجات، بالإضافة إلى استيراد الحبوب وباقي المنتوجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع الموجه الى تلبية الحاجيات، استمر في التأثير على الميزان التجاري، ما دامت الفاتورة الغذائية قد وصلت إلى ٨٤٤ مليون دولار في ١٩٩١ وهو ما يعادل ١٤ بالمئة من مجموع الواردات. وقد انتقل معامل التبعية الغذائية الممثل بعلاقة الاستيراد بالاستهلاك من حدود ١٨ بالمئة بين ١٩٦١ و١٩٧١ إلى حدود ٢٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨[١٨]. وفي الحقيقة، فإن تفاقم تبعية المغرب لم يقتصر على نمو الواردات

(١٧) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, p. 164.

(١٨) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain.*

الغذائية فقط، بل قام على نماذج أخرى من الواردات الناتج عن برنامج الاكتفاء الذاتي الغذائي، فمخططات السكر والحليب، قد تطلبت استيراد تجهيزات صناعية لإنشاء ١٧ مصنعاً للسكر و١٣ مصنعاً للحليب، وكذلك استيراد آلاف البقر المنتج للحليب، والبذور الموجهة الى نباتات السكر وزراعات الأعلاف (نباتات اللوزيرن والبرسيم والذرة البيضاء. . . الخ.) واستيراد تجهيزات النقل وتحصيل الحليب. . . الخ.

وقد زادت المصاريف المعتمدة بالعملة الصعبة والتي تضمنها برنامج الاكتفاء الذاتي من تفاقم التبعية التقانية والمالية للمغرب تجاه الخارج. وبهذا فقد تحقق اندماج المغرب في السوق الرأسمالية العالمية عن طريق الزراعات التصديرية التي زاد اتساعها من خطورة التبعية، وذلك من خلال تهميش الزراعات المعيشية التي أبقت على المستوى العالي للواردات الغذائية، وكذلك من خلال استيراد التجهيزات والآليات الضرورية لتحقيق البرنامج الجزئي للاكتفاء الذاتي.

إن الاندماج السريع للمغرب في السوق الدولية في المجالات الزراعية والغذائية يحمل أعباء ومساوئ أكثر من محاسنه، وذلك على مستويات ثلاثة: تجاري، وتقاني ومالي. وعموماً فإن الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك والاندماج المفرط في السوق الدولية والناتج عن السياسة الزراعية القائمة على تصدير المنتوجات الزراعية، كل ذلك قد أدى بالمغرب إلى تهميش الزراعة المعيشية الاستراتيجية ورفع الواردات الغذائية، وبهذا فقد شهدنا ظهور نوعين من الزراعة على وتيرتين هما:

- زراعة متطورة متمركزة في المناطق الغنية تشجعها الدولة على المستوى المالي والجبائي وعلى مستوى الأسعار والاستثمارات والتجهيزات وهياكل التأطير الخاصة بالفروع المحظوظة، وتقوم هذه الزراعة على نشاطات إيرادية موجهة أساساً إلى التصدير.

- زراعة تقليدية مجزأة، (مستثمرات من هكتار إلى ٥ هكتارات تمثل ٧٠ بالمئة من المستثمرات ولا تغطي سوى ٢٣ بالمئة من المساحة الزراعية الصالحة)[١٩]، محرومة من الوسائل المالية والتقنية المناسبة ومميزة بالنقص الهيكلي وضعف التأطير وضعف دعم الدولة لها وعدم الاهتمام بالزراعات المعيشية.

وقد أدت هذه الوضعية إلى نمو الواردات الغذائية بفعل نمو الطلب السريع بالمقارنة مع نمو إنتاج الزراعة المعيشية الاستراتيجية.

هذه السياسة الزراعية المتميزة بتركيز الثروات بين أيدي أقلية لم ينجم عنها تفاقم التبعية للخارج فقط، بل تفاقم اللامساواة بين المدن والأرياف وبين الأغنياء والفقراء.

---

(١٩) Pérennès, Ibid., p. 244.

هـ ـ تفاقم اللامساواة

يغطي تفاقم الفوارق الجهوية واللامساواة الاجتماعية عدة وجوه، وموضوعنا الآن هو التذكير بالعناصر الأساسية للأبعاد الايديولوجية الليبرالية، ولاختيار نموذج التنمية الزراعية المتفتح الذي اعتمده المغرب، وأهم مميزات هذه الخيارات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن ارجاعها إلى ثلاثة أنواع من العوامل:

- تركيز الأراضي الفلاحية الغنية في أيدي الأقلية وتهميش القرويين بالمقابل.
- النزوح الريفي.
- اللامساواة الاجتماعية.

(١) تركيز الأراضي الفلاحية في أيدي الأقلية

إن النموذج المغربي مبني على الاهتمام الكبير بالري و(تحقيق سدود كبرى) وعلى غياب إصلاح زراعي، وبهذا فإن الاستثمارات المعتبرة المرخصة من ميزانية الدولة والمخصصة لاستصلاح مساحات جديدة، هذه الاستثمارات لم يستفد منها إلا كبار الملاك. ونسجل هنا من جهة النمو السريع للمستثمرات الغنية التي لم يكن حجمها محدداً من القانون والتي استفادت من «التجهيزات التي يتحمل تكاليفها مجموع السكان» مثلما يوضح م. بن هلال، ومن جهة أخرى نسجل «تحول القرويين إلى سكان كادحين» كما يشير ف. المرنيسي[٢٠].

وهنالك نموذجان متقابلان من الزراعة، «فمن جهة هنالك قطاع معاصر يضم بالإضافة إلى مزارع الدولة ممتلكات مغربية كبرى وملاكاً لأراض صغيرة (وهم المستفيدون من دعم الدولة والمحظوظون)، ومن جهة أخرى هنالك قطاع مهمش مشكل من الملاك والمستثمرين الصغار»[٢١] ومن فلاحين من دون أرض.

وفي هذا السياق، نسجل أن الدولة «استرجعت» سنة ١٩٧٣ حوالى ٧٥٠,٠٠٠ هكتار من أراضي الاستعمار تم بيع ثلثيها إلى فئة مغربية مميزة تتكون من «محافظين وبشوات وقادة، بل وجنرالات وعقداء ووزراء وأمراء تحصلوا على أهم المزارع الاستعمارية أو شاركوا في شركات غير مسماة للصناعة الغذائية، كما تمكن بعض الأشراف من انتزاع وشراء أراض تابعة رسمياً للاستعمار»[٢٢].

---

(٢٠) م. بن هلال وف. المرنيسي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٢١) س. غريغوري، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٢٢) Paul Pascon, *Le Haouz de Marrakech* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983),

نقلاً عن: Diouri, *A qui appartient le Maroc?*, p. 46.

أما ما تبقى وهو ٢٥٠,٠٠٠ هكتار، فقد منحت إلى شركتين للدولة هما Sogea وSodea اللتين راقبتا عمليات الإنتاج والتحويل الزراعي - الصناعي والعمليات التجارية (خاصة بالتصدير) المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية الخالصة.

وقد كان تركيز الأراضي في ١٩٧٥ متجسداً في أن ٣ بالمئة من الملاك يحوزون ٣٧ بالمئة من الأراضي الفلاحية و٨٧ بالمئة منهم لا يمتلكون إلا ٣٠ بالمئة[٢٣].

وبصورة عامة، فإن الهياكل الزراعية متناقضة إذا أخذنا حالة محيط الغرب الذي يمثل بحق تركيز الأراضي الغنية، فنلاحظ هنا أنه من بين ٣٠٠,٠٠٠ هكتار تعتبر «٥٨ بالمئة منها (مروية) وممتلكة من طرف واحد بالمئة من العائلات بينما توجد ٤٣,٣ بالمئة من العائلات من دون أراض و٤٠ بالمئة منها لا تمتلك سوى ما بين هكتار و٣ هكتارات غير مروية غالباً» وهي تغطي ١١,٧ بالمئة من الأراضي فقط[٢٤]، وقد سهل الري من استمرارية التركيز العقاري وسرّع بها.

وهكذا فإن سلوك السلطات العامة القائم على النموذج الفرنسي لقطاع الري (كما يوضح ج. ج. بيرنيز) وتركيز الاستثمارات العمومية المائية - الفلاحية وعصرنة الفلاحة وتوجيهها إلى الخارج وكذلك تزويدها بوسائل تقنية، كل ذلك ساهم في إبعاد السلطة العمومية عن السكان الريفيين لدرجة أن «المحيط القروي قد اعتبر دائماً مكبحاً لعصرنة الزراعة»[٢٥]. هذا الاحتقار الذي مورس على الفلاحين الفقراء الذين غالباً ما لا يملكون أراضي دفع عدداً كبيراً منهم إلى هجرة مناطقهم والعيش في بيوت قصديرية في المدن بحثاً عن أي عمل مهما كان.

(٢) النزوح الريفي

بما أننا تطرقنا إلى مشكلة النزوح الريفي والهجرة في المغرب العربي فإننا سوف نقتصر هنا على التذكير بإيجاز ببعض مظاهر هذا النزوح المرتبطة بنموذج الري - الزراعي الذي اختاره المغرب.

وبصورة عامة فإننا نلاحظ أن سكان الريف مثلوا ٧١ بالمئة من عدد السكان الاجمالي سنة ١٩٦٠ مقابل ٥٢ بالمئة فقط حالياً[٢٦]، والرقم الأخير يعطي حقيقتين مفجعتين بالقدر نفسه، أولاهما هي استمرار الهجرة القروية في الارتفاع، فبين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠ وصل النزوح الريفي ما بين ١٢٠,٠٠٠ و١٣٠,٠٠٠ قروي سنوياً، وقد

---

(٢٣) Diouri, Ibid., p. 46.

(٢٤) Pérennès, Ibid., pp. 295-296.

(٢٥) ج. ب. غاشي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٢٦) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain.*

ارتفع هذا الرقم منذ عام ١٩٨١ إلى أكثر من ذلك[٢٧]، والثانية تتعلق بتوسع البيوت القصديرية في المناطق الحضرية. ويعكس معدل التحضر الذي تجاوز ٢٩ بالمئة في سنة ١٩٦٠ إلى ٤٨ بالمئة حالياً أهمية النزوح الريفي. وبالفعل فإننا نعتبر أن «٢٥ بالمئة من السكان الحضريين كانوا في سنة ١٩٨٩ يعيشون في بيوت قصديرية محيطة بالمدن المغربية. وتقدر كثافة السكان في كل بيت قصديري بـ ٦,٧ أشخاص، وهي من دون ماء ولا مجاري تصريف ولا كهرباء، بل ان هنالك استعمالاً جماعياً للماء، كما أن أغلبية السكان فيها أميون، ويشكل القرويون منهم حوالى الثلثين، بالإضافة إلى أن اكتظاظ السكان وسوء تغذيتهم (وانعدام القواعد الصحية) قد ساعد على انتشار الأمراض، وقد انفجرت انتفاضات ١٩٦٥ و١٩٨١ داخل أكبر الأحياء القصديرية، المنتشرة في الدار البيضاء»[٢٨]، كما أن عدد سكان هذه الأحياء في المغرب الأقصى هو ٤ ملايين نسمة.

وبجانب البيوت القصديرية هنالك بيوت أخرى غير قانونية تنمو منذ الثمانينيات، وهي المساكن المتواضعة ذات الشكل غير القانوني والمبنية بطريقة «فوضوية» والتي لا تخضع للمقاييس الحضرية، هذه الأحياء بدورها غير مجهزة «وإن كانت شروط العيش فيها أفضل قليلاً من الأحياء القصديرية، وقد بدأت في احتواء الأحقاد تجاه النظام الاجتماعي. ففي ١٩٨٤ حدثت في أحياء مثل «درسة سامسة» في تطوان وسيدي يوسف بن علي في مراكش حركات احتجاج تحولت بسرعة إلى اضطرابات»[٢٩]. ويشترك سكان الأحياء القصديرية والمساكن غير القانونية المبنية بالاسمنت في تهميشهم وتكوينهم «لمحيط عدواني، (. . .) هؤلاء القرويون السابقون الذين فارقوا حرارة قراهم ألزموا بعدم الاعتماد على أي شخص ولا التمسك بروابطهم العائلية (. . .) لحمايتهم من المرض والبطالة، فالشيخ أو العجوز أو اليتيم الذي لا يستطيع الاعتماد على أسرته يلجأ إلى التسول أو الانحراف»[٣٠].

وإدراكاً من السلطات المغربية للحملة العدائية التي تحملها هذه الأحياء لها فقد قامت بإعلان «حملة تدمير للبيوت القصديرية بالجرافات، ومنذ صيف ١٩٨٩ تم «تنظيف» ضواحي الرباط وفاس ومكناس من آلاف الأشخاص الذين تم القاؤهم في الشارع»[٣١].

وبهذا فقد وجد القرويون السابقون أنفسهم بين المطرقة والسندان، فبعد هجرتهم للأرياف التي لا يملكون فيها أرضاً ولا عملاً، والتي همشهم فيها تركيز الأراضي والثروات، ها هم يطردون اليوم من البيوت القصديرية والمدن الكبرى التي لجأوا إليها

---

(٢٧) Diouri, *A qui appartient le Maroc?*, p. 60.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٢٩) عبد الغني أبو هاني، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٣٠) *Le Monde diplomatique* (janvier 1984),

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٣١) Diouri, Ibid., p. 240.

بحثاً عن نشاط محتمل للعيش، وقد زاد هذا الطريق المسدود وهذه الوضعية السيئة في تفاقم اللامساواة الاجتماعية.

(٣) تفاقم اللامساواة الاجتماعية

إن النظام السياسي المغربي يتميز بالوضوح، فهو يفضل الأغنياء ولا يحاول إيهام السكان بكفاحه ضد الفقر الذي ما ازداد إلا خطورة مع مرور السنوات، وبحسب مومن ديوري فإنه بين «١٩٦٠ و١٩٧٠ كانت حصة مصاريف الاستهلاك الخاصة بـ ١٠ بالمئة من العائلات الأكثر غنى، قد انتقلت من ٢٥ بالمئة إلى ٣٧ بالمئة، بينما انخفضت حصة الـ ١٠ بالمئة من العائلات الأقل غنى من ٣,٣ بالمئة إلى ١,٢ بالمئة»[٣٢]. وليس بحوزتنا أرقام حديثة حول هذه المسألة. ومن السهل تصور تفاقم الوضعية بالمقارنة مع عناصر أخرى تتعلق بتطور الفقر في المغرب، ونسجل في هذا الإطار نمواً كبيراً لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر[٣٣]. فقد كان عددهم سنة ١٩٩٤ حوالى ١٠ ملايين فقير يعيش ٦ ملايين منهم في القرى مقابل مجموع ٧ ملايين في ١٩٧٧ منهم ٥ ملايين يعيشون في القرى[٣٤].

إذن فمن المستفيد من إنشاء قرابة ٢٠ سداً، والرفع من المساحات المسقية وعصرنة الزراعة والاهتمام بالزراعات ذات الطابع الاحتكاري، والزراعات الموجهة الى التصدير؟

إن عبد العزيز بلال يقول بأن «المال يتحرك دائماً، (. . .) وأن هنالك نوعاً من التنمية تنتفع بها أقلية غنية تستغل الموارد الوطنية لصالحها. ورغم أن الحكومة تدعي بأنها تغني الفقراء دون تفقير الأغنياء، إلا أن ما حدث هو العكس، فيكفي بأن تتجول في حزام البيوت القصديرية المحيط بالدار البيضاء أو بعض مدن الأطلس الأوسط لتتعرف على حجم فقر السكان الذين يعانون الآفات والتضخم والمضاربة العقارية»[٣٥].

وتحكم طبيعة النظام الايديولوجي والسياسي المغربي تفاقم اللامساواة الاجتماعية لدرجة أن السلطة العمومية تعد تقديرات طويلة المدى حول نمو الثروات المحدودة النطاق وحول تفاقم الفقر، «وهكذا فإن المخطط الخماسي (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) قد توقع أن تبلغ الفوارق بين الأغنياء الكبار الذين يشكلون ٥ بالمئة والفقراء الذين يشكلون ٥٠ بالمئة، في نهاية الثمانينيات من ١ إلى ٢٤، وفي نهاية التسعينيات من ١ إلى ٤٥»[٣٦]. وقد تسببت

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣٤) تقديراتنا قائمة على معطيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، التي تحدثت عن ٩,٣ مليون فقير في المغرب عام ١٩٩٠ أو ٣٧ بالمئة من السكان، وعن ٥,٩ مليون منهم في المحيط الريفي.

(٣٥) *Le Monde diplomatique* (janvier 1984),
نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣٦) Diouri, Ibid., p. 55.

طبيعة النظام في تبني السلطة العمومية قوانين لا تعرقل الأغنياء وأرباب العمل ولا تشكل الحماية والتضامن الاجتماعي الغائبين في الإجراءات الشرعية المغربية أولويات للحكومة. وهنالك مثالان عن استغلال القرويين وتهميشهم هما:

- في سنة ١٩٨٩ نذكر من الناحية التنظيمية أن الأجر الزراعي الشهري الأدنى قد حدد بـ ٥٨١,١٠ درهم، وهو ما يمثل ٥٨ بالمئة من الأجر الأصغر غير الزراعي والذي كان مقداره ٩٨٨,٧٠ درهم، وحتى بالنسبة الى مستوى الأجور الأكثر انخفاضاً فإن الفوارق في الأجر الأدنى موجودة إضافة إلى أن تطبيقها لم يكن معتمداً أبداً في الواقع. فقد أعلن البنك الدولي مثلاً أن ٦٠ بالمئة من المؤسسات الصناعية لا تحترم الحد الأدنى للأجور. وبهذا يتضح لنا كيف أن الكتلة الأجيرة لا تمثل إلا ٣٥ بالمئة من الإنتاج الداخلي الخام بينما كتلة الأرباح قد وصلت إلى ٦٥ بالمئة من هذا الإنتاج في وقت لا يمثل فيه الموظفون إلا ٢,٣ بالمئة من الطبقة الشغيلة[٣٧]. هذه الأرقام تعتبر معبرة خاصة إذا علمنا بأنه «لا يوجد مقاول مغربي قد يشغل منصباً مهماً في القطاع الخاص منذ الاستقلال دون موافقة شخصية من الملك»[٣٨].

وفي مجال الزراعة فإن سياسة «الري» وعصرنة الزراعة لا تأخذ بعين الاعتبار رفاهية القرويين، ولكنها مبنية على مضاعفة الأرباح، وقد ساهم هذا في مضاعفة استغلال العمال القرويين.

ويمكن ملاحظة استغلال وتهميش العمال الريفيين من خلال:

- نقص الحماية الاجتماعية لعمال الريف حيث إن الأجور والإعانات وغيرها أقل منها عند العمال غير المشتغلين بالزراعة[٣٩].

- اللجوء إلى اليد العاملة الموسمية في السهول المسقية حيث تمارس الزراعة الصناعية وزراعة الخضر، فأجور العمال الموسميين أقل من المعتاد، وقد كشف تحقيق سنة ١٩٨٧ أن العمال الموسميين الذين استخدموا في حقول القصب السكري كانوا يقبضون ما بين ١٠ و٢٠ درهماً يومياً في وقت يقطع فيه العامل ما متوسطه ٢,٥ طن يومياً تباع بين ٣٥٠ درهم و٤٢٥ درهماً (ثمن القصب السكري يتراوح بين ١٤٠ و١٧٠ درهماً للطن)، ونلاحظ هنا أن تكاليف الحصاد تمثل ما بين ٢ و٥ بالمئة من قيمة المنتوج الزراعي المدروس[٤٠].

(٣٧) البنك الدولي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

(٣٨) ريمي لوفو، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٣٩) A. Boudahrain, *La Protection sociale des travailleurs ruraux,* نقلاً عن: Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, p. 317.

(٤٠) Pérennès, Ibid., p. 317.

ـ ساهم تفاقم البطالة وتركيز الأراضي المسقية وعصرنتها في تحطيم البنى الاجتماعية للقرويين وتهميشهم بفعل العدد الضئيل لمناصب الشغل الدائمة المخصصة من طرف الوحدات الزراعية الكبيرة(٤١).

وعموماً فإن نموذج الري الزراعي المغربي يظهر الأفضل كمياً من باقي بلدان المغرب العربي، لكن التجربة المغربية تبقى مشلولة تحت تأثير ثلاث مشاكل مهمة هي:

ـ تركز الثروات ونمو الموارد الزراعية عند الأقلية على حساب أغلبية السكان الفلاحين الذين يعيشون مهمشين ومفتقرين، وفي ١٩٩٤ كانت المناطق الريفية تحتوي على ٦ ملايين مغربي يعيشون تحت خطر الفقر ويمثلون ٦٠ بالمئة من الفقراء الإجماليين و٢٢ بالمئة من العدد الإجمالي للسكان، بينما كان أقل من ١٢٠,٠٠٠ مغربي يتحكمون في ٦٥ بالمئة من الإنتاج رغم أنهم يمثلون ٠,٤ بالمئة من السكان.

ـ نمو الزراعة الصناعية والخضر ومنتوجات أخرى الناتج عن ارتفاع حجم المساحات المسقية قد أضعف الزراعة المغاربية لأنه دمجها في السوق العالمية، وقد اصطدمت سياسة ترقية الصادرات الفلاحية بمنافسة الدول الأخرى وبالحواجز الجمركية التي فرضتها البلدان المتطورة، وهذا ما أدى إلى تقليص حصة السوق الخارجية للمنتوج المغربي.

ـ إهمال الزراعة المعيشية (الحبوب والبقول والزيوت ومنتجات الحليب... الخ.) قد ساهم في تفاقم التبعية الغذائية للمغرب تجاه الخارج، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الحاجيات المغربية الاستهلاكية التي لا يمكن تخفيضها.

وقد ساهم مجموع هذه العناصر في تقليص فعالية نموذج الري الزراعي المغربي، لكن هذا البلد يبقى رغم ذلك يملك القطاع الأكثر فعالية في المغرب العربي نتيجة للإجراءات المختلفة التي وضعتها السلطة.

٣ ـ تونس

لقد تأثرت الزراعة التونسية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٧٠ عكس المغرب بالأبعاد السياسية المتناقضة، فمن الليبرالية الاقتصادية التي تبناها الدستور الجديد والحزب الواحد إلى حكومة ما بعد الاستقلال التي دعمتها البرجوازية التونسية، وهو ما تعارض مع الأبعاد الاشتراكية التي نادى بها مؤتمر الاتحاد العام للعمال التونسيين في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦ والنصوص الأساسية للتخطيط الطويل المدى والممثلة بالأهداف العشرية للتنمية (١٩٦٢ ـ ١٩٧١).

---

(٤١) ف. المرنيسي، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣١٧.

وقد كان الفلاحون وصغار القرويين ضحية الاختلافات الايديولوجية الموجودة في القمة بتحملهم لانعكاساتها. ويوجد في هذا الإطار عامل بين ١٩٥٦ و١٩٩٤ ميز الفلاحة التونسية وهو تدخل الدولة المباشر في الميدان الفلاحي، فالدولة لا تتدخل في تصور وتطبيق السياسة المائية فقط لـ (بناء السدود، الحواجز التلية. . .)، بل أيضاً في المجالات المرتبطة بالهندسة الريفية واستصلاح الأراضي وتنظيم المحيطات المسقية وتمويل الاستثمارات. . . الخ.

وقد كان تحت تصرف الدولة، بالإضافة إلى وزارة الفلاحة، مجموعة من التنظيمات المتنوعة تهدف إلى إيجاد حلول لمشاكل الزراعة. وقد عرقلت البيروقراطية الزراعية والنظرة التقنية «المعاصرة» لمختلف الأجهزة المكلفة بتطبيق السياسة الزراعية تحقيق الانجازات للقرويين أكثر مما ساعدتهم، وعلى رغم أن الزراعة التونسية قد حققت نتائج لا يستهان بها خلال العقود الأربعة الأخيرة إلا أنه كان من الممكن أن تكون أفضل من دون توجيه الدولة للقطاع الخاص الفلاحي.

ومن المناسب الإشارة إلى المجهودات المعتبرة التي قامت بها الدولة في مجال الري منذ استقلال تونس السياسي والتي نتج عنها إقامة ما يقارب ٢٠ سداً، كما سنتطرق إلى ذلك في ما بعد. وقد سمحت التعبئة الإضافية لموارد كبيرة من المياه بتوسيع المساحات المسقية وتنويع الأنظمة الزراعية، وهكذا عرفت الزراعة الصناعية وزراعة الخضر والأشجار تنمية ملحوظة خلال هذه الفترة، ورغم التقدم المسجل، فإن تونس تعاني عراقيل هيكلية تحول دون تنفيذ سياستها التنموية، كنقص الموارد المائية والتبعية الغذائية والمظهر التقني والبيروقراطي لتدخل الدولة في الزراعة.

ويسمح الفحص اللاحق للمسائل المتعلقة بتنمية القطاع الزراعي والنظام التنظيمي والهياكل الزراعية والتبعية الغذائية بتحديد دقيق لأهم خصائص الزراعة التونسية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٩٥.

أ ـ تنمية قطاع الزراعة

يمكن ملاحظة نمو الزراعة التونسية من خلال تحليل تطور الإنتاج وعوامله خلال هذه المرحلة.

(١) نمو الإنتاج الزراعي

لقد تأثر نمو الإنتاج الزراعي في تونس بشدة ـ كما هو الحال في الجزائر والمغرب ـ بالصدف المناخية التي تمثل عاملاً مهماً غير منتظم، فالإنتاج الزراعي قد تراوح في صعود وهبوط على شكل أسنان المنشار لفترة طويلة بفعل ارتفاع كمية الأمطار أو انخفاضها، لذلك نسجل أن القيمة المضافة للزراعة قد ارتفعت في المتوسط بـ ١,٨ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠ و٠,٤ بالمئة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٠ و٣,٨ بالمئة بين

١٩٨١ و١٩٩٢[٤٢]. وبالفعل فإن الشروط المناخية تلعب دوراً مهماً على المستوى الإنتاجي، ولكن أهمية عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى المظهر التنظيمي لا يمكن تهميشها، كما سنرى في مكان آخر، وحتى ذلك الحين فإننا سنقوم بفحص تطورات الإنتاج النباتي ثم الإنتاج الحيواني، وقد قام أ. قصاب بدراسة معمقة عن الزراعة التونسية، وسنستعير بعض معطياتها لتوضيح طروحاتنا[٤٣].

(أ) الإنتاج النباتي: سنعرض لاحقاً لتطور الإنتاج النباتي بحسب كل منتوج وعائلة إنتاجية ما دامت النتائج المحصل عليها خلال هذه الفترة الطويلة مختلفة باختلاف الأنواع الزراعية.

الحبوب: تشكل الحبوب الإنتاج القاعدي الذي يستهلكه السكان التونسيون، ويقدر هذا الاستهلاك بـ ١,٥ قنطار لكل فرد سنوياً[٤٤]، وقد خصص نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ هكتار للحبوب وهو ما يمثل ٤٨ بالمئة من الأراضي الزراعية تقريباً، كما أن هذا القطاع يشغل أكثر من ١٦ بالمئة من اليد العاملة الزراعية، وقد ساهم إنتاج الحبوب بـ١٨ بالمئة من القيمة المضافة الزراعية خلال الثمانينيات[٤٥].

وقد تطور إنتاج الحبوب المرهون بالأمطار خلال العقود الثلاثة الماضية بحسب معطيات الجدول رقم (٤ ـ ٨) والشكل رقم (٤ ـ ١).

الجدول رقم (٤ ـ ٨)

تطور إنتاج الحبوب (١٩٦٠ ـ ١٩٨٤) (بآلاف القناطير)

المعدل السنوي	١٩٦٠ ـ ١٩٦٤	١٩٦٥ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	١٩٨٠ ـ ١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩١
القمح	٤١٥٠	٣٨٣٩	٧١١١	٧٤٩٠	٨١٥٤	٤٢٠٠	١٧٨٦٠
الشعير	١٣٠٩	١٠٨٢	١٩٤٩	٢٢٤٠	٣٠٤٠	٢٠٠٠	٧٢١٠
المجموع	٥٤٥٩	٤٩٢٠	٩٠٦٠	٩٧٣٠	١١١٩٤	٦٢٠٠	٢٥٠٧٠

المصادر: Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb*, p. 678, et *The Middle East and North Africa*, p. 845.

(٤٢) World Bank, *World Development Report, 1994* (Oxford: Oxford University Press, 1994), and *L'Etat du Maghreb*, p. 462.

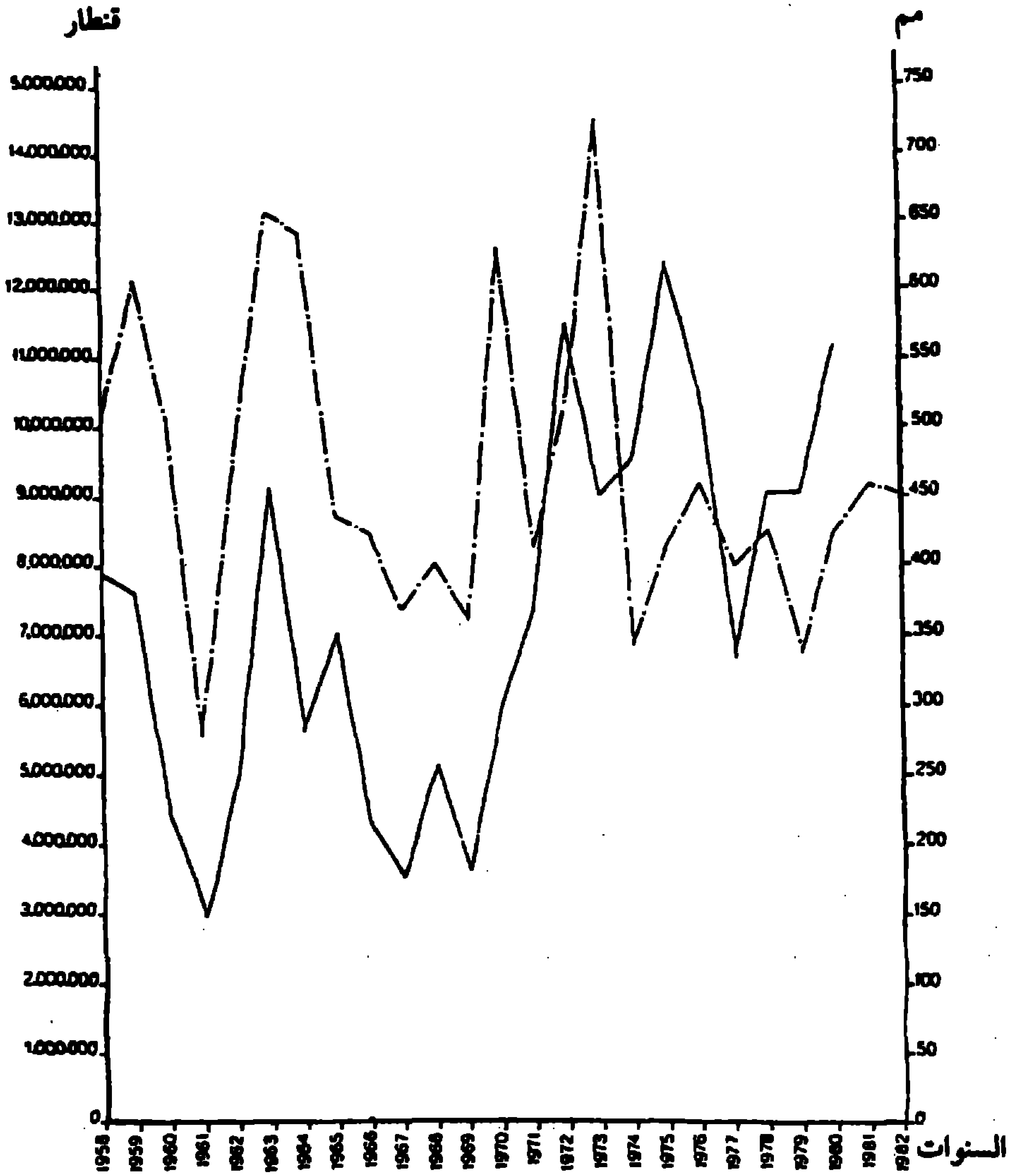
(٤٣) Ahmed Kassab, «L'Agriculture tunisienne,» *Revue tunisienne de géographie*, nos. 10-11 (1983), p. 387.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٩

الشكل رقم (٤ ـ ١)

كميات تساقط الأمطار وإنتاج الحبوب في تونس (١٩٥٨ ـ ١٩٨٢)



ـــــــ إنتاج الحبوب

ـ.ـــ. كميات الأمطار المسجلة في محطة «جندوبة»

المصـــادر: Laboratoire de cartographie de la faculté des lettres et des sciences humaines de Tunis.

نقلاً عن: Ahmed Kassab, «L'Agriculture tunisienne,» *Revue tunisienne de géographie*, nos. 10-11 (1983), p. 24.

لقد عرف إنتاج القمح تذبذباً شديداً مع مستوى جد منخفض، مثلما حدث في ١٩٦١ التي بالكاد وصل فيها الإنتاج إلى ٣ ملايين قنطار، وخلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ حيث سجل متوسطاً سنوياً يقدر بـ ٣,٨ مليون قنطار، ولكن بعد استقراره في حدود ٧ ملايين قنطار سنوياً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٩ وصل إلى مستوى قياسي قدر بـ ١٧,٨ مليون قنطار سنة ١٩٩١ بعد انخفاض شديد سجل في سنة ١٩٨٩ التي وصل فيها الإنتاج إلى ٤,٢ مليون قنطار.

كما أن لمنحنى الشعير شكل منحنى القمح نفسه، فبعد الانهيار إلى مليون قنطار خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) استقر إنتاج الشعير في حدود مليوني قنطار سنوياً خلال السبعينيات، ليرتفع منذ الثمانينيات ليبلغ مستوى قياسياً هو ٧,٢ مليون قنطار في ١٩٩١ بعد انخفاض كبير سجل في ١٩٨٩ حيث بلغ الإنتاج مليوني قنطار فقط وهو المستوى الذي سجل قبل ذلك بـ ٢٠ سنة.

ويتعلق إنتاج الحبوب أساساً بالشروط المناخية، ولكن تغير كميات المطر لا يفسر كل شيء، خاصة في الشمال التونسي، فالمردود قد يتعلق بتنوع البذور المزروعة وتقنيات الإنتاج المستعملة وحجم المستثمرات.

وهكذا فإن المستثمرات الأكبر من ١٠٠ هكتار في المناطق التلية والممثلة لـ ٤١ بالمئة من مساحة زراعة الحبوب تنتج ٦٥ بالمئة من إجمالي كميات الحبوب في المنطقة[٤٦]، ويبقى الماء عامل إنتاج مُهماً ما دام المردود يتغير بتغير مستوى كمية الأمطار كما يبينه الجدول رقم (٤ ـ ٩):

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

مردود الحبوب لكل نوع ولكل منطقة (قنطار/ هكتار)

المناطق	القمح الصلب العادي	القمح الصلب ذو المردود العالي	مجموع القمح الصلب	مجموع القمح اللين	الشعير
الشمال	٨,٧	١٤,٣	١٠,٨	١٣,١	٩,٣
وسط الساحل	٣,١	٩,٧	٣,٢	٤,٥	٣
الوسط	٢,٤	-	٢,٤	٤,٢	٢,٤
الجنوب	١,٩	٣,٧	٢	-	٢,١
مجموع تونس	٥,٦	١٤,٢	٧,٦	٩,١	٤,٦

تشير العلامة (ـ) إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصـــــدر: Ahmed Kassab, «L'Agriculture tunisienne,» *Revue tunisienne de géographie*, nos. 10-11 (1983), pp. 123 et 127.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

وعموماً فإن إنتاج الحبوب خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٩٥) لم يُلب الطلبات المتزايدة التي أدى إليها ارتفاع عدد السكان. وقد كان تضاعف واردات الحبوب وهشاشة القطاع في تونس موضوع نقاش سياسي دار حول الاكتفاء الذاتي الغذائي منذ بداية السبعينيات. وقد شكلت التغييرات المفاجئة في إنتاج الحبوب دائماً موضوعاً جاداً يشغل اهتمام الحكومة التونسية التي وجدت نفسها مضطرة إلى رفع الواردات لمواجهة ضغط الحاجيات الاستهلاكية الأساسية، كما حدث في ١٩٨٦ و١٩٨٩ حيث وصل إنتاج الحبوب (القمح والشعير معاً) إلى ٦ ملايين قنطار لينخفض في ١٩٨٧ إلى مستوى كارثي، حيث وصل إلى ٢,٩ مليون قنطار إثر جفاف شديد[(٤٧)].

البقول: تزرع البقول الجافة (الفول بنوعيه العادي والفول المصري والحمص والعدس... الخ.) أساساً في المناطق التلية الرطبة التي تتلقى أكثر من ٥٠٠ مم من الأمطار سنوياً، أما في المناطق الجنوبية للدورسال فلا يمكن زراعة البقول الجافة إلا في القطع المسقية.

وتوجد أكثر من ٨٠ بالمئة من المساحات المروية المخصصة لزراعة البقول في منطقة التل ومناطق رأس بون وبنزرت وباجة وبوسالم جندوبة، وتحتوي منطقة رأس بون (بـ ٢١ بالمئة من المساحة الإجمالية لزراعة البقول) «وبنزرت» (بـ ٣٠ بالمئة) على أكثر من نصف الأراضي المزروعة بالبقول الجافة[(٤٨)].

وزراعة البقول هي بالدرجة الأولى من اختصاص القطاع الخاص الذي يسيطر على ٨٦ بالمئة من المساحات المخصصة للبقول الجافة، وتشغل البقول في باجة ما بين ٢٠ و٥٠ بالمئة من المساحة الصالحة للزراعة بحسب كل مستثمرة[(٤٩)].

وخلال الثمانينيات بقي المردود ضعيفاً، أي بين ٧ و٨ قناطير للهكتار، لكنه يعتبر عالياً بالمقارنة مع ما سجل خلال العقد ١٩٦٢ ـ ١٩٧١ حيث وصل إلى ما بين ٤ و٤,٥ ق/هـ. وقد انتقل الإنتاج الإجمالي للبقول من ١٨٥,٠٠٠ قنطار في ١٩٦٥ إلى ٣١٧,٠٠٠ قنطار في ١٩٦٨ ليصل إلى ٦٣٠,٠٠٠ قنطار في ١٩٧١ و٨٠٠,٠٠٠ قنطار في ١٩٧٦[(٥٠)]. وسبب هذا الارتفاع هو الأثر المزدوج لزيادة المساحات والتحسن النسبي للمردود.

إنتاج الخضر: لقد تضاعفت المساحات المخصصة لزراعة الخضر بين ١٩٥٥ و١٩٨٠ بما يقارب ٨ مرات، أي من ١٢,٨٨٢ مباشرة بعد الاستقلال إلى ١٠٠,٠٠٠ هكتار تقريباً

---

(٤٧) *The Middle East and North Africa*, p. 837.

(٤٨) Kassab, Ibid., pp. 160-161 et 163.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١ و١٦٣.

(٥٠) الدليل الإحصائي لتونس.

بعد ٢٥ سنة، وتقوم زيادة الاهتمام بزراعة الخضر على ٧٠,٠٠٠ هكتار مسقي، و٣٠٠,٠٠٠ هكتار جاف[٥١]. وسبب ارتفاع الخضر هو بالخصوص توسع المساحة المسقية بعد إنجاز عدد كبير من السدود وتضاعف عدد الآبار والطابع المربح للمنتوجات الخضرية.

ويشكل الري عاملاً حاسماً في توسع زراعة الخضر، لهذا فأكثر من ٧٠ بالمئة من الأراضي المستخدمة لهذا الغرض متركزة في الشمال الشرقي ووسط تونس، وبالفعل فإن ٣٨ بالمئة من مساحة زراعة الخضر توجد في رأس بون وبنزرت وتونس العاصمة، وأكثر من ٣٣ بالمئة توجد في الوسط أو الوسط الساحلي، ومن جهة أخرى، فقد ساهم ارتفاع استهلاك الخضر بفعل توسع العمران وتزايد عدد السكان الناشطين والمداخيل، بالإضافة إلى إجراءات التشجيع الخاصة بمنتجي الخضر المقررة من الدولة، ساهمت في ازدهار زراعة الخضر بعد الاستقلال، وهكذا فإن حول المدن والقرى نسجل وجود قطع صغيرة أقل أو أكثر أهمية موجهة الى زراعة الخضر المسقية مثلما لاحظ أ. قصاب. وتشغل الخضر الشتوية مكاناً مهماً خاصة منها البطاطس التي ارتفع إنتاجها من ٦١٠,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٦٩ إلى ٨٠٠,٠٠٠ قنطار في عام ١٩٧١ وإلى ١,٥ مليون قنطار في عام ١٩٨٣ ليستقر في حدود مليوني قنطار بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣، وهذا يمثل نمواً بلغ حجمه ١,٦ مليون قنطار أي ١١,٨ بالمئة سنوياً[٥٢].

وتعتبر الزراعة الشتوية والصيفية جد متنوعة ومتعددة، وليس بحوزتنا إحصاءات حول إنتاج الكرفس والسلطة والفاصولياء والسلق والسبانخ والخرشف وغيرها، وقد استمر إنتاج هذه الخضر التي تحتاج إلى يد عاملة عائلية كل سنة في قطع صغيرة من الأرض أقل أو أكثر انخفاضاً، والمعروف هو أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر ونوعياتها ومستوى الإنتاج تتغير من سنة إلى أخرى بحسب تحرك الأسعار.

وأهم زراعة من الناحية الكمية بعد البطاطس هي الطماطم والفلفل، فقد ارتفع إنتاج الطماطم بصورة محسوسة من ١,٥ مليون قنطار في عام ١٩٦٥ إلى ٤,٨ مليون في عام ١٩٨٧ ثم إلى ٥,٨ مليون في عام ١٩٩١ بمعدل نمو سنوي يقدر بـ ١٠,٧ بالمئة قبل أن يعود الى الانخفاض سنة ١٩٩٣ إلى ٤,٢ مليون قنطار.

ويعتبر إنتاج الفلفل أكثر استقراراً، فقد كان بين ١,٢ و١,٥ مليون قنطار بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٧، قبل أن ينخفض قليلاً في عام ١٩٨٩ إلى ١,١ مليون قنطار ثم يرتفع مجدداً ليصل إلى ١,٨ مليون قنطار في عام ١٩٩٠ مستقراً في هذا المستوى بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ في تونس[٥٣].

---

(٥١) Kassab, Ibid., pp. 170-171 et 173.

(٥٢) الدليل الإحصائي لتونس؛ البنك المركزي لتونس، نقلاً عن: Economist Intelligence Unit: *Tunisia* (Country Profile, 1989-90), and *Tunisia* (Country Profile, 1994-95).

(٥٣) Kassab, Ibid., pp. 164-165.

(ب) **الزراعات الصناعية**: تخص هذه الزراعات الشمندر السكري والتبغ وعباد الشمس، وتعتبر المساحة المخصصة لها هامشية بالمقارنة مع باقي الزراعات، فهي لا تمثل سوى ٠,٢ بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة في تونس[٥٤].

الشمندر السكري: لقد تم إدخال الشمندر السكري إلى تونس ابتداء من عام ١٩٦١ فقط، وقد زرع في البداية في باجة ثم توسع إلى باقي المناطق لخلق فرص عمل وتوفير الحاجيات من السكر الذي يستورد لحد الآن في إطار برنامج التكامل الزراعي، وقد مرت زراعة هذا المنتوج بمرحلتين:

ـ فبعد انطلاقة واحدة خلال الموسم (١٩٦١ ـ ١٩٦٢)، عرف الشمندر السكري فشلاً نسبياً، بخاصة خلال الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩) لأسباب مناخية وتقنية ومالية، وقد انتقل عدد المزارعين الخواص الذين يمارسون هذه الزراعة من ١٨٨ في سنة ١٩٦٤ إلى ٣ خواص فقط في ١٩٧١. ولم تبق إلا بعض التعاونيات الزراعية التي فرضت عليها السلطة العمومية الاستمرار في هذه الزراعة كتعاونية (بدرونة كُدريات) وذلك على رغم المردود الضعيف المحصل عليه (١٣ طناً في الهكتار). أما خلال (١٩٧٢ ـ ١٩٧٧) فقد عرف الشمندر السكري توسعاً سريعاً نسبياً، فقد تضاعفت المساحات المزروعة لتصل إلى ٢,٥٥٣ هكتار سنة ١٩٧٧، كما تضاعف الإنتاج ثلاث مرات من ٣٤,٠٠٠ طن في ١٩٧٣ إلى ١٠٦,٠٠٠ طن في ١٩٧٧، كما أن انتشاره شمل أساساً باجة (٧٥٤ هكتاراً) وبوسالم (١٠٩٤ هكتاراً) وماتو بنزرت (٥٦٠ هكتاراً) سنة ١٩٧٨[٥٥].

وقد أدى هذا النجاح النسبي إلى تنمية إنتاج الشمندر خلال الثمانينيات ليصل إلى ٣٠٣ أطنان في ١٩٨٧ وهو مستوى قياسي، لكنه انخفض إلى ٢٥٦ طناً في ١٩٨٨ وعاد ليرتفع سنة ١٩٩٠ إلى ٢٨٩ طناً، ثم استقر في حدود ٢٥٠ طناً سنة ١٩٩٣[٥٦]، وقد تحسن المردود عموماً ليبلغ ٦٠ إلى ٧٠ طناً في الهكتار.

التبغ: يقوم بهذه الزراعة فلاحون يشتغلون في قطع أرض صغيرة تراقبها جيداً الإدارة الوطنية للتبغ والكبريت المحتكرة لهذا الميدان.

ـ وفي سنة ١٩٧٨ كانت زراعة التبغ تشمل أكثر من ٤,٠٠٠ هكتار، بخاصة في الجبال الشمالية الغربية في تونس، وقد وصل الإنتاج إلى ٤,٧٠٠ طن خلال السنة نفسها، وهو ما يمثل ٤٠ بالمئة من الاستهلاك الوطني[٥٧]، ويتراوح عدد المستثمرات التي ليس لملاكها وسائل مالية كافية لتغطية نفقات الإنتاج بحسب الشروط المناخية وسياسة الأسعار

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٥٦) Economist Intelligence Unit, Ibid.

(٥٧) Kassab, Ibid., pp. 167-168.

المعتمدة من طرف الإدارة الوطنية. وقد أدى تجميد أسعار الإنتاج بين ١٩٦٤ و١٩٧٥، إضافة إلى السياسة القرضية المبنية على تمويل قروض الريف في حدود ٣٠ بالمئة على الأكثر إلى تثبيط عزائم صغار الفلاحين الذين يتناقص عددهم خلال السنوات الأخيرة في هذا القطاع. وقد تجسد انخفاض إنتاج التبغ في ظهور انعكاسات سلبية كارتفاع واردات التبغ التي انتقلت من ٢,٦٠٠ طن سنة ١٩٧٢ إلى ٤,٥٠٠ طن سنة ١٩٧٣ ثم إلى ٦,٢٠٠ طن في ١٩٧٤[٥٨].

عباد الشمس: لقد انتقلت المساحة المخصصة لعباد الشمس من ١,٨٠٠ هكتار سنة ١٩٧٢ إلى ٥,٤٠٠ هكتار في ١٩٧٨ حيث يوجد أكثر من الثلثين في باجة (٤٠ بالمئة من المساحات) ومانور بنزرت (٢٨ بالمئة)[٥٩]. ويوجه عباد الشمس إلى إنتاج زيت المائدة وتغذية الأنعام، وقد بقي إنتاج عباد الشمس ضعيفاً مقارنة بالمساحات المستخدمة، ففي سنة ١٩٧٨ وصل إلى أقصى حد، وهو ٢,١٠٠ طن بسبب المردود المنخفض الذي يتراوح بحسب المناطق، أي بين ٥ قناطير في الهكتار في منطقة الكاف و٩ قناطير في الهكتار في بنزرت كأقصى حد.

(ج) زراعة الأشجار: عرفت زراعة الأشجار نمواً ملحوظاً في تونس، فقد احتلت عشرين سنة بعد الاستقلال أكثر من ٢٥ بالمئة من المساحة المزروعة، وهذا يمثل مليوني هكتار، كما أنها تساهم بـ ٢٥ بالمئة من القيمة المضافة الفلاحية الإجمالية[٦٠].

زراعة أشجار الزيتون: هذه الزراعة هي ثروة كبيرة لتونس منذ القدم، وتمتد أشجار الزيتون في أيامنا على ١,٤٠٠,٠٠٠ هكتار. وقد انتقل عدد الأشجار من ٢٧ مليوناً سنة ١٩٥٦ إلى ٥٤ مليوناً سنة ١٩٧٦ موزعة أساساً كما يظهر في الجدول رقم (٤ ـ ١٠):

يتغير إنتاج الزيتون بصورة كبيرة من سنة الى أخرى بحسب تغيرات المناخ على الرغم من أهمية المساحة المزروعة، كما أنه بغض النظر عن ذلك فإن إنتاجية أشجار الزيتون تتعلق بسنّها وتقنيات رعايتها، وبصورة عامة فالإنتاجية تتراوح بين ١٠ و١٢ قنطاراً من الزيتون للهكتار.

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

أهم المناطق المحتوية على أشجار الزيتون في تونس

المناطق	١٩٥٦		١٩٧٤	
	عدد الأشجار (بالألف)	النسبة المئوية	عدد الأشجار (بالألف)	النسبة المئوية
الشمال	٨,٦١٦	٣٠,٧	٢٠,٠٣٥	٣٧,١٦
الساحل	٨,٩٣٧	٢٧,٠٣	١٤,٥٧٢	٢٧,٠٣
صفاقس	٦,٠٣١	٢٢,٠١	٦,١٧٢	١١,٤٥
المجموع	٢٣,٥٨٤	٧٩,٧٤	٤٠,٧٧٩	٧٥,٦٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

وتحتل تونس المركز الرابع لمنتجي زيت الزيتون على المستوى العالمي، فقد وصل إنتاج هذه المادة إلى مستوى قياسي وهو ١٨٠,٠٠٠ طن في فترة (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ثم هبط إلى ٨٠,٠٠٠ طن في (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) وعاد بعد ذلك الى الارتفاع إلى ١٤٥,٠٠٠ في (١٩٨٠ ـ ١٩٨١) ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى في حدود ٨٠,٠٠٠ طن في موسم (١٩٨١ ـ ١٩٨٢). وسجل الانخفاض مرة أخرى بنسبة ٣٣ بالمئة في (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤) حيث كان ١٥٠,٠٠٠ طن وانخفض إلى ١٠٠,٠٠٠ طن في (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)، لكن الإنتاج سرعان ما ارتفع في (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) إلى ٢٢٠,٠٠٠ طن.

وقد تأثرت الصادرات بهذا أيضاً وبصورة مأساوية منذ الستينيات، ففي حين وصولها سنة ١٩٧٤ إلى ما مقداره ٧٠ مليون دينار تونسي فإنها بعد ذلك قد سقطت كالسهم في نهاية السبعينيات لتعود إلى الارتفاع إلى ٥٤ مليون دينار في ١٩٨٦ ثم ٦٦ مليون دينار في ١٩٨٧ و٧١ مليون دينار في ١٩٨٨[٦١].

وفي المجموع فإن صادرات مادة زيت الزيتون قد وصلت إلى ٦٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٢ مقابل ٧٠,٠٠٠ طن في ١٩٧٦ و٥١,٠٠٠ طن في ١٩٧٧، وكذلك ٤١,٠٠٠ طن في ١٩٨٠ و٦٨,٠٠٠ طن في سنة ١٩٨١[٦٢]. وبداية من سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ كان انخفاض هذه الصادرات التونسية ناتجاً عن توسيع المجموعة الأوروبية لتضم اليونان (١٩٨١) وإسبانيا والبرتغال (١٩٨٥) التي نافست صادراتها التي تبلغ ٨٠ بالمئة مخصصة لفرنسا وإيطاليا.

الحمضيات: تتركز زراعة الحمضيات في منطقتين رئيسيتين هما: رأس بون (١٦,٠٠٠ هكتار و٣,٦ ملايين شجرة وهو ما يمثل ٨٨ بالمئة من إنتاج البلاد) ومنطقة

---

(٦١) *The Middle East and North Africa*, p. 838.

(٦٢) Kassab, Ibid., pp. 220 et 223-224.

تونس العاصمة (بأزيد من ١٨٠٠ هكتار وأزيد من ٤٩٣,٠٠٠ شجرة[٦٣].

وقد مرت تنمية القطاع بمرحلتين بعد الاستقلال هما:

- مرحلة ما بعد حل الحبوس (١٩٥٦) وخصخصة أراضيه.

- مرحلة ارتفاع الإنتاج بين ١٩٦٢ و١٩٧١ بـ ٢٠ بالمئة في رأس بون[٦٤].

وأهم أنواع الحمضيات في تونس هي البرتقال (٥٠ بالمئة من الحمضيات) والبرتقال المدعو (Clémentine) (١٧ بالمئة) والليمون (٨ بالمئة) واليوسفية (Mandarine) (٧بالمئة).

ويبين تطور إنتاج الحوامض بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٣ أن التذبذب السنوي للإنتاج كان أقل انحداراً منه في زراعة أشجار الزيتون.

الجدول رقم (٤ ـ ١١)

تطور إنتاج الحوامض (١٩٧١ ـ ١٩٩٣) (بآلاف الأطنان)

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
٧٧	١٢٦	٧٥	١٠٧	١٣١	١٦٢	١٦٠	٢٢٠
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
١٦٠	٢٢٠	١٣٨	٢٥٨	٢٣٠	٢٣٧	٢٢٦	٢٨١

المصادر: المصدر نفسه، ص ٢٢٩، و Economist Intelligence Unit: *Tunisia* (Country Profile, 1989-90), and *Tunisia* (Country Profile, 1994-95).

ونلاحظ أنه منذ بداية عام ١٩٧٨ تجاوز إنتاج الحمضيات مستوى ٢٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ما عدا في ١٩٨٠ و١٩٨٣ ليستقر في حدود ٢٣٠,٠٠٠ طن سنوياً و٢٨٠,٠٠٠ طن، مثلما سجل في ١٩٩٣.

وتمثل صادرات الحمضيات بحسب كل سنة ما بين ١٢ بالمئة و٣٣ بالمئة من مجموع الإنتاج، كما أن المردود منخفض عموماً يتراوح بين ٦ أطنان للهكتار في رأس بون و١٠ أطنان في تونس العاصمة. ويفسر هذا الانخفاض مثلما يوضحه أحمد قصاب بعدة عوامل كطبيعة الأرض (التي لا تصلح عادة لهذه الزراعة) والعمر وقدم الأشجار والاتجاه إلى الزراعات الأخرى لأشجار الفاكهة والإقبال على إنشاء الهياكل العمرانية.

وبالنسبة إلى العمران فإننا نلاحظ أن ٦٠ بالمئة من مزارعي الحمضيات يملكون

---

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ و٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ و٢٢٣ ـ ٢٢٤.

مستثمرات صغيرة ويفتقرون إلى الإمكانيات المالية، كما أنهم لا يحصلون على قروض تساعدهم على تحمل الأعباء، كما أن نقص الإمكانيات المالية لا يسمح لصغار المستثمرين بالحصول على بعض عوامل الإنتاج كالماء للري، والأسمدة والمنتوجات الصحية لعلاج المزروعات واليد العاملة المؤهلة والمخصصة في الاعتناء بالأشجار، والتي تعتبر تكلفتها جد باهظة.

زراعة الكروم: قبل فرض الحماية على تونس كانت مساحة الكروم محدودة، ولكن كما حدث في الجزائر، فإن هذه الزراعة التي كانت مخصصة لاستهلاكها محلياً، قد تطورت بسرعة بعد اعتناء المعمرين بها منذ أولى سنوات الاستعمار (١٨٨١)، وقد وجهت هذه الزراعة للتصدير خاصة. وقد أثارت عملية تأميم الأراضي الاستعمارية في ١٩٦٤ احتجاجاً أحادياً من فرنسا، ووفقاً لاتفاقيتها التجارية، وهو ما تسبب في توقف استيراد فرنسا للخمور التونسية وتضخم حجم المخزون من الإنتاج غير المصرف، وتدهور الأسعار، ومنذ ذلك التاريخ هبط إنتاج هذه المادة كثيراً.

وقد تناقصت المساحات المخصصة للكروم من أكثر من ٤١,٠٠٠ هكتار بعد الاستقلال مباشرة إلى ٣٥,٠٠٠ هكتار بعد ذلك بثلاثين سنة، يحتل القطاع العام فيها الثلث والقطاع الخاص الثلثين(٦٥).

وقد منحت الـ ١٢,١٦٧ هكتاراً المحتكرة من الدولة للتعاونيات الإنتاجية (٦,٠٦٤ هكتاراً) والمزارع النموذجية بمختلف أنواعها (٦,١٠٣ هكتارات) وهي التي تملك حق احتكار صناعة الخمور.

كما يتكون القطاع الخاص الذي يملك ٢٣,٠٠٠ هكتار من مستثمرات صغيرة يُشكل معدلها ٥ هكتارات للقطعة أو أقل(٦٦)، وقد تميز نمو هذا الإنتاج بصعوده ونزوله على شكل أسنان المنشار رغم أنه أن كان يميل إلى النزول غالباً، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ١٢):

الجدول رقم (٤ ـ ١٢)

تطور إنتاج النبيذ (بآلاف الهكتولترات)

١٩٦٣	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٨
١٩٨٦	٥٥٩	١٠٥٤	١١٥٥	٥٧٣	٦٧٠	٤٢٤	٥١٣	٦٨٠	٢١٠

المصادر: Kassab, Ibid., p. 280, et *The Middle East and North Africa*, p. 837.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

لقد وصل إنتاج الكروم مستوى قياسياً قارب مليوني هكتولتر سنة ١٩٦٣ مباشرة قبل تأميم المستثمرات الزراعية الاستعمارية، ثم وصل إلى سقف ١,١ مليون هكتولتر بين ١٩٧٣ و١٩٧٥ قبل أن يتبع منحنى تنازلياً (بنزول وصعود) ليسجل في ١٩٨٨ مستوى الإنتاج الأكثر انخفاضاً منذ استقلال تونس.

زراعة الفواكه: تتوفر تونس على تشكيلة متنوعة من الأشجار المثمرة يقع بعضها في مناطق محددة كالنخيل التمري في المناطق القريبة من الصحراء، وأشجار اللوز في السهوب وأشجار الكرز أو الجوز في جبال الشمال الغربي، وهنالك أنواع أخرى منتشرة على العكس من ذلك في كل مناطق تونس تقريباً وفي مناخات مختلفة، ومنها أشجار المشمش والتفاح والتين والخوخ والرمان... الخ[٦٧].

والملاحظ أن أهم الأنواع ـ إذا أخذنا أهمية المساحة المزروعة ومستوى الإنتاج بعين الاعتبار ـ هي أشجار اللوز والنخيل التمري والمشمش. وقد كانت أشجار اللوز سنة ١٩٧٦ تحتل مساحة قدرها ٢٠٣,٠٠٠ هكتار على شكل مزارع متجانسة، و٤٤٩,٠٠٠ هكتار في شكل مبعثر، أما مساحة أرض أشجار النخيل والمشمش فهي نفسها تقريباً (١٨,٠٠٠ هكتار و١٩,٠٠٠ هكتار على التوالي). وإذا تحدثنا عن نمو الإنتاج فإن نقص المعطيات الإحصائية لم يسمح لنا بمعرفة التنوع المسجل خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة، بل في سنوات معدودة في نهاية هذه المرحلة، لكي نعطي إشارات عن أهمية الوزن النسبي لكل نوع من أنواع إنتاج الأشجار.

الجدول رقم (٤ ـ ١٣)

إنتاج أهم أنواع الأشجار (بآلاف الأطنان)

	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
التمر	غ م	٥٧	٦٥	٧٥	٨١	٧٥	٨٦
أشجار اللوز	غ م	غ م	غ م	٣٥	٥٢	٤٠	غ م
أشجار المشمش	٢٧	غ م	غ م	١٩	١٦	١٦	غ م

المصـــــادر: *The Middle East and North Africa*, p. 845, and Economist Intelligence Unit, *Tunisia* (Country Report, 1994-95).

وبينما استقر إنتاج أشجار اللوز في المستوى نفسه تقريباً وبتقنيات ضعيفة، فإن أشجار المشمش سجلت انخفاضاً خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وعلى العكس من ذلك فإن إنتاج التمور قد عرف ارتفاعاً ملحوظاً من ٥٧,٠٠٠ طن في ١٩٨٣ إلى

(٦٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

٨٦,٠٠٠ طن في ١٩٩٣، أي بزيادة ٢٩,٠٠٠ طن في عشر سنوات، وهو ما يمثل معدل نمو متوسط قدره ٥ بالمئة سنوياً.

من جانب آخر، فإن أشجار التين المغروسة على ١٧,٠٠٠ هكتار تعرف انتشار كبيراً في تونس، كما أن أشجار الدُرّاق والإجاص والتفاح والخوخ والرمان والفستق تشغل مساحات صغيرة عموماً لا تتجاوز ٢,٥٠٠ هكتار إلى ٣,٠٠٠ هكتار لكل نوع، وإنتاج هذه الأنواع المختلفة ـ التي يضم كل نوع منها أنواعاً أخرى ـ موجه أساساً إلى السوق المحلية على عكس التمور واللوز والمشمش التي يوجه جزء أقل أو أكثر من إنتاجها الى التصدير.

وتتعلق أهمية إنتاج الفواكه بهيكلة المزرعة وحجمها، كما أن إنتاجية الحدائق التقليدية أقل من تلك الحديثة، فالحدائق التقليدية غير المتجانسة التي تتكون من مزارع عائلية ذات أبعاد متواضعة منتشرة حول التجمعات الكبرى كتونس العاصمة، وبنزرت وسوسة وصفاقص، والواحات، وجزيرة جربة وفي مركز أعالي ومنخفضات السهول[٦٨].

وتتميز الحدائق التقليدية بتناسق الأنواع وتعددها وبتمركز الأشجار في كل هكتار (١٢٠ إلى ١٣٠ شجرة) وبالتقطع، وبالحجم الصغير للمزارع (ليس نادراً وجود مزارع مساحتها أقل من هكتار) ونقص الإمكانيات التقنية والمالية وأهمية الاستهلاك الذاتي (التي قد تصل إلى ٦٠ بالمئة و٧٠ بالمئة من الإنتاج... الخ.).

وقد تطورت الزراعة المتجانسة الحديثة على مراحل ثلاث:

ـ خلال الثلاثينيات.

ـ بعد الحرب العالمية الثانية.

ـ خلال المرحلة بين ١٩٦٥ و١٩٦٩.

والملاحظ هو أن المرحلة التي تلت الاستقلال كانت أهم مرحلة عرفت فيها زراعة الأشجار المثمرة توسعاً مهماً في الأراضي الجافة والمسقية التي شجعت الدولة برنامجها واعتمدته، وتتبع المزارع الجديدة للوز والمشمش والدراق والتفاح والإجاص الموجودة في شمال وجنوب المنطقة الظهرية، إما للقطاع الخاص أو للتعاونيات المنشأة في مرحلة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩) أو للتعاضديات الزراعية أو المزارع التجريبية.

وقد رافق هذا المشروع المخصص لتنويع الأشجار وزيادتها تطبيق برنامج مهم للري منذ ١٩٦٥ وتنمية المحيطات المروية واستخدام طرق حديثة للاستصلاح وإدماج الرعي البقري والغنمي في قطاع الأشجار المثمرة.

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٨.

ومن المناسب الإشارة إلى أن نقص وسائل النقل والتخزين وتوضيب الفواكه، بالإضافة إلى غياب التسيير التقني والمالي والإداري للتعاونيات والمزارع النموذجية قد أنقص من تأثير برنامج التقدم الذي استهدفته سياسة التنويع والزيادة التي شملت الأشجار المثمرة.

(د) **الإنتاج الحيواني**: إن الرعي يساهم بـ ٣٥ بالمئة و٤٠ بالمئة من القيمة المضافة الزراعية الكلية.

وتتوضح أهمية الرعي في الجدول رقم (٤ ـ ١٤).

الجدول رقم (٤ ـ ١٤)

تطور تربية الحيوانات (بآلاف الرؤوس)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الغنم	٤٠٠٠	١٧٠٠	٥٧٣٥	٥٥٤٨	٥٩٦٦	٦٢٩٠
البقر	غ م	٢٢٠	٤٥٠	٦٢٦	٦٢٢	٦٣١
المعز	غ م	غ م	٨٩٠	١١٨٤	١٢٧٩	١٣١٣
الإبل	غ م	غ م	١٠٣	٢٤٠	٢٣٠	٢٣٠

المصادر: Kassab, Ibid., p. 229, et *The Middle East and North Africa*, p. 845.

إن رعي المواشي هو الأكثر أهمية، فالخروف يشغل مكانة اقتصادية كبيرة في تونس نظراً إلى المناخ المناسب والغطاء الرعوي الضروري اللذين يوفران هذا النموذج من الرعي، ويفسر انخفاض الأغنام بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ من جهة بالجفاف الذي عم البلاد في ١٩٦١ حيث بلغ عدد الخرفان ٢,٥ مليون رأس، ومن جهة أخرى بقسوة المربين الذين قضوا على عدد من أغنامهم بعد تعميم نظام التعاونيات المفروض من الدولة في ١٩٦٤[٦٩]، وقد ظهرت إعادة تكوين هذه الثروة الحيوانية بداية من السبعينيات بعد خصخصة الفلاحة وإهمال الدولة للنظام التعاوني.

وقد كانت بعض السنوات كافية لمضاعفة الأغنام ٣,٥ مرات، وعلى رغم أن تربية الأغنام قد عمت كل جهات تونس إلا أن الوسط يضم وحده ٤٧,٥ بالمئة من الأغنام في البلد.

أما تربية الأبقار الأقل حجماً عددياً، فإنها تتركز في التل بـ ٨٣ بالمئة من الرؤوس، ويمارس هذا النشاط خاصة صغار المربين، ونسجل بأن ٩٨ بالمئة من المربين يملكون أقل

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٠ ـ ٣٠١.

من ٣٠ رأساً لكل واحد، ويمثل حجم ملكيتهم ٧٢ بالمئة من العدد الإجمالي للأبقار. وهنا نلاحظ تركزاً نسبياً ما دامت أقلية من المربين تمثل ١,٧ بالمئة تملك ٢١ بالمئة من الأبقار(٧٠).

وبعبارة أخرى، فإن أهمية الرعي تقاس أيضاً بتنوع الإنتاج الحيواني وتأثيره على مستوى حياة المستهلكين (اللحم، الحليب... الخ.)

والجدول رقم (٤ ـ ١٥) يمثل مختلف المنتوجات الحيوانية.

الجدول رقم (٤ ـ ١٥)

الإنتاج الحيواني

	وحدات مادية	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
اللحوم:	بـ ١٠٠٠ طن	غ م	١٠٧	١٢٥	١٢٦	١٣١	١٣٦	١٦٣
ومنها البقر	بـ ١٠٠٠ طن	-	-	-	٣٨	٣٩	٤٠	-
الغنم	بـ ١٠٠٠ طن	-	-	-	٣٧	٣٨	٤٠	-
الدواجن	بـ ١٠٠٠ طن	-	-	-	٥١	٥٤	٥٦	-
السمك	بـ ١٠٠٠ طن	٥٥	٦٧	٩٣	٩٥	٨٨,٦	٨٧,٦	٨٥
الحليب	بـ ١٠٠٠ هكتولتر	١٤٢	٢٨٢	٣٥٦(*)	٣٨٠	٤٠١	٤٢٠	٤٧٠
البيض	بـ ١٠٠٠ طن	غ م	غ م	غ م	٥١,٥	٥٠	٥٣,٩	غ م
الصوف	بـ ١٠٠٠ طن	غ م	غ م	غ م	١٧,١	١٧,٦	١٨	غ م

(*) ١٩٨٧.

المصادر: Economist Intelligence Unit, Ibid., and *The Middle East and North Africa*, pp. 838 and 845.

لقد ارتفعت كمية إنتاج اللحوم في عام ١٩٩٣ إلى ١٦٣,٠٠٠ طن بعد أن كانت ١٠٧,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٣ مسجلة حجم نمو سنوي يقدر بـ ٥ بالمئة، كما ارتفع إنتاج الحليب بوتيرة سريعة جداً من ١٤٢,٠٠٠ هكتولتر في ١٩٧٧ الى ٤٧٠,٠٠٠ في ١٩٩٣ أو بنسبة نمو تقدر بـ ١٤ بالمئة سنوياً في المتوسط.

كما زاد إنتاج الأسماك في مرحلة أولى بأكثر من ٧ بالمئة سنوياً بين ١٩٧٧ و١٩٨٨ وانخفض بعد ذلك قليلاً، أي منذ ١٩٩٠، ليستقر في حدود ٨٥,٠٠٠ طن بين ١٩٩١ و١٩٩٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٢) نمو عوامل الإنتاج

تخضع أهمية الإنتاج الفلاحي لشروط مناخية، وكذلك لتزاوج مجموعة من عوامل الإنتاج، وسندرس كيفية معالجة تونس المستقلة لمشاكل فرص العمل والقروض والاستثمارات الفلاحية والمياه والإمكانيات الأخرى المخصصة للإنتاج التقني (الآليات، الأسمدة، . . .) بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين.

(أ) فرص العمل: إن من الصعب حصر عدد فرص العمل الزراعية بدقة في بلد متخلف، ولعل العدد المهم من العمال في المحيط الريفي، بالإضافة إلى اللجوء إلى اليد العاملة الأسرية، وكذلك العمل الموسمي وتعدد نشاطات الفلاحين الصغار من العوامل التي تعيق التقييم الدقيق لفرص العمل الفلاحية، وهو ما يفسر عدم تطابق المعطيات الإحصائية الموجودة والمعطاة من عدة مصادر، فهل من المناسب ذكر بعض مميزات العمل الفلاحي التي تشكل ثوابت مقبولة من عدة مصادر مطلعة؟

وفي تونس، كما في باقي بلدان المغرب، تتبع حصة فرص العمل الفلاحية في فرص العمل الإجمالية منحنى تنازلياً مثلما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١٦):

الجدول رقم (٤ ـ ١٦)

تطور العمل في الزراعة في تونس

	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٩٠
نسبة العاملين في الزراعة على مجموع العاملين (بالمئة)	٥٦	٤٩	٤٢	٢٩	٢٢	٢١
الطبقة العاملة النشطة الزراعية (بالآلاف)	غ م	غ م	٥٦١	٥٥٢	٤٧٥	غ م

المصـــــادر: Kassab, Ibid., p. 329; *The Middle East and North Africa*, p. 844; *L'Etat du monde* (Paris: La Découverte, 1994), p. 227, et PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991), p. 168.

وهنالك ملاحظتان تفرضان نفسهما على هذا المستوى: الانخفاض الثابت لحصة السكان الناشطين فلاحياً في مجموع السكان الناشطين التي انتقلت من ٥٦ بالمئة سنة ١٩٦٠ إلى ٤٢ بالمئة في ١٩٧٠ لتصل ٢١ بالمئة في ١٩٩٠. نضيف إلى ذلك انخفاض عدد العمال والمستثمرين الفلاحيين بأكثر من ١٥ بالمئة بين ١٩٧٠ و١٩٨٤.

وهناك عدة عوامل تفسر هذا الاتجاه إلى انخفاض فرص العمل الفلاحية، فقد أدى هجر جزء من سكان الأرياف للزراعة إلى مغادرتهم لها إلى المناطق الحضرية بهدف تحسين

شروط معيشتهم بالحصول على عمل أكثر استقراراً، بعيداً عن الظروف المناخية غير المناسبة ضامنين شكلاً أفضل من الخدمات كالصحة والتعليم والكهرباء والنقل... الخ.

ويمس النزوح الريفي خاصة الشباب المتعرضين أكثر للبطالة، الذين يمثل من تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ سنة منهم أكثر من ٦١ بالمئة من البطالين المنتشرين في الأرياف التونسية[٧١].

وإذا أخذنا بعين الاعتبار مدى الاستغلال السيئ لليد العاملة في الريف فإنه من الواجب الإشارة إلى أن العمال يتم اختيارهم غالباً من الأعوان الأسريين أو من العمال الموسميين أكثر من المستثمرين الصغار، فـ ٥٢ بالمئة من الفلاحين الذين يملكون أقل من ٥ هكتارات لهم نشاطات أخرى، وهم مستعدون لترك مستثمراتهم التي هي مصدر قوتهم ومصدر فقرهم.

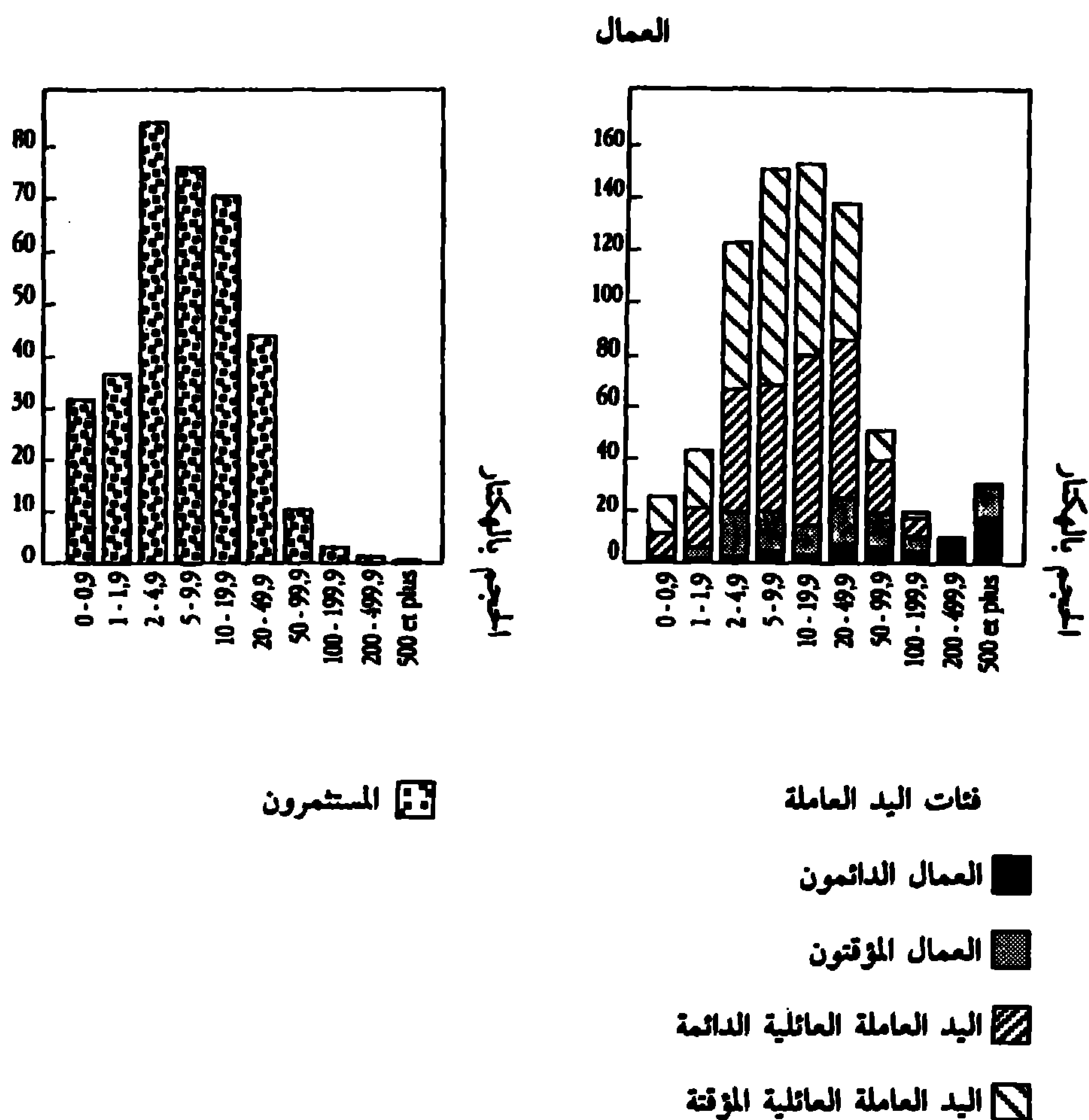
من جهة أخرى، فإن الأجرة الزراعية الدائمة هي أمر نادر، ففي بداية الثمانينيات لم تمثل اليد العاملة الأجيرة الدائمة إلا ٤ بالمئة من مجموع اليد العاملة الفلاحية، وهي ممثلة غالباً في المستثمرات الكبرى مثلما يوضح الشكل رقم (٤ ـ ٢) المتعلق بتقسيم اليد العاملة الزراعية وحجم المستثمرات.

واليد العاملة الأجيرة المقدرة بـ ٤٥,٠٠٠ شخص في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ متمركزة في أنحاء تونس العاصمة (بما يقارب ٤٠ بالمئة) وفي «رأس بون» و«صفاقص» التي تطبق فيها طرق زراعية مكثفة، ويمثل المزارعون وأعوانهم الأسريون ٧٦ بالمئة من اليد العاملة الزراعية (غير الفصلية) في العاصمة، أما في «رأس بون» فيمثلون ٧٩ بالمئة، وفي صفاقص يمثلون ٨٨ بالمئة[٧٢]، وقد قدرت اليد العاملة المؤقتة بـ ١٠٢,٣٣٠ خلال المرحلة نفسها، وهي متمركزة بنسبة ٥٥ بالمئة في المناطق المذكورة نفسها (العاصمة، رأس بون، صفاقص)[٧٣]، ويمثل عدد الأجراء المؤقتين أقل من ضعف الأجراء الدائمين.

وبصفة عامة فإن النتائج الضعيفة للفلاحة التونسية قد أضعفت الاقتصاد الريفي وضاعفت من الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي تحيق بأهالي الريف.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٣١ و٣٣٤.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٣١ و٣٣٤.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٣٦.

الشكل رقم (٤ ـ ٢)
توزيع الشغل الزراعي بالنسبة لحجم المستثمرة (١٩٨١)



المصـــادر: Laboratoire de cartographie de la faculté des lettres et des sciences humaines de Tunis,

نقلاً عن: Kassab, Ibid., p. 335.

(ب) **تمويل الفلاحة**: يستدعي تحسين مستوى الزراعة توظيف المصادر المالية وتوجيهها إلى المصاريف المختلفة المتعلقة بإنشاء السدود وزيادة المساحات المروية وتقوية الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني (الأشجار المثمرة، البقول، الرعي... الخ.) وكذلك تقوية عملية التكامل بين الزراعة والصناعة (إنشاء صناعات تحويل غذائية)، ومن جهة أخرى، فإن القطاع الفلاحي يحتاج أيضاً الى رؤوس الأموال لتشغيله، والقطاع الخاص لا يملك الإمكانيات المالية المطلوبة لتغطية التكاليف العادية للنشاط الاستثماري، كما أنه مضطر الى طلب قروض من المؤسسات العمومية المنشأة لهذا الغرض، وقبل التذكير بالجهود المعتمدة في هذا الميدان من قبل الدولة يجب دراسة أهمية الاستثمارات المخصصة من الدولة لتحسين مستوى الفلاحة.

نمو الاستثمارات الفلاحية: اعتمدت السياسة التونسية للاستثمارات الفلاحية خلال الثلاثين سنة الماضية وجهين متناقضين:

الحضور القوي للدولة في الفلاحة (ليس في الميدان المالي فحسب، بل وعلى مستوى البرمجة، والتصورات والمستوى التقني والإداري... الخ.) من جهة، وإهمال القطاع الفلاحي الخاص وغياب سياسة للتنمية الريفية والتوازن الجهوي من جهة أخرى.

الجدول رقم (٤ ـ ١٧)

تطور الاستثمارات الزراعية (بملايين الدنانير التونسية الجارية)

	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦	١٩٨٧ ـ ١٩٩١
مبلغ الاستثمارات الزراعية (١)	١٢	٣١,٦	٢٦,٢	٥٧,٨	١٧٨,١	١٤٠٨	٢٠٨٠
مجموع الاستثمارات التونسية (٢)	٦٩,٦	١٤٤,٩	١٥٥	٤٤٨	١٢٩٠	٨٥٩٥	١٠٤٠٠
النسبة (١)/(٢) (بالمئة)	١٧	٢٢	١٧	١٣	١٤	١٦	٢٠

المصادر: Moncef Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique* (Paris: L'Harmattan, °1988), pp. 226 et 228, et *The Middle East and North Africa*, pp. 837 and 842.

في الحقيقة فإن قطاع المياه (السدود، الآبار، تهيئة المحيطات العمومية للري) قد استفاد بأكثر من نصف الاستثمارات الفلاحية (ما يقارب ٥٢ بالمئة)، ولم يستطع القطاع الفلاحي بالمعنى الضيق استقبال أكثر من ٦ إلى ٩,٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات، بل إن التكاليف الزراعية لا تستفيد من المحيط الريفي ولا القرى الصغيرة لتخفيضها.

إن تدخل الدولة المباشر في الفلاحة والتنظيم الخاص بالتعاونيات الإنتاجية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠، وكذلك بالمستثمرات الفلاحية والمزارع النموذجية (التي التهمت القروض المستخدمة في الحصول على التجهيزات والآليات الزراعية)، لم يساهم في تحسين شروط حياة القرويين ولا تحسين مقاييس المنافسة.

وإن توسيع نظام التعاونيات، بالإضافة إلى إنشاء السلطات العامة لـ ٢٢٠ تعاونية ـ كل منها يقع على ٥٠٠ هكتار ـ ومئات التعاونيات المنشأة في السبعينيات (والتي لم تنته بفعل إبطال مفعول قانون التعاونيات لسنة ١٩٦٩). نضيف إليها توسيع الجهاز البيروقراطي وتكريس تدخل الدولة في استثمارات الزراعة، كل هذا نتج عنه سوء في التسيير للأملاك العمومية وتبذير كبير وتضاعف للديون ومقاييس تنافس ضعيفة.

وحتى بعد ١٩٧٠، أي بعد إنهاء العمل في التعاونيات ذات الطابع الدولاني (نسبة إلى الدولة)، والبيروقراطي، فإن القطاع العمومي بقي حاضراً دائماً في القطاع الفلاحي عن طريق الوصاية الخانقة التي يمارسها على القطاع الخاص وعلى الدواوين العامة الباقية. وبالموازاة مع هذه التدخلات المباشرة في تنظيم وعمل الفلاحة، فإن الدولة قد اعتمدت بعد الاستقلال على مؤسسات وميكانيزمات القروض لتمويل عمليات القطاع الخاص.

تنظيم القروض وميكانيزماتها: للسماح للفلاحين بتمويل العمليات المربوطة بالحملة الفلاحية وبالحصول على التجهيزات والآلات الفلاحية قامت الدولة بإنشاء تنظيمات قروض ذات أجل قصير ومتوسط وطويل معتمدة على ميكانيزمات منح القروض عن طريق تنظيمات غير مصرفية.

القروض القصيرة الأجل: هذه القروض ممنوحة من البنك الوطني التونسي (BNT) والصناديق المحلية للقرض التعاضدي (CLCM)، فالممنوحة من البنك مقدرة بـ ٣,٢٢٤ ديناراً تونسياً في ١٩٧١ و١٤,٣٠١ دينار في ١٩٧٩، منها ٦٢ بالمئة موجهة الى الحبوب و١٧ بالمئة الى البقول[٧٤] ومبلغ القروض ضعيف جداً، لا يستفيد منه إلا عدد صغير من الفلاحين، والصندوق المنشأ عام ١٩٦٣ تحت وصاية البنك الوطني التونسي يمنح قرضاً لمدة ٩ أشهر بـ٦ بالمئة مثل البنك الوطني التونسي. وقد تسبب سوء تسيير القروض في تحطيم الأسس المالية للصندوق المنشأ عن طريق تجميع المبالغ غير المثمنة التي تجاوزت ٢٤٠,٥٦٣ د. ت إلى ٢,٨١٧,٣٧٦ د. ت في ١٩٧١، وهو ما قاد البنك الوطني إلى التدخل في ١٩٧١ لتسوية الوضعية المالية للصناديق المحلية للقرض التعاوني، وقد تم حل ٢٦ صندوقاً في عام ١٩٧٧.

وقد سمحت الحملة الزراعية في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ للصناديق المحلية للقرض التعاضدي بمنح ٦,٤١٢ فلاحاً مبلغاً يقدر بـ ١,٦٧٣,٩٦٧ ديناراً تونسياً، منها ٤٨ بالمئة مخصصة لزراعة الخضر و٢٢ بالمئة للحبوب[٧٥].

القروض المتوسطة والطويلة الأجل: يستفيد منها المستثمرون الكبار والمتوسطون، وهي تصلح لتمويل شراء الآلات وبناء العمارات وحفر الآبار (بالنسبة الى القروض

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٤ و٣٤٦.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٤ و٣٤٦.

المتوسطة) أو لتمويل الاستثمارات الزراعية (القروض الطويلة الأجل)، وأهم الصناديق المنشأة لهذا الغرض نتيجة لاتفاق بين الدولة والبنك الوطني التونسي هي الصندوق الفلاحي الخاص (FSA)، والصندوق الخاص بالتنمية الزراعية (FOSDA) والصندوق الخاص الحكومي التونسي (FOSAT) والصندوق الألماني للري (FAI)، وهذه الصناديق مكلفة بتوجيه هبات وقروض الدول الأجنبية أو تلك المعتمدة من المنظمات الدولية[٧٦].

والصندوق الفلاحي الخاص ممول من قبل الولايات المتحدة لتمويل عمليات محددة كالري والغرس والرعي والآليات، كما أن شروط القروض محددة بـ ٤ بالمئة لمدة أقصاها ٧ سنوات للقروض المتوسطة الأجل و١٥ سنة لطويلة الأجل.

أما الصندوق الخاص بالتنمية الزراعية فمكلف بتمويل البرامج الخاصة لتربية الطيور والنحل والصيد... الخ. وكذلك فالصندوق الخاص الحكومي التونسي (FOSAT) مكلف بتمويل التهيئة العقارية. والصندوق الألماني للري يعطي شروط قروض أفضل، فحجم الفائدة يساوي ٣ بالمئة بالنسبة الى البناء، كما أن الآجال تساوي ٧ سنوات للقروض متوسطة الأجل و٢٠ سنة للقروض الطويلة الأجل. كما أن غياب المعطيات الرقمية لمساهمة كل صندوق يمنع الحصول على أية خلاصة عن أهمية تأثيرها على الفلاحة التونسية.

عمليات القرض ومساعدة التنظيمات غير المصرفية: إن عمليات القرض الطبيعية أو تلك المساعدة قد مولت من مكاتب الحكومة التونسية أو التنظيمات الأجنبية أو الدولية.

فمكتب الحبوب يمنح قروضاً من دون فائدة للحصول على البذور المختارة والأسمدة، كما يقدم البذور على شكل هبات للفلاحين المنكوبين، ضحايا الكوارث الطبيعية.

ويتجسد تدخل مكتب الحبوب سنة بعد أخرى، فقد خص سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ أكثر من ٢١,٠٠٠ شخص بحجم قروض قدر بـ ٩٠٠,٠٠٠ دينار تونسي، أما في ١٩٧٥ـ ١٩٧٦ فقد انخفض عدد الفلاحين المدعومين إلى ٤,٠٠٠ شخص بمبلغ يقدر بـ ١٨٨,٠٠٠ د. ت. وهنالك مكاتب أخرى كمكتب الخمور والزيوت ومكتب الرعي والمراعي تمول عمليات القرض الخاصة والمربوطة بأنشطتها ولكنها تظل محدودة النشاط.

ومن جهة أخرى، يوجد برنامج للتنمية الريفية أنشئ بمرسوم عام ١٩٧٣ الموجه إلى خلق فرص عمل في القطاع الفلاحي والمتعلق بتنمية التكوين الحرفي وتحسين شروط العيش في المحيط الريفي (المساكن الريفية، الكهرباء، الماء الصالح للشرب... الخ.)، وقد استطاع برنامج التنمية الريفية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) توظيف ١٩١,٠٠٠ شخص وتوفير ٢٥,٠٠٠ سكن وتكوين أكثر من ٥٢,٠٠٠ شاب.

وعدا ذلك فقد استفاد ٣٤٥ تجمعاً سكنياً من الكهرباء، وقد كلفت جميع هذه

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٦ ـ ٣٤٧.

العمليات ١٣٧,٤ مليون دينار تونسي.

وبجانب التنظيمات الحكومية التونسية توجد تنظيمات أجنبية ودولية تتدخل في هذا الميدان، منها اثنان:

- مشروع المساعدة المخصص للفلاحين الصغار والمتوسطين في الشمال الشرقي (APMANE) الممول من الولايات المتحدة الأمريكية.

- المشروع الغذائي العالمي (PAM) الممول من الأمم المتحدة.

وقد أعطى مشروع المساعدة قروضاً طبيعية (بذور، أسمدة... الخ.) للفلاحين الذين لا تتجاوز مستثمراتهم ٥٠ هكتاراً وتعتبر صلاحيتها الجغرافية محدودة في محافظات ثلاث هي: باجة، وزغوان ونبّول (الشمال الشرقي)، والنتائج المحصل عليها في هذا الإطار - وهي محددة من طرف أ. قصاب - لا تبدو مغرية إذا لاحظنا الدور السلبي للمحيط الإداري: فالدواوين العمومية لا تزود الفلاحين في الوقت المناسب بالخدمات المطلوبة أو الحاجيات الضرورية، وهو ما سبب الافتقار الى كل أشكال البذور المختارة وقطع الغيار... الخ.

وقد انطلق المشروع العالمي المعتمد من الأمم المتحدة في ١٩٦٩، وقد وجهت مساعداته الى التعاونيات وتجمعات القرويين في مناطق الوسط والجنوب التونسي، وقد استفاد من البرنامج المخصص للمساعدة والقائم على المساعدات الطبيعية والهبات المالية ٧٠٠ تجمع مكون من ٨٢,٠٠٠ فلاح قُدم لهم بما يعادل ٥٠ مليون يوم عمل[٧٧]، وقد خصص المشروع لتنمية قطاع الأشجار والقيام بأعمال الدفاع وإصلاح الأراضي والآبار.

لكن الأشكال المختلفة لتمويل الفلاحة الأصلية، سواء الداخلية أو الخارجية، لم تسمح بترقية القطاع الفلاحي لتخفيض العجز الغذائي، وخارج إطار المياه التي استفادت من قروض مهمة، فقد تألفت مساهمة التنظيمات القرضية في الفلاحة من عمليات مساعدة نثرية ضعيفة وطنية ودولية واضح أنها متواضعة مالياً.

وأمام عدم كفاية الإنتاج الفلاحي، أنشأت السلطات العمومية مؤسسات مالية: كوكالة تنمية الاستثمارات الفلاحية (APIA) في ١٩٨٢ والبنك الوطني للتنمية الفلاحية (BNDA) في ١٩٨٣ لتمويل القطاع الفلاحي، وقد أصبح البنك المذكور يسمى في ١٩٩٠ البنك الوطني الفلاحي (BNA).

وفي المجموع فإنه خلال العقود الثلاثة السابقة كان تمويل الفلاحة ناقصاً لا يؤهلها للوصول إلى الأهداف المرجوة كالاكتفاء الذاتي الغذائي، وهي مسألة مطروحة بجدية منذ السبعينيات، وكذلك تنمية الصادرات الفلاحية والقضاء على اللاتوازن الحاصل في الميزان الغذائي الفلاحي أو تخفيضه على الأقل.

---

(٧٧) المساعدة العينية للفلاح تتمثل في ١٥٠غ من البقول، ٢ كلغ من السميد، ١٥٠غ من الزيت، ١٥٠غ من الجبن و١٥٠غ من الزبدة. المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

وأخيراً فإن الجهود المبذولة من الدولة في القطاع الفلاحي قد تجسدت عكسياً بتهميش الفلاحين الصغار الذين لا يستطيعون الاستفادة من القروض ولا التجهيزات العصرية المتطورة، وذلك لأنها ساهمت فقط في توطيد أركان المستثمرات الخاصة الكبرى المستفيدة من اهتمام السلطات العمومية بمختلف الميادين وتقويتها لوصايتها على القطاع الفلاحي.

وأهمية دور الدولة في هذا الميدان بديهية عند الحديث عن إنشاء السدود وتوسيع المحيطات المسقية، لكن الري لم يُفِد القطاع العمومي (الفلاحي) والمستثمرات الخاصة الكبرى.

(ج) الماء: تتميز مصادر الماء في تونس بندرتها النسبية وباضطراب التوزيع، وفي الحقيقة فإن احتياطيّ المياه في تونس يُقدر بـ ٤٣٥٥ هكم^3، منها ٢٦٣٠ هكم^3 مياه سطحية و١٧٢٥ هكم^3 مياه جوفية مثلما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ١٨). والمياه السطحية المستعملة يمكن تقديرها بـ ٢١٠٢ هكتومتر مكعب أو ما يقارب ٦٥ بالمئة من الاحتياطي، أما المياه الجوفية فهي تتشكل بنسبة ٧١ بالمئة من غطاءات عمقية (صعبة الاستغلال) ومن مساحات مالحة جداً (٣,٥ إلى ٤ غرام في اللتر بخاصة في الجنوب)[٧٨].

من جهة أخرى، فإن توزيع المياه غير عادل، فحوالى ٨٩ بالمئة من الاحتياطي السطحي عموماً يقع في الشمال منه ١٠ بالمئة فقط موجود في وسط تونس.

الجدول رقم (٤ ـ ١٨)

توزيع مصادر الماء في تونس (بالهكتومتر مكعب)

مياه السطح	الاحتياطي (١)	الممكن تجميعها (٢)	الممكن تنظيمها (٣)	(٢)/(١) (بالمئة)
الشمال	٢١٢٠	١٨٧١	١٥٣٩	٨٨
الوسط	٣٧٠	٢٢٥	١٥١	٦١
الجنوب	١٤٠	٦	٦	٤,٣
المجموع	٢٦٣٠	٢١٠٦	١٦٩٦	٨٠
المياه الجوفية	الاحتياطي (١)	المستغلة (٢)	المتوفرة (٣)	(٢)/(١) (بالمئة)
طبقات المياه الجوفية	٥٨٦	٥٦٣	٢٣	٩٦
الطبقات العميقة	١١٣٩	٦٦٩	٤٧٠	٥٩
المجموع	١٧٢٥	١٢٣٢	٤٩٣	٧١

المصادر: Direction des Resources en Eau،

نقلاً عن: Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, p. 204.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣١.

أما بالنسبة الى المياه الجوفية، فيجب الإشارة إلى أن الحقول المائية غير العميقة (Nappes phréatiques) مستغلة بنسبة ٩٦ بالمئة، أما الحقول العميقة (Nappes profondes) فقد وصلت إلى سقف استغلالها بـ ٥٩ بالمئة مع أخذ عمق الغطاء وصعوبة الوصول إليه بعين الاعتبار.

وبعد الاستقلال السياسي قامت السلطات العمومية بالاستثمار في مجال الري، فأقامت ما يناهز ٢٠ سداً حتى ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ ومن مجموع ٢,١٠٢ هكتومتر مكعب مستخدمة و١,٦٨٦ هكم٣ منتظمة نجد ١,٣٩٢ هكم٣ قد استخدمت حتى ١٩٨٦ وأكثر من ١,٥٠٠ هكم٣ مستخدمة في ١٩٩٥ بعد إنجاز سدود «سيجنان» و«سيدي البارك» و«بربارة».

وبحسب الأهداف المخططة، فإن ٢٧٠,٠٠٠ هكتار يجب أن يتم ريها في بداية التسعينيات، كما أن الري انطلاقاً من السدود مقتصر على الشمال بينما يتم تغطية مناطق الوسط والجنوب التونسي وري مستثمراتها انطلاقاً من الأغطية الجوفية بفضل الآبار. ويخص الري كذلك القطاع العام والمحيطات العمومية المروية أكثر مما يخص القطاع الخاص، لكن نتائج المحيطات العمومية تبقى أقل بكثير من نتائج هذا القطاع.

وفي ١٩٨٦ كانت ١٠١,٨٠٠ هكتار تابعة للمحيطات العمومية المروية من مجموع ٢٥٦,٧٠٠ هكتار، وكانت تلك المساحة المروية مستخدمة بنسبة ٦٩ بالمئة فقط، أما المساحة الباقية والتابعة للملكيات الخاصة (١٥٤,٩٠٠ هكتار) فقد كانت مستخدمة بنسبة ٧٦ بالمئة(٧٩)، ومن المنتظر أن ترتفع المساحات المجهزة للمحيطات العمومية المروية لتصل إلى ١٧٥,٠٠٠ هكتار في ١٩٩١.

وإذا كانت المجالات المائية الكبرى تزود القطاع العمومي والمستثمرات الخاصة الكبرى، فإن السلطات العمومية قد شجعت في الوقت نفسه المجالات المائية الصغيرة والمتوسطة فأنشأت «برنامجاً لحفر الآبار» في الجنوب سنة ١٩٧٦ للحفاظ على الواحات التقليدية (٣,٠٥٤ هكتاراً) وإنشاء واحات جديدة (٢,٢١٢ هكتاراً)(٨٠)، ويبقى الفاصل موجوداً بين المساحات المروية المستغلة من فلاحين صغار وتلك التابعة للقطاع العام والمستثمرات الخاصة الكبرى.

هذا الاضطراب أكثر خطورة من ذلك الذي شهدته البلاد خلال الاستعمار والذي غلبت عليه سياسة السدود الكبرى المكلفة، وقد استفاد قطاع المياه خلال المخططات المختلفة من الاستثمارات الفلاحية، وأوكل إنشاء السدود للمؤسسات الأجنبية التي كانت أسعارها ترتفع بعد بدء العمل مباشرة، وكذلك فإن التكاليف الزائدة تعتبر بديهية ليس في

---

(٧٩) Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, pp. 221 et 224.

(٨٠) Kassab, Ibid., p. 32.

تونس فقط، بل في الجزائر والمغرب أيضاً، وهي تمول دائماً من قبل المجموعة الوطنية وتكون لها آثار سيئة على البلدان المذكورة.

ولم تستفد المنطقة الريفية التي تشكل أغلبية المنطقة الزراعية من الزراعة المروية التي دعمتها الحكومة، وبما أن مصادر المياه محدودة في تونس فإن الفلاحة أصبحت في موقع تنافس مع الحاجات النامية للتجمعات الكبرى والقطاع السياحي، التي أعطيت لها الأولوية، من المناسب التذكير بأن عدد السواح الذين دخلوا تونس قد انتقل من ٤١٠,٧٤٩ في ١٩٧٠ إلى ١,١٤١,٩٤٢ في سنة ١٩٧٨، وقد وصل الرقم سنة ١٩٨٧ إلى ١,٨٧٦,٠٠٠ سائح ثم إلى ما يقارب ٣,٢٢٠,٠٠٠ سائح منذ ١٩٩٠ و١٩٩١[٨١].

ورغم التكاليف المرتفعة لقطاع المياه ذي الحجم الكبير وزيادة المحيطات المروية، فإن حصة الإنتاج المتوسط للاستثمارات المروية (خاصة الخضر والأشجار) في مجموع الإنتاج الفلاحي تشكل بالكاد ٣٢ بالمئة.

وبصورة عامة فإن مساهمة القيمة المضافة الفلاحية في الناتج الداخلي الخام لم تتوقف عن الانخفاض خلال العقود الثلاثة الأخيرة، من ٢٤ بالمئة في ١٩٦٠ إلى ١٢ بالمئة في ١٩٩٠.

وتبقى الفلاحة التونسية مميزة بتدخل الدولة خلال هذه المرحلة الطويلة (بالإضافة إلى سياسة الدولة المنتهجة للاشتراكية خلال الستينيات) رغم اختيار السلطة سنة ١٩٥٦ (بعد الاستقلال) النموذج الليبرالي.

ب ـ أنظمة التنظيم، الخصخصة وتوجيه الدولة للقطاع

(١) البنى الفلاحية

يوجد في تونس ثلاثة أنظمة للتنظيم والإنتاج الفلاحي: القطاع الخاص، قطاع أملاك الدولة المعتمد على تنمية نظام التعاونيات (وبخاصة خلال الستينيات) والأراضي الجماعية، وبما أن «الحبوس» قد ألغيت سنة ١٩٥٦ فإن أملاكها قد ذهبت إما إلى الدولة أو إلى القطاع الخاص.

(أ) القطاع الخاص: يمتد هذا القطاع على مساحة ٥ ملايين هكتار أو ما يقارب ٥٥ بالمئة من المساحة الاجمالية، ويضم ٢٢٩,٠٠٠ مستثمر، ويتميز بتركيز عقاري يشمل المناطق الفلاحية في تونس، وفي الحقيقة فإن ١,٩ بالمئة من المستثمرين يملكون ٣٥ بالمئة من المساحات المستغلة سنة ١٩٧٦، في الوقت الذي كان فيه ٥١ بالمئة من المستثمرين (الأقل من ٥ هـ) يملكون ٥,٦ بالمئة من المساحات المستثمرة، كما أن ٦٤ بالمئة من المستثمرين (الذين يملكون أقل من ١٠ هكتارات) يملكون ١٦ بالمئة من المساحات

(٨١) Pérennès, Ibid., p. 260, et *The Middle East and North Africa*, p. 843.

المستعملة[٨٢]. هذه الظاهرة (التركيز) كرست تهميش القرى الصغيرة التي واجهت سياسة الدولة الهادفة إلى التحديث والعصرنة والتي تتطلب إمكانيات مالية ضخمة تخدم الأغنياء فقط.

(ب) **قطاع أملاك الدولة**: يمتد قطاع أملاك الدولة على ٨٠٠,٠٠٠ هكتار، وهو مسير من قبل إدارة أملاك الدولة منذ بداية الثمانينيات، وهنالك ٢٧ بالمئة من هذه الأراضي (ما يقارب ٢١٣,١٣٠ هكتاراً) مسيرة مباشرة من الدولة، تقع ٣١ مزرعة نموذجية منها على ١٨٨,٥٠٠ هكتار و١٣ مزرعة أخرى على ٢٤,٦٣٠ هكتاراً[٨٣]. والمزارع بمختلف أنواعها هي في الحقيقة وسيلة تقود النمو التقني إلى الأمام وتوفر له عصرنة الفلاحة.

من جهة أخرى، نلاحظ أن ٣٠ بالمئة من أراضي الدولة (٢٣٦,٦٦٤ هكتاراً) مسيرة من وحدات التعاونيات الإنتاجية (UCP)، وهنالك ٢٢٦ وحدة من هذا النوع ليس لمتعاونيها أي سلطة عليها، لذلك فنظام التعاونيات هو نظام فارغ من محتواه بعد أن أصبح التعاونيون أجزاء مثلما هو حادث في النموذج الجزائري، لذلك فقد تم بيع ٢١ بالمئة من أملاك الدولة الزراعية، أي ما يقارب ١٦٦,٠٠٠ هكتار، كما ألحقت ٢٢ بالمئة من الأراضي المملوكة للدولة بتنظيمات ومؤسسات عمومية مختلفة[٨٤].

(ج) **الأراضي الجماعية**: تغطي هذه الأراضي ٢,١ مليون هكتار كان منها ٥٠,٧ بالمئة تستغل في قطاع الأشجار المثمرة والحبوب و٤٩,٣ بالمئة هي مساحة رعوية. خلال ١٩٧١[٨٥]، وتحديداً في السنة نفسها، قررت السلطات العمومية خصخصة الأراضي الجماعية الموجهة الى الإنتاج الغذائي، أما تلك المخصصة للرعي فاستثنيت من هذا الاجراء.

(٢) تدخلات الدولة

رغم الطابع الليبرالي للسياسة الاقتصادية التي يتبعها النظام التونسي إلا أن الدولة تدخلت مباشرة بعد ذلك في القطاع الفلاحي بعدة أشكال، فقد كان الخطاب السياسي في هذا الميدان أبوياً صراحة مثله في الجزائر.

فقد انتهجت الدولة سياسة الوصاية على الفلاحة، وأصبحت ترى مصالح القرويين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عن طريق التقنوقراطيين وتحدد نظرتها اليهم من خلال نظرة هؤلاء، فأصبحت تفكر للفلاح وتوجه خياراته وتقدم له النصائح وتدعي أنها

(٨٢) Kassab, Ibid., pp. 69 et 66.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٦٩ و٦٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٦٨.

ستحاول جعله فلاحاً عصرياً عقلانياً وفعالاً، وقادراً على الاستفادة من مستثمراته، وعلى المساهمة في تقوية النمو الاقتصادي.

وتعتبر عصرنة الفلاحة ـ في الخطاب السياسي الرسمي ـ تابعة لتطورها ومساهمتها في توطيد الاستقلال السياسي، وقد تم التخطيط خلال هذه المرحلة لضمان الاكتفاء الغذائي والتكامل بين قطاعي الصناعة والفلاحة.

كما نما خطاب العصرنة في كل درجات أجهزة الدولة: من القمة إلى القاعدة، وقد كرست مختلف الظروف ـ كالشخصية الأسطورية للرئيس بورقيبة والتصريحات المختلفة للوزير الأول ـ تدخل الدولة في هذا القطاع وأبويتها عليه.

وقد أعلن الهادي نويرة على سبيل المثال سنة ١٩٧٥ في وثبة صناعية أن الإنتاج الصناعي «يستحق أن يصبح منتظماً وأن يستفيد من تخطيط دقيق، بل وحسابي تقريباً». وبالنسبة الى الزراعة يجب القيام بإجراءات مناسبة «لتخليصها قدر الامكان من التأثير السلبي للظروف المناخية»[٨٦].

وقد دعم السيد نويرة بقوة أمام الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الفكرة التي مفادها «أن المشكل يكمن حالياً في كيفية تكييف العنصر البشري التونسي مع الانجازات المهمة التي تقوم بها الدولة كل سنة». وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ في جندوبة، أصر على أن: «المهم هو الاستفادة من كفاءة الرجال وإرادة الفلاح في تعبئة أقصى الامكانيات التي يوفرها المحيط الطبيعي وذلك من أجل إنتاج المزيد من الخيرات، ويجب تبسيط استعمال التقنيات الأكثر حداثة في هذه المنطقة من أجل تطوير الزراعة حتى تصبح زراعة مزودة بالآليات ومصنعة بصورة كاملة»[٨٧].

ويقول محمد مزالي من جهته، في ١٩٨١ بأنه يجب تمدين وتحديث العالم الريفي وليس ترييف المدينة[٨٨]، ويقوم بتوضيح أكثر لتوجهه في ١٩٨٢: «إن تطوير الزراعة مرتبط بشكل واسع بتطور العقليات. إنه يتطلب بالضرورة ثورة بسيكولوجية وثقافية تكون قادرة على إقصاء العادات البالية وطرق التفكير المتقوقعة المتجمعة عبر السنين والتي تعرقل التطور والإبداع وتحصرها في قوالب معينة، والتي فقدت كل اتصال لها بالواقع المعيش ولم تعد إلا صيغاً فارغة تحول دون أي إصلاح وإبداع»[٨٩].

---

(٨٦) خطاب الهادي نويرة أمام المجلس الوطني في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، نقلاً عن: J. P. Gachet, *L'Agriculture: Discours et stratégies* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1987), p. 185.

(٨٧) الهادي نويرة، نقلاً عن: Gachet, Ibid., p. 186.

(٨٨) حوار مع محمد مزالي لوكالة UPI في ١٩ تموز/يوليو ١٩٨١، نقلاً عن: Gachet, Ibid., p. 185.

(٨٩) محمد مزالي، نقلاً عن: Gachet, Ibid., p. 187.

إلا أنه، لا محتوى التحديث، ولا شروط تحقيقه في الواقع قد تم تحديدها من قبل الدولة، وحتى إن تم العمل بعدة إجراءات من قبل السلطات العمومية في إطار الاستثمار، والقرض، والدعم والتأطير للسياسة الزراعية.

هذا الخطاب السياسي نفسه احتفظ به لدى النخب الحضرية، وكبار المالكين العقاريين والإطارات المشتغلة في القطاع الزراعي.

في المستوى السفلي من السلم، هناك التقنيون المكلفون بالتبسيط والتحديث على مستوى المستثمرات الزراعية والذين نمّوا «ايديولوجية الاحتقار» إزاء الفلاحين.

وبصفة عامة، فإن شريحة الفلاحين قد عوملت على أنها شريحة اجتماعية «قاصرة» (تحتاج إلى وصاية من قبل الدولة) وعلى أنها متخلفة ويغلب عليها الجهل وغياب الإرادة، الشيء الذي يؤدي إلى الأداء السيئ في الزراعة التقليدية.

إن الشرخ الموجود بين الدولة وممثليها، ضحايا التقليد التحديثي والتقني والفلاحين هو بالدرجة من الكبر بحيث لم يحدث أي حوار مسؤول بين الطرفين خلال العقود الأخيرة.

وكما يؤكد برونو إيتيان بالفعل: «إن الزراعة، بمعنى الإنتاج الزراعي، لا يبدو الانشغال الأساسي للسلطة، إنه ذو طابع سياسي: كيف يمكن توعية الريفيين بالمكانة التي خصصت لهم في عملية التنمية التي لا يتحكمون فيها والتي تتجاوزهم؟»[(٩٠)]. إن هذا الطرح يبقى صحيحاً لمجموع أقطار بلاد المغرب. إن شريحة الفلاحين لم يتم اعتبارها كشريك، وقوة اجتماعية قادرة على القيام بدور ايجابي مهم في تنمية الزراعة، كما ان الدولة لم تول انشغالات هذه الفئة القدر الكافي من الأهمية، بل على العكس، إن التقليد التحديثي للمسيرين والانسلاخ الثقافي للمسؤولين عن الأجهزة قد عجزا عن خلق جو من الثقة بين العالم الريفي والدولة.

(٣) أثر التحديث الفوقي

لم يتم إشراك الفلاحين في انجاز سياسة التحديث، ولم يكونوا المستفيدين الأوائل منها. وهذا لا يعني أن التحديث الذي قامت به الدولة لم تكن له آثار ايجابية، وهذا مفاده أنه لو تم إشراك الفلاحين ـ ولم يتم تهميشهم واحتقارهم ـ لكانوا تفاعلوا وساهموا بإرادة أكبر ولكانت النتائج أحسن بكثير مما هي عليه وفي فائدة الجميع. وذلك بالرغم من أن جهود الدولة كانت كبيرة في ما يخص التمويل والانجازات والتدخلات المختلفة.

(أ) الانجازات: الدولة والمؤسسات العمومية، قامت بتمويل القطاع الزراعي في

---

(٩٠) برونو ايتيان، نقلاً عن: Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, p. 340.

حدود ٨٠ بالمئة. لقد كان أهم المجهود المالي العمومي موجهاً الى الهياكل القاعدية والنشاطات التنموية على المدى الطويل. وهكذا فقد خصصت ميزانية الدولة ٥٢ بالمئة من مواردها لصالح الري، و٣٥,٤ بالمئة لتهيئة المساحات المسقية وتهيئة الأراضي بصفة عامة، وأقل من ٦ بالمئة لإنشاء المزارع الجديدة والمكننة(٩١).

في المقابل، أعطى القطاع الخاص الأسبقية للأعمال المردودية الفورية، منها المكننة والتشجير مثلاً التي حازت ٨٦ بالمئة من الاستثمارات الخاصة(٩٢)، وكانت النتائج الأكثر أهمية بالنسبة الى الدولة خلال العقود الثلاثة الأخيرة تتعلق بالري مع إنجاز حوالى ٢٠ سداً، وتعبئة موارد مهمة من المياه الباطنية وتوسيع المساحات المسقية (بسقي ٢٠٠ ألف هكتار) والمستعملة خاصة في التشجير وزراعة الخضر، وهي زراعات جالبة للربح.

إن عملية توسيع السقي صاحبها إنشاء ١١ ديواناً عمومياً للاستصلاح، وقد مست صلاحياتها ٢٤٣,٥ ألف هكتار، كما وصلت النفقات العمومية الموجهة الى السقي بين ١٩٦٢ و١٩٨٦ إلى ٩٦٦ مليون دينار تونسي. هذا المجهود المالي المهم لم تستفد منه إلا بـ ٥ بالمئة من المساحة الزراعية الصالحة، وقد مثلت القيمة المضافة في القطاع المسقي والمقدرة بـ ٢٢٠ مليون دينار تونسي بأسعار ١٩٨٠، ٣٢ بالمئة من الإنتاج الزراعي الاجمالي وشغلت ٢٠ بالمئة من اليد العاملة الزراعية(٩٣).

وبصفة عامة، فإن القطاع العام والملاكين الكبار للأراضي هم الذين استفادوا من الاستثمارات العمومية المتوسطة والطويلة الأجل.

(ب) **سياسة الاقراض**: لقد تطرقنا فيما سبق إلى سياسة تمويل الزراعة وذلك بالتذكير بمختلف الهيئات التي أنشئت لهذا الغرض. فإذا تطرقنا إلى سياسة الاقراض في المجال الزراعي على هذا المستوى من التحليل، فذلك لإظهار كون الدولة استعملت القرض كوسيلة مهمة في سياسة العصرنة الزراعية. ومن هذا المنطلق كان إصدار قانون الاستثمارات الفلاحية في آب/اغسطس ١٩٨٢، وإنشاء وكالة تنمية الاستثمارات الفلاحية، وكذلك البنك الوطني للتنمية الفلاحية يندرج في إطار هذا الجهد الرامي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، وذلك من أجل عصرنة المستثمرات ذات الحجم المعتبر (ابتداء من ٢٠ هكتاراً) بتشجيع عملية تجميع المستثمرات المجزأة.

ومن هنا وجد ٨٣ بالمئة من المزارعين وملاك المستثمرات الأصغر من ٢٠ هكتاراً، أنفسهم أمام اختيار صعب تم فرضه عليهم: إما التجمع من أجل الاستفادة من القرض

---

(٩١) Gachet, Ibid., pp. 197-198.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٩٣) Moncef Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique* (Paris: L'Harmattan, °1988), p. 161.

(مع سؤال جوهري وهو التجمع لفائدة من؟)، أو الإبقاء على مستثمراتهم على حالها، وفي هذه الحالة سيجدون أنفسهم غير معنيين بالامتيازات الممنوحة من قبل الدولة في إطار سياسة القرض.

ومن جهة أخرى، يتم تمويل القرض الزراعي على وجه الخصوص من طرف الصناديق الخاصة للخزينة مثل الصندوق الخاص للتنمية الزراعية وصندوق التنمية الريفية المدمجة، وهذا يعني أن الدولة هي التي تتحمل انطلاقاً من ميزانيتها، معظم المجهود التمويلي، إذ إن القطاع البنكي لم يساهم بطريقة من شأنها أن تجعل الزراعة تتمول بواسطة مواردها الخاصة.

وهنا أيضاً، تبقى المستثمرات الكبرى العمومية والخاصة والمرشحة للعصرنة هي التي استطاعت الاستفادة من الاقراض وكل الامتيازات المصاحبة له. وقد كانت واحدة من النتائج المصاحبة لسياسة الدولة في ميدان العصرنة في شقها المالي، أن أغلبية المزارعين (٨٣ بالمئة) لم تتمكن من الاستفادة من امتيازات سياسة الاقراض وذلك رغم أنهم هم الذين كانوا بحاجة أكبر إليها. وهكذا، فعدد كبير من المزارعين قد وجدوا أنفسهم مضطرين الى التوجه نحو النشاطات غير الزراعية للحصول على مداخيل إضافية تسمح لهم بالعيش. وبحسب وزارة الزراعة، فإن ٤٠ بالمئة من المزارعين يقومون بأعمال غير زراعية مؤكدة على «أن تعددية الأنشطة تمس كل شرائح المزارعين، بصفة خاصة الصغار منهم»[(٩٤)].

وتمثل تعددية النشاطات، التي أصبحت ظاهرة هيكلية، وسيلة لتنويع المداخيل لدى صغار المزارعين في الاقتصاد المعيشي.

وهكذا لم يسمح تدخل الدولة في الزراعة بتعبئة الاحتياطات المهمة لتونس في هذا المجال، لجعل هذا القطاع الذي تم إعلانه قطاعاً ذا أولوية قادراً على تقليص العجز الغذائي، وتحسين الحالة المعيشية الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين وتقليص التبعية الغذائية بصورة ملموسة.

ج ـ التبعية الغذائية

إن العديد من العوامل تتكاتف لزيادة خطورة التبعية الغذائية لتونس تجاه الخارج. وهنا تعد سياسة دمج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي والقائمة عل ترقية الصادرات، عاملاً مهماً.

وبالفعل، فللحفاظ على تنافسيتها على المستوى الدولي في بعض النشاطات، قامت

---

(٩٤) Gana Alia, «Pluriactivité des agriculteurs et reproduction sociale dans les campagnes tunisiennes,» *Annales de l'institut national de la recherche agronomique du Tunisie*, vol. 60 (1987).

تونس بتفضيل إعادة إنتاج قوة العمل بأقل تكلفة، لأن الاحتفاظ بمستوى متدنٍ للأجور قد أصبح ضرورة ملحة. ومن هنا كثف العمل للحفاظ على أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية في مستوى متدنٍ وذلك بالتأثير على التكاليف والأسعار عند الإنتاج وبالتوجه نحو استيراد المواد الغذائية التي تم تدعيم ما يعرف بالاستراتيجية منها من قبل الدولة لمدة طويلة، وذلك حتى تحرير الاقتصاد المفروض من قبل صندوق النقد الدولي ابتداء من ١٩٨٦. إن السياسة التوزيعية للدولة والتي تعمل على مكافأة ضعيفة لليد العاملة، لها محوران: دعم أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية من جهة، والإعانات التي تقدمها الدولة لأهم المدخلات الزراعية: الآلات الزراعية، البذور، الأسمدة، والسقي، من جهة أخرى. وبالإضافة إلى مراقبة الأسعار هناك مراقبة تسويق الحبوب وأهم المنتجات الزراعية من قبل الدولة (الحليب، اللحم، السكر، الخمور وزيت الزيتون)، وما سهل هذه المراقبة هو الاحتكار الفعلي أو القانوني الذي تمارسه أجهزة الدولة. وهذه الاحتكارات عند الاستيراد، وعند توزيع المدخلات (Inputs) والتسويق، وكذلك تصدير المنتجات الزراعية الأساسية لم تترك لمنتجي السلع الأساسية من التونسيين سوى أرباح محدودة.

إن تطبيق سياسة للأسعار ومعدل الصرف والجباية التي أثقلت كاهل الزراعة قد ساهم في تثبيط عزيمة منتجي المواد التي تعتبر استراتيجية. وقد كان أثر هذه السياسة على الإنتاج الزراعي سلبياً، وبخاصة في قطاع الحبوب. وقد أدى تزايد الحاجة الاستهلاكية الى منتجات الحبوب، والمواد القاعدية، إلى اللجوء المكثف نحو الاستيراد.

الجدول رقم (٤ ـ ١٩)

تطور العرض والطلب على الحبوب في تونس (بملايين القناطير)

١٩٦٥ ـ ١٩٦٧				١٩٨٤ ـ ١٩٨٦			
الاستهلاك	الإنتاج	الواردات	التغطية	الاستهلاك	الإنتاج	الواردات	التغطية
٨	٥	٣	٦٢ بالمئة	٢٥	١٢	١٢	٥٠ بالمئة

المصـــــــدر: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, ([°1991]), p. 463.

لقد ارتفعت واردات الحبوب بين ١٩٦٥ و١٩٨٦، بوتيرة أكثر سرعة من الإنتاج ما دام معدل تغطية الاستهلاك بالإنتاج قد فقد ١٢ نقطة حيث انتقل من ٦٢ بالمئة في بداية المرحلة إلى ٥٠ بالمئة في نهايتها، وهذا الاتجاه يبين زيادة خطورة التبعية الغذائية في مجال الحبوب.

والآن، إذا ما قمنا بفحص معامل التبعية الغذائية والذي نعبر عنه بالعلاقة بين مجموع الواردات الغذائية والاستهلاك الاجمالي للمنتجات الغذائية، يمكننا أن نبرز بوضوح أكثر العجز الغذائي. وبالفعل، فمعامل التبعية الغذائية قد ارتفع بحوالى ١٩ نقطة بحيث

انتقل من ٤٠,٧ خلال المرحلة ١٩٦١ ـ ١٩٧١ إلى ٥٩,٣ بالمئة بين ١٩٨٦ و١٩٨٨[٩٥].

ودراسة تطور الميزان الزراعي ـ الغذائي خلال سنوات الثمانينيات تسمح بتقويم حجم العجز الغذائي.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٠)

تطور الميزان الزراعي الغذائي (بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	معدل النمو السنوي المتوسط (بالمئة)		
				١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٨٥ ـ ١٩٨٩
الصادرات (١)	١٦٠	١٦٨	٢٨٤	٣,٤٠	٢,٣٠	٨,٦٠
الواردات (٢)	٤٨٢	٣٨٦	٦٥٨	١٦,٢	٣,٣٠ -	٢١,١٠
معدل التغطية (١)/(٢) (بالمئة)	٣٣	٤٣,٥٠	٤٣,١٠			

المصـــــادر: World Bank, *African Development Indicators, 1992*, and Food and Agriculture Organization [FAO], *Trade Yearbook*, vol. 45 (Rome: FAO, 1992).

بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، تم تغطية الواردات الزراعية الغذائية بأقل من ٥٠ بالمئة من الصادرات الزراعية الغذائية. وقد دفعت أهمية العجز في الميزان الزراعي الغذائي الحكومة التونسية لاتخاذ مجموعة من الاجراءات عام ١٩٩٠، وذلك من أجل تحسين القدرات الزراعية وقدرات البحث انطلاقاً من برنامج ممول من قبل البنك الدولي.

وبالفعل، فمنذ ١٩٨٢، شجعت تونس إنشاء شركات مختلطة زراعية ـ غذائية برؤوس أموال عربية قصد الاستغلال المكثف للأراضي العمومية. وقد كان الهدف من استعمال التقانات المتقدمة، التي تعتبر رأس مال مكثفاً في الزراعة التونسية، زيادة الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات. ويهدف الادماج الزراعي ـ الصناعي من خلال إنشاء وحدات تحويلية للمنتجات الزراعية (حليب، معلبات. . . الخ.)، وكذلك اندماج المستثمرات الصغيرة في القطاع الحديث بفضل عوامل الجذب التي يمكن أن تكون لشركات التنمية والاستصلاح في الوسط الفلاحي، يهدف إلى زيادة الإنتاج والصادرات الفلاحية. وفي مرحلة أقرب أدرج مخطط ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ اجراءات تشجيعية للقطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمارات الزراعية ـ الصناعية في إطار الشركات المختلطة، وذلك للوصول إلى حد أعلى من الإنتاج والصادرات الزراعية الغذائية.

وهنا أيضاً رحبت تونس برؤوس الأموال الأجنبية لتنمية القطاع الزراعي، لكن هذا التوجه الليبرالي له حدوده لأنه يزيد من درجة اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي عن طريق زيادة تحويلات العملة الصعبة من الأرباح المخصصة في تونس، وذلك من دون أن يتم تجميع شروط التنمية الاقتصادية المبنية أساساً على التكامل الاقتصادي

(٩٥) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain.*

التونسي حتى يصبح في منأى عن الآثار السيئة للاقتصاد العالمي.

ثالثاً: التصنيع

إن السياسات الصناعية المتبعة من قبل البلدان المغاربية منذ استقلالها لم تكن متجانسة. إنها تتغير بحسب التوجهات الايديولوجية والاختيارات السياسة ـ الاقتصادية المتبعة في هذه البلدان على اختلافها. إلا أنه، على الرغم من التنوع الحاصل في المقاربات، فإن التصنيع في بلاد المغرب يمثل الخصائص نفسها والنتائج نفسها، بحيث دفع هذه البلدان إلى الاندماج مع الخارج وأدى إلى انسداد الأفق الاقتصادي فيها.

يمكن ارجاع غياب التماسك في السياسات الصناعية المغاربية إلى كون هذه البلدان قد قبلت توظيف التصنيع كأنه يتطابق مع التنمية والاستقلال الاقتصادي. ومن هنا فقد اعتبرت بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشروطة بإنشاء صناعات تقود الزراعة فيها نحو العصرنة، وكذلك مجموع قطاعات النشاط الاقتصادي الآخر. لقد تصورت هذه البلدان أن التصنيع السريع هو الذي سيضمن لها التقدم وأنها ستختصر بذلك مراحل التطور. وبهذا المنظور فإن الدور الذي تلعبه الدولة يكون الدور الأكثر أهمية. فقادة البلدان المغاربية، وكما هو الحال في العالم الثالث، يتصورون أن الالتحاق بركب الدول التي سبق أن تصنعت منذ أكثر من قرن لن يتم إلا عن طريق تدخل السلطات الرسمية بتوزيع الاستثمارات وإنشاء المؤسسات العامة اللذين يسمحان بتوجيه رؤوس الأموال نحو الفروع الصناعية، وهو ما يدخل بلدانهم في عملية تنموية ديناميكية.

وهكذا فإن هذه البلدان كانت تعتبر دور الدولة بعد الاستقلال مركزياً في بناء المجال الاقتصادي الوطني، وذلك بتحديد الأولويات، وتنظيم عملية التقشف وتنسيق مختلف الاستثمارات العمومية من أجل الدخول، عن طريق التصنيع، في مرحلة تنمية أعلى وفي آجال متقاربة أكثر وفي ظرف تاريخي يعتبر عادياً مقارنة بالدول المتقدمة.

وما تجدر ملاحظته هو أن الأعمال التي قامت بها الدولة في هذا المجال قد نجم عنها عادة اختلالات اقتصادية ومالية وفوارق جهوية وزيادة حدة التبعية للخارج. ومهما كانت الاختلافات التي توجد بين السياسات الصناعية المتبعة ونماذج النمو المنتهجة من قبل بلدان المغرب، فإن النتيجة كانت نفسها: انسداد الأفق الاقتصادي واضطراب دائم في التوازنات الأساسية لاقتصاداتها.

إن الصناعات التي أقيمت في هذه البلدان تبقى متميزة بـ:

ـ ضعف مستوى التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

ـ الاستعمال الناقص للإمكانيات المنشأة.

ـ المستوى المرتفع للمعامل الهامشي لرأس المال (Coeficient Marginal du Capital).

ـ الاندماج المتزايد لهذه الاقتصادات في السوق العالمية.

ومن جهة أخرى، فهيكل التجارة الخارجية للبلدان المغاربية والناتج عن الجهد التصنيعي يمثل الخصائص نفسها:

ـ إن الواردات تبقى أغلبيتها من مواد التجهيز والمواد نصف المصنعة والمواد الأولية والمنتجات المصنعة (بالإضافة إلى تزايد مواد الاستهلاك الزراعية الغذائية).

ـ تتكون الصادرات أساساً من منتجات منجمية ومواد أولية (محروقات، فوسفات، معدن الحديد... الخ).

وعلى الرغم من هذه الخصائص المشتركة للبلدان المغاربية، فإن استراتيجياتها الصناعية كانت مختلفة. يمكننا حصرها في مجموعتين إذا ما اعتبرنا موريتانيا تمثل حالة مستقلة بحد ذاتها، ذلك لأن النشاط الصناعي فيها يقتصر على القطاع المنجمي، ومصنع للاسمنت، وآخر لتكرير السكر وثالث لتكرير النفط.

فبعضها كالجزائر وليبيا، أسست استراتيجياتها على الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب، والبتروكيمياء، وتحويل المعادن)، والأخرى، مثل المغرب وتونس، حاولت إقامة صناعة إحلال الواردات عن طريق الإنتاج الصناعي المحلي في مرحلة أولى كانت تتميز بارتفاع المديونية الخارجية منذ بداية الثمانينيات، وبالتعامل مع صندوق النقد الدولي. ثم إن المغرب الأقصى وابتداء من السبعينيات، وتونس ابتداء من الثمانينيات، قد حاولتا تطبيق سياسة تنمية الصادرات وذلك بالعمل بمنطق صندوق النقد الدولي.

لكن، على الرغم من الاختلافات في المقاربة، فإن البلدان الأربعة قد طورت وبدرجات مختلفة منذ الستينيات لبعضها، والسبعينيات لبعضها الآخر فروعاً صناعية كالصناعات الغذائية والنسيج، والجلود، والصناعة الكيميائية (ومنها منتجات المواد البلاستيكية) والتي كان إنتاجها متوجهاً بالأساس إلى السوق الداخلية.

وسنقوم الآن بالتطرق إلى محتوى الاستراتيجيات الصناعية لهذه البلدان، وكذلك ما ترتب عليها من نتائج. وعموماً، فالجزائر وليبيا أسسا سياستيهما في التنمية على الصناعات الثقيلة، في حين أن المغرب وتونس قد اختارا أولاً تطبيق سياسة إحلال الواردات ثم سياسة تنمية الصادرات.

١ ـ الأولوية للصناعات الثقيلة

إن توفر الموارد المنجمية والطاقوية، وكذلك الأهمية النسبية للموارد المالية المحصلة من تصدير المحروقات خلال عقد السبعينيات وبداية سنوات الثمانينيات، قد سمح

للجزائر وليبيا أن يقوما باستثمار مكثف في القطاع الصناعي الذي أعلن بأنه ذو أولوية قصوى.

إلا أن هذين البلدين لهما شيء مشترك، وهو الانسياق وراء «نظرية» جذابة ولكن بسيطة تصور التصنيع على أنه الطريق الأمثل الذي يقودنا إلى التنمية، ويبقى أن الظرف الذي انطلقت فيه هذه السياسة التصنيعية، تختلف تماماً في كلا البلدين. وبالفعل، فقد تأثر المسؤولون الجزائريون الذين تصوّروا ووضعوا الاستراتيجية الصناعية عام ١٩٦٦ في حيز الانجاز بعاملين: مخطط قسنطينة الذي قررته حكومة الجنرال ديغول في سنة ١٩٥٩ من جهة، والتصور النظري الذي وضع من قبل اقتصاديين فرنسيين، والذي تأسس على مفاهيم «أقطاب النمو» و«أقطاب التنمية» لفرانسوا بيرو والموضوعة بين ١٩٥٥ و١٩٦٤، و«الصناعات المصنعة» المعبر عنها من طرف جيرار ديستان دو برنيس في سنة ١٩٦٦ من جهة أخرى. إن هذا التأثير النظري هو نتيجة للتأثير الثقافي المستقطِب، الممارس حينئذ من قبل فرنسا على الطبقة السياسية الجزائرية. أما عن مخطط قسنطينة فقد وُضع أثناء الحرب التحريرية من قبل المسؤولين الفرنسيين، وذلك بخلفيتين:

أ ـ تشجيع الاستثمارات الصناعية في الجزائر وذلك لإنشاء فرص عمل، وتحويل الشباب عن الثورة وشل حركة التحرير الوطنية المسلحة. ونتج هذا عن الموقف الفرنسي الرسمي الذي نفى في ذلك الوقت الطابع السياسي لمقاومة الوطنيين الذين تم وصفهم بـ«الفلاّقة»، و«الخارجين عن القانون» و«الارهابيين»، واعتبر «الأزمة الجزائرية» أزمة اقتصادية واجتماعية متميزة بالبطالة والفقر. فالاستثمارات الصناعية كان الهدف منها ضمان استقرار الشباب بإنشاء فرص عمل لهم ليتم إبعادهم عن «الارهاب» وفق الطرح الاستعماري الذي يدعي أن الجزائريين قد حملوا السلاح بسبب «الجوع» وليس بسبب تعطشهم إلى الحرية، والكرامة والهوية الوطنية.

ب ـ ربط الصناعة الجزائرية الناشئة وبصفة نهائية بالاقتصاد الفرنسي، وذلك في إطار سياسة تكامل اقتصادي يكون محور دورانها وعامل مضاعفتها لفرنسا. وبهذه النظرة انطلقت الاستثمارات في الجزائر في فروع الحديد والصلب، والميكانيك، والصناعة المعدنية قبل الاستقلال.

وقد أبدى المسؤولون الجزائريون رضاهم ليس فقط بمتابعتهم للاستثمارات التي لم تكن قد انتهت عام ١٩٦٢ وإنما ببرمجة مشاريع صناعية جديدة من بقايا الإدارة الاستعمارية، وكذلك مخطط قسنطينة الموضوع في باريس. وهذا التذكير الوجيز بالظرف التاريخي والنظري يسمح بتقييم أحسن للتجربة الجزائرية في التصنيع بعد الاستقلال.

أ ـ التجربة الجزائرية في التصنيع

لقد تطورت السياسة الصناعية بحسب استراتيجية التنمية المتبعة من قبل الجزائر بين ١٩٦٦ و١٩٩٥، ويمكن عموماً أن نميز بين مراحل ثلاث:

ـ مرحلة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٩) والمتميزة بالتأميمات (في المجالات الصناعية والمالية

والمنجمية بما فيها المحروقات وهذا القطاع الأخير الذي تم تأميمه جزئياً في ١٩٧١)، وتدخل الدولة في الاقتصاد وإنشاء الشركات الوطنية العمومية.

وقد صاحب الأهمية المتزايدة لدور الدولة في المجال الاقتصادي وضع إطار تنظيمي وتسييري مركزي للغاية.

إن أهم أوجه المركزية في النظام الاقتصادي كان تظهر في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وميكانزمات القرار المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمارات، وتمويل الاستثمارات، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات، وكذلك تسويق المنتجات الوطنية والمستوردة.

وقد كان توجه سياسة التنمية الموضوعة في هذه المرحلة منصباً على تشييد قاعدة صناعية مهمة لإخراج البلاد من حالة التخلف والناقص في التجهيز، وذلك بإنفاق استثمارات مهمة من أجل القضاء على التأخر الحاصل في أقرب الآجال باعتماد تقشف مفروض على الشعب (التقيد بالاستهلاك وتلبية الحاجيات الاجتماعية وكذلك تحديد السوق والنقائص...).

- مرحلة الإصلاحات (١٩٨٠ - ١٩٨٩).

- مرحلة الكارثة الاقتصادية (١٩٩٠ - ١٩٩٥).

(١) تطور الاستثمارات الصناعية

إن الأولوية التي حظي بها القطاع الصناعي منذ الخطة الثلاثية الأولى (١٩٦٧ - ١٩٦٩) تقوم على تصور إرادي لاستدراك التأخر في الآجال القريبة، وتسريع عجلة النمو عن طريق تطبيق الأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن التاسع عشر في الدول المتقدمة حالياً وتطبيقها في القطاع العمومي في الجزائر.

إن المطابقة بين الرأسمالية الصناعية في أوروبا ورأسمالية الدولة في الجزائر، التي سميت اشتراكية لأسباب ظرفية، ومع فارق زمني يقدر بحوالى القرنين، تتضمن نقائص في كل من الجانب النظري والتطبيقي والفوارق الهيكلية والمحيطية بين التطور التاريخي للرأسمالية الصناعية في أوروبا خلال القرن الماضي والحالة الاقتصادية في الجزائر بعد عام ١٩٦٢، هي من الكثرة والسعة بحيث لا تسمح لنا بالتطرق إليها هنا[٩٦].

ونظراً الى تأسيسها على تصور مغلوط وتطبيقها في ظروف خاصة، فإن سياسة التنمية التي أعطت أولوية مطلقة للقطاع الصناعي على حساب الزراعة وباقي قطاعات النشاط، لم تصل إلى النتائج المنتظرة، بل على العكس، فقد زادت من خطورة الفوارق

(٩٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة، انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 89-90.

الجهوية والاختلالات القطاعية والمالية الداخلية والخارجية.

وقد وصلت كثافة الاستثمارات الصناعية إلى ذروتها خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) ثم سجلت انخفاضاً نسبياً لصالح القطاعات المتأخرة الأخرى بين (١٩٨٠ و١٩٨٩)، وذلك قبل الانزلاق في التراجع بين (١٩٩٠ و١٩٩٥)، وهي الفترة التي تميزت بمستوى ضعيف جداً في استعمال القدرات المنشأة وبالتراجع الاستثماري.

على مستوى التخصيص القطاعي للاستثمارات، فإن الجدول رقم (٤ ـ ٢١) يوضح النصيب الموجه الى كل من قطاع الصناعة والمحروقات:

الجدول رقم (٤ ـ ٢١)

هياكل الاستثمارات الصناعية (بالنسبة المئوية من الاستثمارات الاجمالية)

	الهيكل المنتظر	هيكل الانجازات المالية
المخطط الثلاثي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)	٦٠,٠٠	٧٢,٠٠
المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)	٤٤,٧٠	٥٧,٣٠
المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)	٤٣,٥٠	٦١,٢٠
سنة ١٩٧٩	٧٢,٤٠	٧٧,٠٠
المخطط الخماسي الأول (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)	٣٩,٠٠	٢٨,٠٠
المخطط الخماسي الثاني (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)	٣٢,٠٠	٢٣,٤٠

المصـــدر: Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: Economica, ©1991), pp. 269, 289 et 330.

وهكذا، فقد مثلت الاستثمارات الصناعية بين ٥٧ بالمئة و٧٧ بالمئة من مجموع الاستثمارات المنجزة بين ١٩٦٧ و١٩٧٩، لتتجاوز بذلك التوقعات المحددة وتستحوذ على موارد هائلة على حساب قطاعات نشاط أخرى.

وبالفعل، فالاستثمارات المتراكمة في الصناعة والمحروقات قد وصلت إلى ٢٠٠ مليار دينار، أي أكثر من ٤٨ مليار دولار بين ١٩٦٧ و١٩٧٩. وإذا ما استبعدنا المحروقات، فإن توزيع الاستثمارات المنجزة في الصناعات تظهر كما يلي بالنسب المئوية من مجموع الاستثمارات الصناعية بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩:

ـ الصناعات القاعدية: ٧١,١٥ بالمئة.

ـ الصناعات التحويلية: ١٥,٤٥ بالمئة.

ـ المناجم والطاقة الكهربائية: ١٣,٤٠ بالمئة.

وهكذا، فقد تم تفضيل الصناعة القاعدية بـ ٧١,١٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات. وقد كان لهذا الاختيار تأثيره على شكل الهيكل الصناعي للبلاد.

وقد استند النظام الصناعي الموضوع في الستينيات على أساسين:

أحدهما تصوري متأثر بنظرية «أقطاب التنمية» لـ: فرانسوا بيرو و«الصناعات المصنعة» لـ ج. د. دو برنيس، والآخر تطبيقي يأخذ محتواه من مخطط قسنطينة الموضوع من قبل السلطات الاستعمارية قبل الاستقلال.

وقد تمفصلت الصناعات الثقيلة المقامة في تلك الفترة حول أربع مناطق تعرف بـ«الأقطاب»: قطب الحديد والصلب والمعادن في عنابة، قطبان بتروكيميائيان واحد يقع بأرزيو بالغرب، والآخر بسكيكدة في الشرق من الجزائر، قطبان متخصصان في الصناعة الميكانيكية في الجزائر والمتمركزان في كل من رويبة والبرواقية.

هذه الأقطاب، تم اكمالها بإنجاز مجموعة من المركبات الصناعية المتخصصة في الآلات الزراعية (قسنطينة وسيدي بلعباس)، وفي الصناعات الكهرومنزلية (تيزي وزو)، وفي الالكترونيك (سيدي بلعباس وتلمسان)، وفي البلاستيك (الشلف وسطيف). لكن هذه الاستثمارات الكثيفة في الصناعة الثقيلة، رافقتها استثمارات أخرى في صناعة مواد البناء والأنسجة والزراعة الغذائية.

هذا وقد توسع فرع مواد البناء، الذي تم احتكاره من قبل الشركة الوطنية لمواد البناء في الإنتاج والتسويق، وذلك مع إنجاز العديد من مصانع الإسمنت بقدرة إنتاجية تقدر بمليون طن سنوياً، وكذلك عدة مصانع للآجر والخزف الصحي والموزعة من الشرق إلى الغرب على طول شمال البلاد.

أما قطاع النسيج والجلود فقد دعم بإنشاء حوالى ١٢ مجمعاً موجودة بين تلمسان وتبسة مروراً بتيارت وذراع بن خدة وبجاية وقسنطينة وخنشلة... الخ. هذه المجمعات سيّرتها شركتان عموميتان هما Sonitex وSonipec، ولكن هذا القطاع سيطر عليه القطاع الخاص الذي يمثل ٦٠ بالمئة من إنتاج النسيج والجلود. وقد كان تركيز رأس المال العمومي في الصناعة الثقيلة سبباً في عرقلة قطاعات صناعية أخرى موجهة الى السوق النهائية، وهذا من دون خلق شروط وإعادة إنتاج رأس المال وسلع التجهيز الضرورية للتكامل الاقتصادي الجزائري، وقد كانت هذه السياسة الصناعية مصدر سلسلة من الاضطرابات خاصة منها:

ـ من ناحية تهيئة الأراضي، فإن أغلب المجمعات الصناعية قد أنشئت في الشريط الساحلي من البلاد وفي المناطق الزراعية، وهو ما ضاعف من النزوح الريفي وهزّ استقرار المحيط الريفي.

ـ بين الفروع الصناعية يمكن الإشارة إلى قضية تفضيل مشاريع غير ذات أولوية في مقابل إهمال تلك التي تحمل أولوية بدءاً بصناعة الآلات اليدوية وإنتاج سلع التجهيز وانتهاء بالفروع التي يوجه إنتاجها الى التعمير والاستهلاك المنزلي.

ـ تكاليف فرص العمل: إن الاستثمارات الصناعية المحققة هي استثمارات ذات طابع رأسمالي (Capitalistiques) وهي تنشئ ـ في الإطار المالي نفسه ـ أقل عدد من الفرص الواجب توفرها بالنظر إلى الخيار التقني (رأس المال المكثف) المستخدم من دون أن تنتج عنه الآثار المتعلقة بالتدريب والتكوين التي تؤمل من مثل هذه العملية ولا توليد فائض موجه الى تغذية النمو الاقتصادي بمضاعفة معدل الاستثمارات الجديدة.

وتبقى تكاليف الاستثمارات عالية جداً بما أنها تمثل في المتوسط ٣٠٦,٦٧٢ د.ج. (ما يعادل ٨٠,٠٠٠ دولار) للمنصب المنشأ بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ وهو ما يزيد ٥ مرات عن المعدل الدولي المقبول في القطاع الصناعي.

ـ مالياً: تم تأمين تمويل الاستثمارات الصناعية بنسبة ٢٥ بالمئة عن طريق عائدات المحروقات وبنسبة ٧٥ بالمئة عن طريق الدين الخارجي وهو ما ضاعف الديون الخارجية للجزائر في ١٩٧٩.

ولم تسمح الاضطرابات المالية الخارجية، بالإضافة إلى تلك الداخلية للقطاع الصناعي (خارج إطار المحروقات) بأن يكون مصدراً للتمويل كما كان مقرراً، بل إنه كان عبئاً على الدولة، وهذا ما يفسر الإصلاحات الاقتصادية المدرجة في الخطة الخمسية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ للأهداف التالية:

ـ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني.

ـ تقليص الديون الخارجية.

ـ تكثيف العمل لتعزيز تكامل الاقتصاد الوطني.

ـ متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متواصلة عن طريق الهيكلة القطاعية للاستثمارات لضمان غطاء للحاجيات الأساسية للشعب والقضاء على التأخر الذي شهدته قطاعات عدة.

وفي هذا السياق فقد سجل انخفاض نسبي في الاستثمارات الصناعية من ٣٩ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة على مستوى الخطتين الخماسيتين على التوالي اللتين تغطيان الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٩م ولكن مستوى الانجازات المالية بقي دون الغلاف المالي المعتمد.

وعلى رغم أن القطاع الصناعي لم يمثل سوى ٢٨ و٢٣ بالمئة من حجم الاستثمارات المحققة، إلا أنه بقي في المرتبة الأولى خلال الثمانينيات باستثمارات أقل كثافة ولكن بإجراءات نوعية كان هدفها تحسين المقاييس الاقتصادية بفضل تحكم أفضل في الجهاز الإنتاجي.

وفي خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) كان القطاع الصناعي ضعيفاً، نتيجة للنقائص الهيكلية، ويتميز بـ:

ـ درجة عالية من عدم استخدام الجهاز الصناعي، ففي عام ١٩٩٥ كانت ٨٠ بالمئة من القدرات الصناعية متوقفة، كما أن عدداً كبيراً من الوحدات الصناعية العامة والخاصة هي إما مستخدمة بشكل غير كاف أو مغلقة بسبب عدم تموين المواد الأولية والمواد نصف الجاهزة المستوردة بعد الانخفاض المزمن لمصادر العملة الصعبة الناتج عن سقوط المداخيل التصديرية منذ ١٩٨٦.

ـ الحاجة إلى تجديد التجهيزات الخاصة بالقطاعات الصناعية المختلفة.

ـ الانخفاض الفظيع الذي سجلته الاستثمارات الصناعية ذات الطابع العمومي.

ـ دعوة السلطات الجزائرية للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب للمساهمة في سد عجز الدولة في هذا القطاع لا عن قناعة سياسية وإنما لسد العجز.

إلا أنه خلال (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) لم يساهم الاضطراب السياسي وتزايد المخاطر والشكوك واستفحال اللاأمن منذ انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في جذب رؤوس الأموال الخاصة بالقدر الكافي وفي إعادة بعث الاقتصاد على رغم اعتماد قانون استثمارات أكثر جاذبية مدعم بتصريحات أكدت دعم السلطات الجزائرية لهذه الاستثمارات. وباستثناء القطاع النفطي والبتروكيماوي والكيماوي (الصناعات الصيدلانية) فإن الاستثمارات الأجنبية بقيت متواضعة شأنها شأن الاستثمارات الوطنية الخاصة، رغم جهود الحكومة الجزائرية في كل المناسبات[٩٧].

إن الأزمة الاقتصادية التي أفضت إلى التوقف عن الدفع سنة ١٩٩٣، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والتي ميزها انهيار أركان الاقتصاد الكلي وتوقفه عن الحركة والفساد المنتشر هي أزمة عميقة ومعقدة لا يمكن الخروج منها

---

(٩٧) في هذا الإطار نظمت الحكومة الجزائرية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ محاضرات عدة لتشجيع القطاع الخاص الوطني على الاستثمار، وقد كانت النتائج محدودة على رغم تدخل مختلف الحكومات المتعاقبة، حتى ان حمروش، رئيس الحكومة السابق، قال حرفياً: «إن الذين جمعوا الأموال بصورة غير قانونية يجب أن يعملوا على الاستثمار لكي تستطيع البلاد مواجهة الأزمات الاجتماعية الشائكة ويكفروا عن أخطائهم» (في حوار مع عبد الحميد الابراهيمي لـ: المجاهد (٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠))، وبدل معاقبة المذنبين على أخطائهم بالقانون تتم دعوتهم إلى استثمار سرقاتهم، وقد كانت هنالك تصريحات أخرى في الإطار نفسه قام بالإدلاء بها وزراء، وقد فتح الوزير الأول سيفي في هذا الإطار في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ الباب لندوة جمعت عدداً من الوزراء بمائتين وخمسين رجل أعمال جزائرياً مقيمين في الخارج لدراسة منافع الاستثمار في الجزائر، كما نظمت ندوة أخرى في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٩٥، وقد جمعت الفئة نفسها، لكن الخطاب الذي يتميز بطمأنته لرجال الأعمال لا يستطيع تهيئة المناخ السياسي الفاسد وحالة اللاأمن التي عمت البلاد، والتي تؤثر على الاستثمارات التي هي بدورها حذرة وبطيئة.

عن طريق حلول تقنية أو تقنو ـ اقتصادية فقط.

في المجموع فإن السياسة الجزائرية للتصنيع، التي انطلقت باستثمارات ضخمة وكثيفة بين ١٩٦٧ و١٩٧٩ ثم خمدت في نهاية الثمانينيات، حيث تقلصت الاستثمارات بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، قد بينت عدم انسجام المقاربة المعتمدة.

والخسائر التي سببتها هذه الخيارات الصناعية للاقتصاد الجزائري كبيرة، وقد أضرت بالقطاع الصناعي نفسه، وهذا يظهر في دراسة نمو الإنتاج الصناعي خلال فترة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٥).

(٢) نمو الإنتاج الصناعي

إن مستوى الإنتاج الصناعي المحقق خلال الفترة الحالية بعيد جداً عن تمثيل الاستثمارات الصناعية العمومية الضخمة المعتمدة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٦.

ويجب التذكير بأن الاستراتيجية التي اتبعت في مرحلة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠) كانت تهدف أساساً إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

ـ الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية بحوالى ٧٥ بالمئة.

ـ الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات في ضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

ـ خلق «أقطاب نمو» لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى. هذه الأهداف لم تحقق، فمعادلة «مضاعفة إنتاج وتصدير المحروقات = مضاعفة المداخيل = التصنيع = التنمية» قد ظهر أنها خاطئة وبسيطة الطرح لأن القطاع الصناعي المعتبر هو النقطة الأساسية التي ترتكز عليها عناصر المعادلة الاستراتيجية وهو الذي لم يلعب دور المحرك الذي كان يؤمل له، بل على العكس من ذلك. إن دراسة نمو الإنتاج الصناعي تسمح باستنتاج هذه البديهيات.

(أ) إنتاج قطاع المحروقات: بلغت استثمارات المحروقات بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٨ حوالى ٩١ مليار د. ج بالأرقام الجارية سنة ١٩٧٨، وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحقيق إنتاج إضافي يقدر بـ ١٠,٤ مليار في هذه الفترة، وهذا يعطينا معاملاً هامشياً لرأس المال (Coefficient Marginal du Capital) مقدر بـ ٨,٧٥ وهو يعتبر عالياً بالنسبة إلى هذا القطاع.

من جانب آخر، فإن نمو القيمة المضافة للمحروقات وحصتها النسبية في الإنتاج الداخلي الخام موضحة في الجدول رقم (٤ ـ ٢٢):

الجدول رقم (٤ ـ ٢٢)

نمو القيمة المضافة للمحروقات (بالمليون دينار)

	١٩٦٧		١٩٧٨	
	المبلغ	بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام	المبلغ	بالنسبة الى الناتج الداخلي الخام
المحروقات	١٤,٢	٣٥ بالمئة	٢٤,٦	٢٨ بالمئة
الناتج الداخلي الخام	٤٠,٣	-	٨٦,٧	-

المصدر: المصدر نفسه، ص ٩٦.

وقد يبدو من التناقض أن نسجل أن النمو العالي للاستثمارات المتعلقة بالمحروقات سواء بالقيمة المطلقة أو النسبية (مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى)، هذا النمو قد جسده انخفاض نسبي في حصة المحروقات في الناتج الداخلي الخام من ٣٥ بالمئة إلى ٢٨ بالمئة بين ١٩٦٧ و١٩٧٨ (فترة التصنيع المكثف القائم على مضاعفة الإنتاج النفطي).

وهناك عدة عوامل تفسر الفارق الموجود بين ارتفاع تخزين رأس المال وضعف مستوى زيادة القيمة المضافة الناتج عنه، هذه العوامل موجودة على مستوى توجيه الاستثمارات وعلى مستوى تشغيل الوحدات المنجزة، وفيما يخص الاستثمارات فإن مستواها يُفسر بالطبيعة الرأسمالية لهذه الاستثمارات وتعميم التكاليف المتنوعة: اختيار التقنيات غير الملائمة (وهي حالة مركب الأسمدة والآزوت في أرزيو) أو الجديدة وغير المجربة (حالة مصانع تمييع الغاز الطبيعي). وكذلك طبيعة عقود «مفتاح في اليد»، وتأخر مدة الإنجاز... الخ.

وفي ما يخص سير الوحدات المنجزة بالقوة العاملة، فإن ضعف قيمتها المضافة قد نتج عن سقوط الإنتاجية خلال المرحلة المدروسة. وفي الحقيقة فإن الإنتاجية الممثلة بعلاقة القيمة المضافة الحقيقية بالقوى العاملة قد تراجعت من ٢,٣٩٥,٨١٥ دينار سنة ١٩٦٧ إلى ٢٨٣,٥٤٤ في سنة ١٩٧٨. ولم تكن سياسة مضاعفة الإنتاج والتصدير في قطاع المحروقات قائمة على سياسة أكثر عقلانية تعتمد على مضاعفة الفائض القطاعي ولا على مضاعفة الفائض العام على المستوى الكلي للاقتصاد، بل ان هذه السياسة تجسدت في تكثيف الاستثمارات وشراء التجهيزات ذات «الفواتير المضخمة» التي يبقى جزء كبير منها غير مشغل سنوات بأكملها على حساب قطاعات أخرى كان يمكن أن تساهم في رفع الإنتاج العام بفضل توزيع أكثر عدلاً للاستثمارات.

ومرة أخرى، في قطاعات المحروقات، فإن الإنتاج الصناعي المتقهقر قد شهد عدة مرات اخفاقاً كبيراً، ففي مجال البتروكيمياء مثلاً استهدف النشاط البتروكيماوي من جهة

إنتاج الأسمدة الموجهة الى الفلاحة، ومن جهة أخرى تحويل البلاستيك(٩٨).

وقد أنجز مجمعان للأسمدة في أرزيو وعنابة في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٩، أما مجمع أرزيو فقد أنشئ من طرف مؤسستين فرنسيتين تيكنيب (Technip) وكروزولوار (Creusot-loire) ولم تكن لهما التجربة ولا الكفاءة المطلوبتان في هذا الميدان.

وما إن أكمل هذا المجمع في عام ١٩٦٩ حتى عرف العديد من المشاكل التقنية الناجمة عن الصغر النسبي لبعض التجهيزات والعدد الكبير من النماذج المستعملة لأول مرة.

ولم يتجاوز حجم استعمال القدرات الإنتاجية للمجمع ١٥ بالمئة، لكن أخطاء التهور وثغرات الانجاز كانت من الكبر إلى درجة أن وحدة الأمونياك التي كانت أساسية بالنسبة إلى ٣ وحدات أخرى قد أوقفت نهائياً سنة ١٩٧٦، وقد بقيت كذلك رغم العقود المختلفة والباهظة الثمن التي وقعت مع الصانع نفسه قصد تجديد المصنع في سنوات ١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٨٤ و١٩٨٦. ولم يستغل مصنع الأمونياك المذكور حتى سنة ١٩٨٩، أي بعد عشرين سنة من إنجازه بفضل الأعمال التي قامت بها شركة أوروبية لم تكن فرنسية.

أما مجمع عنابة للأسمدة فقد وقعت اتفاقية إنشائه مع الشركة الفرنسية كريبس (Krebs) في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥ وقد كان من المقرر إنهاء العمل فيه في آذار/ مارس ١٩٧٩، وبعد انجازه لم يمكن تشغيل وحدتي النيتريك/ نيترات ووحدة الأمونياك ـ وذلك لأنه لم يتم إنجاز مركزية «المنافع» التي تتكون من ثلاث مجموعات:

- المنافع والخدمات العمومية في الميناء.
- المنافع والخدمات العمومية في وحدات المجمع.
- الوحدة البعيدة (Off-site) المخصصة لنيترات الأمنيوم.

إن مركزية «المنافع» التي تتحكم في تشغيل المجمع لم تنجز إلا في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ أي بسبع سنوات ونصف من التأخر، وقد نجم عن هذا التأخر توقف المجمع مدة ٧ سنوات، وزيادة معتبرة في تكاليف الاستثمار، وخسارة الأرباح التي كان سيدرها، بالإضافة إلى تكاليف استيراد تلك الأسمدة التي كان من المفروض أن تنتج في عنابة نفسها.

ومن جهة أخرى، عرفت صناعة البتروكيمياء والبلاستيك الاخفاق نفسه الذي أصبح معتاداً في القطاع الصناعي، والمتمثل في زيادة التكاليف الأولية للمشاريع ومعدل استخدام قدرات إنتاج الوحدات المنجزة.

---

(٩٨) لمزيد من التفاصيل حول فشل الصناعة البتروكيمياوية، انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 101-104.

ولهذا فإن مجمع «الميثانول» و«الراتنج الصناعي» المنتهي إنجازه في ١٩٧٦ في أرزيو لم يستعمل سوى ٤٨ بالمئة من قدراته سنة ١٩٧٨، بعد أن بلغت تكاليفه ضعف ما اتفق عليه في عقد التأسيس.

أما مجمع المواد البلاستيكية في سكيكدة المنجز في ١٩٧٧ فقد تضاعفت تكاليف انجازه مرتين أيضاً، لكن قدراته الإنتاجية استغلت بـ ٢٥ بالمئة فقط في ١٩٧٧، و٣٨ بالمئة في ١٩٧٨.

وفيما يخص تحويل البلاستيك، أنجز مجمعان في كل من سطيف (١٩٧٦) والأصنام (١٩٧٩) لإنتاج الحقائب وأفلام البلاستيك وألواح البلاستيك والأثاث وألعاب البلاستيك والمواد المطهرة كالرغوة الفينولية... الخ.

وقد عرف كلا المجمعين مشاكل في التشغيل، فكثير من المواد المنتجة لم تجد لها منافذ في السوق الوطنية كالرغوة الفينولية والعقد ومنتوجات أخرى سرعان ما أصبحت تقنيتها متأخرة (كما هو الشأن في الألعاب البلاستيكية)، وهو ما جعل وتيرة نشاط هذه المجمعات تتباطأ وبشكل ملحوظ.

إن الصناعة البتروكيماوية التي استفادت من استثمارات ثقيلة ومكلفة (والتي تجاوزت تكاليفها بكثير مستوى الأسعار المطبقة في السوق الدولية لسلع التجهيز) لم تستطع أن تعمل إلا بأحجام صغيرة ومليئة بثغرات ونقص في التقنيات ومشاكل في التصريف سببت للاقتصاد الجزائري نقصاً كبيراً في الأرباح، بل وحتى خسارة جسيمة في الموارد المالية (التكاليف الباهظة، التبذير، تكديس التجهيزات...).

(ب) **الإنتاج الصناعي غير المحروقاتي**: إن الإنتاج الصناعي العام خارج قطاع المحروقات بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٨ لم يكن كبير الأهمية، وقد مثل في الحقيقة ٧,٨ مليار دينار في ١٩٧٨ من حجم استثمارات بلغت ٨٨ مليار دينار.

والمعامل الهامشي لرأس المال (Coefficient Marginal du Capital) بالنسبة الى القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات يمثل ١١,٢، ويفسر هذا العامل العالي بالمستوى الكبير لتكاليف الاستثمارات (بالمقارنة مع المقاييس الدولية) والمستوى الضعيف للإنتاجية واختيار التقنيات ذات الطابع الرأسمالي البحت.

وفي ١٩٧٨ مثلت نسبة الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات ١٤ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، مقابل ١١ بالمئة في عام ١٩٦٧، وقد انخفضت الإنتاجية الصناعية في المجالات الأخرى غير مجال المحروقات من ٣٦,٧٥٢ دج في ١٩٦٧ إلى ٣١,٠٢٥ دج في عام ١٩٧٨.

وبصورة عامة، فإن الإنتاج الصناعي قد ارتفع خلال المرحلة قيد الدراسة بوتيرة أصغر مما كان منتظراً بحسب التقديرات المبنية على أساس أهمية الاستثمارات المنجزة.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٣)

معدل النمو السنوي للقيمة المضافة خارج المحروقات (نسبة مئوية)

القطاع	١٩٦٧ ـ ١٩٦٩	١٩٧٠ ـ ١٩٧٣		١٩٧٤ ـ ١٩٧٧		١٩٦٧ ـ ١٩٧٨
	منجز	متوقع	منجز	متوقع	منجز	منجز
صناعات الحديد والصلب والميكانيك والالكترونيك	٢٣,٣	٢٥,٥	١١,٩	٢٣,٤	٧,١	١٢,٩
مواد البناء	٢١,٣	١٤,٤	٣,١	٣١,٦	٢٣,٣	١٦,١
كيمياء وخشب	١٣,٤	١٩,٤	١٠,٤	٢٥,٢	٩,٧	١٠,١
صناعة فلاحية وغذائية	١٠,٥	٦,٧	١١,٩	١٠	٣,٥	٧,٧
نسيج وجلود	٦,١	١٥,٨	١٠,٨	١٤,٢	٠,١	٥,٤
متاجم ومحاجر	٢٥,٩	١٩,٨	٧,٣	٢٤,٢	٢,٦	٩,٤
طاقة كهرومائية	١٢,٦	٤,٩	١٧	١٠,٤	٢٢,٤	١٧,٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣١.

هذا الجدول يظهر أن (الصناعات الصلبية والمعدنية والالكترونية) (ص. ص. م .إ.) قد حققت معدل نمو يقدر بـ ١١,٩ بالمئة بدل ٢٥,٥، أي ٤٦ بالمئة من تقديرات الخطة الرباعية الأولى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، وكذلك ٧,١ بالمئة بدل ٢٣,٤ بالمئة المسطرة في الخطة الرباعية الثانية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ أو ٣٠ بالمئة فقط من الأهداف المبرمجة.

كذلك، فإن صناعة مواد البناء عرفت حجم نمو يقدر بـ ٣,١ بالمئة بدل ١٤,٤ بالمئة في خطة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، أي ٢١,٥ بالمئة من التقديرات.

وحجوم النمو الأضعف بالنسبة الى التقديرات سجلت في قطاعات النسيج والجلود وكذلك المناجم والمحاجر، فالنسيج والجلد قد حققا معدل نمو هو ٠,١ بالمئة بدل ١٤,٢ المقررة في خطة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، أما المناجم والمحاجر فسجلت معدل نمو يقدر بـ ٢,٦ بالمئة بدل ٢٤,٢ بالمئة المقررة في الخطة نفسها.

وفي المجموع فإن الإنتاج الصناعي لم يرتفع بالوتيرة المنتظرة وذلك لعدة أسباب: عدم استغلال القدرات الموجودة استغلالاً كاملاً، التنظيم السيئ للمؤسسات العامة، وتضاعف النشاطات غير المنتجة التي أطاحت بالإنتاجية... الخ.

وعموماً فإن الوحدات الصناعية خارج قطاع المحروقات قد استعملت في نهاية فترة (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) بمعدل ٤٥ بالمئة من قدراتها المقدرة، ويدور معدل استغلال القدرات حول ٨٠ بالمئة في الصناعة الكهرومنزلية، و٥١ بالمئة لهياكل البناء، و٣٣ بالمئة لصناعة الأواني، و٣٦ بالمئة لمصانع الأسمنت، و٥٥ بالمئة لمصافي السكر، و٥٥ بالمئة للأحذية و٢٥ بالمئة لعجينة الورق... الخ.

وعدم الاستعمال الكامل لقدرات إنتاج المصانع المقامة، بالإضافة إلى المستوى المنخفض للإنتاج الصناعي مقارناً بالتقديرات، كل ذلك ساهم في انخفاض معدل تغطية الاستهلاك الداخلي للمنتوجات الصناعية من ٤٨ بالمئة سنة ١٩٦٧ إلى ٢٤ بالمئة في ١٩٧٨، وساهم كذلك في زيادة حجم استيراد سلع الاستهلاك الصناعي، وهو أمر غير طبيعي إذا تعرفنا على حجم الاستيراد الضخم لسلع الخدمات والمنتجات نصف الجاهزة الضرورية لتشغيل الوحدات الصناعية المنجزة خصيصاً لسد حاجيات الطلب الداخلي المتزايد.

وهكذا فقد وجدنا أنفسنا أمام مجمعات صناعية كبيرة بقيت قدراتها غير مستغلة نظراً الى ضخامة حجومها، ونظراً الى سوء تسييرها، وعدم إقامتها لعلاقات تكاملية وطنية مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمالية كما كان مقرراً من قبل. لقد زرعت تلك المجمعات على الجسد الصناعي والاجتماعي للبلاد مثل جزر صغيرة منعزلة عن بعضها، ولكل منها علاقات تقنية وتجارية وإنسانية ومالية مكثفة مع الخارج، ولا تتذكر بلادها إلا عند تصريفها لإنتاج غير كاف وباهظ الثمن، وقد تبع ذلك تحسن عرفه القطاع الصناعي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في سنة ١٩٨٠ بإعادة هيكلة المؤسسة وإعادة النظر في تأطير الاقتصاد(٩٩). وقد لوحظت في هذه الفترة تحسنات على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

لقد بلغ معدل استغلال القدرات الإنتاجية على المستوى الوطني نسبة ٨٠ بالمئة خلال ١٩٨٤ و١٩٨٥ مقابل ٤٥ بالمئة في سنة ١٩٧٩.

كما ارتفعت مردودية العمل بمعدل نمو سنوي بلغ ٦ بالمئة ليصل سنة ١٩٨٥ إلى ٦,٧١ بالمئة ثم ٦,٨٦ بالمئة في ١٩٨٧ ومقابل معدل سنوي قدر بـ ٢ بالمئة خلال مرحلة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩، ارتفع الإنتاج بأكثر من ٨٠ مليار دينار بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٦. هذه الزيادة تعود إلى السيطرة الجيدة على جهاز الإنتاج، وكذلك إلى زيادة الإنتاج الناتجة عن الاستثمارات الجديدة. كما أن المنتوجات الصناعية خارج قطاع المحروقات زادت بنسبة ٩ بالمئة سنوياً خلال هذه المرحلة.

لكن تحسين النتائج في قطاع الصناعة قد عرقل بفعل انخفاض أسعار النفط، في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، وهو ما جعل انخفاض وسائل الدفع الخارجي تؤثر على القطاع الصناعي التابع للخارج في مواده نصف الجاهزة والمواد الأولية وقطع الغيار الضرورية لتشغيله، وبهذا فإن عشرات المصانع التابعة للقطاعين العام والخاص قد تم اغلاقها أو انخفضت قدراتها إلى حد ٢٠ بالمئة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠. وقد أدت حدة الأزمة السياسية والاقتصادية إلى شل القطاع الصناعي ما دامت القدرات المنجزة، سواء في

(٩٩) حول إعادة هيكلة المؤسسات، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٢ ـ ٢٩٤.

القطاع العام أو الخاص، قد توقفت بنسبة ٨٠ بالمئة ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٥[١٠٠].

وختاماً فإن القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات الذي تميز بفخامة مجمعاته وضخامة تكاليفه لم يكن قادراً على تمويل التنمية (كما أريد له) ولا على تمويل نفسه ولا حتى تسديد ديونه الداخلية أو الخارجية، وعلى رغم أن إنشاءه كان بقصد زيادة المصادر المالية وإنتاج الثروات التي يعاد استثمارها، فإن القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات أصبح عبئاً على الدولة ليس فقط بعد انخفاض عائدات التصدير الناتج من تدهور أسعار النفط سنة ١٩٨٦ ولكن منذ إنشائه وحتى خلال سنوات الرخاء الممتدة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٥. ويرجع هذا أساساً إلى سوء التسيير والتنظيم الذي عرفه القطاع الصناعي والمؤسسات الرسمية والذي كرس اخفاق سياسة توجيه الدولة للاقتصاد الجزائري.

(٣) اخفاق توجيه الدولة (Etatisation) للاقتصاد

أسباب إخفاق توجيه الدولة للاقتصاد: لقد بدأت عملية تنظيم المؤسسات العامة في إطار عملية التأميم والتي شملت القطاعات الصناعية، والتجارية والمصرفية ما بين ١٩٦٦ و١٩٦٧ قصد استرجاع الثروات الوطنية، كما كانت ترمي إلى التحضير للشروع في البرامج الاستثمارية الكبرى وفي إطار الخطة الرباعية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ على وجه الخصوص.

وهكذا فإنه مع بداية السبعينيات تمت إعادة تنظيم الشركات الوطنية بحسب قطاعات نشاطاتها لتنفيذ الاستثمارات والبدء في الإنتاج.

لكن نموذج التنظيم الذي تم اختياره والذي اتسم بتركيز كبير للهياكل قد نجم عنه بطء في تشغيل المؤسسات، وهو ما خفض من مردوديتها. فقد احتكرت الشركات الوطنية منذ انطلاقها السوق الداخلية مما جعلها تعمل من دون منافسة ولا شفافية، خصوصاً أنها احتكرت حتى التجارة الخارجية. واتسعت الإدارات العامة لهذه الشركات ومقراتها يوماً بعد يوم بضمها لإطارات وأشخاص مؤهلين على حساب الوحدات الإنتاجية، كما أن سياسات الشركات الوطنية في ما يتعلق بفرص العمل والأجور لم تكن تخضع لأي مقياس اقتصادي. بالإضافة إلى أن استخدام الأشخاص بأعداد تفوق الحاجة، كان يمثل في الشركة الوطنية نسبة ٥٢ بالمئة من مجموع القوة العاملة في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، والغريب هو أن بعض مقرات هذه الشركات كان عدد العمال فيها أكبر مما هو عليه في بعض الوزارات.

ومن جهة أخرى، فإن تدخل الوزارة الوصية في تنظيم هذه الشركات وتسييرها (بما فيها وزارتا المالية والتجارة) قد أفرغ فكرة استقلالية المؤسسات من محتواها،

(١٠٠) الحجم الوطني لاستعمال القدرة الصناعية، ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٥، تم الحصول عليه بالاعتماد على إحصائيات تراجع الإنتاج الصناعي التي أعلن عنها الديوان الوطني للإحصائيات.

فتراجعت الأهداف الاقتصادية أمام الأهداف السياسية والاجتماعية أو الإدارية البحتة.

كما أن النموذج «النخبوي» في التسيير ومنطق المؤسسات الكبرى والمجمعات الكبرى والتقنيات المتطورة للغاية، بالإضافة إلى نوعية العقود (المفتاح في اليد، المنتوج في اليد)، وتركيز سلطة القرار في يد أوساط محدودة، كل ذلك خلق جواً غير مناسب لسياسة اللامركزية ولمسؤولية المؤسسات العامة.

ويكشف اعتماد التصنيع الضخم عن إرادة قوية من «المصنعين» في الظهور كطبقة قيادية تملك السلطة الاقتصادية في ظل نظام سياسي يرفض الديمقراطية والمنافسة والشفافية وظهور مسؤولين أكفاء ونزهاء. وحتى تتمكن من الاحتفاظ بقواعدها الاقتصادية والسياسوية قامت هذه «الطبقة» بتقوية وتعزيز مراقبتها لمجموع المؤسسات العامة التي تمارس عليها الوصاية، ولم تهتم المراقبة الحكومية بحالة المؤسسات الوطنية ونتائجها وضرورة مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد.

إن مراقبة المؤسسات الوطنية عن طريق الإدارة المركزية متعددة الأشكال، فهي تتحكم في تعيين المدراء العامين وإطارات المناصب الحساسة أو إنهاء خدماتهم، وكذلك برامج الاستثمار والأماكن التي تقام فيها المصانع وأشكال العقود لتنفيذ المشاريع وفحص تقارير النشاط والموازنات، وكذلك حسابات استغلال المؤسسات العامة. . . الخ.

كل هذه الأشكال من المراقبة، بالإضافة إلى الأوامر الإدارية للسلطات الوصية في ما يخص التسيير اليومي للمؤسسات، جعل هذه الأخيرة غير مسؤولة، وحدّ من روح المبادرة لديها. وباختصار فإن البحث عن السلطة الاقتصادية يتجسد في إرادة جعل كل شيء مركزياً من دون اكتراث بالمعايير الاقتصادية وعلى حساب استقلالية المؤسسة العامة.

ومجموع هذه العوامل كان السبب الأصلي في أزمة التسيير الموجه للمؤسسات العامة.

أزمة التسيير الموجه (Gestion Etatique) للمؤسسات العامة:

ويمكن تحليل تسير المؤسسات العامة على مستويات ثلاثة:

- سير الاستثمارات.
- نظام التمويل.
- النتائج.

وبالنظر إلى سير الاستثمارات، فإن اهتمام المؤسسات الصناعية ووزارة الصناعة والطاقة كان منصباً خلال (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩) على الاستثمار، والاستثمار دائماً من دون الاهتمام بالمقاييس الأساسية للتنظيم العلمي للعمل والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمالية والمادية عن قصد جمع مختلف الشروط الموضوعية لتنمية أصيلة.

وقد افتخرت السلطات الجزائرية أن الاستثمارات كانت تمثل ما بين ٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين ١٩٦٧ و١٩٧٩، وهي من أكبر المعدلات في العالم، وأن الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي تتراوح بين ٥٣ بالمئة و٦٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات، لكن ما لم تقله هذه السلطات هو أن نقص التحكم في تسيير الاستثمارات، بالإضافة إلى نقص التنسيق والبرمجة والنقص الملاحظ في تسيير المشاريع، كل ذلك أحدث تأخيرات كبيرة في تنفيذ المشاريع الصناعية وإعادة نظر دائمة بالتكاليف.

باختصار، فإن تشابك الأهداف وسوء تسيير المشاريع والنماذج التعاقدية المعتمدة (المفتاح في اليد والمنتوج في اليد)، كل ذلك أعاق السير الصحيح للمؤسسات العامة وحطمه بعد سلسلة الخسائر التي طالت الاقتصاد الجزائري.

وإذا تفحصنا نظام تمويل المؤسسات العامة المتعلق بالاستثمار واستغلال الموارد البشرية نلاحظ:

- تمول المؤسسات الكبرى استثماراتها عن طريق قروض البنك الجزائري للتنمية (BAD) منذ عام ١٩٧٠، وهذا يعني أن كل القيم الثابتة للمؤسسات الصناعية العامة ممولة عن طريق الاستدانة وأن على المؤسسة العمل في جو من الديون الدائمة.

ونضيف إلى هذا المشكل العويص البطيء في استخدام هذه القروض الممنوحة، وعدم ملاءمة التمويل لحاجيات المؤسسة:

- إن نظام مراقبة الاستثمارات المعتمدة والذي يمارسه البنك الأولي (Banque Primaire) والبنك الجزائري للتنمية هو مصدر الصراع الدائم بين القطاع المنتج والقطاع المالي، والذي هو سبب البطء وزيادة التكاليف، بل إن هذه التكاليف تتضاعف بفعل تأجيل مدة دفع الديون الناتجة عن التأخير في تنفيذ الاستثمارات وإقامة الوحدات، وكذلك للوتيرة البطيئة في الإنتاج، وقد يحدث أن تطالب المؤسسة بدفع أول استحقاقات الدين قبل انتهاء المشروع والدخول في الإنتاج من قبل الوحدات، وهو ما يجبر المؤسسة على اللجوء إلى كشوف بنكية تضر الهياكل المالية وتهز من بنائها.

- غياب رؤوس أموال خاصة وعامة للشركات الوطنية واللجوء إلى القروض لتمويل هذا النقص في أموال التسيير وهو ما زاد من احتياجات الشركات الوطنية. لذلك فإن الأموال المتداولة كانت تمول من الكشوف البنكية، مما عقد الحالة المالية غير المستقرة لهذه الشركات، وبداية من درجة معينة للكشوفات البنكية، يقوم البنك الأولي بتجميد حسابات هذه الشركات إلا في ما يخص تسديد الأجور والالتزامات الخارجية.

وبهذا الحال، فإن تجميد العمليات المالية في هذه الشروط يعتبر غير منطقي لأنه ليس حلاً لأي مشكل، بل إنه يخلق مشاكل أخرى تهز سير الشركات الوطنية وتزيد من حدة اختلالها المالي.

النتائج: إن التسيير الموجه من الدولة للمؤسسات العامة والمتميز بالمركزية وأشكال التنظيم غير الملائمة والاجراءات الإدارية البطيئة والمراقبة الدقيقة والضغوطات بكل أصنافها قد أدت إلى نتائج غير مرضية، فقد أصبحت الوضعية المالية للشركات الوطنية مزرية للغاية في نهاية السبعينيات. وقد كانت الأسباب متعددة، فمن العوامل التي هزت الهيكل المالي للمؤسسات العمومية نذكر:

- الارتفاع السريع للأعباء والنمو الضعيف للنشاطات ومجموع المبيعات.
- تكاليف باهظة للاستثمار والتأخر في مواعيد الإنجاز.
- التأخر في تشغيل الوحدات المنجزة وتسريع إيقاعها البطيء.
- الاستهلاك المفرط للمواد الأولية المستوردة وتكاليف الاستيراد المرتفعة.
- عدم توافق التمويل مع الواقع المعيش من المؤسسات.
- كثافة التشغيل في النشاطات المنتجة.

وهكذا كانت الشركات الوطنية العاجزة والمهددة بالشلل والاختناق كبيرة في نهاية هذه المرحلة، والجدول رقم (٤ ـ ٢٤) يقدم دلائل على مستوى العجز في الاستغلال الذي وصلت إليه ٧ شركات وطنية والكشوفات البنكية حسبما كانت سنة ١٩٨٠.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٤)

العجز والانكشافات البنكية في مجموعة من الشركات الوطنية في عام ١٩٧٩

(بملايين الدنانير)

الشركات الوطنية	العجز في الاستغلال	الانكشافات البنكية
الشركة الوطنية للصلب	٥٩١٣	٧٢٠٢
الشركة الوطنية لمواد البناء	٤٤٢٠	٢١٨١
سونيك (كيمياء)	١٤٤٦	١٩١٢
سوجيديا (المواد الغذائية)	١١٨٦	٥١١
سوناكوم (ميكانيك)	٨٥٠	٦٣٠٠
سمباك (العجائن الغذائية)	٧٧٥	٧٣١
أوناكو (مكتب التسويق)	٥١٥	٢١٨٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

ويظهر هنا أن المستوى العام للعجز والكشوفات البنكية لسبع شركات وطنية ممثلة، قد بلغ مستويات مدهشة في ١٩٧٩، أي أكثر من ١٥ مليار دينار أو ما يمثل ١٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام وأكثر من ٢١ مليار د.ج. أو ما يمثل ١٩ بالمئة من الناتج

الداخلي الخام. وقد كان تفاقم العجز وتضاعف الأعباء المالية للمؤسسات الوطنية مدعماً بتغيرات في التنظيم ونقص الصرامة في التسيير.

كما أن تراكم ديون المؤسسات الوطنية والذي زادت من خطورته عوامل داخلية هي غير مسؤولة عنها، عدم ملاءمة وسائل تنظيم الاقتصاد الكلي والوصاية الخانقة المتعددة، وقد قاد المؤسسات إلى المأزق.

والديون المسجلة لمختلف المؤسسات الوطنية كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ يقارب ١٧٩ مليار د.ج. (أي ضعفي قيمة الناتج الداخلي الخام الذي كان يقدر بـ ٨٦,٨ مليار د.ج.) من مجموع الدين الأصلي المقدر بـ ١٩٨ مليار دينار وهو ما معناه أن ١٩ ملياراً فقط هي التي تم تسديدها بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٨ أو ما يقارب ٩,٥ بالمئة من الديون.

وقد سمحت إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، التي انطلقت في عام ١٩٨٠، بالحصول على نتائج مشجعة عن طريق الشروع في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات، ويجب التذكير بأن طريقتي إعادة الهيكلة كانتا تستهدفان تحسين التنظيم وتصحيح الوضعية السلبية السابقة (تصفية العجز المتراكم خلال المرحلة السابقة)، والشروع في سلسلة من الإجراءات على المستوى الداخلي تسمح للمؤسسات برفع الإنتاجية، وعلى المستوى الخارجي بفضل إعادة تنظيم أدوات تأطير الاقتصاد. وهذا يعني محاربة المرض من جذوره بالقضاء على الضغوطات الماضية التي كانت في أصل تراكم النتائج السلبية. وكان ممكناً تلمس النتائج الإيجابية لهذه العقلية التنظيمية والمالية في المؤسسة على صعد ثلاثة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧:

ـ **مجموع المبيعات**: إن مبيعات أكثر من ١٧٠ مؤسسة عامة وطنية (الأكثر أهمية) قد عرفت نمواً إيجابياً بين ١٩٨٢ و١٩٨٦[١٠١].

ـ **النتائج الصافية للاستغلال**: إن فحص هذا العامل الذي يحدد فعالية تسيير المؤسسات يسمح بالتأكيد على أن المؤسسات العامة قد نجحت في مجملها بين ١٩٨٢ و١٩٨٧ إما بعكس الاتجاه السابق المتسم بتراكم العجز في الاستغلال بتحقيقها لأرباح معتبرة، أو بتقليص معتبر لمستوى العجز.

ـ **حالة الخزينة**: فقد تحسنت حالة خزائن المؤسسات الوطنية، وهذا ما سمح بتعزيز استقلاليتها المالية حتى ١٩٨٦.

لكن الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة ١٩٨٦ قد أضعف المؤسسات الوطنية بعد انخفاض واردات الدولة من المواد الأولية والمواد نصف الجاهزة الضرورية لتشغيلها.

---

(١٠١) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٣.

وبهذا فقد غرقت المؤسسات الوطنية في أزمة مالية ناتجة عن الاستعمال السيئ لمنشآتها، وانخفاض الإنتاج والمنتوجية وغيرها. وقد تراكم خلال مرحلة ١٩٨٨ و١٩٩٥ كل من العجز والكشوفات البنكية وتجاوزت ديون المؤسسات العامة مستوى لم تعرفه من قبل بلغ ٥٠٠ مليار دينار سنة ١٩٩٣. وقد دق تزاوج العوامل الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية جرس الخطر بالنسبة الى المؤسسات العامة سنة ١٩٩٤ بعد توقف الجزائر عن الدفع بعد عجز الصادرات عن الوفاء بخدمات الديون الخارجية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، وفي هذا السياق قبلت الحكومة ببرنامج صندوق النقد الدولي الذي اشترط خصخصة القطاع العمومي. والغريب أن الرجلين اللذين شجعا على خصخصة المؤسسات العامة الصناعية وتقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري هما نفسهما اللذان كانا مدافعين شرسين عن القطاع العمومي والتصنيع المكثف، أي رئيس الحكومة رضا مالك (تموز/ يوليو ١٩٩٣ ـ نيسان/ أبريل ١٩٩٤) ومقداد سيفي (نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥).

إن الاختيارات الاقتصادية التي تبعها النظام الجزائري منذ سنة ١٩٦٧، بالإضافة إلى طرق تنفيذها هي التي قادت الجزائر إلى الإفلاس والمأزق، فهل سنستخلص النتائج نفسها في ما يخص التجربة الاقتصادية الليبية؟

وستسمح لنا دراسة السياسة الصناعية الليبية بالحصول على عناصر إجابة عن هذا السؤال.

ب ـ التصنيع في ليبيا

مثلما هو الحال في الجزائر فإن القطاع الصناعي قد تم تمويله عن طريق المداخيل النفطية، وقد تم تصنيع ليبيا على مرحلتين:

- يبن عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ عن طريق تنمية الصناعة الخفيفة.
- ثم بعد عام ١٩٧٦ عن طريق الصناعة الثقيلة.

ـ وقبل دراسة محتوى هذه السياسة الصناعية يجب التذكير بداية وباختصار بالنمو الذي عرفه القطاع النفطي الذي مولت مداخيله التنمية الاقتصادية لليبيا عموماً والتنمية الصناعية خصوصاً.

(١) نمو قطاع المحروقات

لقد اكتشف الإيطاليون النفط قبل استقلال ليبيا سنة ١٩٥١، وأجريت دراسات جيولوجية وأعمال تنقيب تبنتها بعد ذلك شركة أمريكية، أي بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت النتائج إيجابية، لكن كان يجب الانتظار حتى دخول قانون البترول المعتمد في عام ١٩٥٣ حيز التنفيذ سنة ١٩٥٥ لتمنح للشركات الأولى بعض الامتيازات مقابل تقاسم الأرباح بنسبة ٥٠ بالمئة، وفي إطار هذا القانون أقامت عدة شركات أمريكية وبريطانية

وفرنسية مشاريعها في ليبيا. وقد بدأت أولى عمليات التصدير منذ سنة ١٩٦١، وقد بلغت سنة ١٩٦٢ نسبة الإنتاج ٢٠,٠٠٠ برميل يومياً أو ما يقارب مليون طن سنوياً. وفي عام ١٩٧٠ أصبحت ليبيا رابع مصدر للنفط عالمياً بإنتاج بلغ ٣,٣ مليون برميل يومياً، أي ١٦٠ مليون طن في السنة، لكن الإنتاج انخفض سنة ١٩٧٥ إلى ٧١ مليون طن ليبلغ ٤٩ مليون طن سنوياً في ١٩٨٨ قبل أن يعود إلى الارتفاع في ١٩٩٠ ليصل إلى ٦٧ مليون طن[١٠٢]. وهنالك خمسة أنابيب تربط أماكن الإنتاج بالموانئ، وأول محطة دخلت في الخدمة سنة ١٩٦١ هي «مرسى برقة» في خليج سيرت المربوطة بحقل «بئر زليطن»، وتلت ذلك الأنابيب الأربعة الأخرى التي ربطتها «رأس السدر» في غرب برقة و«رأس الأنوف» في شرق «رأس السدر» و«مرسى الحريقة» قرب «طبرق» و«زويتنة».

وكان أول حقل بحري ليبي يشغل في آب/أغسطس ١٩٨٨، وهو يقع في البحر المتوسط على بعد ١٢٥ كلم شمال غرب طرابلس وهو حقل «البوري»، وتقدر احتياطاته بـ ٥ مليارات برميل، وقد بدأ بإنتاج ١٠,٠٠٠ برميل يومياً ليصل إلى ٧٥,٠٠٠ برميل سنة ١٩٩٠، وهو يستطيع مضاعفة هذه الكمية خلال التسعينيات. وبعد خصام مع تونس التي أعلنت أن حقل البوري يقع في الرصيف القاري الذي هو تحت سيادتها، تم توقيع اتفاقية بين البلدين في ١٩٨٩ لتأسيس شركة مشتركة سميت شركة البترول المشتركة (JOC) لاستغلال هذا الحقل. وللحصول على أكبر قدر من الفائدة من النشاط النفطي أنشأت ليبيا سنة ١٩٦٨ شركة وطنية سمتها الشركة الوطنية للبترول (NOC)، وفي عام ١٩٧٣ حصلت على حق المشاركة بنسبة عالية تقدر بـ ٥١ بالمئة على نشاطات مجموعة من الشركات مثل: موبيل وأوكسيدانتال واكسون وأجيب... الخ. وهي شركات كانت تنشط في البلاد قبل تأميم مجموعات أموزيس، وبي. بي. (BP)، وشيل تيكساك، وكاليفورنيا، وأزياتيك، وأتلانتيك ريشفيلد. وفي ١٩٨٠ تمت إعادة هيكلة الشركة الوطنية للبترول لتصبح مجموعة شركات مكلفة بالإشراف على القطاع العام النفطي، بالاعتماد على فروع متخصصة، وفي ١٩٨٨، أي بعد انسحاب الشركات البترولية الأمريكية توصلت الدولة الليبية إلى مراقبة ٨٢ بالمئة من إنتاجها النفطي، تاركة ١٨ بالمئة للشركات الإيطالية والألمانية والنمساوية والفرنسية. والجدول رقم (٤ ـ ٢٥) يعطينا نظرة عن نمو مداخيل ليبيا النفطية خلال الـ ١٥ سنة الماضية.

(١٠٢) حول المعلومات الإحصائية ونقاط أخرى حول القطاع النفطي لليبيا، انظر:
The Middle East and North Africa.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٥)

نمو مداخيل الصادرات النفطية (بمليارات الدولارات)

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٣(١)	١٩٨٥	١٩٨٦(٢)	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(٣)
١٦	٢٢,١	١٥,٣	١٣,٥	١٠	٥	٩,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨

(١) العائدات النفطية في الأعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ قد بلغت المستوى نفسه.

(٢) حصص مداخيل الصادرات المسجلة في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ دارت في نطاق خمسة مليارات دولار كعام ١٩٨٦.

(٣) توقعات.

المصدر: *The Middle East and North Africa.*

لقد تأثرت مداخيل النفط بتذبذبات سعر البرميل وبالسياسة الكمية المطبقة في ليبيا، ونستطيع أن نشير إلى أنه مع إنتاج ١٠٠ مليون طن من النفط، فإن مداخيل التصدير قد وصلت إلى ١٦ مليار دولار في ١٩٧٩، مع الإشارة إلى أنه بإنتاج ٨٨ مليون طن وصلت المداخيل النفطية إلى مستوى قياسي قدر بـ ٢٢ مليار دولار في عام ١٩٨٠ عندما كان برميل زويتنة يقدر بـ ٤١ دولاراً. وفي ١٩٨١ كان انخفاض الكميات المصدرة (٥٨ مليون طن) وهبوط سعر البرميل إلى ٣٣ دولاراً قد سبب انخفاضاً في المداخيل النفطية إلى ١٥,٣ مليار دولار. أما في عام ١٩٨٥ فكان انخفاض المداخيل الخارجية إلى ١٠ مليارات دولار ناتجاً عن سياسة التخفيض المنتهجة من الحكومة التي كانت تبيع نفطها بأسعار أدنى من أسعار أوبك. لكن التدهور المفاجئ لسعر النفط الذي بلغ ٨ دولارات في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨٦ للبرميل قبل الارتفاع إلى ما بين ١٥,١٣ دولاراً بعد ذلك بأشهر قد أضر بالمداخيل النفطية لليبيا حتى ان قيمتها لم تتجاوز ٥ مليارات دولار في السنوات ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨. وقد سمح ارتفاع الأسعار خلال أزمة الخليج لليبيا بمضاعفة مداخيل تصديرها بين ١٩٩٠ و١٩٩٢ قبل أن تعود الى الانخفاض في ١٩٩٣ و١٩٩٤.

وعلى العكس من ذلك، فإن دور الغاز الطبيعي يعتبر أقل أهمية في الاقتصاد الليبي مقارنة بالنفط. وقد قدرت احتياطات الغاز في ليبيا سنة ١٩٩٣م بـ ١٣٠٠ مليار م^3. كما أن أول مصنع لتسييل الغاز انطلق سنة ١٩٧١ وهو مصنع «مرسى برقة». وتجاوزت صادرات الغاز إلى إسبانيا وإيطاليا حدود ٤ مليارات متر مكعب في سنة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قبل أن تنخفض لتصل إلى ١,٥ مليار م^3 في السنة خلال الثمانينيات. وقد وُقع عقد غاز جديد في ١٩٩١ مع الشركة الإسبانية (Enagas) ويقضي تصدير ليبيا لمليار م^3 سنوياً على الأقل الى إسبانيا لمدة ٢٠ سنة. وفي الحقيقة، فإن إسبانيا استوردت ١,٥ مليار م^3 في سنة ١٩٩١ و١,٨ مليار م^3 في سنة ١٩٩٢. وتم التوقيع على عقد آخر مع تونس لتصدير ١,٥ مليار م^3 من الغاز الطبيعي السائل (GNL) لمدة ٢٥ عاماً ابتداء من ١٩٩٣.

ومثل عدد كبير من البلدان المنتجة للنفط، بدأت ليبيا نشاطاتها لتصفية وتحويل المواد

البتروكيماوية منذ ١٩٧٠، وذلك لمضاعفة مداخيلها.

وفي بداية التسعينيات كانت ليبيا تمتلك ٦ مصانع تكرير بقدرة كلية تتجاوز ٣٨٠,٠٠٠ برميل يومياً، أي ما يعادل ١٩ مليون طن سنوياً. وفي ١٩٩١ أعلن عن إنشاء مصنعين آخرين في «حيماد» و«سبها». وقد أنشأ أكبر هذه المصانع في «رأس الأنوف» في عام ١٩٨٥ بطاقة إنتاج تقدر بـ ٢٢٠,٠٠٠ برميل يومياً، أي ما يعادل ١١ مليون طن سنوياً.

كما تم تطوير الصناعة البتروكيماوية خلال السبعينيات، وبخاصة في «مرسى برقة» حيث أنجز مصنع للأمونياك ومصنع للميثانول سنة ١٩٧٧ بقدرة إنتاج تبلغ ١٠٠٠ طن يومياً لكل منهما. وفي ١٩٧٨ بدأت الأشغال الهادفة إلى تشييد مصنع آخر للأمونياك في «مرسى برقة» يقدر بسعة إنتاج ١٠٠٠ طن يومياً، كما تم إنشاء مصنع آخر للمواد الآزوتية (UREE) في مرسى برقة بسعة إنتاج ١٠٠٠ طن يومياً، كما أنشئ مصنع ثانٍ للميثانول بقدرة إنتاج تصل إلى ٢٠٠٠ طن يومياً في البريقة في ١٩٨٧ وتم تطوير قطب آخر بتروكيماوي في «رأس الأنوف» حيث بدأت الأشغال في عام ١٩٨٠ لبناء مصنع ينتج لـ ١٧٥٠ طن من المواد الآزوتية (UREE). وفي الوقت نفسه أنشئ المجمع البتروكيماوي لأبو كماش في الثلث الأخير من عام ١٩٨٠، كما بدأت المرحلة الثانية من توسيع قطب «رأس الأنوف» في عام ١٩٩٠ بإنشاء ٤ مصانع بتروكيماوية بقدرة عامة بلغت ٢١٠,٠٠٠ طن في العام، ومن المفروض أن تبدأ الإنتاج في عام ١٩٩٧. أما المرحلة الثالثة لتنمية قطب «رأس الأنوف» فقد بدأت بإنجاز مشروع مصنع للبوليتيلين بقدرة ٨٠,٠٠٠ طن سنوياً، وقد انتهت أشغاله بنسبة ٢٠ بالمئة في ١٩٩٣، وسينطلق مشروع آخر للبوليريلين بقدرة ٦٨,٠٠٠ طن سنوياً. وهكذا استخدمت ليبيا جزءاً من مداخيلها الخارجية الناتجة أساساً عن تصدير المحروقات لتمويل القطاع الصناعي ليس فقط لصالح النشاطات النفطية، كتوسيع القطاعات البتروكيماوية، وإنما أيضاً لتمويل القطاعات الصناعية الأخرى لتنويع الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات.

(٢) تنمية الصناعة خارج قطاع المحروقات

على عكس الجزائر بدأت ليبيا طريق التصنيع بطريقة تدريجية بتشجيع الصناعة الخفيفة في بداية السبعينيات قبل توجيه الاستثمارات إلى الصناعة الثقيلة، وهذا التدرج يتجلى بوضوح في اعتماد ليبيا لمخططات تنموية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٩٤.

إن الخطة السداسية الأولى (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) لم تعط أهمية كبيرة لصالح القطاع الصناعي إلا في سنة ١٩٦٨، وهي السنة الوحيدة التي تميزت باستثمارات صناعية بلغت ٧,٤ مليون دينار ليبي، في ما يعادل ٢٥ مليون دولار. أما الخطة الثانية للسنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ فقد دعمت القطاع الصناعي غير المحروقاتي بما قيمته ٢٦١,٨ مليون دينار ليبي، وهو ما يميز ١٢,٤ بالمئة من المصاريف الكلية المخطط لها والمقدرة بـ ٢,٥٧١ مليون

دينار ليبي، بينما أعطيت الأولوية للقطاع الفلاحي[١٠٣]، ولم تدخل ليبيا حقيقة في قطاع الصناعة الثقيلة إلا في ١٩٧٥.

لذلك فقد انطلق تصنيع ليبيا مع الاستثمارات المتعلقة بالصناعة الخفيفة بتطوير الحرف والصناعة الغذائية (بتحويل المنتوجات المحلية. . . الخ.)، النسيج، والجلود والخشب والدباغة والصناعة النسيجية، وصناعة مواد البناء. . . الخ.، وذلك بتنويع القطاع الصناعي والتخفيض من تبعية البلاد للخارج.

وقبل بدئها بمشاريع الصناعة الثقيلة في عام ١٩٧٥، تضاعف الإنتاج الكلي للصناعة الخفيفة ٦ مرات في ١٠ سنوات منتقلة من ٢٠,٤ مليون دينار ليبي، أي ما يعادل ٦٨,٧ مليون دولار في عام ١٩٦٤ إلى ١٢٧,٤ مليون دينار ليبي في عام ١٩٧٣، أي ما يعادل ٤٢٩ مليون دولار، وكانت الصناعة التحويلية تمثل ١,٧ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٧٥[١٠٤].

وقد بدأت تقوية الصناعة الثقيلة بإنشاء المجمعات البتروكيماوية المدروسة سابقاً خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية غير المحروقاتية ٢٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات. وقد استفادت الصناعة الثقيلة خلال هذه المرحلة من حيث إنها استحوذت على نسبة مهمة، وبخاصة أنها وظفت الجزء الأكبر من المصادر المالية الموجهة الى التنمية.

وكانت أشغال مجمع الحديد والصلب في «مصراته» مبرمجة عام ١٩٧٩، وكان على هذا المجمع أن يستعمل منجم الحديد لـ «وادي شاتي» الذي قدرت احتياطاته بـ ٧٠٠ مليون طن عند اكتشافه في عام ١٩٧٤، وقد حمل مجمع الحديد والصلب تكاليف أساسية أكثر أهمية وتنوعاً، ولهذا اتخذت الدولة قراراً بإنشاء طريق حديدي بطول ٩٠٠ كلم لربط المنجم بمجمع «مصراته» وتأسيس مركز حراري بقدرة ٤٨٠ ميغاواط وبكلفة ٥٢٠ مليون دولار لتحلية مياه البحر الموجهة الى المجمع، كما تم بناء ميناء لواردات المواد المنجمية لصالح توسيع مجمع الحديد والصلب الذي يؤمل أن تبلغ قدرته الإنتاجية ٧ ملايين طن سنوياً في حدود عام ٢٠٠٥. وقد تم اتخاذ قرار بتوسيع مدينة «مصراته» بحيث يرتفع عدد سكانها من ٤٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٣ إلى ١٨٠,٠٠٠ نسمة في نهاية هذه المرحلة. وقد قدرت تكاليف ذلك بـ ١,٣ مليار دولار في عام ١٩٧٩[١٠٥].

وفي عام ١٩٩١ كان مجمع الحديد والصلب ينتج ٨٠,٠٠٠ طن من الفولاذ أو ما يعادل ثلثي قدراته، كما شملت الصناعة الثقيلة مشاريع عدة أخرى، تتعلق بالصناعة

---

(١٠٣) *Economic Bulletin* (Central Bank of Libya) (July-September 1975).

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) *The Middle East and North Africa.*

الميكانيكية والمعدنية والإلكترونية (مصنع الجرارات والألمنيوم والأدوات الكهرومنزلية، ومصانع الاسمنت... الخ.)، وقد استهدفت الخطة الخماسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) التحولات الاقتصادية والهيكلية المبنية على تقوية القطاع الصناعي وتنويعه، وكان يجب أن تصل حصة الإنتاج الصناعي غير المحروقاتي الى ٥٣ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٨٥ غير أن هذا الهدف لم يتحقق بسبب الأهداف المخططة الناجمة عن انخفاض مداخيل النفط. وهكذا قد تم تخفيض الاستثمارات الصناعية بـ ٥ بالمئة في ١٩٨٢ مقارنة بـ ١٩٨١، و١٠ بالمئة في ١٩٨٣ مقارنة بـ ١٩٨٢، و١١ بالمئة في ١٩٨٤ مقارنة بـ ١٩٨٣.

والحقيقة أن الخطط التنموية الأربع التي شملت (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) قد تمت مراجعتها خلال فترات تطبيقها.

وبحسب السلطات الرسمية، فإن ليبيا قد أنجزت ١٣٩ مشروعاً صناعياً بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٦ (منها ١٥٢ في الصناعة الغذائية، و٢٣ في الصناعة الكيماوية والبتروكيماوية، و١٧ في الصناعة الميكانيكية والمعدنية، و١٦ في صناعة النسيج والجلد... الخ.) وتقول بعض المصادر إن هذه الاستثمارات الصناعية كلفت ٧٥ مليار دولار خلال المرحلة قيد الدراسة[١٠٦].

وقد ارتفع الإنتاج الصناعي الكلي غير المحروقاتي من ١٣,٦٧ مليار دولار بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣ إلى حجم استثمار بلغ ٦٢,٥ مليار دولار، فالعامل الهامشي لرأس المال يبلغ ٤,٥٧ من مجموع القطاع الصناعي غير المحروقاتي في هذه المرحلة، كما أن فعالية الاستثمارات والنتائج القياسية للآلة الصناعية الليبية أعلى منها في الجزائر. وقد سمحت أهمية المصادر المالية لليبيا بتخفيض الأهمية النسبية للمحروقات في الاقتصاد من جهة، ورفع مستوى مساهمة الصناعات التحويلية خلال الخمس عشرة سنة الماضية من جهة أخرى، كما في الجدول رقم (٤ ـ ٢٦):

ويفسر انخفاض الأهمية النسبية للمحروقات بتزاوج انخفاض أسعار النفط وانخفاض كميات النفط المصدرة، وعلى المستوى الكمي فإن الإنتاج النفطي قد بلغ ١,١ مليون برميل يومياً في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٤، أما في الثلث الأخير من السنة نفسها فقد انخفض إلى ٩٩٠,٠٠٠ برميل يومياً.

وبالأرقام فإن مداخيل الصادرات النفطية كانت تبلغ ٩,٩ مليار دولار جارياً في عام ١٩٩٢ مقابل ١٣,٥ مليار دولار في ١٩٨٤.

---

(١٠٦) المصدر نفسه؛ *Economic Bulletin*, various issues, and Economist Intelligence Unit, various issues.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٦)

حصة المحروقات والصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام

(١٩٧٧ ـ ١٩٩٢) (نسبة مئوية)

	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٩٢
المحروقات	٥٩	٥٣	٤٠	٣٢
الصناعة التحويلية	٢,٥	٣,٥٠	٥	١١

المصـــــــادر: Lloyds Bank Group, *Economic Report, 1985*; Economist Intelligence Unit (1994), and *The Middle East and North Africa.*

وعلى العكس من ذلك، فإن القيمة المضافة عن طريق الصناعة غير المحروقاتية كانت في تطور ثابت وانتقلت حصتها في الناتج الداخلي الخام من ٢,٥ بالمئة في عام ١٩٧٧ إلى ١١ بالمئة سنة ١٩٩٢.

لكن الجهد التنموي الليبي تمت عرقلته مع انخفاض المداخيل النفطية بعد خفض أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦.

وقد وضعت الخطة الثلاثية الجديدة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) أولوية هي إنهاء النهر الصناعي الذي أطلق عليه «النهر الصناعي العظيم» والذي أصبحت أولى مراحله منتجة، كما أن مرحلته الثانية ستنجز في عام ١٩٩٧.

وكانت الأهداف الأخرى لخطة (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) تخص:

ـ إنهاء المشاريع الموقفة التي كانت عقودها قد وقعت.

ـ تحسين المنتوجية والإنتاج الصناعي والفلاحي بفضل تسيير أحسن، وكذلك غلق المصانع غير الاقتصادية.

ـ إعطاء الأولوية للسكن.

ـ زيادة قدرة البلاد على التخزين.

ـ بناء خط حديدي بين ليبيا ومصر تقدر تكاليفه بـ ٣ مليارات دولار[١٠٧].

وفي المجموع، فإن دراسة محتوى السياسة الصناعية لليبيا خلال الثلاثين سنة الماضية تبرز بوضوح أنها كانت تحمل على المستوى الكمي وجوهاً إيجابية، إلا أن هذا التصنيع

(١٠٧) Economist Intelligence Unit, *Libya* (Country Report, 2nd Quarter 1994).

يبقى مشلولاً نظراً الى عدة عوامل موضوعية إذ إنه كان يتطلب توظيف مصادر مالية ضخمة لأهداف إنتاجية مباشرة وغير مباشرة.

ـ اللجوء الكبير إلى اليد العاملة الأجنبية المؤهلة وغير المتخصصة(١٠٨).

وفي خلال الثمانينيات وصلت اليد العاملة الأجنبية إلى ٤٠ بالمئة من السكان المشتغلين بالصناعة والفلاحة والخدمات نظراً الى الاختلال الحاصل بين الطموحات التنموية المعلن عنها ووفرة الموارد البشرية المحلية(١٠٩).

ـ إنجاز هياكل أساسية مهمة ومكلفة وضرورية لدعم الجهد التنموي مع أخذ الاتساع الكبير للإقليم وكثرة الحاجيات بعين الاعتبار.

ويمكن أن نتساءل عن هذا النوع من التصنيع، الذي لم يستطع بعث تنمية البلاد. إن الإنتاج الصناعي الذي تم الحصول عليه من الاستثمارات الضخمة والمتنوعة تماشياً مع سياسة الهيبة (Prestige)، هذا الإنتاج كان مشلولاً بفعل سوق داخلية ضيقة وسوق دولية صعبة الاختراق عندما يتعلق الأمر بمنافسة منتوجات الدول المتقدمة.

كما أن توجيه الدولة للاقتصاد ومركزيته وطريقة عمله المبتعدة عن الشعب الذي لم يشارك في صنع هذه السياسة الاقتصادية قد تجسدت بعد ذلك بالتبذير والتكاليف الباهظة والبيروقراطية الكبيرة، أو بنقص الفعالية باختصار. كما أن المجمعات الصناعية المقامة هنا وهناك ظهرت مثل أجسام دخيلة ذات أثر محدود في بلد طابعه الافتقار واللامبالاة الدائمة لسلع الاستهلاك الضرورية رغم ضيق السوق الداخلية.

كما أن طبيعة الخيارات السياسية والاقتصادية قد نجم عنها إهمال الشعب، فلم تؤخذ آماله الثقافية والاجتماعية بعين الاعتبار. لقد قام النظام منذ بضع سنوات بإجراء بعض الإصلاحات المحتشمة التي ترمي إلى الخصخصة الجزئية للاقتصاد.

باختصار، فإن سياسة التصنيع الليبية على رغم أنها قد زودت البلاد بقدرات صناعية مهمة، إلا أنها وكما هو الحال في الجزائر، لم تستطع النهوض بالتنمية الاقتصادية ولا تقوية التكامل الاقتصادي الوطني أو الجهوي على مستوى المغرب العربي، ولا حتى النهوض بالاقتصاد الوطني الهش، بل على العكس، فقد زادت من تبعيته للخارج. فالاستراتيجيات الليبية والجزائرية القائمة على التصنيع الضخم وعلى تفضيل الصناعة الثقيلة لم تحقق النتائج المرجوة وقادت هذه البلدان إلى المأزق، وسوف نرى الآن التأثير الذي أحدثته الاستراتيجيات التصنيعية المعتمدة من قبل المغرب وتونس والتي اختارت الصناعات الخفيفة.

---

(١٠٨) مع نهاية السبعينيات مثّل الخبراء الأجانب ٧٠ بالمئة من اليد العاملة المؤهلة.

(١٠٩) في عام ١٩٨٩ كان هناك ٨٠٠,٠٠٠ أجنبي مهاجر مقابل ٢,٨٠٠,٠٠٠ ليبي، وهو ما يمثل ٢٩ بالمئة من السكان الأصليين.

٢ ـ الأولوية للصناعات الخفيفة

تحمل الاستراتيجيات التصنيعية المغربية والتونسية عدة اختلافات في المحتوى والتوجه على رغم قيامها على عامل مشترك: الأولوية للصناعات الخفيفة.

والدراسة المختصرة للسياسة الصناعية للمغرب وتونس تسمح بتوضيح أكبر لمكان القطاع الصناعي ودوره في اقتصاد البلدين.

أ ـ تطور القطاع الصناعي في المغرب

لقد تطور القطاع الصناعي في إطار الليبرالية الاقتصادية التي تمثل خياراً ثابتاً للنظام المغربي منذ الاستقلال السياسي. وقد تمت تقوية الليبرالية عن طريق شروط صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي اللذين يعود تدخلهما إلى عام ١٩٦٤ عندما تعرض المغرب إلى أزمة مالية خانقة، وقد اتبعت الطريقة العلاجية الليبرالية التي جاء بها صندوق النقد مرة أخرى بكل حذافيرها فطبقت تعاليم الخصخصة وطرد العمال وتخفيض دعم الدولة عندما كان المغرب يعاني أزمة اقتصادية في بداية الثمانينيات.

وإذا كانت ليبرالية الستينيات والسبعينيات قد رافقتها تنمية القطاع العام، فإن ليبرالية الثمانينيات والتسعينيات قد أصبحت أكثر راديكالية في تطبيق توصيات صندوق النقد القائمة على الخصخصة الاقتصادية والتبادل الحر.

لكن مهما كانت المرحلة قيد الدراسة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥، فإن القطاع الصناعي العام والخاص لم يلعبا الدور المحرك للاقتصاد الوطني إلا في نهاية هذه المرحلة عندما تطور القطاع الخاص الوطني والأجنبي كثيراً، ولتحليل نمو القطاع الصناعي وأهميته خلال العقود الثلاثة الأخيرة يجب التطرق إلى مكانة هذا القطاع ودوره في الاقتصاد المغربي، ومميزات تسييره وتنظيمه.

(١) طبيعة القطاع الصناعي

منذ استقلال المغرب شكلت الليبرالية الاقتصادية أساس المذهب الرسمي، فالأحزاب السياسية لم تكن لها برامج اقتصادية كما أن صراعها الوطني كان ضد المستعمر ولأجل استعادة السيادة الوطنية.

وقد تميزت الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠) بالجمود الاقتصادي وتوسع البطالة، وبطء الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال وانخفاض الواردات[١١٠]، وفي هذا السياق فإن الصناعة كغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تعرف تغيراً خاصاً.

---

(١١٠) انظر: Samir Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco,* edited by R. Segal; translated by M. Perl (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1970), pp. 174 ff.

وكان يجب انتظار الخطة الخماسية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) لتشكيل برنامج بناء اقتصادي وطني، وقد أنجزت هذه الخطة ذات الوجهة التصنيعية في ظل اندفاع وطني تطوعي.

وفي الحقيقة، فإن الخطة الخماسية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) قد حددت أهدافاً منها التحويل الهيكلي للاقتصاد المغربي من اقتصاد استعماري إلى اقتصاد مستقل[١١١]، وفي هذا النطاق أعلن أن التصنيع القاعدي له الأولوية حيث تلعب الدولة فيه دوراً مركزياً، وقد حددت الخطة معدل النمو الاقتصادي بـ ٦,٢ بالمئة سنوياً، لكن هذه الخطة عرفت تعديلات عدة بعد تغيير الحكومة في عام ١٩٦٣. وقد ترتب على الأزمة المالية التي عرفها المغرب سنة ١٩٦٤ التخلي عن التحولات الاقتصادية والهيكلية المخطط لها، واللجوء بدلاً عنها إلى صندوق النقد الدولي، ولم يقدر معدل النمو الاقتصادي بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤ إلا بـ٢,٣ بالمئة سنوياً وهو أقل من حجم النمو الديمغرافي.

أما الخطة الثلاثية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) التي أوحت بها السلطات المالية الدولية، فقد حددت مجموعة من الأولويات الجديدة، كالفلاحة، والسياحة والهياكل القاعدية. وهذه القطاعات نفسها اعتبرت ذات أولوية من قبل الخطة الخماسية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢). أما التصنيع فتم إهماله نهائياً، وتؤكد المشاريع الصناعية التي تتضمنها مختلف المخططات إهمال فكرة إنشاء صناعة قاعدية، وقد انصب الاهتمام في البداية على الصناعة الخفيفة بداية من إعطاء الامتيازات للقطاعات الإحلالية للواردات والتوجه تدريجياً خلال السبعينيات إلى تنمية الصناعات التصديرية. وقد تراجع هدف إشباع الحاجيات الوطنية بالإنتاج الصناعي المحلي أمام أوامر برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد والذي يفضل زيادة صادرات المواد المصنعة، وحتى في هذه الحالة فإن الصناعة ليست محل اهتمام رئيسي من السلطات المغربية، وهذا ما يستخلص من تحليل نمو الاستثمارات الصناعية والإنتاج الصناعي خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة.

(أ) نمو الاستثمارات الصناعية: بداية يجب التذكير بنمو مجمل الاستثمارات خلال المرحلة المدروسة لمعرفة أهمية الجهد التنموي، وكذلك لتقدير الأهمية النسبية للاستثمارات الصناعية في النشاط الاقتصادي ككل.

وعلى عكس الجزائر وليبيا اللتين وصلت بهما معدلات الاستثمارات إلى مستوى عالٍ ـ يتراوح بين ٤٠ و٥٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام ـ فإن مستوى الاستثمارات الإجمالية في المغرب لم يتجاوز ٢٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام إلا نادراً. كما أنه في الستينيات لم يتجاوز ١١ بالمئة سنة ١٩٦٠، و١٣,٥ بالمئة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٧ ثم ١٥,٧ بالمئة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢، وهو ما يعني أنه كان ضعيفاً للغاية. ولم يطور المغرب جهده الاستثماري إلا في السبعينيات، فقد بلغ معدل الاستثمارات مستويات قياسية في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ بـ ٢٩ بالمئة و٣٣ بالمئة على التوالي مقابل ١٨ بالمئة في ١٩٧٤. وهذا يعود إلى

(١١١) انظر: El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, pp. 18 et suiv.

تحسن الوضع المالي بفعل زيادة مداخيل صادرات المعادن التي زادت بـ ٣٣٤ بالمئة في عام ١٩٧٤، كما أن صادرات الفوسفات زادت بـ ١٤,٦ بالمئة سنوياً بين ١٩٧٣ و١٩٧٤ قبل أن تنخفض ١٦ بالمئة في ١٩٧٥ و٣٦ بالمئة في ١٩٧٦. كما أن الجهد الاستثماري قد تدعم باللجوء المتزايد إلى الديون الخارجية التي بلغت ٣٣ بالمئة من تكاليف التجهيزات في ١٩٧٦ وأكثر من ٣٠ بالمئة في ١٩٧٧ مقابل ١٤,٩ بالمئة في ١٩٧٤[١١٢].

كما أن أهمية مستوى الاستثمارات من ناحية القيمة يجب أن تخفف من حيث النظر إلى قيمتها الفعلية نظراً الى إعادة تقييم ٤٠ بالمئة من المشاريع المعتمدة في الخطة الخماسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) ونتيجة لزيادة أسعار السلع المستوردة.

وقد انخفض معدل الاستثمار بعد ذلك ليصل إلى ٢٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٥ و١٦,٧ بالمئة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨، و١٦,٦ بالمئة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢[١١٣]، ومن ثم ليصل إلى مستوى الاستثمارات المسجلة في الستينيات نفسه.

وهكذا يبقى الجهد التراكمي أضعف في المغرب منه في الجزائر وتونس وليبيا خلال المرحلة قيد الدراسة.

وإذا عرفنا مدى ضعف تكون رأس المال الخام بالنسبة الى رأس المال الثابت، وكذلك نموه خلال هذه المرحلة الطويلة فإننا سنرى كيف كانت للاستثمارات الصناعية ووتيرة نموها خلال الفترة نفسها أهمية نسبية.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٧)

نمو الاستثمارات الصناعية (المناجم، الطاقة، الصناعة والحرف) (نسبة مئوية)

	١٩٦٨ ـ ١٩٧٢	١٩٧٣ ـ ١٩٧٧	١٩٧٨ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٨ ـ ١٩٩٢
حصص الاستثمارات الصناعية في مجموع الاستثمارات	٢٨,٢٠	٣٧,٢٠	١٢,٩٠	٢١,٨٠	٣١
نسبة الاستثمارات الصناعية/ الناتج الخام الداخلي العام	٤,٤٠	٨,٤٠	٢,٦٠	٤,٦٠	٥,١٠

المصـــــادر: El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, et *The Middle East and North Africa*.

ويقدم الجدول رقم (٤ ـ ٢٧) البيانات التالية:

ـ خلال المرحلة الخماسية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) سجلت الاستثمارات الصناعية مستوى قياسياً لمدة واحدة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٤، بحيث وصلت إلى ٣٧,٢ بالمئة من مجموع

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(١١٣) *The Middle East and North Africa.*

الاستثمارات و٨,٤ بالمئة من الناتج الداخلي الخام.

ـ أما خلال الخطة الثلاثية الاستقرارية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) فقد وصلت الاستثمارات الصناعية إلى حدها الأكثر انخفاضاً منذ استقلال المغرب بما أنها كانت تمثل ١٢,٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات و٢,٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام فقط.

ويعود تراجع الاستثمارات الصناعية إلى الاهتزازات والاختلالات الأساسية المسجلة في المرحلة الخماسية السابقة، وقد أعطت الخطة الاستقرارية ذات التوجه الليبرالي الأولوية للزراعة والسياحة وهجرة اليد العاملة، كما تضمنت سياسة القروض التي أضرت بالاستثمارات الصناعية والاجتماعية كذلك.

وقد كان البطء الذي شهده القطاع الاقتصادي والذي تبع هذه المرحلة مجسداً في معدل النمو السلبي لقطاع التعمير والأشغال العمومية (ـ ١٠,٧ بالمئة).

وخارج هاتين المرحلتين المتناقضتين فقد استقرت الاستثمارات الصناعية في حدود ٢٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات و٤,٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢) مسجلة انخفاضاً خلال خطة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) بمعدل بلغ ٢١,٨ بالمئة، وارتفاعاً خلال خطة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) بمعدل ٣١ بالمئة، أي ما يمثل ٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام.

ويعود انتعاش الاستثمارات الصناعية في نهاية المرحلة والتي ترتكز على تنمية الصادرات، إلى ارتفاع الاستثمارات الخارجية المشجعة بسياسة الانفتاح المغربي والتي دعمها تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي الذي شجع ليبرالية الاقتصاد والمبادلات الخارجية. لكن هذا الدفع الشكلي للاقتصاد لم يتمكن من تجاوز مساوئ ضعف القطاع الصناعي المغربي وهشاشته. وبعيداً عن الإحصاءات والأرقام المسجلة خلال سنوات التسعينيات(١١٤)، فإن الصناعة وبصورة عامة الاقتصاد المغربي يبقيان ضعيفين وهاشين، ويتضح هذا الضعف الذي أصبح هيكلياً في القطاعات الاستراتيجية التي تسود فيها الاضطرابات في مجال تهيئة الأراضي، والاختلالات المالية والتبعية للخارج.

وفي ما يتعلق بالتهيئة العمرانية، فإن تركيز الاستثمارات الصناعية حول المراكز الكبرى الحضرية قد ساهم في تفاقم التفرقة الجهوية واللاتوازن بين المدينة والريف.

---

(١١٤) هناك صيحة إعلامية جديدة في أوساط الصحافة الأجنبية الناطقة بالعربية والفرنسية، تصور المغرب على أنه بلد ناجح اقتصادياً، بل وانه نموذج لدول العالم الثالث، ولعل عام ١٩٩٤ أكثر الأعوام غنى بالأمثلة التي من هذا القبيل:

ـ توقيع اتفاقية الغات GATT في مراكش (نيسان/ ابريل).

ـ القمة الاقتصادية للدار البيضاء (٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر ـ ١ تشرين الثاني/ نوفمبر).

ـ المؤتمر الإسلامي (٦ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر).

وهذه النجاحات الدبلوماسية لا تمنع حقيقة مفادها أن الوضع الاقتصادي جد صعب.

وفي نهاية هذه المرحلة سجلت الاستثمارات الصناعية معدلاً سنوياً عالياً بلغ ٣٢ بالمئة في عام ١٩٨٧، و٢٣ بالمئة في عام ١٩٨٨، و٣٩ بالمئة في عام ١٩٨٩، وكذلك ٣٥ بالمئة في عام ١٩٩٠[١١٥]، لكن هذا النمو الصناعي تركز في المدن الكبرى، ففي سنة ١٩٨٧ مثلاً تمت إقامة ٥٥ بالمئة من المشاريع في الدار البيضاء، وقد بلغ التركيز الصناعي الحضري درجة جعلت الحكومة تتخذ إجراءات لتشجيع الاستثمارات خارج الدار البيضاء. ففي عام ١٩٨٨ استقبلت مدينة الدار البيضاء ٤٣ بالمئة من الاستثمارات الصناعية للبلاد مسجلة اتجاهاً نحو الانخفاض مقارنة بعام ١٩٨٧، بيد أن سياسة إعطاء المشاريع الصناعية طابعاً محلياً قد ساهم في تفاقم النزوح الريفي، وبخاصة حول المدن الكبرى وخصوصاً الدار البيضاء.

وقد خلقت السياسة الصناعية المتبعة اضطرابات بين مختلف الفروع الصناعية وداخل القطاع نفسه، ونسجل غياب الاستثمارات التي تخدم الصناعة القاعدية وإنتاج سلع التجهيز الخاصة بالنشاط الصناعي الفلاحي والبناء والنقل، كما أن الفروع الصناعية التي يجب أن توجه إنتاجها لتغطية الحاجيات الأساسية للسكان لم تعط لها الأولوية.

فالميادين التي أعطيت لها الأولوية هي تلك التي يتوجه إنتاجها الى التصدير، ولنا أن نذكر مثالين رئيسيين على سبيل التوضيح:

ـ **صناعة التحويل الفوسفاتي**: فالحكومة المغربية قد وجهت استثمارات صناعية ضخمة في مجال الإنتاج المنجمي الفوسفاتي لإنتاج الحمض الفوسفوري والأسمدة، وقد سمحت مختلف المجمعات الصناعية المقامة لهذا الهدف في «صافي»، و«جرف الأصفر»، و«سيدي حجاج» و«مسقالة» بزيادة الصادرات لدرجة أنه في ١٩٩٠ قد وصلت صادرات الأسمدة والحمض الفوسفوري إلى ٦,٢٥٥ مليار درهم متجاوزة مستوى الصادرات الفوسفاتية الذي بلغ ٣,٦ مليار درهم[١١٦].

ـ **الصناعة النسيجية والجلدية**: فقد بلغت استثماراتها ٢٢ بالمئة من الاستثمارات الصناعية في نهاية المرحلة، وهو ما ساهم في زيادة صادرات النسيج والجلود التي بلغت ٣٨ بالمئة من صادرات المواد المصنعة بداية من ١٩٨٨ بقيمة فاقت ٣ مليارات درهم.

وبعبارة أخرى، فإن اللاتوازن بين مجالات الصناعة يبين أن السياسة الصناعية لم تأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات الفرعية المحركة لتأمين تكامل أكبر للاقتصاد المغربي ولا الفروع التي يوجه إنتاجها الى الاستهلاك النهائي المنزلي من أجل توسيع السوق الداخلية، وقد أبعدت سياسة تنمية الصادرات السلطات العامة عن حاجيات التنمية الاقتصادية للبلاد، وعن اهتمامات المواطن المغربي، بل لقد ساهمت هذه السياسة الصناعية على

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٦٩٤.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٦٩٤.

العكس من ذلك في تكريس تبعية المغرب للخارج واللاتوازن المالي الخارجي.

وقد اضطربت اللاتوازنات المالية الخارجية في المغرب عن طريق العجز الهيكلي للميزان التجاري، كما أن تفاقم الدين الخارجي يُظهر مدى الاختلالات المالية الاقتصادية. فالأزمة التي عاشها المغرب في ١٩٦٤ جعلته يتجه إلى صندوق النقد والبنك الدولي اللذين باشرا عملية تقييم للاقتصاد المغربي قبل أن يشترطا عليه سياسة جديدة أكثر ليبرالية، لكن الوصفة العلاجية لصندوق النقد الدولي لم تمنع المغرب من الوقوع في أزمة اقتصادية ومالية مزمنة، فقد تضاعفت الديون الخارجية ٢٥ مرة في ٥ سنوات بانتقالها من ٣٢٠ مليون درهم في ١٩٧٣ إلى ٨,١٧٤,٩ مليون درهم في ١٩٧٧[(١١٧)].

وفي عام ١٩٨٠، أي بعد أن عجز عن تسديد ديونه، فقد تفاوض المغرب مع صندوق النقد الدولي حول قرض قيمته مليار من الدولارات، وهو مبلغ لم يسبق أن حصل عليه بلد نام من هذا الصندوق[(١١٨)]، وقد دفعه توقفه عن الدفع في عام ١٩٨٣، إلى طلب إعادة جدولة ديونه. لكن برنامج الإصلاح الهيكلي الموضوع بعد ذلك تخلى عن أهداف خطة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) وحدد أولويات جديدة. وبين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٣ كانت مجموعة من الحلول قد اعتمدت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتم الحصول على عشرة أقساط مع نادي باريس ونادي لندن، كما اعتمد برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المغاربي المستوحى من قرارات صندوق النقد الدولي على توجيه الإنتاج إلى الصادرات وتخفيض قيمة الدرهم وخصخصة المؤسسات العامة وتخفيض التكاليف العامة... الخ، هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لم تسمح للمغرب بالوصول إلى تحقيق توازنات مالية خارجية، بل أقحمته في تراكم المديونية وكرست تبعيته الخارجية.

إن التبعية الخارجية للمغرب متعددة الأشكال، ولنا في ذلك ثلاثة أوجه على سبيل التوضيح:

ـ لقد خضعت السياسة المغربية بصورة منتظمة للسياسة الاقتصادية المملاة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بين ١٩٦٤ و١٩٩٤. وقد زاد برنامج التقويم الهيكلي من الشك في إمكانية تحقيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بهدف مكافحة فقر السكان وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي لصالح أغلبية الشعب المغربي لا لصالح الأقلية الوطنية والأغلبية ذات الامتيازات.

ـ وقد ضاعفت الأولوية المعطاة لقطاع التصدير من إدماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي، وقد جعلت هذه التبعية المتزايدة المغرب يتضرر من دون أن يحصل على أية منافع تجارية أو مالية خاصة. وفي الحقيقة، فإن سياسة ترقية الصادرات كانت تهدف

---

(١١٧) El-Malki, Ibid., p. 134.

(١١٨) *The Middle East and North Africa*, p. 698.

أساساً إلى رفع قدرات المغرب على تسديد الديون لطمأنة دائنيه لا إلى تحسين حالة الاقتصاد بصورة دائمة، وقد تحمّل المغرب ككل دول العالم الثالث الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية التي أصبحت هيكلية منذ ربع قرن، كما تحمّل الزيادة المستمرة لأسعار التجهيزات والمنتوجات التي يستوردها في وقت انخفضت أسعار السلع التي يصدرها، في الحجم والقيمة نظراً الى اضطرابات السوق الخارجية، ولهذا فإن أية سياسة اقتصادية وصناعية قائمة على التصدير، وبالتالي خاضعة للعوامل التقلبية، لا تستطيع أن تمثل وسيلة للتحولات الهيكلية الداخلية للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ـ إن سياسة الخصخصة وزيادة تدخل المتعاملين الاقتصاديين الأجانب وأهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمارات الصناعية كلها أضعفت الاقتصاد المغربي. هذا الضعف وتلك الهشاشة يُفسران بالبحث عن دخل فوري تجلبه الاستثمارات الأجنبية للمغرب، وباللجوء إلى متعاملين أجانب لا تلتقي طبيعة نشاطاتهم مع حاجيات التنمية الاقتصادية للبلاد، بل وتساهم في تكريس التبعية للخارج.

وعلى العموم، فإن سياسة الاستثمارات الصناعية المتبعة من قبل المغرب خلال الـ ٣٥ سنة الماضية قد أظهرت محدودية الاختيارات الليبرالية في المحيط المتخلف، وبينت عجز السلطات المغربية عن تجاوز الصعوبات الاقتصادية المزمنة، وتوجيه النشاطات لصالح الشعب المغربي واقتصاده، وقد كان غياب الانسجام العام في مقاربة الحكومة في الميدان الصناعي بارزاً إذا حللنا مميزات الإنتاج الصناعي.

(ب) **مميزات الإنتاج الصناعي**: تميزت الصناعة المغربية بعد الاستقلال بتفوق الإنتاج المنجمي وبصناعة تحويلية محدودة نسبياً. لكن بعد عام ١٩٧٣ وصلت حصة الإنتاج المنجمي والإنتاج المصنع في الناتج الداخلي الخام إلى المستوى ١٠ و١١ بالمئة على التوالي. وفي الثمانينيات مثلت نسبة نمو النشاطات الصناعية الحجم نفسه الذي مثله الإنتاج الصناعي في عام ١٩٩١، أي ٣٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام ولم يُمثل الإنتاج المنجمي منه إلا ٤ بالمئة [١١٩]، لكن الصناعة المنجمية بقيت مثل الصناعة التحويلية موجهة الى التصدير.

ومن المناسب الآن أن نرى عن قرب محتوى ونمو نشاط هذين النوعين من الصناعة.

الصناعة المنجمية: في عام ١٩٩٠ شغلت الصناعة المنجمية ٦٥,٠٠٠ عامل، وأنتجت ما يقارب ٢٦ مليون طن من المواد المنجمية المتنوعة التي كان ٩٠ بالمئة منها متكوناً من الفوسفات وتمثل ٣٠ بالمئة من الصادرات المغربية الكلية.

والجدول رقم (٤ ـ ٢٨) يعطينا حقائق عن أهمية ونمو إنتاج المواد المنجمية في المغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٦٩٣ و٦٩٥، و.Economist Intelligence Unit, no. 27 (January 1994)

الجدول رقم (٤ ـ ٢٨)

نمو إنتاج المواد المنجمية الأساسية (بملايين الأطنان)[١]

السنة	الفوسفات	الحديد	الرصاص	الزنك	المنغنيز	الفحم	النفط
١٩٦٥	٩٨٢٤	٩٧٥	١١٣	٧٥	٣٩٤	٤١٨	١٠٣
١٩٧٠	١١٣٩٩	٨٧٢	١٢١	٣٢	١١٢	٤٣٣	٤٤
١٩٧٥	١٤١١٩	٥٥٤	١٠٤	٣٦	١٣١	٦٥٢	٢٠
١٩٨٠	١٨٨٢٤	٧٨	١٧٢	١٤	١٣٢	٧٠٣	٢٠
١٩٨٥	٢٠٧٧٨	١٨٠	١٥٣	٢٨	٤٤	٧٧٤	٢٢
١٩٩٠	٢١٤٠٠	١٥٠	٩٥	٤٨[٢]	٤٩	٥٢٦	١٥

(١) أرقام إجمالية.
(٢) ١٩٩١.

المصـــادر: Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb*, p. 706, et *The Middle East and North Africa*, pp. 693-694 and 703.

باستثناء الفوسفات الذي جاوز إنتاجه ٢١ مليون طن سنة ١٩٩٠، فإن المتوجات المنجمية الأخرى عرفت إما جموداً (الرصاص، الزنك) أو انخفاضاً في الإنتاج.

وقد انخفض إنتاج المواد المنجمية الحديدية في شمال شرق المغرب خاصة من ١,٥ مليون طن بعد الاستقلال عام ١٩٥٨ إلى ١٥٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٠. فالمناجم كانت تشارف على النفاد مما جعل الحكومة المغربية تفتح مناجم أخرى في منطقة الريف لزيادة الإنتاج، وكذلك انخفض إنتاج المنغنيز لدرجة أن الإنتاج المسجل في عام ١٩٩٠ كان يمثل بالكاد ١٢ بالمئة من ذلك المسجل في عام ١٩٦٥.

وعلى العكس من ذلك، فإن إنتاج الفحم قد ارتفع بـ ٨٥ بالمئة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥ ليبلغ ٧٧٤,٠٠٠ طن قبل أن ينخفض بـ ٣٢ بالمئة ليبلغ ٥٢٦,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٠. ولتلبية الحاجيات المتزايدة من الفحم فإن الحكومة المغربية قد اضطرت إلى زيادة وارداتها التي انتقلت من ٢٩,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٠ إلى ٨١٧,٠٠٠ طن في عام ١٩٨٦ و١,٢ مليون طن في عام ١٩٩٠، وقد اعتمدت على زيادة إنتاج منجم «جرادة» لتصل إلى مليون طن سنوياً خلال التسعينيات[١٢٠]، وقد استهدفت زيادة الواردات والإنتاج في قطاع الفحم تنويع مصادر للطاقة لينقص المغرب من اعتماده على النفط الذي لا يعتبر إنتاجه كافياً في البلاد. وفي الحقيقة فإن الإنتاج النفطي قد انخفض بـ ١٠٣,٠٠٠ طن في عام ١٩٦٥ إلى ١٥,٠٠٠ طن في عام ١٩٩٠. ولم تنته أشغال البحث والتنقيب النفطية

(١٢٠) *The Middle East and North Africa*, p. 694.

المعتمدة من الشركات الدولية إلى اكتشافات مهمة فيما عدا حقل الغاز في منطقة «السويرة» الذي يتبع للوكالة الوطنية للبحث والتنقيب النفطي. وفي ما يخص الغاز الطبيعي سيستفيد المغرب من مرور أنبوب غاز سيربط الجزائر بإسبانيا، وقد بُدئ العمل به في عام ١٩٩٤ لتصدير ١,٣ مليار م^{3} سنوياً في مرحلة أولى بداية من عام ١٩٩٦[١٢١].

ويبقى الفوسفات ومشتقاته مسيطراً على الصناعة المنجمية خاصة مع أخذ أهمية الاحتياطات بعين الاعتبار والنشاطات التحويلية، وكذلك الاستثمارات.

وبأكثر من ١٠ مليارات طن من الاحتياطات المؤكدة و٥٧ مليار طن من الاحتياطات الاحتمالية، فإن المغرب يمتلك ثلثين من الاحتياطات العالمية من الفوسفات. وبالإضافة الى كونه ثالث منتج لهذه المادة بعد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق، فإنه أول مُصَدِّر في العالم، حيث يضمن ٣٠ بالمئة من التجارة العالمية للفوسفات. وقد استفاد المغرب من ارتفاع أسعار الفوسفات التي تضاعفت أربع مرات تقريباً في عام ١٩٧٣ من ١٧ إلى ٦٢ دولاراً للطن. لكن انخفاض الطلب على الفوسفات في السوق الدولية بعد هذا الارتفاع قد ساهم في انخفاض الأسعار إلى ٤٩,٥٠ دولار سنة ١٩٨٠، ثم ٤٠ دولاراً في عام ١٩٨٣، و٣٤,٨ دولار في عام ١٩٨٦، و٣١,٩٥ دولار في عام ١٩٨٧ ليستقر في حدود ٤٠,٥ دولار في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩[١٢٢].

وقد اعتمد الديوان الشريفي للفوسفات سياسة تقييم لهذا القطاع وركز اهتمامه على النشاطات التحويلية لإنتاج الحمض الفوسفوري والأسمدة الفوسفاتية كما رأينا سابقاً، وبهذا فقد صدر الديوان ما تربو قيمته على عشرة مليارات درهم في عام ١٩٩١، أي ما يقارب ٢٧ بالمئة من الصادرات الكلية، منها ٧٠ بالمئة تمثل قيمة صادرات المنتجات المشتقة (الحمض الفوسفوري والأسمدة الفوسفاتية).

وتبقى الصناعة التحويلية كالصناعة المنجمية تتميز بتبعيتها للخارج.

الصناعة التحويلية: لقد قادت الأزمة المالية التي وقع فيها المغرب بعد سنوات قليلة من الاستقلال الحكومة المغربية إلى اختيار تنمية الصناعات الخفيفة، وبخاصة تلك الموجهة الى التصدير، وقد استهدفت مختلف الامتيازات الجبائية والمالية الجوهرية التي منحتها قوانين الاستثمار للسنوات ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٨٠... الخ. جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى المغرب وتشجيع المغاربة على الاستثمار في فروع التصدير للوصول إلى هدفين رئيسيين: زيادة قدرة التمويل الداخلي والخارجي للاقتصاد المغربي، وزيادة قدرة تسديد الديون الخارجية

---

(١٢١) التكلفة الكلية لقنوات الغاز مقدرة بـ ٢,٥ مليار دولار. المصدر نفسه، ص ٦٩٤.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٩٣، و Economist Intelligence Unit, no. 27 (January 1994).

للمغرب. وهو ما أضر بالنشاطات الصناعية الموجهة الى تغطية الحاجيات الأساسية للسكان، وتخفيض النشاطات الموجهة الى السوق المغربية، كصناعات المواد الدسمة وصناعة الجلد والأحذية (وقد كان هذا الانخفاض منذ عام ١٩٧٣) وزيادة الاستثمارات والإنتاج الموجه الى الفروع التصديرية[١٢٣].

وفي عام ١٩٩٢ مثلث الصناعة التحويلية ٢٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، وأكثر من ٣٢ بالمئة من مجموع الصادرات، وقد شملت تنمية قطاع التصدير بالإضافة إلى الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية (المرتكزة على قطاع الفوسفات كما رأينا سابقاً)، والصناعة الغذائية والنسيجية.

وقد عرفت صناعة التحويل الغذائي تقدماً ملحوظاً، ووجه إنتاجها إما إلى السوق الخارجية أو السوق الداخلية، لكن إنشاء المصانع الموجهة الى السوق الداخلية، قامت به الدولة عن طريق المؤسسات العامة، وهي مثل مصانع السكر التي أدرجت في إطار المخطط السكري الذي كان هدفه ضمان الاكتفاء الذاتي بمادة السكر للمغرب، وبهذا فقد تجاوز غطاء الاستهلاك الداخلي للسكر عن طريق الإنتاج المحلي ٨٠ بالمئة سنة ١٩٨٨ بعد أن كان ٨,٧ بالمئة في الأعوام (١٩٦٣ ـ ١٩٦٧) و٤٦,٦ بالمئة في الأعوام (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧)[١٢٤].

وإجمالاً فإن الصناعات الغذائية قد وظفت ٧٠,٠٠٠ عامل خلال الثمانينيات وساهمت في تغطية ٤٠ بالمئة من القيمة المضافة الصناعية[١٢٥]، كما أن إنتاج الوحدات الفلاحية الغذائية تابع أساساً للقطاع التصديري إلى درجة أن توسع المجموعة الأوروبية إلى إسبانيا والبرتغال والشروط التجارية التي تبعت ذلك كانت جد مضرة بالمغرب في هذا الميدان.

وقد عرفت صناعة النسيج تطوراً سريعاً خلال الثلاثين سنة الماضية، وبخاصة بداية من السبعينيات عندما ارتفع الإنتاج إلى معدل سنوي يقدر بـ ١٠ بالمئة، وفي ١٩٨١ وظفت هذه الصناعة ٥٥,٠٠٠ عامل، كما أنه في عام ١٩٨٨ مثلت صناعة النسيج ٢٢ بالمئة من مجموع الاستثمارات الصناعية و٥٨ بالمئة من المناصب المخطط لها، وقد ارتفعت صادرات النسيج بسرعة حيث ازدادت من ٦٣٨ مليون درهم في ١٩٨٣ إلى ٢٣٤٧ مليوناً في عام ١٩٨٧، بل لقد تجاوزت قيمة صادرات الفوسفات التي سجلت ٣٦٨٧ مليون درهم في عام ١٩٩٠، وقد مثلت كل من صادرات النسيج والجلد ٣٨ بالمئة من صادرات المنتوجات المصنعة في عام ١٩٩٢[١٢٦].

---

(١٢٣) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, p. 41.

(١٢٤) Pérennès, *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*, p. 237.

(١٢٥) *The Middle East and North Africa*, p. 696.

(١٢٦) المصدر نفسه، و Economist Intelligence Unit, no. 27 (January 1994).

وقد شجعت الحكومة المغربية في خلق صناعة لإحلال الواردات، وبهذا فقد انطلق مصنع الحديد والصلب في الناضور في عام ١٩٨٤ بقدرة إنتاج سنوية تقدر بـ ٤٢٠,٠٠٠ طن، وقد أوكلت إدارته إلى المؤسسة العمومية (Sonasid) التي أنشئت في عام ١٩٧٢. وقد قررت الحكومة المغربية أخيراً التخلي عن ٥١ بالمئة من أسهم هذه الشركة للمؤسسات الدولية في إطار سياسة الخصخصة التي اتبعتها. وقد حدد العرض الصالح لغاية ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ١٩٨,٩٠٠ سهم قيمتها الدنيا تبلغ ٢٢,٣ مليون دولار. أما ٤٩ بالمئة من الأسهم الباقية فسوف تعرض مستقبلاً في سوق البورصة في تاريخ لم يتم تحديده بعد[١٢٧].

أما صناعة مواد البناء، فقد عرفت بدورها نمواً سريعاً منذ عام ١٩٧٦ بعد ازدهار قطاع البناء والأشغال العمومية، وقد أنتجت المصانع التسعة للأسمنت التي لم تكن تعمل بكامل طاقتها، ٣,٩ مليون طن في عام ١٩٨٧ ثم ٤,٦ مليون في عام ١٩٨٨ و٥,٨ مليون عام ١٩٩١. وقد جذب هذا القطاع بعد ذلك رؤوس الأموال الأجنبية وبخاصة منها الفرنسية، وبهذا فإن المؤسسة الفرنسية (Lafarge-Copée) تملك اليوم ٥١ بالمئة من رأسمال مصنع سيمنمار، و٢٦,٥ بالمئة من مصنع سينوكة (الدار البيضاء) و٤٠ بالمئة من قدور (مكناس)، كما تسيطر مؤسسة «اسمنت فرنسا» على ٥١ بالمئة من رأس مال شركة اسمنت أغادير و٦٠ بالمئة من مصنع اسمنت «صافي» الذي بدأ الإنتاج في ١٩٩٢، كما أن المؤسستين الفرنسيتين امتلكتا أسهماً في مصنع الأسمنت الشرقي الذي تمت خصخصته في عام ١٩٩٣[١٢٨].

وفي الصناعة الميكانيكية كان من المنتظر أن يغطي إنشاء أربعة مصانع لتركيب السيارات السياحية لتلبية الحاجات الوطنية، لكن ضيق السوق الداخلية لم يسمح بتنويع الكمية ولا بزيادة الإنتاج، فأربع شركات تحتكر السوق: رينو مغرب، وشركة التنمية الصناعية والسيارات بالمغرب (بوجوتالبو)، وسوماكا (فيات) والشركة المتوسطية لصناعة السيارات (لاندروفر)، وقد تجاوز الإنتاج الكلي ١٤,٠٠٠ سيارة في عام ١٩٨٨، و٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٠.

وفي ما يخص الشاحنات الكبرى (فوق ١٦ طناً) فإن تركيبها يتم في مؤسسات «بيرليه وسياب». كما أن تركيب قاطرات السلع تقوم به شركة (SCIF) في الدار البيضاء[١٢٩].

وفي مجال الحرف الموجهة الى التصدير، فإن النشاط النسيجي الخاص بالسجاد يبقى مهماً، ولكنه عرف انخفاضاً في نهاية المرحلة، فإنتاج السجاد قد انخفض بأكثر من ٣٥

---

(١٢٧) الحياة (لندن)، ٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٢٨) *The Middle East and North Africa.*

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٩٦.

بالمئة في السنوات الأخيرة بانتقاله من ١,٧ مليون متر مربع في عام ١٩٨٨ إلى ١,١ مليون متر مربع في ١٩٩١[١٣٠].

وعموماً فإن الصناعة التحويلية قد عرفت في المغرب فترات ارتفاع وانخفاض، فإذا كانت نهاية الفترة قد شهدت ارتفاعاً في مستوى النمو إلى درجة أنها زادت بـ ٤ بالمئة في عام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٨٨، وبـ ١٣,٤ في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٩، فهذا ما لم تعرفه المرحلة السابقة[١٣١]، وفي الحقيقة فإن النمو الصناعي تميز بأوجهه المتقلبة وغير المنظمة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٥، ونلاحظ أنه خلال بداية السبعينيات تم استعمال الجهاز المغربي بنسبة ٦٠ بالمئة فقط[١٣٢]، وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٧ انخفض النشاط الصناعي بأكثر من ١١ بالمئة[١٣٣]، وسنة ١٩٧٧ وحدها شهدت انخفاضاً في صناعة الجلود بأكثر من ٤ بالمئة، بالإضافة إلى انخفاض الصناعات الغذائية بـ ٦ بالمئة نظراً الى التأثير السلبي لنشاطات تعليب الخضر والفواكه (ـ ١٤,٥ بالمئة)، والقطاع السكري (ـ ٣٨ بالمئة) ولم تسلم صناعة النسيج من الانخفاض بـ (ـ ٧ بالمئة)[١٣٤].

وفي خلال خطة التثبيت (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) سجلت الصناعة التحويلية معدل نمو إيجابياً بلغ ٣,٦ بالمئة في السنة[١٣٥]، وهذا الاتجاه لم يدم طويلاً ما دام القطاع الصناعي غير المنجمي باقياً على ما هو عليه، فهو لم يتطور بأكثر من ٠,٨ بالمئة سنوياً خلال مدة الخطة الخماسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)[١٣٦].

ومجموع هذه العناصر يظهر أن سياسة تنمية الصادرات وإحلال الواردات المطبقة في المغرب تضم عيوب عدة منها:

ـ غياب استراتيجية صناعية متجانسة تحمل نظرة شمولية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم على تقوية تكامل الاقتصاد وتوسيع السوق المغربية.

ـ تدهور حالة الاقتصاد بالمغرب، وجعله أكثر تبعية للسوق الدولية سواء في ما يخص تزويده بصورة متواصلة ومنتظمة بسلع التجهيز والمواد شبه المصنعة والمواد الأولية، وفي ما يخص تصريف هذه السلع الذي أصبح صعباً بعد الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأوروبية التي يصدر المغرب لها ثلثي صادراته.

---

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٠٣.

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٧٠٤.

(١٣٢) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, p. 41.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٧١.

ـ انخفاض الصادرات الذي يؤدي إلى انخفاض نشاطات أخرى مرتبطة به مباشرة بطريقة أو بأخرى.

ـ انفتاح الاقتصاد المغربي على الاقتصاد العالمي هو نتيجة لعقلانية مرتبطة بالتحولات الاقتصادية التي تحدث في البلدان المتقدمة، أي هناك ارتباط لمراكز القرار والمصالح الخاصة بكل عمليات إعادة توزيع وهيكلة الاقتصاد العالمي.

ـ لا الدولة ولا القطاع الخاص استطاعا وضع سياسة صناعية قادرة على الاستجابة لشروط تنمية اقتصادية اجتماعية وطنية أصيلة.

ـ إن دولنة الاقتصاد وإعطاء القطاع الخاص دوراً ثانوياً، والسياسة الصناعية؛ إن كل ذلك لا يبدو مستنداً إلى معايير وأهداف «ممتثلة لسياسة منسجمة»[١٣٧]، ولنا في المغرب مثال على دولة اختارت الليبرالية الاقتصادية لكن اقتصادها كان موجهاً (حصة التكوين الخام لرأس المال الثابت في القطاع العام تمثل ما يقارب ثلثين من هذا التكوين الإجمالي في كل قطاعات النشاط)، حيث «بقي القطاع الخاص مدعماً من السلطات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة»، على رغم كل الامتيازات المهمة التي منحت له عن طريق مختلف قوانين الاستثمارات[١٣٨]، وحيث نجد سياسة خصخصة أملتها تعليمات المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

ولم تلعب البرجوازية المغربية «وهي برجوازية غير برجوازية نمت في ظل الدولة والرأسمال الأجنبي ولم تملك أفقاً فكرياً يتعدى المدى القصير» الدور الحيوي الذي لعبته البرجوازية الأوروبية في تصنيع البلدان الأوروبية وتنميتها خلال القرن[١٣٩].

وفي المجموع، فالسياسة الصناعية المتبعة منذ الاستقلال لم تستجب لآمال القادة المغاربة الذين أرادوا إخراج الاقتصاد من حالة الاقتصاد الاستعماري المتخلف بفضل التحولات الهيكلية المتلخصة للخطة الخماسية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)، لكن السياسة المغربية للتصنيع المفككة والتي تفتقد الأهداف الاستراتيجية، والخاضعة لقوانين السوق الدولية، ولسلبيات الأزمة العالمية الهيكلية خلال ربع القرن الماضي، هذه السياسة لم تسمح بالقضاء على التخلف ولا بتخفيض الفقر المتزايد ولا بالاستجابة للحاجيات الأساسية للاستهلاك الداخلي.

وعلى العكس من ذلك، فإن الصناعة المغربية المتوجهة الى الخارج، تبقى تابعة للخارج في التمويل والتزويد بالتجهيزات والمواد الأولية، والبنيوية في صادراتها وتحسين قدرات التسديد لهذا البلد المثقل بالديون الخارجية.

---

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

والوضعية الاقتصادية الحالية غير المضيئة هي نتيجة للتسيير الموجه للاقتصاد الوطني والخيارات السياسية التي حكمته.

(٢) المميزات الرئيسية للتنظيم والتسيير الموجه للاقتصاد

إن التنظيم والتسيير الحكومي للاقتصاد المغربي يشكلان حالة نموذجية في المغرب العربي، ففي الحقيقة فإن الاقتصاد المغربي يتميز بتعايش رأسمالية الدولة مع الليبرالية الاقتصادية، بتوازي مصالح القطاع الخاص والعام وتقارب مصالحها المختلفة عن المصلحة العامة، والنتيجة أنه بعد أربعين سنة من الاستقلال نجد المجتمع المغربي يقف بين قطبين متعارضين: أقلية غنية صغيرة (أقل من ٥٠٠ عائلة، تملك أهم الموارد الاقتصادية والأراضي)[١٤٠] وأغلبية من الفقراء (أكثر من ١٠ ملايين من المغاربة يعيشون تحت خط الفقر سنة ١٩٩٠)، أما الطبقة المتوسطة فقد تقلصت بعد تطبيق إصلاحات صندوق النقد الدولي (FMI) منذ الثمانينيات.

وقد كان توسيع القطاع العام خلال العقود الأخيرة تحت إطار الليبرالية الاقتصادية يبدو أمراً متناقضاً، لكن في الظاهر فقط، فالقطاعان العام والخاص كلاهما يعمل تحت مراقبة الملكية.

وفي المجال السياسي فإن الملكية قد شجعت دائماً التعددية كي تتجنب أي تصادم قد يكون خطيراً مع حزب واحد أو حزب مسيطر (فهي التي تلعب بصورة أو بأخرى هذا الدور)[١٤١] لكي تبقى سلطات الملك بدون منازع من دون أن تجد نفسها أمام قوة سياسية أخرى مهما كانت، كما أن الملك بقي سيد الموقف على المستوى الاقتصادي بسيطرته على القطاعين الخاص والعام لدرجة أن «أي متعامل مغربي لم يستطع أن يشغل مكاناً مهماً في القطاع الخاص منذ الاستقلال من دون قرار شخصي من الملك، وقد تأخذ تدخلاته شكل دعوة لتشغيل مؤسسة ما بالشراكة مع طرف أجنبي مع المساندة المالية أو الشخصية»[١٤٢].

وفي ظل مثل هذا الظرف هل يمكن تصور استراتيجية تنمية شاملة في المغرب وتطبيقها في إطار خطة لتنظيم التحولات الهيكلية الضرورية في الزمان والمكان وفي إطار المصلحة العامة؟! أو على العكس، هل يجب علينا انتظار وقت تلعب فيه ميكانيزمات السوق دوراً في المنافسة والشفافية من دون التدخل الكبير للدولة وفقاً لأسس الاختيار الليبرالي الذي اتخذته الملكية رسمياً؟ ولماذا الجواب عن السؤالين سلبياً؟ ولماذا مورس توجيه الدولة للاقتصاد باسم الليبرالية الاقتصادية؟ ولماذا انتظرت السلطة المغربية هذا

---

(١٤٠) ب. بودو، نقلاً عن: Diouri, *A qui appartient le Maroc?*, p. 218.

(١٤١) Paul Balta, «Problématique démocratisation,» dans: *L'Etat du Maghreb*, p. 356.

(١٤٢) ريمي لوفو، نقلاً عن: Diouri, Ibid., p. 171.

الوقت الطويل (عشرات السنين) لخصخصة القطاع العام كما أوصت به قرارات صندوق النقد الدولي؟

إن دراسة المسائل المتعلقة بتوجيه الدولة للاقتصاد وبتنظيم القطاع العام والخصخصة ستسمح بمعرفة حقائق النموذج المغربي المتفرد حتى ولو أن بعض العوامل تبقى نفسها في بلدان مغاربية أخرى، وفي دول العالم الثالث بشكل عام.

(أ) دولنة (Etatisation) الاقتصاد واقتصاد السوق: بمراقبة جزء كبير من وسائل الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، باشرت الدولة مهمات اقتصادية «في إطار وطني ليبرالي مزيف بدون رأسمالية... ولا بورجوازية»[١٤٣]، فالدولة لم تَقصُر، في الحقيقة، تدخلها على إنشاء القواعد الهيكلية (السدود والطرق والنقل...) للسماح للقطاع الخاص الوطني بالنمو ولعب دور حيوي مكمل وغير منافس، بل إن الدولة مدت مجالات نشاطاتها على عموم القطاعات الاقتصادية، والإنتاجية منها على وجه الخصوص.

وممارسة سلطة سياسية قوية وسلطة اقتصادية واسعة كان من الممكن أن تسمح للدولة بتوجيه مجهود التنمية والتحكم فيه على قاعدة وطنية أصيلة باستعمال دقيق للوسائل المؤسساتية للتقليص من الاختلالات المختلفة التي يعانيها الاقتصاد المغاربي أو القضاء عليها. إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

التخطيط: كان التخطيط غداة الاستقلال يبدو أمراً حتمياً وذلك لإخراج المغرب من الاقتصاد الاستعماري والإقطاعي والتخلف، وتجنيبه الوقوع في فخ الاستعمار الجديد، والسماح له بتجميع شروط الليبرالية الاقتصادية باعتماده أولاً على موارده البشرية والمادية والمالية. وعلى هذه الاستراتيجية قامت الخطة الخماسية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤) التي استهدفت تحديدها وتطبيقها. لكن هذه الخطة «قد دُفنت في السنة الأولى وعوض تنفيذها باستراتيجية تبعية جديدة»[١٤٤]، ومن ثم فإن الخطة لم تعد مثلما هو الحال في دول العالم الثالث إطاراً علمياً «تحل فيه المشاكل ذات البعد الوطني في إطار حوار بين الدولة والأعوان الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين والجماعات المحلية، وفي خلال الثلاثين سنة الماضية أصبحت الخطة في المغرب فرصة للتعبير عن الاختيارات الرسمية وأصبحت تستعمل «كدعم لنسق نموذج ثقافي بالمعنى العام يساعد ويدعم التبعية»[١٤٥]، وبدل أن تكون الخطة وسيلة لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى لصالح البلاد أصبحت إطاراً للتعبير عن السياسة الليبرالية منذ الستينيات ووسيلة تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي المملاة من صندوق النقد الدولي منذ الثمانينيات. وهو ما يمكن أن نشبهه بالجنوح إلى الغرق.

(١٤٣) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, pp. 201-202.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(١٤٥) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

الجباية: كان من الممكن أن تكون السياسة الضريبية وسيلة لخدمة تنظيم التضامن الوطني بهدف تخفيض اللامساواة، وفي الحقيقة فإن المصادر الجبائية غير موزعة بصورة جيدة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويشترك المغرب في ذلك مع بلدان العالم الثالث(١٤٦). وقد مثلت ضرائب الدخل في المغرب ما بين ٢٠ بالمئة و٢٤ بالمئة من مجموع المداخيل الجبائية بين عام ١٩٧٢ ونهاية السبعينيات، كما أن الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات والتي تمس أكثر أصحاب الدخل المحدود والفقراء بتخفيض قدراتهم الشرائية قد تراوحت بين ٤٠ و٤٧ بالمئة خلال المرحلة نفسها(١٤٧).

والضعف الجبائي (الممثل بالعلاقة بين المداخيل الجبائية والناتج الوطني الخام) والذي يخدم الأغنياء، كان يقدر بحوالى ٢٢ بالمئة سنة ١٩٧٢ و١٩٨٨(١٤٨).

وكما هو الحال في مناطق أخرى، فإن الرشوة والغش والتهرب الجبائي يخفض كثيراً من مداخيل الضرائب المباشرة، مما يجعل العبء الضريبي يقع على كاهل الفئات الأقل غنى، أما أموال الأغنياء التي تترتب عليها استحقاقات للدولة فتأخذ طريقها إلى الخارج أو إلى الانفاق على غايات غير منتجة، هذا إذا لم تكن مخصصة لاستثمارات محلية في إطار نشاطات مضارباتية وطفيلية(١٤٩)، وقد ساهمت السياسة الجبائية المغربية مثل عدد من البلدان المتخلفة في تطوير القطاع الخاص بفتح طريق الوسائل السهلة والمراوغات، لذا فقد تطور القطاع الخاص المغربي في جو معتم لا يعرف الشفافية ولا المنافسة. وإصلاح مثل هذا النظام الجبائي غير المناسب وغير العادل وغير الفعال سيساهم بلا شك في تقوية التماسك الاجتماعي والتضامن الوطني، وفي الحقيقة فإن الإصلاح الجبائي القائم على المصلحة العامة يشكل وسيلة قوية لتخفيض حدة الظلم واللامساواة والإجحاف، ويعود تفاقم اللامساواة الاجتماعية والجهوية إلى غياب سياسة حيوية للتهيئة العمرانية.

التهيئة العمرانية: على رغم توسع القطاع العمومي في الميدان الاقتصادي فإن البعد الفضائي لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل السياسة التنموية التي اعتمدتها السلطات العامة حتى تتمكن من تقليص الفروقات الجهوية. وعلى صعيد التهيئة العمرانية، فإن الليبرالية الاقتصادية هي التي تحكمت في الأمور. كما أن تركيز النشاطات الاقتصادية في المناطق والتعمير والتحضر السريع الناتج عن سياسة «دعه يعمل دعه يمر» قد ضاعفت من اللاتوازنات الجهوية في المغرب على حساب المناطق الريفية.

---

(١٤٦) Abdelhamid Brahimi, *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique* (Jeddah: Banque islamique de développement; Institut islamique de recherche et de formation, 1993), pp. 197 et suiv.

(١٤٧) El-Malki, Ibid., pp. 23, 67 et 129.

(١٤٨) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain*, p. 183.

(١٤٩) حول الفساد والغش والتهرب الجبائي، انظر أعداداً مختلفة من اليومية المغربية *Libération* من أيار/مايو إلى حزيران/يونيو ١٩٩٥.

وقد استفادت المناطق الحضرية خاصة من توزيع النشاطات وفرص العمل والمداخيل خلال الأربعين سنة الأخيرة. كما أن الفروق الجهوية ليست موجودة بين المدن والأرياف فقط، بل أيضاً داخل الأرياف نفسها التي يمكن تقسيمها إلى نموذجين زراعيين متجاورين: من جهة قطاع عصري غني يضم مزارع الدولة والأملاك الخاصة الكبرى المروية في يد الأقلية، ومن جهة أخرى، زراعة تقليدية معاشية مكونة من ملاك صغار أو من قرويين بدون أراضي يشكلون الأغلبية الريفية، وقد شجعت الدولة القطاع الزراعي الخاص والعام عن طريق سياستها المتعلقة بالري وعن طريق تنمية الصادرات الزراعية في وقت تم فيه تهميش القطاع التقليدي.

وهكذا، فإن دولنة الاقتصاد وتوسيع القطاع الخاص المغربي والأجنبي قد تُرجما في مجال تهيئة الإقليم بتركيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بكل أشكالها داخل المنطقة الحضرية من جهة، وتركيز الثروة الفلاحية في يد أقلية قليلة من كبار الملاك الخواص داخل القرى من جهة أخرى، ومثل هذه السياسة أبعدت المغرب عن كل إمكانية للتنمية الحقيقية وذلك بزيادة التبعية للخارج، فما هو في هذه الحالة هدف الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد المغربي؟

دور الدولة في الاقتصاد: خلال الأربعين سنة الماضية عرف القطاع العام عموماً مراحل ثلاثاً:

- مرحلة التوسع (١٩٥٦ ـ ١٩٧٣).

- مرحلة التراجع النسبي العائد إلى تأطير القطاع الخاص المغربي والأجنبي (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠).

- مرحلة التخلي عن الالتزامات السابقة لصالح الخصخصة منذ بداية الثمانينيات.

كما سنرى لاحقاً، فإن الدولة تراقب ٨٠ بالمئة من رأس مال ١٥٨ مؤسسة في عام ١٩٦٥، وأكثر من ٦٥ بالمئة من رأس مال ٢٢١ مؤسسة في عام ١٩٧٥، والدولة حاضرة بمعدل مساهمة عمومية يفوق ٥٠ بالمئة في الفروع المختلفة: الفلاحة، والصناعة الاستخراجية، وتكرير النفط، والماء والكهرباء، والنقل والاتصال، والصناعات التصنيعية وخدمات أخرى[(١٥٠)].

وفي مجال الاستثمارات فإن تراجع الدولة هو أمر ملموس حتى ولو ساهمت بشكل كبير في «التكوين الخام لرأس المال الثابت» (FBCF). وبهذا فقد مثلت الاستثمارات العمومية ما يقارب ٧١ بالمئة من الاستثمارات المقررة في خطة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧)، و٥٤ بالمئة في خطة (١٩٦٨ ـ ١٩٧٢)، و٤٢,٥ بالمئة في خطة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧). وعلى

(١٥٠) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, pp. 206 et suiv.

صعيد آخر فإن مردودية القطاع العام بقيت ضعيفة. كما أن القيمة المضافة من هذا القطاع لم تكن تمثل حتى ٢,٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام في عام ١٩٧٥، بينما يتجاوز «التكوين الخام لرأس المال الثابت» المتعلق بالقطاع العمومي ٦٠ بالمئة من «التكوين الخام لرأس المال الثابت الكلي» خلال المرحلة نفسها، وقد أصبح اهتمام القطاع العمومي بالتنافس بين المؤسسات التي يتحكم فيها ضعيفاً، ولم يهتم أيضاً بضرورة وحتمية مشاكل هذه المؤسسات المشاركة في التنمية الوطنية. وقد نتج عن هذا عدم الانسجام وتزاوج عوامل ثلاثة:

- **بروز الطبقة التقنو - هيكلية**: كما في الجزائر فإن السلطات السياسية في المغرب لديها طبقة حاكمة جديدة تملك القوة الاقتصادية، هذه الطبقة التقنو - هيكلية تم تكوينها وتدعيمها من الدولة بعد الاستقلال السياسي لتستخدم لأهداف استراتيجية محددة من الدولة منها:

- إدماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي في إطار تقسيم دولي للعمل محدد من الدول المتقدمة لصالحها من جهة.

- تنمية القطاع الخاص المغربي بفضل إهمال الدولة التدريجي لالتزاماتها السابقة من جهة أخرى.

- **«اقتطاع ممتلكات الدولة من قبل مجموعات الضغط»**[١٥١]: سمح هذا الاقتطاع بتوطيد القاعدة الاقتصادية والسياسية لأصحاب الامتيازات في الدولة الذين يخدمون السلطة ويستخدمونها لصالحهم متناسين المصلحة العامة، وذلك باستعمالهم لممتلكات الدولة كوسيلة لرفع مكانتهم الاجتماعية وتوسيع دائرة نفوذهم، وكذلك بمقارباتهم القائمة على المنطق الفئوي، القائم على سياسة «دعه يعمل دعه يمر» وذلك على حساب الفعالية الاقتصادية على مستوى «الاقتصاد الجزئي»، وعلى حساب إرضاء الحاجيات الأساسية للسكان والتوازنات الضرورية للاقتصاد على مستوى الاقتصاد الكلي.

- **تبعية القطاع العام لحتميات الليبرالية الاقتصادية**: إن دراسة نمو الاقتصاد المغربي خلال الأربعين سنة الأخيرة تقودنا إلى التفكير في أن القطاع الاقتصادي العام قد أصبح مجرد «غرفة انتظار» للقطاع الخاص المغربي والأجنبي، طبقاً للخيارات السياسية الايديولوجية التي تبنتها صراحة الملكية منذ الاستقلال السياسي. وبعبارة أخرى، فإن أي قطاع أو فرع أو مؤسسة يلقى اهتماماً من السلطة على رغم أنه في البداية لا يتوفر على شروط المردودية الاقتصادية والمالية.

وتستخدم الدولة مداخيل الموازنة والمساعدات كما تسخر كل الإمكانيات لتنمية

---

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

القطاع الحكومي، وإذا بلغت المؤسسات العمومية مرحلة النضج ووصلت إلى درجة الحصول على الأرباح، فإن الدولة تخصخصها. وقد أنشأت الدولة وكالة التنمية الصناعية (ODI) الممولة من قبل الصناديق العامة، وذلك لتنمية القطاع الخاص في مختلف الفروع الصناعية. وبعبارة أخرى، فإن القطاع العام المنشأ يهيئ المؤسسات وينميها إلى درجة معينة ثم يقدمها لصالح القطاع الخاص، ويجدر التنبيه هنا إلى «أن توسيع القطاع الحكومي تم في إطار فوضوي»[(١٥٢)].

ومن الطبيعي أن نلقي الآن نظرة خاطفة على تنظيم القطاع العام قبل التعرض إلى عملية الخصخصة.

(ب) **تنظيم وتسيير القطاع العام**: على رغم تدخل الدولة في تكوينه وتوسيعه «بقي القطاع العام حتى الآن غير معروف أو ميداناً مغلقاً» مثلما أوضحه ح. المالكي[(١٥٣)]. وقد أدى نقص المعلومات التنظيمية والاحصائية والمالية المتعلقة بالمؤسسات العامة والمؤسسات المراقبة من الدولة إلى جعل كل محاولة في هذا المجال صعبة التحقيق، ويبقى من الممكن هنا الحصول على فكرة حول تنظيم القطاع العام وعمله من خلال المعلومات الكمية والكيفية المتوفرة، رغم طابعها الجزئي والناقص. فلأول وهلة نصطدم باختلاف الهياكل المؤسساتية العامة وتعددها: شركة الدولة، الديوان، الشركة الوطنية، الهيئة العمومية، الشركة، المكتب... حيث تتعايش قواعد ومقاييس ذات طابع خاص وعمومي تحول التنظيم في هذا المجال إلى مجرد «تعقيدات قضائية» لا يمكن حلها.

ونلاحظ أيضاً محدودية تأثير القطاع العام على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على رغم أهمية هذا التأثير.

وتعود النتائج الاقتصادية والمالية المتواضعة للمؤسسات العامة للبلاد إلى غياب إرادة الدولة عن مراقبة هذه المؤسسات، وطلب الاطلاع على حساباتها وغياب روح اتخاذ القرار المعاقب والمكافئ. وأغلبية المؤسسات الحكومية تتملص من المراقبة المالية للدولة، والمؤسسات ذات الأهمية الكبرى لا تخضع أصلاً لأية مراقبة لأنها معفاة بالفعل أو بالقانون «الظهير» مثل الديوان الشريفي للفوسفات (OCP) وشركة التنمية الفلاحية (Sodea) وشركة تسيير الأراضي الفلاحية (Sogeta)... الخ. كما أن مؤسسات عامة أخرى لا تخضع لأية مراقبة مالية حقيقية، ليس لأن فيها هيكلاً يمنحها هذه الاستقلالية في التسيير فقط، بل لأنه يضعها في معزل عن كل مراقبة، ومن هذه المؤسسات ديوان التسويق والتصدير (OCE)، والديوان الوطني للكهرباء (ONE)، ومكتب البحوث والمشاركة المنجمية (BRPM)... الخ. ولم تكن استقلالية التسيير النابعة عن إرادة الدولة وسيلة لضمان الفعالية من أجل تحسين المقاييس الاقتصادية، بل كانت وسيلة للتهرب من المراقبة والفضول.

---

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

الجدول رقم (٤ ـ ٢٩)

المشاركة المالية للدولة في الفروع الكبرى (١٩٦٥/ ١٩٧٥)

الفروع الكبرى	رأس المال الاجتماعي (بآلاف الدراهم)		المشاركة المالية العمومية				عدد المؤسسات	
			القيمة المطلقة		النسبة المئوية		١٩٦٥	١٩٧٥
	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٦٥	١٩٧٥		
الفلاحة	٣,٥٠٠	٤٣,١٠٠,٠	١,٩٦٤,٢	٣٤,١١٨,٠	٥٦,١	٧٩,٢	٢	١١
الصناعات الاستخراجية	١٦٣,٣٧١,٨	٧٤٢,٨٨٤,٢	١٢٠,٣٧٠,٢	٤٩٢,٠٨٠,٨	٧٣,٧	٦٦,٢	١٨	٢٧
تكرير النفط	١١٤,٦٣٠,٠	١١٤,٦٣٠,٢	٦٩,٨٢٤,٢	٥٧,٩٥٠,٠	٦٠,٩	٥٠,٦	٤	٤
الماء والكهرباء	٢٨٠,٨٥٨,٧	٢٨,٩٧٨,٠	٢٨٠,٨٥٨,٧	٢٨,٩٧٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٣	١٠
الصناعات التحويلية	٣٨٧,٦٣٦,٥	١,١٥٨,١١٤,٠	٣١٠,٥١٨,٢	٨٨٤,٠٢٦,٣	٨٠,١	٧٦,٣	٢٧	٦١
النقل والاتصال	١٧١,٢٠٧,٢	٣٢٨,٠٥٨,٣	١٤٩,٤٥٢,٢	٢١٦,٠٩٠,٠	٨٧,٣	٦٥,٩	٢٦	٣٣
التجارة	٦٥٢٣,٢	٣٦,٥٠٥,٠	٦,٥١١,٩	١٥,٩٢٢,٧	٩٩,٨	٤٣,٦	٤	١٧
الإيواء والإطعام	٨٧٠,٠٧٠,٢	١٩٥,٢٩٩,٧	٥٢,٤٨٥,٠	٧٨,٨١١,٩	٦٠,٣	٤٠,٣	٢٣	١٧
المؤسسات المالية	١٢٠,٧٩٥,٨	٢٣٦,٤٩١,٠	٥٢,٥٦٠,٥	٨٨,١٧٦,٣	٤٣,٥	٣٧,٣	١٦	١٣
خدمات أخرى	١٩١,١٧٦,٨	١٢١,٥١٢,٠	١٧٧,٥٥٥,٧	٧٠,٩٠٦,١	٩٢,٩	٥٨,٣	٢٥	٢٨
المجموع	١,٥٢٦,٧٧٠,١	٣,٠٠٥,٥٧٢,٢	١,٢٢٢,١٠٠,٨	١,٩٦٧,٠٦٠,٣	٨٠,٠	٦٥,٤	١٥٨	٢٢١

المصدر: El-Malki, Ibid., p. 217.

وبعبارة أخرى، فإن هذا التعتيم الممارس على تسيير القطاع العام يمثل شكلاً من أشكال الرقابة لفتح الطريق أمام القرارات الخفية والذاتية فلا يضايقها أي شاهد على تعسفها، وبهذا فإن مؤسسات عمومية عديدة قد ابتعدت عن المصلحة العامة في نشاطاتها لتصبح «اقطاعيات حقيقية» كما قال ح. المالكي[154] على رغم أن المؤسسات العامة وكذلك استثماراتها (التي بلغت ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الكلية) قد مولت باتفاقيات من الموازنة (أي انها ممولة من دافعي الضرائب)، «وعلى النقيض فقد بقيت الدولة الممول الرئيسي للمؤسسات في وقت انخفض فيه عدد تلك التي كانت تقدم موارد للخزينة»[155] وهو ما يعني أن الاختيارات السياسية الايديولوجية لليبرالية الاقتصادية تقوم على تسيير الأملاك العمومية، لا عن طريق هيئات عامة محاسبة تراقب أفعالها، بل عن طريق «أشخاص ماديين» يتصرفون كـ«إقطاعيين»، وهو ما يجعلنا نقول بأن هنالك شكلاً من أشكال التملك «الخاص» للمؤسسات العمومية عن طريق مسيرين باركتهم السلطات العمومية.

والتقنيات التنظيمية المستخدمة لضمان التعتيم على التسيير تتمثل في إنشاء مؤسسات عمومية على شكل قابضات (هولدينغز Holdings) مكلفة بأداء العمليات المالية الخاصة بالشركات التي تراقبها من جهة. وإنشاء شركات ووكالات عمومية فرعية بصفة متحفظة دون إيجاد تبريرات اقتصادية ومالية خاصة من جهة أخرى. إلا أن هناك اختلافاً بين الاثنتين حيث إن القابضات تمثل قلعة حصينة عن السلطة، بيد أن خلق الفروع يمثل مرحلة في طريق التخلص من هذه المؤسسات وخصخصتها. ورغم الطابع العمومي للمؤسسات فإنه لا يوجد قانون منسجم موجه لتحقيق التوازن والتجانس في شروط تسييرها كلها، بل على العكس من ذلك فإن كل «هولدينغ يملك نظامه الخاص للتسيير والتنظيم، وسياسته الخاصة للأجور وإبرام الصفقات»، وتشكل الاجراءات السرية لإبرام الصفقات مصدراً لكل أشكال التلاعبات والاغراءات والاختلاسات.

«وكل مجموعة تنمو في فضاء مستقل مغلق بفلسفة خاصة بحسب المقاييس والقواعد» الخاصة بها[156]. وواحدة من التقنيات المستخدمة لزيادة استقلالية المؤسسات القابضة وتوطيد قواعدها هي المشاركة في مختلف النشاطات من دون أن يخضع ذلك بالضرورة لمقاييس النوعية والمعايير العقلانية للتسيير.

والجدول رقم (٤ ـ ٢٩) يعطينا لمحة عن أهمية المشاركة المالية العمومية وتنوعها في مختلف الفروع، وهو لا يخص سوى المؤسسات التي تزيد مساهمة الدولة فيها على ٢٠ بالمئة، وهنالك ثلاث ملاحظات في هذا الإطار:

---

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٦

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

ـ المشاركة المالية للدولة قد ارتفعت ٦١ بالمئة في عشر سنوات، إذ ازدادت من ١,٢٢٢ مليون درهم في عام ١٩٦٥ إلى ١,٩٦٧ مليون درهم في عام ١٩٧٥.

ـ معدل المشاركة العمومية قد انخفض على العكس من ذلك خلال الفترة نفسها من ٨٠ بالمئة في عام ١٩٦٥ إلى ٦٥,٤ بالمئة في عام ١٩٧٥. وفي الحقيقة فإن معدل المشاركة المالية للدولة قد عرف انخفاضاً في كل الفروع ما عدا تلك المتعلقة بالماء والكهرباء (وهي خدمات عمومية)، أو بالفلاحة حيث ارتفعت المشاركة العمومية بكيفية ملحوظة حيث إنها تضاعفت ١٦ مرة فيما تضاعف عدد المؤسسات ٥ مرات تقريباً.

ـ انطلق مسار الخصخصة خلال هذه المرحلة، ونلاحظ أن الخصخصة قد تضررت أكثر في فرع «التجارة» بانخفاض قدره ٥٦,٢ نقطة، ثم «الخدمات الأخرى» بانخفاض قدره ٣٤,٦ نقطة يليها «النقل والاتصال» و«الايواء والاطعام» بانخفاض قدره ٢١,٤ و٢٠ نقطة على التوالي، والفروع الأقل تعرضاً للخصخصة هي تلك المتعلقة بالصناعات التحويلية والمؤسسات المالية بانخفاض قدره ما بين ٣,٨ نقطة و٦,٢ نقطة فقط.

ويؤكد عدم تخلي الدولة عن فرع «الصناعة التحويلية» الاهتمام الذي توليه الهيئات العمومية للنشاطات الصناعية من خلال مساهماتها المالية، كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣٠).

الجدول رقم (٤ ـ ٣٠)

المساهمة المالية للدولة حسب الهيئات، ١٩٧٥

الهيئة	رأس المال الاجتماعي للمؤسسات (بآلاف الدراهم)	المشاركة العمومية	
		القيمة المطلقة	النسبة المئوية
الخزينة	٧٧٢,٤٩٥,٥	٥١٨,٥٢٤,٠	٦٧,١
الديوان الشريفي للفوسفات (OCP)	٩٤٨,٦٨٣,٢	٥٩٨,٦٠٥,٦	٦٣,١
مكتب البحوث والمشاركة المنجمية (BRPM)	٦٣٦,٨٨١,٠	٢٩٨,٨٢١,٤	٤٦,٩
ديوان التنمية الصناعية (ODI)	٣٦٩,٧٠٠,٠	٢٠٦,٥١٤,٩	٥٥,٩
البنك الوطني للتنمية الاقتصادية (BNDE)	٤٨٥,٥٩٦,٠	٨٢,٩١٧,٤	١٧,١
CDG	٤٣٧,٩٧٩,٠	٩٣,٩١٦,٧	٢١,٤
ديوان التجارة (OCE) والتصدير	٦٨,٨٦٤,٠	٣٦,٥٢٢,٨	٥٣,١
SNI	٦٢,٧٠٠,٠	١٤,٠٠٧,٦	٢٢,٣
ONP	٣٧,٧٠٠,٠	٣٠٣,٠٠٠,٠	٨٠,٤
ONCF	٣٦,١٦٥,٧	٨,٢٤٦,٥	٢٢,٨
أخرى	١٧٧,٢٦٩,٨	٧٨,٦٥٣,٤	٤٤,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢١٨.

الجدول رقم (٤ ـ ٣١)

المساهمة المالية حسب الفروع والهيئات، ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

	الخزينة	OCP	BRPM	ODI	BNDE	CDG
الفلاحة	٠,٧	-	-	٢,٥	-	-
الصناعات الاستخراجية	٦,٩	٣٩,٥	٧٢,٤	-	١,٤	٠,٩
تكرير النفط	٤,٤	-	١١,٨	-	-	-
الماء والكهرباء	٥,٦	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية	٤٥,٢	٥٠,٦	١٤,٦	٩٧,٥	٧٢,١	١٠,١
النقل والاتصال	٢٤,٧	٢,٦	٠,٢	-	٣,٩	٥,٣
التجارة	٠,٣	-	١	-	٠,٢	-
الايواء والاطعام	٠,٧	٤,٨	-	-	٢,٩	٣٥,٣
المؤسسات المالية	٦,٦	١,٨	-	-	٦,٣	٣٦,٧
خدمات أخرى	٤,٩	٠,٧	-	-	١٣,٢	١١,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢١٩.

ويظهر الجدول رقم (٤ ـ ٣٠) أن هناك تمركزاً قوياً للمشاركة المالية للدولة ما دامت ست هيئات عمومية (الخزينة، وOCP، وBRPM، وODI، وBNDE وCDG) تملك وحدها ٩١,٤ بالمئة من مجموع المساهمات العمومية التي تراقب ٨٢ بالمئة منها من قبل الهيئات الأربع الأولى.

والجدول رقم (٤ ـ ٣١) يبرز بدوره التركيز المهم للمساهمات العمومية على الفروع الصناعية، وفي الحقيقة فإن مكتب التنمية الصناعية الذي كان يهدف إلى تنمية الصناعة تدخل بنسبة ٩٧,٥ بالمئة في الصناعات التحويلية، كما أن الديوان الشريفي للفوسفات (OCP) ومكتب البحوث والمشاركة المنجمية (BRPM) التي تقوم على النشاط المنجمي تتدخل بما نسبته ما بين ٩١ و٨٧ بالمئة في الصناعة الاستخراجية والصناعات التحويلية على التوالي.

وإذا كانت نشاطات مكتب البحوث قد بقيت مسيطرة على الفروع المنجمية بأكثر من ٧٢ بالمئة فإن نشاط الديوان الشريفي قد انصب على الصناعات التحويلية، ويفسر هذا النمو من جانب الديوان بحركة الاندماج العمودي عن طريق الاستثمار الضخم في الفوسفات بعد إنشاء مجمعات صناعية مثل «المغرب للكيمياء» و«المغرب للفوسفور» التي شهدت سنة ١٩٩٣ امتداداً كبيراً لها بإنشاء مجمع آخر يدعى «مغرب فوسفور» رقم: ٦ في جرف الأصفر لإنتاج حمض السولفريك والحمض الفوسفوري والأسمدة.

وتهتم المؤسسات المالية بدورها بالقطاع الصناعي، وهكذا فإن البنك الوطني للتنمية الاقتصادية (BNDE) والخزينة يتدخلان بنسبة ٧٣,٥ بالمئة و٥٦,٥ بالمئة على التوالي في

القطاع الصناعي، وبنسبة ٧٢ بالمئة و٤٥ بالمئة في الصناعات التحويلية، فالسياسة التنظيمية للهيئات العامة وسياستها للمشاركة المالية في النشاطات الاقتصادية ومركزية وتركيز المشاركات كانت قد أخذت المنحى نفسه المرسوم من قبل السلطات العمومية والتي تكمن أهدافها في الليبرالية والخصخصة.

(ج) **الليبرالية والخصخصة**: يمكن أن يكون تطبيق السياسة الصناعية المغربية والسياسة الاقتصادية بصورة عامة الخاضع للاختيارات السياسية الايديولوجية لليبرالية الاقتصادية ممثلاً عن طريق المعادلة التالية: ليبرالية = مغربة (Morocanisation) + خصخصة + اندماج متزايد للاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي. والجزء الثاني من المعادلة لا يخضع لفترة معينة أو لمرحلة معينة، وذلك لأن المغربة (إعطاء الصناعة طابعاً مغربياً) والخصخصة والاندماج في الاقتصاد العالمي تجتمع وتتشابك لتشكل خلال الفترة التي استغرقتها ليبرالية الاقتصاد أوجهاً لحقيقة واحدة وهي التبعية المتعددة الأشكال للمغرب تجاه الخارج.

ولا تعني المغربة تأميم ولا توجيه الدولة للاقتصاد مثلما يوضح المالكي وم. ديوري، وإنما تعني صيغة لإشراك رأس المال المغربي مع رأس المال الأجنبي بنسبة ٥٠ بالمئة على الأقل محددة بمرسوم ٢ آذار/مارس ١٩٧٣، والمغاربة الذين يأملون في امتلاك حصة من رأس المال المغربي يجب عليهم في هذا الإطار أن يملكوا بموجب هذا المرسوم مبلغاً يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ درهم لضمان القروض البنكية التي تمنحها الدولة لهم في هذا الإطار، إلا أنه وبعد شهرين من ذلك أعلن عن «ظهير» (أي مرسوم) آخر في أيار/مايو سنة ١٩٧٣ ليحد من مدى تأثير المرسوم الأول ويمنح الحق في «المغربة» للأشخاص المعنويين المغاربة الخواص بعد أن كان حكراً على الأشخاص الماديين، «وبعبارة أخرى، فإن أي شركة ممغربة (٥٠ بالمئة مغربية و٥٠ بالمئة أجنبية) ومعتبرة مغربية تصبح جزءاً مهماً في عملية المغربة»، ويمكن لها أن تملك جزءاً من رأس مال أية شركة أجنبية، «وقد أدت المغربة إلى تقوية الرأسمال الأجنبي الأكثر أهمية وتقوية القاعدة الاقتصادية للعائلات الأكثر غنى في المغرب»[(١٥٧)].

وبعد سنتين من المرسوم المتعلق بالمغربة فإن النتائج كانت كما يلي:

- من بين أكثر من ٣٠٠٠ معنية، فإن ١٤٠٠ مؤسسة (ما يقارب ٤٩ بالمئة) قد تمت مغربتها وهي تضم ٥٦٠ مؤسسة صناعية و٦٨٦ مؤسسة تجارية و١٠٤ مؤسسات مخصصة للنقل والاتصال، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى للأثاث والسمسرة والتأمين[(١٥٨)].

(١٥٧) Diouri, *A qui appartient le Maroc?*, pp. 47 et suiv.

(١٥٨) Secrétariat d'état au plan, 1975,

نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٨.

وقد تجسدت المغربة بالتركيز المتزايد لرأس المال المغربي من دون أن تنقص أهمية رأس المال الأجنبي. وبالفعل فإن رأس المال المغربي قد شهد «سيطرة ٣٦ عائلة على رأسمال يبلغ ٢٢٠ مليون درهم يمثل ما يقارب ٢/٣ من رؤوس الأموال الخاضعة للمغربة الرقابية»، وقد وصل التركيز المالي إلى مستوى أقصى في عام ١٩٧٨ حيث إن «٣٠ عائلة كانت تراقب ربع رؤوس أموال القطاع الخاص»[١٥٩]. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون تداخل المغربة مع الانفتاح الخارجي المتزايد في المغرب ممثلاً أحسن تمثيل بزيادة نشاطات الشركة المالية لشمال افريقيا (ONA)[١٦٠]، وبين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ نجحت هذه الشركة في مضاعفة رقم أعمالها سبع مرات بتخصصها في الزراعة الغذائية (٧٣ بالمئة من رقم الأعمال) وكذلك بحصولها على فوائد في قطاعات المناجم، والصناعة (السيارات، والكيمياء، والنسيج) والنقل والسياحة، والأثاث، والخدمات المالية (البنوك، والتأمينات)... الخ. وقد ارتبطت نشاطاتها في ما بعد بالتجارة العالمية والاتصال (التلفزيون والراديوهات)، وفي عام ١٩٨٨ مثل رقم أعمالها البالغ ٩ مليارات درهم ٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام للمغرب.

والشركة المالية لشمال افريقيا حاضرة أيضاً في فرنسا أي تراقب شركات توزيع الأجهزة الصوتية (Félix-Potin) والرادارات، كما أنها امتلكت ١٠ بالمئة من رأس مال الشركة التجارية لغرب افريقيا (SCOA) في سنة ١٩٨٧، «والشركة التجارية لغرب افريقيا تضم ١٣٤ شركة في ٥٠ بلداً توظف ١١,٠٠٠ شخص وقد تحقق رقم أعمال يقدر بـ ١٦ مليار فرنك في عام ١٩٨٧»[١٦١].

ومن جهة أخرى، فإن شركة «ONA» قد اشتركت بنسبة ٥٠ بالمئة مع بنك «Paribas» لتشكيل «ONAPAR» «المكلفة بتشكيل شركات مالية واستقبال المستثمرين الأجانب وتنشيط البورصة بخلق منتوجات مالية جديدة تخدم استراتيجية مالية للانفتاح والاستثمارات الخاصة (أسهم مدلولات (Sicar)، سندات، صناديق مشتركة لتوظيف الأموال...)»[١٦٢].

وفي الحقيقة فإن شركة «ONA» تشكل تكتلاً حاضراً في المغرب وعلى المستوى الدولي، ترتبط مصالحه بمصالح البنوك والمجموعات الأجنبية القوية، وتمثل هذه الشركة رمز السياسة الليبرالية التي تعني في الوقت نفسه المغربة والخصخصة واندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي.

---

(١٥٩) Diouri, Ibid., p. 48.

(١٦٠) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ المؤسسات الكبرى لشمال افريقيا ونمو نشاطاتها، انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ٢١٤.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ١٩٦.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

ورغم عملية المغربة فإن دور رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المغربي قد بقي قوياً، هذه الأهمية تعود إلى كون رأس المال الأجنبي ممارساً لمراقبة فعلية على المؤسسات العمومية والخاصة التي يشترك معها، حتى ولو كانت المصالح الأجنبية تشكل أقلية لأنها تمتلك حق التجميد بمجرد تجاوزها لـ ٣٣,٤ بالمئة من رأس المال، هذه الرقابة تم تسهيلها عن طريق التبعية المغربية للخارج في الميادين التقنية، والمالية، والتجارية والبشرية (المساعدة التقنية)، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية التي منحها القانون المغربي للمستثمرين الأجانب، «وهكذا فبعد المغربة فإن رأس المال الأجنبي قد ازداد أهمية في أغلب الفروع الصناعية (ما عدا النسيج والفلاحة الغذائية) وفي السياحة، وهو يزداد أهمية في المناجم والطاقة والأشغال العمومية والتجارة والمؤسسات المالية والمصرفية والقطاع البحري»[(١٦٣)]. من جهة أخرى، فإن التراجع الظاهري لرأس المال الأجنبي في المؤسسات بعد المغربة قد تم تعويضه بنموه في القطاع العام الذي انفتح على عملية الاشتراك مع القطاع الخاص الأجنبي منذ الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)، وبالفعل فإن التنظيمات المغربية لم تحاول يوماً عرقلة رأس المال الأجنبي، بل على العكس من ذلك فإن قانون الاستثمارات لعام ١٩٨٢ قد قضى بفرض المغربة أي الارتباط مع المؤسسات الأجنبية التي ازداد دورها نتيجة لذلك.

ولم يمنع توقف عملية المغربة مسار الخصخصة من الاستمرار، لكن كان يجب انتظار شهر نيسان/ابريل ١٩٨٨ لكي يعتمد البرلمان المغربي قانون الخصخصة الذي لم يبدأ تطبيقه إلا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

وفي بداية ١٩٩١ نشر الوزير المكلف بالخصخصة رسمياً البرنامج الحكومي للخصخصة الذي يمتد على ٦ سنوات، وبعد أشهر من ذلك أعطى تدقيقات أكثر بإعلانه عن خصخصة ١١٢ مؤسسة عامة وإنشاء لجنتين مكلفتين بمتابعة هذه العملية حتى عام ١٩٩٥، كما تم الإعلان عن ١٠ مؤسسات عمومية مرشحة للخصخصة في آذار/مارس ١٩٩٢ منها المصنع الشرقي للاسمنت، ومجمع فاس للنسيج، وكذلك الصناعة القطنية في «وادي زيم»، وشركة مشتقات السكر، وفندق «ملابته»... الخ[(١٦٤)].

وفي شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ اعترف الوزير المكلف بالخصخصة بأن برنامج الخصخصة المعتمد علنياً والذي كان بطيئاً يجب تسريعه، وبهذا فقد تم الإعلان عن خصخصة جزء آخر من المؤسسات العمومية، كان القليل منها ذا طابع استراتيجي، ومنها ٦ مؤسسات لتوزيع البنزين، و٣ مصانع للاسمنت، و١١ فندقاً، وكان من المتوقع بحسب السلطات العمومية أن تبلغ إيراداتها ٣ مليارات درهم سنة ١٩٩٣[(١٦٥)].

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أعلن الوزير المكلف بالخصخصة أن الحكومة

---

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١٦٤) *The Middle East and North Africa*, p. 700.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٧٠٠.

المغربية قررت بيع ٥٠ بالمئة من رأس مال البنك المغربي للتجارة الخارجية (المنشأ في عام ١٩٥٩) المفتوح أمام المنافسة الخارجية والداخلية حتى آذار/مارس ١٩٩٥ بشرط ألا تتجاوز المشاركة الأجنبية ٢٦ بالمئة من رأس مال البنك[١٦٦]، وقد جلبت خصخصة المؤسسات العمومية للمغرب ٣٨٨ مليون دولار أي ما يقارب ٣,٤ مليارات درهم في عام ١٩٩٤.

وقد توقعت الحكومة إنهاء برنامجها للخصخصة في عام ١٩٩٥، وكان من المفروض أن تخصخص ١١٢ مؤسسة عامة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، لتحقق ملياري دولار للدولة أي ما مقداره ١٨ مليار درهم.

وقد قوى رأس المال الأجنبي من حضوره في المغرب خلال التسعينيات ليس عن طريق برنامج المؤسسات المغربية فقط، بل عن طريق الاستثمارات المباشرة المتزايدة في مختلف الفروع الصناعية والسياحة والخدمات أيضاً.

وفي المجموع، فإن السياسة الليبرالية المطبقة خلال العقود الأربعة بشقيها المغربة (٧٣ ـ ٨٢) والخصخصة المعلنة منذ البداية قد تجسدت من جهة باتساع القطاع الخاص المغربي وتركيزه المالي، ومن جهة أخرى بتفاقم تبعية الاقتصاد المغربي للخارج الناتجة عن دمجه المتزايد في الاقتصاد العالمي من دون أن يستفيد المغرب بمزايا خالصة من هذا النفوذ الأجنبي، ولا حتى أن يخلق شروطاً لتنمية اقتصادية مستقلة قائمة على اندماج الاقتصاد الوطني وتوسيع السوق الداخلية وتأمين تغطية أكبر للحاجيات الاجتماعية للسكان المغاربة.

وكما يؤكد ح. المالكي فإن «التجربة الاقتصادية المغربية قد كشفت عن حدودها أو بالأحرى فشلها، وقد ظهر أن من المستحيل بناء اقتصاد نموذجي رأس مالي في مجتمع «حطمت» فيه مسيرة النمو التاريخية بفعل الاعتداءات الأجنبية»[١٦٧].

وقد ساهمت التجربة الليبرالية في إثراء المغاربة الأغنياء والمؤسسات الأجنبية الأخرى العاملة في المغرب والخارج في الوقت نفسه خلال الأربعين سنة الماضية، وفي الوقت نفسه نلاحظ تفاقم التبعية المتعددة الأشكال للمغرب تجاه الخارج واتساع الفقر ما دام أن الفقراء سنة ١٩٩٤ قد بلغوا ١٠ ملايين فقير، في حين كانوا سنة ١٩٧٧ حوالى ٧ ملايين، أي بزيادة ٤٢ بالمئة في ١٧ سنة.

ولم يسمح تضاعف الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المغربي بتخفيض الاختلال المالي الخارجي والاختلال في تهيئة الإقليم ولا بالقضاء على التخلف والفقر.

---

(١٦٦) الحياة، ١٤/١٢/١٩٩٤.

(١٦٧) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, p. 90.

فهل يمكن أن نقول الشيء نفسه عن التجربة التونسية للتصنيع التي نشأت عن مقاربة ليبرالية مشابهة وعن الخيارات الاقتصادية نفسها؟

على رغم تقارب الخيارات السياسية ـ الاقتصادية للبلدين ووجود عوامل مشتركة عدة، إلا أن تطبيق التصنيع في تونس قد كان له طريق مميز.

ب ـ التصنيع في تونس

لم يتبع التصنيع في تونس طريقاً ثابتاً خلال الأربعين سنة الماضية، فقد حددت السياسات الصناعية المتبعة خلال مختلف المراحل، وطبقت بعد المشاكل السياسية والاقتصادية المختلفة. هذه التغييرات الخاصة بالتوجيه والمعتمدة بعد هذه الصعوبات السياسية تجعلنا نذكر بأهم الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة وتأثيرها في الاقتصاد التونسي بين عامي ١٩٥٦ و١٩٩٥.

فمباشرة بعد الاستقلال كانت سياسة الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على الغرب المعلنة من قبل بورقيبة خيارات أساسية في تونس، وقد كان مسار تخليص الاقتصاد التونسي من الطابع الاستعماري بطيئاً وتدريجياً (١٩٥٦ ـ ١٩٦٢) وقد تجسدت المقاربة الليبرالية في أول الأمر بعدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي وتوقيفها لكل الإجراءات الاقتصادية كافة يوماً بعد يوم.

وقد أدى تضاعف المشاكل الاقتصادية في تونس بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١، والدولنة المتنامية للاقتصاد والضغوط الممارسة من قبل الاتحاد العام للعمال التونسيين منذ مؤتمره في عام ١٩٥٦، بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يتسع المجال لذكرها، كل ذلك قد دفع الدولة التونسية إلى التخلي عن الخيار الليبرالي، واختيارها الاشتراكية رسمياً في عام ١٩٦٢، بل إن السلطة التونسية قد تغير اسم الحزب الواحد الذي أصبح منذ مؤتمر عام ١٩٦٤ يدعى «الحزب الدستوري الاشتراكي» وقد كان اعتماد «الغايات العشرية التنموية» بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧١ منعطفاً مهماً لتحديد استراتيجية صناعية بارزة في إطار مقاربة كلية تهدف إلى تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين، لكن هذا التوجه قد أُبطل في عام ١٩٧٠ ليتبع بتغييرات جديدة خلال الثمانينيات والتسعينيات، والتذكير المختصر بمراحل التصنيع في تونس سيسمح بمعرفة تأثيرات مختلف الاستراتيجيات الصناعية على الاقتصاد التونسي، وذلك لتقييم مدى صلابتها.

(١) مراحل التصنيع في تونس

لقد انطلقت عملية التصنيع في تونس لتعلن القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري بهدف تخليص الاقتصاد من هذا الطابع وتخفيف المقاربة الليبرالية التي ميزت البلاد بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١.

(أ) المرحلة بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦١: كما في الجزائر والمغرب، فإن تونس

عندما استقلت في عام ١٩٥٦ كانت تحتوي على جهاز صناعي بدائي يعمل في سياق استعماري، وحتى الثلاثينيات فإن النشاط الصناعي قد ينحصر في القطاع المنجمي والقطاع الغذائي (المطاحن). أما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٥٥ فإن الوحدات الصناعية قد تعلقت أساساً بالصناعة التحويلية الغذائية (عجائن غذائية، وسكريات، وزيوت ومعلبات) والصناعة النسيجية والجلدية، وقد كانت النشاطات الصناعية تابعة لمجموعات المصالح الفرنسية في إطار نظرة استعمارية صرف، وبعبارة أخرى، فإن الجهاز الصناعي الموجود في تونس خلال عام ١٩٥٦ كان يَتْبع مالياً وتقانياً وتجارياً وبشرياً «التأطير» للمؤسسات الفرنسية والسوق الفرنسية التي كان الاقتصاد التونسي مندمجاً فيها.

وهذا ما جعل المسيرين التونسيين الأوفياء لخياراتهم السياسية والاقتصادية الليبرالية يعتقدون خلال فترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ «أن الاستقلال الوطني كان يستطيع أن يتحقق في إطار تسوية تحترم المصالح والخبرات الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية للمعسكر الغربي»(١٦٨). وفي غياب استراتيجية للتنمية الاقتصادية واستراتيجية صناعية، فإن الحكومة التونسية قد اكتفت بالقيام ببعض الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالسيادة الوطنية المستعادة (خلق نظام مصرفي تونسي، إنشاء عملة الدينار، مراقبة عمليات الصرف، مراقبة التجارة الخارجية... الخ.).

وهذه المرحلة مميزة بالجمود والمصاعب الاقتصادية المربوطة بانخفاض الاستثمارات وعجز الميزان التجاري وتقليص الواردات، وقد كانت الأزمة الاقتصادية التي تحملتها الجمهورية التونسية الفتية سبباً في ظهور نقاش أفكار قاد إلى تغيير الوجهة المكرسة باعتماد «الأهداف العشرية للتنمية» (١٩٦٢ ـ ١٩٧١).

(ب) **عقد الستينيات**: كان تعيين أحمد بن صالح على رأس الوزارة القوية للاقتصاد يشكل تغييراً للوجهة، وبتوجيه من هذا النقابي والرجل السياسي المحنك اعتُمدت الخطة الثلاثية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤) والخطة الرباعية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) انطلاقاً من «الأهداف العشرية» التي تحدد إطارها، وهذا يعني تطبيق سياسة صناعية «بإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي» وبتحرير هذا الاقتصاد من سيطرة الاستعمار، وقد اعتبر التصنيع عملية قادرة على خفض الاضطرابات التي تحدث بين القطاعات والجهات، وتأمين تكامل أفضل للاقتصاد التونسي. وقد نشأ هذا التصنيع عن مقاربة شاملة تقوم على إنشاء صناعة قاعدية وصناعة اندماجية بين القطاعات وصناعة خفيفة قائمة على استعمال المادة الأولية المحلية وإنتاج سلع إحلال الواردات.

وباندفاع من الدولة، فإن القطاع الصناعي قد عرف انطلاقة مهمة خلال

---

(١٦٨) أ. محجوب، نقلاً عن: Pierre Signoles, «Industrialisation, urbanisation et mutations de l'espace tunisien,» dans: *Etats, territoires et terroirs au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985), p. 281.

الستينيات، وقد كانت الوحدات الصناعية المنجزة موجهة لاستعمال المصادر الطبيعية المحلية، وبهذا فإن وحدة حديد وصلب، على سبيل المثال، قد أنجزت من أجل تحويل معدن الحديد، ومصفاة أنجزت لمعالجة النفط، وصناعة كيماوية وسماد من أجل استخدام الفوسفات، ومصنع لعجينة الورق لمعالجة الحلفاء ومصنع للسكر لتحويل الشمندر ومصانع للأسمنت والآجر لاستعمال المواد الأولية المحلية.

وقد كانت الصناعة النسيجية والجلدية أكثر الصناعات تكاملاً بفضل إنشاء وحدات للغزل والنسيج والألبسة والأحذية وتحويل الصوف والقطن والجلد، كما تم تطوير الصناعة الغذائية لمعالجة بعض المواد الفلاحية[١٦٩]، وبالطبع فقد كانت أهداف هذه السياسة الصناعية تكمن في إرادة تثمين المصادر الطبيعية الموجودة محلياً لتقوية الاستقلال الاقتصادي. لكن إنجاز هذه الوحدات الصناعية والسلع الأخرى إضافة إلى تنوع النسيج الصناعي، كان يستجيب لاهتمامات استراتيجية أخرى، كخلق فرص العمل والتوزيع الجهوي المتوازن للنشاطات الصناعية وتلبية الحاجيات من سلع الاستهلاك الصناعي بمنتجات وطنية.

وقد عرفت تونس انطلاقة ليس لها منازع في الميدان الصناعي خلال هذه المرحلة. لقد حددت وجهة الدولة عملية التصنيع. فبين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٩ سخرت الدولة للقطاع الصناعي أكثر من ٩٢ مليون دينار تونسي أي ما يعادل ٨٤ بالمئة من مجموع الاستثمارات الصناعية. وقد ساهم القطاع التونسي الخاص بأكثر من ١٦ مليون د.ت.، أي ما يعادل ١٤,٨ بالمئة من الاستثمارات الصناعية. وقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر هامشياً بـ١,٣ مليون دينار أي ما يعادل ١,٢ بالمئة من مجموع الاستثمارات خلال المرحلة نفسها.

إن المسار التصنيعي المعلن عنه في بداية الستينيات والمتضمن مسعى تطوعياً يريد خلق قاعدة مادية مهمة بعيداً عن أطماع أصحاب الاتجاه الاستعماري أو الاستعمار الجديد من أجل تخفيض التبعية التونسية تجاه الخارج واعتماد سياسة اقتصادية وطنية بهدف تقوية الاستقلال الاقتصادي في إطار غاية حيوية، ومهما كانت النقائص السياسية الصناعية المطبقة خلال هذه المرحلة (التي سنحللها لاحقاً) من ناحية الشغل وتهيئة الإقليم من جهة أخرى، فلا يمكن إنكار كون تونس قد تمكنت من الحصول على جهاز اقتصادي مهم باعتمادها على إمكانياتها الذاتية، على الرغم من ضيق السوق التونسية ومحدودية الموارد الوطنية، وهو ما تعارض مع المصالح الأجنبية في تونس، وهذا ما يفسر سقوط أحمد بن صالح والحملة المغرضة عليه قبل محاكمته وخلالها وبعدها بزمن. ويتعلق الأمر هنا بقضية سياسية، فقد عادت تونس إلى اعتماد الليبرالية الحالمة والقوية في عقد السبعينيات.

---

(١٦٩) لمزيد من التفاصيل حول التصنيع التونسي خلال الستينيات، انظر: Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique*, pp. 172 et suiv.; Amin, *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*, pp. 155-157, and Signoles, Ibid., pp. 282-286.

(ج) **عقد السبعينيات**: اختار بورقيبة الهادي نويرة ليخلف أحمد بن صالح في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ على رأس وزارة الاقتصاد، وبعد ذلك بأشهر تم تعيين نويرة وزيراً أولاً، وهو المنصب الذي شغله حتى نيسان/ابريل ١٩٨٠، وقد قام نويرة فوراً بمقاضاة السياسة التصنيعية الموجهة والمحمية من قبل الدولة، كما قام في الوقت نفسه بالثناء على الليبرالية وضرورة الرجوع إلى اقتصاد السوق.

وقد تزامن مع هذه العودة إلى الليبرالية الاقتصادية في تونس حادثان مهمان على المستوى الدولي:

ـ البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية تنصح بقفزة ليبرالية تعتمدها دول العالم الثالث بتطبيقها نموذجاً صناعياً مبنياً على سياسة إحلال الواردات وإهمال حماية الدولة صناعاتها الفتية، وكل هذا وذلك في إطار قفزة ليبرالية بحتة.

ـ دخلت الدول الغنية والمصنعة منذ الستينيات في عملية إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحويل تقاناتها، هذا المسار سرّع خلال السبعينيات حركة إخراج النشاطات الصناعية المحكوم عليها بأنها ملوثة أو غير ذات نفع وتوجيهها للدول النامية حيث يعتبر مستوى أجور القوى العاملة منخفضاً للغاية.

وقد جعل القرب الجغرافي لأوروبا، ووجود برجوازية تونسية، ووجود إطارات وعمال تونسيين مؤهلين، وتجانس البلاد واستقرارها السياسي، كل هذا جعل تونس «الليبرالية» أرضاً مفضلة لتطبيق التوجيهات الاقتصادية التي تصدرها المؤسسات الدولية والشركات المختلطة والهادفة لإقامة تنمية صناعية للقطاع الخاص تعتمد على تشجيع الصادرات.

وفي هذا السياق صاغت الحكومة التونسية سياسة صناعية جديدة. ولم يجر الحديث عن استراتيجية صناعية ولا عن استقلالية اقتصادية، بل إن الاختيار كان بسيطاً، فقد خفضت الدولة تدخلها في الميدان الصناعي مع احتفاظها بالقطاعات الحساسة (المناجم، النفط، الكيمياء، الصناعة الثقيلة... الخ.) وبالوحدات الكبرى غير المربحة التي يتجاوز تمويلها قدرات القطاع الخاص الوطني (الحديد والصلب، الأسمدة، الفوسفات، الاسمنت... الخ.). والباقي كله قد أعطي طابعاً ليبرالياً، وقد شُجعت الاستثمارات الخاصة التونسية والأجنبية من قبل القانون (قانون ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٢ وقانون ٣ آب/اغسطس ١٩٧٤)، كما تم تغيير دور الدولة في الميدان الصناعي، فتشجيع المبادرات الخاصة، ثم إنشاء مجموعة من الهيئات كوكالة تنمية الاستثمارات (API) المكلفة بتنمية الاستثمارات الخاصة التونسية والأجنبية، والوكالة العقارية الصناعية (AFI) المكلفة بتهيئة المدن والمناطق الصناعية، وصندوق التنمية واللامركزية الصناعية الذي يكمن دوره في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع تنمية الصادرات.

وقد ساهمت الاجراءات الليبرالية المقررة من قبل الدولة في تنمية الصناعات

التحويلية الصغيرة والتركيبية والعلاجية. وكانت حصة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية قد زادت بصورة كبيرة من ٢٢ بالمئة في الستينيات إلى ٤١ بالمئة في السبعينيات، وقد ترك عدد كبير من الإطارات التونسية الإدارات والمؤسسات العامة لتغيير نشاطاتهم إلى متعاملين في الصناعات التحويلية[١٧٠].

ومن المناسب هنا الاشارة إلى أن الوحدات الصناعية المنشأة حديثاً في ظل الازدهار الليبرالي كانت تابعة للسوق الخارجية التي تتزود منها «ليس فقط، بسلع التجهيز وقطع الغيار وإنما أيضاً وبصورة خاصة المواد الأولية والمنتوجات نصف الجاهزة أو شبه المنتهية[١٧١]، وقد ساهمت الليبرالية الاقتصادية في تفاقم ضعف تونس وتبعيتها للخارج. وقد قامت سياسة التصنيع المقررة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ على الصعد كلها بإهمال التوجهات الاستراتيجية كالتكامل الاقتصادي الوطني وتوسيع السوق الداخلية، وقد كانت الاهتمامات الرئيسية للحكومة التونسية قائمة على هدفين هما:

- تأمين النمو الاقتصادي بوتيرة متواصلة.

- وتنمية الصادرات الصناعية.

وطبعاً فإنه بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ كانت الاستثمارات الصناعية المقدرة بمليار دينار تونسي، قد سمحت بإنشاء ٨٠٠ مؤسسة جديدة، و١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل إضافية[١٧٢]، وهكذا، فإن نمو الصناعات التحويلية قد بلغ معدلاً متوسطاً يقدر بـ ١٢ بالمئة سنوياً، وهو أعلى معدل ارتفاع للناتج الداخلي الخام، بحيث ارتفعت حصة القطاع الصناعي للناتج الداخلي الخام من ١٧ بالمئة إلى ٣٤ بالمئة في سنة ١٩٨١[١٧٣].

إلا أن النتائج الكمية لم تعوض عدم الكفاية النوعية التي هي على الترتيب: الاضطرابات القطاعية والاختلافات الجهوية والاختلالات المالية الخارجية، وقد تجسد نمو القطاع الصناعي خلال عشر سنوات من الليبرالية المطلقة بانخفاض معدل اندماج الاقتصاد التونسي «وقد كانت الصناعات المسماة تصديرية ـ وهي صناعات بدائية غير فعالة. . . (تشكل) أوراماً خارجية لا تستطيع الاندماج أفقياً مع باقي جوانب الاقتصاد، وليس من الصحيح دعوتها بالصناعات التصديرية، بل إنها بالأحرى صناعات تابعة»[١٧٤] قد تناسب نمو هذه النشاطات مع المستوى الضعيف للأجور والاعفاء من الضرائب الجمركية والجبائية والربح السهل. ولا يساهم الاستثمار بأية طريقة في حل المشاكل الاقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية ولا في القضاء على مشاكل الدول النامية، وكذلك فإن ضيق السوق التونسية لا

---

(١٧٠) Guen, Ibid., p. 173.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(١٧٢) Signoles, Ibid., p. 291.

(١٧٣) Guen, Ibid., p. 174.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

يبرر بتاتاً، على سبيل المثال، إنشاء ٥ وحدات لتركيب السيارات التابعة لشركات مختلفة (المتنافسة في السوق الأوروبية والدولية) التي تضاف إليها مشاريع مختلفة لتركيب الشاحنات والحافلات والجرارات. وإقامة مثل هذه المشاريع يبعد تونس عن إمكانية إقامة صناعة حقيقية (الميكانيك والمعادن وغيرها) تلعب دور المحرك في إطار الاندماج الاقتصادي التونسي، وهو ما يعني ضياع الفرص. وقد كان يجب انتظار التوقف عن دفع العملة الصعبة في عام ١٩٨٦ للتأكد من جدوى هذه السياسة الصناعية، والإحاطة بالخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تونس بفعل نضوب المصادر الخارجية المخصصة للتمويل بالمادة الأولية والنصف الجاهزة وقطع الغيار الضرورية لعمل الجهاز الاقتصادي.

(د) مرحلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦): لقد اتخذت اجراءات تصحيحية منذ عام ١٩٨٠ بتعيين محمد مزالي وزيراً أولاً، وهو الذي كان يعتمد سياسة براغماتية وموجهة وتهدف إلى نتائج أكثر فعالية تخدم مصالح تونس، لكن هذه المهمة النبيلة والشاقة قد تم إفشالها نتيجة لهزتين:

ـ الأولى: هزة اقتصادية، تمثلت بالانخفاض الكبير لأسعار النفط في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ ليبلغ المستوى ٨ دولارات للبرميل وهو ما خفض الموارد الخارجية التونسية وقاد البلاد إلى طلب معونة صندوق النقد الدولي.

ـ والثانية: سياسية، تمثلت في استبدال مزالي قبل الانقلاب الذي حصل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

وقد حاول محمد مزالي، الرجل السياسي النيّر الذي يحمل ثقافة عالية، ووطنية وإخلاصاً كبيرين، أن يوفر شروط تقويم الاقتصاد بجعل الدولة تبادر أكثر في مجال تصور وتأطير سياسة التصنيع، وفي إطار الحصيلة الناتجة عن المرحلة السابقة والتحليل الموضوعي للنتائج المحصل عليها، فقد اتخذت اجراءات جديدة لاعتماد سياسة صناعية تراعي التنمية والتوازن الجهوي، وبهذا فقد أقر في حزيران/ يونيو ١٩٨١ قانون جديد للاستثمارات، وقصد توجيه الاستثمار وتشجيعه أعطيت أهمية خاصة للأبعاد الأربعة التالية:

ـ الأولوية المعطاة للصناعات المكملة لتخفيض التبعية للخارج من جانب الاقتصاد التونسي التي زادت حدتها خلال المرحلة السابقة.

ـ أولوية المشاريع المنتجة لفرص العمل.

ـ زيادة الفرص والمزايا للمؤسسات التي تستثمر في المناطق المحرومة لتخفيف اللاتوازن الجهوي.

ـ تقوية اللامركزية.

وقد وضعت خطة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) في هذا الإطار مجموعة من الاجراءات التأطيرية للاقتصاد بتشجيع القطاع المصنع لتعويض النفط، الثروة النافدة والمورد المهم للعملة الصعبة.

وقد تم إنشاء وحدات صناعية عامة وخاصة جديدة خلال هذه المرحلة للاستجابة للحتميات المترتبة على التوجه الجديد في هذا المجال. وبهذا فإن الصناعة الادماجية قد قويت بإنجاز وحدات للصناعة الميكانيكية والمعدنية والكيمياوية للقطاع العام.

وقد نجح محمد مزالي في جذب رؤوس الأموال من مختلف البلدان العربية، كالعربية السعودية والكويت والإمارات العربية لتمويل الاستثمارات الصناعية، هذه المساعدة المالية العربية أخذت شكل مساهمات في رأس مال الشركات الاقتصادية المختلطة أو شكل قروض بشروط مناسبة لتمويل النشاطات ذات الطابع التصديري، وقد ساهمت هذه المساعدة في تقوية العلاقات الاقتصادية بين تونس وبلدان الخليج وساعدت مسار التكامل الاقتصادي عربياً. كما أنها وجهت الاستثمارات الصناعية نحو المناطق المحرومة في إطار سياسة توازن جهوي وعدالة اجتماعية.

وقد أيدت حكومة مزالي إقامة تكامل اقتصادي مغاربي، فكان هناك نوعان من النشاط خطط لهما في هذا المجال للتعاون مع الجزائر:

- إقامة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين في إطار آفاق مغاربية، وقد أنجزت ثلاث وحدات صناعية خلال الثمانينيات: مصنع إنتاج محركات ديزل في ساقية سيدي يوسف، ومصنع الاسمنت الأبيض في فريانة، ووحدة هياكل حديدية في «غرديماو»، وكان مقرراً إنشاء مشاريع صناعية عدة في إطار الصناعة التكاملية (إنتاج ثنائي للتجهيزات الموجهة إلى الصناعة النسيجية والصناعة البلاستيكية والمعدنية، والمنشآت الميكانيكية. . .) لكن انخفاض العائدات الخارجية للبلدين بعد سقوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ قد أدى إلى تأجيلها.

- تصور وإنجاز سياسة مشتركة لتنمية المناطق الحدودية المحرومة، ويعني هذا إنجاز مشاريع تنموية مشتركة على طول الحدود الجزائرية التونسية تشمل الفلاحة والصناعة الصغيرة والمتوسطة وإقامة المساكن والهياكل القاعدية الاجتماعية (المدارس، الثانويات، المستشفيات. . .)، كما تم إنجاز مشاريع عدة في هذه المجالات كحرية التنقل بين البلدين بالنسبة لسكان المناطق الحدودية، لكن هذه الخطوة أحبطت بعد الأزمة المالية التي طالت البلدين، ثم الأزمة الجزائرية السياسية منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، ومنذ هذا التاريخ لم يعد التعاون بين البلدين يشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل أصبح التعاون أمنياً لمحاصرة الحركة الإسلامية في البلدين بتحريض وتحريك من فرنسا.

وإذا كان معدل نمو الصناعات التحويلية قد انخفض إلى ٣ بالمئة في عام ١٩٨٣ فإنه ارتفع بعد ذلك إلى ٩ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦[١٧٥]، لكن الانخفاض المفاجئ لسعر النفط في عام ١٩٨٦ قد حرم تونس من وسائل الدفع الخارجية المعهودة،

(١٧٥) *The Middle East and North Africa*, p. 839.

وقد عرقلت حرب أسعار النفط المعلنة من بلدان الخليج السياسة الصناعية الجديدة وعطلت حقيقة الجهد البنائي المغاربي، كما أضعفت التوازن المالي الخارجي، وخلقت مضايقات عديدة لمسيرة الاقتصاد التونسي.

(هـ) مرحلة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٥: هذه المرحلة مطبوعة بغياب استراتيجية صناعية، وتطبيق برنامج التصحيحات الهيكلية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. وفي القطاع الصناعي شجعت الدولة الاستثمارات الخاصة بهدف مزدوج: جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الصناعات التصديرية، ومثل هذه الخيارات تجسد العودة إلى الليبرالية المبسطة وإعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي لم ينجح خلال السبعينيات. وقبل سنوات قليلة من القرن الحادي والعشرين تظهر الملابسات أن تونس قد عرفت تبعية كبيرة للخارج خلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه فإن الفوارق الجهوية قد زادت حدتها.

وقبل تحليل آثار التصنيع في تونس خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة يجب التذكير بنمو بعض المميزات الأساسية للصناعة التونسية.

(٢) المميزات الأساسية للصناعة التونسية

(أ) نمو الاستثمارات: لقد خصصت تونس موارد مالية مهمة للقطاع الصناعي، كما يشير الجدول رقم (٤ ـ ٣٢). وفي بداية هذه المرحلة كان جهد الاستثمارات ذا طابع عمومي غالباً (عقد الستينيات)، أما حصة القطاع الخاص فلم تتوقف عن الارتفاع منذ السبعينيات لتصل إلى ٥٢,٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات المقررة في خطة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٦).

الجدول رقم (٤ ـ ٣٢)

نمو الاستثمارات الصناعية التونسية (بالمليون دينار تونسي)

	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٨٦
الاستثمارات الصناعية (١)	١٠,٩	٥٤,٢	٤٣,٨	٢٠٠,٤	٥٤٤	٣٣٩٠
مجموع الاستثمارات (٢)	٦٩,٦	١٤٤,٩	١٥٥	٤٤٨	١٢٩٠	٨٥٩٥
نسبة الاستثمارات الصناعية الى مجموع الاستثمارات (١)/(٢) (بالمئة)	١٥,٦	٣٧,٤٠	٢٨,٢٠	٤٤,٧	٤٢,١٠	٣٩,٤

المصدر: Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique*, pp. 226 et 228.

ومثلت الاستثمارات الصناعية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٦ ما يقارب ٤٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات ما عدا في عام ١٩٧٠ التي سجلت إهمالاً للقطاع الصناعي وتحريراً على الصعد كلها، وهكذا فعلى الرغم من تشجيع القطاع الخاص فإن الاستثمارات العمومية بقيت مهمة بالنظر إلى الأهمية النسبية للقطاع الصناعي العمومي.

(ب) **نمو الإنتاج الصناعي**: إن نسيج الصناعة التونسية متنوع للغاية، فهو يمتد من القطاع المنجمي ونشاطاته المتعددة كالحديد والصلب والكيمياء الثقيلة، إلى النشاطات التقليدية كالنسيج والجلود والصناعة الغذائية مروراً بالصناعات الميكانيكية والمعدنية وقطاع مواد البناء.

وقد تطور معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي على شكل أسنان المنشار من ٧,٤ بالمئة بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٦ إلى ٤ بالمئة في سنة ١٩٧٧، إلى ١١,٦ في سنة ١٩٧٨، و٤ بالمئة بين سنتي ١٩٨٧ و١٩٩١[١٧٦].

ولم يسجل الإنتاج المنجمي (الجدول رقم (٤ ـ ٣٣)) تنوعاً ملحوظاً إلا بالنسبة للفوسفات الذي زاد إنتاجه على الضعف بين عام ١٩٦٥ الذي بلغ فيه ٣,٠٤٠ ألف طن وعام ١٩٩١ حيث بلغ ٦,٣٥٢ ألف طن.

الجدول رقم (٤ ـ ٣٣)

نمو الإنتاج المنجمي (بآلاف الأطنان)

السنوات	الفوسفات	الحديد	الرصاص	الزنك	النفط
١٩٦٥	٣٠٤٠	١١١٧	٢٥	٧	-
١٩٧٠	٣٠٢١	٧٧٤	٣٥	٢١	٤١٥١
١٩٧٥	٣٢٩٣	٦١٤	١٧	١١	٤٦٠٩
١٩٨٠	٤٥٠٢	٣٩٠	١٤	١٦	٥٦٢٧
١٩٨٥	٤٥٠٥	٣٠٩	٤	١٠	٥٤٠٤
١٩٩١	٦٣٥٢	٢٩٥	١,٣	٩,٤	٥١٩٥

المصـــــدر: Ganiage, *Histoire contemporaine du Maghreb*, p. 678, et *The Middle East and North Africa*, p. 845.

وفي الحقيقة، فإن النفط والحديد والفوسفات هي المواد الوحيدة التي تلعب دوراً اقتصادياً مهماً إلى درجة ما، وعلى رغم المستوى المنخفض لإنتاجه، فإن النفط قد شكل حتى عام ١٩٨٥ مصدراً مهماً للعملة الصعبة قبل تدهور الأسعار في سنة ١٩٨٦. وقد بلغت مداخيل صادرات النفط ١٨ بالمئة من مجموع مداخيل الصادرات في عام ١٩٩٠، و١٥ بالمئة فقط في عام ١٩٩٢.

وتستعمل خامات الحديد في مجمعات الحديد والصلب في منزل بورقيبة قرب بنزرت التي تنتج ٢٠٠,٠٠٠ طن سنوياً تقريباً، والتي تستطيع إنتاج ٤٠٠,٠٠٠ طن

---

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٤١ ـ ٨٤٢.

سنوياً. ويُصدر الفوسفات إما في شكله الخام أو يحول إلى أسمدة أو حمض الفوسفوري في صفاقس.

الجدول رقم (٤ ـ ٣٤)

نمو هيكل الفروع الصناعية في تونس (١٩٦١ ـ ١٩٨١) (نسبة مئوية)

الفروع	١٩٦١ ـ ١٩٦٣	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢	١٩٧٩ ـ ١٩٨١
الصناعات الغذائية	٦٥,٥	٤٠,٧	٢٩
الصناعات الميكانيكية والالكترونية	٦,٩	١٢,٧	١٣,٥
صناعات مواد البناء	٧,٧	٧,٧	١٤,٥
الصناعات الكيماوية	٦,٤	٩,٤	٩,٤
صناعات النسيج	٧,٨	١٩	٢٣,٥
صناعات مختلفة	٥,٧	١٠,٥	١٠,١
مجموع الصناعات التحويلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجاً، آفاق مغاربية؛ ١١ (تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣)، ص ١١٩.

إذن فقد نمت الصناعة التحويلية في عام ١٩٧٢ و١٩٨١ بمعدل سنوي متوسط بلغ ١٢ بالمئة ثم ٣ بالمئة في عام ١٩٨٢ و٩ بالمئة حتى الأزمة المالية لعام ١٩٨٦.

وتساهم صناعة النسيج والجلود والنشاطات التحويلية المهمة للغاية بنسبة ٢٣,٥ بالمئة و٢١ بالمئة من الصناعة التحويلية في سنة ١٩٨٠ و١٩٩٠ على التوالي، وبنسبة ٣٩ بالمئة من الصادرات التصنيعية الكلية سنة ١٩٩١، كما مثلت الصناعة الغذائية ٢٥ بالمئة من الإنتاج الصناعي في عام ١٩٩١ مقابل ٦٥ بالمئة في عام ١٩٦١ و٤١ بالمئة في عام ١٩٧٠[١٧٧]. كما أن فروعاً صناعية أخرى تم تطويرها، ومن أهمها نذكر مواد البناء والنشاطات الميكانيكية والالكتروميكانيكية والكيميائية والخاصة بالورق والخشب، كما تجاوز إنتاج الاسمنت ٤ ملايين طن سنة ١٩٩٠ قبل أن ينخفض إلى ٣,٩ ملايين في سنة ١٩٩١. وفيما يتعلق بالصناعة الميكانيكية فإننا نسجل أن الإنتاج قد بلغ ٢,٢٠٠ جرار و٦,٠٠٠ محرك ديزل و١٠٠ حاصدة سنوياً، ساقية سيدي يوسف، وينتج المجمع المنجز بالشراكة مع الجزائر ٢٥,٠٠٠ محرك ديزل سنوياً.

ـ وبعد الاخفاق المسجل في نشاطات تركيب السيارات السياحية التي أغلقت بعض وحداتها أبوابها خلال الثمانينيات بعد الأزمة المالية التي هزت تونس، فإن صناعة السيارات قد استعادت مكانتها، ففي عام ١٩٨٨ تم إنشاء شركات مختلطة مع مرسيدس

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٤٠.

وفولسفاغن لإنتاج قطع الغيار، وفي عام ١٩٩١ أعلنت شركة جنرال موتورز (الولايات المتحدة الأمريكية) عن إعادة فتح مصنع تركيب السيارات في القيروان لإنتاج ٤,٠٠٠ سيارة سنوياً.

وفي ما يخص الصناعة الكيمياوية فإن إنتاجها لم يمثل أكثر من ٩ بالمئة من إنتاج المصنع في عام ١٩٩٠ مقابل ١٣ بالمئة في عام ١٩٧٠، ومن مجموع النشاطات الحرفية فإن الأكثر انتشاراً هو إنتاج الخزف الصيني في نبّول وإنتاج السجاد في القيروان.

(ج) **العمل، تكاليف الاستثمار والإنتاجية**: على رغم تجنيد موارد مالية مهمة سواء كانت عامة أو خاصة لتصنيع تونس، فإن القطاع الصناعي لم يوفر العدد الكافي من فرص العمل التي تتلاءم مع الجهد المالي المسخر لهذا الغرض.

وفي الحقيقة، فإن السكان النشطاء العاملين في القطاع الصناعي كانوا يمثلون ٢١ بالمئة من إجمالي عدد السكان النشطاء في عام ١٩٦٥، و١٩,٩ بالمئة في عام ١٩٨٤، و١٦,٣ بالمئة في عام ١٩٨٨[(١٧٨)]، ولم يستطع القطاع الصناعي خلق فرص العمل بالدرجة التي كان يأملها الرأي العام، وكانت تشيعها السلطات العمومية.

وخلال النصف الأول من الثمانينيات تراوحت فرص العمل الصناعية المتوفرة بين ٢٧,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ سنوياً[(١٧٩)]. وتعود الحصة الضعيفة نسبياً لليد العاملة في الصناعة التونسية، على رغم أهمية الاستثمارات الصناعية، إلى اللجوء إلى تقنيات رأس المال المكثف.

ولم يساعد الطابع الرأسمالي للاستثمارات الصناعية في خلق فرص العمل بكمية معتبرة، ويشير الاحصاء الرسمي المعتمد في عام ١٩٨٤ إلى أن القطاع الصناعي كان يشغل ٣٥٥,٧٧٠ أجيراً من مجموع السكان النشطاء العاملين البالغ عددهم ١,٧٨٦,٤٢٠ عاملاً من مجموع قوة عمل تمثل ٢١٣,٢١٠ نسمة، وعدد سكان إجمالي يقدر بـ ٦,٩٦٦,١٧٣ نسمة.

ونسجل عموماً أن الاستثمارات الصناعية خلال الـ ٣٥ سنة الماضية والممثلة لـ ٤٠ بالمئة من الاستثمارات الكلية، قد تمكنت من توليد قيمة صناعية إضافية بلغت ٣٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام في عام ١٩٩٣، بينما لا تمثل اليد العاملة الصناعية سوى ١٦ بالمئة من اليد العاملة الكلية الموظفة خلال نهاية المرحلة.

ويعود ارتفاع تكاليف العمل في القطاع الصناعي إلى اللجوء إلى التقانة المتقدمة وإعادة النظر في المشاريع أثناء إنجازها من خلال رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة. وبهذا تضاعفت تكاليف العمل خلال تنفيذ خطة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦). ففي الصناعة

(١٧٨) المصدر نفسه، و PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain.*

(١٧٩) *The Middle East and North Africa*, p. 842.

الكيماوية، على سبيل المثال، كانت التكلفة الحقيقية «٦٧,٠٠٠ دينار تونسي (للمنصب) مقابل توقعات بـ ١٠,٥٠٠ دينار، أما في صناعة مواد البناء فبلغت ٣٨,٠٠٠ دينار مقابل توقعات بـ ١٣,٣٠٠ دينار، أما في الصناعة الميكانيكية فوصلت إلى ٢٤,٠٠٠ دينار مقابل توقعات بـ ٨,٥٠٠ دينار»[١٨٠]. وتعتبر تكلفة التشغيل أكثر ارتفاعاً في القطاع العام منها في القطاع الخاص، ففي خلال المرحلة نفسها كانت تتراوح بين ١٨,٦٦٦ ديناراً في عام ١٩٨٥ و١٩,٤٣٣ ديناراً في عام ١٩٨٤ في القطاع الصناعي الخاص، ويعود ذلك إلى طبيعة الاستثمارات العمومية الأكثر ثقلاً وتميزاً بالضرورة، ولكن هذا لا يفسر كل شيء.

ونلاحظ أيضاً ضعف مستوى الإنتاجية التي بلغ معدلها المتوسط ٠,٧ بالمئة سنوياً خلال خطة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) مقابل ٢,٩ بالمئة قبل ذلك، كما سجلت الصناعات الكيماوية والفلاحية الغذائية انخفاضاً في الإنتاجية[١٨١]. وخلال النصف الثاني من الثمانينيات الذي ليست لدينا حوله إحصائيات، فإن أغلب الظن أن الإنتاجية قد بلغت نسبة انخفاض عالية بسبب سوء استخدام القدرات المتوفرة، وإغلاق الوحدات الصناعية العمومية والخاصة بفعل التقليص من واردات المواد الأولية ونصف الجاهزة وقطع الغيار بعد تدهور أسعار النفط منذ سنة ١٩٨٦.

ومجموع هذه العوامل يبرز أنه على رغم الجهد المالي الذي بذلته تونس في مجال التصنيع، فإن النتائج المسجلة خلال هذه المرحلة الطويلة تبدي ضعف مردودية الجهاز الصناعي المُنشأ.

وفي الحقيقة فإنه بالنظر إلى تأثيره في العمل واندماج الاقتصاد التونسي وتوسيع السوق الداخلية والاختلالات ما بين القطاعات وعدم التوازن المالي الخارجي، فإن القطاع الصناعي لم يلعب دوره المحرك الذي يجب أن يقوم به لوضع تونس في سكة الانطلاقة الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، فإن زيادة الفروقات الجهوية والتبعية للخارج الناتجتين عن السياسات الصناعية المختلفة منذ الاستقلال السياسي أضعفتا الاقتصاد التونسي على رغم الامتيازات كلها المسجلة في هذا المجال.

(٣) الفروقات الجهوية والتبعية للخارج

من بين الآثار السلبية للاستراتيجيات الصناعية المطبقة خلال العقود الأربعة الأخيرة يمكن الحديث باختصار عن عاملين رئيسيين كي لا نطيل في هذا العرض: أولهما داخلي وهو متعلق بتفاقم الفروقات الجهوية، والآخر يتعلق بتضاعف التبعية التونسية للخارج.

(أ) تفاقم الفروقات الجهوية: على الرغم من التشجيعات والتحفيزات الممنوحة من الحكومة التونسية لإقامة وحدات صناعية داخل تونس بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٩

---

(١٨٠) Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique*, p. 176.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

بمبادرة من أحمد بن صالح، وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ بتوجيه من محمد مزالي، فإن الجهاز الصناعي يبقى اليوم سيئ التوزيع جغرافياً، فأكثر من نصف الصناعة متركزة في تونس العاصمة، كما أن الجهات الداخلية من البلاد قد استقبلت عدداً محدوداً من الاستثمارات. وبين هذين النقيضين استفاد الساحل (في بنزرت ومن نبّول إلى قابس) من الباقي، وقد ازدادت الاستثمارات في منطقة الساحل ابتداء من عام ١٩٧٣، كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣٥).

الجدول رقم (٤ ـ ٣٥)

التوزيع الجهوي للصناعة التونسية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٩) (نسبة مئوية)

المناطق	١٩٦٧			١٩٧٣			١٩٧٣ ـ ١٩٧٩	
	فرص العمل	رقم الأعمال	القيمة المضافة	فرص العمل	رقم الأعمال	القيمة المضافة	فرص العمل	الاستثمارات
تونس العاصمة	٥٨,٣	٥٦,٦	٧٢	٥٣,٦	٥٩,٦	٥٧,٦	٤٠,١	٢٧,٣
باقي الساحل (بنزرت نبّول وقابس)	٣٢,٧	٣١	١٣,٥	٣٦,٢	٣٢,٧	٣٥,٦	٤٩	٥٧,٩
تونس الداخلية	٩	١٢,٤	١٤,٥	١٠,٢	٧,٧	٦,٩	١٠,٩	١٤,٨
تونس (المجموع)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Pierre Signoles, «Industrialisation, urbanisation et mutations de l'espace tunisien,» dans: *Etats, territoires et terroirs au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985), p. 292.

فعلى رغم الاجراءات التي نصت عليها قوانين ١٩٧٤ و١٩٨١ لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في المناطق المحرومة، فإن التأثير الحقيقي كان ضعيفاً. وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١ كانت هناك ٤,٢ بالمئة فقط من الاستثمارات قد خصت منطقة الوسط الغربي، و٥,٧ بالمئة الشمال الغربي، و٦,٩ بالمئة للجنوب من مجموع قيمة الاستثمارات الخاصة المنجزة التي قدرت بـ ٦٧٠ مليون دينار[١٨٢].

وإذا كان القطاع الخاص لم يستجب للاجراءات الحكومية فلأن الحكومة التونسية أعطت مثالاً سيئاً من خلال سياستها لإقامة استثمارات عمومية غير ملائمة في داخل تونس، وهو ما كانت نتيجته تفاقم الفروقات الجهوية.

وعلى رغم الأهمية التي نالها الساحل فيما يخص المشاريع الصناعية المسجلة خلال السبعينيات، فإن تونس العاصمة تحتفظ إلى اليوم بدور مهم، وقد أعلنت السلطات

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

التونسية في عام ١٩٩٢ عن إنشاء منطقة حرة في تونس لاستقبال الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات ذات التقانة العالية (الصناعة الالكترونية والاعلام الآلي) على وجه الخصوص.

وعموماً، يبدو أن التصنيع في تونس والمندمج في سياسة التنمية، قد نتج عن ميزان القوة الموجود بين تونس والساحل (أو بمعنى أدق بين ممثلي هاتين المنطقتين في السلطة)، أما باقي المناطق الأخرى من تونس فدورها كان هامشياً، أو على الأقل ثانوياً.

وقد تجسد غياب سياسة لتهيئة الإقليم تكون متميزة بالحزم والانصاف في التوزيع الجغرافي غير العادل للنشاطات الصناعية على حساب تونس الداخلية.

وتظهر الفروقات الجهوية الخطيرة الملحوظة خلال المرحلة التي تبعت الاستقلال التوزيع غير العادل للمداخيل والثروات وسيطرة برجوازية مهتمة بمصالحها وموجهة سياسياً واقتصادياً وثقافياً للخارج على حساب المصلحة العامة للبلد.

(ب) تفاقم التبعية للخارج: ولم تؤد سياسة التصنيع المعتمدة إلى تحسين معدل اندماج الاقتصاد التونسي وتكامله، كما لم تساهم الامدادات المالية والفعلية المتولدة في هذا الإطار في التنمية ما بين الصناعات أو ما بين القطاعات، بل زادت من اندماج تونس في الاقتصاد العالمي وتضاعفت تبعيتها للخارج. وبعبارة أخرى، فإن التصنيع قد نجم عنه اللجوء المتزايد إلى الخارج لتحرير القروض الخارجية الموجهة لتمويل المشاريع الصناعية التي كرس إنشاؤها التبعية التقانية والتجارية لتونس باتجاه الخارج.

وعلى المستوى المالي، فإن تفاقم التبعية يمكن تفسيره بالاعتماد المتزايد على القروض الخارجية.

وبالفعل، فإنه خلال الستينيات وظفت تونس من العملة الصعبة ما يعادل ٧١٦ مليون د.ت. منها ٤٠ بالمئة استعملت في مختلف الاستثمارات، و٢٤ بالمئة في تسديد الديون. وفي ما يخص الخطة الثلاثية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤)، فإن الاستثمارات كان من المفروض أن تمول بنسبة ٥٧ بالمئة عن طريق الديون الخارجية، وإذا كان هذا المستوى لم يتحقق، فإن ذلك لا يعود إلى إرادة سياسية تونسية بقدر ما يعود إلى الشروط المفروضة من قبل الدول الدائنة[١٨٣]، وخلال السبعينيات بلغت الديون الخارجية ٢,٣١٦ مليون دينار ٦٦ بالمئة منها ساهمت في تمويل ٢٥ بالمئة من الاستثمارات.

وتأتي غالبية القروض الخارجية من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٤٢ بالمئة، ومن البنك الدولي بنسبة ١٥ بالمئة، وفرنسا بنسبة ١٤ بالمئة[١٨٤].

---

(١٨٣) عبد اللطيف الهرماسي، **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجاً**، آفاق مغاربية؛ ١١ (تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

وقد تغير شكل القروض عبر السنين، فالقروض الطويلة الأمد كانت تمثل ٤٥ بالمئة من مجموع القروض الخارجية المستخدمة خلال الستينيات، و٣٢ بالمئة في السبعينيات. وقد ساهم غلاء القروض وتقليص مدد الدفع في تفاقم الديون الخارجية التونسية، حيث انتقلت من ٣,٥٢٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٨,٢٩٦ مليون دولار في عام ١٩٩١، وقد مثلت الديون الخارجية ٤٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة ١٩٨٠ و٧٤ بالمئة في عام ١٩٨٧ و٦٦ بالمئة في عام ١٩٩١[(١٨٥)]. وحتى ولو كنا سندرس مشكلة المديونية لاحقاً، فإن الهدف من تعرضنا لهذه العناصر في هذا السياق هو تبيان حقيقة أن التونسيين منذ عشر سنوات يعملون لتسديد ديونهم أكثر من عملهم لتصنيع بلدهم وتنميته وتطويره.

وهكذا فاللجوء إلى القروض الخارجية في البداية، والموجه لصالح المؤسسات العامة (كل القطاعات المختلطة) وخاصة لصالح القطاع الصناعي، كان يجب أن يحرك مسار التنمية الاقتصادية في تونس، لكن العكس هو الذي حدث إذ زادت التبعية التقانية والتجارية وتفاقم الدين الخارجي لتونس وهو ما أحبط الجهد التنموي الداخلي.

ـ وعلى المستويين التقاني والتجاري، فإن تفاقم التبعية يفسر بزيادة الواردات من المنتوجات التقانية (آلات ومواد أولية ومنتوجات نصف جاهزة، يد عاملة مؤهلة، خطط تقنية، أشكال التنظيم والتسيير والدراسات والتقنيات الهندسية) والسلع والخدمات.

وقد كان مسار هذه التبعية المزدوجة محفوظاً بوجود مكاتب للدراسات وشركات للتقنيات الهندسية يلجأ إليها المستثمرون التونسيون لتصور وإنجاز دراسات حول المشاريع بكل مراحلها، والدراسات المنجزة من قبل الأجانب هي التي تحيّك خيوط التبعية للخارج في المجال التقاني والتجاري بتوجيهها لمد الواردات في اتجاه هذا البلد أو ذاك. كما أن مختلف الوحدات الصناعية الموجودة في مختلف الفروع قد أنجزت بطريقة «المفتاح في اليد»، هذا الشكل من الانجاز الاستثماري لا يترك للتونسيين أي مجال لـ«الخيار التقني» أو نقل التقانة أو حرية اختيار الشركاء التجاريين. ويعتبر اللجوء إلى التقنيات المتقدمة معرقلاً للاقتصاد التونسي ـ مثلما هو الحال في الجزائر والمغرب وليبيا ـ وذلك لتسببه بارتفاع التركيبة العضوية لرأس المال الذي يرجح كفة الشركات الأجنبية التي تراقب السوق الدولية للتقانة. ويتطلب إدخال التقنيات المتقدمة تكاليف مالية عالية جداً في مرحلة الاستثمارات، كما يتسبب بارتفاع المصاريف في مرحلة تشغيل الوحدات الصناعية المنجزة (المساعدة التقنية، قطع الغيار وصيانة التجهيزات... الخ.).

وتصبح التبعية التجارية بهذا بنيوية عندما تكون وليدة التبعية التقانية، وفي الحقيقة فإن نمو الواردات من التقانة يسبب آلياً نمو السلع التجهيزية، والسلع نصف الجاهزة

---

(١٨٥) *The Middle East and North Africa*, p. 844.

والمواد الأولية لعمل الوحدات الصناعية المنجزة(١٨٦).

وتفسر التبعية التجارية كذلك بعاملين آخرين:

- الارتفاع المستمر للواردات من المنتوجات الاستهلاكية والسلع والخدمات الموجهة للقطاعات الأخرى غير الصناعية، هذه المسألة ستكون موضع دراسة لاحقاً عندما نتطرق إلى التجارة الخارجية التونسية.

- سياسة تنمية الصادرات المستوحاة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتكرس بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات التصديرية في إطار تقسيم دولي للعمل الممنوح. وتجتذب المستثمرين الأجانب الكلفة المنخفضة جداً لليد العاملة التونسية، وضمان تحويل الأرباح المحققة عن طريق الصادرات. ولا تستهدف الصناعات التصديرية تغطية الحاجيات الأساسية للتونسيين ولا إدماج الاقتصاد التونسي، فهي تشبه جزراً صغيرة متجهة للخارج - هي نشاطات بعيدة عن الواقع لا تساهم في حل مشكلة التخلف. ويُظهر تفاقم التبعية المزدوجة التقانية والتجارية أن التصنيع في تونس مصطنع وهش على الرغم من بعض الجهود الجادة المعتمدة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٩ وعامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ لإمداد البلاد بجهاز صناعي يستجيب للحاجيات المحلية ويضمن التكامل الاقتصادي التونسي.

ويعود إخفاق التصنيع في تونس - مثلما هو الحال في باقي بلدان المغرب العربي والعالم الثالث - إلى تزاوج العوامل الداخلية والخارجية، لكن طبيعة الخيارات السياسية والاقتصادية المعتمدة في تونس والمغرب العربي خلال هذه المرحلة الطويلة قد كرست إخفاق سياسات التنمية المتهجة في هذه البلدان.

وأخيراً، فإن السياسات التنموية التي انتهجتها بلدان المغرب العربي قد قادتها إلى المأزق، وقد استمدت الطبقات الحاكمة المغاربية، المتأثرة بالنموذج الثقافي وطريقة تفكير الدول المسيطرة، من الدول المتقدمة استراتيجياتها الاقتصادية أكثر مما استمدتها من واقع بلدانها، ويضم هذا التقليد السياسي والاقتصادي والثقافي المنتهج من الطبقة السياسية والتقنوقراطيين مفاهيم خاطئة عدة، منها(١٨٧):

- مرجعية النظام الغربي كنظام عالمي صالح لكل مكان وزمان.

- محاولة عقد المشابهة بين البلدان المغاربية والأمم الأوروبية باعتبارها كيانات حضارية متميزة وعريقة بغض النظر عن الحقائق التاريخية والثقافية والحضارية والاجتماعية

---

(١٨٦) ذكر عبد اللطيف الهرماسي أمثلة عديدة عن الوحدات الصناعية المنجزة في تونس والتي لم تكن تجهيزاتها تستطيع استعمال المواد الأولية المحلية الموجودة، بل إنها كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة. المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(١٨٧) انظر: Brahimi, *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique*.

المشتركة بين بلدان المغرب العربي.

ـ استيراد نماذج غير مناسبة لتصور وتنظيم الأنظمة الإدارية (الرادعة) والتربوية (المستمدة من الخارج).

ـ غرس الهياكل والأنظمة المستوردة في جسم اجتماعي ينبذها.

ـ استيراد المخططات والنماذج التنموية غير الملائمة.

ـ الخلط بين التصنيع والتنمية، وتمثّل الدولة النامية بالدول المتقدمة بعيداً عن إدراك حقيقة تنميتها، وإهمال اختلاف السياق والشروط التاريخية والعلمية والتقنية، وتلك المتعلقة بالمحيط الدولي... الخ.

إن مجموع هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهم في إضعاف التوازن الاجتماعي، والنيل من مصداقية الأنظمة المغاربية على رغم اختلافاتها الايديولوجية. ومثل هذه الوضعية ضاعفت من تصاعد الضغط الاقتصادي والاجتماعي، وقادت بلدان المغرب العربي إلى المأزق.

القسم الثالث

المغرب العربي، إلى أين؟

الفصل الخامس

المــــأزق

أولاً: البلدان المغاربية وتعطل التنمية

يعاني مجموع البلدان المغاربية تعطل اقتصاداته. ويعود تعثر الاقتصاد المغاربي إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. وسيسمح لنا تفحص الأسباب الرئيسية للتوترات على المستوى الاقتصادي بمعرفة العوامل التي أحدثت الخلل. أما العوامل غير الاقتصادية فإنها تخرج عن مجال هذه الدراسة. ونتطرق في ما يلي إلى العوامل الرئيسية للاختلال الداخلي والخارجي.

١ ـ عوامل الاختلال الداخلي

من بين العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى زيادة حدة الاختلال الاقتصادي في المغرب العربي نجد التوظيف غير السليم للثروات البشرية والاقتصادية، وغياب سياسة التكامل الداخلي، وغياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل والثروات.

لقد حرم التسيير السيئ للثروة البشرية والاقتصادية المغرب العربي من إمكانات كبيرة، لو أنها استخدمت بمهارة لسمحت بالتغلب على الفقر والتخلف، وأدت إلى التحسين الكبير للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وتجنيب المغرب العربي المأزق الحالي[١].

أ ـ التوظيف غير الملائم للثروات البشرية

إن تهميش العامل البشري ينشأ من الخيارات السياسية والاقتصادية غير الملائمة،

---

(١) Abdelhamid Brahimi, *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique* (Jeddah: Banque islamique de développement; Institut islamique de recherche et de formation, 1993), pp. 11 et suiv.

وقد نجم عنه نتائج وخيمة في مختلف المحاولات التنموية التي أخذت بها البلدان المغاربية.

ومما يؤسف له فعلاً هو الزيادة الكبيرة في نسبة البطالة، والتوظيف المحدود لليد العاملة في المغرب العربي، ما عدا ليبيا التي كانت تنقصها اليد العاملة.

إن البطالة والتوظيف المحدود لليد العاملة تأثرت بهما بصفة خاصة، وبحدة، فئات الشباب وسكان الريف كما سبق ذكره.

أما الخيارات الاقتصادية المتبعة في بلدان المغرب العربي وكذلك نمط التنمية، فلم يعطيا المكانة اللازمة للعامل البشري الذي همش بعد ذلك(٢).

ومثل هذا الاهمال يمكن لمسه سواء على مستوى النظام التربوي، أو على مستوى أجهزة الإنتاج. فالنظام التربوي المعمول به في هذه البلدان لا يأخذ دائماً بعين الاعتبار ضرورة تطابق التكوين مع الاحتياجات الحقيقية، أو طاقات التأطير لمختلف قطاعات النشاطات. إن مثل هذا القصور في التصور قد أحدث تشوهات في صفوف الإطار الإداري من جهة، كما تكاثر عدد الخريجين الشباب الذين لم يجدوا شغلاً، والشباب المطرودين من النظام التربوي، من جهة أخرى، والذين يتجهون جميعاً لزيادة أعداد صفوف العاطلين عن العمل.

في الحقيقة، سجل عادة، التكوين الغزير للإطارات العليا، مثل الأطباء العامين، والصيادلة، ورجال القانون، وإطارات الإدارة، والذين يبقى استخدامهم افتراضياً(٣)، وقلة تكوين المهندسين والتقنيين الكبار في مختلف الفروع الضرورية للتنمية في هذه البلدان، والذين تم تعويضهم بجلب الإطارات الأجنبية في العديد من الحالات.

ومن جهة أخرى، فإن أجهزة الإنتاج قد عرقلت هي أيضاً التشغيل. ففي القطاع الصناعي، يعود هذا إلى تبني نمط تصنيعي غير مناسب وإلى اختيارات تقنية تصلح أكثر في الدول الرأسمالية، وكان بإمكان بلدان المغرب أن تربح باستخدامها عكس ذلك «تقنيات الشغل المكثف» لتقوية فرص خلق مناصب الشغل والتقليل من الفقر كنتيجة لذلك.

---

(٢) تعتبر وسائل الإعلام الغربية والعديد من الاقتصاديين النمو الديمغرافي عاملاً رئيسياً، وأحياناً العامل الوحيد للفقر والتخلف في البلدان النامية. وهذا ليس صحيحاً بشكل مطلق لأن التخلف ينجم عن تراكم اختلال العديد من الأسباب الهيكلية ويزيد فقط من حدته الفارق بين معدل نمو الاقتصاد ومعدل نمو السكان الذي لا يسمح لهذه البلدان بخلق فائض يستثمر من جديد. هذا الاختلال يعود إلى السياسة الاقتصادية الداخلية وإلى عوامل أخرى خارجية عدة نتفحصها لاحقاً، وهي تتمثل في تحويل جزء مهم من الفائض الحقيقي أو الإجمالي لهذه البلدان إلى الخارج.

(٣) أصبحت بطالة أصحاب الشهادات كثيرة الشيوع في المغرب الأوسط وإلى درجة جعلت الملك الحسن الثاني يتدخل شخصياً في تموز/يوليو ١٩٩٥ لكي يضمن تأمين العمل لحاملي شهادة الدكتوراه، في أقرب الآجال.

وفي الأرياف، يظهر إهمال القطاع الزراعي، بارتفاع عدد الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي، وتدهور شروط المعيشة، وحدث هذا في المغرب أيضاً حيث أعطيت الأولوية للزراعة وقطاع الري.

كما أن النزوح الريفي حدث بفعل انقلاب البنى الاجتماعية في الأرياف، فمن الناحية التاريخية، نجد الفلاحين والحرفيين الذين قل عددهم وزاد فقرهم، هم الذين توجهوا نحو المدن للبحث عن العمل.

ومنذ الستينيات، حدث التمدن السريع، وكذلك تطوير القطاع الصناعي، الذي تعلقت عليه الآمال، وكذلك القطاع الثالث (التجارة، الإدارة، النقل، المدارس، المستشفيات...) فزاد من جاذبية المدن في المغرب العربي، وأدى إلى زيادة حدة الاختلال أو اللاتوازن بين الأرياف والمدن.

ويمكن أن نسجل في هذا الإطار أن سكان المدن ازداد عددهم بالنسبة إلى العدد الاجمالي للسكان زيادة كبيرة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٠، بحيث انتقل من ٢٣ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة في ليبيا، ومن ٦ بالمئة إلى ٤٧ بالمئة في موريتانيا، ومن ٣٠ بالمئة إلى ٥٢ بالمئة و٥٤ بالمئة في الجزائر والمغرب وتونس[٤].

ومن جهة أخرى، إذا كانت هجرة اليد العاملة غير المتخصصة تجاه أوروبا، وهي ظاهرة تاريخية قديمة، قد شهدت مراوحة أو تراجعاً بفعل احتياطات أوروبا التقليصية اعتباراً من السبعينيات بالنسبة إلى الجزائر، ومن الثمانينيات بالنسبة الى المغرب وتونس، فإن هجرة الاطارات كانت على عكس ذلك تماماً، إذ شجعتها الدول المستقبلة، فعرفت زيادة مهمة منذ الثمانينيات.

أما هجرة المهندسين والباحثين والإطارات المغاربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية، فلم تتوقف منذ عقد أو عقدين، وقد أثرت في الجزائر، بصفة خاصة، بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٥.

إن هجرة الأدمغة تجاه الدول المتقدمة تعكس في الواقع انزعاج الاطارات في بلدانها الأصلية، حيث لم يتم استغلالها كما يجب. وبالنسبة إلى الجزائر، فإن ذلك نشأ عن عدم الاستقرار السياسي، والأزمة الخطيرة المتعددة الأبعاد التي تجتازها البلاد منذ عام ١٩٨٩. ومثل هذه الأوضاع تعود بالخسارة على البلدان المغاربية المعنية التي أصيبت أيضاً في صميمها: العامل البشري الذي هو محرك التنمية.

وأصبحت هذه البلدان ترى منذ حين أن وضعها الاقتصادي والاجتماعي يتدهور من جراء الخسارة الناشئة عن سوء إدارة شؤونها الاقتصادية.

(٤) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991).

ب ـ التسيير غير الملائم للثروات الاقتصادية

وعلى غرار غيرها من بلدان العالم الثالث، لم تتكفل بلدان المغرب العربي بصفة سليمة بتسيير الثروات الاقتصادية بطريقة منسجمة وشفافة، وأهملت متابعة أهداف المنفعة العامة، والتوزيع الحكيم للاستثمارات، والتوزيع العادل للمداخيل، وقد تبنت كل بلدان المغرب العربي تقريباً المخططات التنموية.

وتجدر الاشارة إلى أن التخطيط، بصفة عامة، اصطدم بعوائق عدة على مستوى التصورات وعلى مستوى تسيير خطط التنمية(٥).

فعلى مستوى التصور، لم تكن الأولويات مرتبة بحسب سلم الأولويات، ففتحت الطريق أمام صراعات عقيمة في كل بلد بين مختلف القطاعات ذات الخصائص الاستراتيجية، وعادة ما يكون الانسجام بين مختلف أهداف الاستثمارات خاطئاً في التقدير، لأن الدراسات التقنية ـ الاقتصادية التي يعتمد عليها تكون غير دقيقة في عناصر رئيسية عدة، مثل: قيمة الاستثمارات، وحساب الاستغلال التقديري، ومعامل رأس المال، وقيمة التشغيل، وعلاقة الاستثمار بالربح الخام، وعلاقة الربح الخام برقم الأعمال. ويكمن أحد أوجه إفلاس التخطيط في سوء تقدير المشاريع والتحليل التقريبي للكلف التي تنعكس في نوعية الحساب المتعلقة بالعائد الاقتصادي والمالي للمشروع.

ويحدث، أحياناً، أن يملي المحيط السياسي على جهاز التخطيط تحديد أبعاد المشروع لأسباب تتعلق بالهيبة والمكانة (Prestige). وفي مثل هذه الحالات، فإن اختيار حجم المشروع ليس دائماً ملائماً، لأن الاعتبارات الاقتصادية، مثل الاقتصادات الخارجية، والتأثيرات الكبيرة، بعيدة عن التحليل الدقيق لصالح المبالغة. وأثناء إنجاز مخططات التنمية، فإن المتطلبات الحقيقية والمالية الداخلية والخارجية لا تؤخذ دائماً بعين الاعتبار في تحديد الأهداف.

إن ضعف التماسك والكفاية في وضع خطط التنمية يولد مشاكل من كل الأنواع أثناء التنفيذ(٦). وفي الواقع، فإن إنجاز المشاريع في معظم البلدان المغاربية يتمخض عنه عادة التطويل في التفاصيل وتضخيم التكاليف التي تؤدي إلى سلسلة من إعادة التقييم. ولما كان المبلغ المالي الاجمالي المحدد للمشروع يشكل ضابطاً صارماً، فإن إعادة تقييم بعض المشاريع تؤدي إلى تضارب الأهداف، وتأخير بعض المشاريع على رغم اعتبارها ذات أولوية.

---

(٥) يُستحسن التطرق هنا إلى أنه لم يُعَد النظر في التخطيط في حد ذاته وإنما في طريقة إنجازه ووضعه حيز التنفيذ. وبعد سقوط الشيوعية، تهجم الإعلام في الدول المتخلفة على التخطيط بنسبتهم التخطيط إلى الماركسية.

(٦) من أجل تفاصيل أكثر حول التخطيط في المغرب العربي، انظر بالنسبة إلى الجزائر: **Abdelhamid Brahimi**, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: = Economica, °1991).

وهناك عاملان خارجيان ألقيا سلباً بثقلهما على إنجاز المخططات التنموية وتسييرها، ويمكن اعتبارهما من العوائق الأساسية للتخطيط في بلدان المغرب العربي، ألا وهما: تدخل السلطات السياسية التي تفرض بعض المشاريع المكلفة وليست ذات أولوية من جهة، والطبيعة الإدارية والبيروقراطية للأجهزة المكلفة بالتخطيط التي يتولد عنها التأخير في عملية اتخاذ القرار، وزيادة التكاليف من جهة أخرى.

وإنه لمن البديهي أن مثل هذا النوع من التخطيط الإداري و«المسيّس» الذي لا يهتم بالعدالة الاجتماعية ولا بالصالح العام، ولا بالنوعية، تتولد عنه خسارة مالية مهمة تؤثر في المجتمع نظراً لضعف أسلوبها العقلاني وغير المناسب لوسائل مواجهة الفقر والتخلف.

ويضاف إلى هذه الصعوبات مشاكل التنظيم والتشغيل، وتسيير أجهزة إنتاج الثروة وخدمات القطاع العام.

إن الخسارة التي تنجم من سوء تسيير المؤسسات العمومية بلغت درجة بالغة من الأهمية لأن القطاع العمومي توسع خلال سنوات ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠ في بلدان المغرب العربي وبقية دول العالم الثالث بصفة عامة.

وتجدر الاشارة إلى أن طرق تنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها، في معظم هذه البلدان، تقوم على تجميع سلطة القرار في دوائر قوية وضيقة، وفي محيط لا يلائم اللامركزية، والشفافية، وتحمل المسؤولية، وروح المبادرة وإبداع الموظفين في مجال الإنتاج.

كما أن الطبقة الحاكمة المالكة للسلطة الاقتصادية تهتم بتوطيد قاعدتها الاقتصادية والسياسية أكثر من اهتمامها بكفاءة المؤسسات العمومية وفعاليتها وضرورة تجنيد مشاركتها في التنمية الاقتصادية. وبدل أن تولد الفائض لتمويل مجهودات التنمية، أصبحت مؤسسات عمومية عدة، في بعض الدول المغاربية، أقل فعالية من المؤسسات الخاصة، وفي الواقع فإن دولنة المؤسسات، سواء في تسيير الاستثمارات أو في تشغيل الوحدات الإنتاجية الموجودة في الميدان، أدت إلى نتائج أقل بريقاً، بسبب أشكال التنظيم غير المناسب، والاجراءات الإدارية الثقيلة، والضغوطات المختلفة. فالمؤسسات العمومية أصبحت تُعرف وفي حالات عدة بالخسارة المزمنة، بفعل التكاليف الباهظة والمختلفة الأشكال.

وتجدر الاشارة إلى أن التكاليف الباهظة تتضمن أيضاً الرشوة والتبذير والاختلاس،

= أما بالنسبة إلى المغرب، فانظر: Habib El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989).

وحول تونس انظر: Moncef Guen, *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique* (Paris: L'Harmattan, °1988).

وكذلك سوء التسيير بسبب انعدام الكفاءة، وسطحية أصحاب القرار. إن مجموع هذه الظواهر يفسر اللاتوازن المالي للمؤسسات، ومديونياتها المرتفعة. إن تسيير الدولة للمؤسسات، كما تم في معظم البلدان المغاربية، وكذلك التسيير البيروقراطي لهذه المؤسسات كان تسييراً سلبياً، لأنه ابتعد كثيراً عن مبادئ التنظيم العلمي والفعال واعتبارات العدالة الاجتماعية والمصلحة العامة، والذي صاحبه نقل غير مناسب للثروات المالية الكبيرة بدون مقابل حقيقي أثناء كل أشكال المعاملات المشروعة أو غير المشروعة.

وكذلك أدى الاستخدام غير الملائم للثروة البشرية والاقتصادية في العديد من البلدان المغاربية إلى ضياع فائض اقتصادي حقيقي وواعد(٧)، وإن كان صعباً تقديره بطريقة دقيقة، فإن أهميته حقيقية نظراً لأثره السلبي في اقتصاد هذه البلدان، وفي شعوبها.

إن عدم انتظام عمل اقتصاد هذه البلدان على المستوى الداخلي، وزيادة حدة تبعيتها إلى الخارج يشكلان دليلاً كافياً على شدة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى السياسي، كما أن تعطل اقتصاد المغرب العربي ازداد حدة بفعل غياب سياسة تكامل اقتصادي داخلي.

ج - غياب سياسة التكامل الداخلي

كان ممكناً، بفعل سياسة حيوية للتكامل الاقتصادي الداخلي، أن تستعيد البلدان المغاربية التوازنات الاقتصادية الأساسية، وتقلص من الانهيار، ومختلف الاختلالات المعروفة، والهشاشة والتبعية المتزايدة لاقتصاداتها، لكن شيئاً من ذلك لم يتم(٨).

ففيما يخص التكامل ما بين القطاعات، تعاني البلدان المغاربية غياب الروابط البنيوية بين مختلف النشاطات الاقتصادية. من المؤكد أنه كانت هناك محاولات في هذه البلدان ـ باستثناء موريتانيا ـ لتقوية العلاقات بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى مثل الزراعة (آلات زراعية، الأسمدة...)، والبناء (تجهيزات الأشغال العمومية)، والنقل (وسائل النقل البري والبحري...)، لكن مثل تلك المحاولات أدت إلى العكس، بحيث

---

(٧) حول مفهوم الفائض الاقتصادي، انظر: Paul A. Baran, *L'Economie politique de la croissance*, traduit de l'anglais par Liane Mozere, économie et socialisme; 7 (Paris: Maspéro, 1966); Charles Bettelheim, *Planification et croissance accélérée; recueil d'articles et d'études inédites*, économie et socialisme; 1 (Paris: Maspéro, 1964), et Abdelhamid Brahimi, «Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: L'Exemple de l'Algérie, 1950-1970,» (Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, Université de la Sorbonne, Paris: Panthéon, 1970).

(٨) Brahimi, *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique*, pp. 21 et suiv.

دعمت انفتاح الاقتصاد المغاربي على الخارج، وارتباطه المتزايد بالسوق العالمية التي عادت عليهم بالنتائج السلبية.

وفيما يخص التكامل بين الصناعات، فالوضعية أكثر سلبية بسبب هامشية العلاقات الموجودة بين مختلف الفروع الصناعية في كل بلد، وبسبب كثافة علاقات التبعية التقانية والتجارية للخارج، والاستراتيجيات المختلفة المستعملة.

إن ضعف مستوى التكامل الاقتصادي في بلدان المغرب يمكن شرحه في ضوء العوامل التالية، أثناء تطبيق السياسات الصناعية:

- التصنيع يقوم عادة على منطق قطاعي بحت (الجزائر، ليبيا) أو على الاهتمام بتنمية الصادرات (المغرب، تونس) بدون الأخذ بعين الاعتبار وجدياً أثر مثل هذه السياسات في تطور النشاطات الاقتصادية الأخرى، والتوازنات الاقتصادية الأساسية.

- الطابع الهامشي لإنتاج حاجيات التجهيز وإعادة الإنتاج الموجه للسوق الداخلية قد زادا من تبعية الوحدات الصناعية إلى الخارج.

- إهمال تحويل المواد الأولية المحلية، أو المواد الوسيطية المشتقة من الثروات المحلية (ما عدا بعض المنتوجات المحدودة، نراها في ما بعد) قد شجع الانفتاح على الخارج وقلل من نسبة التكامل الوطني.

- عدم تلبية الحاجات الأساسية للجماهير والحاجات الاجتماعية من قبل أجهزة الإنتاج الداخلية يوضح «هشاشة» الاقتصاد المغاربي.

- غياب التنسيق الشامل للسياسات التنموية المتبعة أدى إلى اتباع أهداف ليست لها الأولوية على حساب قطاعات وفروع ذات الأولوية، وعلى حساب توسيع السوق الداخلية بمختلف الحاجات الضرورية.

وبصفة إجمالية، فإن فحص التجارب التصنيعية المغاربية خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة يبين الدرجة المرتفعة لانفتاح الاقتصاد المغاربي على الخارج، وضعف مستوى التكامل الاقتصادي الداخلي، سواء كان القطاع الصناعي عمومياً أو خاصاً.

وفي الواقع، نستخلص من التجارب أن القطاع العمومي تميز بالثقل البيروقراطي، والأوامر الإدارية، ومختلف أشكال الرقابة الصارمة (في الجزائر وليبيا أكثر منه في المغرب وتونس)، وكذلك مركزية سلطة القرار على حساب الفاعلية الاقتصادية ونجاعة المؤسسات العمومية والمصلحة العامة، وعدم تحميل المسؤولية عن الأشخاص المشتركين في تسيير الإنتاج.

كما أن خصخصة القطاع العمومي، وإن كانت حديثة، لا يبدو أنه كان لها أثر ديناميكي في بعث الاقتصاد المغربي والتونسي.

وعندما يكون القطاع الصناعي خاصاً، مثل حالة المغرب وتونس، لا يتمخض عن عملية التصنيع زيادة حدة التبعية إلى الخارج فقط (التموين بالأجهزة الصناعية، وبيع المنتوج في الأسواق الدولية)، ولكن يتمخض عنها أيضاً سحب موارد مالية مهمة ونقلها إلى الخارج، سواء أكان القطاع الخاص وطنياً أم أجنبياً.

إن نقل وتحويل الفائض الاقتصادي الناتج في البلدان المغاربية، التي تُعتبر حاجاتها المالية كبيرة جداً (ما عدا ليبيا التي فاقت فيها المصادر المالية الحاجات المحلية حتى بداية عام ١٩٩٠، حيث أضعفها مالياً، الحصار الاقتصادي) أديا إلى إضعاف هذه البلدان بزيادة حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية فيها.

د ـ غياب سياسة التوزيع العادل للمداخيل والثروات

تعاني البلدان المغاربية ارتفاع اللامساواة الاجتماعية، والفقر الناتج عن سياسة توزيع غير عادلة للمداخيل والثروات في إطار استراتيجية تنموية غير مؤاتية، والتي انتهت بتدخل صندوق النقد الدولي في كل بلدان المنطقة باستثناء ليبيا.

كما أن غياب القواعد الديمقراطية، ورفض التخلي عن السلطة، وكذلك رفض السلطات الحاكمة المستمر للحلول الوطنية الخالصة، وبخاصة الحلول ذات الروح الإسلامية للمشاكل الاقتصادية والتخلف، كل ذلك أوقع هذه البلدان في المأزق وشل مجتمعاتها.

وتعيش البلدان المغاربية، كغيرها من بلدان العالم الثالث، وضعية صراع معلن أو كامن بين أقلية متميزة تملك السلطة، والأغلبية من المجتمع التي تطمح نحو التغييرات العميقة القائمة على القيم الإسلامية والوطنية.

ومع ذلك، فإن الأخذ بالمبادئ السامية للقرآن والسنة، وتكييفها مع متطلبات العصر والحقائق الاجتماعية والثقافية المغاربية، يسمحان ببديل آخر لإحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي والعدالة في التوزيع في إطار التنسيق والانسجام والألفة والتضامن في بلدان المغرب، كما سنوضح فيما بعد عندما نتطرق إلى الفصل الخاص بمتطلبات التنمية الأصيلة. وبعبارة أخرى، كيف نستطيع تقليص اللامساواة غير المبررة في المداخيل والثروات ومواجهة الفقر بعيداً عن سياسة قائمة على العدالة الاجتماعية؟

في الحقيقة، إن الإسلام يعطي الأفضلية للمصلحة العامة على المصالح الخاصة، ويعلمنا تجنب تجميع الثروة في يد أقلية[٩] ومحاربة اكتناز الثروة[١٠] والتبذير[١١] والرشوة[١٢].

---

(٩) انظر: القرآن الكريم، «سورة الحشر،» الآية ٧.

(١٠) انظر: المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآيتان ٣٤ ـ ٣٥.

(١١) انظر: المصدر نفسه، «سورة الإسراء،» الآيتان ٢٦ ـ ٢٧.

(١٢) انظر: المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٧٧.

وهناك رفض مبدئي لأسس اقتصاد إسلامي يشكل بديلاً جاداً للتنمية ذات الطابع الظالم والخاطئ للسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الطبقة المغاربية الحاكمة التي تدافع عن مصالحها الخاصة، وهي في العادة مصالح غير مشروعة على حساب المصلحة العامة.

مثل هذه التصرفات أدت في العقود الأخيرة إلى هشاشة السلم الاجتماعي ولغم التوازن الاجتماعي الداخلي، والشرخ المتزايد بين أقلية من الأغنياء (الثروة اكتسبت في حالات عدة بطرق غير مشروعة) وغالبية الجماهير التي تفتقر إلى الحاجيات الرئيسية. ومثل هذه الأوضاع هي سبب التوتر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في معظم بلدان المغرب العربي.

ومن جهة أخرى، فإن التضخم والسوق الموازية والآفات الاجتماعية تضر أكثر فأكثر بالسكان المحرومين، على وجه الخصوص.

(١) التضخم

عرف التضخم في المغرب العربي نمواً سريعاً خلال الفترة الحالية، وفي الواقع، فإن متوسط معدل التضخم السنوي للبلدان المغاربية ارتفع من ٤ بالمئة إلى ٥ بالمئة (بحسب البلدان) خلال عقد الستينيات، وإلى أكثر من ١٠ بالمئة خلال عقد السبعينيات، ليصل إلى ١٧ بالمئة في الجزائر عام ١٩٧٧ و١٩٧٨، وإلى ١٤ بالمئة في المغرب عام ١٩٧٤. وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤ وصل متوسط المعدل السنوي إلى ١٧ بالمئة في الجزائر، ١٣ بالمئة في ليبيا وتونس، ١١ بالمئة في المغرب و٩ بالمئة في موريتانيا[(١٣)]. لكن هذه الأرقام المتوسطة تخفي نسباً مرتفعة من التضخم، سجلت خلال فترة قصيرة، كما حدث في الجزائر حيث بلغ التضخم نسبة ٤٠ بالمئة عام ١٩٩٤ و٣٥ بالمئة عام ١٩٩٥، ومن جهة، فإن أسعار المواد الغذائية التي تشكل ٦٠ بالمئة من ميزانية الأسر، ارتفعت أكثر من ارتفاع نسبة التضخم العام، فبعض المجموعات من المواد الغذائية في الجزائر مثلاً عرفت ارتفاعاً يقدر بـ ٦٥ بالمئة في السنة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥.

إن استمرار ارتفاع نسبة التضخم يمس بصفة خاصة ذوي الدخل المنخفض، ويؤدي إلى زيادة إفقار الجماهير. فالتضخم هو نوع من الضرائب تستفيد منه الدولة والطبقات الغنية. إنه ظالم في جوهره، لأن تأثيره الاجتماعي المجحف يضرب الناس الضعفاء بقوة.

إن التضخم الزاحف والجمود الاقتصادي يدخلان ضمن آفاق معاكسة لأهداف العدالة الاجتماعية. والتضخم له أسباب متعددة منها النمو المتجاوز الحد للكتلة النقدية والاختلال بين العرض والطلب على الحاجات والخدمات وتدهور العملة.

---

(١٣) *The Middle East and North Africa* (London: Europa Publications, 1994), and *L'Etat du monde* (Paris: La Découverte, 1994).

وعندما لا يتم التحكم في التمويل النقدي، فإن هذا يؤدي إلى إحداث اضطرابات في السير العادي للاقتصاد في أي بلد، ويغذي المشاكل الاقتصادية ويزيد في حدة التوترات الاجتماعية. وفي بلدان المغرب، مثل باقي الدول النامية، فإن التمويل النقدي للنشاطات الاقتصادية مشاع بكثرة. وهنا يجب الذكر، أنه عندما يتجاوز الفرق بين معدل النمو السنوي للكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام عتبة محددة (تقدر عموماً بـ ٤ بالمئة) في أي بلد من البلدان التي تعرف مشاكل هيكلية، فإن ذلك ينتج مديونية اقتصادية من قبل مؤسسة الإصدار، وبزيادة التوترات التضخمية. مثل هذه الممارسات ليست سليمة من الناحية الاقتصادية. وفي الواقع، عندما ترتفع الكتلة النقدية إلى نسبة تتراوح ما بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة في السنة، مقابل نمو الناتج الداخلي الخام، بمعدل ٤ أو ٦ بالمئة في السنة، كما حدث في الجزائر والمغرب، فإن هذا يعني أن تمويل الاستثمارات لم يصاحبه ارتفاع الإنتاج المتوقع في الآجال العادية (الجزائر)، أو أن الاستثمارات الممولة كذلك، تتطلب فترات طويلة لإنضاجها، وليست منتجة مباشرة (حالة الهياكل القاعدية في المغرب). وإن التآكل الاقتصادي، كنتيجة لذلك، قد أثبت غياب التحكم في الوسائل الاقتصادية الأساسية.

إن الاختلال بين العرض والطلب على الحاجيات والخدمات وكذلك عدم مرونة العرض (الإنتاج الداخلي + الواردات) يشكلان عاملاً آخر محدداً لزيادة حدة التوترات التضخمية. كما أن قلة بعض المواد تشكل أرضية قوية وملائمة لارتفاع الأسعار.

ومن السهل أن نسجل أنه عندما لا يلبي الإنتاج المحلي الطلب على بعض الحاجات، فإن السوق الداخلية تفتح أبوابها واسعة للواردات، وبخاصة المواد الضرورية. ومن جهة أخرى، فإن تثبيت الدولة لأسعار المواد الضرورية، خلال سنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ في مختلف البلدان المغاربية، وكذلك دعم تلك الأسعار من قبل ميزانية الدعم، لا يشجعان الإنتاج المحلي. ومن هنا، فإن السلطات العمومية تجد حسابها في محاولات إبقاء أسعار المواد الأولية الضرورية في مستوى منخفض وإبقاء معدل الصرف النقدي المحلي في مستويات مرتفعة.

لكن هناك ضغوطات من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومات المغاربية بعد إعادة جدولة الديون الخارجية من أجل تطبيق الأسعار الحقيقية وتخفيض قيمة العملات الوطنية، بتبني معدلات للصرف أكثر توافقاً مع السوق الدولية.

ويؤدي تخفيض قيمة العملات الوطنية أوتوماتيكياً إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة. ولما كانت مصادر العملة الصعبة للدول النامية محدودة جداً، أدى تخفيض قيمة العملات الوطنية إلى تقليص استيراد المواد الأولية الضرورية لتشغيل الاقتصاد، أو للاستهلاك الوسيط والنهائي. إن تخفيض واردات البلدان المغاربية أملته ضرورة التقليل من عجز ميزانها التجاري لتوفير العملة الصعبة بشكل يسمح لها بتحسين قدراتها على دفع خدمات ديونها الخارجية، كما أن معدل الصرف العائم للعملات الأجنبية جعل كل التوقعات

مشكوكاً فيها، وأدى التمويل المحدد وغير المنتظم للسوق الداخلية من جهته إلى ارتفاع النقص وفوضوية الاقتصاد.

وعندما تكون الوفرة، فإن هذا يعود إلى القدرة المالية للمستهلكين أكثر مما يعود إلى ارتفاع عرض المواد. وبعبارة أخرى، فإن قلة الأموال، والفقر الشديد وانخفاض القدرة الشرائية للسكان، أمور تفسر صورة الأسواق الأكثر عرضاً للسلع في بعض البلدان المغاربية.

لهذا فإن صورة الوفرة المزيفة تعود إلى قلة «الطلب الحقيقي». إلى جانب ذلك، فإن السوق الموازية تتطور بشكل غير عادي، وتطور هذه السوق يشكل ـ وبدقة ـ أحد أشكال الفوضى الاقتصادية في دوائر التوزيع.

(٢) السوق الموازية

إن السوق الموازية، الممارسة في بعض البلدان المغاربية، إنما هي في الأصل سوق مضاربة. فالمضاربة مصدر سهل للربح الطائل والعائدات التي تكون أكثر ارتفاعاً في كل الحالات عن تلك الموجودة في سوق العمل، وتؤدي إلى تنمية نشاطات طفيلية. وهذه النشاطات تغطي التدفقات الحقيقية والمالية.

وفي الواقع، فإن النشاطات التجارية المضاربة تخص المواد المستوردة (خارج الدوائر الرسمية) والسلع المنتجة محلياً أيضاً، والتي تجذبها السوق الموازية بسبب ندرتها، والأرباح غير المشروعة التي تدرها على مضاربي القطاع العمومي. ومن جهة أخرى، فإن مثل هذه النشاطات تذهب إلى حد تجميد ثروة مالية كبيرة، خارج الدائرة المصرفية على حساب النشاطات المنتجة.

ففي المغرب تطورت السوق الموازية بصورة كبيرة خلال الثمانينيات. والنشاطات المضاربة تفلت من رقابة الدولة، وهي «خارج العقود والقواعد المقبولة عادة... وتتراوح بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام»[١٤]، وتعتبر السوق الموازية أكثر أهمية في الاقتصاد المغربي منها في الجزائر. وتمثل الواردات الموجهة إلى السوق الموازية بين ٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة من مجمل واردات بعض البلدان المغاربية مثل ما حدث في الجزائر خلال السنوات العشر الأخيرة، كما أن معدل الاكتناز ومعدل التخلص من السلع في هذا الاقتصاد مرتفعان جداً في المغرب العربي[١٥]. والسوق الموازية تحتضن أموالاً كبيرة، وتعود على تجار «أشباح» وفي آجال قصيرة جداً بمداخيل مهمة، وعائدات طائلة. وهي تفلت من الإدارة الضريبية.

---

(١٤) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, p. 185.

(١٥) يمثل الكنز ٥٠ بالمئة من المال المؤتمن في السيولة في بعض البلدان المغاربية. لتفصيل أكثر، انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, p. 322.

إن عدم احترام التنظيم المنصوص عليه في القانون الوضعي من جهة، وتجاوز الحدود التي رسمتها تعاليم الإسلام لكسب الثروة من جهة أخرى، يحدث خللاً في التوازن الاجتماعي، ويزيد في حدة التباينات والتوترات الاجتماعية في هذه البلدان[١٦].

(٣) الآفات الاجتماعية

لقد أدى انعدام العدالة الاجتماعية وعدم التنظيم الاقتصادي وانتشار الآفات الاجتماعية إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وإحداث الطلاق بين الأنظمة السياسية والجماهير الشعبية في مختلف بلدان المغرب العربي، ما عدا المغرب، حيث لم يعترض أبداً على الملكية.

وقد صاحب التوزيع غير العادل والظالم للعائدات والثروات في البلدان المعنية زيادة الهوة بين أقلية من الأغنياء (التي امتلكت الثروة عادة بطرق غير مشروعة)، وأغلبية تتخبط في البطالة والفقر والفاقة.

إن الرشوة، والنزعة الاتجارية، والاختلاسات، والثراء غير المشروع، والنشاطات الطفيلية، والبيروقراطية (وهي في العادة مولدة للرشوة) والتطاول على القانون والمحاباة، وانحلال الأخلاق، وكذلك بعض الآفات الأخرى، تضعف الانسجام والتضامن الاجتماعي، وتولد اللامبالاة والاهمال لدى الشعوب، ومن ثم الكراهية والضغينة للنظام الحاكم إذا بلغت درجة معينة. وهذه بعض العناصر التي تعتبر الأصل في أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم في بعض البلدان المغاربية.

وإلى جانب هذه العوامل الداخلية التي أدت إلى إحداث الخلل الاقتصادي الأساسي، وتحطيم بنية المجتمع المغاربي، تضاف عوامل أخرى ساهمت بدورها في إحداث الاختلال، ولكنها عوامل خارجية.

٢ ـ تدهور التوازنات المالية والتجارية الخارجية

إن تدهور التوازنات الخارجية للبلدان المغاربية أضحى ملموساً من خلال تحليل تبادلاتها الخارجية وزيادة مديونياتها الخارجية أيضاً.

أ ـ هشاشة التجارة المغاربية الخارجية

يشكل العجز المزمن في الميزان التجاري المغاربي قياساً مهماً لخسارة التجارة المغاربية، باستثناء الجزائر ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ وليبيا، فالعجز في

---

(١٦) الكنز والمضاربة شكلان آخران من الربا يعاقب عليهما القرآن والسنة بشدة. انظر:

Abdelhamid Brahimi, ***Justice sociale et développement en économie islamique*** **(Paris: Pensée universelle, [1993?]), chap. 1.**

الميزان التجاري أصبح هيكلياً، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٥ ـ ١)، وهذا ناجم عن الفرق الواسع بين الواردات والصادرات، فالواردات في تزايد مستمر، والصادرات تقلصت سواء على مستوى الأسعار أو مستوى الكمية في السوق الدولية.

الجدول رقم (٥ ـ ١)

تطور الموازين التجارية للبلدان المغاربية (١٩٦٤ ـ ١٩٩٤) (بملايين الدولارات الجارية)

	١٩٦٤	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤
الجزائر							
الواردات	٧٠٣	١٢٥٧	٥٤٩٨	١٠٥٥٩	٩٨٤١	٩٧١٥	٩٩٠٠
الصادرات	٧٢٧	١٠٠٩	٤٧٠٠	١٤٣٩٦	١٢٨٤١	١٢٩٣٠	٧٥٠٠
الفرق	٢٤	٢٤٨ -	٧٩٨ -	٣٨٣٧	٣٠٠٠	٣٢١٥	٢٤٠٠ -
ليبيا							
الواردات	-	٦٧٤	٤٤٢٤	١٠٣٦٨	٥٧٥٤	-	٨٢٦٠(*)
الصادرات	-	٢٣٩٧	٦٤١٨	٢١٩١٩	١٠٣٥٣	-	٧٦٨٠(*)
الفرق	-	١٧٢٣	١٩٩٤	١١٥٥١	٤٥٩٩	-	٥٨٠ -
موريتانيا							
الواردات	١٦	٧٢	٢٠٨,٥	٣٢١,٣	٣٣٣,٩	٦٣٩	-
الصادرات	٤٦	٩٧,٢	١٦٧,٣	١٩٦,٣	١٩٦,٣	٤٦٩	-
الفرق	٣٠	٢٥,٢	٤١,٢ -	١٢٥ -	٣٧,٦	١٧٠ -	-
المغرب							
الواردات	٤٥٩	٦٨٦	٢٥٦٧	٤١٦٤	٣٨٤٩	٦٨٠٠	٦٦٤٤(*)
الصادرات	٤٣٤	٤٨٨	١٥٤٣	٢٤٩٣	٢١٦٥	٤٢٦٥	٣٧٤٥(*)
الفرق	٢٥ -	١٩٨ -	١٠٢٤ -	١٦٧١ -	١٦٨٤ -	٢٥٣٥ -	٢٨٩٩ -
تونس							
الواردات	٢٤٨	٣٠٦	١٤٢٤	٣٥٤٠	٢٧٥٧	٥٥٤٢	٦٢١٥(*)
الصادرات	١٣٠	١٨٢	٨٥٦	٢١٩٨	١٧٣٨	٣٥٢٦	٣٨٠٤(*)
الفرق	١١٨ -	١٢٤ -	٥٦٨ -	١٣٤٢ -	١٠١٩ -	٢٠١٦ -	٢٤١ -

(*) عام ١٩٩٣.

المصـــادر: International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook*, vol. 47 (Washington, DC: IMF, 1994).

بالنسبة إلى ليبيا وموريتانيا (١٩٧٠ إلى ١٩٨٥)، انظر: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [c1991]), p. 24.

وفي الحقيقة، فإن واردات هذه البلدان اتجهت نحو الارتفاع، نظراً لارتفاع حاجياتها للاستهلاك النهائي أو لتمويل أجهزتها الصناعية.

ومن جهة أخرى، فإن سياسات التصنيع والتمدين المتبعة في كل البلدان المغاربية أدت إلى رفع واردات المواد الأولية، والمواد النصف المصنعة ووسائل التجهيز. إن ارتفاع هذا النوع من الواردات يمكن تفسيره أساساً بضعف تكامل الاقتصاد الوطني في هذه البلدان.

في هذه الأثناء، يعود ضعف مستوى الصادرات لمعظم هذه البلدان إلى تأثير السعر والكمية المفروضة عليها، والتي تحدد فعلاً قدراتها على الاستيراد، وتدني إمكانياتها على الدفع الخارجي، وبقاءها في وضعية مزرية من العجز المزمن، باستثناء ليبيا.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ١) حدود قدرة الاستيراد للبلدان المغاربية الأربعة، فقد بلغ عجز الميزان التجاري عام ١٩٩٤ مستوى متغيراً من بلد لآخر، لكنه مرتفع جداً على العموم، فهو يمثل ٣٢ بالمئة من صادرات الجزائر، و٣٦,٢ لموريتانيا، و٧٧,٤ بالمئة للمغرب و٦٣,٤ بالمئة لتونس، ولذلك تعاني البلدان المغاربية الأربعة بصفة حادة قلة إمكانيات الدفع الخارجي.

ويتلخص ضعف هذه الامكانيات بالنسبة إلى البلدان المغاربية بتضافر عاملين اثنين هما: عامل الكم وعامل الأسعار. فالبلدان الأوروبية اتخذت إجراءات عدة لحماية متنوجاتها، وتخص هذه الاجراءات السلع الزراعية والنسيج والملابس، منذ عام ١٩٨٦. وتعتبر تونس والمغرب المصدرين الرئيسيين لهذه السلع، وتعتبر الدول الأوروبية تقليدياً المستورد الرئيسي من البلدان المغاربية. ففي عام ١٩٩٤ و١٩٩٥ عرفت العلاقات المغربية والمجموعة الأوروبية توتراً فيما يخص تصدير الطماطم المغربية، وكذلك الصيد في المياه الإقليمية المغربية. وفيما يخص عامل الأسعار، فإن فحص متغيرات مستويات التبادل المنشورة من قبل المنظمات الدولية يبيّن أن هبوط أسعار المحروقات والفوسفات ومعادن الحديد وكذلك انخفاض أسعار بعض المواد المصدرة من قبل بلدان المغرب العربي، قلص بدرجة كبيرة القدرة الشرائية المغاربية بحرمانها من مداخيل مهمة.

وبالطبع، فإن هذه الظاهرة لا تعني المغرب العربي فقط، إنما العالم الثالث كله. ولتوضيح حجم الخسارة التي تعرضت لها هذه البلدان، يمكن القول: إن وضع التدابير الوقائية من قبل الدول المتقدمة كبدت بلدان العالم الثالث خسارة قدرها ٧٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، ويضاف إلى هذا المبلغ المهم خسارة أكثر من ٢٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً بفعل عامل السعر. وكذلك تمخض عن عامل السعر وعامل الكمية، بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث، حدوث خسارة سنوية، تقدر بأكثر من ٩٥٠ مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ٧٠ بالمئة من الديون الخارجية لهذه البلدان خلال عام ١٩٩٠[١٧].

هذه الأرقام تم الاستدلال بها لتوضيح أهمية الخسارة التي تلقتها بلدان العالم

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

الثالث، والتي تنتمي إليها البلدان المغاربية، بفعل الظروف غير المؤاتية للتجارة الخارجية. وفيما يخص الجزائر وليبيا، فإن تدهور أسعار النفط تسبب بمفرده في خسارة أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٤.

وهكذا فإن انهيار القدرة الشرائية للبلدان المغاربية قد نتج عن عامل مزدوج: انهيار أسعار المواد التي تصدرها، والارتفاع المنتظم أو استقرار أسعار المواد التي تستوردها، كما أن حدّة التبعية التقانية تجاه البلدان الصناعية يفسر بدوره هشاشة التجارة الخارجية وضعف التبادل بين الدول المغاربية.

ب ـ خطر التبعية وهشاشة التبادلات بين البلدان المغاربية

إن التبعية التجارية المغاربية للدول الصناعية إنما هي لازمة طبيعية للتبعية التقانية والمالية والثقافية. والتبعية التجارية واضحة سواء فيما يتعلق بالواردات أو الصادرات، حسبما يتضح ذلك في الجدولين رقمي (٥ ـ ٢) و(٥ ـ ٣).

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

بنية الواردات بالنسبة المئوية من مجموع الواردات

البلد	المواد الغذائية (١)		البضائع التجهيزية (٢)		المواد الصناعية الأخرى (٣)		مجموع المواد الصناعية (٢) + (٣)	
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١
الجزائر	١١	٩	٢٩	٢٠	٥٣	٥٠	٨٢	٧٠
موريتانيا	٢٣	٢٣	٣٨	٤٠	٢٩	٢٩	٦٧	٦٩
المغرب	٢٠	١١	٣٢	٢٨	٣٢	٣٣	٦٤	٦١
تونس	٢٧	١٥	٢٦	٢٤	٣٢	٤١	٥٨	٦٥

المصـدر: World Bank, *World Development Report, 1993* (Oxford: Oxford University Press, 1993).

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

بنية الصادرات بالنسبة المئوية من مجموع الصادرات

البلد	المواد الأولية		مواد التجهيز		المواد الصناعية الأخرى		القماش + الألبسة	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
الجزائر	٩٣	٩٧	٢	١	٥	٢	٤	٥
موريتانيا	٩٩	٩٥	صفر	٤	صفر	١	صفر	صفر
المغرب	٩٠	٤٩	صفر	٣	٩	٤٨	٤	٢٠
تونس	٨١	٣٢	صفر	٧	١٩	٦١	٢	٣٣

المصدر: المصدر نفسه.

وفي ما يتعلق باستيراد البضائع من البلدان المغاربية، فإنه من السهل تسجيل تفوق استيراد البضائع المصنعة. وطبيعة المنتوجات المستوردة من قبل هذه البلدان جعلتها في علاقة تبعية هيكلية. وفي الحقيقة، فإنه خلال الـ ٢٥ سنة الأخيرة، كان حجم الواردات من المواد المصنعة، يمثل نسبة ٦٦ بالمئة من مجموع الواردات، بالنسبة إلى كل بلدان المنطقة. هذه النسبة تتراوح خلال هذه المرحلة بين ٧٠ بالمئة و٨٢ بالمئة بالنسبة الى الجزائر، وبين ٦٧ بالمئة و٦٩ بالمئة بالنسبة إلى موريتانيا، وبين ٥٨ بالمئة و٦٥ بالمئة بالنسبة الى تونس، وبين ٦١ بالمئة و٦٤ بالمئة بالنسبة الى المغرب.

ومن جهة أخرى، فإن تحليل البضائع المصدرة من قبل البلدان المغاربية تجاه الدول المتقدمة يؤكد تبعية الأولى للثانية وهي تكتسي مظهرين: أولاً، وعلى المستوى الجغرافي، فإن الصادرات المغاربية تجاه بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تتجاوز ٩٠ بالمئة من مجموع صادراتها. فالمجموعة الأوروبية تمتص وحدها ما بين ٦٠ و٨٠ بالمئة من التبادلات المغاربية، بينما لا تمثل التجارة الأوروبية مع البلدان المغاربية سوى ٣ بالمئة من التبادلات الخارجية. فرنسا، وهي أول مستورد من المغرب وتونس، تمثل على التوالي ٣٢ بالمئة و٢٥ بالمئة من مجموع صادراتها الاجمالية عام ١٩٩٤. وتمثل إيطاليا أول مستورد من ليبيا، وتمتص ٤٢ بالمئة من صادراتها الاجمالية. وتمثل صادرات الجزائر نحو ايطاليا، وهي المستورد الرئيسي منها، ٢٠ بالمئة من مجموع صادراتها خلال سنوات ١٩٩٠. لكن الجزائر تستورد من فرنسا بضائع بنسبة ٣٤ بالمئة و٤٠ بالمئة من مجموع وارداتها عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي، مقابل ١٧ بالمئة فقط خلال سنة ١٩٨٠. وازدادت التبعية الجزائرية لفرنسا منذ الانقلاب العسكري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الذي هو طعن للعملية الديمقراطية والانتخابية وطعن للمصلحة الوطنية في الجزائر.

وفي الوقت الذي يتفوق فيه حجم المبادلات الخارجية لكل بلد مغاربي مع البلدان الأوروبية، فإن التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية نفسها ضعيفة جداً، ولا تمثل سوى ٢ بالمئة من مجمل التجارة الخارجية في نهاية الثمانينيات[١٨].

إن غياب التكامل الاقتصادي المغاربي، وضعف التكامل ما بين القطاعات على مستوى كل بلد مغاربي، يمكن تفسيرهما بالتبعية المغاربية الكبيرة والمتعددة الأشكال: تقانية وتجارية وثقافية، لأوروبا. كما أن عدم تماثل المبادلات التجارية، الأورو ـ مغاربية، تولد خسارة في الثروات على حساب الاقتصاد المغاربي.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة الحاجة إلى الاستثمار، والارتفاع غير القابل للتراجع للحاجات الاستهلاكية، أديا بالبلدان المغاربية (باستثناء ليبيا) إلى طلب الديون الخارجية أكثر فأكثر، لكن عوضاً من أن تساعد هذه البلدان على الخروج من دائرة التخلف، فإن

---

(١٨) Mostafa Ahomari, *L'Union du Maghreb Arabe: Edification d'un espace commercial et financier* ([s.l.: s.n.], 1991), pp. 681-687.

المحيط الدولي أغرقها أكثر فأكثر في التبعية المالية، وتزايُد حدة المديونية الخارجية على البلدان المغاربية هو أحسن دليل على ذلك.

ج - زيادة حدة المديونية

إن قلة إمكانيات الدفع الخارجي، وزيادة الحاجة إلى الواردات بسبب ضرورات التنمية، وارتفاع الطلب بفعل النمو الديمغرافي، دفعت البلدان المغاربية ـ باستثناء ليبيا ـ إلى طلب القروض الخارجية لمواجهة مصاريف نمط التنمية الذي تم اختياره.

هذا الضغط المزدوج بسبب تراجع المداخيل الخارجية وقلتها، وارتفاع الحاجة إلى الاستيراد، أوقعا البلدان المغاربية في الأزمة المالية، وزيادة حدة المديونية الخارجية منذ الثمانينيات.

وفي الواقع، فإن تراكم المشاكل الداخلية، وبخاصة المشاكل الخارجية هي التي أثقلت بشكل مأساوي الحجم المرهق للمديونية الخارجية، ليس فقط للبلدان المغاربية، ولكن للعديد من بلدان العالم الثالث(١٩).

إن قساوة شروط القرض في السوق المالية الدولية، وكذلك عوامل أخرى مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الدولي، أديا إلى إحداث فوضى مزمنة في التوازنات المالية الخارجية للبلدان المغاربية، وزادا في حدة مديونياتها.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذه المديونية، لم تتطور بشكل سريع إلا في عقد الثمانينيات، بحيث انتقلت من ٦١٠ مليارات دولار أمريكي عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٩، وتجاوزت ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤. وكذلك فإن مديونية العالم الثالث تضاعفت ثلاث مرات خلال ١٤ سنة بمعدل زيادة متوسطة ٢٣ بالمئة سنوياً. وهو معدل يفوق بكثير الناتج الوطني الخام لبلدان العالم الثالث، ويفوق أيضاً ـ وبكثير ـ معدل الزيادة في حجم صادراتها. لقد شهد عقد الثمانينيات دخول دول الجنوب في دوامة من تراكم المديونية التي أضعفتها، وأفقرتها بشكل رهيب.

---

(١٩) تحليل قضية الديون الخارجية يستحق أن يكون مجرداً من الاعتبارات الايديولوجية والأحكام المسبقة، إذ يوجد طرح يتهم الدول المتخلفة بأنها المسؤولة الوحيدة عن ديونها الخارجية، كطرح بعض الجامعيين والمختصين في البنك الدولي: «فأزمة التخلف هي التي خلقت أزمة المديونية». هكذا كتب جان بانيث من البنك الدولي في: Jean Baneth, «La Dette du Tiers Monde,» papier présenté à: La Gestion de la dette extérieure, Rabat, 1992, séminaire organisé par la Banque mondiale, la Banque islamique de développement et le Ministère des finances du Maroc.

ومع ذلك فإن أشغال المؤتمر تضم عناصر تثبت العكس. وبالنسبة إلينا فإن العناصر الداخلية بشكل عام، والخارجية على وجه الخصوص، هي سبب تفاقم المديونية الخارجية وليست القضية قضية تخلف تقني كما يقول اقتصاديون غربيون عدة.

ويرجع سبب عملية الاستدانة المتتالية في جزء منها إلى السلوك المرن للبنوك الذي انبثق عن إعادة تدوير البيترودولار بعد ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ثم عام ١٩٨٠، وللارتفاع السريع لسعر الفائدة.

وفي الحقيقة، لقد انتقل سعر الفائدة المرجعية للقروض البنكية (Le Libor) في ستة أشهر[٢٠] من ٦ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ١٢,١٥ بالمئة عام ١٩٧٩ و١٤ بالمئة عام ١٩٨٠ ليصل في المتوسط السنوي إلى ١٦,٧٢ بالمئة عام ١٩٨١[٢١].

وهكذا، فاقم ارتفاع شروط القرض في وقت قصير عبء المديونية الخارجية، وبخاصة مديونية الفقراء. لقد تجاوزت مديونية البلدان الافريقية جنوب الصحراء من ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٤٣ مليار دولار عام ١٩٨٩. لقد ضربت في ٢٥ خلال ٢٠ سنة. ووصلت ديون أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٩ إلى ٤٣٤ مليار دولار، بينما لم تكن سوى ٢٧,٩ مليار دولار عام ١٩٧٠، أي ضربت في ١٥,٥ خلال ٢٠ سنة[٢٢].

ونرى في عام ١٩٩٥ أن المديونية الخارجية قد وصلت إلى حد مفرط، بحيث لم تعد مداخيل الصادرات تكفي، في بعض الحالات، لتغطية حتى خدمات الديون. ففي عام ١٩٨٨ مثلاً، كانت المديونية الخارجية تمثل ١٣٩ بالمئة من الناتج الوطني الخام في تانزانيا، و١٨٥ بالمئة في الصومال، و١٠١ بالمئة في نيجيريا، و١٩٢ بالمئة في مدغشقر و١٨٩ بالمئة في اليمن[٢٣].

لقد تميزت أزمة المديونية الخارجية، بظاهرة جديدة، لم توجد أبداً من قبل في تاريخ الاقتصاد العالمي. فالدول الفقيرة المدينة وجدت نفسها مصدرة صافية لرؤوس أموال بقيمة ٥٠ إلى ٦٠ مليار دولار سنوياً، خلال ١٩٨٨ و١٩٨٩ وبلغت ٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٥. وقد كانت هي نفسها في أمس الحاجة إلى تلك المبالغ، كما وجدت بلدان الجنوب نفسها أيضاً مقحمة في تيار استدانة، حيث تعاقدت مع عدة دول من أجل قروض جديدة، ليس من أجل تمويل التنمية، لكن من أجل دفع خدمات الديون. إن الدورة الجهنمية للقروض التجارية على المدى القصير، ألقت ببعض الدول المدينة في عملية تراجع اقتصادي، وتجلى ذلك في مآزق نقدية، مالية وتجارية. وخلال الثمانينيات وبداية التسعينيات، شغلت قضية المديونية الخارجية المقلقة في الوقت نفسه، البلدان المدينة والأوساط المالية الدولية. وبالأحرى، فإن سياسات إعادة الهيكلة المقترحة من قبل

---

(٢٠) إن الـ «Libor» (London Interbank Offered Rate) هي نسبة الفائدة على القروض بين البنوك في لندن وبالدولار ولمدة ستة أشهر. ووفقاً لهذه النسبة تحسب فوائد القروض الممنوحة للعالم الثالث.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) World Bank, *World Development Report, 1990* (Oxford: Oxford University Press, 1990).

المؤسسات المالية الدولية للبلدان المدينة بصفة عامة ومن دون استثناء، انتهت إلى الاخفاق لأنها تقوم على مقاربة جزئية، آلية وشكلية. وهذا يؤكد مرة أخرى عدم تلاؤم المقاييس القائمة على الاقتصاد الاتفاقي للبلدان النامية، وفي هذا الإطار الدولي المعادي للدول المغاربية، مثل غالبية الدول النامية، تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للمغرب العربي أكثر فأكثر اعتباراً من السبعينيات.

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٤) كيف ارتفعت المديونية المغاربية الخارجية بصفة محسوسة (باستثناء ليبيا) في نهاية السبعينيات. بانتقالها من ٢٢١٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٣٣,٤٣٩ مليون دولار عام ١٩٨٠، أي بزيادة ٣١,٢٢٣ مليون دولار. لقد ضربت المديونية الخارجية للبلدان المغاربية الأربعة في ١٤ خلال ١٠ سنوات، وفي عام ١٩٩١ وصل مجموع المديونية لهذه البلدان إلى ٦٠,٤٥٠ مليون دولار، أي بزيادة ٢٧,٠١١ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ ٨١ بالمئة بين ١٩٨٠ و١٩٩١، وبعبارة أخرى، فإن المديونية الخارجية لبلدان المغرب، ضربت في ٢٦ مرة بين ١٩٧٠ و١٩٩١.

وعلى رغم الفروق في المقاربات، فإن الخيارات الأساسية، والسياسات التنموية التي سارت فيها بلدان المغرب خلال هذه المدة الطويلة لم ينج أي بلد من البلدان الأربعة المعنية من الأزمة المالية والانهيار الخطير للتوازنات المالية الخارجية.

وبالنسبة إلى الجزائر، فإن الواقع أوضح بطلان الاستراتيجية التنموية القائمة على المعادلة التالية: «تحقيق الحد الأقصى للمداخيل = التصنيع = التنمية». هذه الاستراتيجية التي تعتمد على سياسة استثمارات ضخمة في قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة وعلى الطلب الكبير للقروض الخارجية، لم تكن لها النتائج المنتظرة، فمن جهة، لم تستطع الوحدات الصناعية التي أنشئت أن تحل محل المحروقات لتحقيق إمكانيات الدفع الخارجية الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى، نجد أن قطاع المحروقات الجالب الرئيسي للعملة الصعبة كان هو نفسه معاقاً بالبرامج الاستثمارية الثقيلة التي وضعت، وبخاصة في ميدان تكرير الغاز وانقلابات سوق الغاز الدولية. وبعبارة أخرى، فإن الجزائر واعتباراً من عام ١٩٧٠، استثمرت بأحجام كبيرة في القطاع الغازي، مركزة على ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي الذي يجب إنتاجه خلال عقد الثمانينيات. ولكن، منذ ١٩٨٠، انقلبت سوق الغاز الدولية كلية، وكذلك انخفض استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية من ٥٨٠ مليار متر مكعب سنوياً عام ١٩٧٩ إلى ٤٧٣ مليار متر مكعب سنوياً عام ١٩٨٠، أي بتراجع يقدر بـ ١٠٧ مليارات متر مكعب في السنة، فألغت الولايات المتحدة بكل سهولة وبساطة العقود التي بموجبها تصدر الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسيَّل بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

تطور المديونية الخارجية لبلدان المغرب (١٩٧٠ ـ ١٩٩٤)

السنة	الجزائر			المغرب			موريتانيا			تونس		
	م. خ. (بملايين الدولارات)	م. خ. ن. د. خ. (بالمئة)	خدمات د./ص. (بالمئة)	م. خ. (بملايين الدولارات)	م. خ. ن. د. خ. (بالمئة)	خدمات د./ص. (بالمئة)	م. خ. (بملايين الدولارات)	م. خ. ن. د. خ. (بالمئة)	خدمات د./ص. (بالمئة)	م. خ. (بملايين الدولارات)	م. خ. ن. د. خ. (بالمئة)	خدمات د./ص. (بالمئة)
١٩٧٠	٩٣٧	١٩,٣٠	٣,٨٠	٧١١	١٨	٨,٧٠	٢٧	١٤	٣,٣٠	٥٤١	٣٨,٦٠	١٩,٧٠
١٩٨٠	١٩,٣٣٩	٤٧	٢٧,٤٠	٩٧١٠	٥٣	٣٢,٧٠	٨٤٤	١٢٥,٧٠	١٧,٣٠	٣٥٢٦	٦٢	١٤,٨٠
١٩٨٤	١٢,٠٥٢	٢٤,٢٠	٣٣,٦٠	١٠,١٦٩	٨٣	٢٤,٨٠(*)	١١٧١	١٧١,٢٠	٢١,٦٠	٣٧٠٧	٤٦,١٠	٢٤,٢(*)
١٩٩١	٢٨,٦٣٣	٨٧,٦	٧٣,٧٠	٢١,٢١٩	٧٦,٧٣	٢٧,٨٠	٢٢٩٩	٢١٤,٧٠	١٦,٨٠	٨٢٩٦	٧١,٥٥	٢٢,٧٠
١٩٩٤	٢٧,١٢٠	٨٤,٧٥	٣٩,٣٠	٢١,٩٠٠	٦٩,٤٠	-	-	-	-	٩٤٠٠	٥٩	١٩,٨٠

(*) = سنة ١٩٨٨.

م. خ. = المديونية الخارجية.

ن. د. خ. = P. I. B. = الناتج الداخلي الخام.

د. = الديون.

ص. = الصادرات.

المصادر: المصدر نفسه؛ World Bank, *World Development Report, 1986* (Washington, D C: The Bank, 1986), and Economist Intelligence Unit: *Algeria* (Country Report, 1st Quarter 1993); *Morocco* (Country Report, 1st Quarter 1993), and *Tunisia* (Country Report, 1st Quarter 1993).

كما أن السوق الأوروبية للغاز نفسها عرفت تقلصاً، بحيث انخفض الطلب على الغاز بأكثر من ٩ مليارات متر مكعب بين ١٩٧٩ و١٩٨٢ في ألمانيا وأكثر من ٣ مليارات متر مكعب في بلجيكا. وبقي استهلاك الغاز مستقراً في فرنسا واسبانيا[٢٤].

ويمكن أن نضيف إلى هذه العناصر انهيار شروط التبادل والتلاعبات النقدية (انخفاض قيمة الدولار بالنسبة الى العملات الأوروبية والين الياباني) والتي أدت إلى انهيار أكبر للقدرة الشرائية للمحروقات، وتفاقم الديون الخارجية الجزائرية على مر السنين.

أما المغرب، فقد أسس سياسته التنموية على تنمية القطاع الأولي، وبخاصة جانبه الزراعي والمنجمي الموجه نحو التصدير. وتلقى المغرب خيبة أمل كبيرة من اتباعه لتلك السياسة الاقتصادية. فأنفق استثمارات مهمة في الزراعة لتوسيع المساحات المروية، والتي يتوجه إنتاجها أساساً إلى التصدير وليس إلى تلبية الحاجات الغذائية الضرورية للسكان. ويعاني المغرب المضايقات المفروضة على إنتاجه الزراعي، الموجه عادة إلى السوق الأوروبية.

كما تمت استثمارات ضخمة لحساب القطاع المنجمي لاستغلال الفوسفات، فارتفع إنتاج مشتقات الفوسفات إلى درجة تجاوزت فيه مداخيل حمض الفوسفور، والأسمدة الفوسفاتية، مداخيل الفوسفات نفسه، خلال السنوات الثماني الأخيرة، ومع ذلك فإن صادرات مشتقات الفوسفات مرت بمنحنيات أسنان المنشار، أي أنها تصعد ثم تنخفض. لذلك جلبت صادرات الفوسفات وحمض الفوسفور والأسمدة إلى المغرب ١١,٤ مليار درهم عام ١٩٨٨، أي ٣٨,٥ بالمئة من مجموع الصادرات، و٨,٢ مليار درهم عام ١٩٨٩ و٩,٨ مليار درهم عام ١٩٩٠، أي على التوالي ٢٩ بالمئة و٢٨ بالمئة من مجموع الصادرات[٢٥].

ومن جهة أخرى، فإن المواد الغذائية التي وصلت مداخيلها إلى ٣٢ بالمئة من مداخيل الصادرات عام ١٩٧٥[٢٦] لم تمثل عام ١٩٩٠ سوى ٢٢ بالمئة.

لقد أدى انهيار شروط التبادل، ومشاكل تسويق البضائع الأولية في السوق الدولية إلى انهيار الوضع المالي المغربي. ومجموع هذه العوامل، هي مصدر الخسارة الهيكلية في الميزان التجاري المغربي. هذا الميزان، انتقل من -٩٣٦ مليون درهم عام ١٩٧٣ إلى -٤١٥٦ مليون درهم عام ١٩٧٥ وإلى -٨٥٤١ مليون درهم عام ١٩٧٧. وتفاقم مستوى العجز خلال الثمانينيات، بانتقاله إلى -٩٣٨١ مليون درهم عام ١٩٨٨، أي ١,٠٩٨

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 106-125.

(٢٥) *The Middle East and North Africa.*

(٢٦) El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine 1960-1990*, p. 107.

مليون دولار، وإلى - ١٨٢٣٣ مليون درهم عام ١٩٨٩، أي ٢١٤٦ مليون دولار، وعقد التسعينيات، لم يكن أبداً أحسن حالاً، إذ ان العجز التجاري وصل إلى - ٢٥٣٠ مليون دولار عام ١٩٩٤، و- ٢,٨١٠ مليون دولار عام ١٩٩٥[٢٧].

وتعاني تونس مشاكل المغرب نفسها، حتى وإن نجحت أكثر في تنويع صادراتها. صحيح أن النفط ومشتقاته، تمثل المصدر الرئيسي لمداخيل الصادرات بين النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات، لكن في عام ١٩٨٦، وبعد تدهور أسعار النفط، تم تعويض مداخيله بالنسيج، الذي أصبح يمثل المصدر الرئيسي لمداخيل تونس من العملة الصعبة، فارتفعت مداخيل تصدير النسيج من ٣٨٩ مليون دينار تونسي عام ١٩٨٦ إلى ٥١١ مليون دينار تونسي عام ١٩٨٧، ووصلت إلى ١٣٢٣ مليون دينار تونسي عام ١٩٩١، أي ٣٩ بالمئة من مجموع الصادرات[٢٨]. وتمثل المنتجات الزراعية (زيت الزيتون والخضر، والفواكه والصيد) مصدر دخل خارجي لا يستهان به. ولكن مثل المغرب أيضاً، تعرضت تونس إلى تحديد صادراتها الزراعية في السوق الأوروبية حتى توقيع عقد التعامل مع المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٥ الذي يحرر تدريجياً التبادلات في الاتجاهين.

ومن المفيد أن نسجل في هذا الإطار الطابع الهيكلي لعجز الميزان التجاري التونسي. هذا العجز، انتقل من - ١٠٥ ملايين دولار عام ١٩٧٠ إلى - ٤٣٩ مليون دولار عام ١٩٧٥. ثم تفاقم بعد ذلك خلال الثمانينيات حيث انتقل من - ٩٨١ مليون دولار في ١٩٨٠ إلى - ١٢٠٦ مليون دولار في عام ١٩٨٩، والتوجه نفسه تم تسجيله خلال التسعينيات، حيث ارتفع العجز من - ١٦٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى - ٢٠٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٥[٢٩].

وبوقوعها في مخالب الخارج: استثمارات باهظة من أجل تنمية الصادرات (مقرونة بانهيار مستوى التبادلات)، واحتمالات التصدير (مرتبط بالكمية وسعر المنتوجات المصدرة)، بقيت البلدان المغاربية تتخبط في أزمة مالية مزمنة ومتفاقمة بثقل الديون الخارجية التي حددت البنوك الخارجية شروطها (معدل الفائدة ومدة الدفع)، والتي تلعب لغير صالح البلدان المغاربية. وفي الواقع، فإن الطلب المفرط للقروض الخارجية تمخضت عنه قساوة شروط الحصول على هذه القروض، ويتجلى هذا الارتفاع المتدرج لنسب الفائدة التي انتقلت في الجزائر من ٧,٦٥ بالمئة عام ١٩٧٥، وفي تونس من ٥,٣ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ٨,٥ بالمئة عام ١٩٨٣، وتقليص آجال الدفع التي انتقلت من ١٢ سنة عام ١٩٧٥ إلى ٩ سنوات عام ١٩٧٨ في الجزائر، ومن ٢٠ سنة عام ١٩٧٤ إلى ١٢ سنة عام ١٩٨٣ في تونس.

---

(٢٧) Economist Intelligence Unit, *Morocco* (Country Report, 1st Quarter 1995).

(٢٨) *The Middle East and North Africa.*

(٢٩) Economist Intelligence Unit, *Tunisia* (Country Report, 1st Quarter 1995).

وهناك خاصيتان يتميز بهما تفاقم الديون الخارجية المغاربية هما: ارتفاع الثقل النسبي للديون في الناتج الداخلي الخام، من جهة، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، مصحوباً ببرنامج إعادة الهيكلة من جهة أخرى.

وفي ما يخص الديون الخارجية، يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٤) بأن علاقة مجموع الديون بالناتج الداخلي الخام قد انتقل من ١٩ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٨٨ بالمئة عام ١٩٩١ قبل أن ينخفض بثلاث نقاط إلى ٨٥ بالمئة عام ١٩٩٤ في الجزائر. وفي المغرب وصلت ٨٣ بالمئة عام ١٩٨٤ مقابل ١٨ بالمئة عام ١٩٧٠. وفي تونس، انتقلت النسبة من ٣٧ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٧٢ بالمئة عام ١٩٩١ قبل أن تصل إلى ٥٩ بالمئة عام ١٩٩٤. لكن موريتانيا هي التي عرفت العبء الثقيل للديون الخارجية بارتفاعها من ١٤ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ١٢٦ بالمئة عام ١٩٨٠ ثم ٢١٥ بالمئة عام ١٩٩١.

وفيما يتعلق بإعادة الجدولة مع صندوق النقد الدولي، فإنها تتم وفق شروط تضع البلدان المدينة تحت رقابة صارمة. وإن ما يسمى تمويهاً ببرامج الإصلاح الهيكلي، يمثل اجراءات وضعها صندوق النقد الدولي، من طبيعة نيوليبرالية وتخص العملة والموازنة وتحرير الاقتصاد وتهمل متطلبات التنمية في البلدان المعنية. فعلى المستوى النقدي، تهدف هذه المقاييس إلى تقليص نسبة نمو الكتلة النقدية، وتقييد منح القروض البنكية، ورفع سعر الفائدة.

من جهة أخرى، فرض صندوق النقد الدولي على البلدان التي تطلب القروض، تخفيض قيمة عملاتها، وإلغاء مراقبة الصرف.

وعلى مستوى الموازنات، فإن المقاييس المعمول بها تنص على:

ـ العودة إلى توازن الموازنات بتقليص المصاريف الاجتماعية، (مصاريف الاستثمار ومصاريف التشغيل في القطاعات الاجتماعية).

ـ تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، والمواد الصناعية المحلية (المحمية من المنافسة العالمية) بإلغاء دعم الأسعار والموازنات.

ـ تجميد الأجور.

أما مقاييس تحرير الاقتصاد فتهدف بصفة خاصة إلى:

ـ إلغاء المراقبة على الواردات.

ـ تنمية الصادرات من أجل تحسين إمكانيات تسديد خدمات الديون.

ـ تشجيع الاستثمار الأجنبي.

ـ خصخصة المؤسسات العمومية.

وكما نلاحظ، فإن مقاييس التسوية الهيكلية من قبل صندوق النقد الدولي، تعكس

أساساً انشغالات البلدان الدائنة لضمان تغطية القروض المقدمة (الرئيسية والخدمات).

فصندوق النقد الدولي لا يهتم كثيراً بانشغالات البلدان المدينة، في سبيل ضمان النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة الأجهزة الإنتاجية، وضمان تحسين النجاعة الاقتصادية، وزيادة تنافسية الاقتصاد، وكذلك العدالة الاجتماعية.

وكل بلد مغاربي، تعامل مع مقاييس صندوق النقد الدولي بحسب خصوصياته، والنمط الاقتصادي المتبع.

ويعتبر المغرب أول بلد مغاربي يلجأ إلى صندوق النقد الدولي، وكان ذلك عام ١٩٦٤. وتبيّن حالة المغرب بدقة محدودية حلول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فبين عامي ١٩٦٤ و١٩٨١، أدت سياسة تنمية الصادرات إلى زيادة البطالة، وسوء التغذية، وانتشار الفقر المطلق، كما تم توضيح ذلك في ما سبق، وتمخضت عن انهيار ظروف الحياة اضطرابات شعبية عام ١٩٨١. وبين عامي ١٩٧٩ و١٩٨١، عرف سكان المغرب ارتفاعاً أساسياً في أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، بحيث ارتفع سعر الزيت بـ ٧٥ بالمئة، والطحين بـ ٨٦ بالمئة، والسكر بـ ٩٧ بالمئة، والحليب بأكثر من ١٠٠ بالمئة، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ انفجرت اضطرابات أخرى، بعد تطبيق الحكومة المغربية تعليمات صندوق النقد الدولي، حيث ارتفعت أسعار المواد الرئيسية والمذكورة سلفاً بـ ١٣٣ بالمئة[٣٠]، فحدثت اضطرابات خطيرة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ في مراكش وأغادير والدار البيضاء، والرباط ووجدة. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير حدث اضطراب في الناضور وتطوان، والحسيمة، فتدخل الجيش والدرك مخلفين ضحايا مدنيين، وتلت ذلك مظاهرات في وجدة ومكناس والرباط.

وتطبيقاً لأوامر صندوق النقد الدولي، وجب على الحكومة المغربية تخفيض قيمة الدرهم، وتحرير التجارة الخارجية وتطبيق سياسة «حقيقة الأسعار» وتقليص المصاريف الاجتماعية.

ولم يحسن أبداً مجموع هذه الاجراءات التي تشكل برنامجاً تقشفياً، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب. ولذلك قام إضراب كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والذي أحدث فوضى خطيرة في عدة مدن، وبخاصة في طنجة وفاس.

وعموماً، فإن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي قلص بشكل ملموس حجم الاستثمارات، بحيث انخفضت نسبتها من ٢٧ بالمئة عام ١٩٨٢ إلى ٢٠ بالمئة عام ١٩٨٨. ونتيجة لذلك، تباطأت نسبة النمو الاقتصادي، فانخفض الناتج الداخلي الخام لكل فرد من ٩٣٠ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ٦١٠ دولارات عام ١٩٨٥، ووصلت إلى ٩٥٠ دولاراً

---

(٣٠) انظر: Susan George, *A Fate Worse than Debt* (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1990), pp. 78-85.

عام ١٩٨٩[٣١]، وكانت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام ٣,٧ بالمئة عام ١٩٩٠، ثم ٢,٩ عام ١٩٩٢، ثم ٠,٢ بالمئة عام ١٩٩٣[٣٢].

وعلى رغم هذه السياسة التقشفية، وتقييد الميزانية، فإن الديون الخارجية لم تتوقف عن الارتفاع، بل تضاعفت بين عام ١٩٨٠، حيث كانت ٩,٧ مليار دولار، وعام ١٩٩٤ حيث وصلت إلى ٢١,٩ مليار دولار، أي ارتفعت بنسبة ١٢٦ بالمئة خلال ١٤ سنة.

إن ارتفاع الديون الخارجية، وأزمة الصادرات أديا إلى إفقار سكان المغرب إفقاراً كبيراً.

وعرفت تونس مشاكل مماثلة، حتى وإن سجلت تقدماً في ما يخص تنويع صادراتها. فالسياسة الاقتصادية الليبرالية لحكومة الهادي نويرة المتبعة منذ العام ١٩٧٠ أدخلت تونس في صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وبلغ عدم الرضى مداه. فحدث الاضراب العام الذي قاده الاتحاد العام للعمال التونسيين في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨. واختارت الحكومة المواجهة، بإعلانها أن الاضراب غير شرعي وأعلنت حالة الطوارئ، فاهتزت مدينة تونس بموجة من العنف الشديد، وأدت إلى تدخل الجيش لاستعادة الأمن فيها. وتبعتها مدن عدة أخرى، حيث نظمت مظاهرات عنيفة في سوسة وقابس والقيروان والقصرين. وأدى ذلك إلى سقوط ٥١ قتيلاً وأكثر من ٣٥٠ جريحاً بحسب ما أعلن رسمياً.

وعلى رغم هذه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، فقد حذر صندوق النقد الدولي تونس من ضرورة تبييض الأموال العمومية وتقليص مصاريف الميزانية، وإنهاء دعم الأسعار من قبل صندوق التعويضات الذي أنشئ خصيصاً لذلك الغرض، وتجسيد «حقيقة الأسعار». . . الخ.

إن تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي دشنت بزيادة ملموسة في أسعار المواد الضرورية، مما ألقى الزيت على النار (مضاعفة ثمن الخبز بصفة خاصة). فانفجر الشارع في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ في تونس وسوسة وصفاقس والكاف والقيروان وقفصة. . . الخ. وتهجم المتظاهرون بعنف على رموز السلطة: بنايات عمومية ومراكز الشرطة وقصر العدالة والسجون ومكاتب الإدارة الضريبية، الخ. وعلى رغم تدخل الجيش، إلا أن العنف استمر إلى غاية إعلان الحكومة إلغاء رفع الأسعار في ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٤.

---

(٣١) Najib Akesbi, dans: *L'Etat du Maghreb*, sous la direction de Camille et Yves Lacoste, collection «L'Etat du monde» ([Paris]: La Découverte, [©1991]), pp. 445-447.

(٣٢) Economist Intelligence Unit (1995).

وبالعودة إلى أساليب صندوق النقد الدولي، أعلنت الحكومة التونسية عن بعض اجراءات تحرير الاقتصاد، بهدف تشجيع الاستثمارات (قانون الاستثمارات الجديد المعلن عنه في ١٩٨٧ و١٩٨٩)، وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وتنمية الصادرات، وتخفيض قيمة الدينار. وعلى الرغم من هذه المبادرات التحفيزية، لم يتوقف مستوى الاستثمار الخاص، وكذلك العمومي عن التدهور، بين ١٩٨٤ و١٩٨٩. وانخفض الناتج الداخلي الخام من ١٢٨٠ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ١١٧٠ دولاراً عام ١٩٨٥، قبل أن يطرأ عليه تحسن طفيف ويرتفع إلى ١٣١٥ دولاراً عام ١٩٨٩. وفي الواقع، كانت هناك الجماهير[٣٣].

كما تم اعتماد شروط أخرى لصندوق النقد الدولي تدريجياً، مثل «حقيقة الأسعار»، وتقليص معدل نمو الكتلة النقدية. وخصخصة المؤسسات العمومية... الخ. ولكن، بدلاً من انخفاض الديون، فقد أدت هذه الاجراءات إلى زيادتها بشكل محسوس، حيث تضاعفت ثلاث مرات تقريباً المديونية التونسية خلال ١٤ سنة، بارتفاعها من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤.

طبعاً، لقد تحسنت نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام، بانتقالها من ١,٨ بالمئة خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) إلى ٧ بالمئة خلال ١٩٩٠ و٤,٤ بالمئة عام ١٩٩٤. لكن ثمار النمو لم يتم توزيعها بصفة عادلة، لقد ذهبت لصالح الأغنياء ولقطاع المصدرين، أي كانت هناك زيادة من دون تنمية. وبقي الاقتصاد التونسي هشاً، وتابعاً بقوة إلى الخارج في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وتبقى موريتانيا البلد الأكثر ارهاقاً بتفاقم المديونية الخارجية. هذه المديونية تضاعفت تقريباً خلال ١١ سنة بانتقالها من ٨٤٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٢٩٩ مليون دولار عام ١٩٩١. ويبقى الاقتصاد الموريتاني معاقاً بالهياكل التقليدية، فمداخيل الصادرات تأتي أساساً من القطاع الزراعي بسقف ٤٦ بالمئة، ثم القطاع المنجمي بـ ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٨[٣٤]. وبالأحرى، فإن القطاع المنجمي في حالة انخفاض، لقد كان يمثل حوالى ٢٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، خلال الستينيات، لكنه لا يمثل سوى ١٧ بالمئة في نهاية سنوات الثمانينيات. لقد أدت أزمة الصادرات إلى رفع مستوى الديون الخارجية الموريتانية إلى أقصاها، فقد بلغت ٢١٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام في عام ١٩٩١. ورغم إعادة الجدولة المتعددة لديونها، فإن موريتانيا تبقى مثقلة وتعاني عبئاً مفرطاً. وقد فجّر رفع أسعار المواد الأولية الضرورية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بحسب توجيهات صندوق النقد الدولي، مظاهرات شعبية عارمة منددة بالحكومة التي استدعت الجيش وأوقفت قادة الأحزاب السياسية.

---

(٣٣) انظر: Mohsen Toumi, dans: *L'Etat du Maghreb*, pp. 452-454.

(٣٤) انظر: Sophie Bessis, dans: *L'Etat du Maghreb*, p. 423.

وتندرج موريتانيا ضمن قائمة البلدان الأقل تقدماً في الكرة الأرضية، وليست تدابير صندوق النقد الدولي هي التي ستخرجها من التخلف.

وبالنسبة إلى الجزائر، فهي آخر بلد مغاربي، تاريخياً، يلجأ إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن النتائج الاقتصادية بعيدة جداً عن المطلوب. لقد طلبت الجزائر رسمياً من صندوق النقد الدولي، جدولة ديونها في أوائل عام ١٩٩٤ بعدما كانت متوقفة عن الدفع في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وفي الحقيقة، فإن هذا البلد حاول بإرادته عام ١٩٩٠، تطبيق برنامج التسوية الهيكلية من دون صندوق النقد الدولي، لكن بموافقة البنك الدولي.

وفي ما يلي بعض التدابير المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية عام ١٩٩٠ بعد مفاوضات مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) الذي يطابق برنامج صندوق النقد الدولي:

- تقليص الكتلة النقدية، وعجز الميزانية، ورفع معدل الفائدة لمواجهة التضخم.
- تخفيض قيمة الدينار وتجميد الأجور لرفع الصادرات وتقليص الواردات لجعل الميزان التجاري رابحاً، وتحسين القدرة على دفع عائدات الديون.
- تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.
- خصخصة المؤسسات.

إن تطبيق هذه التدابير خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، انعكس بتعطيل الاقتصاد، وانخفاض مستوى الاستثمارات، وتباطؤ الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع البناء، وارتفاع نقص المواد الضرورية، والتضخم، وتآكل القدرة الشرائية للمستهلكين. وبعد الانقلاب العسكري في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وقف النظام الحاكم عاجزاً عن مواجهة تكاثر المشاكل الاقتصادية. وأدت حدة الصعوبات الاقتصادية بالحكومة الجزائرية إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي منذ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٤، وقد اضطرت إلى ذلك بعد الاضطرابات، وتضاعف العنف من الطرفين ووصول الغضب الشعبي إلى أقصاه.

وقبلت الحكومة الجزائرية مضطرة برنامج صندوق النقد الدولي المتعلق بالتسوية الهيكلية. لكن تطبيق هذا البرنامج، لم يخرج الجزائر من المأزق الاقتصادي والمالي، بل العكس هو الحاصل، فلقد زادت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نظراً الى عوامل الافقار المسجلة. وأكثر من ذلك، فقد انخفض الناتج الداخلي الخام لكل فرد من ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٨٧٢ دولاراً عام ١٩٩٢. ووصل إلى حوالى ١١٨٢ دولاراً عام ١٩٩٤.

والجزائري العادي، يتساءل دائماً، لماذا الديون الخارجية الجزائرية تقدر دائماً بـ ٢٦ مليار دولار بين ١٩٩٠ و١٩٩٤ وبلغت ٣١ مليار دولار سنة ١٩٩٥، بينما دفعت الجزائر بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ أكثر من ٥٠ مليار دولار لتسديد هذه الديون؟

وتفاقمت الديون الخارجية الجزائرية بالأحرى لأنها وصلت إلى حوالى ٣٢ مليار

دولار عام ١٩٩٥ من دون الحديث عن المديونية العسكرية. فكل المؤشرات الاقتصادية هي اليوم (عام ١٩٩٥) في الأحمر السالب: انخفاض الناتج الاجمالي الخام وانخفاض الاستثمارات كآلة استخدام الإنتاج الصناعي بأقل من ٢٠ بالمئة من طاقتها، وانهيار إنتاج المواد والخدمات، وتهميش الزراعة (٨٠ بالمئة من الحاجيات الزراعية مستوردة) وارتفاع حجم البطالة، وانتشار الفقر.

وفيما يخص خصخصة القطاع العام، تجدر الإشارة إلى أن امتداد عملية الخصخصة لقطاع المحروقات بدأت في عهد حكومة غزالي عام ١٩٩١[٣٥]، لكن البرنامج الشامل لخصخصة المؤسسات العمومية الذي وافقت عليه الحكومة الجزائرية عام ١٩٩٤، تأخر لعدة أسباب، نذكر منها ثلاثة على سبيل التوضيح فقط:

الأول: إن خصخصة المؤسسات الصناعية، والتجارية، وقطاع البناء، تؤدي إلى طرد كبير للعمال الذين سوف يفقدون أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ فرصة عمل، والذين يقبلون على المؤسسات العمومية قلائل:

- رجال الأعمال الوطنيين الذين لا يملكون أموالاً كافية لشراء الشركات العمومية الصناعية الكبيرة.

- الشركات الخارجية، تفضل التأني، نظراً الى المخاطر الأمنية المنتشرة.

- الفئة الثالثة تخص رجال الأعمال القريبين من النظام والذي يمثله امتداد في الخارج.

وهذا يتطلب سلسلة من عمليات تبييض أموال الرشوة.

وأكثر من ذلك، فإن المديونية الخارجية يتم التفاوض عليها عام ١٩٩٥ في السوق الثانوية بما يعادل ربع قيمتها على شكل التزامات.

ونظراً الى خوائها من التجهيزات، فإن المصانع، في حقيقة الأمر ستكون رخيصة الثمن.

الثاني: استياء الرأي العام الجزائري الذي تلقى برنامج الخصخصة كتصفية لإرث وطني بأسعار زهيدة، وبالتالي ضد مصلحة الوطن. هذه العدوانية، جعلت النظام يتعامل بخطابين مزدوجين: فلصندوق النقد الدولي وللدول الغربية، تؤكد الحكومة الجزائرية قبول البرنامج، وبأنه سوف يطبق بما في ذلك الخصخصة (التي يعتبرها أصحاب الرتب العليا في النظام مثل كعكة كبيرة للاقتسام). في حين تواجه النقابات والرأي العام الجزائري بعدم شمول الخصخصة القطاع الصناعي، ومجمل هذه العوامل وضعت العملية في حد ذاتها محل شكوك.

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 348-351.

وفي هذا الإطار، فإن الوضعية متدهورة إلى درجة الحزن على المستويات الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وليس هذا النظام الحالي المرفوض من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب، وبرنامج صندوق النقد الدولي هما اللذان سيخرجان الجزائر من المأزق الذي توجد فيه. إن البرنامج الوحيد القادر على ذلك، هو الرجوع إلى العملية الديمقراطية المدعمة باحترام الدستور والقانون الوطني والدولي والحريات الفردية والجماعية، وبخاصة حرية التعبير، لأن المسؤولين النزهاء والأكفاء المنتخبين ديمقراطياً والحائزين على ثقة الشعب سيكونون قادرين على تحريك الإمكانيات البشرية والمادية والمالية للجزائر وتجنيدها واستخدامها الماهر في الصالح العام والتقدم والخير الاقتصادي والاجتماعي.

الثالث: يتضح أن تطبيق البلدان المغاربية الأربعة لتوصيات صندوق النقد الدولي، لم يؤد إلى إحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد المغاربي، ولا إلى التحسين الاقتصادي والاجتماعي، بل بالعكس، لقد تمخض عن ذلك زيادة ثقل المديونية، وحدة الافقار وانخفاض الاستهلاك، وارتفاع الواردات، وانخفاض الصادرات، وتفاقم الاختلال المالي الخارجي. وكل المؤشرات الاقتصادية وصلت إلى الخط الأحمر المنذر بالخطر. وباختصار، بعد مرور ٤٠ سنة من الاستقلال، فإن اقتصادات البلدان المغاربية، وجدت نفسها في المأزق.

ومع ذلك، فإن هذه البلدان تملك ـ بشكل إفرادي، أو مجتمعة ـ إمكانيات لو استغلت على المستوى المغاربي لتمكنت من بناء مجال اقتصادي جهوي قوي، وكذلك من إزالة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني كنتيجة للاصلاحات الهيكلية التي كان سيتطلبها التكامل المغاربي، إلا أنه على المستوى الجهوي فإن النتائج لم تكن مشجعة.

ثانياً: تعطل التكامل المغاربي

يمكن اعتبار التكامل المغاربي في الإطار العالمي الحالي ضرورة، ليس فقط من أجل بناء مجال جهوي (إقليمي) مكمل ومتضامن، تستفيد منه البلدان المغاربية كلها، ولكن أيضاً لرفع الضغوط التي يتعرض لها كل بلد. وبالنظر إلى آمال الجماهير ووجود عدة عوامل مهمة لإحداث التكامل، (تم ذكرها في الفصل الأول) فإن آفاق التكامل المغاربي تظهر من حيث المبدأ أنها واعدة، لكن طرق إحداث التكامل اصطدمت بعراقيل عدة. وسوف يسمح لنا التذكير بالتطور المؤسساتي للتكامل المغاربي بتشخيص أسباب الاخفاق[٣٦].

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: Abdelhamid Brahimi, *Dimensions et perspectives du Monde Arabe* (Paris: Economica, 1977), pp. 110 et suiv.

١ ـ التطور المؤسساتي للتكامل المغاربي

في البداية، تجدر الاشارة إلى الشروط الاقتصادية والسياسية لبناء المغرب.

فعلى المستوى الاقتصادي، تهدف عملية التكامل المغاربي إلى:

ـ تسهيل المبادلات التجارية، من أجل الخفض التدريجي للحقوق والضرائب الجمركية، وتوحيد الضريبة.

ـ تنظيم العلاقات الاقتصادية كلها بالسماح بالانتقال الحر للأشخاص والممتلكات ورؤوس الأموال.

ـ تنسيق المشاريع التنموية بخلق منفذ جهوي متعدد الجنسية، لوحدات إنتاجية، يتم توزيعها بين الحدود الوطنية، وتشجيع خلق بعض هذه الوحدات من طرف جهاز مشترك للاستثمار.

وعندما نتحدث عن التكامل الاقتصادي، فإن الاهتمام والفعل السياسي هما اللذان يهيئان الأرضية لانطلاق أية عملية جهوية للتكامل.

هذا الاهتمام السياسي، تم التعبير عنه من قبل البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب الأوسط) قبل أن تكون بلداناً مستقلة.

فمنذ عام ١٩٥٨، اجتمع قادة الأحزاب السياسية المسيطرة في كل بلد (الدستور الجديد، الاستقلال، جبهة التحرير الوطني) بطنجة وقرروا إنشاء مجلس استشاري مغاربي وأمانة دائمة من ٦ أعضاء. لكن هذا المشروع لم يلق أية متابعة، في حين بقي الاهتمام قائماً.

وبعد الاستقلال، وضع كل بلد دستوره، ولم يهمل أي دستور الإعلان الرسمي عن الانتماء المغاربي، ومنذ ذلك الحين ضاعف الرؤساء وعاهل المغرب تصريحاتهم لصالح التكامل المغاربي. وقد تجسد ذلك على مرور السنين، بوضع المؤسسات ذات الصلاحيات العامة أو القطاعية.

ولكن على الرغم من المنطق المتناقض، فالأمم المتحدة هي التي حركت التعاون بين البلدان المغاربية، بواسطة اللجنة الاقتصادية من أجل افريقيا (CEA)، وقد أدت خمسة بروتوكولات عامة بتونس وطنجة وطرابلس، والجزائر والدار البيضاء إلى عقد ٥ اتفاقيات، أتاحت ميلاد عدد من اللجان منذ عام ١٩٦٤. وفي البداية، كان المغرب العربي يضم الجزائر وليبيا والمغرب وتونس، لكن ليبيا انسحبت عام ١٩٧٠، ثم رجعت إليه فيما بعد.

وبصفة عامة، فإن التطور المؤسساتي للتكامل المغاربي اتسم بأربع مراحل متميزة هي:

مرحلة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) ومرحلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) ومرحلة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) والمرحلة من ١٩٨٩ إلى يومنا هذا.

أ ـ مرحلة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥

وضع المؤسسات الوحدوية نظرياً لتضم المؤسسات المغاربية:

- في القمة، مؤتمر وزراء الاقتصاد.
- مؤسسات دائمة للدراسات والتنسيق.
- لجان مجموعات متخصصة[٣٧].

(١) مؤتمر الوزراء

إن مؤتمر الوزراء سلطة عليا، لا تملك أي هيكل، ولا سلطات محددة ولا بروتوكولات، واجتماعاتها غير منتظمة، وجدول أعمالها غير مضبوط، وتعرض قراراتها في شكل اتفاقيات أو مجرد بيانات.

(٢) المؤسسات الدائمة

لقد تم إنشاء مؤسسات دائمة، **اثنتان منها** صاحبتا صلاحيات عامة، واثنتان صاحبتا صلاحيات قطاعية.

المكتب المغاربي للحَلْفاء، تم انشاؤه عام ١٩٦٣، والمكتب المغاربي لتعويض مصاريف السكك الحديدية أنشئ عام ١٩٦٨، وهما يتمتعان بصلاحيات قطاعية ذات طابع دائم. ونتطرق في ما بعد إلى نتائج هاتين المؤسستين.

المؤسستان الدائمتان صاحبتا الصلاحيات الواسعة اللتان تشكلان حجر الأساس للتكامل هما:

- اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي (CPCM).
- مركز الدراسات الصناعية المغاربية (CEIM).

وكلاهما يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. فالمركز المغاربي للدراسات الصناعية، موضوع من الناحية القانونية تحت وصاية اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي، التي تراقب أيضاً مجموعة المجالس واللجان التي تنشط في إطار التعاون المغاربي.

(أ) اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي: هذه اللجنة تم إنشاؤها عام ١٩٦٤، على أن يمثل كل بلد مندوب دائم فيها، وقد انسحبت ليبيا منها عام ١٩٧٠. هذا المندوب

---

(٣٧) انظر: المصدر نفسه، ص ١١٣.

موظف يمثل الوزير الوصي الممثل قانونياً لبلده، ومن بين الوزراء الأربعة، يترأس أحدهم اللجنة لمدة سنة (التناوب على الرئاسة).

ومؤتمر الوزراء، في شباط/فبراير سنة ١٩٦٦ هو الذي نظم اللجنة في الواقع، وعيّن مقرها في تونس، وحدد ميزانيتها الأولى ومنحها أمانة دائمة.

وتكمن مهمتها الرئيسية في مساعدة الحكومات المغاربية في تحضير الملفات من أجل اتخاذ قرارات عملية في مختلف القطاعات: زراعة، صناعة، تجارة، سياحة، النقل والمحاسبات الوطنية. . . الخ.

وكلفت اللجنة أيضاً بضمان الاتصال الدائم بالمنظمات الاقتصادية الدولية. وينحصر دورها الاستشاري في اقتراح التوصيات على مؤتمر الوزراء، بل إن ضعف السلطة التقريرية للجنة تعكس في الواقع الحيطة والحذر وقلة اجماع ممثلي البلدان الأعضاء حول المسائل الاقتصادية الرئيسية.

والتجارة، بين البلدان المغاربية لم تحرر، وأصبحت المنافسة بين مختلف بلدان المنطقة أكثر حيوية حول البضائع الموجهة الى التصدير خارج المنطقة (خارج بلدان المغرب).

وبكل تأكيد، فإن اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي، أوكل إليها مؤتمر الوزراء أمر دراسة مواقف كل بلد مغاربي تجاه السوق الأوروبية، وصياغة مقترحات واضحة لتنسيق السياسة التجارية للبلدان الأربعة، لكن الملاحظ أن كل بلد قام بجهود فردية للاشتراك في السوق الأوروبية.

إن غياب الانسجام في المواقف التجارية للبلدان المغاربية لم يكن ليسهل مهمة اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي. وفي عام ١٩٦٧، كلف مؤتمر الوزراء، اللجنة بإنجاز برنامج للتنسيق الاقتصادي في المنطقة لمدة خمس سنوات ليحدد السير التدريجي نحو التكامل الاقتصادي المغاربي على ضوء المبادئ التالية:

- تحرير التجارة في المنطقة بوتيرة ثابتة وتقليص التضييق الكمّي بالنسبة الى المنتجات الآتية من البلدان المغاربية الأخرى.

- تنسيق الاجراءات الوقائية تجاه البلدان الأخرى.

- زيادة تجارة المنتوجات الزراعية بين البلدان المغاربية.

- خلق ميكانزم متعدد الجوانب للدفع قصد تشجيع التجارة في المنطقة.

- تحضير قائمة بأسماء الصناعات التي لا يحق لأي بلد مغاربي أن ينشئها فوق ترابه قبل استشارة البلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة. وعندما تنشأ هذه الصناعات، على كل البلدان المغاربية الأخرى أن تضع الاجراءات الضرورية لحمايتها من المنافسة الأجنبية.

لكن المؤتمر المنعقد عام ١٩٧٠، لم يتبن البرنامج الذي وضعته اللجنة على ضوء تلك القواعد.

ومن بين مهام اللجنة الأخرى، التي تحتل مكانة مهمة، نجد، مراقبتها مركز الدراسات الصناعية المغاربية.

(ب) المركز المغاربي للدراسات الصناعية: تتمثل مهمة هذا المركز في تحضير الدراسات بحسب كل منطقة أو كل قطاع حول التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء آخذة بعين الاعتبار الخطة التنموية لكل بلد (دراسات عامة) أو حول المشاريع الاقتصادية الخاصة التي تقترحها اللجنة الدائمة بمفردها أو مع بلدين عضوين أو أكثر.

ويمول المركز من قبل البلدان الأعضاء بقسط متساوٍ بينهم. ويضم المركز أمانة وأربع مديريات، وفي كل واحدة يوجد جزائري ومغربي وتونسي. ومنذ نشأته قام المركز ببعض الدراسات التي تهدف إلى تقييم تكاليف التمويل ومردودية بعض الدراسات العامة أو الخاصة المنجزة على مستوى كل بلد أو من قبل المؤسسات الدولية، مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا (CEA)، أو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

وعندما تشرف الدراسات على بداية النتائج الايجابية، تشكل لجان خاصة لمتابعتها. ومن بين الدراسات التي أنجزها المركز نذكر أهمها فيما يلي:

- قابلية الصناعة المغاربية للأدوات الآلية.

- إمكانيات صناعة مغاربية للحديد الأبيض (Fer Blanc).

- القدرات على المدى القصير والمتوسط بين البلدان المغاربية، في فروع الصناعات الميكانيكية والكهربائية.

- إمكانيات الصناعة التكاملية للقطع والتركيبات الإلكترو ـ منزلية.

- تنسيق مصادر الطاقة في البلدان المغاربية.

- إمكانيات صناعة وتوزيع الآلات والتجهيزات الزراعية لكل المنطقة.

وهناك دراسات أخرى، مثل تلك الخاصة بالإنتاج الصيدلاني، وتحلية مياه البحر، ودراسات التسوية، والتكوين المهني... الخ.

لكن لم تصل أي من هذه الدراسات إلى مجال التطبيق.

ومع ذلك، فإنه من واجب بلدان المغرب العربي ـ وبإمكانها ذلك أيضاً ـ أن تنجز استراتيجية مشتركة للتعاون والتنسيق الصناعي والزراعي. ونظراً الى ضعف الصناعة التحويلية في المنطقة، كان مرجواً وممكناً تنسيق الاستثمارات الصناعية بعد جرد الصناعات الموجودة وضبط الصناعات التي يجب إنشاؤها ليس من أجل تلبية الحاجيات والمصالح الوطنية فحسب، وإنما من أجل حاجيات ومصالح كل بلدان المنطقة أيضاً، كما كان ممكناً بعث صناعة جهوية متخصصة، وكان ممكناً تجاوز كل المشاكل التي تعترض ذلك،

بإقامة قواعد مبدئية في ما يخص أماكن الاستثمارات، والتمويل، وتسويق المنتجات، والتوزيع العادل للفوائد والتكاليف. . . الخ.

إن حظوظ التنمية تتوفر أكثر على المستوى المغاربي منها على المستوى الوطني، لأنه لا يوجد أي بلد مغاربي يملك بمفرده إمكانات إنجاز سياسة اقتصادية أفضل وأكثر عقلانية.

إن ضيق الأسواق الوطنية لا يسمح إلا بالحلول السهلة والباهظة التي لها فوائد محدودة. ومع ذلك فهناك العديد من الدراسات التي أنجزها المركز المغاربي للدراسات الصناعية حول تحقيق انسجام السياسات الاقتصادية، والتقسيم الجهوي للعمل. وقد أعطت هذه الدراسات بطاقات الميلاد لعدة لجان متخصصة.

(٣) اللجان المتخصصة

إن اللجان المتخصصة التالية، أُنشئت من قبل اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي (CPCM) وهي التي تراقبها.

اللجنة المغاربية للنقل: وتضم ٤ لجان: النقل الجوي، والبحري، والبري، وعبر السكك الحديدي. وأنشئت من أجل:

- تنمية وتطوير أنظمة النقل في البلدان العربية.

- تشجيع وتقوية تنسيق النقل بين البلدان المغاربية، وتنسيق القوانين الوطنية في هذا الميدان، ومقر هذه اللجنة في تونس.

اللجنة المغاربية للتنسيق البريدي والاتصالات السلكية: أنشئت عام ١٩٦٦، ويكمن دورها في وضع وسائل توحيد الاجراءات في مجال البريد والاتصالات على المستوى المغاربي، وانسجام الروابط الهيكلية للاتصالات السلكية، وتنسيق كل المشاريع في هذا القطاع لتوسيع خدمات البريد والمواصلات وتحسينها. ويكمن أهم إنجاز هذه اللجنة في تأسيس أحد الخطوط الهاتفية المباشرة بين العواصم الأربع. كما تم تبني تسعيرة تفاضلية للبريد دخلت حيّز التطبيق.

اللجنة المغاربية للسياحة: أنشئت عام ١٩٦٥، وهي تعمل على تنسيق السياسة السياحية للبلدان المغاربية. وقد أنجزت عدة دراسات مهمة في القطاعات التالية من أجل:

- تنمية الإشهار السياحي للمنطقة.

- تكوين الموظفين المؤهلين.

- تطبيق أسعار وأثمار موحدة في كل المنطقة.

- تنظيم رحلات في كل البلدان المغاربية.

- خلق وكالة مشتركة للرحلات، وفدرالية جهوية للهيئات السياحية والفندقية.

اللجنة المغاربية للصناعة واللجنة المغاربية للعلاقات التجارية:

هاتان اللجنتان كانتا جد نشيطتين عام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، لكن نتائجهما كانت ضعيفة جداً. وتناقص نشاطهما عندما تبنتا استراتيجية شاملة على حساب استراتيجية قطاعية.

اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين:

أنشئت عام ١٩٦٨، ومقرها الرباط، مكلفة بدراسة إنشاء تجمع بحسب درجات الخطورة، وانسجام التشريعات الوطنية في هذا المجال.

اللجنة المغاربية للتنسيق والمحاسبة الوطنية:

وتضم ٤ لجان قطاعية فرعية هي:

- **اللجنة الفرعية للاحصائيات الديمغرافية والاجتماعية.**

- **اللجنة الفرعية للمحاسبة الوطنية.**

- **اللجنة الفرعية للاحصائيات الصناعية.**

- **اللجنة الفرعية للمبادلات والخدمات والأسعار.**

وحتى عام ١٩٧٤، حققت اللجان الفرعية الأربع، ٣ مكاسب خاصة بـ:

- بدء الاتصالات بين الاحصائيين المغاربة، والذين تعارف معظمهم للمرة الأولى.

- تبادل الخبرات والتجارب.

- تحديد برامج عمل مستقبلية بهدف ضمان استمرارية اللقاءات وتقوية المكاسب.

اللجنة المغاربية لليد العاملة والتشغيل.

اللجنة المغاربية للتسوية.

اللجنة المغاربية للمنتجات الصيدلانية:

ومقرها طنجة، وتُعد نظاماً جمركياً تفاضلياً لمنتجات البلدان الثلاثة، وكذلك تشريعاً مشتركاً.

لكن بفعل البنية التنظيمية للبلدان المغاربية، ساد الحذر في مناهج التكامل بين الدول الأعضاء وطرقه. وهؤلاء الأعضاء قد اكتفوا بخلق هيئات مغاربية بينية متخصصة، مكلفة بدراسة المسائل التقنية والدقيقة بهدف خلق انسجام الأشغال في كل قطاع.

لقد كان النشاط المادي لهذه اللجان كبيراً، ففي عشر سنوات، نستطيع أن نعدد أكثر من ٢٥٠ اجتماعاً. وكانت النتائج الملموسة غير متساوية، كما سنلاحظ ذلك لاحقاً.

وبصفة عامة، وعلى مستوى المختصين الذين حضروا الاجتماعات، فإن التعاون كان حقيقياً، وكان أمل الوفاق والانسجام مؤكداً، وكانت دراسة الملفات حسنة، لكن هذه اللجان الاستشارية في أغلب الأحيان، لا تقدر إلا على تقديم بعض النصائح والاقتراحات التي قليلاً ما تكون منفذة من قبل مجموع الحكومات المعنية.

إن هذه المقاربة التدريجية كانت ذات دلالة، إذ بعدما تم إنشاء ووضع عشرات اللجان القطاعية، اتجه مؤتمر الوزراء عام ١٩٧٦ نحو مقاربة شاملة، بتكليف اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي بإنجاز «برنامج لخمس سنوات» للتقدم تجاه أهداف التكامل الاقتصاد المغاربي.

ب ـ مرحلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢): تجميد المؤسسات المغاربية

لقد جمدت في هذه المرحلة كل المؤسسات المشتركة والاستشارية، ولم يعقد أي مؤتمر وزراء منذ عام ١٩٧٥. وكان يجب الانتظار إلى غاية عام ١٩٨٣ لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي.

ج ـ مرحلة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨): عهد الثنائية

تميزت محادثات التكامل المغاربي بين البلدان المغاربية خلال ١٩٨٣ بإعادة بعث التعاون الاقتصادي الثنائي في آفاق مغاربية، وبغياب العلاقات بين الجزائر والمغرب بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٨ بسبب الصراع في الصحراء الغربية. ويمكن اعتبار اللقاء بين الملك المغربي ورئيس الجمهورية الجزائرية في شباط/فبراير ١٩٨٣ مؤشر أمل لتسخين العلاقات بين البلدان المغاربية.

ومن جهة أخرى، فإن توقيع رئيسي الجزائر وتونس على «اتفاقية الأخوة والوفاق» في تونس في آذار/مارس ١٩٨٣، والمفتوحة لبلدان المنطقة الأخرى، يعتبر معلماً مهماً في البناء المغاربي. هذه الاتفاقية، صممت كإطار مناسب لضمان تنقية الأجواء السياسية (تسوية النزاعات الثنائية)، وفي الوقت نفسه لإعادة بعث التكامل المغاربي، على قاعدة ثنائية، ويتبع بمقاربة هيكلية قائمة على إعادة تشكيل هياكل إنتاج البضائع والخدمات في آفاق تكامل على المستوى الجهوي.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ انضمت موريتانيا إلى تونس والجزائر بتوقيعها على الاتفاقية، لكن ليبيا التي قامت بمساعي التوقيع على الاتفاقية تلقت المعارضة (الفيتو) الجزائرية بسبب عدم تسوية مسألة الحدود بين البلدين، ولما رفضت ليبيا ذلك، جمد طلب انضمامها إلى الاتفاقية. لقد فتحت الاتفاقية آفاقاً جديدة لتنمية العلاقات الاقتصادية بين

الجزائر وتونس من جهة، وبين الجزائر وموريتانيا من جهة أخرى.

ولقد تكثفت بشكل خاص العلاقات الجزائرية التونسية، وسنتطرق في ما بعد إلى محتوى هذا التعاون الهيكلي من النوع الجديد ونتائجه.

وفي هذا الإطار، قرر الملك المغربي، والرئيس الليبي إحداث تقارب بين البلدين المقصيين من «اتفاقية الأخوة والوفاق» في الثلث الأول من عام ١٩٨٤ والذي توج بإنشاء «الاتحاد العربي ـ الافريقي» في آب/اغسطس ١٩٨٤ في وجدة من قبل الملك المغربي والرئيس الليبي. وأثناء عودتها من المغرب إلى ليبيا وبقيادة رئيس الدولة، نزلت البعثة الليبية في الجزائر لشرح هذه التحركات للمسؤولين الجزائريين ودعوتهم إلى الانخراط في «الاتحاد» الجديد[٣٨].

إن المسؤولين الجزائريين اعتبروا هذا «الاتحاد» تكتيكاً محدوداً في الزمن بسبب الحسابات الظرفية للمغرب وليبيا من جهة، والتناقضات المعلنة بين الاختيارات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية الأساسية بين هذين البلدين من جهة أخرى. ولم يدم «الاتحاد العربي ـ الافريقي» إلا سنتين، فكانت مقاطعة معاهدة الاتحاد في آب/اغسطس ١٩٨٦ بمبادرة من الملك المغربي.

ومع الزمن فسدت العلاقات بين ليبيا وتونس، ففي عام ١٩٨٥ قطعت ليبيا ـ ومن جانب واحد ـ معظم عقود الاستيراد التي تربطها مع تونس، مما أحدث كارثة للاقتصاد التونسي، وفي آب/اغسطس ١٩٨٥ تم طرد ٣٠,٠٠٠ تونسي من ليبيا. وتوج ذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وصحب ذلك تهديدات عسكرية بحسب مصادر تونسية، وفي هذا الصدد منحت الجزائر دعمها الكامل لتونس «المضطهدة والمهانة».

وفي الوقت نفسه، في عام ١٩٨٥، أعادت المغرب وموريتانيا علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٨١.

وفي عام ١٩٨٦ اتخذت الجزائر مبادرة رمزية مهمة بدعوتها قادة الدستور الجديد التونسي، والاستقلال والـ (USFP) المغربيين وجبهة التحرير الوطني للاجتماع في الجزائر بمناسبة الاحتفاء بذكرى مؤتمر طنجة (١٩٥٨)، حيث قررت هذه الأحزاب نفسها قبل ٢٨ سنة إنشاء أول جهاز سياسي مغاربي لبناء المغرب العربي.

هذه المبادرة التي أقصت ليبيا، لأسباب تاريخية محضة، بالإضافة إلى تقوية العلاقات الجزائرية ـ التونسية، والجزائرية ـ الموريتانية، وكذلك قطع «الاتحاد العربي ـ الافريقي»،

---

(٣٨) كانت البعثة الجزائرية تتشكل من الرئيس الشاذلي بن جديد، ومن الوزير الأول عبد الحميد ابراهيمي، ووزير الخارجية أحمد طالب الابراهيمي ومحمد شريف مساعدية رئيس الأمانة الدائمة لجبهة التحرير الوطني.

المغربي ـ الليبي، جعلت ليبيا في عزلة على المستوى المغاربي. لهذا اقترحت ليبيا على الجزائر منذ عام ١٩٨٦، وللمرة الثالثة خلال عقد واحد مشروعها للوحدة التامة بين البلدين (المرة الأولى كانت عام ١٩٧٥ والثانية عام ١٩٧٩). وقد شكلت لهذا الغرض لجنة ثنائية عالية المستوى لإنجاز مشروع الوحدة. وترأسها من الطرف الليبي المقدم عبد السلام جلود، ومن الطرف الجزائري محمد شريف مساعدية (جبهة التحرير الوطني). ومنذ البداية، كان المسؤولون الجزائريون يفضلون مشروع وحدة لا يقتصر على بلدين، بل يمتد إلى كل البلدان المغاربية. وقد وضعت هذه اللجنة مشروع وحدة مشتركاً في حزيران/ يونيو ١٩٨٧. وكانت الجزائر تأمل في إعلام تونس وموريتانيا، لكن ضغوطاً خارجية مورست على الجزائر للتخلي عن المشروع، كما حدثت تغيرات في تونس بعد انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. وظهر أيضاً الجديد في العلاقات الجزائرية ـ المغاربية، بعد لقاء الملك المغربي والرئيس الجزائري بمبادرة من الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في أيار/ مايو ١٩٨٧. وبين ١٩٨٥ و١٩٨٧، تقوت العلاقات الاقتصادية الجزائرية ـ الليبية بعد تبني مشاريع مشتركة في عدة قطاعات سنرى محتواها في ما بعد.

وفي تموز/ يوليو ١٩٨٧، زار الرئيس الشاذلي بن جديد تونس على رأس وفد مهم، حيث التقى بالرئيس بورقيبة، وكذلك بمجموعة من المسؤولين التونسيين لمحاولة المصالحة بين تونس وليبيا. وكان لهذه الزيارة الأثر الايجابي، لأنها اتبعت بإجراءات ملموسة على المستوى التونسي والليبي لإعادة التحسن التدريجي للعلاقات بين البلدين في عدة قطاعات. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، زار الرئيس الشاذلي بن جديد في الوقت نفسه، تونس وليبيا للمساهمة مرة أخرى في تذليل العقبات في العلاقات التونسية ـ الليبية بهدف الاسراع في البناء المغاربي.

وفضلاً عن ذلك، كان الاحتفاء بالذكرى الثلاثين لقصف قرية تونسية من قبل الجيش الفرنسي عام ١٩٥٨، فرصة مواتية لاجتماع رؤساء الدول الثلاث: الجزائري والتونسي والليبي، في ساقية سيدي يوسف يوم ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨ لتنقية أجواء العلاقات بين البلدان المغاربية بهدف تحقيق وحدة المغرب العربي وتضامنه، وبعد أشهر من ذلك في أيار/ مايو ١٩٨٨، عادت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر، والتي كشفت للبلدين جو الأخوة والتضامن والوفاق، الذي طالما انتظره الشعبان الجزائري والمغربي الشقيقان. فكانت كل الظروف مواتية لإعادة مشروع بناء المغرب العربي الكبير.

وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٨٨، دعت الجزائر الى عقد قمة عربية لمناقشة القضية الفلسطينية، هذه القمة كانت ناجحة من حيث مشاركة ملوك ورؤساء الدول العربية.

وكانت القمة العربية متبوعة بقمة مغاربية، عقدت في زرالدة في ١٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٨٨، حيث شارك فيها الملك الحسن الثاني والرؤساء الشاذلي بن جديد، والقذافي، وبن علي، وولد الطايع. وهي المرة الأولى التي يجتمع فيها كل الرؤساء لمناقشة تأسيس المغرب العربي الكبير.

وقد شكل الرؤساء المجتمعون لجنة مغاربية عليا لإنجاز مشروع الوحدة المغاربية، وتتفرع عنها خمس لجان متخصصة، وسارت أشغالها من تموز/يوليو ١٩٨٨ إلى غاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، التقى الرؤساء الخمسة في مراكش للتوقيع على اتفاقية تأسيس «اتحاد المغرب العربي». لقد قطعت مرحلة مهمة في المسيرة المغاربية نحو الوحدة.

د ـ مرحلة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥: الديناميكية الاتحادية وعوامل العرقلة

تضم اتفاقية اتحاد المغرب العربي عدة مؤسسات:

(١) المجلس الرئاسي

يتكون من خمسة رؤساء دولة، يجتمعون كل ٦ أشهر برئاسة متناوبة، وهو الجهاز الوحيد المؤهل لاتخاذ القرارات والتي يكون اعتمادها بإجماع أعضائه (المادة ٦ من الاتفاقية).

لكن خلال القمة المنعقدة في ١٠ و١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٢ في نواكشوط العاصمة الموريتانية، تقرر عقد المجلس الرئاسي مرة كل سنة فقط.

(٢) مجلس وزراء الشؤون الخارجية

هذا المجلس مكلف بدراسة «الملفات التي تحولها إليه اللجنة الدائمة واللجان الوزارية المختصة» (المادة ٨).

اللجنة الدائمة: «كل دولة عضو تعين، خلال مجلس الوزراء، عضواً يكلف بمتابعة شؤون اتحاد المغرب العربي. هؤلاء الأعضاء يشكلون اللجنة الدائمة» (المادة ٩).

اللجان المتخصصة: تنص عليها المادة ١٠ من اتفاقية الاتحاد المغاربي، لكن الاجتماع الرئاسي المنعقد في تونس من ٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ حدد عدد اختصاصاتها فأنشأت أربع لجان وزارية مكلفة بما يلي:

- الاقتصاد والمالية.
- الهياكل القاعدية.
- الأمن الغذائي.
- الثروة البشرية.

هذه اللجان مكلفة بإنجاز برامج مشتركة في القطاعات المعنية.

(٣) الأمانة الدائمة

تتشكل من ممثل لكل دولة عضو (المادة ١١).

(٤) مجلس الشورى المغاربي

يضم هذا المجلس ٥٠ عضواً، كل دولة يمثلها ١٠ أعضاء مختارون من بين النواب

أو من يعادلهم، ويجتمع في دورات عادية مرة كل سنة، ويعطي رأيه في كل ما يعرض عليه من قبل المجلس الرئاسي، كما يعرض على هذا الأخير النصائح والاقتراحات التي من شأنها تقوية العمل الوحدوي (المادة ١٢). وقد رفع المجلس الرئاسي المنعقد في تونس من ٢١ ـ ٢٣ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٠ عدد الأعضاء إلى ١٠٠، أي ٢٠ ممثلاً لكل دولة.

(٥) الهيئة القانونية

هذه الهيئة تتشكل من ١٠ أعضاء، أي قاضيين من كل بلد. «يعين لمدة ٦ سنوات، ويتجدد نصفه كل ثلاث سنوات، وهو مكلف بدراسة الخلافات الخاصة بفهم وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات الموقعة من قبل البلدان الأعضاء في الاتحاد» (المادة ١٣).

هذه المؤسسات أنشئت لتقوية التضامن بين البلدان الأعضاء وزيادة تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق «التكامل المغاربي الشامل».

في هذا الإطار، حدد الاتحاد المغاربي في المادة ٢ من المعاهدة الأهداف التالية: «تقوية العلاقات الأخوية الموجودة بين البلدان وشعوبها، تحقيق التنمية ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها، إقامة السلم المؤسس على العدل والمساواة، تبني سياسة موحدة في مختلف القطاعات، والتحقيق التدريجي لحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال».

وتنص المادة ٣ على أن مفهوم السياسة الموحدة يمتد إلى المجالات الدولية، والدفاع والاقتصاد والثقافة.

ففي المجال الاقتصادي، ينتظر «تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية بتبني مشاريع موحدة وإنجاز برامج عامة أو خاصة».

وفي المجال الثقافي، فإن الاجراءات المقررة تهدف إلى «تنمية التعاون في مجال التعليم على كل المستويات والدفاع عن القيم الروحية والأخلاقية النابعة عن الإسلام الحنيف، وحماية الأصالة الوطنية العربية».

وبامتلاكه مثل هذه المؤسسات والبرامج الموحدة، عرف الاتحاد المغاربي انطلاقة جيدة. وكانت الإرادة السياسية لرؤساء الدول لزيادة الروابط المتعددة الأشكال بين بلدانهم حقيقة جلية. لكن الوقائع، تبيّن أن عوامل عرقلة المسيرة كان لها تأثير سلبي على تطور اتحاد المغرب العربي.

وبالطبع، فإن قمة تونس في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، يمكن اعتبارها ايجابية بالنظر إلى الاجراءات المتخذة.

وكانت قمة الجزائر، المنعقدة في تموز/يوليو ١٩٩٠ متأثرة بنجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية في حزيران/يونيو عام ١٩٩٠، وبتخوف بعض البلدان الأعضاء بمشاهدتهم الإسلاميين يصلون ديمقراطياً إلى السلطة في الجزائر، واعتبار ذلك يهدد مستقبل أنظمتهم. وقد عاتب بعض الرؤساء المغاربة رئيس الدولة الجزائرية على الترخيص بتشكيلة سياسية إسلامية. لقد أصبح الإسلام يُعتبر خطراً على بعض الأنظمة المغاربية!، وما دام الاكتفاء بالإعلان الشكلي عن القيم الإسلامية في معاهدة الاتحاد وفي دستور كل بلد، فإن هذا لا يقلق. لكن عندما تكون محاولة لتطبيق بعض القيم الإسلامية في التسيير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لمؤسسات انتخبت بطريقة ديمقراطية، تعلن حالة الطوارئ.

وفضلاً عن ذلك، فإن حرب الخليج، وجمع ٣١ دولة متحالفة ضد العراق، أديا ببلدان المغرب العربي إلى تبني مواقف مختلفة، بل متعارضة، على الرغم من الضغط الشعبي القوي المتمثل في المظاهرات العارمة في كل البلدان المغاربية لصالح العراق المضطهد.

إن نجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية في الجزائر، وحرب الخليج سلطا الضوء على الهوة التي تفصل الأنظمة المغاربية عن شعوبها.

وكذلك فإن إبطاء التكامل المغاربي قد كان بفعل البلدان وليس الشعوب التي تجمعها كل العوامل.

وقد دخل المغرب العربي في حالة جمود، ومنذ انقلاب كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢ في الجزائر الذي ألغى الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي وضع حداً للعملية الديمقراطية في الجزائر، هذا الانقلاب أدخلها في وضعية مأساوية فتصاعد التدهور في كل القطاعات على مر السنين.

وقد انغلقت الجزائر على نفسها، وهي الدولة الرئيسية المناضلة من أجل الوحدة المغاربية، وانشغلت منذ عام ١٩٩٢ بالطابع الكارثي لوضعها الاقتصادي وانتشار اللاأمن وتلاشي هيبة الدولة وتوسع الفقر وزيادة الاستياء الشعبي ضد نظام فاسد ومهمش.

إن هذه الوضعية المأسوية الحالية في الجزائر، والتي تتميز كذلك باغتصاب النظام للدستور والقوانين الوطنية والعالمية وحقوق الإنسان الأساسية والاضطهاد الأعمى الذي أصبح نظاماً، تقلق البلدان المغاربية، ليس بسبب حمام الدم الذي تشهده الجزائر، ولكن باحتمال نجاح الإسلاميين كنتيجة للعودة الى المسار الديمقراطي الذي قد يؤدي إليه حوار وطني والمصالحة الوطنية، والأزمة الجزائرية والتخوفات التي أنتجتها من خمس سنوات لدى الدول المجاورة قد ساعدت على إبطاء حركية الوحدة المغاربية. غير أن هذه الأخيرة تلقت ضربة قاسية عندما فرض المغرب بصفة أحادية التأشيرة على الجزائريين في آب/ اغسطس ١٩٩٤. وهذان الاجراءان وإن بانا متعارضين فإنهما متكاملان ومنسجمان مع

الحملة الحاقدة التي شنتها الحكومة الفرنسية ضد الإسلاميين الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا، ومجموع هذه الاجراءات المتخذة في كل من الجزائر والمغرب وفرنسا تهدف إلى التحكم الصارم في كل الحدود الجزائرية وغلقها قصد عزلها عن جيرانها وتفادي «خطر العدوى».

والقمة الجزائرية ـ الليبية في عين أمناس في نيسان/ابريل عام ١٩٩٥ لها دلالة في هذا الإطار، فمراقبة الحدود ومحاربة الإسلاميين هما أهم نقطة في برنامج العمل الرئاسي.

وأغلبية الاجتماعات الوزارية المغاربية كانت تهدف أساساً إلى تدعيم مكافحة «الارهاب الإسلامي» ودراسة الاجراءات الأمنية، سواء كانت هذه الاجتماعات ثنائية أو متعددة الأطراف (بين مسؤولين أوروبيين ومغاربة).

ويجدر الذكر هنا أن بناء المغرب العربي لن يكون من دون الشعوب، ولا بالأحرى ضد شعوب المنطقة. لقد كانت الهوة واسعة بين الخطاب الرسمي حول الوحدة المغاربية ومسيرة البناء. ومنذ عام ١٩٦٤ حتى اليوم ما تزال نتائج المسيرة هزيلة.

٢ ـ نتائج عملية التكامل (١٩٦٤ ـ ١٩٩٥)

لم تكن للمجهودات المبذولة لبناء مجال مغاربي قوي خلال الثلاثين سنة الأخيرة نتائج لامعة في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

أ ـ المناجم والمحروقات

لم يشهد قطاع المناجم والمحروقات خلال الثلاثين سنة (١٩٦٤ ـ ١٩٩٥) أي إنجاز في إطار التكامل المغاربي. ولم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية، مثل الاتفاق بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول البورمة، وذلك الخاص باستغلال الغاز الجزائري عبر تونس.

وبين الجزائر والمغرب يمكن ذكر التعاون بين سوناطراك ومحطة التكرير في المحمدية، والاتفاقية المبرمة بين سونارام وشركة زليجة، وتكلف هذه الأخيرة بمعالجة ـ لحساب سونارام ـ معدن الرصاص والزنك في بويكة. والمشروع الأكثر أهمية هو ذلك المتعلق بإنشاء شركة مختلطة ـ جزائرية ـ مغربية ـ لاستغلال منجم غار جبيلات. هذا المشروع يشكل مثالاً مهماً للتكامل المغاربي، ويعود بالفائدة على البلدين. فالأمر لا يتعلق فقط باستغلال منجم غار جبيلات استغلالاً مشتركاً، وإنما خاصة الانشاء المشترك في صناعة الحديد والصلب. وهذا المشروع المحدد بين الجزائر والمغرب، كان ممكناً توسيعه إلى بلدان أخرى لصالح كل المغرب العربي، لكن أحداث الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ كانت سبباً في تجميد هذا المشروع الكبير، والعلاقات الاقتصادية الجزائرية ـ المغربية كلها.

أما التعاون في قطاع المناجم والمحروقات خلال هذه المرحلة فكان ضعيفاً جداً. وكان يجب الانتظار إلى غاية عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين: الجزائر والمغرب عام

١٩٨٨، لإعادة تحريك العلاقات الاقتصادية الثنائية، لذلك تم التوقيع على اتفاقية بين الجزائر والمغرب في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ لإنجاز «أنبوب غاز» بين حاسي الرمل وطنجة، لتصدير ١٢ مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنوياً إلى أوروبا، منها ٢,٥ مليار متر مكعب من الغاز للمغرب. هذا المشروع حل محل أنبوب غاز بحري تحت المتوسط ينطلق من أرزيو إلى أليكانت في إسبانيا والتي انطلقت دراسة إمكانية انجازه في منتصف السبعينيات[٣٩].

وهذا المشروع حالياً هو في طور التنفيذ، ويقطع مضيق جبل طارق في حزيران/يونيو عام ١٩٩٦، وهو تاريخ اتصاله بشبكة النقل والتوزيع الاسبانية. طوله ١٢٦٥ كلم، وطاقته الأساسية ٧,٢ مليار متر مكعب سنوياً، ليصل في حدود عام ٢٠٠٠ قدرته التعاقدية المتوقعة.

ومن جهة أخرى، ومن الناحية الشرقية، انطلقت أشغال أول أنبوب غاز جزائري - ايطالي، عابر للمتوسط عبر التراب التونسي، في ١٩٧٨، وبدأ تشغيله عام ١٩٨٣ بطاقة ١٢ مليار متر مكعب سنوياً. وينتظر أن تتضاعف طاقة نقله بعد إنجاز الأشغال الخاصة بمحطات الضخ التي انطلقت في نهاية الثمانينيات.

ومن خلال هذا الأنبوب العابر للمتوسط كان من المنتظر تمويل ليبيا بعد عقد اتفاقية الجزائر - ليبيا عام ١٩٨٧. لذلك تم في حزيران/يونيو عام ١٩٨٨ إنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وتونس وليبيا، أطلق عليها اسم «سوماتغاز» (SOMATGAZ)، أي شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي. هذه الشركة كلفت بإنجاز دراسات حول الأنبوب الذي ينقل الغاز الجزائري إلى ليبيا عبر التراب التونسي. ومن المنتظر أن تمتد مهمتها إلى إنجاز هذا الأنبوب واستغلاله.

كما أن الاتفاق الموقع بين الجزائر وتونس وليبيا يوم ٢٤ أيار/مايو عام ١٩٨٨ يعتمد على إمداد ليبيا ٣,٦ مليار متر مكعب سنوياً، وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب تبعاً لاحتياجاتها.

---

(٣٩) أوكل الوزير الجزائري للصناعة والطاقة، إلى الشركة الأمريكية بِكْتِل (Bechtel) دراسة إمكانية إنجاز هذا الأنبوب العابر للمتوسط. وتمت الدراسات عام ١٩٧٩ ليبدأ الإنجاز. لكن السياسة الاقتصادية تغيرت تبعاً للخطة الرباعية (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، التي تبنت اللجنة المركزية خطوطها العريضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ فأُخر إنجاز المشروع. في عام ١٩٨٠ استقبلتُ فرانك شولتز (Franck Schultz) - وكان حينذاك رئيس شركة بِكْتِل، وأصبح عام ١٩٨١ كاتب دولة في عهد ريغان بعدما كان كاتباً للخزينة (وزيراً) في عهد نيكسون - وقد جاء ليعرف مني (وكنت حينها وزير التخطيط) إذا ما تم الاحتفاظ بالأنبوب العابر للمتوسط. فقلت له أفضل أن يعبر الأنبوب عبر المغرب حتى يستفيد منه المغرب. واقترحت هذا على الرئيس الشاذلي فوافق عليه، وأخبر الملك في شباط/فبراير ١٩٨٣، ووقع اتفاق في شباط/فبراير ١٩٨٩.

وفي ما يخص التعاون الجزائري الموريتاني في هذا المجال الطاقوي، فقد تجسد في عقد بين الحكومتين عام ١٩٨٥ في أعلى مستوى[٤٠].

ففي هذا الإطار باشرت الشركات الجزائرية المختصة في أشغال إصلاح محطة التكرير في نواديبو التي كانت معطلة. هذه المصفاة أنجزتها الشركات الفرنسية، وقد وضعت الشركة الجزائرية نافطال على عاتقها استغلال هذه المصفاة بعد تشغيلها، حيث حول إليها حوالى ١٠٠ من المهندسين والتقنيين الرئيسيين والعمال المختصين، وتزويد موريتانيا بالنفط الجزائري. وقد كان الإنتاج المكرر موجهاً إلى التصدير، وكان الأداء التقني والتجاري للجزائريين في المستوى المناسب.

ومن جهة أخرى، نشأت شركتان جزائريتان بفعل إعادة هيكلة سوناطراك، وأنجزت هاتان الأخيرتان مركز تخزين الغاز المسيل (GPL) في نواديبو الذي انطلقت أشغاله عام ١٩٨٥.

وتقوى أيضاً التعاون بين الجزائر وليبيا في قطاع المحروقات ومشتقاتها بعد التوقيع على اتفاق حكومي عام ١٩٨٧ لخلق ثلاث شركات مختلطة:

ـ الشركة الجزائرية ـ الليبية لاستغلال وإنتاج البترول. ويعود ٥٠ بالمئة من رأسمالها إلى (National Oil Corporation) (NOC)، أي الشركة الوطنية للبترول و٥٠ بالمئة لسوناطراك.

ـ الشركة الجزائرية ـ الليبية للجيوفيزياء. يعود ٥٠ بالمئة من رأس المال الى (NOC) و٥٠ بالمئة الى المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) التي أنشئت عام ١٩٨٢ بعد إعادة هيكلة سوناطراك.

ـ الشركة الجزائرية ـ الليبية للصناعات البتروكيماوية، ويوزع رأسمالها (٥٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة) بين (NOC) والمؤسسة الجزائرية للصناعة البتروكيماوية التي أنشئت عام ١٩٨٢ بعد إعادة هيكلة سوناطراك.

هذه الشركات الثلاث المختلطة أنشئت بعد الاتفاق بين الحكومتين الجزائرية والليبية، والذي يمتد إلى قطاعات أخرى، والموقع من قبل الوزير الأول لكل بلد في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٧ في طرابلس[٤١].

(٤٠) إن القرار الجزائري للمساعدة في مجال الطاقة اتُخذ من قبلي عندما كنت وزيراً أول عام ١٩٨٥ بعد اجتماع ما بين الوزارات، والذي ضم أيضاً وزيري الخارجية والطاقة، وترأسه الشاذلي بن جديد، وبعد ذلك درس ملف التعاون الجزائري ـ الموريتاني وتمت الموافقة عليه.

(٤١) لعب صاحب هذا الكتاب، وكان حينها وزيراً أول، دوراً نشيطاً لتقوية التعاون الجزائري ـ الليبي، وتحريك عملية التكامل الاقتصادي ـ المغاربي، إلا أن مشاكل داخلية وخارجية عدة اعترضت هذا المسار.

وفي الخلاصة، يمكن القول إن محاولات التكامل المغاربي في قطاع المناجم والمحروقات، كانت تقوم أساساً على مشاريع ثنائية، وهذا نجم عنه تقارب شامل في شباط/فبراير عام ١٩٨٩ عند إنشاء «لجنة مغاربية للصناعة البترولية» بهدف خلق الانسجام والتنسيق في السياسات الوطنية للبلدان الخمسة، في هذا القطاع، بغية إنجاز «سوق مشتركة للطاقة» بحسب الرغبة التي عبر عنها وزراء الطاقة الخمسة عام ١٩٩٠. لكن الانقلاب الذي وقع في الجزائر في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢ شكل فألاً سيئاً ليس فقط لمشروع التكامل الطاقوي، ولكن أيضاً للتكامل والوحدة المغاربية.

ب ـ الصناعة

لقد تطور التقارب من أجل التكامل المغاربي الصناعي في المرحلة المعنية. ونستطيع ملاحظة ثلاث مراحل بصفة مجملة: ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥/ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٨/ ١٩٨٩ فما بعد.

(١) مرحلة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥

في هذه المرحلة، كان التكامل الصناعي المغاربي يسعى إلى تحقيق هدفين:

- حرية تنقل بعض المواد الصناعية.
- خلق وحدة صناعية مشتركة أو «الصناعة المتكاملة».

ويجب الاعتراف بأنه لم يتم تحقيق أي من الهدفين. ولم تؤد مجهودات اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي (CPCM)، ومركز الدراسات الصناعية المغاربية (CEIM)، وكذلك الدعم التقني والمالي للمؤسسات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا (CEA)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCD)، إلى أي إنجاز ملموس، على رغم أنه لم يقل عدد الاجتماعات، ولا الدراسات، ولا التقارير.

في عام ١٩٦٥، انعقد في الرباط والجزائر اجتماعان للخبراء، وخلصوا إلى ضرورة التعاون بين البلدان المغاربية في الصناعات التركيبية والزجاج والالكترونيك.

وفي عام ١٩٦٨، درست اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي (CPCM) مع اللجنة الأوروبية من أجل افريقيا (CEA) العراقيل التي تعترض تبادل المنتوجات الصناعية، وفي نيسان/ابريل عام ١٩٦٨ اقترحت خفض ٥٠ بالمئة من رسوم هذه المنتوجات.

وفي عام ١٩٧٠، اقترحت اللجنة الدائمة (CPCM) على مؤتمر الوزراء مخططاً لخمس سنوات يتضمن ـ على وجه الخصوص ـ قائمة الصناعات المعتمدة، والتي يعفى إنتاجها من كل الرسوم داخل البلدان المغاربية، وإنشاء بنك مغاربي للاستثمار. ومع الوقت، ضاعف مركز الدراسات الصناعية المغاربية (CEIM) بالاشتراك مع خبراء دوليين نصائحها وإرشاداتها ودراساتها.

وأخفقت هذه المجهودات كلها بفعل العراقيل السياسية، وعراقيل أخرى نتطرق إليها لاحقاً.

فبدلاً من اتخاذ اجراءات مشتركة لخلق صناعات جديدة بهدف تقوية التكامل الاقتصادي المغاربي، حدث العكس، فغياب التنسيق في السياسات الصناعية لهذه البلدان أدى بهذه البلدان إلى تشتيت الجهود، والشروع الفردي في الاستثمار الصناعي الأكثر تنافسية.

لذلك، وفي قطاع الحديد والصلب، وهو قطاع محرك، ورمز الاستقلال الاقتصادي، فإن سياسات الحديد والصلب للبلدان الأربعة لم تكن متكاملة ولا منسقة ولا منسجمة، لكنها تبين أكثر، غياب إرادة بناء صناعة مغاربية في مجال الحديد والصلب. كما أن الصناعات الكيماوية فتحت آفاقاً واسعة للتكامل الجهوي، لكن هنا أيضاً نلاحظ أن بلدان المغرب الأوسط الثلاثة تصنع كل واحدة إنتاجها الخاص، مثل الأحماض الفوسفورية والكبريتية، والأسمدة الآزوتية والفوسفاتية... الخ.

وقد سحقت المنجزات الجزائرية في سكيكدة، وأرزيو، وعنابة في القطاع الكيماوي والبتروكيماوي بقوتها الهائلة نظيرتها في البلدان الأخرى.

وكان ممكنا توزيع بعض المنتوجات على قاعدة تكامل الوحدة أو على قاعدة الشركات المختلطة، مع توزيع عادل في العائدات والتكاليف. وفاقمت ليبيا من جهتها هذه المشكلة في السبعينيات عندما شرعت في برنامج ضخم للاستثمار في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

وفي قطاع النسيج، كانت منتوجات بلدان المغرب الأوسط الثلاثة، شديدة التنافس؛ ستة مصانع في تونس؛ مجمع في فاس وأربعة مجمعات في الجزائر، وعائداتها جميعها غير مؤكدة. ومثل هذه النشاطات كان ممكناً أن تتخصص لتحسين النوعية وأيضاً لإنتاج التجهيزات الموجهة للصناعات النسيجية لمجموع البلدان المغاربية.

وفي مجال الصناعات الميكانيكية والتركيب، هناك تقدم ملحوظ، فقد شرع كل بلد من بلدان المغرب الأوسط الثلاثة، بجد في إنتاج مواد مختلفة جداً. وفي ضوء جرد مختلف الإنتاجات الموجودة من أجل ترتيب استثمارات مستقبلية في اتجاه تكامل مغاربي كبير، وإنتاج الأدوات الآلية، والمحركات، والآلات الزراعية وكل قطع السيارات، كان ممكناً توزيع الصناعات الملائمة لسوق مفتوح لـ ٣٠ مليون مستهلك في ذلك الوقت و٧٥ مليوناً حالياً.

(٢) مرحلة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨

لقد تم استئناف المفاوضات حول التكامل المغاربي بين مختلف البلدان عام ١٩٨٣ على المستوى الحكومي، بغياب المغرب في كل مرة بسبب قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الجزائر بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٨.

لقد انطلقت الأشغال التكاملية عام ١٩٨٣ بصفة ثنائية، لكن تبعاً لمقاربة هيكلية قائمة على إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية للبلدان المعنية.

(أ) **الجزائر ـ تونس**: تميزت هذه المرحلة بالشروع في الدراسات ثم إنجاز المشاريع الصناعية التالية في إطار شركات مختلطة والتي يتوزع رأس مالها ٥٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة بين الشركات الوطنية الجزائرية والتونسية.

- مصنع للاسمنت الأبيض بفريانة.
- مصنع محركات ديزل بساقية سيدي يوسف.
- مصنع للتراكيب الحديدية بغار دماو.
- مصنع الآجر بأم علي.
- مصنع لتربية الدواجن بطبرقة.

وفضلاً عن ذلك، تم التوقيع على اتفاق خاص بالربط البيني للشبكات الكهربائية للبلدين، ودخل حيّز التنفيذ. كما تمت دراسات تكنو ـ اقتصادية بهدف تحقيق المشاريع المشتركة، منها على وجه الخصوص:

- مصنع للأسمدة الفوسفاتية.
- مصنع لصناعة التجهيزات للصناعات النسيجية والبلاستيكية.

وعلى المستوى المؤسساتي، كان تنظيم اجتماعات حكومية كل ستة أشهر بالتبادل يتم مرة في الجزائر ومرة في تونس. ويشارك في الاجتماعات، إلى جانب الوزير الأول لكل بلد أربعة أو خمسة وزراء آخرون من كل بلد من مختلف القطاعات الاقتصادية للبلدين.

(ب) **الجزائر ـ ليبيا**: لقد كانت انطلاقة التكامل الاقتصادي بين البلدين، الجزائر وليبيا، شاقة نظراً لاختلاف المنهج، فالطرف الليبي كان هدفه السريع الوحدة الشاملة والكاملة بين البلدين، بينما الطرف الجزائري كانت له مقاربة براغماتية ومرحلية.

وبعد سنوات طويلة من المحادثات والمناقشات المتقطعة للاجتماعات الحكومية (مثل تلك المنعقدة عام ١٩٨٠ بالجزائر وعام ١٩٨٦ بطرابلس، حيث كانت الحكومة الليبية حاضرة كلية) تم توقيع اتفاقيات صادق عليها برلمانا البلدين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ قصد إنجاز مشاريع مشتركة مع تنصيب مجلس إداري للشركات المختلطة الجديدة والتي قسمت ٥٠ ـ ٥٠ بالمئة بين البلدين. هذه المشاريع تتعلق خاصة بـ:

- مصنع للألمنيوم.
- شركة للأدوات الالكترومنزلية، تنسيق بين الوحدات الصناعية لإنتاج التلفزيونات، آلات الطبخ والثلاجات الموجودة في كلا البلدين.

- مصنع العجلات المطاطية.

- صناعة السيارات مع مجمع لإنتاج ٢٥٠,٠٠٠ سيارة سياحية سنوياً.

- مصنع لإنتاج الطائرات من ٢ إلى ٦ مقاعد.

- الصناعة البتروكيماوية.

وعلى المستوى المؤسساتي، فإن الحكومات هي التي تتخذ القرارات وتقوم بالمتابعات. ويجتمع الوزير الأول لكل من الجزائر وليبيا، محاطين بأكبر قدر ممكن من وزراء البلدين مرة كل سنة بالتناوب في الجزائر وطرابلس.

وكذلك، فإن التكامل الاقتصادي المغاربي خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) كان يخص فقط الجزائر وليبيا وتونس، على أساس الاتفاق الثنائي القائم على مبدأين:

- إنجاز المشاريع الصناعية المشتركة في إطار سوق تتكون من البلدين ومفتوحة للبلدان الأخرى من المنطقة.

- خلق مؤسسات مغاربية متكاملة عن طريق انصهار المؤسسات الصناعية الموجودة.

ومن جهة أخرى، تم توقيع عقد خاص بعمليات تعويض الديون والقروض الثنائية في نهاية الفترة، بين البنوك المركزية للجزائر وليبيا وتونس.

(٣) مرحلة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٥

بعد إنشاء اتحاد المغرب العربي (UMA) في شباط/فبراير عام ١٩٨٩، استفاد التكامل المغاربي من حركية جديدة. في هذا الوقت، كانت المقاربة المحددة عام ١٩٩٠ من مجلس وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية مبتورة، لأن استراتيجية التكامل التي تبنوها تدور أساساً حول تحرير المبادلات (خلق منطقة تبادل حرة واتحاد جمركي. . .). ولذلك، أدى إهمال المقاربة الهيكلية، وتهميش هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي التي يعتبر تكاملها أكثر أهمية وفعالية، إلى تجميد التكامل المغاربي، في الوقت الذي كان لا بد فيه من تحريكه والاسراع به لصالح بلدان المنطقة كلها.

والحقيقة أن الجهاز الصناعي الذي يملكه كل بلد، وكذلك المشاريع الصناعية المشتركة بين الجزائر وتونس وبين الجزائر وليبيا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٨ تشكل أرضية مادية مهمة لتوسيع القطاع الصناعي في آفاق التكامل لتقوية التضامن والانسجام المغاربي.

والمقاربة المتفق عليها تقوم على التكامل بالأسواق، وهذا ما كبح المسيرة نحو التكامل الاقتصادي المغاربي، الذي طالما تمنته شعوب المنطقة.

ج ـ النقل

إن قطاع النقل المدعم بعوامل قوية للتكامل استفاد منذ عام ١٩٦٤ من مجهودات

كثيفة منظمة وبناءة بين بلدان المغرب الأوسط الثلاثة، قصد تحسين سهولة تنقل الأشخاص والبضائع في المنطقة.

ففي مجال السكك الحديد، تشكلت عام ١٩٦٥ لجنة النقل الحديدي المغاربي، وأصبحت لجنة دائمة عام ١٩٦٧.

وبين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ تم التوقيع على اتفاقيات عدة تتعلق بالتسعيرات وخلق مكتب تجاري مشترك بباريس وآخر لتوزيع المداخيل بالجزائر.

وفي عام ١٩٧٠ تم إنجاز نظام الاقتناء المنظم لتجهيزات السكك الحديد، وفي عام ١٩٧١ تم الإعلان عن قواعد «Trans Maghreb - express»، وفي عام ١٩٧٢ تم الاتفاق على بعض النقل المنخفض السعر وتوحيد أنماط عربات النقل.

وعرف النقل البحري إرادة التعاون نفسها، من خلال اللجنة الدائمة للنقل البحري المؤسسة عام ١٩٦٥، فأنشأت شركات البلدان الثلاثة «خطاً مغاربياً» الذي أُوكل استغلاله إلى تونس لمدة سنة ثم إلى المغرب في السنة التالية. وتم إنشاء أمانة دائمة بالجزائر، ثم لجنة دراسات لاحتكار ملاحة السواحل.

والشركة المغاربية الوحيدة التي نجت من الأزمات السياسية المغاربية هي مؤسسة بحرية مشتركة «CALTRAM»، أنشئت عام ١٩٧٣ من قبل الجزائر وليبيا.

وتبع النقل الجوي عملية مماثلة، لقد تنظمت الشركات الجوية منذ عام ١٩٦٥ من أجل الاستغلال المشترك لخط الدار البيضاء والجزائر وتونس. وفي عام ١٩٦٦ قررت اللجنة المغاربية للنقل الجوي تجميع أشغال صيانة الأجهزة بالجزائر، وكذلك تجميع الممثليات التجارية، خاصة في الـ «OACI». وأخيراً، تم إنشاء شركة مشتركة، أطلق عليها اسم «الخطوط الجوية المغاربية».

لكن التعاون المغاربي، في مجال النقل الحديدي والبحري والجوي، جمد منذ عام ١٩٧٥، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الجزائر والمغرب. وكان لا بد من الانتظار حتى إنشاء اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩، ليستفيد من جديد قطاع النقل. فالبلدان المغاربية خسرت وقتاً ثميناً خلال هذه السنوات، وفي عام ١٩٩٠ كان التأخر في قطاع النقل ما بين بلدان المغرب كبيراً. فمنطق القطرية والقطاعية ساد على حساب الاعتبارات الوحدوية، إذ إن كل بلد طور شبكته الخاصة البرية والحديدية الداخلية. أما على مستوى النقل البحري والجوي فكل بلد طور شبكاته مع أوروبا وبلدان أخرى خارج المنطقة المغاربية ونوّعها خلال السبعينيات والثمانينيات. وفي عام ١٩٩٠، قرر مجلس وزراء النقل للاتحاد المغاربي إنشاء شركة جوية مشتركة (Air-Maghreb)، وشركة مغاربية للنقل البحري، بإعادة المشروع المجمد عام ١٩٧٥. كما قرر مجلس وزراء التجهيز والأشغال العمومية لاتحاد المغرب العربي من جهته أيضاً عام ١٩٩٠ بناء طريق سريع (أوتوروت) تصل البلدان الخمسة بعضها ببعض، وتوحيد المقاييس التقنية لكل طرق بلدان الاتحاد المغاربي.

وفضلاً عن ذلك، قررت اللجنة الوزارية المغاربية للهياكل القاعدية ما يلي:

ـ العمل على تحسين الخدمات، وتقليص مدة السفر بالخطوط الحديدية الموجودة بين الدار البيضاء والجزائر وتونس.

ـ إنجاز دراسات خاصة، بشق خط حديدي عابر للمغرب العربي والقطار المغاربي السريع (TGV)، يتضمن التمويل ومدة الانجاز.

ـ خلق لجنة تقنية، مكلفة بالإنجاز والاشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بالطريق العابر للمغرب العربي.

لكن الاتحاد المغاربي مر بأزمة حادة بعد انطواء الجزائر على نفسها بعد انقلاب كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، وانشغالها بالحرب التي يشنها النظام الديكتاتوري لاستئصال الإسلاميين، وتفاقمت الأزمة بعد اغلاق الحدود الجزائرية المغربية في آب/اغسطس عام ١٩٩٤. وكذلك في عام ١٩٩٥، لم يكن المغاربيون قادرين حتى على التجسيد الفعلي للمشاريع التكاملية مثل «Air-Maghreb» أو «Maghreb Coast Line»، وكذلك مشاريع السكك الحديد العابرة للمغرب العربي والمقررة منذ ٣٠ سنة. ومع ذلك، يشكل قطاع النقل البري والحديدي والجوي والبحري قطاعاً مفضلاً للتكامل المغاربي بالنظر إلى عوامله التكاملية وسهولة إنجاز المشاريع المقررة، وفي هذا الإطار كان ممكناً لقطاع النقل بين بلدان المغرب العربي أن يحظى بالأولوية باعتباره حجر الزاوية في استراتيجية التكامل والوحدة المغاربية. إن استحالة انطلاق مشاريع النقل بين البلدان المغاربية توضح جيداً العطب المزمن في التكامل المغاربي.

د ـ الزراعة

إن محاولات التكامل المغاربي في ميدان الزراعة هزيلة، إذ إنها اهتمت فقط بثلاثة منتوجات خلال مرحلة (١٩٦٣ ـ ١٩٧٥): الحلفاء والحمضيات والتبغ.

(١) المكتب المغاربي للحلفاء (COMALFA)

أنشىء عام ١٩٦٣ بهدف ضمان التسويق المشترك لهذه النبتة، وفي عام ١٩٦٦ كان باعث صناعة مشتركة لهذا المنتوج، لكن التوجه الصناعي الجديد كان مخفقاً بعد تحويل اختصاصاته في هذا المجال إلى المركز المغاربي للدراسات الصناعية (CEIM). وبهذا، تحددت نشاطات الشركة «COMALFA» في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.

(٢) اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور[٤٢] (COMAP)

لم تتأسس حتى عام ١٩٧٢، وتتمثل مهمتها في تنسيق النقل وتسويق هذه

(٤٢) الباكور (Primenur)، ما ينضج مبكراً من الخضر والفواكه. (المترجم).

المنتوجات نحو أوروبا وأفريقيا وجنوب الصحراء لوضع حد للتنافس بين بلدان المغرب على السوق الخارجية.

وأخيراً، في عام ١٩٦٩ بدأت المديريات الوطنية الجزائرية والتونسية والمغربية للتبغ بدراسة وسائل إنجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها.

كما أن الأشغال الزراعية على مستوى المنطقة خلال الستينيات والسبعينيات لم تكن نتائجها ذات أهمية، إذ إنها كانت محصورة في ثلاثة منتوجات فقط. وبالمقابل فإن الأشغال من النوع الهيكلي المقررة بين الجزائر وتونس والتي دخلت حيز التطبيق منذ عام ١٩٨٣ لزيادة التنمية المشتركة للمناطق الحدودية توضح بجلاء السبيل الذي كان يجب اتباعه في مجال التكامل الزراعي الجهوي. فالبرنامج الجزائري التونسي لتنمية المناطق الحدودية يتضمن بصفة خاصة:

- دراسة وإنجاز مشروع استصلاح سهل وادي ملاق: هذا المشروع الذي تموله المنظمة العالمية للتغذية (FIDA) يغطي عشرات الكيلومترات التي تمتد في البلدين واستصلاح أراضي المناطق الحدودية الجبلية.

- التنقل الحر للأشخاص والمنتوجات على طول الحدود.

- حرية التحاق الأطفال التونسيين بالمؤسسات التعليمية الجزائرية الحدودية، والعكس صحيح.

- إنجاز شركات تونسية خاصة لبرنامج سكني ضخم بالجزائر.

لكن المشروع الأكثر أهمية يبقى ذلك الخاص بالبحر الداخلي. ويتعلق الأمر بوصل الانخفاضات (التي مستواها منخفض عن مستوى سطح البحر) التي شكلتها شطوط جريد في تونس وشطوط المغير في الجزائر، بالبحر المتوسط بواسطة قناة تحفر على مستوى قابس.

هذا البحر كان سيمتد على طول ٤٠٠ كلم، مكتسحاً الانخفاضات الواقعة على طرفي الحدود الجزائرية - التونسية.

إن إنجاز مثل هذا المشروع من شأنه تطوير الزراعة وكل اقتصاد المناطق الجنوبية للبلدين.

إن دراسة مشروع البحر الداخلي تمت من قبل شركة اقتصادية مختلطة، جزائرية - تونسية بمساعدة السويد، في منتصف الثمانينيات. لكن إنجاز هذا المشروع جمّد لأسباب سياسية قدمها الطرف التونسي.

وخلاصة القول، يلاحظ خلال الثلاثين سنة الماضية أن محاولات التكامل المغاربي في الميدان الزراعي لم تكن لها سوى نتائج محدودة جداً، لا تتعدى أبداً مستوى التعاون

في أحسن الحالات. ومع ذلك، تشكل الزراعة قطاعاً مفضلاً للتكامل الجهوي، بالنظر، ليس فقط لتكامل البلدان المغاربية، ولكن، خاصة للإمكانات الزراعية القادرة على وضع حد للتبعية الغذائية للمنطقة، لكن بلدان المغرب العربي لم تتخذ اجراءات هيكلية قادرة على الاسراع بعملية التكامل المغاربي وتحسين طاقة التنمية لكل بلد ولكل المنطقة.

إنه لأمر مدهش أن تهتم الدراسات والتقارير والتوجيهات الخاصة بمختلف المؤسسات المكلفة بالتكامل المغاربي بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩٥، وبصفة ثابتة، بالمظاهر المرتبطة بحرية التبادل بين البلدان المغاربية في سياق العمل من أجل خلق سوق مشتركة مغاربية، لأن الفروق الموجودة بين الهياكل الاقتصادية للبلدان المغاربية وتلك الخاصة ببلدان المجموعة الأوروبية (CEE) هي فروق في الطبيعة وليست في الدرجة. وتطبيق مناهج مماثلة لمشاكل بناء مجال جهوي متكامل مختلف كلية، هو عبارة عن مقاربة غير سليمة تنتهي بالاخفاق، لأن طريق التكامل الجهوي بواسطة أسواق وطنية بين الدول النامية التي تعتبر اقتصاداتها متدهورة وتابعة للخارج تقود إلى المأزق. كما أن إصرار بعض البلدان المغاربية على إيمانها بتحرير التبادلات كعامل رئيسي للتكامل الاقتصادي الجهوي، لم يغير شيئاً في تركيبة المجال الاقتصادي المغاربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة. إن تطور التبادلات بين البلدان المغاربية خلال هذه الفترة الطويلة يوضح بصفة جيدة بطلان المذهب الليبرالي وعدم تلاؤمه مع البلدان المتخلفة هيكلياً.

هـ ـ التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية

إن دراسة التبادلات بين البلدان المغاربية التي نتجت عن الاتفاقات الثنائية، تصدم الملاحظ بضعف مستواها، كما يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٥). فتغيرات التجارة البينية المغاربية هي أكثر فأكثر غير منتظمة، وهي في الوقت نفسه غير مستقرة. إنها تابعة لـ«المزاج» السياسي للمرحلة[٤٣].

وتبقى التجارة بين البلدان المغاربية ضعيفة جداً بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، حيث كانت تمثل حوالى ١,٦٧ بالمئة من مجموع الواردات، و١,٢٥ بالمئة من مجموع الصادرات للبلدان المغاربية. والصادرات المغاربية تغيرت فضلاً عن ذلك، بانخفاضها من ٣٧ مليون دولار عام ١٩٦٤ إلى ٢٦ مليون دولار عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧، لترتفع إلى ٣٨ مليون دولار عام ١٩٧٠، لتصل إلى حوالى ٤٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٩٢ حققت التبادلات البينية المغاربية تقدماً نسبياً بالقيمة المطلقة وبالقيمة النسبية رغم مستواها الضعيف أيضاً.

فالجزائر تستورد من المغرب بقيمة ٢٢٣ مليون دولار، أي ٢,٦ بالمئة من وارداتها، وتصدر بقيمة ٢١٨ مليون دولار، أي نحو ٢ بالمئة من مجموع صادراتها.

---

(٤٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧ وما بعدها.

وتستورد المغرب بقيمة ٢٤٤ مليون دولار، أي ٣,٣ بالمئة من وارداتها. وتصدر بأكثر من ٢٥٢ مليون دولار، أي ٦,٣ بالمئة من مجموع صادراتها.

وتستورد تونس بقيمة ٢٧٨ مليون دولار، أي ٤,٣ بالمئة من وارداتها، وتصدر بأكثر من ٣٢٠ مليون دولار، أي ٨ بالمئة من مجموع صادراتها. هذه التحسنات النسبية كانت نتيجة لإنشاء المغرب العربي لعام ١٩٨٩، وبإعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الجزائر والمغرب. والأكيد أن التجارة الموازية بين البلدين ظلت كبيرة، ولم تتأثر بقطع العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٧٥. لكن هذه التجارة الخفية الموازية لم يتم إحصاؤها من قبل أية مؤسسة للإحصاءات، نظراً لطبيعتها. وفيما يخص التبادل التجاري بين ليبيا وتونس، فنتيجة الحصار المضروب على ليبيا من قبل الأمم المتحدة أصبحت تونس منذ ذلك الحصار الامتداد التجاري لليبيا في بعض المنتوجات. وفي هذه الأثناء، ضُربت أيضاً وبقوة العلاقات التجارية بين المغرب والجزائر بعد غلق الجزائر حدودها، تبعاً للقرار المغربي القاضي بفرض التأشيرة على الجزائريين في آب/اغسطس عام ١٩٩٤. ولا توجد إحصاءات حول التبادل التجاري بينهما خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. لكن الصحافة الجزائرية والمغربية تحدثتا عن توقف الصادرات في الاتجاهين. ولم ينجُ من التأثر بالأزمة سوى مشروع الأنبوب الغازي العابر للمتوسط عبر المغرب. وأيضاً يجب التذكير بأن هذا المشروع ممول من قبل الرابطة الأوروبية، وموجه لتصدير الغاز الجزائري تجاه أوروبا، ولولا ذلك لتعرض إنجازه إلى التعثر.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

تطور المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية (بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨٦	١٩٩٢
الجزائر			
الواردات من العالم	١٠,٥٢٥	٩٢٣٤	٨٦٤٨
من ليبيا	١١,٦٩	-	٢,٣
من المغرب	-	-	٩٧
من موريتانيا	-	٢٤	-
من تونس	-	١٠٢	١٢٤
الصادرات نحو العالم	١٥,٦٢٤	٧٨٣٠	١١,١٣٧
نحو ليبيا	١,٦	-	٢,٧
نحو المغرب	-	-	١٣٧
نحو موريتانيا	-	١,٥	-
نحو تونس	٦	٣٩	٧٨
ليبيا			
الواردات من العالم	١٤,٠١٨	٧١٧٥(*)	-

يتبع

من الجزائر	١,٨	-	-
من المغرب	-	٥,٧	-
من موريتانيا	-	-	-
من تونس	-	٨٨	-
الصادرات نحو العالم	٢٣,٣٦٥	١٥,٥٧١(*)	-
نحو الجزائر	-	٧,٥	-
نحو المغرب	-	١,٨	-
نحو موريتانيا	-	-	-
نحو تونس	-	١,٥	-
المغرب			
الواردات من العالم	٤١٨٢	٣٧٩٠	٧٣٥٦
من الجزائر	١,٣	-	٩١
من ليبيا	-	٧٣	١٠٢
من موريتانيا	٠,٥	-	-
من تونس	٤,٩	١٠,٩	٥١
الصادرات نحو العالم	٢٤٠٣	٢٤٢٧	٣٩٧٧
نحو الجزائر	-	-	٧٢
نحو ليبيا	٧,٨	٤١,٥	١٣١
نحو موريتانيا	٢,٣	-	-
نحو تونس	١٣,٣	١٣,٤	٤٩,٥
موريتانيا			
الواردات من العالم	٢٨٦	٢٣٤	٤٧٢
من الجزائر	-	-	-
من ليبيا	-	-	-
من المغرب	-	-	-
من تونس	-	-	-
الصادرات نحو العالم	١٩٤	٣٧٤	٥١٥
نحو الجزائر	-	-	-
نحو ليبيا	-	-	-
نحو المغرب	-	-	-
نحو تونس	-	-	-
تونس			
الواردات من العالم	٩٣٥٠	٢٨٩٧	٦٤٣٢
من الجزائر	٧,٢	٨٠,٥	١٥٢

يتبع

تابع

من ليبيا	١٠,١	٢,١	٥١,٣
من المغرب	١٤,٦	١٧	٧٤,٤
من موريتانيا	٠,٥	-	-
الصادرات نحو العالم	٢٢٣٤	١٧٥٩	٤٠٣٩,٩
نحو الجزائر	٤,٨	٨٩,٦	٩٧,٨
نحو ليبيا	١٨,١	٤,٨	١٧٦
نحو المغرب	١,٨	٧,٣	٤٦
نحو موريتانيا	٠,١	-	-

المصـــادر: *United Nations Commodity Trade Statistics, 1992*; World Bank, *World Tables, 1994*; Redha Saadallah, *La Coopération entre les pays du Maghreb* (Jeddah: Banque islamique de développement, 1985), p. 87, et Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992), p. 71.

وخلاصة القول، إن التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية تبقى متواضعة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩٥، على الرغم من أن اللجنة المغاربية للعلاقات التجارية وجهت ابتداء من عام ١٩٦٦ قائمتين من المنتوجات لتطوير التجارة بين البلدان المغاربية، الأولى تتضمن المواد التي تعفى كلياً من الضرائب الجمركية، وتتضمن الثانية مواد تستفيد من المزية نفسها، لكن داخل إطار الحصص. وفي فترة متأخرة، بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢، تم التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات عدة لتشجيع حرية تنقل الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال، تتعلق بقطاع النقل والرسوم الجمركية، وتبادل المنتوجات الزراعية، وإنشاء بنك مغاربي، وإنشاء بطاقة تعريف مشتركة... الخ. لكن العلاقات بين البلدان المغاربية بقيت على مستوى السلطات تميزها الحيطة والحذر.

إن الجزء الكبير من التجارة بين البلدان المغاربية يتضمن المواد الغذائية (المنتوجات الحيوانية، زيت الزيتون، الحبوب الجافة والخضر والفواكه)، والمواد الأولية (المنتوجات النفطية والفوسفات)، وبعض المواد الصناعية (النسيجية، الأجهزة والمحركات الميكانيكية، الأسمدة الفوسفاتية، الأجهزة الإلكترو ـ منزلية، وبعض أدوات التجهيز).

إن ضعف مستوى المبادلات بين البلدان المغاربية، وهيكليتها القليلة التنوع، هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي في الميدان التجاري وتبيّن قلة الانسجام الجهوي.

ومع ذلك، فإن البلدان المغاربية تمتلك إمكانيات تكاملية مهمة. لكن لكي تحقق ذلك كان من المفروض تنظيم تهيئة الجو المغاربي وهيكلة الاقتصادات الضرورية لتقوية التضامن الاقتصادي الحقيقي، وتكثيف المبادلات البينية المغاربية، لكن هذا لم يكن هو

السبيل المختار، من حيث الغموض الموجود على مستوى المتعاملين بين مفاهيم التكامل والتعاون التجاري.

كما أن تحقيق التكامل الجهوي يتطلب تنسيق السياسات الاقتصادية للبلدان المغاربية، وخلق مشاريع مشتركة في المجالات الصناعية الاستراتيجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وكذلك وضع سياسة اجتماعية وثقافية في حيز التنفيذ، وبخاصة في مجال التربية، وفي تكوين المكونين، وفي العلم والتقانة. ولا شيء يقدر على تحويل الجو الاقتصادي الجهوي، وتقوية التضامن والوحدة المغاربية سوى اجراءات من النوع الهيكلي. إن تحقيق التكامل الجهوي بين البلدان هو في طريق النمو لا يكون إلا بهذا الثمن. ولا يمكن تجنب إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعي والصناعي للبلدان المغاربية، فذلك يمثل دافعاً قوياً لتنمية التبادلات التجارية المغاربية البينية، بل يشكل مقدمة لنمو التبادلات التجارية بين البلدان المغاربية. وإن إهمال المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية هو الذي قادها إلى المأزق. ومن الأكيد أن هناك صعوبات ومشاكل من مختلف الأنواع، والتي تشكل حاجزاً أمام بناء مجال اقتصادي مغاربي متضامن. لكن هذه الصعوبات ليست غير قابلة للزوال. إنه لشيء مؤلم أن نرى كل محاولات التكامل المغاربي تصل إلى الاخفاق.

٣ ـ أسباب الاخفاق

لم تنجح أية من المحاولات المختلفة للتكامل الاقتصادي أو السياسي بين البلدان المغاربية، منذ الستينيات إلى يومنا هذا، لمجموعة من الأسباب البسيطة والمركبة في الوقت نفسه[٤٤].

أما البسيطة، فلأنه من السهل ملاحظة أن مركز القرار يوجد دوماً في مكان آخر غير المنطقة المغاربية نتيجة للهيمنة الاستعمارية وشبه الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة على البلدان المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية، والهيمنة الاقتصادية المالية والثقافية بعد الاستقلال. لذلك، استمر تطور العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية والثقافية للبلدان المغاربية بعد استقلالها السياسي لصالح البلدان الأوروبية، التي بقيت سيدة اللعبة.

وأما المعقدة، فلأن التحليل السطحي والسريع لا يكشف عن الصعوبات الحقيقية، ولأن الحواجز ليست بادية للعيان دائماً. وما أسباب الاخفاق التي نتطرق إليها هنا وهناك إلا الجزء الظاهر من الجبل الجليدي العائم.

لقد حاولنا تجميع أسباب الاخفاق الرئيسية لمحاولات التكامل المغاربي في ست مجموعات هي:

المناهج المستخدمة للتكامل، والتبعية الاقتصادية والمالية، واختلال الهياكل

---

(٤٤) انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٩٦.

الاقتصادية، وتقليد الغرب، وصعوبات تطبيق القرارات المشتركة للتعاون والتكامل، وأخيراً العوامل غير الاقتصادية.

أ ـ المناهج

إن ما يثير الدهشة أولاً وقبل كل شيء عندما ندرس المحاولات المغاربية للتكامل، هو التناقض الموجود بين وحدانية الأهداف المتبعة مثل: تكامل وتنوع الطرق والوسائل قصد بلوغ هذه الأهداف المشتركة، مع تعدد مراكز القرارات المشتركة، وتفاقم قلة الانسجام والتنسيق بين البلدان الأعضاء فيما يخص القرارات المشتركة بسبب تشتيت المجهودات هنا وهناك.

(١) إعطاء الأسبقية للسياسة

الخطأ المنهجي الأول الذي ترتكبه البلدان المغاربية هو إعطاء الأسبقية للسياسة على حساب الاقتصاد. هذا المعطى كان الخط المميز والثابت لمختلف محاولات التكامل. فالفدرالية بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٧١، ومحاولة التكتل بين ليبيا وتونس في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٤، وإنشاء الاتحاد الافريقي من قبل المغرب وليبيا في آب/اغسطس عام ١٩٨٤ تشكل أحسن الأمثلة على ذلك.

كل هذه الاتحادات أخفقت لأن الحلول السياسية المحضة بدون التوقف عند توفير بعض الشروط الاقتصادية التي تقوي ميدانياً التضامن الاقتصادي الجهوي، تؤدي إلى المأزق. لماذا؟ الوقائع واضحة جداً: إن ترك جزء من السيادة الوطنية أو كلها لسلطة فوق وطنية (Supra-National) لبلدان فتية حديثة العهد بالاستقلال السياسي يصطدم بمعارضة كامنة أو حيوية، حالما تتجاوز التضحيات من قبل أي بلد حداً معيناً.

إن مقاومة خلق سلطة «فوق الوطنية» المسجلة في بعض البلدان المغاربية، والانفجار السريع للاتحادات المنجزة يبينان محدودية نتائج اتحاد سياسي بدون برنامج مرحلي وعدم فعاليته، لهذا نعتبر أن مبدأ الأسبقية للسياسة على حساب الاقتصاد هو مثل مبدأ الأسبقية للاقتصاد على حساب السياسة، وفيهما تكثر المشكلات المطروحة بشكل زائف. فالسياسة والاقتصاد يجب أن يكونا متداخلين بشدة، كما هو الحال في بناء أوروبا منذ عام ١٩٥٨.

(٢) تفضيل التكامل عن طريق آلية السوق على الترتيب الهيكلي

إن مجرد اختيار آلية السوق كمبدأ مكمل وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للتكامل، وشكل عائقاً نظرياً وعملياً مهماً للتقدم في هذا المجال. وفي الواقع فإن المطابقة المحضة والبسيطة لمبادئ التكامل النظرية التقليدية، التي تخلت عنها الدول الرأسمالية نفسها، لا تستطيع أن تثمر إلا نتائج مشؤومة. واللجوء إلى المناهج المستخدمة في الدول الصناعية كمحرك ومنشط للنمو خارج محتواه التاريخي والسوسيو ـ اقتصادي في اقتصادات بدائية أساساً، ومهيمن عليها ومتدهورة وتابعة إلى الخارج لا يمكن إلا أن يُعرض للخطر

في الوقت نفسه التعاون الجهوي والتنمية في هذه البلدان. وكل مراقب له الحق في أن يشعر بالدهشة لتفوق المكانة الممنوحة لحرية حركة السلع داخل البلدان المغاربية في الوقت الذي يتبع فيه كل بلد للخارج سواء من حيث الواردات (التي أساسها المواد الاستهلاكية) أو من حيث الصادرات التي تمثل ٢ بالمئة من التجارة بين البلدان المغاربية من مجموع التجارة المغاربية. مثل هذه الوضعية لا تؤدي إلا إلى الاخفاق.

(٣) تعدد مراكز القرارات المشتركة

على الرغم من اتباع هدف واحد، هو التكامل، فإن البلدان المغاربية قد شتتت جهودها نظراً لتعدد مراكز القرارات الجهوية كنتيجة الانتماء لجامعة الدول العربية.

ـ **جامعة الدول العربية**: تملك مجلساً اقتصادياً مكلفاً بدراسة التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء وتنظيمه. هذا المجلس يتكون من لجان ومجالس. ونسجل في هذا الصدد أن نشاطات جامعة الدول العربية كانت محدودة جداً في مجال التكامل الاقتصادي. إن سلطتها قد تراكبت مع أجهزة جهوية أخرى، وتولد عنها تداخل الصلاحيات.

ـ **السوق العربية المشتركة**: تملك مجلساً للوحدة الاقتصادية مشكلاً من لجان عدة متخصصة مكلفة بدراسة الأهداف المحددة في الاتفاقات المتعددة الأطراف. وعادة ما يحدث أن السوق العربية المشتركة (MCA) وجامعة الدول العربية يدرسان المشاكل نفسها المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الجهوي.

ـ يملك المغرب العربي من جهته مؤسسات دائمة ولجاناً قطاعية. لكن، لما كانت بلدان المغرب العربي أعضاء في جامعة الدول العربية، وجدت نفسها بين المتعاملين المغاربة وآخرين من بلدان المشرق.

ـ جاء الاتحاد القطاعي ليضيف الغموض لمراقب ليست له دراية بالواقع. ففي الواقع، إن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك (OPAEP) التي أنشئت في قطاع النفط، لا تخضع لرقابة جامعة الدول العربية ولا للسوق العربية المشتركة ولا للمغرب العربي، إنها تملك أجهزتها الخاصة التي قررت إنشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول (AMPTC)، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (APIC)، والشركة العربية للخدمات البترولية، والمعهد العربي للطاقة.

وفي قطاع الحديد والصلب، فإن الاتحاد العربي للحديد والفولاذ هو المكلف بالتنسيق بين شركات الحديد والصلب وليس بين البلدان. وفي القطاع المالي، أنشئ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES) بعد قرار رؤساء البلدان المجتمعين في القمة العربية بالخرطوم في أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٧، ولكنه لم ير النور حتى عام ١٩٧٢. وهناك مشاريع عدة تهدف إلى إنشاء اتحادات عربية بواسطة الاتحاد في كل قطاع.

ومن المؤكد أن خلق اتحادات قطاعية قطاعية عمل ايجابي، ويشكل الطريق الذي يجب اتباعه للتعاون بين بلدان الجامعة العربية في كل فرع، أو في كل قطاع، لكن هذا يتطلب إصلاح جامعة الدول العربية والأجهزة المشتركة الأخرى، حتى لا يكون هناك إلا مشروع واحد منسجم للتعاون في الوطن العربي.

إن غياب منهجية متناسقة واللجوء المستمر إلى الطرق المتناقضة في محاولات التكامل أديا إلى تجميد هذه الأجهزة. وتعقدت الوضعية أكثر في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٩٥ بعد ظهور مشروعين للتكامل الجهوي الذي يضمن بلدان المغرب فرادى وليس كمجموعة جهوية (إقليمية)، هما: مشروع الشرق الأوسط وشمال افريقيا المقترح في مؤتمر الدار البيضاء في ٣٠ تشرين الأول/ اكتوبر و١ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٤. والمشروع الأوروبي لجنوب وشرق المتوسط، المناقش في المؤتمر الأورو ـ متوسطي ببرشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٥، والذي نعود إليه في آخر فصل من هذا الكتاب.

ب ـ التبعية الاقتصادية

تشكل تبعية البلدان المغاربية مالياً واقتصادياً للبلدان المتقدمة، مجموعة أخرى من العوامل التي تسببت في إخفاق التكامل المغاربي.

لقد قدمنا فيما سبق مؤشرات وتوضيحات حول تبعية البلدان المغاربية اقتصادياً للبلدان المتقدمة. ونذكر فقط الروابط الاقتصادية بين المركز والمحيط المغاربي خلال المرحلة الاستعمارية، والتي دعمت خلال المرحلة التالية للاستقلال تبعاً لزيادة احتياجات البلدان المغاربية لمواد التجهيز أو الاستهلاك الصناعي والغذائي، وبخاصة بسبب تكامل المجال الدولي بواسطة الدول الغربية الكبرى، وعولمة الاقتصاد (جعله عالمياً). هذه الوضعية من التبعية جعلت المصالح الخاصة لكل بلد مغاربي أكثر حدة، وفاقمت الشرخ في المنطقة، كل هذا كان لصالح الدول المتقدمة التي ليس في مصلحتها أن تشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة وقوية، بل تشجع العراقيل لكل محاولة جادة للتكامل بين البلدان المغاربية.

إن التبعية الاقتصادية والتقانية والتجارية والمالية للبلدان المغاربية باتجاه البلدان الصناعية تمخض عنها ــ كما أوضحنا من قبل ــ العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية المعوقة والخانقة ــ باستثناء ليبيا.

ج ـ الاختلال الاقتصادي الهيكلي

إن التدابير الخجولة التي اتخذت للتكامل اعترضها الاختلال الهيكلي للاقتصادات المغاربية، فهياكل الإنتاج الزراعي والصناعي والتبادل التجاري، وكذلك الهياكل المالية للمنطقة كانت شديدة الاختلال، وهي بذلك عرضت وتعرض للخطر إمكانيات التنمية المغاربية إذا استمرت الوضعية الاقتصادية الحالية.

(١) في الاقتصادات البدائية المقطعة الأوصال والمتنافسة

إن إلغاء الحدود التجارية على التبادلات كلها أو معظمها بين بلدان عدة لا يؤدي إلى نتائج ايجابية دائماً نظراً لطابعه التسويقي ومداه المحدود إلى أقصى درجة. إذ انه، وقبل محاولة تشكيل سوق موحدة، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط: حد أدنى من الانسجام والتنسيق في السياسات الاقتصادية، وتنمية القطاع الزراعي، وتصنيع منظم ومتفق عليه، ووجود حد أدنى من الثقة المتبادلة بين البلدان الأعضاء، وتحديد الحد الأدنى في الأهداف الدائمة (حتى يتجاوز التعاون المغاربي الاعتبارات السياسية الظرفية)، ووجود حد أدنى من التوزيع العادل للامتيازات والتكاليف الناجمة عن التكامل، وتأسيس قاعدة هيكلية خاصة ـ بالمعنى الواسع ـ ووجود حد أدنى من الارتباط الإعلامي والوظيفي كشروط مسبقة لخلق سوق موحدة، والضمان الجاد لتقليص الاختلال الهيكلي في المنطقة، وترسيخ قواعد مؤسسات مغاربية مشتركة. وعوضاً عن محاولة تقليص هذه الاختلالات وتحطيم الهيكلية قصد بلوغ مستوى مرتفع من التكامل، نجد البلدان المغاربية تصر على حرية التبادلات التجارية بينها. ولقد رأينا نتائجها الهزيلة.

ومن بين جوانب الضعف الهيكلي الذي أعاق مسيرة البلدان المغاربية نحو التكامل بدرجة كبيرة، نذكر اثنين فقط: ضيق الأسواق الوطنية، والاستعمال السيئ للقدرات الإنتاجية الموجودة من جهة، وقلة انسجام المخططات الجهوية للتنمية من جهة أخرى.

(٢) سوء استخدام إمكانيات الإنتاج

إن سوء استخدام إمكانيات الإنتاج، وضيق الأسواق الوطنية، وكذلك عامل التقليد الصناعي، أمور ينتج عنها دائماً سوء استخدام كامل طاقات الإنتاج للصناعات الجديدة.

ولما كانت العلاقة التبادلية عكسية بين حركة إنتاج أية وحدة صناعية وسعر التكلفة لمنتوجاتها، فقد تبع ذلك ارتفاع في ثمن الإنتاج الذي نشأ عن التكاليف الثابتة والتي لا يمكن ضغطها ولا إلغاؤها. ومن البديهي أن سوء استخدام إمكانيات الإنتاج يعبر عنه سعر الإنتاج المرتفع والذي يؤثر بدوره في انخفاض حجم الفائض الاقتصادي. ومن جهة أخرى، نسجل العلاقة التبادلية المحدودة بين معدل استخدام عوامل الإنتاج ومعدل الفائدة، كما يؤكده العديد من الاقتصاديين. إن انخفاض الفائدة يتناسب تماماً مع انهيار الإنتاج الذي ينشأ عن الاستخدام السيئ لطاقة الإنتاج الكلية.

إذاً، ولما أرادت البلدان المغاربية أن تنشئ وحداتها للحديد والصلب، ومجمعاتها للنسيج، ووحداتها البتروكيماوية (إذا عرفنا ضعف الطلب المحلي على هذه المنتوجات) أدركنا أن الإنتاج تم افتراضياً للسوق الأجنبية، مما فاقم تبعية هذه البلدان، كما أن الوحدات الموجودة أو التي تُنشأ، تدار بإمكانية ضعيفة للإنتاج، فبدلاً من الاتجاه نحو صناعات مكملة في إطار عمل منظم على مستوى جهوي واسع، فضلت البلدان المغاربية اللجوء إلى سياسة تصنيعية مكلفة، ليس فقط للاستثمارات الكبيرة، ولكن بخاصة أثناء

تشغيل الوحدات التي تسبب تبذيراً يعرض للخطر كل التعاون الجهوي بسبب الضغط الحاد للمنافسة الكبيرة في السوق الخارجية.

(٣) قلة تماسك السياسات الصناعية للبلدان المغاربية وغياب التنسيق في مخططاتها الوطنية

تشكل حاجزاً إضافياً في طريق التنمية المختارة، كما يحمل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الأعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع، ويصاحب ذلك إقامة إنتاج فوق طاقتها، وتبذير الثروات ومنافسة مضرة. لكن الأكثر خطورة هو نقص انسجام السياسات الصناعية لهذه البلدان، في البلدان التي تطبق أسلوب التخطيط، ونسجل أن إنجاز المخططات ليس له أي طابع علمي، وهي أساساً أهداف كمية، لم تختبر أبداً.

وفي الواقع، فإن الأمر يتعلق بمخططات وليس بمشاريع متجاورة. إن تحديد الأهداف الاقتصادية يأخذ بعين الاعتبار المشاريع الناتجة عموماً عن اتفاقات بين مختلف الهيئات الوزارية، والمصالح المكلفة بالتخطيط[٤٥].

ومن بين المعايير المعمول بها في تقدير المشاريع عادة (وهي عموماً معايير الأجهزة الدولية) عدم الوضع في الحسبان عوامل الربط، سواء داخل القطاع الصناعي أو بين القطاع الصناعي والثروات المعدنية المحلية، وبين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهذا يعني نقص اهتمامات «المخططين» بالتكامل الوطني للاقتصاد، وكذلك تكامل مختلف الفروع الصناعية.

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى إبقاء أو تفاقم الاختلال الهيكلي للاقتصاد المغاربي. ونعتقد أن تقليد الدول الغربية ساهم كثيراً أيضاً في هذا، فلجوء البلدان المغاربية إلى بعض الآليات الغربية أعاق بشكل كبير تقاربها بعضها من بعض.

د ـ تقليد الغرب

هذه المحاكاة أو هذا التقليد نلمسه على صعيدين: يتجلى هذا التقليد على الصعيد النظري في اقتباس البلدان المغاربية نظريات ومذاهب لا تتلاءم مع وضعيتها، وكذلك على الصعيد التطبيقي حيث تحاول تقليد الغرب الصناعي.

(١) تقليد المعارف والآليات الاقتصادية

لقد تأثرت البلدان المغاربية بطريقة أو بأخرى، وبصفة مباشرة أو غير مباشرة، بتيار

---

(٤٥) انظر: El-Malki, *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*, pp. 191-198.
وحول الجزائر انظر: Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, pp. 231 et suiv.

حرية التبادل. وتأسيس اتحاد جمركي اعتبر كهدف في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي عام ١٩٥٧، وفي اتفاق السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغاربية. ولم يكن غائباً عن اهتمامات بعض المسؤولين والتكنوقراطيين المغاربة، سواء أكان ذلك خلال مرحلة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) أم في إطار الاتحاد المغاربي بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٥. فاللجوء إلى نظرية حرية التبادل وإلى نظرية الاتحاد الجمركي في منطقة متخلفة، يبيّن، ومنذ الانطلاق، محدودية محاولات التكامل الاقتصادي الجهوي. ومن المفيد هنا، أن نعود قليلاً إلى الوراء لإيراد العناصر التي تبيّن عدم ملاءمة هذه النظرية لبلدان العالم الثالث بصفة عامة.

إن التكامل الاقتصادي، بحسب التقليديين، مرتبط بالتكامل الدولي. هذا التكامل ليس في نظرهم إلا تنظيم السوق للاقتصاد. ويبررون ذلك بأن هذه النظرية القائمة على تكامل الاقتصادات تسمح ببلوغ الاقتصاد الأفضل، بفضل الاستخدام العقلاني للثروات وعوامل الإنتاج. فالتبادل الحر يسمح بتنمية التجارة الدولية، ويؤدي، بحسب رأيهم، إلى تنمية اقتصادات البلدان الفقيرة، لأن فوائد التبادل الدولي تكون كبيرة، فلا تبقى هناك بلدان محرومة. إلا أن هذه النظرية لم توجد إلا لتبرير النظام الاقتصادي العالمي الذي ظهر في القرن التاسع عشر عندما كانت بريطانيا تسيطر على الاقتصاد العالمي. وبعد التدقيق النظري بهذا الافتراض (Herberler, Ohlin)، أغرق اقتصاديون انجلوساكسونيون عدة الدول المتخلفة بنصائح عدة لإقناعها بالتنازل عن كل حماية لاقتصاداتها والتعظيم الداخلي لثرواتها الطبيعية، وتقليص التكامل إلى القضاء على «التمييز». ومنذ الخمسينيات، وهم يصرون على أن الاتحاد الجمركي يكون دائماً ذا فوائد، وأن توسيع الاتحاد يسمح بتخصيص أفضل للثروات، وارتفاع المبادلات وبالتالي ارتفاع الإنتاج الاجمالي، ومن ثمة الرفاهية العالمية.

والتكامل الاقتصادي حسبما تناوله ج. فينر (J. Viner)، وج. ميد (J. Meade)، ور. ليبسي (R. Lipsey) وب. بلاسا (B. Balassa) وغيرهم، ينجم عن إلغاء «التمييز» (أي الحقوق الجمركية، تقييد المبادلات، سعر الصرف) الموجود بين العوامل الاقتصادية المختلفة للبلدان[٤٦]. وسواء كان التحليل تحت زاوية الإنتاج (J. Viner)[٤٧] أو الاستهلاك (J. Meade)[٤٨]، فإن الاتحاد الجمركي لا يبدو أبداً ذا فائدة في البلدان المتخلفة، لأن خلاص هذه البلدان يكمن بشكل محدد في تغيير هياكل الإنتاج والتبادلات وليس في حرية التبادل الافتراضية.

---

(٤٦) B. Balassa, «Towards a Theory of Economic Integration,» *Kyklos*, vol. 14 (1961), fasc. 1.

(٤٧) J. Viner, «The Economics of Customs Unions,» in: Peter Robson, comp., *International Economic Integration: Selected Readings*, Penguin Modern Economics Readings (Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972).

(٤٨) J.E. Meade, «The Theory of Customs Readings,» in: Robson, comp., Ibid.

إن الاتحاد الجمركي يعاب عليه منذ البداية تأكيده أن حرية التبادل الدولي تسمح بتحقيق الانسجام العالمي[٤٩]. إنه يدعم الهيمنة العالمية للقوى الاقتصادية الغربية الكبرى، ويدافع عن النظام الاقتصادي الدولي القائم.

إن الاتحاد الجمركي يحاول، وبخاصة في البلدان المتخلفة، أن يكون اتحاداً مفتوحاً على العالم الخارجي[٥٠]. ونلاحظ أن هذا الانفتاح «يجلب الخيبة»، ويفرض التحويل لفائدة الاقتصاد المهيمن. وفي الحقيقة، فإن «طبيعة وحجم الصادرات (أي المنتوجات الزراعية والمنجمية) ليست تابعة لقرارات البلدان المتخلفة، لكن لمواقف الاحتكارات الكبرى»[٥١]. ويذهب ف. بيرو (F. Perroux) أبعد من ذلك: «نلاحظ جيداً أيضاً كيف هو اقتصاد البلدان المتخلفة تحت الهيمنة، عندما نعلم بعدم استقرار السعر، وتجزئة المنتوجات القاعدية في العوامل الثلاثة التالية: الميزان، والميزانية والتنمية، من هذه العوامل ينحدر العديد من عراقيل التنمية»[٥٢].

وعلى الرغم من هذه الانذارات الجدية من قبل اقتصاديين بارزين، وعلى الرغم من التجارب الخاصة بالبلدان المتخلفة، فإن العديد من البلدان المغاربية، ظل يعتقد بأفضلية «حرية التبادل» و«الاتحاد الجمركي»، كما تشهد على ذلك التقارير المغاربية العديدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩٥.

(٢) التقليد الصناعي

بدلاً من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة بتجنب أخطاء تصنيع فوضوي، لجأت الدول المغاربية إلى التجارب الصناعية نفسها وعناصر سياستها الصناعية، وهي لا تتلاءم أصلاً مع الظروف السوسيو ـ اقتصادية المغاربية. لذلك أقامت البلدان المغاربية وحدات للحديد والصلب، واتخذت من هذه الصناعة رمزاً للاستقلال الاقتصادي، بالنظر إلى الدور التاريخي الذي لعبته في أوروبا. والأمثلة من هذا النوع عديدة، مثل الصناعة البترو ـ كيماوية وصناعة النسيج، ولم يؤد التصنيع الفوضوي للبلدان المغاربية في قطاع

---

(٤٩) François Perroux, *L'Europe sans rivages* (Paris: Presses universitaires de France, 1954), p. 450.

«التغيرات العميقة الحاصلة في نسبة القوى بين القارات واقتصادات هذه القارات تمنع من العودة إلى آليات النهوض؛ وتستدعي هذه التغيرات علاجاً لا علاقة له بالحلول التي تقدمها الليبرالية الكلاسيكية، وخصوصاً بعد أن شهدت هذه الليبرالية تحولات راديكالية تظهرها، أقل من أي يوم مضى، كعلاج ذي قيمة عالية».

(٥٠) François Perroux, *L'Economie des jeunes nations: Industrialisation et groupements de nations*, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1962), p. 118.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

الصناعات الثقيلة والمتطورة جداً (de pointe) إلا إلى استنزاف بلدان مثل الجزائر وليبيا، وإضعافها وتوقيف التكامل المغاربي، لأن الاستثمارات رأسمالية بحتة ومكلفة للغاية.

إن الاعتقاد بآلية العوامل المحركة لأية صناعة وبفضلها «التصنيعي» بدون تنظيم المجال الوطني والجهوي، وبدون امتلاك مشروع شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وبدون البحث عن حلول خصوصية، يشكل عائقاً في الوقت نفسه لتنمية الاقتصاد الوطني وللتكامل الجهوي.

وفي الوقت الذي تعيد فيه البلدان الرأسمالية النظر في بعض عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب بيئية (التلوث، استنزاف بعض الثروات غير القابلة للتجديد..)، واجتماعية (استغلال الإنسان، سوء العلاقات الإنسانية، نمط الاستهلاك...)، واقتصادية (باهظة التكاليف، التبذير، هيمنة الاحتكارات التي تشوه لعبة السوق)، في الوقت الذي تسترجع فيه الدول الرأسمالية الوعي بأزمتها الحضارية، نجد البلدان المغاربية المتخلفة تأخذ بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عن نمط حضاري آخر وتنمية اقتصادية أخرى[٥٣].

وفضلاً عن ذلك، فإننا نسجل، على مستوى السياسات التصنيعية نفسها، وجود نقاط ضعف كبيرة في البلدان المغاربية، نذكر أهمها:

- **إن الحوافز المستنَد إليها في سياسات التصنيع لكل بلد مغاربي غير متجانسة**، وأحياناً غير منسجمة (آفاق السوق الوطنية والدولية، إمكانية الاقتصاد، الاحتياجات الوطنية...).

- **عدم ملاءمة الأدوات المستخدمة من قبل سياسات التصنيع** (الأدوات الأساسية المستخدمة هي أدوات «مصاحبة» وتحفيزية للاستثمارات، مثل: الحقوق الجمركية، السياسة الضريبية، السياسة الوقائية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية...).

- **الالتباس الذي خيّم على تحديد القطاع العمومي والقطاع الخاص**، وغياب التنسيق بين النشاطات في القطاعين وجهل المخطط بالقطاع الخاص حتى تشغيل برنامج صندوق النقد الدولي للتسوية الهيكلية، الذي يقضي بخصخصة المؤسسات العمومية لهذه البلدان (ما عدا ليبيا).

- **تفوق المكانة التي حظيت بها الأشغال الكبرى** (السدود، الطرقات، الموانئ، الكهرباء...) والتي تطول آفاقها، وتصورها ليس مرتبطاً بالتصنيع المتخذ.

وكان لهذا التقليد الغربي النظري والعملي نتائج عدة منها: كثرة التبذير، وتوقيف

(٥٣) حول مفهوم «éco - développement» انظر: Ignacy Sachs, «Eco-développement,» dans: *CERES* (novembre-décembre 1974).

محاولات التكامل الجهوي، لأنه يدعم ارتباط كل بلد مغاربي بأوروبا، ويضعف التعاون الجهوي. وكما في الماضي، تقوم البلدان المغاربية بمنافسة حادة في الخارج فيما بينها من أجل بيع موادها الزراعية والمنجمية. وكذلك اليوم، يتسارعون في الوقت نفسه في الدول الغربية لاقتناء الحاجيات التجهيزية نفسها، والتقانة نفسها والمواد الاستهلاكية نفسها بدون أدنى حد من التنسيق فيما بينهما.

هذه الأسباب كلها تعقد العلاقة بين البلدان المغاربية، وتؤدي أكثر فأكثر إلى صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتعاون والتكامل.

هـ ـ صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل

من بين أهم العوامل التي عرقلت تطبيق الاجراءات التي اتخذتها المؤسسات الوحدوية خلال المرحلتين (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) و(١٩٨٩ ـ ١٩٩٥)، نعالج الأسباب الرئيسية فيما يلي:

(١) مرحلة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥

ـ غياب المؤسسات الوحدوية التي تملك سلطة فعلية ووجوداً قانونياً. وفي الواقع، فإن مؤتمر الوزراء، وهو السلطة العليا، يجمع بعض الوزراء (بدون أي تحديد) لمناقشة المشاكل المغاربية، لكن الوزراء الحاضرين لا يناقشون إلا المشاكل الخاصة بهيئاتهم الوزارية. ولما كانت المشاكل الاقتصادية معقدة، متداخلة ويصعب تفكيكها، نجد عمل الوزراء المغاربة الذين يتكفلون بهيئة وزارية واحدة محدود الأبعاد. وفضلاً عن ذلك، فإن الاجتماعات الوزارية المغاربية غير منظمة وشكلية، ويتحدد العمل الوزاري في إبعاد أو إلغاء المشاريع المقترحة عليهم. «فمؤتمر الوزراء لا يمثل إلا سلطة سلبية»[٥٤].

ـ إن الجهاز المؤسساتي الوحيد الذي يملك الشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية، هو «اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي» (CPCM)، ومركز الدراسات الصناعية المغاربية (CEIM). لكن فعالياتهما هامشية، على الرغم من نوعية أشغالهما، لأنهما مستقلان عن أي كان ولأن اقتراحاتهما مباشرة على الإدارات الوطنية المتخصصة. ومن جهة أخرى، فإن موظفي اللجنة الدائمة للتعاون المغاربي والمركز المغاربي للدراسات الصناعية، لا يملكون قانوناً خاصاً، ويظلون موظفين لدى بلدانهم. ومن الصعب أن نتصور كيف يستطيعون العمل من أجل الصالح العام المغاربي، بفضل البحث عن حلول للتوازن الجهوي الذي يتطلب اجراءات تعويضية.

وفي مجال تحرير التبادلات، فإننا نسجل قليلاً من التقدم، ففي البداية، كان

---

(٥٤) انظر: Algérie, Ministère de l'Industrie et de l'Energie, «L'Intégration économique maghrébine,» tome 2, p. 87.

مفترضاً، أن هذا التحرير لا ينطبق إلا على الإنتاج المغاربي، لتجنب «تحويل التجارة» لصالح المؤسسات الأجنبية الموجودة بالمغرب وتونس أو للبلدان الصناعية. لذلك حاولت بلدان المغرب العربي تحديد مفهوم «الطابع الوطني» للإنتاج ببعض الدرجات للتثمين الوطني. واكتشفت فيما بعد أن شركة أجنبية موجودة ببلد مغاربي تستطيع الاستخدام الجيد لليد العاملة والمواد الأولوية المحلية. فأهمل تحديد الطابع «الوطني» و«المغاربي» للمنتوجات، لتعود في النهاية إلى الاتفاقات الثنائية منتوج بمنتوج. لقد أثنى الوزير الجزائري على المبادرات المغربية والتونسية أثناء المؤتمر الوزاري المغاربي خلال هذه المرحلة.

ـ إن الصعوبات الحقيقية التي تعوق التجارة بين البلدان المغاربية تكمن في تشابه هياكل إنتاجها الصناعية والزراعية والتجارية. فعوضاً عن أن تتخصص في مختلف المنتوجات وتوسيع الأسواق، استمرت البلدان المغاربية في منافسة بعضها بعضاً في السوق الداخلية والخارجية.

ـ إن ضيق الأسواق الوطنية وقلة رؤوس الأموال حفزا المغرب وتونس إلى طلب رؤوس الأموال الأجنبية، ليس فقط في القطاع الصناعي ولكن أيضاً في القطاع المنجمي والسياحي والصناعات التحويلية الصغيرة. ونجم عن هذا تقليل التعاون المغاربي وزيادة التبعية للبلدان الخارجية.

ـ على الرغم من إمكانية خلق صناعة مغاربية متكاملة لاستعمال ثرواتها الطبيعية، ولتلبية حاجاتها الصناعية المتزايدة، وعلى الرغم من استعداد هذه البلدان لسلوك هذا الطريق (مصنع الاسمنت ـ الجزائرو ـ مغربي، واستغلال حقوق مناجم الحديد بغار جبيلات)، فإنه لم يتم إنجاز أي مشروع كبير خلال المرحلة المذكورة.

ـ طرح التنظيم الاقتصادي والتجاري الناجم عن الخيارات الاقتصادية والسياسية المختلفة مشاكل عدة، كما باعد الطابع الخاص للقطاع الصناعي بتونس والمغرب والطابع العمومي للصناعة الثقيلة بالجزائر، آفاق التعاون في هذا الميدان وعلى المستوى التجاري، بحسب بعض الشخصيات المغربية، «فإن التبادل التجاري مع الجزائر أضحى صعباً بفعل البيروقراطية التي اكتسحت التجارة الجزائرية، وكذلك الثقل الإداري للمؤسسات الوطنية، وغياب الحس التجاري وعجزها عن ضمان تطوير الأسواق الخارجية لمنتوجاتها، وتباطؤ وتعقد قوانينها»[٥٥]، هذه الملاحظة توضح الدور المهم الذي تلعبه العوامل غير الاقتصادية في توقيف التكامل.

(٢) مرحلة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٥

إن الأسباب الرئيسية بصفة عامة لإخفاق محاولات التكامل المغاربي خلال المرحلة

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٩٦٤-١٩٧٥)، تنطبق أيضاً على مرحلة (١٩٨٣ - ١٩٩٥). ويمكن التمييز خلال هذه المرحلة بين مرحلتين صغيرتين: (١٩٨٣ - ١٩٨٨) و(١٩٨٩ - ١٩٩٥).

(أ) ١٩٨٣ - ١٩٨٨: هذه المرحلة الصغيرة تميزت بتبني مقاربة هيكلية للتكامل المغاربي، القائم على إعادة تشكيل وتكييف هياكل الإنتاج مع حاجيات التنمية الموحدة. كما أن الطابع الثنائي لتشغيل هذه الاستراتيجية محدود في هذه الحالة، نظراً لغياب النظرة الشاملة على المستوى الجهوي لأشغال التنمية التي شرع فيها، وغياب المؤسسات المشتركة القادرة على المبادرة، والتنسيق ووضع البرنامج قصد زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آفاق التكامل الجهوي لمختلف البلدان المغاربية بدون استثناء. وإذا كان التقارب الهيكلي للتكامل سليماً في ذاته، فإن تطبيقه الجزئي بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٨، على قاعدة ثنائية فقط، حرم المغرب العربي من فرصة تاريخية لبناء مجال جهوي شامل وموحد.

هذه المرحلة الصغيرة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)، تميزت بغياب المؤسسات المشتركة.

(ب) مرحلة ١٩٨٩ - ١٩٩٥: في هذه المرحلة سيطرت السياسة على العوامل الأخرى للتكامل.

إن إعادة بعث البناء المغاربي أملتها الاعتبارات السياسية. في عام ١٩٨٨، بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، تم لقاء القادة المغاربيين الخمسة في قمة زرالدة على هامش القمة العربية (حزيران/يونيو ١٩٨٨) والتي أتاحت ميلاد الاتحاد المغاربي في قمة مراكش في شباط/فبراير عام ١٩٨٩.

وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢، وبفضل إرادة سياسية قوية لكل المتباحثين المغاربة، تم وضع المؤسسات المشتركة وتم التوقيع على ١٦ اتفاقاً تخص النقل البحري والبري والجوي، والأسعار الجمركية، والبريد والمواصلات، والضمان الاجتماعي، وتبادل المنتوجات الزراعية، والتعاون في مجال الصحة الحيوانية، وخلق بنك مغاربي، والسياحة، وبطاقة تعريف مغاربية... الخ.

وحتى عام ١٩٩٢، وافقت تونس على كل الاتفاقات، وصادقت الجزائر على ١٤ اتفاقية، وموريتانيا على النصف، وصادقت ليبيا على جزء لا بأس به. بينما لم تصادق المغرب على أي اتفاق.

وبعد ذلك حدثت الأزمة الجزائرية التي تفاقمت بعد انقلاب كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢، وبعد إلغاء الانتخابات التشريعية، الأمر الذي أبعد الجزائر عن اهتمامات المغرب العربي، إذ امتصها الوضع السياسي المتدهور، وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي. لقد ألقى النظام الجزائري بكل ثقله ضد الحركة الإسلامية والقوى الديمقراطية، ولم يكن بناء الوحدة المغاربية من اهتمامات النظام الجزائري آنذاك.

إنها عوامل النظام السياسي التي أدت إلى إفلاس الإتحاد المغاربي، إذ إن فرض

المغرب التأشيرة على الجزائريين من طرف واحد، وإغلاق السلطات الجزائرية الحدود الجزائرية ـ المغربية في آب/اغسطس عام ١٩٩٤، يُعتبران الضربة القاضية للمؤسسات المشتركة للاتحاد المغاربي.

و ـ العوامل غير الاقتصادية

إن إخفاق تجارب التكامل الاقتصادي المغاربي لا يعود إلى الأسباب الاقتصادية فقط، وإنما هناك أيضاً أسباب سوسيو ـ ثقافية وسياسية. فالإرادة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات. وغياب الإرادة السياسية في البلدان المغاربية يبدو أنه ساهم في هذا الاخفاق. إن محاولة تحليل مجموع العوامل التي جعلت من المغرب العربي رهاناً تاريخياً، ومحاولة تحليل تبعيته وانقساماته، تأخذاننا بعيداً. وهذا يخرج بنا عن نطاق هذه الدراسة.

ومن الملائم هنا أن نعود قليلاً إلى الوراء للتذكير ببعض الحقائق حتى نفهم جيداً الرهان المغاربي منذ الاستقلالات الوطنية. فخلال المرحلة الاستعمارية تطورت الوطنية في المغرب العربي مع بداية الشرخ الذي أصاب البرجوازية المتوسطة والصغيرة. ومن هذه الطبقات خرج قادة الحركات الوطنية من أجل الاستقلال السياسي أثناء النضال ضد السيطرة المباشرة للاستعمار. والنضال من أجل السيادة الوطنية صاحبه الدفاع عن اللغة العربية، والاهتمام المتزايد بالنهضة الثقافية العربية الإسلامية (ليس فقط كدين، ولكن أيضاً كحضارة وكمقوم للهوية الوطنية).

إن النضال من أجل الاستقلال أخذ أشكالاً مختلفة في مختلف بلدان المغرب العربي، ودعم الطابع الخصوصي للواقع الوطني الخاص بكل بلد، بدون مساس بالطابع الوحدوي للمغرب العربي. كما تشهد على ذلك تسمية أول حزب سياسي نشأ في الجزائر من قبل مصالي الحاج بـ «نجم شمال افريقيا»، وهذا على رغم الانقسامات التي خلقها الاستعمار.

وبعد عقود من الزمن ـ أو أكثر من قرن بالنسبة إلى الجزائر ـ من السيطرة السياسية والاقتصادية على المغرب العربي، ظلت البلدان الغربية تغذي الانقسامات وتستغلها وتثير التوترات بين البلدان المغاربية حتى بعد استقلالها السياسي، لاستغلال ثرواتها الطبيعية والمالية، سواء أكانت غنية تمتلك إمكانيات مالية أم بشرية مهمة أم فقيرة، فإن البلدان المغاربية كلها مهيمن عليها من الخارج. وهذه التبعية «الفردية» المنظمة لكل بلد مغاربي على حدة، كان بإمكانها أن تزول، لو أن البلدان المغاربية قررت بصفة جماعية بناء مجالها الجهوي طبقاً لمصالحها الخاصة بخلق مكملات حقيقية تقوي التضامن المغاربي. لكن هذا يتطلب إرادة سياسية قوية جداً، وتغيراً في مفاهيم أصحاب القرار المغاربة.

وبعد الاستقلال، وعلى الرغم من بعض النجاحات الاجتماعية والسياسية لفائدة الصالح العام، فإن البلدان المغاربية لم يكن بوسعها أن تفي بوعودها لتوحيد المغرب العربي، ولا بالحل الفردي لمشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى أية حال، يظهر بوضوح أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاول المغاربة تحقيقها قد باءت بالفشل، وأن القوى المفرقة قد غلبت القوى الموحدة. وسواء على مستوى المؤسسات المشتركة أو على المستوى الاقتصادي، فإننا نسجل تطوراً سلبياً، وإنه لَمن المؤلم أن نلحظ أن النتائج هزيلة على كل الصعد. وقد تجسد الاخفاق جيداً في بداية التسعينيات.

وخلاصة القول، وبحسب العناصر المقدمة في هذا الفصل، فإن البلدان المغاربية معطلة، سواء تعلق الأمر بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل بلد، أو بمحاولة بناء مجال اقتصادي مغاربي موحد.

فهل بإمكان هذه البلدان أن تخرج من المأزق، مأزق التخلف والتبعية للخارج؟

إن الجواب يتوقف على الاستراتيجية التي يتم تبنيها على المستوى الداخلي والجهوي، سواء على مستوى التصور أو وضعها حيز التنفيذ. والمؤكد أنه ليس هناك جواب وحيد للمشاكل المعقدة للغاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتكامل الجهوي، وبخاصة في إطار دولي غير مشجع للبلدان المتخلفة، والذي يمتاز بالتحديات المختلفة منذ مطلع القرن العشرين.

وفي الفصل التالي سوف نقدم مقترحات نظرية وعملية لاستراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والمغاربية، آخذين بعين الاعتبار الدروس ونتائج السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الأربعين سنة الأخيرة، مراعين الأبعاد التاريخية والثقافية والحضارية الخاصة بالمغرب العربي.

الفصل السادس

عناصر استراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والإقليمية

ولما كانت الاقتصادات المغاربية في مأزق، على غرار معظم بلدان العالم الثالث، فإنه من المفيد لهذه البلدان، أن تبحث عن طرق أخرى لتطوير تنمية وطنية من نوع جديد من جهة، وبناء مجال اقتصادي مغاربي قوي لصالح البلدان الأعضاء، من جهة أخرى.

وقبل أن نقترح إجراءات ذات طبيعة وطنية ومغاربية، وبقطيعة مع النظرية الاقتصادية التقليدية التي أثبتت محدوديتها، نذكّر أولاً ولو بصفة وجيزة بإطار الاقتصاد العالمي الذي هو في غير صالح العالم الثالث، وكذلك بالتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه البلدان المغاربية.

أولاً: البيئة الدولية والمتوسطية في مطلع القرن الحادي والعشرين: نظام عالمي جديد أم فوضى معممة؟

١ - اعتبارات عامة

إن انهيار النظام الاشتراكي مؤخراً في أوروبا الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، اعتبرا منذ سقوط جدار برلين انتصاراً للرأسمالية، التي تصلح كنظام عالمي لكل البلدان وفي الأوقات كلها.

وبطبيعة الحال، بعد قرنين من التطور الاقتصادي استطاع النظام الرأسمالي تحقيق تقدم تقني وعلمي كبير، وتحسين الفعالية التنظيمية والإنتاجية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بفعل نضال النقابات. لكن يبقى أن النظام الرأسمالي يتميّز باللامساواة الاقتصادية والاجتماعية المعلنة، وبالتقسيم غير العادل للعائدات، الذي يتجلى في تجميع الثروات في

أياد أقلية، واستمرار الفقر والبطالة والآفات الاجتماعية من مختلف الأشكال (مخدرات، عنف. . . الخ.). فالرأسمالية لم تصل إلى تخطي تناقضاتها الداخلية، وتبقى دائمة الاهتزاز بفعل الأزمات الاقتصادية التي أصبحت هيكلية، وبأزمة حضارية عميقة ببقائها محصورة داخل نطاق الحضارة اليونانية الرومانية، ورفضها تعاليم الحضارات الأخرى. وتقوم الحضارة الغربية منذ عصر التنوير على فكرة أولوية القوة والغنى المادي على حساب القيم الروحية، وعلى حساب الإنسان والمجتمع. السوق مقدسة وكذلك الثراء. ومع ذلك فإن «السوق تتجه نحو تقليص قيمة الكائنات والأشياء إلى قيمتها النقدية، وتقترح فكرة أن الثراء هو المقياس الأخير لنجاح الإنسان والمجتمعات، وتفرض هيمنة المادة على الروح [بتحويل] الطاقات والذكاء عن الحاجيات الأكثر أساسية. . . وينتج هذا التفكك الأخلاقي للعديد من المجتمعات، وتعميم الرشوة، والانغماس في المخدرات، واللامبالاة بالغير وبالمحيط وبؤس الشباب»[1].

فمنذ قرنين من الزمن، والأسس الايديولوجية للحضارة الغربية تستقر على القوة على حساب العدالة والمساواة، وعلى سياسة الصراعات المسلحة (الموجودة في الفلك غير الغربي) على حساب سياسة التعاون مع البلدان الأقل حظاً.

وبعد الحروب الاستعمارية خلال القرون الأخيرة بهدف استعمار بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ثم بالهيمنة الثقافية والاقتصادية، أشعل الغرب الحرب العالمية الأولى ثم الثانية، وأقام مؤسسات دولية سياسية واقتصادية ومالية وتجارية منسجمة مع مصالحه مثل: عصبة الأمم (SDN)، ومنظمة الأمم المتحدة (ONU)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، والغات (GATT)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCD)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، والمنظمة العالمية للتجارة والتطوير (OMCD)، وغيرها.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، احتكر العالم الغربي القوة السياسية والعسكرية، وكذلك الثروة والتقانة على المستوى العالمي، وفي بداية التسعينيّات، ساد الغرب، من دون شريك، على المسرح الدولي، واعتبر أن انتصاره على الشيوعية في أوروبا الشرقية انتصار نهائي لهيمنته، ويمنحه حقوقاً مطلقة للهيمنة على الكرة الأرضية. والعالم اليوم يتشكل من نوعين من البلدان: العالم الغربي والعالم غير الغربي. ويضاف إلى هذا التقسيم تقسيمات ليست حضارية وعرقية فقط، لكنها سياسية واقتصادية ومالية على وجه الخصوص. والعالم غير الغربي بصفة عامة يسبح في العذاب والمعاناة المادية والفكرية. وهناك تحولات عميقة تتراكم في مختلف الميادين منذ بعض الوقت، فالتطورات التي تحدث بوتيرة سريعة في العالم منذ سنوات تؤدي إلى بعض التحولات الجديدة، وتغيّر البنى المستقبلية والتي تبقى تأثيراتها وحدودها اليوم غير محددة.

---

(١) انظر: Fondation pour le Progrès de l'Homme, «Bâtir ensemble l'avenir de la planète,» *Le Monde diplomatique*, 41ᵉ année, no. 481 (avril 1994).

ولم يكن الغرب قادراً على تسوية الأزمات والصراعات المسلحة التي تهز العالم غير الغربي في إطار المؤسسات الدولية التي يهيمن عليها مثل أزمة انغولا، والبوسنة والهرسك، وكشمير، وروواندا، والصومال، والشيشان... الخ. والأكثر من ذلك، في العالم غير الغربي اللامتجانس، فإن الغرب يتخذ الإسلام عدواً حقيقاً أو محتملاً منذ سقوط جدار برلين، كما تروج ليس فقط وسائل الإعلام، ولكن أيضاً تحاليل أكاديميين بارزين، وكذلك المطبوعات العديدة للمنظمات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)، وصندوق النقد الدولي (FMI)، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD) أو تصريحات شخصيات حكومية غربية. ومع ذلك فإن معظم البلدان الإسلامية، المهيمن عليها والمقسمة والفقيرة والمدينة، لا تملك الإرادة ولا القدرة لدعم سياسة المواجهة مع الغرب. وعلاوة على ذلك، فإن الإسلام بمنح نظام قيم ومبادىء بعيداً عن العنف والثرثرة الفارغة، يسمح بانتاج حلول ملائمة للظروف الحالية والمستقبلية للإنسانية في طريق المعرفة والتقدم والسلام. ومن جهة أخرى، فإن البيئة الاقتصادية الدولية، وكذلك الظروف الداخلية الحالية للبلدان الإسلامية لا تسمح بالتغلب على الفقر، ولا بالخروج من التخلف المتعدد الأشكال الذي ينخر هذه البلدان. فالغرب الأناني عليه أن يتعاطف أكثر مع معاناة العالم غير الغربي التي تشكل مصدر الاضطراب السياسي والاجتماعي الدائم طالما أن الثروة ليست موزعة بعدل في العالم.

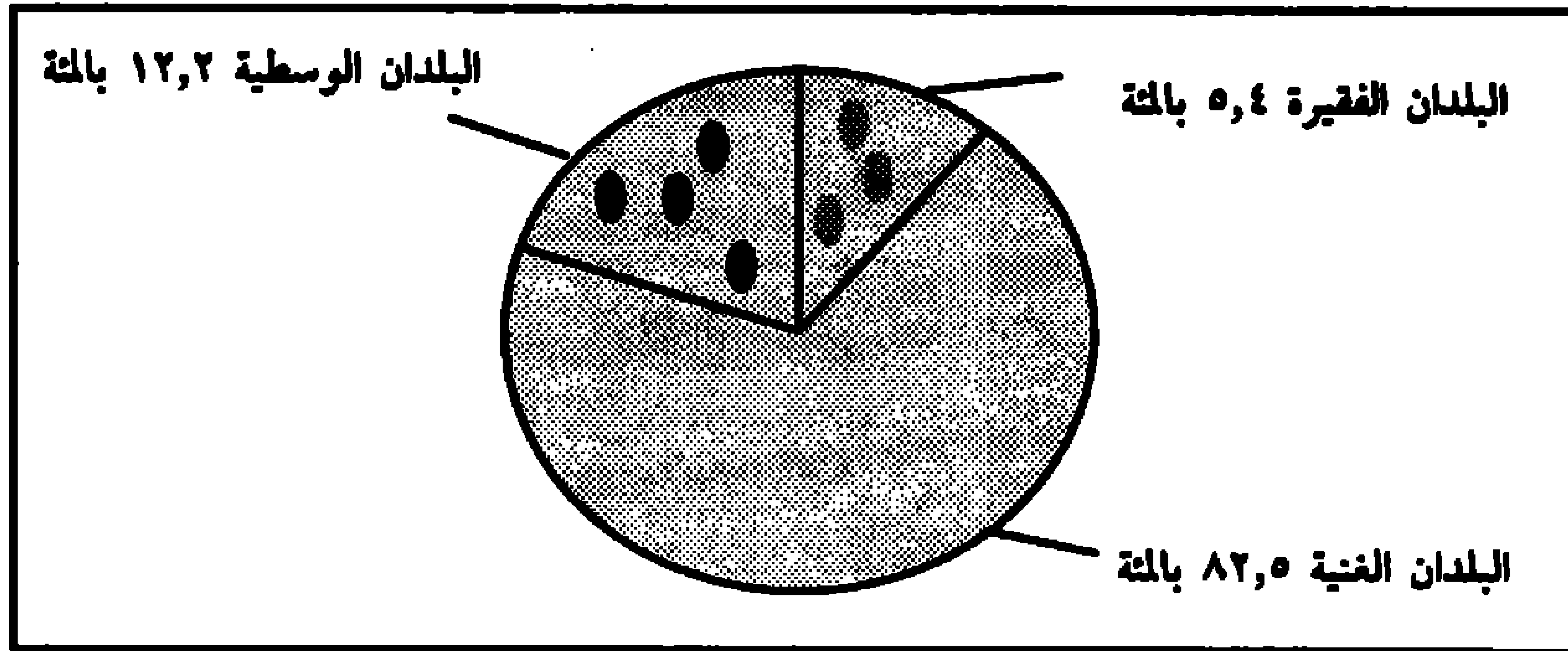
٢ـ التوزيع غير العادل للثروات في العالم

إن دراسة التطور الاقتصادي في العالم خلال الثلاثين سنة الأخيرة تبرز بعض الوقائع التي لا تقبل الجدل، وبخاصة مثل تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من البلدان الغربية، بحيث يملك ١٦ بالمئة من سكان العالم في بداية التسعينيات ٨٢ بالمئة من الثروة العالمية، بينما نجد أن ٦١ بالمئة من سكان الأرض لا يملكون إلا ٥ بالمئة من الخيرات(٢).

ويزداد اتساع الهوة بين البلدان الغربية الغنيّة والبلدان غير الغربية الفقيرة خلال هذه الفترة. فالنسبة بين البلدان الغنية، الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) وافريقيا جنوب الصحراء مثلاً انتقل من ٤٨ إلى ١ عام ١٩٦٥، ومن ٩٦ إلى ١ عام ١٩٩٠ نسمة. وبالفعل فإن الناتج الداخلي الخام للفرد في البلدان الغنية تزايد بـ١٧٥٩٢ دولاراً خلال ٢٤ سنة، أي ٧٣٣ دولاراً سنوياً لكل شخص، بينما نجد أن الناتج الداخلي الخام لكل شخص ارتفع في إفريقيا جنوب الصحراء بـ٢٠٦ دولارات فقط بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٠، أي بزيادة معدل سنوي يقدر بـ٨,٥ دولار لكل شخص.

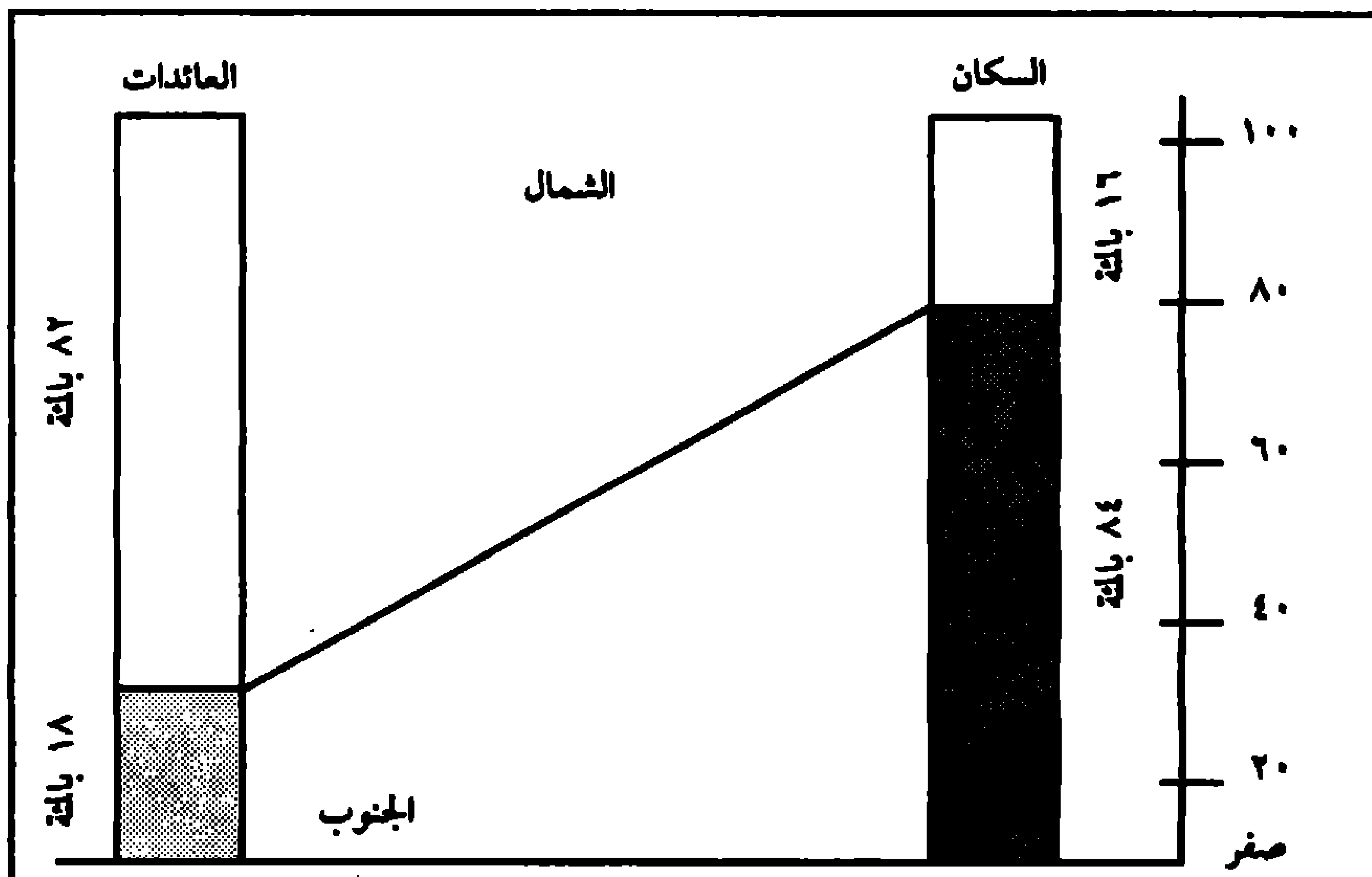
(٢) انظر: Abdelhamid Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique* (Paris: Pensée universelle, [1993?]), pp. 189 et suiv.

الشكل رقم (٦ـ ١)
توزيع الثروة العالمية



المصدر: Abdelhamid Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique* (Paris: Pensée universelle, [1993?]), p.196.

الشكل رقم (٦ـ ٢)



ونستطيع أن نسجل أيضاً أنه بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٠، أصبحت البلدان الغربية الغنية أكثر ثراء، في ما تراجع عدد سكانها، وأن الدول الفقيرة التي يتمثل معظمها في البلدان الإسلامية أصبحت أكثر فقراً، حيث المجاعة والموت اليومي. وفي الواقع، فإن نصيب سكان البلدان الغنية انخفض بانتقاله من ٢١ بالمئة من حجم سكان العالم عام ١٩٦٥ إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٩٠، بينما زادت عائداتهم بعشرة أضعاف. وبعبارة أخرى، ففي نهاية هذا القرن، يملك أكثر من أربعة مليارات إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم، في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية (الشكلان رقما (٦ـ ١) و(٦ـ ٢)).

ونلاحظ أيضاً أن الـ ٤٨٠ مليوناً الأكثر فقراً في العالم يعيشون في إفريقيا، أي نحو ١٠ بالمئة من سكان العالم عام ١٩٩٠، ويتلقون أقل من ١ بالمئة (٠,٨٥ بالمئة) من الثروة العالمية، في حين يستأثر ١٥ بالمئة الأكثر ثراء في العالم بـ ٨٢ بالمئة من الثروة العالمية.

وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن ثروة أغنياء العالم وعددهم ٤٤٧ شخصاً تزيد على دخل نصف سكان العالم، أي نحو ثلاثة مليارات نسمة[٣].

ونجد أن أكثر من ١,٤ مليار شخص من سكان العالم غير الغربي يعيشون في فقر مدقع، ولا يملكون أية وسائل لتحسين أوضاعهم الميؤوس منها.

إن سيطرة البلدان الغربية على مصادر التموين بالمواد الأولية والمنتجات الأساسية على المستوى العالمي، والتقدم في مجال التنظيم سمحا لبلدان الشمال بتحسين فرصهم الاقتصادية وضمان الحياة الرغيدة بتمكنهم من كل المصادر الاستراتيجية الثمينة للموارد التي يحتاجونها، فقد وضعت صناعاتهم في خدمة الأغنياء، وأفرزت فائضاً موجها لتحسين تراكم رأس المال.

إن النظام الرأسمالي نظام يخدم الأغنياء ويتميز بالتوزيع غير العادل للثروة. ومن جهة أخرى، فإنه من الملائم أن نذكر، بأن النظام الرأسمالي يعرف «أزمة هيكلية خطيرة تفرض تغيراً في استراتيجيته»[٤].

وفي الواقع، فإن الاقتصاد العالمي عرف أزمة هيكلية منذ الستينيات، وتفاقمت هذه الأزمة اعتباراً من ذلك الوقت. ودخلت البلدان الغربية الصناعية، منذ ٣٠ سنة في عملية إعادة هيكلة اقتصاداتها، وتحويل التقانة التي صاحبها تراجع نشاطات العديد من الفروع الصناعية (الحديد والصلب، وورشات بناء السفن، والبناء الميكانيكي، والنسيج...

(٣) انظر: الحياة، ٢٢/٧/١٩٩٦.

(٤) انظر: Jacques Decornoy, «Taïwan, ou l'indépendance dans le brouillard,» *Le Monde diplomatique*, 41e année, no. 478 (janvier 1994), à propos de l'analyse de l'ouvrage de: Maurice Bertrand, *La Stratégie suicidaire de l'occident* (Bruxelles: Ed. Bruylant; Paris: LGDJ, 1993).

الخ.) وبخسارات مالية عالية وبحجم بطالة مرتفع.

وقد كلفت إعادة الهيكلة هذه، وكذلك التحويل التقاني، تلك البلدان الصناعية تكاليف اقتصادية واجتماعية، ونقلت هذه العملية الى العالم غير الغربي حتى تخنق أية محاولة حقيقية للتنمية، والتي تعني بالنسبة إليهم منافسة أسواقهم أو تحديد أسواقهم التقليدية في الخارج. وقد انعكس هذا بتنظيم الغرب المنهجي انخفاض الأسعار الخاصة بالمواد الأولية، وبخاصة المحروقات والمواد المصدرة من قبل العالم غير الغربي، وبوعيها بتباطؤ تنميتها وحالة جمودها، وتفاقم البطالة وخسارة الأسواق، فقد عمدت الاقتصادات الغربية، القوية بهيمنتها إلى التطوير الفعال لعمليات نقل أقصى ما يمكن من السلبيات إلى العالم الثالث.

إن دينامية التطور التقني في الدول المتقدمة، واعتماده كعامل في النمو الاقتصادي، واستخدام التقانة المتطورة في قطاعات عدة، وبخاصة في الإعلام الآلي والآلية (Robotique) وفي مجال الطيران (Aéronautique)... الخ.، قد ساعدت المصانع على أن تصبح ناجعة، لكنها أدت إلى تقليص الشغل وتفاقم ظاهرة الفائض الانتاجي في الدول المتقدمة. وهذه الأخيرة أقامت حواجز وقائية ضد بلدان العالم الثالث، وفي الوقت نفسه حاولت الدول الغربية إعاقة السياسات التنموية في العالم الثالث بمناهج عدة أخرى مثل منع التقانة، وتدهور سعر الصرف لبلدان الجنوب، وتقليص قدراتها الشرائية وارغامها على رفع حجم صادراتها من المواد الأولية إلى الدول المتقدمة في ما كانت مداخيلها من العملة الصعبة تنخفض بقيمة هائلة. وفي يومنا هذا، يمثل نصيب البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في ما يخص المبادلات الدولية ٨٣ بالمئة، وتكرس هيمنتها على السوق العالمية(٥).

وعلى الرغم من كونها دعاة التبادل الحرّ، فإن البلدان الصناعية لم تتأخر في القيام بحماية منتوجاتها. وفي الواقع، فإن الحماية لبلدان الشمال، ضربت، وهي تضرب دوماً بلدان الجنوب سواء تعلق الأمر بالبلدان المصدرة للمواد الأولية والزراعية ـ والتي يتميز اقتصادها بعدم التنوع ـ أو بالبلدان التي هي في طريق التصنيع ـ والتي تعتبر وارداتها أكثر تنوعاً، لكن عدة آليات وقائية وضعت من قبل الدول الصناعية في هذا الإطار.

وعلى سبيل المثال، فإن الحواجز غير التعريفية الموضوعة من قبل البلدان الغربية، كانت تهدف إلى تقليص وارداتها من السكر والأرز والتبغ والمنتوجات الحيوانية ومشتقات الحليب الآتية من بلدان الجنوب؛ مثل هذه الحواجز تضرب حوالى ثلث صادرات البلدان الفقيرة.

وهناك اجراءات أخرى وقائية، تمس المنتوجات التي تحتوي على قيمة مضافة مرتفعة

---

(٥) انظر: World Bank, *World Development Report, 1990* (Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 205.

بهدف إرغام البلدان المتخلفة على تصدير منتوجاتها في حالتها الخام حتى تستفيد البلدان الغنية من القيمة المضافة لنشاط التحويل. لذلك، نجد أن ٧٠ بالمئة من صادرات اللحوم والأسماك والخضر، وأكثر من ٩٠ بالمئة من صادرات الكاكاو والسكر تتم من بلدان العالم الثالث في صورة مواد خام.

كما أن النسيج المنتج في العالم الثالث هو أيضاً ضحية مضايقات تجارية مفروضة من قبل البلدان الغنية، فبلد فقير مثل بنغلادش فيه ٦٠ مليون فقير، وناتج وطني خام قيمته ١٧٠ دولاراً لكل ساكن سنوياً، تم تقليص صادراته للملابس من قبل بلدان غنية عدة، مثل كندا والولايات المتحدة (حيث تمثل وارداتها من بنغلادش أقل من ٠,٥ بالمئة من مجموع وارداتها من النسيج)، وفرنسا والمملكة المتحدة، والتي أدت إلى إغلاق مصانع عدة للخياطة، وتفاقم البطالة وتقليص العائدات الخارجية الهزيلة.

ومثل اجراءات الحماية هذه المتخذة من قبل البلدان الغنية، أحدثت خسائر بـ٧٠٠ مليار دولار سنوياً ببلدان العالم الثالث (أي ١٥٠ بالمئة من مجموع صادراتها) منها ١٠٠ مليار دولار سنوياً في ما يخص القطاع الزراعي، و٥٠ مليار دولار سنوياً على مستوى النسيج[٦].

وبالنسبة إلى النفط، فقد تسبب انهيار السعر بالنسبة الى الأوبك بخسارة عائدات أعلى من ٣٢٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٢[٧]. وفي عام ١٩٩٥، كان سعر النفط حوالى ٤ دولارات للبرميل بأسعار ١٩٧٤، أي أكثر من ٦٠ بالمئة أقل من مستواه المسجل عام ١٩٧٤ حيث كان ١١,٢ دولار للبرميل.

وفي ما يتعلق بسياسة حصص الواردات فهي واضحة بأنها مخالفة لقوانين الغات (GATT). ومع ذلك ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، كان هذا الخلاف يحل على حدة، بالتناقض مع قواعد الغات[٨].

ومن جهة أخرى، فإن العقد النهائي للغات (GATT) الذي أصبح في عام ١٩٩٥ المنظمة العالمية للتجارة (OMC) بحسب اتفاقيات جنيف يُعد أكثر محاباة للبلدان الغربية. وبحسب دراسة للبنك الدولي ولمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، فإن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ستحسن مداخيل صادراتها بمبلغ ٩٠ إلى ١٦٥ مليار دولار في السنة على حساب بلدان العالم الثالث[٩].

(٦) انظر: Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique*, pp. 213-215.

(٧) Nicolas Sarkis, «L'Inquiétante baisse des revenus du pétrole,» *Le Monde diplomatique*, 40e année, no. 467 (février 1993).

(٨) CEPII, *L'Economie mondiale, 1994* (Paris: La Découverte, 1994), pp. 55-58.

(٩) دراسة ذكرت من قبل اليومية العربية الصادرة في لندن: الحياة، ١٢/٦/١٩٩٥.

كما أن الرفع التدريجي لبعض المضايقات التجارية و/أو الابقاء على بعض الاجراءات الحمائية، تسببت للبلدان النامية بخسائر كبيرة من الأموال التي تضاف إلى خسائر تدهور سعر الصرف.

إن الخسائر المهمة التي تعرضت لها البلدان النامية لم تكن بسبب قلة النجاعة الاقتصادية أو الكفاءة، ولكن بسبب العلاقة المبنية على القوة الراجحة لصالح البلدان الغنية.

وفي ما يتعلق بتدهور القدرة الشرائية لصادرات بلدان الجنوب نسجل أن سعر المواد الأولية للمنتوجات الاستوائية والمنتوجات الأولية التي تصدرها بلدان الجنوب تعرض لانخفاضات عنيفة. وخلال حقبة الثمانينيات، وصلت منتوجات عدة مصدرة من قبل العالم الثالث إلى أدنى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٨٩، كان متوسط سعر هذه المنتوجات ٣٣ بالمئة أدنى مما كان عليه عام ١٩٨٠[١٠]. إن القدرة الشرائية الحقيقية للصادرات قد انخفضت بـ١٥ بالمئة في إفريقيا جنوب الصحراء، و١٣ بالمئة في أمريكا اللاتينية خلال حقبة ١٩٨٠، بالنسبة الى مستواها قبل ٢٠ سنة.

وبحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، فإن خسائر البلدان الإفريقية بفعل تدهور سعر الصرف تمثل خلال هذه السنوات الأخيرة ١٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام[١١]. وإذا اعتبرنا أن الخسائر من هذا النوع كانت بمعدل ٨ بالمئة من الناتج الداخلي الخام للعالم الثالث، فإن هذه الخسائر تتجاوز ٢٥٠ مليار دولار سنوياً خلال فترة (١٩٩٠ـ ١٩٩٥).

إن تدهور القدرة الشرائية لصادرات العالم غير الغربي، سوف تتفاقم أكثر بعد عام ٢٠٠٠ حيث تستمر عملية عولمة الاقتصاد (Mondialisation).

٣ـ ظواهر الاقتصاد العالمي اليوم

إن الإطار العالمي الحالي يتميّز بخاصة بثلاث ظواهر أساسية: عولمة الاقتصاد، والثلاثية القطبية (Triadisation)، وظهور مجالات اقتصادية واستراتيجية جديدة.

أ ـ عولمة الاقتصاد

نتجت ظاهرة عولمة الاقتصاد عن عملية طويلة لتكامل المجالات الدولية من قبل الشركات الضخمة، وتعود بدايتها إلى نهاية القرن التاسع عشر. وتوضح الحقائق أن الشركات الكبرى تسيطر منذ حقبات عدة على جزء مهم من النشاط الاقتصادي والاستثمار العالمي. هذه الظاهرة ـ ظاهرة العولمة ـ تفسّر بخاصة بتدويل السوق

(١٠) World Bank, *World Development Report, 1990*, p. 13.

(١١) PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain* (Paris: Economica, 1991), p. 90.

والاستثمار والانتاج والتسيير والتمويل[12]، وعلى سبيل المثال، فإنه من المناسب أن نسجل في هذا الإطار الأهمية المتزايدة لنمو التمويل العالمي والناجم عن الانتقال اليومي والفوري لمئات المليارات من الدولارات بين المراكز المالية العالمية.

وازدادت مبالغ سوق تحويلات العملة الصعبة في الأسواق المالية للندن ونيويورك وطوكيو من ١٨٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى ٦٢٣ ملياراً عام ١٩٩٢[13]، وتمثل ٨٠ بالمئة من المعاملات العالمية. وفضلاً عن ذلك، ففي عام ١٩٩٥ مثل مبلغ التعامل المالي في الأسواق المالية حوالى ٥٠ مرة قيمة التبادلات التجارية الدولية، بحسب ما جاء في افتتاحية **لوموند ديبلوماتيك** (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥).

ونسجل في هذا الصدد، النزيف المالي للعالم غير الغربي الذي لا يتوقف عن الارتفاع، والذي يتجاوز حالياً ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، والناجم عن نمو المديونية الخارجية للعالم الثالث والإجراءات الحمائية للبلدان الغربية. إن مديونية العالم غير الغربي تجاوزت ٢,٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٤٧ مليار دولار عام ١٩٧٠، و١٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢. إن انخفاض القدرة الشرائية لصادرات البلدان الفقيرة، وكذلك مديونيتها المرهقة لم يتم تعويضهما بتدفق الاستثمارات المنتجة. فالمهم بالنسبة الى النشاط الاقتصادي العالمي أن يتم تدفق مالي وحقيقي بين البلدان الغربية، وبخاصة في أوساط مجموعة السبع (G7) المسيطرة على الاقتصاد العالمي، حتى ولو أدى ذلك إلى التوجه نحو ثلاثية القطب.

ب ـ الثلاثية القطبية (La Triadisation)

إن سقوط الاتحاد السوفياتي، وتفكك أوروبا الشرقية أديا إلى نهاية الثنائية القطبية التي حكمت العالم. فمنذ عام ١٩٩٠ يظهر العالم أحادي القطب، إذ إن القوى الغربية التي تشكل مجموعة السبع تبني معاً علاقات متعددة الأبعاد على حساب مصالح العالم غير الغربي.

إن العالم اليوم، في الواقع، يتميّز بالتوجه نحو خلق مجموعات اقتصادية جهوية، وبوجود ثلاثة أقطاب اقتصادية مهيمنة: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأوروبا الغربية. وتظهر هذه الثلاثية القطبية[14] كما يلي:

---

(١٢) انظر: Abdelhamid Brahimi, *La Croissance des firmes multinationales*, étude réalisée pour la Commission Economique des Nations Unies pour l'Asie du Sud-Ouest (1974).

(١٣) انظر: Frédéric F. Clairmonte, «Un pouvoir financier hors de tout contrôle,» *Le Monde diplomatique*, 39e année, no. 464 (novembre 1992).

(١٤) حول مفهوم الثلاثية القطبية العالمية الاقتصادية، انظر: Riccardo Petrella, «Pax triadica...,» *Le Monde diplomatique*, 39e année, no. 464 (novembre 1992).

ـ الولايات المتحدة بامتدادها إلى المكسيك وكندا في إطار اتفاقية التبادل الحر للشمال الأمريكي (ALENA) المصادق عليها عام ١٩٩٣، تمثل سوقاً من ٣٦٠ مليون نسمة، وان التبعية الاقتصادية التقليدية لأمريكا اللاتينية باتجاه الولايات المتحدة، جعلت من (ألينا) (ALENA) المجال الاقتصادي والسوق الأكثر أهمية في العالم. وان الدور العالمي للولايات المتحدة يهيمن حالياً على المستوى السياسي والعسكري، لكن هيمنتها الاقتصادية تبقى مهددة بركود متقطع ومستمر، وبالهجوم الاقتصادي والتقاني الياباني الذي يهدد بديناميكيته في الوقت نفسه الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

ـ اليابان، باعتمادها على الامتداد الطبيعي لمجالها الاقتصادي إلى السوق الآسيوية، تستطيع أن تكون قطباً اقتصادياً مهيمناً يتنامى على المستوى العالمي خلال الحقبتين القادمتين.

ـ أوروبا الغربية وتوسعها إلى الجمعية الاقتصادية للتبادل الحر (AELE) وإلى مجال اقتصادي يقدر بـ٣٧٠ مليون شخص في المرحلة الأولى، ثم إلى أوروبا الشرقية لاحقاً لتشكيل المجال الاقتصادي الأوروبي (EEE) المعتبر كـ«البيت المشترك» بحسب عبارة غورباتشوف.

هذه القطبية الثلاثية، تجسدت ميدانياً بتداخل مصالح الشركات العملاقة ذات الأصل الأمريكي والياباني والأوروبي. والاتفاق الموقع عام ١٩٩٢ بين آي.بي.أم. (IBM) وتوشيبا (Toshiba) وسيمانس (Siemens)، يمثل التحولات القطاعية الاستراتيجية للاقتصاد العالمي في آفاق القطبية الثلاثية. ومع ذلك، فإن «٩٢ بالمئة من التحالفات الاستراتيجية بين شركات العالم المقدرة بـ٤,٢٠٠ تحالف مبرم خلال سنوات ١٩٨٠، تمت بين شركات الثلاثية القطبية: الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية»[١٥]. هذه التحالفات في القطبية الثلاثية تهدف إلى السيطرة على سوق أو قطاع على المستوى العالمي. لكن هذا لا يخفي الصراع من أجل السيطرة بين الأقطاب الثلاثة، إذ ان مصالحها تتعارض دائماً، سواء على المستوى الصناعي أو التجاري أو المالي، على أن عدوانية كل قطب هي في العالم غير الغربي من أجل السيطرة على الأسواق الخارجية لتدعيم مكانته على المستوى العالمي، كما يعمل ظهور مجالات اقتصادية واستراتيجية جديدة على إذكاء التنافس بين الأقطاب الثلاثة.

ج ـ المجالات الاقتصادية والاستراتيجية في العالم غير الغربي

حتى وإن كانت الأقطاب الثلاثة تشكل في الظاهر عالماً أحادي القطبية، فإن حجم البطالة وإغلاق المصانع تسببا في سوء استخدام قدرات انتاجية هائلة فيها. كما أن المديونية المرتفعة (مديونية العالم أجمع: الدول والمؤسسات، والعائلات بلغت ٣٠,٠٠٠

---

(١٥) المصدر نفسه.

مليار دولار عام ١٩٩٢)[١٦]، وتبخر الأموال والفوضى المالية الدولية جعلت المصالح الاقتصادية لهذه المجموعات، وكذلك مصالح البلدان التي تشكلها مختلفة، بل حتى متعارضة. وتكفينا أربعة أمثلة فقط لتوضيح ذلك:

ـ الحرب التجارية (عبر الاجراءات الإدارية والتهديد بالعقوبات الاقتصادية) التي تشنها الولايات المتحدة، وأوروبا بدرجة أقل، حتى عام ١٩٩٥ على اليابان.

ـ الصراع الفرنسي الأمريكي حول «الاستثناء الثقافي» المرتبط باتفاقية الغات. (تشرين الأول/ أكتوبر، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)[١٧].

ـ وفي وسط أوروبا نفسها، نجد رد فعل فرنسا التي تحاول تجنيد الجزء اللاتيني من أوروبا (إيطاليا وإسبانيا والبرتغال) للتصدي للبروز الألماني كقوة اقتصادية على المستوى العالمي غداة وحدة الألمانيتين، الغربية والشرقية، الناجمة عن سقوط جدار برلين[١٨].

ـ وأخيراً السباق نحو أسواق أخرى خارج العالم الغربي.

وفي الواقع، فإن هذه الأقطاب الثلاثة التي تنتمي إلى مجموعة الدول السبع (G7) تضم ثلاثة قوى اقتصادية: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. لكن البلدين الأخيرين مقيدان لأنهما ليسا عضوين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنعاً من أن يصبحا قوة نووية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن المؤكد أن المصالح الاقتصادية للبلدان السبعة الأكثر غنى في العالم تتجمع في ثلاثة أقطاب تهيمن عليها ثلاثة بلدان (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا) وهي مختلفة، وهذا الاختلاف ينذر بازدياد حدته مستقبلاً، أو في السنين القادمة، نظراً إلى الصعوبات الاقتصادية للعالم الغربي، والوجود القوي لبلدان أخرى أو مجموعات من بلدان العالم غير الغربي.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى وجود بلدين آسيويين يعتبر مجالهما الاقتصادي

---

(١٦) Clairmonte, Ibid.

(١٧) من بين وسائل الضغط الفرنسي على الولايات المتحدة الأمريكية لاستثناء قوانين القطاع السمعي البصري من قوانين الغات، فقد ذهب فرانسوا ميتران، الرئيس الفرنسي آنذاك يبحث عن دعم قادة البلدان الافريقية، خلال قمة الفرانكوفونية عام ١٩٩٣. وقد تم تقديم «الاستثناء الثقافي» كإجراء دفاعي عن الفرانكوفونية والثقافة الفرنسية، بينما كان ذلك يخفي مصالح مالية ضخمة في القطاع السمعي البصري. وهذا يؤكد التبعية الكلية للبلدان الافريقية الفرانكوفونية (والهيمنة الفرنسية في افريقيا يضمنها وجود قوات فرنسية في هذه البلدان حيث لا يمكن لقادة الدول في أغلب الأحيان أن يبقوا في مناصبهم دون تزكية من باريس). إن دعم قادة الدول الافريقية لـ«الاستثناء الثقافي» في المؤتمر لم ولن يفيد بأي شيء أفريقيا التي يتفاقم فيها الفقر والبؤس.

(١٨) تخوفت فرنسا من توحيد ألمانيا وتدعيم قوتها الاقتصادية. فقد أعلن ميتران علانية عام ١٩٨٩ بعد سقوط جدار برلين أن فرنسا لن تسمح أبداً بتوحيد الألمانيتين.

مثيراً للغاية، ويستطيع أن يضمن لهما بعض الاستقلالية على الصعيد العالمي هما: الصين والهند.

ومن جهة أخرى، توجد تجمعات جهوية في طريق التشكيل إذا توفرت لها بعض الشروط على المستوى الجهوي، نذكر منها اثنين:

ـ تجمع بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) ويتشكل من ستة بلدان: بروناي، واندونيسيا، وماليزيا، والفليبين، وسنغافورة، وتايلاند، وانضم إليه فيتنام في تموز/ يوليو ١٩٩٥.

وتشكل الآسيان (ASEAN) تجمعاً اقتصادياً جهوياً مهماً وحيوياً، يمثل مجالاً استراتيجياً لأمن آسيا، وتقيم اليابان علاقات اقتصادية تقليدية مع بلدان جنوب شرق آسيا، في حين تحاول الولايات المتحدة أن تؤخر دعم هذا التجمع حتى تتجنب وقوعه تحت تأثير اليابان. وتحاول الولايات المتحدة أن تعرقل الآسيان بتجمع جهوي آخر هو تجمع التعاون الاقتصادي الآسيوي في المحيط الهادىء (Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC) الذي نشأ عام ١٩٨٩ ويتشكل من ١٥ عضواً منها بلدان الآسيان (ASEAN) الستة والولايات المتحدة وقوى أخرى غير آسيوية.

ـ **الوطن العربي**: من المؤكد أن الوطن العربي اليوم مقسم ومنهك بالصراعات الهامشية الداخلية التي تأتي من الخارج، وقد بيّنت حرب الخليج الهوة السحيقة الموجودة بين حكومات البلدان العربية وشعوبها، وبينت كذلك هشاشة الوضعية الحالية غير العادية التي بدأت منذ ١٩٩٠. وعلى رغم الانقسامات العربية على مستوى البلدان، فإن الوطن العربي يشكل تجمعاً اقليمياً منسجماً قادراً على بناء مجال اقتصادي قوي ودائم من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وعلى المدى الطويل[١٩] سيضم الوطن العربي ٢٩٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، ويتربع على ١٤ مليون كلم^{2} ويملك ثروات معدنية استراتيجية كبيرة منها النفط والغاز (اللذان يمثلان على التوالي أكثر من ٦٥ بالمئة و٢٥ بالمئة من الاحتياط العالمي) وكذلك مصادر مالية هائلة.

وقد شهد عام ١٩٩٥، الوعي المتصاعد بضرورة تأسيس تجمع اقتصادي عربي، إذ إن خلق منطقة عربية للتبادل الحر هي في جدول أعمال جامعة الدول العربية. إن القوة البشرية والمادية والمالية للوطن العربي مهمة، ويشكل الوطن العربي من دون شك مجالاً استراتيجياً لأمن جنوب غرب آسيا وإفريقيا والمتوسط.

ومن المؤكد أن التكامل الاقتصادي عملية معقدة وصعبة التحقيق بسرعة في بلدان الجامعة العربية، لكن هذا لا يقلل شيئاً من الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي، وكذلك

---

(١٩) انظر: Abdelhamid Brahimi, *Dimensions et perspectives du Monde Arabe* (Paris: Economica, 1977).

الاهتمام الذي توليه إياه القوى الكبرى في العالم.

وفضلاً عن ذلك، فإن مراحل انتقالية يمكن أن توجد عن طريق خلق «جهات» (Sous Régions) متناسقة مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي. إن الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي، وكذلك قدراته الاقتصادية الحقيقية والكامنة، تشرح كثافة التدخلات الغربية في هذه الجهة من العالم. وان التنافس الذي مورس منذ الثلاثينيات بين القوى الرئيسية في العالم لوضع يدها على المصادر الاستراتيجية، وبخاصة النفط، وللسيطرة على أسواق المنطقة ازداد حدة بعد حرب الخليج (١٩٩١)، وسيستمر خلال القرن القادم.

وبقصد إعاقة مجهودات التكامل الاقتصادي العربي، فإن القوى الغربية تتخيّل أشكالاً عدة متناقضة في العادة للتعاون الاقتصادي مع البلدان العربية حتى تسيطر على اقتصاداتها.

ومن بين الاقتراحات الحديثة جداً نسجل الاقتراح الإسرائيلي للتعاون بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي تعتبر فيه إسرائيل المستفيد الأول (١٩٩٤)، وكذلك إنشاء مجموعة «المتوسط» وهي فكرة لأوروبا الغربية تعود إلى الخمسينيات، وقد بعثت من جديد في عام ١٩٩٥.

٤ ـ التجمع المتوسطي: فكرة أوروبية نيوكولونيالية

إن مصالح أوروبا الغربية في المغرب العربي وفي حوض المتوسط ليست جديدة، وليس من الضروري التوغل بعيداً في التاريخ لتوضيح أطماع البلدان الأوروبية التي تجسدت في الاستعمار العسكري لبلدان جنوب وشرق المتوسط منذ العهد الروماني، أي منذ أكثر منذ من ٢٠٠٠ سنة حتى استعمار فرنسا للمغرب العربي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ونسجل في الإطار العالمي الحالي، أن «أعلمة» (الحملات الإعلامية) بعض الموضوعات مثل الهجرة، والظاهرة الإسلامية و«التهديد» الأصولي، في أوروبا، وبجرعات قوية من التضليل الإعلامي منذ بداية التسعينيات، يؤجج الحقد واللاتسامح في بعض الأوساط التي تهدف إلى تصفية بعض الحسابات التاريخية، ومثل هذه الضجة الإعلامية التي استمرت لسنوات، والتي لم تعرف نهايتها، تغذي القلق وتشوش الحقيقة كما يشوش المغناطيس اتجاه البوصلة.

وفي إطار هذا الغليان، نسجل أن عام ١٩٩٤ عرف اهتمام المصالح الأوروبية من جديد بالمغرب العربي لحصار ـ ما سمي ـ «التهديد» الأصولي بهدف قمع الحركات الإسلامية في الجزائر ومصر، فالهدف المقرر في إسرائيل وأوروبا هو منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة حتى لو كان ذلك معبراً عن إرادة الشعب من خلال انتخابات عامة.

وقبل تمحيص السياسة الجديدة المتوسطية للاتحاد الأوروبي (١٩٩٥) لمواجهة التصعيد

الإسلامي (Islamisme) في المغرب العربي تجدر الإشارة باختصار إلى كشوفات العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الاقتصادية والبلدان المغاربية بين عامي ١٩٥٨ و١٩٩٠ حتى يمكن تحديد التطور الأخير في المنطقة بصفة جيّدة.

أ ـ كشف السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية

مرت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية بثلاث مراحل متميّزة هي: مرحلة (١٩٥٨ـ ١٩٧٤) ومرحلة (١٩٧٧ـ ١٩٩٠) والمرحلة الممتدة من ١٩٩٤ إلى يومنا هذا.

(١) المرحلة الأولى

لقد حاولت فرنسا، منذ اتفاقية روما ١٩٥٨، إشراك تونس والمغرب، وهما حديثا العهد بالاستقلال في السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية، بالتركيز على «العلاقات الاقتصادية المتميزة» التي تقيمها مع هذين البلدين المغاربيين واللذين التحقت بهما الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢[٢٠].

فالمفاوضات التي بدأت بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية الثلاثة انتهت بعقد اتفاق تجاري عام ١٩٦٩ لمدة خمس سنوات، ونسجل على هذه المرحلة عدة ملاحظات:

ـ الطابع التجاري البحت للاتفاقيات الموقعة عام ١٩٦٩ بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية.

ـ توسيع الاتفاقيات التجارية للمجموعة إلى بلدان متوسطية أخرى اعتباراً من عام ١٩٧٠.

ـ اختلاف محتوى الاتفاقيات، بحسب كل بلد، وهذا ناتج عن كون المجموعة الأوروبية تتفاوض ككتلة اقتصادية مع كل بلد مغاربي أو متوسطي على حدة.

ـ غياب مقاربة شاملة وموحدة للمجموعة الأوروبية تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط، والاتفاقيات التي تمت بين المجموعة والبلدان المتوسطية كانت محكومة باعتبارات ذات طابع استراتيجي، كما هو الحال مع إسرائيل ولبنان، وذات طابع تسويقي- نيوكولونيالي كما هو الحال مع بلدان المغرب العربي الثلاثة.

ـ وأخيراً، فإن العلاقات بين المجموعة الأوروبية والمغرب العربي خلال هذه المرحلة، تقوم على الطابع «المتميز» للعلاقات الاقتصادية الفرنسية مع المغرب، وتونس والجزائر، حيث وجدت فرنسا نفسها في وضع «مونوبسوني» (Monopsone) في وضعية

---

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول كشف حساب العلاقات الاقتصادية بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية، انظر: Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992), pp. 13-28.

المحتكر الوحيد ونقطة العبور الإجبارية نحو بروكسل.

فالعلاقات بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية في المرحلة ١٩٥٨ـ ١٩٧٤ تميزت بهيمنة الطابع التجاري وتفوق الميزان الفرنسي للمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية مع البلدان المغاربية الثلاثة.

(٢) المرحلة الثانية

إن اتفاقيات الشراكة والتعاون المصادق عليها عام ١٩٧٧ بين المجموعة الأوروبية و١٣ بلداً متوسطياً بعد ٤ سنوات من المفاوضات العسيرة، تضم ثلاثة محاور: زيادة المبادلات التجارية (الهدف المهيمن) ودعم التنمية الصناعية والزراعية وللتزود بوسائل مالية إضافية.

ولقد أدت اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتقني والمالي بين المجموعة الأوروبية وبلدان المغرب العربي إلى تفاقم تبعية هذه الأخيرة لأوروبا الغربية.

(أ) على المستوى التجاري: وكما يوضح الجدول رقم (٦ـ ١)، فلقد بلغت التبعية التجارية للبلدان المغاربية تجاه المجموعة الأوروبية مستوى مرتفعاً جداً عام ١٩٩٠.

الجدول رقم (٦ـ ١)

التبادل التجاري بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية عام ١٩٩٠ (نسبة مئوية)

البلد	الجزائر		ليبيا(*)		المغرب		تونس	
	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير	الاستيراد	التصدير
المجموعة:	٦٠,٧٢	٦٧,١٩	٦٣,٤٠	٨٥,٨٠	٥٣,٣٠	٥٧,٨٠	٦٨,٧٠	٧٦,٦٠
ألمانيا	١٠,٧٠	٢,٢٠	١٠,٧٠	١٦,٠٠	٦,٢٠	٥,٣٠	١٢,٥٠	١٥,١٠
إسبانيا	٦,٢٠	٦,١٠	٥,٠٠	١٥,١٠	٨,٧٠	٨,٣٠	٣,١٠	٢,٦٠
فرنسا	٢٣,١٠	١٧,٣٠	٥,٥٠	٦,٥٠	٢٤,٤٠	٢٩,٣٠	٢٨,٠٠	٢٦,٦٠
إيطاليا	١٢,٣٠	٢٠,٥٠	٣٢,٠٠	٣٨,٢٠	٦,٢٠	١,٩٠	١٦,٠٠	٢١,٢٠

(*) ١٩٩٢ بالنسبة إلى ليبيا و١٩٨٩ بالنسبة إلى المغرب.

المصـــادر: Banque Centrale d'Algérie; Economist Intelligence Unit (1994), and *The Middle East and North Africa* (London: Europa Publications, 1994).

هذه التبعية التجارية تتخذ ثلاثة مظاهر:

ـ النصيب المتفوق للمجموعة الأوروبية في هيكل المبادلات التجارية للبلدان المغاربية، إذ إن واردات هذه الأخيرة من المجموعة الأوروبية تمثل بين ٥٣ بالمئة (المغرب) و٦٩ بالمئة (تونس) من مجمل وارداتها. وتتراوح الصادرات تجاه المجموعة الأوروبية بين ٥٨ بالمئة (المغرب) و٨٦ بالمئة (ليبيا).

- وفي وسط المجموعة، نسجل تفوق بلد أوروبي واحد في مبادلاته التجارية الخارجية مع المغرب العربي. فالواردات الجزائرية والمغربية والتونسية من فرنسا تمثل أكثر من ٢٦ بالمئة من مجمل الواردات (في حالة تونس) وتمثل الصادرات نحو ٣٠ بالمئة من مجمل الصادرات (في حالة المغرب) في حين تمثل واردات ليبيا من إيطاليا ٣٢ بالمئة من مجمل وارداتها، وصادراتها نحو إيطاليا تمثل أكثر من ٣٨ بالمئة من مجمل صادراتها.

- وبالمقابل، فإن حجم المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية مع البلدان المغاربية يمثل أقل من ٢ بالمئة من مجمل تجارتها الخارجية.

فعلى المستوى الكمّي، فإن محتوى المبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية والبلدان المغاربية يبيّن وضعية هذه الأخيرة المتدهورة، إذ إن الواردات المغاربية من أوروبا تتشكل أساساً من المنتوجات المصنعة، ومواد التجهيز والمنتوجات الغذائية التي يرتفع سعرها بانتظام، في حين تخص الصادرات الأكثر أهمية المواد الأولية (المحروقات، الفوسفات والمنتجات المنجمية) الخضر والفواكه، وبعض المنتوجات الصناعية مثل النسيج والجلود أو الأسمدة التي تعتبر كميتها المصدرة خاضعة لاحتمالات سياسية وتجارية للمجموعة ويتحدد سعرها بعوامل خارجية وتتبع منحنى تنازلياً، وبخاصة على المدى الثابت.

في جملة واحدة، فإن المصالح الاقتصادية للبلدان المغاربية تخضع لقرارات أحادية الجانب تتخذها المجموعة الأوروبية و/أو يتخذها بلد واحد مهيمن مثل القرار الفرنسي الأحادي الجانب بعدم استيراد الخمور من الجزائر عام ١٩٦٩، والنفط الجزائري بحجة أنه «أحمر» بعد التأميم الجزئي للمحروقات عام ١٩٧١، وحالة المقاطعة الإسبانية للمنتوجات المغربية عام ١٩٩٥ بعد طلب المغرب مراجعة البروتوكول الخاص بالصيد البحري... الخ. إن ضعف البلدان المغاربية تفاقم بفعل صعوبات عدة خلقتها المجموعة الأوروبية على تسويق بعض المنتوجات في أوروبا (النسيج، والمنتوجات الزراعية)، وبخاصة بعد انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى السوق المشتركة في الثمانينيات.

(ب) على المستوى المالي: إن التعاون الحالي بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية هزيل كما يتضح في الجدول رقم (٦ـ ٢).

إن مبلغ ١٦١٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (إيكو) الذي تسلمته بلدان المغرب الأوسط في إطار التعاون المالي يمثل ٢٩ بالمئة من حصص المجموعة الأوروبية المالية للبلدان المتوسطية المشاركة في المجموعة.

الجدول رقم (٦ـ ٢)

التدفق المالي من المجموعة الأوروبية إلى البلدان المتوسطية (١٩٧٨ـ ١٩٩١)

(بملايين الايكو)

	قروض البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI)	صناديق الميزانية للمجموعة الأوروبية	المجموع
مجموع البلدان المتوسطية المرتبطة بالمجموعة	٣٠٨٠	٢٤٢٠	٥٥٠٠
الجزائر ـ البروتوكول: ١ـ ١٩٧٨ـ ١٩٨١	٧٠	٤٤	١١٤
البروتوكول: ٢ـ ١٩٨٢ـ ١٩٨٦	١٠٧	٤٤	١٥١
البروتوكول: ٣ـ ١٩٨٧ـ ١٩٩١	١٨٣	٥٦	٢٣٩
المغرب ـ البروتوكول: ١ـ ١٩٧٨ـ ١٩٨١	٥٦	٧٤	١٣٠
البروتوكول: ٢ـ ١٩٨٢ـ ١٩٨٦	٩٠	١٠٩	١٩٩
البروتوكول: ٣ـ ١٩٨٧ـ ١٩٩١	١٥١	١٧٣	٣٢٤
تونس ـ البروتوكول: ١ـ ١٩٧٨ـ ١٩٨١	٤١	٥٤	٩٥
البروتوكول: ٢ـ ١٩٨٢ـ ١٩٨٦	٧٨	٦١	١٣٩
البروتوكول: ٣ـ ١٩٨٧ـ ١٩٩١	١٣١	٩٣	٢٢٤
المجموع العام للمغرب الأوسط	٩٠٧	٧٠٨	١٦١٥

المصـــدر: Bichara Khader, *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain- la- Neuve]: CERMAC, 1992), pp. 18 et 20.

وعندما نعلم أن «الحصص العمومية الصافية للمجموعة في منطقة المتوسط، قد مثلت من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧، ٣ بالمئة من مجموع الحصص العمومية الصافية التي تسلمتها هذه البلدان... و٠,٣ بالمئة من الاستثمار الخام المنجز... من قبل مجموع البلدان المتوسطية»[٢١]، نتأكد من محدودية التعاون المالي للمجموعة الأوروبية مع البلدان المتوسطية والبلدان المغاربية.

إن مبلغ ١٦١٥ مليون ايكو الممنوحة لبلدان المغرب الأوسط بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩١ لا تمثل إلا حصة متوسطة بـ١١٥,٣ مليون ايكو سنوياً للبلدان الثلاثة، أي ٣٦ مليون ايكو سنوياً للجزائر و٤٦,٦ مليون سنوياً للمغرب، و٣٢,٧ مليون سنوياً لتونس. إن أثر مثل هذه المبالغ على التنمية الاقتصادية للبلدان المغاربية تافه ولا معنى له، وللعلم أيضاً فإن المساهمة المالية الأوروبية موجهة بشكل خاص إلى مشاريع الهياكل القاعدية والتكوين. فالاختلال الكبير الموجود بين التدفق المالي للمجموعة الأوروبية

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨ـ ١٩.

الثلاثة باسم التعاون المالي، وحجم المبادلات التجارية المغاربية لفائدة المجموعة الأوروبية يوضح بصفة جيدة، أنه لا تماثل في العلاقات الاقتصادية بين البلدان المغاربية والمجموعة الأوروبية.

(٣) المرحلة الثالثة

قدمت اللجنة للمجلس الأوروبي اقتراحات ملموسة في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ لوضع «سياسة متوسطية مجددة» تضم ثلاثة محاور: تجاري ومالي ونقل المعرفة لتقوية الروابط مع البلدان المتوسطية.

فعلى المستوى التجاري، فإن التدابير المقترحة تنص على الفتح التدريجي للسوق المشتركة للمنتوجات الصناعية والزراعية للبلدان المتوسطية.

وعلى المستوى المالي: تقترح اللجنة ثلاثة أنواع من النشاطات:

ـ تحديد وتهيئة ومواكبة المشاريع المفيدة للمصلحة الجهوية (المواصلات، الاتصالات السمعية البصرية، الطاقة...).

ـ المساعدة التقنية للأشغال أو المشاريع ذات الطابع الجهوي (مؤسسات جهوية، معاهد التكوين...).

ـ تخفيض فائدة القروض من البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI) خارج البروتوكول في مجال البيئة[٢٢].

هذا البرنامج المقترح من قبل اللجنة، لم يوافق عليه المجلس الأوروبي الذي عدل محتواه، وقد تدخلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك البرلمان الأوروبي لتغيير قرار المجلس. لكن المجلس كان متصلباً.

وفي النهاية تجسدت «السياسة المتوسطية المجددة» المحددة من قبل المجلس عام ١٩٩١ بالتوقيع على بروتوكولات اتفاق بين المجموعة الأوروبية والبلدان المتوسطية، والتي لا تختلف كثيراً عن بروتوكولات ١٩٨٨. إن التغيرات الوحيدة تتعلق برفع الغلاف المالي (L'Enveloppe financière) (صناديق الميزانية والبنك الأوروبي) وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية (فتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية)، وإدخال محورين جديدين للتعاون الأورو ـ متوسطي هما: البيئة ومساعدة الاصلاحات الاقتصادية (المتخذة من قبل البلدان المتعاملة مع صندوق النقد الدولي).

في هذا الصدد، استفادت بلدان المغرب الأوسط من مساهمة مالية للمجموعة بقيمة ١٠٧٢ مليون ايكو، أي ٣٥٠ مليون للجزائر، ٤٣٨ للمغرب و٢٨٤ لتونس. وكان

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ـ ٢٣.

الارتفاع في الحجم المالي ناتجاً من زيادة القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI) أكثر منه من المساعدات الأوروبية التي لا تسدد(٢٣).

هذه السياسة المتوسطية المجددة توحي الملاحظات التالية:

ـ الاهتمام المتصاعد للجنة بالمنطقة المتوسطية والمعبر عنه عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والذي تزامن مع حرب الخليج (التي بينت الهوة بين الحكومات والشعوب في الوطن العربي والمغاربي) ومع تصاعد التوجه الإسلامي في مصر والجزائر وتونس. إن زيادة التعاون الأورو ـ متوسطي المتعدد الأشكال الذي تأمل فيه اللجنة، كان يهدف إلى تشجيع البعث الاقتصادي في البلدان المغاربية ومصر، لتقوية الأنظمة الحاكمة ضد «تهديد» الحركة الإسلامية، والتي يستغل قادتها ـ بحسب الفهم الأوروبي ـ غضب السكان. فالتقدم الذي تحرزه الحكومات في هذه البلدان في صراعها ضد البطالة وتحسين النجاعة الاقتصادية بفضل الدعم المالي الأوروبي يؤدي إلى تقوية مصداقياتها من أجل البقاء.

ـ يبدو أن المجلس لم يفهم رسالة اللجنة، لذلك وصفها البرلمانيون الأوروبيون بـ«رتق السياسة المتوسطية» (Rafistolage de la Politique Méditeranéenne)(٢٤).

ـ تظهر «السياسة المتوسطية المجددة» أو «الرتق» على أنها تفضل المبادلات التجارية وتقوية المكاسب الأوروبية في بلدان جنوب المتوسط.

ـ إن الابتكار الأوروبي لـ«مساعدة» الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها البلدان المتوسطية في إطار توصيات صندوق النقد الدولي (FMI) يعبّر في الواقع عن دعم أوروبا الغربية للمؤسسات المالية الدولية في الأخذ بالتسوية الهيكلية، التي لم تحل في أي مكان من العالم، وليس فقط في منطقة المتوسط، المشكلة الشائكة للمديونية الخارجية التي فحصنا في ما سبق أثرها في البلدان المغاربية.

وبصفة عامة، فإنه مهما كانت مرحلة (١٩٥٨ و١٩٩٥) ومهما كان تطور العلاقات الأورو ـ متوسطية، فإن الإجراءات الاقتصادية والمالية المتخذة من قبل المجموعة الأوروبية تجاه البلدان المتوسطية بصفة عامة، والبلدان المغاربية بصفة خاصة، تتميّز بـ(الأورومركزية)، والهيمنة الاقتصادية والثقافية، وزيادة قوة أوروبا الغربية في العالم بالنسبة الى الولايات المتحدة واليابان، وكذلك الامتيازات التي حصلت عليها، والبحث عن أسواق جديدة وعن منافذ جديدة لبضائعها وخدماتها. وباختصار، فإن أوروبا الغربية تهدف إلى توسيع مجالها الاقتصادي، لكنها تسهر على تحديد دخول المنتوجات الزراعية والصناعية المتوسطية إلى السوق المشتركة وحماية نفسها من تدفق الهجرة من البلدان المغاربية.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٤) تقرير البرلمان الأوروبي في: المصدر نفسه، ص ٢٨.

فالانطباع السائد في أوروبا هو أن أمَلَهَا اللامتناهي في زيادة ثرواتها وتحسين مكانتها الاجتماعية، «مهدد» من قبل النمو الديمغرافي المغاربي، وكذلك الهجرة وصعود الاتجاه الإسلامي (Islamisme) في البلدان المغاربية وفي العالم، لذلك نلاحظ كثرة الملتقيات، والمهرجانات والمؤتمرات والتقارير (السرية وغيرها) حول المنطقة المتوسطية والشرق الأوسط، وافريقيا الشمالية بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. كل الموضوعات التي تناقش تعتبر مؤاتية لإدانة «إرهاب» الحركات الإسلامية في مصر والمغرب العربي، سواء تعلق الأمر بالنمو الديمغرافي، أو السيدا أو البيئة. . . هذا الهياج السياسي- الثقافي ذو الأصل الأوروبي والإسرائيلي الذي تناوبته بعض الأنظمة العربية والمغاربية، يشكل في الواقع غرفة جانبية (Antichambre) تدبر فيها عناصر سياسة متوسطية أوروبية جديدة يجب أن تتجسد قبل نهاية هذا القرن.

إن دعم الحكومة الفرنسية الدبلوماسي والمالي والعسكري للنظام الجزائري غير الشرعي في سياسته القمعية انتهى بالعزل الكلي لهذا النظام في الداخل والخارج بعد ثلاث سنوات ونصف من الحرب بلا هوادة ضد الجزائريين لمعاقبتهم على اختيارهم في الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.

وقد طال القمع أيضاً الجزائريين المقيمين في فرنسا، حيث قامت الشرطة الفرنسية بـ ١٥ عملية بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وتم على اثرها طرد مئات الجزائريين وتوقيف و/أو طرد عشرات الآخرين نحو الخارج من دون محاكمة، وذنبهم الوحيد هو انتماؤهم الى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو تعاطفهم معها أو كونهم متدينين.

وقد رفض مسؤولون فرنسيون كبار هذه السياسة: «باسم أي شرعية، يقرر بعض قضاة التحقيق اعتقال حوالى ١٦٠ شخصاً إسلامياً، ظنياً، في [أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥] لأسباب دينية، لتحويلهم إلى رهائن للجمهورية كرد فعل بحجة أنهم أعداء، لا يعرف أحد هويتهم»[(٢٥)].

ومثل هذه التصرفات «لا يجب أن تتخذ من مجموع السكان المهاجرين من الشمال الإفريقي أكباش فداء»[(٢٦)].

ومع ذلك، من أجل مواجهة «التهديد» الإسلاموي (Islamiste) المغاربي واحتمالات مضاعفاته في أوروبا، أخذ الأوروبيون بالهجوم في كل الاتجاهات على ضفتي المتوسط. لذلك نظمت محاضرات وندوات بصفة منتظمة هنا وهناك لمناقشة مختلف

---

(٢٥) انظر تصريح مجموعة من المسؤولين الفرنسيين السامين في جهاز الشرطة والقضاء والإدارة، في: «Un pilote de trop dans la lutte anti-terroriste,» *Le Monde*, 23/9/1995.

(٢٦) انظر بيان المنظمات النقابية الخاصة بالشرطة، المحامين والقضاة، في: *Le Monde*, 23/9/1995.

المواضيع المسماة «مشتركة»، من مشكلات البيئة إلى مشكلات المرأة مروراً بمشكلة الأمن والصحة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية... الخ. وكل الفرص مناسبة لمناقشة وتبني قرارات تدين «الإسلاموية» (Islamisme) والأصولية و«الارهاب»، التي تم الخلط بينها بسرعة. إن التأثير النفسي الذي شرع فيه في الجزائر أولاً، ثم مصر وأوروبا بعد ذلك، ينص على الربط الإرادي لـ«الإسلاموية» بـ«الارهاب»، لأسباب سياسية بحتة. أوليس مثيراً للدهشة ـ إذ إنه بعد حادثة انفجار أكلاهوما سيتي في الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في نيسان/ إبريل ١٩٩٥ـ أن يدلي الوزير الأول الإسرائيلي ومسؤولون فرنسيون ومسؤولون جزائريون بتصريحات في الوقت نفسه يؤكدون من خلالها أن الإسلاميين هم الذين دبروا العملية؟[٢٧].

ب ـ نحو سياسة أوروبية متوسطية جديدة

منذ عام ١٩٩٠ وبعض البلدان الأوروبية تأمل في إقامة «نظام متوسطي جديد» تحت زعامتها في إطار النظام العالمي الجديد المعلن عنه من قبل البلدان الغربية أثناء حرب الخليج.

إن الضجة الإعلامية حول الأمن والتعاون الأورو ـ متوسطي، تعكس ضخامة الهجوم السياسي والدبلوماسي الأوروبي من أجل إقامة «النظام الأوروبي» في منطقة المتوسط.

(١) الهجوم الأوروبي

إن عوامل عدة يمكنها أن تشرح الهجمة الأوروبية في المتوسط، منها ـ على وجه الخصوص ـ تحسين وضعية أوروبا الغربية في العالم، والسباق على الزعامة داخل المجموعة الأوروبية (فرنسا لم تهضم جيداً الوضع الاقتصادي المهيمن لألمانيا الموحدة)، وكذلك استرجاع بلدان المغرب العربي والاحتفاظ بها وببلدان عربية متوسطية أخرى تحت سيطرة العصا الأوروبية.

ولهذه الهجمة أبعاد عدة استراتيجية واقتصادية وحضارية وثقافية.

ويدخل دعم بعض الأوساط الفرنسية الرسمية للانقلاب الحاصل في الجزائر في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ في هذا الإطار لقطع الطريق على الإسلاميين، الذين حصلوا ديمقراطياً على أغلبية المقاعد البرلمانية منذ الدور الأول في الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. إن الرفض الفرنسي والأوروبي لقيام نظام في الجزائر، يعبر عن التطلعات الشعبية، ومؤسس على اعتبارات حضارية وثقافية تختلف

---

(٢٧) بحسب تقرير Klanwatch المقرب من Southern Poverty Law Center في جورجيا، فإنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢٤ ميليشيا في ٣٩ ولاية. انظر: *Independent*, 20/6/1995.

عن الاعتبارات الثقافية والحضارية الأوروبية، له دلالة في هذا الصدد.

إن العالم كله يعرف أن الجزائر، كغيرها من البلدان المغاربية تختلف جذرياً عن فرنسا وأوروبا على المستوى الحضاري. وإذا كان الأوروبيون يقبلون الديمقراطية والاختلاف عندهم، فلا بد من أن يتقبلوا ذلك في بلدان أخرى من المتوسط.

وهكذا فإننا نشهد تحويل الإسلام من دين للتحاور والتسامح والتآخي والعدالة الاجتماعية والسلم إلى عدو يجب القضاء عليه.

وهناك تنافس بين القوى الأوروبية في وسط الاتحاد الأوروبي نفسه بدأ منذ مدة، وليس اليوم فقط. ويكفي مثالان لتوضيح اختلاف المصالح الاقتصادية بين بعض البلدان الأوروبية، وكذلك السباق نحو زعامة أوروبا في مطلع القرن الحادي والعشرين:

- اعترضت فرنسا وعلى لسان رئيسها فرانسوا ميتران على توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين في عام (١٩٨٩).

- منذ عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ وفرنسا تتهم ألمانيا بأنها المستفيد الرئيسي من المساعدات التي تقدمها أوروبا إلى البلدان الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وبهدف إبعاد الزعامة عن ألمانيا اقترحت فرنسا على البلدان اللاتينية تقديم مساعدات، لأوروبا الجنوبية، أو برنامج تعاون اقتصادي مع البلدان المغاربية، تستفيد منها فرنسا بالدرجة الأولى. وهذا التنافس بين البلدان الأوروبية قد تم تصديره بهدف زيادة المصالح والامتيازات الاقتصادية والثقافية.

وخارج الاتحاد الأوروبي، تحاول فرنسا أن تلعب ورقة الفرنكوفونية منذ سنوات طويلة. لقد أصبحت الفرنكوفونية ايديولوجية، وعاملاً جديداً للاستعمار الفرنسي لاستعادة بعض المواقع الضائعة في بعض البلدان ثقافياً واقتصادياً.

ولأسباب داخلية وخارجية خاصة بالاتحاد الأوروبي، ساندت بعض بلدان أوروبا الجنوبية (L'Europe Méridionale) كل مبادرة لخلق مجموعة متوسطية تفيد هذه البلدان بالدرجة الأولى، لذلك لا توجد استراتيجية أوروبية واحدة تجاه منطقة المتوسط، كما لا يوجد برنامج شامل ومنسجم للتعاون الأورو- متوسطي.

وفي الواقع، فإن الموقف الأوروبي تجاه البلدان العربية الشرقية والجنوبية للمتوسط موقف سلبي، فهو يقوم أساساً على إبعاد أو إلغاء الحلول العربية الداخلية التي لا تتفق مع نظرتها. وفي الحقيقة، فإن التدابير المتخذة من قبل أوروبا تهدف أساساً إلى وقف ضغط الهجرة وقمع الحركة الإسلامية، وفضلاً عن ذلك، فإن الصراعات والأزمات التي تعرفها فلسطين والجزائر ومصر والبوسنة والهرسك، والتي تضاف إليها أزمات أخرى هنا وهناك لها تأثيرها المباشر أو غير المباشر على الاتحاد الأوروبي. فأوروبا لا تنظر إلى بلدان «الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية» كشركاء لهم حقوقهم، أو ككيان جهوي موحد

مستقبلاً يملك مشروع مجتمع، بل تعتبرها منافذ لمصالحها وخدماتها، وتعتبر مسؤوليها مكلفين بمهمات لاحتواء شعوبهم حتى لا يهددوا رخاء أوروبا واستقرارها.

وهذا هو جوهر المشاريع الأخيرة كلها لمنطقة المتوسط كالقمة حول «الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية» المنعقدة في الدار البيضاء يومي ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر و١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ (مشروع إسرائيلي) أو الندوة الأورو- متوسطية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة، فالهدف من مثل هذه الندوات يتمثل بدقة في ضبط سياسة متوسطية جديدة للاتحاد الأوروبي.

(٢) أبعاد السياسة المتوسطية الجديدة

إن البحث عن سياسة متوسطية جديدة تقوم كما أوضحنا على أساس الأزمة.

فالمتوسط اليوم، منطقة اللاتوازن والتوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، وأخطر من ذلك تجاهلها. فالمتوسط اليوم أضحى هوة بدل أن يكون جسراً بين الشمال والجنوب[٢٨]. لقد أصبح المتوسط عائقاً، وجدار برلين جديداً بين الشمال والجنوب. ففي شمال المتوسط، شحنت وسائل الإعلام الرأي العام وعبأته حول نتائج الأزمة المتعددة الأبعاد للبلدان المغاربية مثل: النمو الديمغرافي والهجرة والتصعيد الإسلامي. إن حجم السكان المغاربة والمسلمين الموجودين في فرنسا، والذين يعدون حوالى ٤ ملايين نسمة، وارتباطهم بهويتهم الثقافية، قدمتهما وسائل الإعلام للرأي العام الأوروبي كخطر يهدد «الهوية الأوروبية». وهذا يبرر في عيونهم غلق الحدود الأوروبية في وجه المغاربة لسببين اثنين:

- النمو الديمغرافي غير المتحكم فيه، والمرتبط بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة في المغرب العربي، يشكل خزاناً حقيقياً للهجرة غير الشرعية ليد عاملة تبحث عن عمل وعن ظروف حياة أفضل. غير أن البلدان الأوروبية لا تسمح بالهجرة منذ السبعينيات. كما أصبحت الهجرة رهاناً انتخابياً، حيث صبغ الخطاب السياسي بالعنصرية، والإقصاء والعنف اللفظي، وأحياناً الجسدي والمزايدات.

- ومن جهة أخرى، بيّن التصعيد الإسلامي في المغرب العربي، وامتداده إلى أوروبا وحرب الخليج، الهوة التي تفصل الجالية الأوروبية المسلمة الأصل عن المواقف الرسمية للبلدان التي يوجدون فيها، فقضية «الخمار الإسلامي» نشرته، بصفة مبالغ فيها، الأوساط الرسمية الفرنسية، وكذلك وسائل الإعلام الفرنسية، كما أن ملاحقة الإسلاميين الجزائريين القريبين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ القائمة في كل مكان في أوروبا منذ عام ١٩٩٣، توضح جيداً عزم البلدان الأوروبية على محاربة الحركة الإسلامية في أوروبا

---

(٢٨) انظر: *Libération* (Maroc): 13-14/5/1995.

بتشجيع من بعض البلدان المغاربية والعربية أيضاً.

وباختصار، فإن انتشار الإسلاميين في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، تلقاه الأوروبيون كخطر «يهدد الهوية الأوروبية» وقيم الغرب. والخلط بين الإسلاموية (Islamisme) والعنف، والإسلام له دلالة على الانحراف الذي راح ضحيته المسلمون بصفة خاصة.

إن بلدان جنوب المتوسط التي ينخرها تعطل الاقتصاد، وارتفاع البطالة وانتشار الفقر (ما عدا ليبيا)، وتآكل القدرة الشرائية، وثقل عبء المديونية الخارجية (ما عدا ليبيا)، تعاني أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها منذ استقلال هذه البلدان. فتصاعد نشاط الحركات الإسلامية (Islamisme) في المغرب العربي والوطن العربي يعود أساساً إلى «إخفاق الوطنية» (Echec du Nationalisme)، والطابع غير المنسجم والجامد لعملية العصرنة، وتوقف التقدم[٢٩] ولانتشار اللاعدالة واللامساواة. والمغرب العربي الذي يجتازه تيار إسلامي قوي أصبح بالنسبة الى أوروبا عبارة عن «تهديد»، لذلك تحاول أوروبا أن تضع استراتيجية تقي رفاهيتها من البؤس المادي والثقافي المتنامي في المغرب العربي والذي تعتبره خزاناً مهماً للهجرة. فالمغرب العربي بالنسبة الى أوروبا يجب أن يكون مصباً لخدماتها وبضائعها بقصد تقوية هيمنتها الاقتصادية، وبقصد توطيد هيمنتها الثقافية.

هذه الاستراتيجية التي لم تكتمل بعد، تضم ثلاثة محاور: أمنية واقتصادية وثقافية.

(أ) **التعاون الأمني**: إن الاجراءات الأمنية المتخذة في افريقيا الشمالية ضد «التهديد الأصولي» تمت على ثلاثة مستويات: المستوى الوطني، الإقليمي (المغاربي البيني والعربي البيني)، وعلى المستوى الأورو- متوسطي. والتنسيق دائم بين المستويات الثلاثة.

فمحاربة الإسلاميين (Anti- islamiste) التي تقودها بعض الأنظمة، تشكل محوراً حيوياً لسياساتها من أجل البقاء في السلطة بالقوة والعنف مثل الجزائر ومصر، بالتعارض مع النزوع نحو الحرية السياسية، وضد العملية الديمقراطية والإرادة الشعبية. ويبحثون في هذا الواقع عن الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والعسكري والأمني من البلدان المغاربية والعربية، ثم من القوى الأوروبية والغربية.

ولذلك اجتمع وزراء الداخلية العرب عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ في تونس لاتخاذ اجراءات ضد «الأصولية والإرهاب» اللذين يهددان الوطن العربي. وفي هذا الإطار أيضاً تكثفت اللقاءات حول «التعاون» الأمني الثنائي أو المتعدد الأطراف مثل الندوة الوزارية في تونس التي جمعت في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ وزراء داخلية فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال، ووزراء داخلية تونس والجزائر وموريتانيا بمبادرة من وزير الداخلية الفرنسي.

---

(٢٩) Burhan Ghalioun, «Du nationalisme à l'islamisme: L'Impasse du modernisme,» *Défense nationale* (juillet 1995).

إن بعض الأنظمة العربية «المهددة» قد تلقت المساندة المتعددة الأشكال من القوى الغربية، ليس من أجل المحتوى الاقتصادي والاجتماعي لبرامجها، ولكن من أجل مساندة سياسة قمعية موجهة الى وقف التيار الإسلامي (Islamisme) المعتبر كـ«تهديد» للحضارة الغربية، كما سنرى عندما نتطرق إلى الجانب الثقافي.

إن الدعم الدبلوماسي والأمني الغربي للبلدان المغاربية تحدد منذ عام ١٩٩٢ في شكل ندوات واتفاقيات ثنائية، ليأخذ في عام ١٩٩٥ شكل عقد (سرّي) بين حلف الأطلسي (OTAN) وخمسة بلدان متوسطية هي مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا قبل أن يمتد إلى الجزائر في مرحلة لاحقة، كما أكد ذلك ويلي كلاوس (Willy Claes) الأمين العام لحلف الأطلسي في بداية عام ١٩٩٥. وقد حضر حلف الأطلسي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ ندوة لتعقد في إسبانيا تحت رمز (١٦+ ٥) حول التعاون العسكري، والذي يهدف إلى إنشاء قوات مشتركة للتدخل السريع في جنوب المتوسط. هذا المشروع للتعاون الأمني يشكل المرحلة الأولى لـ«التعاون العسكري» بين حلف الأطلسي والبلدان المغاربية الخمسة المعنية بالأمر لمواجهة تصاعد «الأصولية»، وكذلك التدخل العسكري المباشر وإنزال قوات حلف الأطلسي في بعض البلدان المغاربية والعربية في حالة وصول الإسلاميين إلى السلطة حتى ولو تم ذلك بالأساليب الديمقراطية ولم يعد مجرد احتمال(٣٠).

والبلدان التي اعتبرت أنها الأكثر تهديداً بسبب من الحركة الإسلامية فيها في منطقة المتوسط هي: الجزائر ومصر وفلسطين وتونس وموريتانيا.

إن السؤال الرئيسي الذي يطرح على هذا المستوى يتعلق بمعرفة ما إذا كان التعاون الأمني والتدخل العسكري موجهين ضد شعوب جنوب المتوسط أو ضد خطر وهمي.

وفي موازاة ذلك، اقترحت بلدان أوروبية تعزيز التعاون الاقتصادي الأورو- مغاربي لمحاربة «التهديد الأصولي» في الميدان الاقتصادي والاجتماعي.

(ب) التعاون الاقتصادي: إن فرنسا بدعم من البلدان اللاتينية لأوروبا الجنوبية هي التي تحاول إقناع الاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدة المالية الأوروبية للبلدان «المهددة» بالأصولية في جنوب المتوسط وشرقه. وتقوم هذه المقاربة على المنطق التالي: إن المشكلة التي تعانيها الجزائر ومصر وبعض البلدان المغاربية ليست سياسية ولكنها اقتصادية في الأساس. فالبطالة والفقر هما سببا البؤس الاجتماعي وازدياد صفوف الإسلاميين، وان التعاون الاقتصادي الأورو- متوسطي، وزيادة «المساعدة» المالية الأوروبية، هما اللذان يوفّران انعاشاً اقتصادياً للقضاء على البطالة والتقليل من دعم الشباب لصفوف الإسلاميين في هذه البلدان. وبعبارة أخرى، فإن بلداناً أوروبية تعتقد أنها تستطيع أن تساهم في

---

(٣٠) انظر: الشرق الأوسط، ١/٦/١٩٩٥، و *Independent*, 21/3/1995.

تحسين الوضع الاقتصادي لهذه البلدان، وفي قلب الدعم الشعبي لصالح الأنظمة الفاسدة التي لا تحظى بالقبول الشعبي حالياً، حتى تسمح لها بامتلاك الشرعية وتبرير بقائها في السلطة. هذه المقاربة «الاقتصادية» تجهل الحقيقة التي هي معقدة للغاية(٣١).

ونظراً إلى الطابع الاستراتيجي للمتوسط بالنسبة الى أوروبا، والهيمنة الاقتصادية والتجارية على البلدان المغربية من قبل المجموعة الأوروبية، فإن هذه المجموعة، تقترح مشروع تعاون أورو- متوسطي لتحسين استقرار البلدان المغاربية ومصر بمضاعفة فرص الاستثمار في هذه البلدان وتعزيز المبادلات الأورو- متوسطية التي هي في صالح أوروبا بكل تأكيد.

وفي هذا الصدد اقترحت لجنة المجموعة الأوروبية إنشاء مجال اقتصادي أورو- متوسطي جديد، بإقامة منطقة للتبادل الحر بين ضفتي المتوسط في عام ٢٠١٠، والتي ستصبح بعد ذلك إحدى أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم (٧٠٠ إلى ٨٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٠).

وعلى المستوى المالي، تعتقد اللجنة بإمكانية انعاش الاستثمار في بلدان جنوب وشرق المتوسط بتخصيص غلاف مالي لها يقدر بـ ١١ مليار ايكو، أي حوالى ١٤ مليار دولار لمرحلة (١٩٩٥- ١٩٩٩)، نصفها من صناديق الميزانية، والنصف الآخر قرض من البنك الأوروبي للاستثمارات (BEI). هذا المبلغ الرباعي يمثل حجماً تمويلياً سنوياً بقيمة ٢,٢ مليار ايكو، أي ٢,٨ مليار دولار تقتسمها حوالى عشرة بلدان من المغرب إلى الأردن مروراً بمصر وإسرائيل.

غير أن اقتراح اللجنة عدله لقاء وزراء خارجية ١٥ بلداً في المجموعة الأوروبية، المنعقد في اللوكسمبورغ يوم الاثنين ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٥، وقد قلصوا المبلغ الإجمالي لـ«المساعدة» المالية من ٥,٥ مليار ايكو إلى ٣,٥ مليار، أي ٤,٥ مليار دولار لمرحلة (١٩٩٥- ١٩٩٩)، وتمثل ٧٠٠ مليون ايكو، أي ٩٠٠ مليون دولار خلال سنة ١٩٩٦ موزعة بين عشرة بلدان بقيمة ٩٠ مليون دولار سنوياً لكل بلد، وهذا يمثل للجزائر معدل إنتاج سوناطراك في ٣ أيام، أو ٣,٦ بالمئة من الواردات الغذائية الجزائرية، وقد أدرجنا هذا المثال على سبيل التوضيح لا غير.

وإنه لواضح، أن الغلاف المالي (L'Enveloppe financière) الذي خصصته المجموعة الأوروبية لا بد من أن يتم توزيعه بطريقة متماثلة وآلية بين بلدان جنوب وشرق المتوسط، فلهذه «المساعدة» ثلاثة أهداف ذات أولوية:

- تشجيع الاصلاحات الاقتصادية بحسب صندوق النقد الدولي (خصخصة القطاع العمومي والانفتاح الكبير على الاستثمار والمنتوج الأوروبي...)، وفي هذا الإطار، فإن

---

(٣١) انظر: François Burgat, «Les Intellectuels avec le FIS,» *Le Monde*, 23/9/1995.

البلدان المتوسطية الأولى التي تعتبر «تلاميذ نجباء» وتوقع على اتفاقيات الشراكة مع المجموعة الأوروبية هي من الشرق إلى الغرب ـ علاوة على إسرائيل التي تشكل حالة خاصة ـ الأردن ولبنان ومصر وتونس والمغرب.

ـ مساندة كل الاجراءات الساعية لتحسين التوازن السوسيو ـ اقتصادي وتقوية الانسجام والاستقرار الاجتماعي (تنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمات الاجتماعية وحماية البيئة وتنمية المبادلات الثقافية. . .).

ـ دعم التكامل بين البلدان المتوسطية من جهة، وإقامة مجال اقتصادي أورو ـ متوسطي من جهة أخرى.

وأخيراً، فإن التعاون الاقتصادي والمالي الأورو ـ متوسطي، من البلدان الأوروبية وإليها محدود، إذ إن محتواه لا يسمح للبلدان المغربية بتسوية مشاكلها المرتبطة بالتخلف المتعدد الأشكال، ولا بالتقليل من عبء المديونية الخارجية الثقيل، ولا الحد من التبعية الخارجية التي تكبح كل مجهودات التنمية الداخلية.

إن هذا التعاون محدود، إذ إن أوروبا تسعى من خلاله إلى حماية نفسها ورخائها من بعض الاضطرابات التي تهز بعض بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط (النمو الديمغرافي، كمصدر للهجرة غير الشرعية، والأصولية، واللاأمن واللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي. . .)، وإن الأهمية النسبية للمسلمين المقيمين في أوروبا، وكذلك طبيعة الصراعات حول المتوسط (فلسطين والبوسنة والهرسك والجزائر ومصر) تقوي من قناعة المسؤولين الأوروبيين بأن هويتهم مهددة، وفي الواقع، فإن الاختلافات الثقافية والحضارية هي التي تدفع الأوروبيين إلى تحويل المتوسط إلى حائط يحميها ضد المد الإسلامي (Islamisme) في منطقة تشهد نمواً ديمغرافياً سريعاً، وتشكل على المدى الطويل ـ بحسب رأيهم ـ مصدر ضغط متعدد الأشكال، ومصدر صراعات بين شمال المتوسط وجنوبه.

(ج) **المتوسط، منطقة حوار الحضارات**: هناك اطروحتان مهيمنتان، تغذيان منذ بضع سنوات جدالاً مدهشاً على المستوى العالمي:

الأولى تنص على أنه لا توجد إلا حضارة عالمية واحدة، هي حضارة الرأسمالية، وأن الصراعات التي تنفجر في المستقبل لن تكون صراعات حضارية، وإنما صراعات من نوع آخر.

والثانية ترى أن «الصدام بين الحضارات هو الذي سيهيمن على السياسة العالمية» كما يؤكد ذلك البروفسور الأمريكي صامويل هانتنغتون (Samuel Huntington)، الذي يوضح أنه: «في العالم الجديد، لن يكون للصراعات أسباب ايديولوجية أو اقتصادية بشكل خاص، فالأسباب الكبرى لانقسام الإنسانية والمصدر الرئيسي للصراع سيكون ثقافياً»[٣٢].

---

(٣٢) Samuel P. Huntington, «The Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993), =

ويحفز أصحاب هذه الأطروحة الغربيين على تنظيم أنفسهم لمواجهة «الخطر الإسلامي»، وحجتهم تقوم على تقديم الإسلام «كعدو شامل» جديد للغرب، وعملت وسائل الإعلام على تشبيه الإسلام بالعنف والظلامية اللذين يغذيان كره الأجانب في أمريكا وأوروبا، ويخلقان ظروف الاصطدام مع شعوب النصف الجنوبي للكرة الأرضية والجاليات المسلمة المقيمة في البلدان الغربية.

وقد بيّن استطلاع للرأي أجري في فرنسا في نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن ٧٨ بالمئة من الفرنسيين يعتقدون أن الأصولية المسلمة تهديد خطير لبلداننا ويجب محاربتها(٣٣).

إن الحملة المسعورة التي قادتها بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ بعض الأوساط الرسمية الفرنسية ضد المسلمين بصفة عامة، وضد الجزائريين المقيمين في فرنسا بصفة خاصة، والتي تقوم على السياسة القمعية، والتوقيف التعسفي للإسلاميين، كل ذلك له دلالة. فهذه السياسة المبنية على الحقد والعنف ليست مبررة أصلاً.

وفي الوقت نفسه، تخوفت الكنائس في افريقيا من انتشار الإسلام في القارة السوداء، ونددت بـ «الخطر الإسلامي» وتنظمت لتشجيع المبشرين المسيحيين في مهامهم كما يشهد على ذلك المجمع الكنسي للأساقفة في الفاتيكان عام ١٩٩٤. إن اتهام الإسلام من كل الاتجاهات في الأوساط السياسية والإعلامية والجامعية والدينية... الخ.، فاقم الإحساس بالظلم عند المسلمين (الذين يتجاوز عددهم المليار نسمة) الذين يتعرضون في كل مكان من العالم لصفعات الإذلال والإقصاء والإفقار والتخلف. ويتم الاعتداء على الشعوب المسلمة في وضح النهار في البوسنة والشيشان وفلسطين وآسيا الوسطى وكشمير والهند وسيري لانكا والفيليبين وإفريقيا. إن ضغط الدول يقع على الإسلاميين في الجزائر ومصر وتونس... الخ. وحيث يمثلون تياراً سياسياً يتمتع بالأغلبية، تتعرض بعض الدول الإسلامية مثل إيران والسودان لهجومات دائمة من قبل مسؤولين سياسيين ووسائل الإعلام الغربية. وفي بعض البلدان كالجزائر مثلاً نشهد منذ عام ١٩٨٠ عملاً حقيقياً منظماً ومنسقاً من قبل بعض الأوساط في فرنسا والجزائر يهدف إلى مسح الذاكرة الجماعية، والهجوم على أسس الهوية الوطنية الجزائرية. وقد جندت لهذه المهمة عدة وسائل: مؤلفات، ومطبوعات مختلفة، وأشرطة سمعية ـ بصرية، ووسائل إعلام، وندوات، وملتقيات... الخ. وهذا العمل التدميري يأخذ اتجاهين:

ـ فمن جهة، ينمون الذاكرة الجماعية الأوروبية التي بلغت ذروتها مع الاحتفال

= نقلاً عن افتتاحية: Ignacio Ramonet, «Civilisations en guerre?» *Le Monde diplomatique*, 42ᵉ année, no. 495 (juin 1995).

(٣٣) *Le Figaro*, 11/4/1995,

نقلاً عن: Alain Gresh, «Pour un dialogue des civilisations,» *Le Monde diplomatique*, 42ᵉ année, no. 495 (juin 1995).

بالذكرى الخمسين لانتصار الحلفاء على النازية، حيث أزيلت من الذاكرة الأعمال القمعية والشنيعة المقترفة من قبل الغربيين خلال حروب التحرير في الجزائر وفلسطين والبوسنة والشيشان وإفريقيا وآسيا الوسطى والجنوبية الشرقية، وبجرعات كثيرة من الخداع والتزييف، فهم لا يأتون أبداً على ذكر الجرائم الجماعية في حق الجزائريين الأبرياء، والتعذيب، والقمع الأعمى الذي لم يرحم النساء ولا العجزة ولا الأطفال خلال حرب التحرير (١٩٥٤ـ ١٩٦٢). ويحاولون أيضاً تبرير الاستعمار وانجازاته «الجميلة»، إذ إن الأمر يتعلق بتسجيل كل شيء لحساب الحضارة العالمية الواحدة: الرأسمالية. ليس هناك إلا الصور الإيجابية لتوحيد التصور وتنمية الذاكرة «الجماعية التحضيرية» الفرنسية ومبادىء الحرية والمساواة والأخوة خلال المرحلة الاستعمارية.

ـ ومن جهة أخرى، وعندما يتعلق الأمر بالجزائر، يصار إلى محو ذكريات الحرب الشنيعة ضد المدنيين، والتعذيب، والإعدام بلا محاكمة، والمعتقلات... الخ. بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢. لقد حُركت وسائل إعلامية مهمة في الجزائر وفرنسا اعتباراً من ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨ لإبراز المظاهر السلبية لمرحلة ما بعد الاستقلال وتضخيمها، ويتم بعناية فائقة تجاهل المظاهر الإيجابية والمنجزات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المهمة كلها المنجزة خلال هذه المرحلة. وذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما نظموا هجوماً منظماً ضد ثوابت الجزائر الدائمة مثل: الإسلام دين الدولة، والعربية لغة وطنية، والوحدة الوطنية، والثقافة والتضامن والعدالة الاجتماعية... الخ.

إن انقلاب كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، هو نقطة الانطلاق لمرحلة دموية جديدة، حيث إن النظام الجزائري ذا القبول الشعبي القليل مدعم مالياً وسياسياً وعسكرياً من قبل فرنسا، ويتهجم على الرموز نفسها بالدم والنار، لسبب بسيط هو أن الأغلبية الجزائرية قد انتخبت مسؤولين إسلاميين. ولدينا انطباع، بأن القمع المسلط على الشعب الجزائري منذ عام ١٩٩٢، وكذلك الضجيج الإعلامي يعملان على جعل الجزائريين يتأسفون على نضالهم من أجل الاستقلال، وعلى معاقبة الشعب الجزائري على اختياره الحر خلال الانتخابات التشريعية في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، والملغاة بسرعة عاجلة. ومن سياسة محو ذكريات النضال أنهم ذهبوا إلى درجة تعديل النشيد الوطني بحذف المقاطع التي تذكر القوة الاستعمارية والاستعمار.

وباختصار، فإن كل العناصر التي أدرجناها آنفاً تسعى إلى تشويه الإسلام الذي أصبح عدو الغرب الأول.

كما أن الاجراءات الأمنية والاقتصادية والمالية التي حددتها الندوة الأورو- متوسطية المقررة ليومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة ستتبنى شكلاً جديداً من أشكال التعاون الأمني والاقتصادي بين المجموعة الأوروبية وبلدان جنوب وشرق المتوسط، بهدف احتواء «الخطر الإسلامي» أو وقفه، والأوروبيون مستعدون لاستخدام الوسائل كلها بما في ذلك الوسائل العسكرية لمحاربة التصاعد «الأصولي» في المغرب والمشرق.

والدليل على ذلك، أن الاختيار الأوروبي لتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (وهو الذكرى ٩٠٠ لانطلاقة الحروب الصليبية الأولى)، لافتتاح الندوة، يعكس العقلية، ويعري استراتيجية محركي المشاريع الأورو- متوسطية.

إن مثل هذه الأعمال تهدف إلى جعل المتوسط جدار برلين جديداً بين أوروبا والبلدان المغاربية. والمتوسط يجب ألا يكون قاعدة لانطلاق الحروب الحضارية أو الدينية(٣٤): «إن غياب النظرة الشجاعة، واستحالة التشخيص، أدت في هذا القرن إلى كوارث... إن وسائل التحليل والمعلومات لم تغب أبداً... وبالمقابل، فإن المفاهيم البالية للسياسة الخارجية الموصوفة وروح المحافظة (Conservatisme) العميقة في المجال الاقتصادي والمالي هي التي حددت مجرى الأشياء... وتعيش الرأسمالية أزمة هيكلية خطيرة تفترض تغيير الاستراتيجية لأن الاستراتيجية الغربية [الحالية] تبدو انتحارية»(٣٥). ولغاية الآن، فإن بعض المثقفين فقط مثل الأمريكي جون اسبوزيتو (John Esposito) أو الفرنسي فرانسوا بورغا (François Burgat) يدعون إلى حوار الحضارات والديانات(٣٦).

ونظراً الى تعقّد الحقيقة التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للعالم الغربي والعالم الإسلامي، من الضفة الشمالية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، فإننا نأمل أن يتغلب المنطق على عقلية التبسيط، وأن يتغلب حوار الحضارات والديانات على المواجهة. إن العالم متعدد، والدفاع عن القيم العالمية لا ينبغي أن يكون تحت أي احتكار أو حوار أحادي (Monologue).

وفي هذا الإطار، فإن المتوسط يجب أن يكون منطقة حوار الحضارات والديانات والتسامح والتفاهم والتعددية. إن الحوار والتسامح والتعددية ليست مطلوبة فقط بين شمال المتوسط وجنوبه، ولكن أيضاً بين بلدان المغرب والمشرق.

وفي ما يتعلق بالمغرب العربي، فإن العودة إلى الديمقراطية وحدها وإلى متطلبات الاستنهاض هي التي تسمح للبلدان المغاربية بإيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق الذي توجد فيه، إن على المستوى الوطني بإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، أو على المستوى الجهوي بخلق مجال اقتصادي مغاربي قوي. وفي هذه الحالة، فإن كل استراتيجية بديلة للتنمية الوطنية والجهوية يجب أن تقوم على سلسلة من المبادىء والأسس المرجعية.

---

(٣٤) انظر: Ramonet, Ibid., et Henri Tincq, «L'Illusion d'une guerre de religions,» *Le Monde*, 3/3/1995.

(٣٥) Decornoy, «Taïwan, ou l'indépendance dans le brouillard,» à propos de l'analyse de l'ouvrage de: Bertrand, *La Stratégie suicidaire de l'occident*.

(٣٦) انظر: John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality?* (Oxford: Oxford University Press, 1993), and François Burgat, *L'Islamisme en face* (Paris: La Découverte, 1995).

ثانياً: الأسس النظرية لنظام اقتصادي إسلامي

تبدو هذه المسألة واسعة جداً، فهي تقتضي تحديد أبعادها من أجل الوضوح والدقة، فإن عرض خلاصة هذه الأسس يقوم على مجموعات ثلاث من المبادىء:

- المبادىء الأساسية لنظام اقتصادي إسلامي.
- الخصائص الرئيسية للمفهوم الإسلامي للتنمية.
- الإنسان كمحرك وغاية للتنمية(٣٧).

ففي ما يخص المبادىء الأساسية للاقتصاد الإسلامي، نوردها هنا للتذكير فقط، لأن هذه القضية التي تعالج المبادىء الثابتة التي تميّز النظام الاقتصادي الإسلامي والتي تجعله مختلفاً عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى قد تم التطرق إليها في أحد كتبنا التي صدرت مؤخراً(٣٨).

١ـ الخصائص الرئيسية للمفهوم الإسلامي للتنمية

لا يوجد نمط تنموي إسلامي لأن كل نمط له حدوده، وفي الواقع، فإن الإسلام يقدم الإطار والمبادئ والاجراءات المتعددة الأبعاد لايجاد أجوبة مناسبة لمجموع القضايا التي تطرح لكل بلد مسلم في وقت معين، في إطار تطور التاريخ والعلم والتقانة، وتوفر العوامل ونجاعاتها.

إن تطور المحيط الدولي وتأثيره على بلد مغاربي معيّن يشكل عاملاً آخر مهماً يجب وضعه في الحسبان.

ودراسة الخصائص الرئيسية لسياسة تنموية في الاقتصاد الإسلامي، التي سنذكرها في ما بعد، تسمح للبلدان المغاربية بوضع سياستها الاقتصادية الخاصّة ضمن أهداف محددة ومرتبة، وفي سلم يضع في الحسبان الاعتبارات الداخلية والخارجية.

وبحسب المقاربة الإسلامية، فإن التنمية يجب أن تكون شاملة، متوازنة وتدفع الرفاهية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، لكن ليس في أي ظرف من الظروف، إذ إن الأمر يتعلق بترقية التنمية بالإنسان وللإنسان، فالإنسان يجب أن يكون في الوقت نفسه المحرك والغاية للنمو الاقتصادي.

ومن الملائم أن نذكر أننا تعلمنا من القرآن والسنة أن أي جهد للتنمية الاقتصادية

---

(٣٧) هذه المسائل تمت دراستها في: Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique*, pp. 49, 253 et suiv.

(٣٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١٩ـ ٤٠.

يجب أن يتضمن من بين أهدافه الأولية الكفاح ضد الفقر واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الواقع، فإن المقاربة الإسلامية المتعددة الأبعاد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الوقت نفسه. وليس هناك تناقض بين هذين المفهومين، مثلما هو الشأن في النظام الرأسمالي الذي يزدهر بتطوير اللامساواة وتركيز الثروة بين أيدي أقلية (أكثر من ٤/٥ من الثروة العالمية توجد حالياً بين أيدي ١٥ بالمئة من سكان العالم، وتجمع الولايات المتحدة واليابان وحدهما ٤١ بالمئة من الثروة العالمية، في حين لا يتجاوز عدد سكانهما ٧ بالمئة من سكان العالم، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الأكثر غنى في العالم، ١ بالمئة من السكان يمتلكون ٣٧ بالمئة من الثروات، في حين ٩٠ بالمئة من السكان لا يملكون سوى ٣١ بالمئة من الثروات).

وبخلاف الرأسمالية، فإن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى إقامة نظام اجتماعي إنساني، أكثر عدالة وأكثر توازناً في إطار مسيرة شاملة ومنسجمة.

أ ـ التنمية الشاملة

هناك آيات قرآنية عدة تتحدث عن كثرة الثروات التي وضعها الله في خدمة الإنسان. وبالعمل والجهد والتطوير العلمي والتقني وبتحويل الثروات الطبيعية من دون فساد (أي من دون تدمير البيئة ومن دون التبذير) يستطيع الإنسان أن يساهم في زيادة النشاطات الانتاجية والخدمات وتنويعها. والثروة الزائدة والموزعة بالتساوي تسمح بتغذية النمو الاقتصادي بانعاش الطلب على المواد الاستهلاكية الضرورية للطبقات الاجتماعية الواسعة والمستفيدة من ثمار التنمية التي تؤدي بدورها إلى الاستثمارات، وهكذا دواليك.

كما أن الاستثمارات المنتجة يجب أن تخضع لمتطلبات الرفاهية العامة بفضل الاستخدام الحكيم للثروات. إن توسيع الاستثمارات وتنويع الانتاج المادي، تابعان بكل تأكيد لمستوى التنمية الذي وصل إليه كل بلد مغاربي. لكن يجب أن يستجيبا أولاً للاحتياجات الأساسية للجماهير. وان الأولوية المطلقة يجب أن تمنح للتنمية الريفية. ويتعلق الأمر بخلق ظروف موضوعية للاستجابة لطموحات سكان الريف (الذين يظلون بصفة عامة محرومين بعيدين عن الاهتمامات على رغم تمثيلهم لأكثر من ٥٠ بالمئة من مجموع سكان المغرب وموريتانيا وأكثر من ٤٥ بالمئة من سكان الجزائر وتونس) وتحفيزهم وتشجيعهم وتعبئتهم حول المهام الاقتصادية والاجتماعية التي لا يستفيد من عائداتها الريف فقط وإنما البلاد بصفة عامة.

وفضلاً عن ذلك، فإنه من المفيد بعث نشاطات تقوم على مقاربة شاملة ومنسجمة تسعى إلى تحسين حالة الزراعة، وتكسير عزلة المجال الريفي، وتنمية مصادر المياه، وخلق نشاطات زراعية في إطار عملية تنموية محلية متكاملة تأخذ على عاتقها البرامج الاجتماعية (السكن الريفي، والهياكل التعليمية والصحية...).

إن مثل هذه التدابير لا تؤدي فقط إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف المحرومين، ولكن أيضاً إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد، وإلى تنمية أكثر انسجاماً على مستوى كل بلد مغاربي.

إن الاستثمارات الصناعية - بصفة عامة - الموجهة نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة يجب أن تتلاءم مع نمط الاستهلاك المحلي والطلب على المستوى الوطني. إن صناعة مواد البناء تستحق التشجيع حتى تسمح بزيادة الاستثمارات الاجتماعية الضرورية في قطاع السكن والتربية والصحة بشكل خاص، وكل ما يسعى لدعم ونشر التقدم الاقتصادي عبر الشبكة الاجتماعية يستحق أن يحظى بعناية خاصة.

إن مجهود التنمية الشاملة لا يعني تشتيت الوسائل وهدر الاستثمارات، إنما تتطلب التنمية الشاملة سلسلة من النشاطات في مختلف القطاعات على أسس الأولوية المحددة مرتبة بطريقة منسقة ومتزامنة لتحصيل أحسن النتائج الممكنة بأقل تكلفة خلال مرحلة زمنية معينة بإدخال العوامل غير الاقتصادية في آفاق ديناميكية.

إن رسالة الإسلام العامة، تعمل على تحسين الرفاهية ونشر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي والتقني، وتؤدي إلى تحولات كمية وخاصة نوعية على مستوى استئصال الفقر، ووفرة الشغل، والتوظيف الكامل للقوى المنتجة وتحسين نوعية الحياة ومستواها باحترام العدالة الاجتماعية والقيم الخلقية والروحية للإسلام.

ب - التنمية المتوازنة

تكون العملية التنموية متوازنة عندما تستوفي في الوقت نفسه الأبعاد المادية والإنسانية والروحية، بالسهر على الصالح العام والخاص، واحترام كرامة الرجل والمرأة. هذا التوازن، يقتضي أيضاً، وجود الملكية الخاصة والقطاع العام لحماية المصلحة العامة.

إن الإسلام يعترف بالملكية الخاصة بطريقة مغايرة للمقاربة الغربية التي تعتبرها نهائية وغير محددة. وفي الواقع، فإن هذه الملكية، تعتبر في النظام الإسلامي أمانة، لأن الإنسان مستخلف في الأرض، لكن حرية اختيار قطاع النشاط وحرية المبادرة لملاك رؤوس الأموال ومواد الانتاج هي أيضاً مؤكدة من قبل الإسلام. كما أن الطابع الخاص لأي مؤسسة يفترض اختيار أي نشاط اقتصادي بقصد استخدام الثروات المالية والمادية المتوفرة بفضل تنسيق العوامل للحصول على تشكيلة ومستوى من المنتوجات المحددة في مصلحة الجميع، حتى لو بدا التوفيق بين الصالح العام والخاص صعباً.

إن المؤسسة الاقتصادية تستطيع استغلال فرص كبيرة للانتاج التي منّ الله بها علينا[٣٩]، وقد رجع عدد من المؤلفين إلى القرآن والسنة لضبط الإطار الذي تطورت فيه

---

(٣٩) انظر: القرآن الكريم، «سورة إبراهيم،» الآية ٣٤.

المؤسسة الخاصة في النشاطات الزراعية والتجارية والصناعية في زمن الرسول (ﷺ)، وفي العصر الذهبي للإسلام، إذ إن الهدف المرجو من النشاط الصناعي، فردياً أو جماعياً، يقوم دائماً على البعد الروحي. وما عدا بعض الثروات الطبيعية غير المسموح بها للمؤسسة الخاصة بالنظر إلى طابعها الذي يُعتبر في يومنا هذا استراتيجياً، فإن القطاع الخاص ليس محدوداً إلاّ بالقيم الإسلامية. لذلك نهى الإسلام بشدة عن الإسراف والتبذير والكنز والبخل، في حين يشجع الإسلام الأعمال التي تسعى إلى القضاء على الفقر والبطالة والأمراض والجهل، ويعتبرها أعمالاً محمودة. وهنا يتدخل القطاع العام، ليس فقط لضمان نشاطات المصلحة العامة، ولكن أيضاً للسهر على السير الحسن للاقتصاد في حالة انحراف القطاع الخاص، وتمركز الثروات والاحتكار والنشاطات غير المشروعة واختلال التوازن بين القطاعات الجهوية أو المالية، وجمود السوق (الندرة، والجفاف، والكوارث الطبيعية، والحروب. . . الخ.). ينص الإسلام منذ البداية على الحسبة، أو إشراف الدولة على القطاع الخاص من أجل المصلحة العامة، وطبقاً للشريعة لحماية المجتمع من الاختلال الاقتصادي الخطير ومن الآفات الاجتماعية. ومن جهة أخرى، فإن تدخل الدولة يكمل تدخل القطاع الخاص في توظيف الموارد والتوزيع العادل للمداخيل. وهكذا يكون التوازن بين دور السوق والأعمال المخططة التي تقوم بها الدولة، والتي يجب أن يشترك فيها الفاعلون الاقتصاديون كلهم، والدولة يجب عليها أن تتابع في الوقت نفسه الأهداف الاجتماعية مثل العدالة الاجتماعية والتربية والصحة، والأهداف الاقتصادية مثل تحقيق التنمية الاقتصادية في الانسجام، والشغل، والسلم والأمن.

إن هذا التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام، وبين الأهداف الاقتصادية والأهداف السوسيو- ثقافية، وبين الجوانب المادية والجوانب الروحية هو الذي يميّز الاقتصاد الإسلامي في خلق التنمية لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- الرخاء الاقتصادي والاجتماعي

إن التنمية الشاملة والمتوازنة تتضمن بطبيعة الحال تحسين الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في إطار احترام القيم الروحية.

وفي هذا الصدد، يجب أن يُشكل الاكتفاء الذاتي الاقتصادي الغذائي، والسلم الاجتماعي بالنسبة الى البلدان المغاربية الهدف الذي من خلاله تستطيع أن تتواصل التنمية الاقتصادية بطريقة مستمرة، وتضمن بذلك الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الدائم في نظام واستقرار وتضامن. لكن، قبل بلوغ هذا الهدف، فإن تحضير المراحل الانتقالية يعتبر ضرورياً. ففي الحقيقة، إن القضاء على الفقر قضاء نهائياً، والكفاح ضد الجهل والمرض يشكلان أهم الأولويات في النظام الإسلامي.

ومن جهة أخرى، يجب أن تتخذ اجراءات لتفادي تراكم الثروات في يد الأقلية مهما كان قطاع نشاطها. وهنا يبرز دور الدولة الفاصل في تقليص الفوارق في المداخيل والثروات التي تتولد من قوى السوق، وذلك بتطبيق الاصلاحات اللازمة. وفي هذا

الإطار، فإن الزكاة وتدعيمها بأشكال أخرى لتحويل المداخيل (ضريبية أو إرادية) تشكل أداة قوية بين يدي الدولة، ليس فقط لمساعدة الفقراء والمحتاجين العاجزين، ولكن بخاصة لتنظيم الأعمال الهادفة إلى خلق فرص عمل دائمة ومولدة للمداخيل في جوّ إنتاجي خاص، والذي ينتج عنه ارتفاع المنتوجية الشاملة وارتفاع النفقات وتوفير فرص العمل وزيادة الانتاج بعد ذلك، وهكذا دواليك.

إن التوظيف الحكيم لأموال الزكاة، والمداخيل الضريبية (والمساهمات الإرادية للأشخاص الميسورين) يمكن أن يلعب دوراً ديناميكياً لمتابعة المجهودات التنموية بطريقة مدعمة (في البلدان المغاربية مثلاً، فإن الزكاة والضرائب المباشرة يمكن أن تبلغ ٣٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام).

ويمتد دور الدولة أيضاً إلى مجال الثروات، ويجب عليها أن تسهر على أن يضمن القطاع الخاص في إنتاجه أولاً وقبل كل شيء تلبية الحاجيات الرئيسية للسكان، في المواد الغذائية، والاستهلاكية الصناعية والسكن (بواسطة تنمية صناعة مواد البناء). ويمكن أن تأخذ الدولة على عاتقها فروعاً صناعية استراتيجية (كالصناعات النفطية والغازية، والبتروكيماوية، والحديد والصلب. . .)، كما أن الاستثمارات العمومية والخاصة يجب أن تكون منظمة ومنسقة في الزمان والمكان بطريقة تجعلها تضمن تكاملاً اقتصادياً حسناً على المستوى الوطني، وأن ترفع الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الشامل إلى أقصاه. هذه الاستثمارات يجب أن تستجيب لأهداف التنمية الشاملة والمحددة بدقة، والتي فضلاً عن ذلك يجب أن تخضع لتعاليم القرآن والسنة لتحسين حالة الإنسان في الأبعاد المادية والروحية والخلقية.

٢ـ الإنسان محرّك التنمية الشاملة وغايتها

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في أي بلد يجب أن تكون بالإنسان وللإنسان. وهذا يعني، أن القيم الروحية والإنسانية يجب ألا يضحى بها أبداً لصالح الاعتبارات المادية. فلا ينبغي أن ينظر إلى الإنسان كعامل إنتاجي بسيط، يمنح «قوة العمل» لأصحاب رؤوس الأموال ليستغل في خلق تراكم الثروات المادية. إن البحث عن الثروة والرفاهية يجب ألا يخضع لاهتمامات مادية بحتة، وأنانية، بل يجب أن يكون في خدمة الأهداف النبيلة التي تسعى إلى الحصول على الأجر في الآخرة من دون نسيان نصيبها في هذا العالم المادي طبقاً للتعاليم القرآنية[٤٠].

والإسلام يعلّم الأمل والكرامة حتى تكون الحياة في هذا العالم من أجل الفوز في الآخرة[٤١]، لأن الإنسان سيحاسب على أعماله في هذه الحياة، كما يذكر بذلك القرآن في مواضع متعددة.

(٤٠) انظر: المصدر نفسه، «سورة القصص،» الآية ٧٧.

(٤١) انظر: المصدر نفسه، «سورة الكهف،» الآيتان ١٠٧ـ ١٠٨.

فالنظام الإسلامي برفضه تجميع الثروات في يد أقلية، واستغلال الإنسان للإنسان، يهدف إلى إقامة مجتمع حرّ، عادل ومتوازن، حيث يسعى عن طريق الانتاج وتوزيع الثروات إلى تحسين ظروف الإنسان في أبعادها كلها، وهذا يتضمن:

- الكفاح ضد الفقر والجهل والمرض.

- التوزيع العادل للثروات والعائدات.

- استخدام الفائض من الثروات في الاستثمارات.

- الاستخدام الحكيم للثروات المالية في مختلف قطاعات النشاط بحسب جدول الأولويات المضبوط مسبقاً.

- تحفيز العمال على الانتاج الأحسن بفضل الحيوية والأخوة والتعاون، والتعاضد في مكان العمل طبقاً للتعاليم الإسلامية. وهذا يشجّع روح المبادرة والتفاني والانضباط، وهي من مسببات رفع انتاجية العمل.

- توليد فائض اقتصادي إضافي خلال كل مرحلة.

- خلق فرص جديدة للعمل.

- تساوي الفرص في المدن كما في الريف.

- تشجيع الكفاءات.

- استيعاب التقانة والتحكم فيها.

- الإبداع.

- التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن إحصاء العوامل التي تؤدي إلى تحسين الرخاء الاقتصادي والاجتماعي تبين أن الإنسان في المجتمع الإسلامي يجب أن يشكل المحور لأية سياسة تنموية.

ويجب التذكير أيضاً، أن العمل هو المصدر الوحيد لخلق الثروة. ويعود الفضل إلى ابن خلدون الذي حلل بعلمية كبيرة مفاهيم العمل والقيم وتقسيم العمل، بقرون عدة قبل ديفيد ريكاردو وكارل ماركس[٤٢].

إن إعادة تثمين العامل الإنساني ضرورة ملحة للخروج من التخلف يجب أن يمنح

---

(٤٢) انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي (القاهرة: دار النهضة، [د.ت.])، ج ٣ وج ٢، وبخاصة الفصل ٥. انظر أيضاً: Ibn Khaldun, *An Arab Philosophy of History: Selections from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis (1332-1406)*, translated and arranged by Charles Issawi (Princeton, NJ: Darwin Press, ©1987).

للإنسان ـ الذي كرمه الله ـ المكانة التي يستحقها، فهو خليفة الله في الأرض، وهو مكلف بالعمل واستغلال الثروات التي لا تعد ولا تحصى، والتي وضعها الله في تصرفه ولفائدته ولفائدة المجتمع بعامة[٤٣].

وهو محرك التنمية، لذلك فعليه أن يكون حراً، ويحرر أمثاله من الاستغلال والظلم والبؤس المادي والثقافي. فالتنمية تفترض أولاً، تطوير الإنسان ومشاركته الفعالة والمسؤولة في عملية بناء الاقتصاد الوطني، والتي تعود ثمارها بالفائدة على مجموع الناس، ذلك أن الطابع الدائم والمستمر للتنمية ليس فقط لتحسين مكانة الأجيال الحالية، ولكن أيضاً لضمان أحسن الظروف للأجيال القادمة بتجسيد التضامن الفعّال بين مختلف الأجيال.

ويجب أن تحتل التربية بصفة خاصّة، مكانة مهمة في أية استراتيجية تنموية من هذا النوع. ولا يتعلق الأمر فقط بتحسين النظام التربوي وتخطيط توسيعه قصد تعميمه على كل الأطوار لضمان تلاؤم التكوين والشغل، وإنما يتعلق الأمر أيضاً بتربية أكثر عمقاً في كل المحاور وبخاصة في المجال الحضاري، وبـ «جهاد النفس» الذي يتحكم في سلوك الفرد داخل المجتمع (التحكم في غرائزه والصمود أمام الإغراءات المتعددة والمواظبة والتواضع، والتعاون، والتضامن. . .).

وبهذه الطريقة فإن التنمية الشاملة تشكل مجموعة من المستلزمات التي تهدف إلى التعديل التدريجي للسلوكات الفردية والجماعية، وتغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الحالي في البلدان المغاربية. ويتعلق الأمر بتحسين الرخاء للمجموعة في إطار احترام كل إنسان، وباهتمام خاص بالفئات المحرومة من السكان. إن الإسلام لا يعتبر المجتمع عبارة عن تجميع العروش والأشخاص حول مصالح متناقضة ومتصارعة مرتبطة بالسوق والتوترات، ولكن ينظر إليه كمجموعة يسود فيها العمل والجهد والانسجام والأخوة والتضامن والتعاون. وإن تنظيم الاقتصاد على هذه القاعدة يؤمن التغطية السليمة للاحتياجات الأساسية للسكان في أوقات معقولة، بشرط أن تكون النخبة والمسؤولون في مختلف مستويات الجهاز الاقتصادي في خدمة المجموعة، وأن يشكلوا قدوة بسلوكاتهم، وفي تسيير الشؤون العمومية من حيث الإخلاص والنزاهة والكفاءة والانضباط.

وإذا احترمت الأبعاد الإنسانية والروحية في تصور السياسات الاقتصادية المستقبلية للبلدان المغاربية وتطبيقها ووضعها، يمكن عندها أن نعلن أن شروط التنمية الشاملة قد اجتمعت، وفي هذا الإطار فإن الأهداف الأولوية يجب أن تكون محددة ومتبعة حتى نبلغ مستوى عالياً من التنمية.

---

(٤٣) انظر: القرآن الكريم، «سورة الإسراء،» الآية ٧٠.

ثالثاً: الأهداف ذات الأولوية للتنمية الداخلية

تجدر الإشارة إلى أن الإسلام يشكل كلاً متكاملاً لا نستطيع أن نختار منه بعض المبادىء ونقصي أخرى في تسيير الشؤون الاقتصادية في أي مستوى كان.

ومن المؤكد أن وضع سياسات اقتصادية ملائمة لظروف كل بلد أو مجموعة البلدان المغاربية من منظور إسلامي، يتطلب بعض الوقت، مما يستلزم إنجاز استراتيجية على المدى البعيد تقوم على تعاليم الإسلام وتطبق على مراحل وفي إطار مقاربة شاملة موحدة ومنسقة.

إن وضع استراتيجية تنموية بديلة لخروج البلدان المغاربية بطريقة فعالة من المأزق الذي وجدت نفسها فيه، والمضي في طريق التصحيح الاقتصادي والاجتماعي بصفة دائمة يتطلب تجمع بعض العوامل السياسية والاقتصادية.

١ـ العوامل السياسية والاقتصادية

أـ العوامل السياسية

إن تصحيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي يتطلب توحيد الجهود داخل كل بلد، وكذلك تحديد الآفاق المستقبلية لضمان تحمل المسؤولية وتعبئة الجميع وإعادة الأمل والثقة.

(١) استرجاع الثقة

لا بد من أن تجتمع مجموعة من الشروط لإقامة الثقة والمصداقية:

- إحياء القيم الأصيلة التي ترتبط بها الشعوب المغاربية بعمق: التقدم والعدالة الاجتماعية في الإطار الحقيقي للديمقراطية المتجدد والمفتوح على التطلعات الشعبية، من دون أية أبوية أو أية دوغماتية أو أية بيروقراطية.

- التمثيل الحقيقي للمواطنين والرأي العام.

- شن حرب ودون هوادة على كل مستويات المسؤولية ضد كل أشكال الرشوة والاختلاسات والثراء غير المشروع.

- الدمقرطة الحقيقية للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ووسائل الإعلام. ويجب أن تكون حرية التعبير مضمونة، كما يجب أن تفتح وسائل الإعلام أمام التيارات السياسية كلها.

- الاختيار الدقيق للرجال الذين يشغلون مناصب عليا في مجموع القطاعات الفاعلة على أساس معايير موضوعية، وبخاصة النزاهة والكفاءة، والإخلاص للمصلحة العامة.

إن الاسترجاع التدريجي للثقة والمصداقية التي تنتج عن تطبيق مثل هذه الاجراءات

يمكن تدعيمها بإشراك المواطنين في وضع الاستراتيجية التنموية الجديدة.

(٢) تحمل المسؤولية وتعبئة المواطنين

وبعد استرجاع الثقة، فإن أحسن طريقة لإشراك المواطنين في معالجة مشاكل البلد هي الصراحة وتسيير الشؤون العمومية الاقتصادية والإدارية بالشفافية واحترام القانون. وهذا يستلزم بصفة خاصة ما يلي:

- التطبيق الفعلي للأمركزية، ونعود إلى هذه النقطة عندما نتطرق إلى الاصلاحات الاقتصادية.

- رد الاعتبار للقيم الإسلامية والوطنية، هذه القيم المشتركة بين الشعوب المغاربية، وتقوم أساساً على الكرامة والعدالة الاجتماعية، والجهد والتضامن والتضحية، وتستحق أن تعود كلية وبقوة حتى تسمح بظهور الكفاءات المخلصة وتحارب بنجاعة النظام المعادي للقيم الذي يعتمد على الانتهازية والروح العشائرية والمحاباة والرشوة، والانفرادية المستبدة وتَتْفِيه العمل المنتج.

- وضع نظام المُجازاة الإيجابية والسلبية. فالتستر يجب أن يعوض بالشفافية، وبروز المقدرة والأهلية كعامل يضاف إلى معايير تقييم إنجازات الفرد في أي مركز كان، ويشجع المنافسة النبيلة والقدوة الحسنة والتفاني والإخلاص والإبداع.. ويسمح بتعبئة أو تحفيز أمثل بفضل تطبيق نظام تشجيع مادي وأدبي جاهز لمجازاة الجهود المقدمة أو جزائها.

ب- العوامل الاقتصادية

بعد سقوط جدار برلين وانهيار النظرية الاشتراكية، أصبحت «السوق» المذهب الجديد الذي يهيمن على الساحة. لقد تقدست السوق، وفرضت نفسها على الجميع عبر الاجراءات المعمول بها في المؤسسات الدولية، وأدت إلى تحقير الإنسان وتقهقر السيادة الوطنية للبلدان المدينة، المتعاملة مع صندوق النقد الدولي، حيث لا يوضع الإنسان في الحسبان أبداً، ويزول أمام التطبيق الأعمى لميكانيزمات السوق.

إن رد الاعتبار للكرامة الإنسانية، وإعادة العامل البشري إلى موقعه النبيل يجب أن يكونا أولوية مطلقة خلال إنجاز أية استراتيجية تنموية في المستقبل.

إن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها المغرب وموريتانيا وتونس والجزائر (بحسب الترتيب الزمني) أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية لهذه البلدان، والتبعية الاقتصادية إلى الخارج، وارتفاع البطالة وتوسع دائرة الفقر وتدهور القدرة الشرائية للمستهلكين، وكذلك تقليص نصيب ميزانية الدولة المخصصة للنفقات الاجتماعية في القطاعات الحساسة مثل التربية والصحة والحماية الاجتماعية. لذلك يتعين على هذه البلدان أن تهتم بسرعة، فردياً أو جماعياً، من أجل تخفيض المديونية الخارجية وإيقاف عملية التدهور الاقتصادي والاجتماعي بالاتجاهات الثلاثة التالية:

(١) التطهير الاقتصادي

من أجل نجاح الاجراءات المرتبطة بالتطهير الاقتصادي المحددة من قبل أي بلد من البلدان المعنية، يجب الأخذ بعين الاعتبار مبدأين أساسيين: احترام العدالة الاجتماعية ورد الاعتبار للعمل والجهد.

ويتعلق الأمر بإعادة الاعتبار للعمل، ومكافأة الجهد بقيمته الحقيقية في إطار الشفافية والعدالة. وحتى تكون كل الأعمال المتخذة في هذا الاتجاه ذات مصداقية وفعالية تستحق أن تكون مصحوبة بتدابير ملموسة لضمان:

- استرجاع الدولة الحقيقي للمداخيل الجبائية.
- مراجعة النظام الجبائي (محاربة التزوير والتهرب الضريبي)، في انتظار إصلاح ضريبي عميق.
- فرض الضريبة على المظاهر الخارجية للثروة.
- محاربة الرشوة والثراء غير المشروع.
- محاربة النشاطات الطفيلية ونشاطات المضاربة.

إن مثل هذه الاجراءات من شأنها تهذيب النشاطات الاقتصادية وضبطها وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على مضاعفة المجهودات وتحفيز العمال والمواطنين لمهام بناء بلدهم على أسس قوية ودائمة ويكونون هم المستفيدين الأساسيين من ذلك.

(٢) تعزيز التكامل الاقتصادي الوطني والجهوي

يمكن تنظيم عدة مبادرات لتشجيع عملية التكامل بين أجهزة الإنتاج بقصد تعزيز التكاملية بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وبين مختلف الوحدات الإنتاجية الصناعية على المستوى الوطني والمغاربي. مثل هذه المبادرات تؤدي إلى تقوية دعائم الاقتصاد الوطني والمغاربي، وتزويده بالوسائل التي تسمح له بالتكاثر على أسس سليمة. وهذا يؤدي بكل يقين، إلى تقليص تبعية هذه البلدان إلى الخارج.

(٣) تنشيط الاستثمار العمومي والخاص

إن بعث الاستثمارات يمكن تنظيمه في الاتجاهات التالية:

- تنشيط الزراعة.
- تنشيط قطاع البناء والأشغال العمومية (اللذين يخلقان فرص العمل بكثرة، ويحلان أزمة السكن).
- تعزيز الصناعة الصغيرة والمتوسطة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المحلية بصفة خاصة.

ـ اعتماد الاستثمارات المكثفة لتعزيز الصناعات الموجودة.

ـ بعث المشاريع الصناعية المهمة. لكن اختيار أي مشروع يجب أن يتم بالتشاور بين مختلف المتعاملين المغاربيين لبلوغ مستويات عالية من المداخيل بالعملة الصعبة، وعوامل التكامل الاقتصادي سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المغاربي.

إن توفر الشروط السياسية والاقتصادية التي ذكرناها يؤدي إلى إقامة الثقة بين الحاكمين والمحكومين، وإعادة الاستقرار السياسي في كل بلد وعلى المستوى المغاربي. وعندها فقط يمكن الرأسمال الأجنبي المستعد للاستثمار في إطار نظرة استراتيجية وطنية ومغاربية واضحة، أن يلعب دوراً إضافياً ومكملاً مهماً، ليس فقط بفضل ما يملكه من وسائل مالية، ولكن أيضاً بفضل الظروف الجديدة التي تؤدي إلى نقل حقيقي للتقانة، بالنظر إلى أهمية السوق المغاربية، والأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية للبلدان المغاربية التي تتميّز بانتمائها إلى إفريقيا والمتوسط والوطن العربي والعالم الإسلامي.

إن خروج البلدان المغاربية من المأزق الاقتصادي ليس مسألة تقنية، فالاجراءات المالية المالتوسية[٤٤] لصندوق النقد الدولي ذات التوجه الليبرالي الجديد، عززت ركود اقتصادات الدول التي تطبقها.

إنه لا يُوجد علاج معجزة. إن المعجزة الوحيدة تكمن في تجنيد الطاقات الداخلية، وتشغيل الأشخاص في هذه البلدان في إطار استراتيجية بديلة لتنمية قائمة على التسيير العقلاني والفعال للثروات البشرية والمادية والمالية على المستوى الوطني والمغاربي.

فعلى المستوى الوطني، يتعلق الأمر بخاصة، بوضع سياسة تنموية جديدة بأهداف تسعى في الوقت نفسه إلى محاربة الفقر، والتنشيط الاقتصادي الدائم، بفضل مبادرات منسقة في الزمن والمجال في إطار الشفافية وبإخلاص وكفاءة. لكن السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه في هذا المستوى يتعلق بمعرفة كيفية التوفيق بين محاربة الفقر والتنمية الاقتصادية. إن عناصر الجواب يمكن البحث عنها في أربعة اتجاهات تستحق التفحص[٤٥].

ـ تدابير تسعى إلى تقليص الفقر.

ـ تنمية الثروات البشرية.

ـ تنمية النشاطات المنتجة.

---

(٤٤) المالتوسية: نسبة إلى الاقتصادي البريطاني مالتوس (١٧٦٦ـ ١٨٣٤) الذي يرى أن السكان يتزايدون بنسبة تفوق الموارد الغذائية وبالتالي فلا بد من تحديد النسل. (المترجم).

(٤٥) انظر: Abdelhamid Brahimi, *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique* (Jeddah: Banque islamique de développement; Institut islamique de recherche et de formation, 1993), pp. 77 et suiv.

ـ الإصلاحات الاقتصادية.

٢ـ التوفيق بين محاربة الفقر والتنمية الاقتصادية

أ ـ تدابير تسعى إلى تقليص الفقر

يعلمنا الإسلام أن محاربة الفقر تمر أولاً بخلق فرص العمل لفائدة الأشخاص المحرومين من المداخيل. والعمل يسمح للإنسان بكسب عيشه بكرامة، ويجعل منه في الوقت نفسه عاملاً اقتصادياً نشيطاً، منتجاً وضرورياً للمجتمع. كما أن محاربة البطالة يجب أن تكون ضمن الأولويات الأساسية في إنجاز البرامج الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المغاربية وتشغيلها.

ونظراً إلى الاختلاف في مستوى تنمية كل بلد، فإن البلدان المغاربية مطالبة بامتلاك سياسة تشغيل متلائمة مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة.

إن البلدان المغاربية الخمسة يمكن تصنيفها بصفة عامة في فئات ثلاث[٤٦]:

ـ بلد فقير ويتمثل في موريتانيا، حيث يساوي معدل الدخل الفردي ٤٠٠ دولار أمريكي سنوياً.

ـ ثلاثة بلدان متوسطة هي الجزائر وتونس والمغرب التي يتراوح معدل الدخل السنوي فيها بين ١٠٠٠ و١٧٠٠ دولار أمريكي سنوياً.

ـ بلد غني هو ليبيا، حيث يبلغ معدل الدخل الفردي سنوياً ٤٨٠٠ دولار أمريكي سنوياً.

والفقراء موجودون بدرجات متفاوتة في البلدان المغاربية كلها، ولذلك فمن الضروري أن تحدد أهداف التشغيل بطريقة مختلفة. فليبيا، بلد غني، ومهيأ أكثر من غيره للقضاء على الفقر في أسرع الآجال.

كما أن سياسة ديناميكية للتشغيل في الجزائر والمغرب وتونس، تستطيع في إطار الاقتصاد الإسلامي تسوية مشاكل البطالة والفقر في آجال معقولة (١٠ـ ١٥ سنة).

وفي ما يخص موريتانيا، يجب وضع الأبحاث والدراسات المفصلة لإيجاد حلول ملائمة لتقليص الفقر بطريقة ذات دلالة بوسائل وطنية وجهوية في إطار سياسة مغاربية ديناميكية للتشغيل.

وبصفة عامة، فإن الاجراءات التي تسعى إلى القضاء على الفقر في البلدان المغاربية يجب أن تركز على تنظيم الاقتصاد الوطني على قاعدة «توفير الشغل» من جهة، وضمان

---

(٤٦) هذه المداخيل تخص عام ١٩٩٣.

دخل أدنى للفقراء والمحتاجين غير القادرين لحمايتهم من ظروف الحياة المحزنة، وتمكينهم من تلبية حاجياتهم الضرورية من جهة أخرى.

وفي كلتا الحالتين، فإن كل دولة يجب أن تسهر على توفير كل الشروط حتى يستطيع الاقتصاد الوطني فيها أن يولد بطريقة مستمرة فائضاً اقتصادياً إضافياً لمواجهة مستلزمات التنمية بصفة عامة، وتنمية القطاع المولد للشغل بصفة خاصة.

(١) تنمية القطاعات المولدة للشغل

إن محاربة الفقر، تفرض على السلطات العمومية أن تعتمد القطاعات المولدة للشغل على الوسائل المحلية بالدرجة الأولى. إن القطاعات المنتجة تشكل أرضية مفضلة للقضاء على البطالة والتشغيل الجزئي الذي بلغ مستوى مثيراً للاهتمام في البلدان المغاربية. كما أن التنمية السريعة للشغل ترتبط أساساً بظروف التنمية الريفية وتنمية الصناعة الصغيرة والمتوسطة وتنمية قطاع البناء والأشغال العمومية.

(أ) التنمية الريفية: إن التنمية الريفية لا تعني تنمية الزراعة فحسب. فهما متميزان لأن التنمية الريفية تغطي أيضاً مجال الحرف وكل نشاط مرتبط بالبادية.

إن العلاقة المتبادلة بين الفقر ووجود فلاحين من دون أراض هي مسألة بديهية في المناطق الريفية. وحتى إن كان لفقراء الفلاحين بعض القطع من الأراضي، فهم غير قادرين على استغلالها بطريقة سليمة ناجعة، لأنهم لا يحصلون على القروض، ولأن عائداتهم غير كافية للسماح لهم بجلب عوامل الإنتاج الضرورية. ومن أجل تحسين مداخيل الفلاحين الفقراء وظروفهم الحياتية، فإنه من الضروري للبلدان المغاربية المعنية أن تتخذ التدابير من أجل ذلك مثل:

- توزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء في إطار إصلاح زراعي رزين[٤٧].
- تسهيل القروض من دون فوائد للفلاحين الفقراء.
- توفير عوامل الإنتاج في السوق المحلية (الجرارات، قطع الغيار، البذور، الأسمدة، الري، وسائل النقل، الوقود، . . . الخ.) وبأسعار معقولة جداً.
- تشجيع التقدم التقني، بتنظيم المساعدة التقنية الوطنية وتعميم تبسيط المعارف العلمية والتقنية بهدف زيادة المتوجية والمردودية.
- مساعدة المنتجين لتكثيف إنتاج الزراعات الغذائية والاستراتيجية من أجل تقليص الواردات تدريجياً.

---

(٤٧) انظر على سبيل المثال: Godfrey J. Tyler, Riad El-Ghonemy and Yves Couvreur, «Alleviating Rural Poverty through Agricultural Growth,» *Journal of Development Studies*, vol. 29, no. 2 (January 1993).

ـ استصلاح أراض جديدة وبيعها بأسعار رمزية للفلاحين الفقراء، الذين يستطيعون الاشتراك مع البنوك أو أشخاص معنويين على قاعدة «المضاربة» و«المزارعة» و«المشاركة» و«المشاركة المتناقصة»(٤٨).

إن توسيع هذه الأشكال للفقراء الذين لا يملكون رؤوس الأموال، تدعم القطاع الزراعي وتؤدي إلى تحسين المنتوجية ورفع الإنتاج الزراعي بصفة عامة.

ـ تشجيع الزراعة في المناطق الجبلية، بتطوير الاقتصاد الجبلي والنشاطات المرتبطة به (مثل توصيل شبكات المياه الصالحة للشرب، وإدخال تقنيات جديدة للاستغلال، وزيادة مساحة الغابات وحمايتها، وإنجاز الطرقات، والحرف، والصناعة... الخ.)(٤٩).

إن التنمية الريفية تهدف أيضاً إلى الشروع في أشغال كبرى لتأهيل البادية والمناطق المحرومة مثل بناء الطرقات والجسور وقنوات الري وتوسيع شبكة الإنارة الريفية ورفع قدرات التخزين والتوزيع وزيادة السكن الريفي وإنجاز المدارس والمراكز الصحية... التي لا تسمح بخلق فرص عمل فقط، بل تسمح بتحسين ظروف حياة سكان الريف بصفة خاصة أيضاً، وكذلك فك العزلة عن المناطق الريفية بربطها بمختلف دوائر الاقتصاد الوطني وإدخالها ضمن عملية التنمية الشاملة.

إن مجموع هذه الاجراءات، سيكون من بين نتائجها تحسين مداخيل الفلاحين والحرفيين في أفق الاستئصال التدريجي للفقر، والتقليل من التبعية الغذائية للخارج، وهذه

---

(٤٨) حول مفهومي «المضاربة» و«المشاركة» هناك مؤلفات عدة ومن بينها: M. Umer Chapra, *Islam and the Economic Challenge*, foreword by Khurshid Ahmad, Islamic Economics Series 17 (Leicester, UK: Islamic Foundation; Herndon, USA: International Institute of Islamic Thought, 1992); M. Fahim Khan, *Essays in Islamic Economics* (Leicester, UK: Islamic Foundation, 1995); *Development and Finance in Islam*, edited by Abdul Hasan Muhammad Sadeq, Ataul Huq Pramanik and Nik Mustapha bin Hij. Nik Hassan (Malaysia: International Islamic University Press, °1991), and Boualem Ben Djilali and Tariqullah Khan, «Economics of Diminishing Musharakah,» (Unpublished Paper, Jeddah, Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, May 1993).

وهذه الصيغة تحدد اشتراك ممول مع زبون بتقاسمها الأرباح والخسارة بحسب نسبة مشاركة كل طرف، وهي تسمح كذلك للزبون بشراء حصص الممول كل سنة حتى الامتلاك الكلي بعد عدد معين من السنين.

وهكذا فإن المشاركة تسير نحو الانخفاض حتى تزول، وعندما يحرر المموّل يستطيع أن يمول مشروعاً آخر بالأموال المسترجعة، وهكذا دواليك.

(٤٩) Philippe Garnier and Jean Majeres, «Fighting Poverty by Promoting Employment and Socio-Economic Rights at the Grassroots Level,» *International Labour Review*, vol. 131, no. 1 (1992), p. 42.

الاجراءات ليست ذات تكاليف ضخمة نسبياً نظراً الى انخفاض مستوى المعيشة في الأرياف.

(ب) تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف: لقد سبق أن رأينا كيف أدت تنمية المدن إلى النزوح الريفي في البلدان المغاربية، مما نجم عنه توسع السوق الموازية إلى البطالة الحضرية.

وعلى البلدان المغاربية أن تعكس هذا الاتجاه المزعج، بزيادة فرص العمل بصفة خاصة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف، وذلك بتشجيع الاستثمار الوطني الخاص بحسب معايير موضوعية (لكن من دون إجراءات إدارية مكرهة) مثل خلق فرص عمل وتلبية حاجيات الاستثمار والاستهلاك وتغطية الحاجات الاجتماعية الضرورية.

إن تنمية الصناعة الصغيرة يجب أن تنبثق من خطة شاملة للتصنيع هدفها تعزيز التكامل الاقتصادي الوطني والجهوي وتوسيع السوق الداخلية والجهوية وخلق فرص عمل وتقليص الواردات من خارج البلدان المغاربية في ما يتعلق بمواد الاستهلاك الصناعي.

ويجب أيضاً تشجيع التنوع الصناعي بتنظيم أشكال الإنتاج الموجهة إلى تلبية الحاجيات الاستهلاكية المتزايدة وتوسيعها، وبخاصة في مجال الغذاء، والألبسة والتجهيزات الصناعية والمنزلية، وكذلك الحاجيات الثقافية وحاجات الترفيه باستخدام المواد الأولية المحلية أو الجهوية (الآتية من البلدان المغاربية). كما أن تطوير الصيانة يشغل مكانة مهمة، فهي تشكل امتداداً للاختراع التقاني، لذلك، فإن التحكم في الصيانة يسمح بتحقيق تقدم سريع في الإنتاج والانتاجية، والاستخدام الأكثر عقلانية والمستمر للتجهيزات. وتسمح أيضاً بالتكفل بالاحتياجات الهائلة الناجمة عن تصليح وإعادة إنتاج قطع الغيار، والعناصر الميكانيكية المستخدمة في القطاعات الصناعية والزراعية والنقل والخدمات.

إن الصيانة تسمح بخلق العديد من النشاطات المنتجة التي يمكن التحكم بها، والتي تخلق فرص عمل في فروع الميكانيك والحديد والكهرباء والالكترونيك. وتشكل أيضاً عاملاً مهماً لتعزيز تكامل أجهزة الإنتاج الوطني، والتكامل التقني والاقتصادي بين مختلف الوحدات الإنتاجية والمؤسسات وبين مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية بقصد تدعيم أسس الاقتصاد الوطني المدعم بالوسائل التي تسمح له بالتجدد على قاعدة سليمة.

ونظراً إلى طابعها الطاغي في الاقتصاد الوطني، فإن الصناعة الصغيرة باعتمادها على التقنية تستطيع أن تشكل محوراً أساسياً في استراتيجية التصنيع المغاربية بفضل تأثيرها المهم على العمل بصفة خاصة.

إن البلدان المغاربية مطالبة بتوفير كل ما يمكن أن يشجع خلق فرص العمل في الصناعة الصغيرة بما في ذلك الصناعات التي تتم في البيوت. إن ارتفاع المدخول الذي ينجم عن ذلك سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد وتقليص الفقر وتحسين مستوى الحياة للعمال، ويؤدي أيضاً إلى الرخاء الاجتماعي.

(ج) **تطوير الإعمار والبناء والأشغال العمومية**: إن تنمية البناء، وإحياء قطاع التعمير والأشغال العمومية باستخدام تقنيات العمل المكثف يشكلان محوراً مهماً في استراتيجية التنمية، لأن هذا القطاع، يخلق بكثرة فرص عمل، ويسمح مقابل ذلك بتلاشي الحاجيات الاجتماعية والجماعية من خلال إنشاء البنى التحتية للاقتصاد بالمعنى الواسع (سدود، طرقات، سكك حديد، مؤسسات تعليمية وجامعية، ومراكز صحية، وسائل التخزين والتوزيع... الخ.)[٥٠]. إن الإفادة من التجربة السابقة في مختلف بلدان المنطقة يجب أن تحفز الدول المعنية لضبط برامج التعمير بشكل يغطي بصفة خاصة الحاجيات الريفية بقصد تسهيل استقرار سكان الريف، وقلب عملية النزوح الريفي بتزويد البادية بهياكل اقتصادية واجتماعية ضرورية تجعلها أكثر جاذبية للحياة.

إن مثل هذه البرامج يمكن أن تتم في إطار سياسة وطنية منسجمة للاستثمار تفترض أشغالاً منسقة في الاتجاهات التالية:

ـ تفضيل تنمية النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحرومة بصفة خاصة، وفي البوادي بصفة عامة وتيسيرها.

ـ تشجيع إيجاد برنامج واسع للسكن الريفي والمدني بالتركيز على استخدام المواد المحلية (الحجر، الآجر والتخلي عن الطرق الحالية التي تستعمل المواد المستوردة بالعملة الصعبة).

ـ إيجاد برنامج استثمارات واسع لصناعة مواد البناء (الأسمنت، الآجر، القرميد، الخشب، الصناعة البلاستيكية...) بخلق وحدات صناعية خفيفة في مختلف جهات الوطن، وفي المناطق الحدودية بقصد ضمان توفر مختلف المنتوجات الضرورية للبناء بأسعار معقولة، وتشجيع البناء على اختلافه.

ـ تجنب استدعاء شركات البناء الأجنبية غير المغاربية، وتشجيع إيجاد مكاتب دراسات ومضاعفة عددها على المستوى الوطني والجهوي، وكذلك شركات صغيرة لتنفيذ المشاريع تغطي جهاز الدولة كله (الترصيص، الكهرباء، النجارة...).

ـ إيجاد برنامج لتوسيع شبكة الطرقات وصيانتها، والسكك الحديد والاتصالات.

ـ وضع برنامج بناء السدود.

ـ مضاعفة مراكز التكوين المهني والتدريب في مختلف الفروع المرتبطة بقطاع البناء لتشجيع العمل في الحرف العاجزة.

---

(٥٠) انظر: J. Gaude and H. Watzlawick, «Employment Creation and Poverty Alleviation through Labour-Intensive Public Works in Least Developed Countries,» *International Labour Review*, vol. 131, no. 1 (1992), pp. 3-18.

ـ اتخاذ إجراءات لتحسين مستوى تأهيل اليد العاملة في مختلف الفروع.

إن مجموع هذه الاجراءات مدعمة ببرنامج عمل طموح في البناء والعمارات والأشغال العمومية، واستخدام الوسائل المحلية، تسمح من دون شك بتقليص الفقر بطريقة كبيرة، وتؤدي في الوقت نفسه إلى التكفل السليم بالحاجات الاجتماعية الأساسية ورفع نسبة النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة جداً.

وخلاصة القول، فإن التنمية الريفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البناء والأشغال العمومية لا تسمح فقط بمضاعفة فرص العمل بأقل التكاليف وبامتصاص الفقر في أوساط السكان فحسب، بل سترفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام في البلدان المعنية.

وفضلاً عن ذلك، فإن مجموع الاجراءات السالفة الذكر تعمل أيضاً على توسيع السوق الداخلية، ورفع درجة التكامل للاقتصاد الوطني وتحسين الرفاهية الاجتماعية.

ويبقى دائماً جزء من السكان محروماً من خيرات التقدم، يتمثل في العاطلين عن العمل، والأشخاص المسنين والأرامل واليتامى والمعوقين. إن هذه الفئة المحرومة من السكان، يجب أن تتكفل بها الدولة عبر سياسة عادلة للتحويلات الاجتماعية قائمة على المساعدة المباشرة للفقراء.

(٢) المساعدة المباشرة للفقراء

إن المساعدة المباشرة للفقراء تعبر عن التضامن الإنساني في أي بلد مسلم، وقد أقرته الشريعة، ومن المؤكد أن هذه المساعدة يمكن أن تكون فردية أو عائلية أو عن طريق الجمعيات الخيرية، لكن دور الدولة يبقى حاسماً. وفي الواقع، فإن المثل قدمه الرسول (ﷺ) نفسه، وقدمه الصحابة. إن الدولة الإسلامية التي أقيمت في المدينة هي التي أخذت على عاتقها في تلك الفترة النفقات الاجتماعية وضمنت تحويل الثروات والعائدات لصالح الفئات المحرومة من السكان.

هذا المبدأ ما زال صالحاً للتطبيق في أيامنا هذه، مع اعتبار تطور كيفية مساعدات الفقراء بما يتطلبه العصر.

(أ) كيفية المساعدة: كلنا يعلم أن الرسول (ﷺ) أخذ الزكاة ووزعها عيناً. ونظراً الى تحول المعطيات الاقتصادية ـ في أيامنا هذه ـ بفعل عصرنة تقنيات الإنتاج والتنظيم والتسيير، وكذلك بفعل زيادة الحاجات الفردية والاجتماعية وتنوعها، يمكن أن نتصور عدة كيفيات لمساعدة الفقراء لتلبية حاجاتهم الضرورية. إن طبيعة هذه الحاجات تختلف من بلد مغاربي إلى بلد آخر بحسب مستوى التنمية الذي بلغه كل بلد.

إن مساعدة الفقراء، يمكن أن تتم عن طريق الأفراد والجمعيات و/أو الدولة.

- **المساعدات الفردية**: إن الزكاة فرض، والقرآن والسنة يحثان المسلمين على الصدقة والتخفيف على الفقراء والمحتاجين مادياً أو مالياً. إن الصدقة والإنفاق والأوقاف، والمنحة تشكل بدقة أشكال الإنفاق الإرادي لمساعدة الفقراء(٥١).

إن المستفيدين من الصدقات الإرادية والفردية يقعون في دوائر محددة: أعضاء العائلة أولاً، والجيران ثانياً، ثم فقراء الحي أو القرية التي يسكن فيها صاحب الصدقة. إن المساعدة الشخصية مهمة بكل تأكيد، لكنها لا يمكنها أن تقضي على الفقر بمفردها في المجتمع المعاصر.

- **الجمعيات الخيرية**: في أيامنا هذه يصعب جداً الاتصال فردياً بالفقراء الموجودين في التجمعات الحضرية الكبرى التي تتميّز بقلة الاتصال المباشر بين الأفراد. كما أنه من الصعب الاتصال فردياً بالفقراء في الأرياف.

إن الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني التي أُنشئت في هذا المجال هي المؤهلة لإيصال المساعدات إلى الفقراء والمحتاجين بطريقة فعالة.

هذه الجمعيات يمكن أن تنظم أعمالها الخيرية بتوجهها إلى فئة أو عدة فئات من السكان المحرومين، وتستطيع ضمان توزيع القوت على العائلات المحتاجة، والتكفل بالأيتام، ومساعدة الفقراء، والأشخاص المسنين وتنظيم أشكال المساعدة بحسب الأولويات.

لكن مهما تكن المساعدات الفردية والجمعيات الخيرية مهمة، فإن المساهمة الاجتماعية للدولة تجاه السكان المحرومين تبقى ضرورية، وان دورها يجب أن يكون مهيمناً.

- **العمل الاجتماعي للدولة**: إن مهام العدالة الاجتماعية والصالح العام والرخاء الاجتماعي ومحاربة الفقر مفروضة مباشرة على الدولة في النظام الإسلامي. لكن مدى تدخل الدولة في هذا المجال مرتبط بمستوى التنمية أو التخلف لكل بلد مغاربي.

فقد بلغ الفقر في بعض المناطق المغاربية مستوى عالياً، بحيث يتطلب تقليصه من السلطات العمومية اجراءات مالية مهمة، وكذلك اقتصادية واجتماعية لزيادة المصادر المكملة للزكاة.

إن المساعدة المباشرة للدولة، يجب أن يستفيد منها أولاً الفقراء والمحتاجون الذين هم في وضع لا يمكنهم من العمل وامتلاك دخل دائم. هذه المساعدات يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

---

(٥١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique*, pp. 30-35.

ـ ضمان أدنى عائد للعائلات المحرومة من الخيرات والخدمات (غذاء، سكن، نقل. . . الخ.).

ـ ضمان الحماية الاجتماعية في حالة المرض أو الحوادث أثناء العمل، . . . الخ.

ـ وضع نظام للحماية الاجتماعية يستهدف جزءاً معيناً من السكان (البطالة المؤقتة، التكوين المهني، التدريب، خلق فرص عمل لصالح المعوقين مثل المكفوفين والصم البكم. . . الخ.).

إن مثل هذه الأعمال يجب أن تكون مرتبة في سلم بحسب الثروات العمومية الموجودة وبحسب الأولويات، وكذلك تسجيلها في إطار برنامج متعدد السنوات يسعى إلى تقليص الفقر. إن استخدام الدولة الوسائل المالية لتلبية الحاجات الضرورية للسكان الفقراء بطريقة مستمرة، يتطلب في الوقت نفسه وضع محفزات اقتصادية، قصد تحسين فعالية جهاز الإنتاج للخيرات والخدمات ورفع الاستثمارات المنتجة مباشرة في الحجم والفعالية لضمان الزيادة المنتظمة والمدعمة للناتج الداخلي الخام.

إن برنامج مساعدة الفقراء يجب أن يكون جزءاً من البرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية في آفاق ديناميكية. كما أن الأخذ بعين الاعتبار مستلزمات التنمية الاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد يسمح بدقة بوضع سياسة التحويل الاجتماعي والتوزيع العادل للمداخيل الوطنية من خلال أعمال منسقة في الزمان والمكان، وأن الاستثمار والاستهلاك يجب أن يتطورا بطريقة مترابطة في إطار عملية الانغلاق الذاتي والتكامل الاقتصادي الوطني وتزويد السوق الداخلية بمواد الاستهلاك والاستثمار.

وفضلاً عن ذلك، وبقصد أن تكون المساعدة المباشرة فعالة واجتماعية وعادلة، يجب أن يحدد كل بلد مغاربي محتوى قفة (مخصصات) الخيرات والخدمات الموجهة الى الفقراء والمحتاجين العاجزين جسمياً أو المرغمين على البطالة.

(ب) طبيعة المساعدة: على غرار البلدان النامية، لجأت البلدان المغاربية إلى مختلف أشكال المساعدة المباشرة للتخفيف عن السكان، مثل دعم أسعار المواد الغذائية، وتوزيع بعض المواد الغذائية الضرورية.

غير أن هذه الآليات محدودة وتنتج عنها عادة آثار ضارة(٥٢). لهذا يبدو أنه من العدل وضع نظام للمساعدة المباشرة للفقراء والمحتاجين يستهدف الأفراد الأكثر استحقاقاً بحسب التعاليم الإسلامية.

وفي الحقيقة، فإن الدولة في الإسلام، عليها أن تتكفل بالعائلات المحرومة وغير القادرة على تلبية حاجياتها الرئيسية، وهذا عبر برامج عمومية للمساعدة. هذه المساعدة

(٥٢) World Bank, *World Development Report, 1990*, pp. 92-95.

يمكن تنظيمها في شكلين: مباشر وغير مباشر:

- ضمان دخل أدنى للفقراء والمحتاجين.

- ضمان وجود المواد الضرورية في السوق الداخلية.

- **العائد الأدنى**: إن المساعدة المباشرة يجب أن تكون على أساس قفة الخيرات والخدمات الضرورية، وهذا العائد الأدنى يجب أن يحسب على أساس سنوي ويحدد من قبل كل بلد بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لأن الفروق المهمة في مستوى الحياة بين البلدان المغاربية يجعل من الصعوبة بمكان ضبط تحديد موحد صالح لكل بلدان المغرب.

لكن يمكن القول إن برنامج المساعدة المباشرة في شكل العائد الأدنى يجب أن يغطي الحاجات الأساسية التالية:

- **الاستهلاك الغذائي**: يتوجب على كل بلد ضبط قائمة من المواد الضرورية للفقراء (القمح وزيت المائدة والبطاطا والحليب والسكر والقهوة أو الشاي بحسب العادات، اللحم أو السمك (الحوت) بحسب كل بلد. . . الخ).

- **مواد الاستهلاك الصناعي**: وتعني قائمة هذه المواد أيضاً الاستعمال الشخصي مثل اللباس والأحذية، والعائلي مثل الأواني المنزلية والأغطية. . . الخ.

- **النقل**: الأخذ بتسعيرات منخفضة لصالح الفقراء أو مجانية النقل اعتباراً من مستوى معين.

- **السكن**: إن السكن الاجتماعي الذي يتوفر على الماء والكهرباء والغاز وقنوات الصرف في الريف والمدينة يجب أن تضمنه الدولة. إن قضية السكن أساسية في معظم البلدان المغاربية. لهذا يجب أن يحظى السكن والبناء بالأولوية المطلقة في السياسات التنموية لهذه البلدان. وبإمكان الدولة أن تأخذ بعدة أشكال مواتية ومختلفة من المشاركة البدنية أو المالية للساكنين في المستقبل في بناء مساكنهم إلى الكراء على أساس رمزي أو بأسعار معقولة مع تسهيل القروض من دون فائدة بحسب المداخيل الممكنة للمعنيين.

- **النفقات الاجتماعية**: على الدولة أن تخصص مصادر مالية للتربية والصحة من أجل تخفيف حدة الفقر.

وفي الحقيقة، فإن عدة أعمال بينت العلاقة الموجودة بين الجهل والفقر من جهة، وسوء التغذية والمرض والفقر من جهة أخرى. إن ارتفاع مصاريف التربية والصحة يؤدي من دون شك إلى تقليص مستوى الفقر ورفع مردودية العمل.

وفضلاً عن ذلك، وحتى لا يبتلع التضخم العائدات الدنيا (العائد الأدنى) الموزعة على الفقراء، فعلى الدولة أن تضبط الاجراءات التي تضمن وجود المواد الضرورية الأولى

في السوق الداخلية، والتي يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال المساعدة المباشرة.

- **توفر المنتوجات الضرورية**: لما كانت العائلات الفقيرة هي التي تتأثر أكثر بالآثار السلبية لتعطل الاقتصاد (الندرة، المضاربة، التضخم...) فعلى الدولة أن تعمل كل ما بوسعها لحمايتها من انهيار قدراتها الشرائية، لهذا يُشكل تحسين ظروف التموين وتوزيع المواد الضرورية المهمة الأولوية للدولة، نظراً الى انعكاساتها على مستوى حياة الجماهير وتحريك الاقتصاد، وتسييره بشكل جيد.

في هذا الإطار، يجب أن تؤخذ اجراءات عدة في اتجاهات ثلاثة لضمان وفرة:

- المواد الاستهلاكية الضرورية الأولى.
- انصاف المنتوجات مثل مواد البناء.
- المواد الضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي الذي يستغل الآن في طاقته الدنيا.
- توفير المواد الاستهلاكية الضرورية من الدرجة الأولى.

إن حماية القدرة الشرائية للسكان المحرومين تمر عبر التموين السليم للسوق الداخلية بالمواد الضرورية من الدرجة الأولى. إن توفير مثل هذه المواد يجب ضمانه أولاً بارتفاع الانتاج الوطني الزراعي والصناعي. وفي حالة العجز، يجب أن تتخذ اجراءات لتنمية الصادرات بهدف تحسين قدرة الدفع الخارجي وضمان استيراد المواد الضرورية.

لكن أحسن الاستراتيجيات لمحاربة الفقر تكمن في وضع اجراءات لتشجيع زيادة الانتاج الداخلي الزراعي والصناعي.

- **توفير مواد البناء:**
- قصد تمكين السكان المحرومين من الحصول على السكن الاجتماعي.
- يجب أن يؤمن الانتاج المحلي توفير مواد البناء بأسعار معقولة. هذه الوفرة ستؤدي إلى تنمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية بأقل التكاليف.

- **توفير المواد الضرورية لتشغيل جهاز الإنتاج**: يحدث أحياناً أن تشغل القدرة الزراعية أو الصناعية الموجودة جزئياً في بعض البلدان المغاربية لأسباب هيكلية و/أو ظرفية.

إن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى تفاقم حالة الندرة في المواد الاستهلاكية الضرورية، ويجعل التوتر الاجتماعي أكثر حدة، ويعاقب الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض. لهذا، يجب أن يشكل استخدام كامل طاقة الوحدات الزراعية والوحدات الصناعية والوحدات الصناعية العمومية والخاصة اهتماماً ثابتاً للسلطات العمومية، بوضع حد للخلل الموجود في تموين الجهاز الاقتصادي. وهناك مبادرات عدة يمكن اتخاذها على التوالي في اتجاهات عدة:

- توفير مختلف الآليات الزراعية مثل الأسمدة، قطع الغيار، البذور... الخ.

ـ التموين السليم للوحدات الصناعية، وبخاصة الصناعات التحويلية والصناعة التركيبية التي تمتد نشاطاتها على كامل البلد المعني وتساعد قطاعات عدة نشيطة أخرى.

ـ تشجيع وتعزيز التكامل الاقتصادي الوطني لتموين النشاطات المكملة تموينا صحيحاً.

ـ محاربة المضاربة التي تغذيها الرشوة و«السمسرة» والثراء غير المشروع، بإقامة دوائر تقنيات وآليات تسويقية في إطار الشفافية.

وفضلاً عن ذلك، فإن البلدان المغاربية مطالبة بإعادة الاعتبار في استراتيجياتها التنموية بترتيب أولوياتها بالاعتماد على نفسها أولاً وتعزيز التعاون في ما بينها على قدر مستطاع.

ونظراً الى طابعه الحاسم فلا بد من أن ترجح مكانة الإنسان في كل مؤسسة تنموية. كما يجب الاهتمام الخاص بالثروات البشرية وتنميتها.

ب ـ تنمية الثروات البشرية

إن أية استراتيجية للتنمية الاقتصادية في النظام الإسلامي يجب أن تقوم على العدالة الاجتماعية، وتستهدف الاستخدام الكامل لقوى العمل المتوفرة.

إن رفع مردودية العمل، وتحسين الفعالية الاقتصادية، والتحكم في التقانة، وجلب المناهج التنظيمية العلمية هي التي توفر ظروف مستوى النمو الاقتصادي المتواصل والمدعم والمولد للشغل. وهذا يكون بفضل تحسين النظام التربوي ورفع المستوى العلمي والتقني للمجتمع وتحسين وضعية القطاع الصحي، لأن أية أمة حصينة ومتماسكة يجب أن تقوم على ركيزتين هما: التربية والصحة.

(١) تطوير النظام التربوي وتحسينه

نذكر أولاً بأن الإسلام يشجع العلم والمعرفة. ولذلك فإن كل الآيات القرآنية الأولى التي نزلت على سيدنا محمد (ﷺ) في غار حراء، أثنت على القلم كأداة للمعرفة والثقافة والعلوم.

ومن الواضح، أن البلدان المغاربية يجب أن تبذل جهوداً كبيرة إن على المستوى الكمي أو على المستوى الكيفي حتى تكون متوافقة مع تعاليم القرآن.

فمن الضروري التفكير في تنسيق أحسن للنظام التربوي وفي تكامل أحسن بين مختلف مستوياته، من أجل تحسين كمية المعارف ونوعيتها من جهة جعله يستجيب للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية والمستقبلية[٥٣].

(٥٣) انظر: Khurshid Ahmad, «Economic Development in an Islamic Framework,» in: Khurshid Ahmad, ed., *Studies in Islamic Economics* (Leicester, UK: Islamic Foundation, 1980).

إن النظام التربوي يمثل محور آمال كبرى لتنمية ذات نوعية. وعلى الرغم من التقدم المسجل في هذا القطاع خلال الحقبتين الماضيتين، فإن البلدان المغاربية مطالبة بالمزيد من المجهودات في اتجاهات ثلاثة لإعادة الاعتبار للنظام التربوي. هذه الاتجاهات الثلاثة هي:

ـ تحسين نوعية التعليم في كل المستويات.

ـ تحسين تسيير النظام التربوي ونجاعته برفع مستوى النوعية والتأطير الإداري والتسييري. كما أن عقلنة التسيير واتخاذ اجراءات مدروسة ومنظمة في ما يخص تكاليف نظام التعليم من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض مصاريف المدارس والجامعات ومصاريف عمل هذا القطاع ومصاريف بناء البنى القاعدية... الخ[(٥٤)].

ـ رفع نفقات التربية بتوزيع عادل للقروض على كافة أنحاء التراب الوطني قصد التكفل الجيد بحاجيات الجهات النائية والمحرومة، ولضمان تكافؤ الفرص لكل الأطفال.

إن مجموع هذه الاجراءات سيسمح بتحسين مستوى تنمية الثروات البشرية، ويزيد في حظوظ تحكم البلد في مجهودات التنمية الشاملة.

إن رفع نفقات التربية وتحسين نوعية التعليم يشكلان أحسن وسائل محاربة الفقر في إطار استراتيجية تنموية شاملة.

ومن جهة أخرى، يجب الاهتمام بالتعليم العالي لمساعدته على تحسين نجاعاته والتكفل الصحيح بثلاثة أهداف رئيسية:

ـ تكوين المكونين.

ـ تلاؤم التكوين الجامعي وحاجيات التأطير لكل بلد.

ـ البحث العلمي والتقني.

ففي مجال البحث العلمي والتقني، فإن الأمر يتعلق خاصة بالتخلص من النقل التقليدي للمعارف والتقنيات والثقافة التي تجسّد الظرف الحالي الذي تطبقه التبعية الثقافية للبلدان المغاربية. ولما كان البحث العلمي والتقني يمثل أداة مهمة لتحول المجتمع، فإن البلدان المغاربية يجب أن يكون هدفها تحقيق قدرة تكنو ـ علمية على القرار بواسطة إدخال التقنيات في عملية التنمية. وهذا يتطلب وضع هياكل منتجة وبرنامج كثيف للتعاون بين البلدان المغاربية في هذا المجال.

---

(٥٤) في قطاع التربية، يمكن خفض نفقات التشغيل بـ ٢٥ بالمئة في العالم الثالث بحسب مصادر ذكرت في: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain*, p. 69.

ومن جهة أخرى، فإن تكاليف البناء في الجزائر بحسب تقديراتنا، يمكن خفضها بكل سهولة من ٢٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة. Abdelhamid Brahimi, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux* (Paris: Economica, °1991), p. 219.

إن تحسين النظام التربوي في كل المستويات بإمكانه أن يؤدي إلى ديناميكية التحويل الاجتماعي الذي يساهم في رفع مستوى معيشة الجماهير وتقليل اللامساواة غير المبررة في المداخيل والثروات عبر التعميم التدريجي للشغل.

(٢) تحسين القطاع الصحي

تختلف درجات التطور في المجال الصحي من بلد مغاربي الى آخر. وبصفة عامة، فإن القطاع الصحي في معظم البلدان المغاربية يعرف بعض التأخر.

وبإمكان هذه البلدان عن طريق مفهوم محدد وواضح وأمثل للسياسة الصحية، القائم على تنمية التربية الصحية، والوقاية، وتوفير الأدوية الضرورية، وتحسين التنظيم وتسيير النظام الصحي وعقلنة النفقات أن تحقق بعض التقدم في الآجال المعقولة.

إن وضع سياسة صحية ديناميكية ضرورية لتلبية الحاجات الصحية ولتدعيم البلدان المعنية بتغطية صحية قادرة على التكفل بالحماية، وتحسين صحة السكان، وبخاصة في المناطق الريفية.

وحتى تكون السياسة الصحية فعالة لا بد من أن تستجيب للأهداف التالية: إعادة توزيع الهياكل الصحية (وحدات صحية خفيفة) وتحسين تكوين الموظفين الطبيين وشبه الطبيين (ضمان التوزيع الصحيح لهؤلاء الموظفين في مجموع التراب الوطني ومحاربة التمركز في المدن الكبرى فقط)، ووضع سياسة فعالة وعقلانية للأدوية والتنظيم والتسيير في قطاع الصحة[٥٥].

وخلاصة القول، إن تحسين قطاع الصحة والتنمية الصحيحة لقطاع التربية يساعدان على رفع مستوى التنمية الشاملة وتحسين الرخاء الاجتماعي. إن التنمية البشرية، تلعب في حقيقة الأمر دوراً حاسماً في رسم استراتيجية التنمية بتشكيل قاعدة متماسكة لمجهودات تنمية النشاطات المنتجة بتحسين مستوى التأطير وتأهيل اليد العاملة وتحسين الظروف الصحية.

ج ـ تنمية النشاطات المنتجة

بموازاة تنمية الثروات البشرية، تشكل تنمية النشاطات المنتجة أحد الأهداف الرئيسية للتنمية. إن رسم استراتيجية تنموية بأهداف محددة ومرتبة تفرض نفسها لمواجهة التحديات والتحولات التي تميّز العالم اليوم. هذه الاستراتيجية يجب ألا تأتي من الخارج ولا أن تتشكل بتجميع حلول على المدى القريب. فالتفكير يجب أن يكون شاملاً وعميقاً، ويعالج مشاكل المستقبل الضررورية، خاصة في القطاعين الفلاحي والصناعي.

(٥٥) تم تفصيل هذه القضايا في: Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique*, pp. 262-264.

(١) التنمية الزراعية

إن الزراعة تشكل بالنسبة إلى المغرب العربي أولوية مطلقة، لأن العجز الغذائي المغاربي والتبعية الغذائية بلغا حداً خطيراً، باستثناء المغرب الذي نجح في تقليل تبعيته في بعض المواد الغذائية. وفي واقع الحال، تستفيد الزراعة بصفة عامة في البلدان المغاربية من مجهودات كبيرة لضمان تلبية الإنتاج المحلي للحاجات الغذائية، على الرغم من وجود الإمكانيات لرفع الاستثمار الزراعي وزيادة مردودية العمل والمنتوج بقصد رفع المنتوج الزراعي والشغل والمداخيل. ومن الملائم أيضاً، إيجاد برامج واسعة في مجال الريّ وتهيئة الأراضي وإصلاحها، والتشجير وتربية الماشية والأبقار وعصرنة تقنيات الزراعة لرفع الإنتاج الزراعي الحيواني والخضرواتي بطريقة ملموسة.

ولما كان النمو الديمغرافي مرتفعاً، والميل الحدّي للاستهلاك في هذه البلدان يقارب أو يساوي الوحدة، فإنه يصبح من الضروري على الآلة الإنتاجية التحرك لوضع حد للتبعية الغذائية والندرة ومصادر التضخم والتوترات الاجتماعية، ولقلب هذا التوجه المؤلم.

لذلك يتطلب إرضاء الحاجات الغذائية المحلية المتنامية مبادرات شجاعة، لتحسين المردود، وتوسيع المساحات الزراعية، وبخاصة المروية، وتنمية الزراعة القوتية أو المعاشية والاستراتيجية، وكذلك المنتوج الفلاحي، وأخير إنعاش البحث الزراعي المطبق وتحفيزه.

وفضلاً عن ذلك، فإن تحسين الزراعة ومردودها يتطلب تعديلات في شروط الإنتاج (زيادة المساحات المزروعة، العصرنة والمكننة، تكوين المنشطين، تسهيل القروض، تنظيم التوزيع...) وتوفير عوامل الإنتاج بأسعار مقبولة.

وأخيراً، ومن أجل تثبيت سكان الريف، فإنه يستلزم العمل على عصرنة عالم الريف، بفضل تغيير ظروف الإنتاج والتكفل بالبرامج الاجتماعية (السكن، الكهرباء، المدارس، ومراكز الصحة...)، كما أن المبادرات الداخلية للتنمية الزراعية بامكانها أن تدعم بالتعاون والتكامل الجهوي بين البلدان المغاربية في هذا المجال.

(٢) التنمية الصناعية

حان الوقت للقضاء على الحلقة المفرغة للتبعية المتعددة الأشكال للبلدان المغربية. وهذا ممكن إذا توفرت شروط تنمية الثروات البشرية من خلال نظام تربوي مجدد نابع من قيمنا (وليس تابعاً للخارج) وكفء، ومن خلال رفع المستوى العلمي والتقني، وهذا يشكل مدخلاً لتغيير المحيط الاجتماعي الذي يحتل فيه الإنسان المكانة المركزية وتسود فيه القيم الإسلامية، وهو ما يسهل بدوره وضع استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية التي تستجيب للأهداف التي لها الأولوية مثل التحكم والتطابق التقاني، والتكامل داخل القطاع الصناعي (بين مختلف فروعه) وبين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوسيع السوق الداخلية (بالتكفل بالفروع الصناعية المكلفة بتغطية الاحتياجات الأساسية للشعب) والتكامل الاقتصادي الجهوي بين البلدان المغاربية.

(أ) التحكم والتكييف التقاني: يتعلق الأمر هنا بالاهتمام بالتكوين العلمي والتقني لرفع مستوى تأهيل الإطارات والعمال في القطاع الصناعي وتزويدهم بطاقة علمية وتقنية كبيرة.

ويجب أيضاً على البحث العلمي، الذي أدخل في عملية التصنيع، وكذلك البحث التقني أن يكفا عن التقليد والسلبية وجلب الثقافة من الخارج، بل يجب عليهما أيضاً خلق بيئة ثقافية جديدة تشجع الإبداع وروح المبادرة والاختراع، وبإمكانهما أن يغيّرا من روابط التبعية التقانية وتزويد الوحدات الصناعية المغاربية بالتقانة المناسبة.

ـ **التكامل داخل القطاع الصناعي وبين مختلف القطاعات:** ويتعلق الأمر هنا بتطوير الإنتاج في الفروع والحجوم للاستجابة التدريجية لحاجات السوق الداخلية في الاستهلاك النهائي، والاستهلاك الوسيط. . . في إطار خطة طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار مستلزمات التكامل الجهوي بين البلدان المغاربية. وفي ما يخص التكامل داخل القطاع الصناعي، فإن الفروع الصناعية الجديدة يجب أن تهتم أولاً بإنتاج مواد التجهيز لرفع طاقة الإنتاج وتجديد التجهيزات على المستوى الوطني والجهوي المغاربي. وبهذا تقلل البلدان المغاربية تدريجياً من تبعيتها إلى الخارج.

هذه البلدان تستطيع أيضاً أن تنظم لسوقها الداخلية و/أو للسوق الجهوية تصنيع أو تحويل المواد الوسيطية المشتقة من المصادر المحلية لرفع نسبة تكامل الاقتصاد الكلي.

كما يستحق التشجيع أيضاً تنمية نشاطات الصيانة والصناعات التركيبية نظراً الى تأثيرها التكاملي القوي.

وفي ما يخص التكامل بين القطاعات، فإنه من الضروري أن تتطور العلاقات بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى. ويتعلق الأمر بتصنيع التجهيزات والمواد الموجهة الى قطاع النقل والى قطاع البناء والأشغال العمومية (التجهيزات الموجهة الى بناء المساكن وإنشاء الهياكل القاعدية) والى قطاع الطرقات والسكك الحديد والبحرية. ويتعلق الأمر أيضاً بتوطيد التكامل الغذائي ـ الصناعي، بتموين بعض الفروع الصناعية مثل الصناعة الغذائية والنسيج والجلود والورق. . . الخ. بالمواد الأولية الزراعية المحلية أو الجهوية. وبتموين القطاع الزراعي أيضاً بعوامل الإنتاج الصناعي كماً ونوعاً (جرارات، أسمدة. . . الخ.) وبإنجاز تجهيزات موجهة الى قطاع المياه (المضخات، الحنفيات. . .).

إن صناعة التجهيزات الموجهة إلى مصانع تحلية مياه البحر، يمكن أن تتم داخلياً بنسبة ٨٦ بالمئة. وبعبارة أخرى، فإن ٨٦ بالمئة من التجهيزات يمكن صناعتها في الوحدات الصناعية الموجودة. ولهذا فائدة كبيرة نظراً الى زيادة حاجات البلدان المغاربية الى المياه والى أهمية الواجهة البحرية (الأطلسي والمتوسط). ويمكننا ذكر العديد من الأمثلة في هذا الإطار.

(ب) توسيع السوق: إن تعزيز التكامل ما بين القطاعات والتنمية الصناعية بصفة

عامة، يجب أن يخضع لأولويات محددة ومضبوطة من آفاق ديناميكية اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني والجهوي المغاربي.

في هذا الإطار، يجب أولاً، إعطاء أهمية خاصة لإنتاج المواد الصناعية الموجهة الى إرضاء طلبات الفئات الاجتماعية الواسعة. وهذا يعني عدم إعطاء الأولويات لانتاج الكماليات التي يُعتبر الطلب عليها محدوداً ومحصوراً في أقلية، وينبغي أيضاً تجاوز الاستثمار في المواد التي يحرم الإسلام تسويقها واستخدامها.

إن توسيع السوق الداخلية يتطلب ضمان تغطية صحيحة بالمواد الأساسية للسكان وبأسعار معقولة (مواد غذائية، ألبسة...) وتلبية الحاجات الاجتماعية الحقيقية بإنتاج مختلف أنواع مواد البناء (الأسمنت، الآجر، الحديد، الخشب) الموجهة الى بناء السكنيات والهياكل القاعدية (بناء المدارس والمستشفيات والسدود التي تزود بالمياه الصالحة للشرب ومياه الريّ، وإنشاء مناطق المعالجة والتخزين... الخ.).

إن توسيع السوق الداخلية يعني أيضاً تنويع النسيج الصناعي بإعطاء الأولوية للصناعة المتوسطة والصغيرة للاستجابة إلى طلبات واسعة بزيادة الوحدات المختلفة في الصناعات الميكانيكية والحديدية والكهربائية والالكترونية.

وفي الختام، يجب عدم إهمال الاستثمار الصناعي الاستراتيجي والهيكلي الذي تدرس نتائجه على الاقتصاد الداخلي والذي يوكل تطويره إلى الدولة. إن هذا النوع من الاستثمارات مكلف جداً ومردوده يتعدى عادة حاجيات بلد واحد. فمن الملائم هنا إشراك عدة بلدان مغاربية في إطار تكامل مغاربي.

كما أن الاجراءات والمقاييس المذكورة سلفاً تستحق أن يتعامل معها كل بلد مغاربي بحسب خصوصياته، وفضلاً عن ذلك، لا بد من أن نوضح أن الجهود التنموية في ميدان النشاطات الإنتاجية لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها، ويجب ألا تطبق بصفة مستقلة بحسب نظرة صناعية وقطاعية محدودة ومقطوعة عن قطاعات النشاطات الأخرى، بل على العكس، يجب أن تتم النشاطات الانتاجية في إطار نظرة شاملة وموحدة ومخططة لتحقيق أكبر قدر من نتائج التنمية على المستوى الوطني والمغاربي.

غير أن نجاح مثل هذه الاستراتيجية يتطلب في الوقت نفسه إصلاحات اقتصادية.

د ـ الاصلاحات الاقتصادية

نظراً إلى تعقد الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وضخامة التحديات المتعددة التي تواجهها البلدان المغاربية، فإن أي توجه وأي استراتيجية لاستئصال الفقر وتعزيز التنمية يتطلبان اصلاحات اقتصادية تسمح بتحضير المستقبل وبلوغ أهداف العدالة والانسجام الاجتماعي والنمو الاقتصادي في إطار تصور إسلامي.

إن استخدام الأدوات المؤسساتية من قبل الدولة في إطار تنظيمي مرن ومدروس

بصفة جيّدة، ومتطابق مع القيم الإسلامية للإسراع بالتنمية يتطلب اتخاذ اصلاحات عميقة في سياسات التخطيط وإعادة توزيع المداخيل والأسعار والأجور والتهيئة الإقليمية واللامركزية.

(١) التخطيط[٥٦]

إن اتخاذ سياسة اقتصادية ديناميكية، تستهدف التحويلات الهيكلية، يتطلب نوعاً جديداً من التخطيط. إن الأزمة المتعددة الأبعاد التي تتعرض لها البلدان المغاربية تستلزم إعطاء الأولوية للتخطيط الذي يجيب عن تساؤلات مضبوطة تدور حول المستقبل وفق المصلحة العامة.

وحتى يكون التخطيط فعالاً، يجب أن يتخلص من الاجراءات الإدارية، والسيطرة البيروقراطية التي لا فائدة منها، والممارسات القيادية المركزية، ولذلك يجب أن يكون التخطيط في ثلاثة اتجاهات:

- التخطيط الوطني.

- التخطيط القطاعي اللامركزي في مستوى المؤسسات.

- والتخطيط الإقليمي اللامركزي في مستوى الجماعات المحلية.

(أ) **التخطيط الوطني**: إن التخطيط الوطني يستهدف ضمان مهام عدة منها:

- وضع المشاريع ذات الأهمية الوطنية بتوفير الشروط المالية والمادية والبشرية الضرورية لبعثها وإنجازها في إطار المصلحة الوطنية.

- إرضاء الحاجات الاجتماعية الأساسية للسكان.

- تنظيم التضامن الوطني بالسهر على التوزيع العادل للمداخيل الوطنية والتحويلات الاجتماعية.

- الانسجام بين القطاعات، وتعزيز التنسيق بين مجموع القطاعات والفروع الرئيسية، بإشراك المؤسسات العمومية والخاصة.

---

(٥٦) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية منذ سنوات، عملت وسائل الاعلام في مختلف البلدان على تحميل التخطيط كل الآلام والتوترات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الشرقية وهذا الخلط ناتج عن ربط التخطيط بالماركسية اللينينية. فهل يجب التذكير بأن التخطيط يشكل أداة علمية دقيقة للتوقعات الشاملة والقطاعية ويستخدم من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة سواء على مستوى الدول أو المؤسسات العملاقة أو البنوك؟ ويعطي القرآن الكريم مثلاً رائعاً للتخطيط لمحاربة الجفاف والفقر. انظر: **القرآن الكريم**، «سورة يوسف،» الآيات ٤٧ـ ٤٩.

ـ توجيه تطور الاقتصاد الوطني وتعديله بالتدخل فقط في الحالات الضرورية لضمان السير الصحيح للسوق في إطار الشفافية والصالح العام.

إن أشغال التخطيط هذه، تكون أيضاً على المدى الطويل والمتوسط والقصير.

إن التخطيط على المدى الطويل (١٠ـ ١٥ سنة) يتطلب تحضير المستقبل من خلال التطور المحتمل للاستراتيجيات التي تحدد الوتيرة والكثافة والأثر وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه التوقعات البعيدة المدى يمكن تنشيط أشغال إنجاز المخطط الوطني، المتوسط المدى (٤ إلى ٥ سنوات)، وكذلك مخطط المؤسسة (العمومية والخاصة) ومخطط الجماعات المحلية المتوسط المدى.

لكن التخطيط المتوسط المدى هو الذي يشكل في واقع الحال، الوقت المفضل لتحديد الأهداف والوسائل لبلوغها بفضل التنسيق الفعلي بين مجموع قطاعات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية بإشراك المؤسسات العمومية والخاصة والجماعات المحلية. فالتخطيط المتوسط، إذاً، هو الأداة المرجعية لضمان التنسيق في المخططات الأخرى. (المخطط الوطني، مخطط المؤسسة، مخطط الجماعات المحلية).

ويسمح التخطيط القصير المدى، بفضل مخطط سنوي بالتقويم والتلاؤم الضروري آخذاً بعين الاعتبار التطور الحقيقي لمختلف الضغوطات في تطبيق المخطط المتوسط المدى.

ـ **مخطط المؤسسة**: يختلف مخطط المؤسسات العمومية والخاصة في محتواه ونمط إنجازه تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة ووزنها الخاص في الفرع أو في الاقتصاد الوطني.

يتضمن مخطط المؤسسة في واقع الحال، مساهمة المؤسسة في تحقيق بعض الأهداف الأساسية مثل التنمية والتكامل الاقتصادي الوطني، والصيانة، والشغل، والتحكم التقاني... الخ. ويتضمن أيضاً مخطط المؤسسة أهداف الزيادة الكمية المحددة، وكيفيات التمويل الداخلي والخارجي والاجراءات التنظيمية الضرورية لتحسين نجاعة المؤسسة.

ـ **مخطط الجماعات المحلية**: إن مخطط الجماعات المحلية (الولاية، المحافظة أو أي تسمية أخرى) يدعم لامركزية الأقاليم واستقلالية تسيير السلطات المحلية للشؤون المحلية.

إن مخطط الجماعات المحلية، بالاتفاق مع توجيهات المخطط الوطني، يقترح برامج للاستثمارات والإنجاز والإنتاج والشغل والتكوين والتمويل. هذا المخطط يجب أن يتضمن أهداف استعمال الثروات المحلية لتحسين تلبية الحاجات المحلية قدر المستطاع.

إن اللامركزية لا بد من أن تكون حقيقية، ويجب إقحام رجال الاقتصاد المحليين بصفة كلية في تحديد الأهداف والوسائل. والدولة تقوم بمساعدة الجماعات المحلية في القطاعات التي يتلقون فيها المشاكل بوضع الوسائل الضرورية في متناولهم (مالية، تقنية أو تأطيرية). وفضلاً عن ذلك، فإن إنجاز المخططات، مهما كان أفقها الزمني ومجالها العملي وتنفيذها، يجب أن تخضع للقيم الإسلامية. كما أن توزيع الثروات النادرة يجب أن

يتم بعدل، وأن يلتزم رجال الاقتصاد الخواص والعموميون يومياً بمحاربة التبذير والرشوة والاختلاس بمختلف أشكالها. وهذه المخططات المختلفة يجب أن تتضمن أيضاً إجراءات تستهدف التقليل من الفقر واللامساواة الاجتماعية والظلم. وهناك اجراءات عدة محفزة تستحق أن تتخذ لتشجيع المبادرة وروح الاختراع والإبداع.

أما المخططات التنموية فيجب عليها أن تتضمن أهدافاً كميّة، وبخاصة نوعية، تبعاً للتعاليم الإسلامية.

(ب) **إعادة توزيع المداخيل**: إن الإسلام يعطي الأولويات لتلك الاجراءات لإعادة توزيع المداخيل. وقد أقر مختلف الأساليب في هذا الصدد، بعضها فرضها فرضاً وبعضها الآخر جعلها إرادياً أو تطوعاً.

بعض الأعمال التطوعية التي تستهدف تقليل اللامساواة، مثل الصدقة والانفاق والأوقاف والمنحة واستغلال فائض رأس المال، تستحق أن تكون ضمن مؤسسة(٥٧). وفضلاً عن ذلك يجب أن تفحص البحوث إمكانية إنشاء مؤسسة تعتني بالأعمال الخيرية ذات الطابع التطوعي لتأطير أشكال تحويل العائدات كافة في إطار العقلانية والشفافية والفعالية. هذا الموضوع يستحق التعمق، لكنه يخرج عن دائرة هذه الدراسة المتواضعة.

ولسوف نفحص اجراءات إعادة توزيع المداخيل ذات الطابع الإلزامي في هذين المحورين، الزكاة والسياسة الضريبية: الزكاة كفرض ديني والضرائب كواجب مشروع. والذي يهمنا في هذا الإطار هو المظاهر التنظيمية لتحسين النجاعة لهاتين المؤسستين على ضوء التعاليم الإسلامية ومتطلبات المستقبل في آفاق استئصال الفقر.

(ج) **مأسسة(٥٨) الزكاة(٥٩)**: قبل أن نتطرق إلى تنظيم الزكاة، نذكر باختصار المبادىء العامة حسبما جاءت في القرآن والسنة، لتبيان أهميتها.

ـ إن الزكاة هي في الوقت نفسه عبادة لله وفرض على المسلمين.

ـ إن الزكاة حق الفقراء في أموال الأغنياء، لأن كل ما هو فوق الأرض ملك لله، وما الملكية الخاصة إلا تفويض للناس. وهذا لا يعني أبداً أن الأغنياء مفضلون على الفقراء، لكن هذا يعني أن الأغنياء الذين يملكون مال الله عليهم أن ينفقوا جزءاً من مالهم على الفقراء والمحرومين.

ـ إن المستفيدين من الزكاة ثمانية أصناف، حددهم الله سبحانه وتعالى في سورة

---

(٥٧) انظر: Brahimi, *Justice sociale et développement en économie islamique*, pp. 30-35.

(٥٨) نقصد بمأسسة الزكاة (Institutionalisation) أن يصبح لديها سند قانوني أو تشريعي. (المترجم).

(٥٩) لقد شرحنا قضية الزكاة بصورة مفصلة في: المصدر نفسه، ص ٧٧ـ ١٨٣.

التوبة[٦٠]. ونفقات الزكاة المجموعة، ليست مقدرة من قبل الأغنياء ولا من قبل الدولة، بل يجب أن تكون مطابقة لتعاليم القرآن والسنة.

ـ إن الزكاة حق معلوم[٦١] وقد حددت أبعادها وشروطها بوضوح.

ـ إن واجب جمع الزكاة من اختصاص الدولة المسلمة.

ـ الزكاة لا تعني مساعدة الفقراء فحسب، بل تستهدف استئصال الفقر بخلق فرص عمل دائمة، والتوسيع الاقتصادي وتعميم الرخاء.

ـ الزكاة مؤسسة إسلامية، تستهدف غايات هي في الوقت نفسه روحية وأخلاقية وسوسيو ـ اقتصادية وسياسية.

إن هذا التذكير المختصر، يوضح جيّداً أن للزكاة دوراً خاصاً في المجتمع يختلف عن الضرائب التي يمكن أن تؤخذ كما هو الحال في معظم البلدان من ذوي الدخل المنخفض، حتى الفقراء، مثل الضرائب غير المباشرة التي يستفيد منها الأغنياء.

وفضلاً عن ذلك، فإن القرآن عندما وضع القائمين على جمع الزكاة ضمن المستفيدين منها، يوضح الأهمية التي يوليها لتنظيم وتسيير مداخيل الزكاة التي لا تترك لمبادرات فردية حتى وإن كانت ذات الإرادة الحسنة. وهذا يعني أن الدولة في النظام الإسلامي، هي التي تقوم بجمع الزكاة بإنشاء هياكل خاصة بذلك. إن تنظيم الزكاة مثلما هو معمول به في بعض البلدان المسلمة[٦٢] يجب أن تتم على النموذج التالي:

ـ **مهمة إدارة الزكاة**: يجب أن تتكفل إدارة الزكاة بالتعرف على الأغنياء، وكل الأشخاص الخاضعين للزكاة في كل قطاعات النشاط. هذه الإدارة تستطيع طلب التصريح بالأملاك والقيام في الوقت نفسه بتحقيقات وبتقدير الثروات عبر كل حدود البلد حتى تتجنب التهرب. كما أن جمع المعلومات وتوثيقها (Informatisation) ومعالجتها تسمح بجرد ثروات البلاد الخاضعة للزكاة بدقة وبطريقة علمية. كما أن هذه الإدارة تتكفل بمعرفة الفقراء والمحتاجين، وكذلك الفئات الأخرى من المستفيدين من الزكاة وتضبط بدقة احتياجاتهم.

إن المقارنة بين المداخيل الحقيقية والافتراضية من مداخيل الزكاة، وكذلك استعمالاتها لصالح الفئات الثمانية التي ينص عليها القرآن يسمح بإنجاز برنامج عمل متوسط وبعيد المدى لتحسين ظروف حياة السكان المحرومين.

---

(٦٠) انظر: **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٦٠.

(٦١) انظر: المصدر نفسه، «سورة المعارج،» الآية ٢٤.

(٦٢) انظر: Monzer Kahf, *Zakat Management in Some Muslim Societies* (Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1993).

كما أن مصالح الإحصاءات والإعلام الآلي لهذه الإدارة يجب أن تكون متطورة لأنها تشكل أداة مهمة لمعرفة الوضع الحالي للثروات وتطورها المحتمل وتوقعات المستقبل.

ـ **تنظيم إدارة الزكاة:** إن إدارة الزكاة تستحق أن تنظم وتسيّر بحسب الطرق العصرية الفعالة. إن المستوى المرتفع من حيث مردودية العمل ومردودية الموظفين يجب أن يشكل هدفاً أساسياً، وحتى نتجنب ثقل البيروقراطية المعرقلة والاجراءات الإدارية المعقدة والعميقة يجب أن يكون التنظيم مرناً. هذه الإدارة يمكن تنظيمها في شكل صندوق الزكاة وتتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية التسيير. ولا تخضع لأية وصاية مهما كان نوعها.

إن صندوق الزكاة يجب أن يعمل في إطار الشفافية التامة، ويجب أن تكون بنيته خفيفة بحيث يكون ممثلاً في مختلف أنحاء البلد، وأن يعتمد على اللاّمركزية. كما يجب أن تكون الاتصالات دائمة بين الصندوق وممثلياته الجهوية بوسائل اتصال حديثة وناجعة، غير أن هذا الجهاز أو هذه البنية لن تكونا صالحتين إلا بالرجال الذين يسيرونهما والذين يشتغلون بهما. لذلك يبقى اختيار الرجال عاملاً حاسماً لبلوغ الأهداف المرجوة.

ـ **اختيار الرجال:** يجب أن يتم اختيار مسؤولي صندوق الزكاة وإطاراته والعمال الآخرين بطريقة جدية ومتينة لضمان السير الحسن والنجاعة، وهناك مجموعة من المعايير ينبغي احترامها في اختيار الرجال الذين يشتغلون في مؤسسات الزكاة، من بينها:

ـ **النزاهة والعدل والاستقامة:** إن المهمة الأساسية لموظفي صندوق الزكاة تقوم أساساً على الثقة لأن التصرف في كمية كبيرة من الأموال الموجهة إلى الشرائح المحرومة عمل صعب يتطلب ميزات عدة مثل الصدق، ومستوى مرتفع من الوعي لتجنب مختلف أشكال الإغراء.

ـ **الكفاءة والإخلاص والجدية:** إن الكفاءة والتجربة والاستقامة والمقدرة الكبيرة على العمل هي أمور ضرورية لدراسة المعطيات الخاصة بجمع الزكاة وتوزيعها على المحتاجين بموضوعية وعدل.

ـ **معرفة قواعد الزكاة:** إن المعرفة الحقيقية بمبادىء الزكاة وشروطها أساسية لموظفي هذه المؤسسة، ويمكن أن تختلف هذه المعرفة من منصب الى آخر داخل هذه المؤسسة، غير أن إطارات ومسؤولي هذه المؤسسة يجب أن يكونوا على دراية تامة بالشريعة بصفة عامة، وبقواعد الزكاة بصفة خاصة، هذه المعرفة تسمح لهم بإيجاد الحلول للمشاكل المعقدة التي تعترضهم في الميدان عن طريق الاجتهاد.

وخلاصة القول، إن تنظيم الزكاة بحسب الطرق العصرية، وتسييرها طبقاً للشريعة يؤديان إلى نتائج مهمة. وفي مثل هذه الظروف فإن جمع الزكاة في أي بلد كان يمكن أن تبلغ ما بين ١٠ بالمئة و١٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام. ويمكن تقدير مبلغ الزكاة المجموعة في البلدان المغاربية الخمسة بحوالى ١٢ مليار دولار سنوياً.

وإذا لم تكف أموال الزكاة لتجسيد بعض الأهداف في إطار محاربة الفقر، فإن الشريعة الإسلامية تخول للسلطات العمومية فرض ضرائب إضافية.

(٢) الاصلاح الضريبي

نظراً إلى كون مداخيل الزكاة غير كافية لتلبية الحاجات المتعددة، ابتداء من محاربة الفقر إلى تنمية القطاعات الحيوية كالتربية والصحة، مروراً بتوسيع شبكة الهياكل القاعدية، فإنه من الضروري اللجوء إلى الضرائب. إن القرآن الكريم يحث بوضوح على الصدقة من غير فريضة الزكاة في عدة مواضع من القرآن الكريم[٦٣]. لذلك يرى العديد من الفقهاء والعلماء مثل الإمام الغزالي وابن تيمية إلى المعاصرين مثل الشيخ القرضاوي أن الدولة الإسلامية تستطيع اقتطاع ضرائب مكملة للزكاة في حالة الضرورة. ولا تحتاج الضرورة في عصرنا هذا إلى توضيح. ومع أن البلدان المغاربية لها نظامها الضريبي، فإن هذا النظام لا يقوم على المبادىء الإسلامية.

وفي واقع الأمر، فإن البلدان المغاربية تملك نظاماً ضريبياً غير متكيف، وغير عادل، وغير فعال ومعقداً. كما أن الإدارة الضريبية عادة ما يسود فيها الرشوة والفساد.

وعلى غرار ما يحدث في العالم الثالث، فإن مداخيل الضرائب توزع بطريقة سيئة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وفي الحقيقة، فإن الضرائب على مداخيل البلدان النامية مثلت ٢٠,٦ بالمئة من مداخيل الضريبة الإجمالية عام ١٩٧٢ و٢٣,٤٤ بالمئة عام ١٩٨٨[٦٤]. في حين نجد الضرائب غير المباشرة على الخيرات والخدمات التي تمس أكثر الفقراء، وتقلص قدرتهم الشرائية تعدى ٤٠,٦ بالمئة من مداخيل الضرائب عام ١٩٧٢ إلى ٤٤,٢ بالمئة عام ١٩٨٨.

إن الضغط الضريبي، الذي هو في صالح الأغنياء ليس كافياً في البلدان المغاربية، لأن مجموع المداخيل الضريبية العادية شكل ١٩ بالمئة من الناتج الوطني الخام في الجزائر، و٢٢ بالمئة في المغرب و٢٥ بالمئة في تونس خلال الثمانينيات.

وفضلاً عن ذلك، فإن الرشوة والتزوير والتهرب الضريبي أمور قلصت بشكل عجيب مردود الضرائب المباشرة. إن أموال الأغنياء المرتبطة بالدولة، تأخذ طريقها إلى الخارج (هروب رؤوس الأموال) لذلك يقع العبء على الأقل ثراء، ويضع الدولة في مأزق إما برفع الضرائب المباشرة بكل ما يحمله من خطر زيادة التزوير والتهرب الضريبي و«قتل الضرائب» أو اتخاذ إصلاحات ضريبية.

ونظراً إلى مثل هذه الوضعية، فإن طريق التقدم والعدالة الاجتماعية يتطلبان

---

(٦٣) انظر: القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآيتان ١٧٧ و٢١٩.

(٦٤) World Bank, *World Development Bank, 1990*, p. 201.

إصلاحاً ضريبياً عميقاً من منظور إسلامي. إن هذا الإصلاح لا بد من أن يستهدف الأهداف التالية، على وجه الخصوص:

ـ إن النظام الضريبي الجديد يجب أن يعبر عن العدالة الاجتماعية طبقاً لتعاليم الإسلام، وهذا يعني أن الذين لا يملكون دخلاً سنوياً أدنى والذي يسمّى «النصاب» يعفون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وفضلاً عن ذلك فإن كل أشكال الثروة تخضع للضرائب بما في ذلك العلامات الخارجية للثروة، وبين هذين الطرفين، توزيع التكاليف الضريبية بصفة عادلة وتدريجية بين كل المساهمين.

ـ إن التدابير الضريبية الجديدة يجب أن تشكل أداة لتشجيع النشاطات المنتجة العمومية والخاصة، لتمكين المؤسسات والمزارعين من زيادة ثرواتهم قصد تعزيز التمويل الذاتي لمشاريعهم وتوسيع نشاطاتهم وخلق فرص عمل جديدة وتدعيم النمو الاقتصادي.

ـ يجب اتخاذ إجراءات لتبسيط الضرائب، ولشفافية الأعمال في هذا القطاع. كما أن التزوير والتهرب الضريبي يجب أن يتم القضاء عليهما، وكذلك الرشوة أو كل محاولات رشوة موظفي إدارة الضرائب. لذلك يشكل استخدام الإعلام الآلي، والتكوين المناسب للموظفين وعصرنة التسيير الضريبي أدوات مهمة للشفافية والنجاعة.

ـ يجب ضبط نظام ضريبي جهوي وبلدي جديد لتمكين مختلف جهات البلد الواحد وبلدياته من التصرف في ثرواتهم الخاصة قصد التكفل بجهود التنمية المحلية. ويجب وضع نظام توزيع لتزويد المناطق المحرومة بثروات إضافية.

ـ إن مصاريف الميزانية ذات الأصل الضريبي يجب أن تخضع لأهداف الصالح العام بحسب أولويات مرتبة، على أن تشكل محاربة الفقر أولوية مطلقة.

إن مجموع هذه التدابير المطبقة بفعالية وانضباط سوف تؤدي إلى تقليل الظلم (التهرب الضريبي، الرشوة، التوزيع غير العادل للعبء الضريبي. . .) وإلى تقليل اللامساواة، وإلى تعزيز الانسجام والتضامن الاجتماعي، وإعادة الثقة والإسراع بالتنمية والتقدم. كما أن الأخذ بالزكاة والإصلاح الضريبي العميق بإمكانهما توفير ٣٥ بالمئة من الناتج الداخلي الخام للبلدان المغاربية.

إن مثل هذه السياسة الضريبية الجديدة كلياً سوف يكون لها أثرها السوسيو-اقتصادي الكبير، وبخاصة إذا صاحبها، في الوقت نفسه إصلاح النظام المالي.

(٣) إصلاح النظام المالي

تعاني معظم البلدان المغاربية تعطل اقتصاداتها والاختلالات المتعددة، وعبء المديونية الخارجية الثقيل كما لاحظنا ذلك خلال الفصلين الرابع والخامس.

إن القطاع المالي يشكل قطاعاً استراتيجياً. وإعادة التوازنات الاقتصادية العامة،

وتنمية النشاطات المنتجة واستئصال الفقر وتعميم التقدم، يمكن أن تصبح أهدافاً قابلة للتجسيد وليس مجرد حلم بالنسبة إلى هذه البلدان، إذا أصلح النظام المالي الحالي كليّة على ضوء تعاليم الإسلام. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة فإن الطابع غير العادل وغير الناجع لمساهمة الثروات المالية من قبل النظام المصرفي الذي يعتمد على نسب الفائدة، معترف به من قبل العديد من الاقتصاديين الغربيين(٦٥).

وفضلاً عن ذلك، فإذا كانت نسب الفائدة المطبقة في البلدان الصناعية الغربية، منعدمة بحسب تعاليم الإسلام، أو على الأقل محددة في مستوى منخفض جداً بحسب ما يدعو إليه: ج. م. كينز (J. M. Keynes) وتطالب به الدول الأوروبية منذ سنوات، فإن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ستتغير جذرياً.

فعلى المستوى الداخلي كانت البلدان الصناعية ستعرف توسعاً في القروض ليشمل طبقات واسعة من سكانها، ولينتج عنه نشاط اقتصادي وتجاري إضافي كبير وتراجع حجم البطالة بشكل كبير أيضاً، وتحسين في الرخاء الاجتماعي. ثم على المستوى الدولي، لما كانت البلدان الفقيرة ستجد نفسها مثقلة بعبء المديونية، والتي تفاقمت على وجه الخصوص بعد ارتفاع كلفة الإقراض منذ السبعينيات.

ونذكر هذا لنوضح بأن تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية لا يأتي أبداً من النظام المالي الغربي.

وللقضاء على هذه الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف، على البلدان المغاربية أن تكتشف تعاليم الإسلام الحقيقية في هذا المجال. لهذا، فإن إصلاح النظام المالي الحالي للبلدان المغاربية أصبح ضرورة، ولكن في إطار مسيرة شاملة لأسلمة اقتصاداتها. يعرف الجميع، أن البنوك الإسلامية قد أنشئت في عدد من البلدان المسلمة، كبنغلادش، ومصر، وإيران، والأردن، والباكستان. . . وأن هذه التجارب تستحق أن تدعم ميدانياً بتعزيز الأدوات المالية.

فعلى المستوى النظري ومستوى المفاهيم، لقد تم تحقيق تقدم هائل خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة في مجال البنوك الإسلامية(٦٦)، لكن ما زالت بعض الأمور غامضة

---

(٦٥) يشرح شابرا الطابع غير العادل لتوسط البنوك التقليدية باستشهادات عدة ويعطي مراجع مهمة. ولتفاصيل أكثر انظر: Chapra, *Islam and the Economic Challenge*, pp. 333 et suiv.

(٦٦) هناك مؤلفات عدة سواء باللغة العربية أو باللغة الانكليزية خصصت للنظام المصرفي الاسلامي، ومن المستحيل أن نذكر جميعها، لذا نذكر فقط: المصدر نفسه، ص ٣٣٣ وما بعدها، و

M. Umer Chapra, *Towards a Just Monetary System* (Leicester, UK: Islamic Foundation, 1985).

انظر أيضاً أشغال الملتقى المنعقد في كوالا - لامبور في ماليزيا عام ١٩٨٦ في: Mohamed Ariff and M.A. Mannan, *Developing a System of Financial Instruments* (Jeddah: Islamic Development = Bank; Islamic Research and Training Institute, 1990).

تتطلب توضيحاً من قبل الفقهاء، بقصد الذهاب إلى أبعد ما يمكن على المستوى العملي، (على افتراض أنه لا يوجد أي ضغط أو عراقيل سياسية). فإن المشكلة الأساسية التي تعانيها بلدان مسلمة عدة تتمثل في قلة رؤوس الأموال وطريقة إقراضها العادلة والناجعة. هذه المشكلة المهمة تضم جانبين في سياسة القروض: العرض والطلب. لكنها تعني بدرجة أكبر عرض رؤوس الأموال.

فمن جانب العرض، فإن البنوك تعمل كوسيط بين المدخرين والمستثمرين وتشارك أيضاً في عمليات الاستثمار. إن مناهج تحفيز واستخدام الإدخار الخاص من قبل النظام البنكي درست وحللت بالتفصيل. وفي الواقع، هناك أعمال عدة خصصت لآليات التحفيز القائمة على المبادىء الإسلامية المقدسة لتحريم «الربا» (الفوائد..). وبهذه الطريقة، فإن النظام البنكي الإسلامي لا يرتكز على مكافأة الأموال بنسبة محددة، تضمن للمالك ربحاً مضموناً، من دون جهد ومن دون خطر مالي، لكنه يقوم على الاتفاق بين البنك وأصحاب رؤوس الأموال في عملية صناعية أو زراعية أو حرفية أو في الخدمات. على أية حال، فإن البنك والمالك يقتسمان الربح، في الأجل المحدد، بحسب الاتفاق. فالربح في أي مشروع يشكل نوعاً من مداخيل الاستثمارات في أي نشاط اقتصادي، ويعتبر ربحاً وليس فائدة، لأن الخطر المالي اتخذ من قبل الشركاء في المشروع. لكن على المستوى العملي، يجب إزاحة نوعين من الصعوبات للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية من جهة، ولجعل شروط استعمال رؤوس أموال المدّخرين أكثر جاذبية من جهة أخرى.

ففي ما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن الخطر يمكن التقليل منه عن طريق تدخل الدولة. وكما يوضح ذلك عمر شابرا (M. Umer Chapra)[٦٧] فإن البنك الإسلامي يمكن حمايته ببرنامج ضمان يوقع بين البنك والسلطات العمومية قصد تعويض البنك في حالة إفلاس المشروع. والهدف من هذا تأمين المدخرين والمستثمرين. إن ضمان الدولة يحمي في الوقت ذاته البنك ومالكي رؤوس الأموال ويسمح بزيادة عدد زبائن البنك وجلب المدخرين الصغار.

= وكذلك أشغال ملتقى في عمان ـ الأردن عام ١٩٨٧ في: *Investment Strategy in Islamic Banking: Applications, Issues and Problems* (Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1992); Ahmad Ziauddin, «Islamic Banking at the Cross-roads,» in: *Development and Finance in Islam*; Hamid Algabid, *Les Banques islamiques* (Paris: Economica, °1990), et M. Fahim Khan: «A Simple Model of Income Determination Growth and Economic Development in the Prospective of an Interest-Free Economy,» paper presented at: The Third International Conference on Islamic Economics, Kuala-Lumpur, 28-30 January 1992, and *Essays in Islamic Economics*.

(٦٧) Chapra, *Islam and the Economic Challenge*, p. 331.

وفي ما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن الأحصاءات المتوفرة والخاصة بطريقة عمل البنوك الإسلامية الحالية توضح تفضيل المدخرين الإيداع على المدى القصير (من سنة إلى سنتين) على حساب الاستثمارات البعيدة المدى، كما توضح تجربة مصر والباكستان والسودان(٦٨).

وهذا يمكن شرحه جزئياً، فتفضيل السيولة يُشكل خاصية الوسائل المالية. لكن يمكن إيجاد الحلول لإزاحة هذا النوع من العراقيل. هناك أشكال عدة لمساهمة البنوك أكثر في عمليات تمويل الاستثمارات على المدى البعيد باللجوء إلى إمكانية تسويق السندات الإسلامية التي توضع لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه يجب أن تشجع البنوك الإسلامية حتى تمنح إمكانيات واسعة لتمويل المؤسسات الصغيرة، والزراعيين الصغار والحرفيين الذين يشكلون طاقة اقتصادية مهمة في إطار محاربة الفقر والسير نحو التقدم.

وفي الواقع، لقد تم تبيان، أن المؤسسات الصغيرة هي أكثر مردودية في ما يخص الأرباح والنمو في البلدان الصناعية، وأيضاً في البلدان النامية على الرغم من صعوبة المحيط الذي توجد فيه(٦٩).

فإذا تم تشجيعها وتوجيهها توجيهاً جيّداً، فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة والتجارية والحرفية والمستثمرات الزراعية يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج وفرص االعمل وتوزيع العائدات وتحسين توزيع الخيرات والخدمات. كما يجب تشجيع الشراكة في هذا الإطار من خلال طرق عدة مثل «المضاربة» و«المشاركة» و«المرابحة» و«المزارعة» المجربة منذ سنوات في بعض البلدان المسلمة. كما أن توسيع تطبيق هذه الطرق من التعامل تجاه المدخرين سوف تحفز على تشغيل الادخار غير المستثمر لغايات إنتاجية وزيادة الإنتاج في الخيرات والخدمات بتوسيع حلقة الإنتاج وتحريك باقي الاقتصاد.

إن البنوك الإسلامية تستطيع بدورها تطوير شبكتها عبر البلد حتى تكون أكثر قرباً من الزبائن في المدن الصغيرة وفي المناطق الريفية. فبتعبئة الادخار غير المستثمر وتوجيهه نحو النشاطات المنتجة، تساهم البنوك الإسلامية في التقويم الاقتصادي. ولما كانت الدورة الاقتصادية في الزراعة والحرف وفي الصناعات الصغيرة والمتوسطة قصيرة المدى، فإن النتائج الإيجابية المسجلة ميدانياً خلال فترة معينة تنتهي بتعزيز الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين وفي الوقت نفسه لدى المدّخرين.

إن الإصلاح الاقتصادي، بمثل هذا النوع من الآليات الاقتصادية يسمح بالتقليل

(٦٨) انظر: Ariff and Mannan, Ibid., pp.173-243.

(٦٩) Michigan State University, «Report of the Select Committe on Hunger,» elaborated by U.S. House of Representatives (1986),

نقلاً عن: Chapra, Ibid., p. 330.

الجدي من الكنز ويمتص في الوقت نفسه السوق الموازية، بإقحام ثروات مالية مهمة في نشاطات منتجة عبر نظام بنكي مجدد وموجود في كل مكان.

فإذا تم الإصلاح الاقتصادي من منظور إسلامي، فإننا نستطيع أن نأمل في إنشاء سوق سندات مالية مغاربية في الآجال المعقولة.

لكن إذا لم يكن الواقع السياسي اليوم مستعداً لأسلمة الاقتصاد في العديد من البلدان المغاربية، فإن التفكير والبحث يجب تشجيعهما لإيجاد طرق عملية للتمكن من امتلاك السوق والأدوات المالية طبقاً للشريعة، ومؤاتية لمتطلبات المستقبل(٧٠).

(٤) الأسعار والأجور

في ما يخص الأسعار والأجور، فإن البلدان المغاربية تعيش حالياً أوضاعاً غير عادية ناجمة عن تعطل اقتصاداتها. إن سياسة إسلامية للأسعار والأجور، مصحوبة باجراءات الأسلمة والإصلاح الاقتصادي يجب أن توجد لتمتص بطريقة تدريجية الصعوبات الحالية التي تعانيها البلدان المغاربية.

(أ) الأسعار: إن مصطلح السعر موجود في الإسلام منذ عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين الأربعة بالرجوع إلى القرآن الكريم الذي يؤكد على العدالة في العلاقات السوسيو- اقتصادية.

فابن تيمية (١٢٦٣- ١٣٢٨) كان أحد كبار المفكرين المسلمين الذين درسوا بعمق مسألة الأسعار(٧١). وكان يرى أن الأسعار يحددها العرض والطلب على الإنتاج في السوق، ويوضح أن «السعر الكفء» هو الذي يتم في ظروف عادية من الشفافية والتنافسية من دون ظلم ومن دون تزوير. لذلك يرى أن الدولة يجب أن تراقب الأسعار لتسهر على سير السوق وتلبية الحاجيات الأساسية في الظروف الشديدة الصعوبة، مثل الجفاف والمجاعة والحرب... الخ. لكن في الظروف العادية، فإن ابن تيمية يرى ضرورة توفر ظروف الحرية والمنافسة ـ برفض كل تواطؤ وكل احتكار ـ والشفافية مع التأكيد على معرفة السوق والمنتوجات، ونزاهة المتعاملين وحرية الاختيار.

---

(٧٠) أعمال الملتقى في ماليزيا عام ١٩٨٦ كانت مهمة جداً، لكنها تحتاج إلى أعمال وبحوث أخرى مكملة لتحسين فعالية الأدوات المالية الإسلامية كما أكد محمد عريف. وم.أ. منان في مقدمة كتابهما المشترك: Ariff and Mannan, Ibid., pp. 14 and 23.

انظر أيضاً: Ahmed A. El-Ashker, «Towards an Islamic Stock Exchange: Some Practical Questions,» (Unpublished Paper, Jeddah, Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, May 1993).

(٧١) انظر: Abdul Azim Islahi, *Economic Concepts of Ibn Taymiyyah* (Leicester, UK: Islamic Foundation, 1988).

وفي حالة الكوارث الطبيعية أو حالة الحرب، يقترح ابن تيمية تدخل الدولة لتحديد أسعار المواد الضرورية. ويرى أن تحديد الأسعار من قبل السلطات العمومية يجب ألا يكون تسلطياً، بل بعد مشاورات واسعة مع المعنيين بإشراك ممثلي البائعين والمستهلكين. ويحذر من مخاطر اية سياسة تسلطية ومساوئها في تحديد الأسعار (السوق السوداء، الرشوة. . .). هذا التذكير الموجز بأفكار ابن تيمية يسمح لنا بحصر مشكل تحديد الأسعار في الاقتصاد الإسلامي في أيامنا هذه. فإن سياسة الأسعار العادلة والمتساوية يجب أن تستهدف غايتين: التحكم في تكاليف الإنتاج والتوزيع، وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين. وهذا يعني أن سياسة دعم خزينة الدولة للأسعار سيئة من الناحية الاقتصادية. إن تطبيق الأسعار الفعلية تظهر إذاً في هذه الحال أنها حتمية، لكن يجب أن يتم تحت إشراف الدولة بالسهر على سيولة الاقتصاد وشفافية السوق.

إن التحكم في تكاليف الإنتاج يتم عبر وضع آليات تحفز المؤسسة الصناعية أو الزراعية أو الخدمات للتقليل من التكاليف وزيادة المنتوجية حتى تصبح تنافسية باستخدام تقنيات عصرية في التنظيم والتسيير. إن الشفافية في تشكيل الأسعار على مستوى المؤسسة تسمح بتحديد عوامل التكاليف الباهظة والأسباب الداخلية والخارجية لعوامل الانهيار المالي الذي يحتمل أن تتعرض له. إن التعرف على الجوانب السلبية ثم اقصاءها بالتعاون مع الدولة يُؤدي إلى تحسين ظروف سير المؤسسة، وتشجيع الاستخدام العقلاني للكفاءات البشرية، والتوظيف الحقيقي للثروات المادية، من أجل استخدام أكبر لطاقة الإنتاج، ومردودية العمل ورأس المال والزيادة الكمية والنوعية للإنتاج.

إن التحكم في تكاليف التوزيع يمكن أن يتم على مستويين: يتعلق الأمر أولاً بالطلب الشامل وزيادة الإنتاج المحلي والواردات (بحسب الأولوية)، وفي الوقت نفسه باجراءات تحسين ظروف التموين والتخزين والتوزيع لضمان سيولة حسنة للتموين بالمواد الاستهلاكية الضرورية والمواد الأولية، والمواد الموجهة الى آلات الإنتاج الصناعي والزراعي.

وبعد ذلك تأتي الأسعار، حيث يجب أن تقوم على نظام الهامش التجاري، لضمان الربح للتجار وإبعادهم عن المضاربة أو التلاعب بالأسعار، وخلاصة القول، إن الطريقة المثلى لمحاربة التضخم وحماية القدرة الشرائية للمستهلكين تتطلب زيادة الإنتاج والمنتوجية وتخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، وضمان توفر المواد بكميات كافية في السوق المحلية من جهة أخرى.

(ب) **الأجور**: إن مفهوم الأجور في الاقتصاد الإسلامي يتضمن جوانب ثلاثة، وهنا أيضاً، عالج ابن تيمية القضية بعمق. ويمكن تلخيص مفهومه كما يلي:

أولاً: إن الأجرة الكفؤة، هي التي يحددها سوق العمل، هذه الأجرة في الظروف العادية يحددها التفاوض بين العامل وصاحب العمل. وإذا كانت، لبعض الأسباب،

سوق العمل غامضة وتتضمن الشكوك التي يمكن أن تهدر مصالح أحد الطرفين، بإمكان الدولة أن تتدخل لتحديد الأجور بطريقة لا ينقص منها صاحب العمل ولا يطالب العامل بمستوى أعلى منها.

ثانياً: لقد حرّم الرسول (ﷺ) استغلال الأشخاص المحتاجين في العمليات التجارية أو الإنتاجية.

وبوفائه لسنة الرسول (ﷺ) اعتبر ابن تيمية أن العمال ومالكي رؤوس الأموال يجب أن يكافأوا على قاعدة عادلة بحسب مساهمتهم في الإنتاج من دون استغلال قوة العمل.

ثالثاً: يجب المحافظة على توازن مصالح الأشخاص لضمان العدالة التبادلية (أو توازن الأعباء والواجبات) في العلاقات السوسيو ـ اقتصادية.

وفي الحالات كلها، فإن الدولة في الاقتصاد الإسلامي، يجب أن تتدخل لتصحيح الأوضاع غير العادلة ومنع استغلال العمال، وحماية المحتاجين والحفاظ على الصالح العام.

إن المبادىء العامة لتحديد الأجور، الآتي ذكرها، والمعبر عنها بلغة عصرية وفقاً للقيم الإسلامية، تسمح للبلدان المغاربية في واقعهم الراهن بتحديد سياسة وطنية للأجور في إطار المسيرة الشاملة التي تكمل العناصر الرئيسية للسياسة الاقتصادية بقصد الخروج من التخلف. الصحيح أنه في هذا المجال، يشكل كل بلد مغاربي حالة خاصة، وأن كل جهد للتعميم يمكن أن يكون عملاً نظرياً وليس عملياً.

ومع ذلك يوجد حد أدنى من الأهداف التي يمكن أن تكون مشتركة بين هذه البلدان في تحديد سياسة وطنية للأجور بالانسجام مع الاصلاحات الاقتصادية الضرورية الأخرى.

وفي هذا الإطار، فإن أية سياسة مجددة للأسعار يجب أن تهدف إلى:

ـ وضع نظام جزاء عادل وشفاف بإشراك النقابات وممثلي العمال.

ـ وضع حد لتباين الأجور الموزعة على الفئات السوسيو ـ مهنية نفسها في مختلف قطاعات النشاط.

ـ إقامة العلاقة بين الأجور والإنتاج بوضع آليات استفادة العمال والإطارات من نتائج المؤسسة بتأسيس الجزاءات الايجابية والسلبية للمجهودات الفردية. وفي الحقيقة، فإن المحفزات الفردية والجماعية تشكل حجر الزاوية في نظام الجزاء الجديد. وبحسب هذا النظام، فإن زيادة الأجور تتم بعلاقة مع متغيرات المتوجية، وضمان الانسجام بين التطور الاقتصادي العام للبلد وكتلة الأجور.

ـ جعل الأجرة رافداً اقتصادياً قوياً لتحسين نجاعات إنتاج الخيرات والخدمات بطريقة كبيرة.

ـ تفضيل المسؤولية والتأهيل المهني والتجربة والعمل اليدوي في تحديد الأجور.

ـ تحسين، أو الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال ذوي الدخل المحدود بشكل خاص.

هذه المسألة الأخيرة تحيلنا إلى فهرسة (Indexation) الأجور التي لم يفصل فيها بين الاقتصاديين والفقهاء إلى يومنا هذا[٧٢].

إن الفقهاء يرفضون فهرسة الأجور، ويستندون إلى مبادىء «الغرار» و«الجهالة» المقررة في الشريعة. وحجتهم تقوم على سوء فهم. فهم يعتقدون أن الفهرسة تنص على تثبيت مسبق في عقد عمل شهري أو سنوي نسبة رفع الأجور على نسبة التضخم. ولما كانت نسبة التضخم للسنة القادمة يجهلها العامل وصاحب العمل في زمن الاتفاق وتتضمن الشك والريب، فقد اعتبر الفقهاء فهرسة الأجور مخالفة للشريعة ولا يمكن الأخذ بها في الاقتصاد الإسلامي.

غير أن هذا الاستنتاج الذي خلص إليه الفقهاء يرتكز إلى فرضيات لا علاقة لها بالواقع، إذ إن فهرسة الأجور تتطلب من صاحب العمل الذي يوافق عليها، رفع الأجور في الفترة التالية على أساس نسبة التضخم الملاحظ خلال المرحلة السابقة. وفي هذه الحالة هناك فرق بين نسبة التضخم الحقيقي الملاحظ والمسجّل من قبل المؤسسات الرسمية المكلفة بالاحصاءات وزيادة الأجور في المستقبل. ويتعلق الأمر بتصحيح الأجور وليس بتثبيت الفهرسة مسبقاً.

إن المسألة الحقيقية التي تطرح في البلدان المغاربية، ليست «الغرار» ولا «الجهالة»، ولكن التحويل المناسب للثروات المالية الإضافية المتوفرة لتحسين مستوى الشغل ومنتوجية العمل في الوقت ذاته، ولما كان العديد من البلدان المغاربية يعاني في الوقت نفسه البطالة والتضخم الذي بلغ أحياناً ٤٠ بالمئة سنوياً، مثل الجزائر في عام ١٩٩٤، فإن المسألة التي تطرح نفسها، هي معرفة ما إذا كانت أولوية استعمال مثل تلك الثروات الإضافية لصالح الذين هم يشتغلون، فترفع أجورهم أو تكون لصالح خلق فرص عمل جديدة لتوزيع مداخيل جديدة في إطار عملية استئصال الفقر. وهنا أيضاً يكون الجواب بحسب كل حالة على حدة.

ففي ما يخص ليبيا، وهي البلد المغاربي الأكثر يسراً، فإنها تستطيع فهرسة الأجور على نسبة التضخم لتصحيحها. وفي ما يخص موريتانيا، البلد الأكثر حرماناً في المنطقة، فإنه من الحكمة بالنسبة إليها، تحويل الثروات الإضافية لمحاربة البطالة، بخلق فرص عمل

---

(٧٢) انعقد ملتقى في جدة في مقر البنك الإسلامي للتنمية من ١٠ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، حول فهرسة الأجور، حضره فقهاء واقتصاديون عدة. ومن بين مداخلات الملتقى نسجل مداخلة محمد زرقة وعبد الرحمن يسري أحمد وحمزة بن حسين الفعر.

عبر سياسة ديناميكية للاستثمار وتنويع النشاطات.

وبين هذين الطرفين، فإن البلدان المغاربية الثلاثة يمكنها المزج بين الاثنين بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية لكل بلد.

وخلاصة القول، فإن كل نظام جديد للأجور في البلدان المغاربية يجب أن يتم ضمن برنامج عمل واسع لمحاربة البطالة. إن خلق فرص الشغل وزيادة المتوجية والاعتناء الخاص تستطيع أن تشكل العمود الفقري لتوليد فائض اقتصادي إضافي خلال مرحلة (ز + ١) التي سيدعم توظيفها لغايات توسيع النشاط والمداخيل خلال مرحلة (ز + ٢) وهكذا دواليك.

يجب أن يكون خلق فرص العمل اهتماماً دائماً، سواء في المؤسسات الموجودة في مجموع القطاعات بفضل توسيع نشاطاتها، أو في إطار خلق مؤسسات صغيرة فردية عائلية في المناطق الحضرية والريفية (خدمة الأرض، والحرف، والنقل الفردي والجماعي، والخدمات، والعمل في البيت...).

ويمكن تحقيق زيادة في مردودية العمل عن طريق التكوين المهني، وبتحفيز العمال والكوادر وبتحسين ظروف العمل وزيادة النفقات الاجتماعية للمؤسسة لفائدة العمال [طب العمل، (توفير العلاج في المؤسسة) والسكن المهني، والعلاوات...].

وأخيراً، يمكن تعزيز استفادة العمال بتوزيع أسهم عليهم من فائدة المؤسسة، إن الاستفادة تشكل عاملاً قوياً محفزاً لتحسين المتوجية في رحاب المؤسسة.

كما أن وضع نظام الجزاء العادل في إطار سياسة ديناميكية للتشغيل يمكن أن يقدم نتائج باهرة في المسيرة نحو التقدم.

(٥) التهيئة العمرانية والتوازن الجهوي

يجب على كل سياسة تنموية أن تتكفل بكل أبعاد المحيط للتقليل من اللاتوازن الجهوي والقطاعي الذي يشكل عائقاً حقيقياً في وجه التنمية.

وفي الواقع، فإن مركزية النشاطات الاقتصادية في المناطق الحضرية، والتمدن السريع فاقم في بلدان المغرب العربي التباين الجهوي على حساب المناطق الريفية الأكثر حرماناً.

إن سياسة التهيئة العمرانية والتوازن الاجتماعي تعني تصحيح التوزيع غير المتساوي للنشاطات والشغل والمداخيل، وتعزيز التضامن الاجتماعي طبقاً لرسالة الإسلام. إن مثل هذه السياسة تفرض مقاربة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن التنمية الريفية والتكامل الاقتصادي الوطني يجب أن يشكلا المحاور ذات الأولوية لتهيئة المحيط وتعزيز التنمية، بخاصة في المناطق المحرومة في إطار عادل.

والإسراع بالقضاء على المركزية الجهوية والمهنية سوف يشجع المناطق والجهات والبلديات على التكفل بالتنمية المحلية.

كما أن سكان الريف الذين قدموا التضحيات خلال الحقبات الماضية يستحقون اهتماماً خاصاً من قبل السلطات العمومية والمحلية والمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين عبر برامج عمل تستهدف غايات محددة مثل استصلاح الأراضي، وتعبئة المياه، وتطوير تربية الحيوانات والمواشي واستعمال الثروات المحلية، وخلق وحدات للصناعة الخفيفة وتوسيع شبكات الاتصال.

وفي ما يخص المناطق الجبلية، فإن فك العزلة (طرق، وجسور، والكهرباء الريفية. . .) تشكل أساس التنمية الاقتصادية الجبلية، وفي الجبال يمكن توسيع استغلال الغابات، وبعث مشاريع عدة مرتبطة بالزراعة والمياه والحرف والخدمات لخلق فرص عمل وتوزيع المداخيل وضمان تغطية جيّدة لحاجيات السكان المحليين.

وكذلك، يمكن أن تساهم سياسة التهيئة العمرانية بمختلف الإصلاحات الضرورية في القطاع الزراعي والمالي والضريبي والأجري بصفة فعالة في تقليل الاختلال واللامساواة التي تعانيها البلدان المغاربية.

إن اتخاذ مجموع هذه الاجراءات بكيفية مخططة سوف يسمح بتلبية جيّدة لمستلزمات التنمية على المدى المتوسط والبعيد، ويستجيب كذلك للتحديات الحالية والمستقبلية.

(٦) اللامركزية

يمكن أن تلعب اللامركزية دوراً إيجابياً للغاية في محاربة التباينات والاختلالات المسجلة في البلدان المغاربية سواء على المستوى الجهوي أو القطاعي.

فعلى المستوى الجهوي في إطار وطني، فإن اللامركزية تقضي على بعض الضغوطات الإدارية والتسيير البيروقراطي للشؤون المحلية من قبل السلطات الوطنية. وهذا يتطلب تدعيم المجموعات المحلية (الولايات، والمحافظات. . .) والبلديات بصلاحيات كبيرة، واستقلالية التسيير والمسؤولية والوسائل البشرية والمالية حتى تسمح للسلطات المحلية بتحريك برامج عملها. وفي الحقيقة، فإن اللامركزية تشكل عاملاً أساسياً في اختيار الأولويات وأعمال الاستثمارات والانتاج والانجاز وتسمح بالاستغلال الفعلي للثروات المحلية والتغطية السليمة للحاجيات المحلية الضرورية.

إن تعزيز السلطات الوطنية للطاقات التنظيمية والتقنية للجماعات المحلية سوف يساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية للأشغال المحلية. كما أن البلديات التي تشارك مباشرة في تسيير شؤونها المحلية، سوف تكون في موقع أحسن لتحريك السكان وتعبئتهم حول المهام التي تخصهم، وسوف تمكّن من إيجاد الحلول في مستوى التحديات في هذا الإطار من تقليص البطالة والفقر.

على المستوى القطاعي، فإن اللامركزية تعني تشجيع تحويل مراكز قرارات المؤسسات العمومية والخاصة ذات البعد الوطني لصالح وحداتها لإنتاج السلع والخدمات، أو الانجاز على المستوى المحلي بتزويدها بالمهارات البشرية والثروات المالية المناسبة.

إن تعزيز لامركزية تسيير النشاطات الاقتصادية على المستوى القطاعي (المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمات والانجاز. . .) بتحميل المسؤولية التامة لأجهزة التسيير مدعمة باستقلالية حقيقية على مستوى وحدات الإنتاج أو الانجاز، سوف تسمح بتشجيع المبادرة الخلاقة وتحسين فعالية التسيير ورفع المتوجية وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

كما أن توليد الفائض الإضافي الذي يتم تحقيقه على المستوى المحلي، يسمح بإنجاز سياسة التشغيل بفعل زيادة الاستثمارات المنتجة في إطار سياسة اقتصادية تتمحور حول تقليص الفوارق الجهوية والاختلال القطاعي ومحاربة الفقر، وكذلك تنمية النشاطات المخصصة لتلبية الحاجيات المحلية للسكان.

إن اللامركزية الجهوية والوطنية ولامركزية القطاعات لا تعني أبداً تخلي السلطات المحلية عن التزاماتها وتعهداتها، بل العكس هو الصحيح، فهذه اللامركزية المزدوجة يجب أن تكون مصحوبة بتحسين التنسيق الفعال بين الأجهزة المركزية والجهوية، وذلك بتنظيم التضامن الوطني القائم على التوزيع العادل للمداخيل الوطنية والتحويلات الاجتماعية، وكذلك بالتلبية الصحيحة للاحتياجات الاجتماعية الضرورية للسكان في مجموع مناطق الوطن.

وخلاصة القول، فإن الأخذ بمثل هذه الاصلاحات من قبل البلدان المغاربية يسمح بتحضير المستقبل بصورة جيّدة من خلال مجهودات تنموية اقتصادية واجتماعية مكثفة في إطار نظرة استراتيجية تسجل استئصال الفقر وتحسين الرخاء الاجتماعي كأولوية عليا.

إن تطبيق مثل هذه الاصلاحات بإمكانه أيضاً أن يُساهم بطريقة فعالة في تحسين النجاعة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني وفي رفع منتوجية العمل في كل القطاعات. وهذا يؤدي إلى زيادة تحفيز الإطارات والعمال والمواطنين، ويرد الاعتبار إلى القيم الإسلامية مثل: الجهد والعمل والإخلاص والتعاون والتضامن. إن مجموع هذه العوامل سوف يسمح من دون شك بتحرير الطاقات والمبادرة والعقل الخلاق.

ولضمان دوام مجهودات التنمية، يجب على البلدان المغاربية أن تكمل الاجراءات التنظيمية الداخلية لتأطير اقتصاداتها باجراءات مؤسساتية واقتصادية لتنمية التكامل المغاربي على قاعدة دائمة وسليمة.

رابعاً: شروط الاندماج المغاربي

إن الاجراءات الداخلية المرتبطة بالأهداف ذات الأولوية وبالإصلاحات الاقتصادية ستؤدي، إذا ما أحسن تطبيقها، إلى تقليص التبعية التقانية ـ بفضل تحكم أفضل في

التقانة ـ والتقليص من التبعية التجارية ـ بفضل ارتفاع الإنتاج الصناعي والفلاحي في بلدان المغرب العربي وتقليص الواردات المرتبطة بها.

كما أن النمو المتسارع للناتج الداخلي الخام (PIB) وارتفاع الموارد الداخلية الناجمة عنه ستمكن من إعادة التوازنات المالية الخارجية وستساعد البلدان المغاربية المدينة على التحكم بصورة أفضل في مديونيتها الخارجية.

وبناء مجال اقتصادي مغاربي ضمن أفق ديناميكي سيؤدي من جهته إلى تقليص التبعية الخارجية والديون الخارجية للبلدان المغاربية، وذلك بتوسيع إمكانيات الاستثمار، والإنتاج، والمبادلات والتعاون المالي على الصعيد المغاربي، وذلك في صالح مجموع البلدان المعنية.

وبناء مجال مغاربي، قائم على منهج هيكلي، يجب أن يتمحور حول أهداف مشتركة للاستثمار والإنتاج بغية زيادة حقيقية للمبادلات وتعزيز التضامن الفعال بين أعضاء المجموعة المغاربية.

ويستدعي الاندماج الاقتصادي بين البلدان المغاربية توفر مجموعة من الشروط التي يبدو أنها صعبة التوفر في الظروف الحالية. غير أن الصعوبات المختلفة التي تشهدها المنطقة المغاربية حالياً لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تحجب ما هو مهم. واضح جداً أن المصلحة الرئيسية لبلدان المغرب العربي تكمن في تجمعها الاقتصادي، وهذا من أجل تجاوز الصعوبات الداخلية والخارجية لكل طرف، وكذلك لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي لفائدة الجميع.

نحن ندرك جيداً أن هناك مقاومة من قبل بعض الأطراف التي تشكل الكل، كما ندرك كذلك العوائق المختلفة التي يمكن أن نواجهها في مختلف الميادين، غير أن تصورنا مبني على المدى الطويل وعلى أسس ديناميكية.

قد يرد علينا البعض بقولهم: إن استخدام مثل هذا المنهج في عالم معقد يشهد العديد من التحولات قد يكون مجازفة. أجل قد يكون هذا صحيحاً، ولكن ما العمل؟ إذا ما أقصينا خيار الاندماج المغاربي، نكون أمام وضعين مختلفين كلاهما خطير.

الوضع الأول: استمرار الوضع الراهن، في هذه الحالة، تبقى كل دولة مغاربية تنظر إلى مستقبلها في إطار حدودها الحالية، وبالتالي فإن التعاون المغاربي يكون، حتماً، محدوداً. كما أن زيادة حدّة الديون الخارجية والتبعية إلى الخارج ستزيد في حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل كل بلد (زيادة الفوارق الاجتماعية، انتشار الفقر... الخ). وفي هذه الحالة، ستبقى البلدان المغاربية مقسمة، وسيبقى مجهود الاندماج في الميدان ضئيلاً، في حين سيستمر الخطاب الرسمي حول الوحدة المغاربية، وسيبقى هذا الأخير ذريعة مثلما كان عليه في الماضي.

ومثل هذا التطور لا ينجم عنه إلا وضعية مأساوية، حيث ستتوقف بلدان مغاربية عدة عن دفع الديون الخارجية ولن تستطيع أن تواجه النتائج الوخيمة التي ستظهر بين سنة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ وليس في مصلحة أحد أن تتحقق مثل هذه التوقعات.

الوضع الثاني: قد تنجم عن إعادة تنظيم سياسي واقتصادي للمنطقة المتوسطية كلها تحت الراية الأوروبية، وحيث يمكن لإسرائيل أن تلعب دور المحرك. وتشكل قمة الدار البيضاء (المغرب) الاقتصادية حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عقدت في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ وعمّان (الأردن) في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ والندوة الأورو ـ متوسطية التي انعقدت أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ في برشلونة (إسبانيا) محور هذه العملية. إلا أن الآثار الاقتصادية لهذه الطريقة على البلدان المغاربية ستكون ضئيلة جداً على المديين المتوسط والبعيد، إذ في أحسن الأحوال، قد تعرف بعض البلدان المغاربية نمواً اقتصادياً من دون تنمية. هذا النوع من النمو لا يتطابق مع حاجيات الجماهير، ولا مع نموذجها الاستهلاكي، ولا مع متطلبات التنمية، ولا مع محتواها الحضاري. فاللاتنمية، والفقر، وعدم الاستقرار والتبعية تحوم حول هذه البلدان من جديد، وهشاشتها ستتزايد أكثر، حتى تتهدد هويتها الحضارية مستقبلاً.

وعلى العكس، فإن فتح الأسواق الوطنية يشكل طريق خلاص المنطقة المغاربية، وذلك بمنح بلدانها إمكانيات كبيرة للاستثمار المشترك والتعاون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وبقدر ما تكون ميادين التعاون متنوعة وواسعة، تكون المشاريع المشتركة عديدة، وبالتالي فإن فرص النجاح تتضاعف.

طريق الاندماج المغاربي لا يبدو فقط محبذاً، بل هو ممكن. وسنحاول الآن تحديد عناصره الرئيسية، وذلك ببحث إعادة تشكيل هياكل الإنتاج المادي، ثم، بناء المجال التجاري، والمالي والنقدي المغاربي.

١ ـ إعادة تشكيل هياكل الإنتاج المادي

لا شك في أن الاندماج الاقتصادي (الجهوي) في محيط متخلف يجب ألا يقتصر على ما يسمى التحرير للمبادلات. فلتحقيق هذا الاندماج، يتعين على البلدان المغاربية القيام بعمليات عميقة ومنسقة في إطار مؤسسات جهوية، وذلك قصد تحويل هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي الراهنة التي هي إما موجهة حالياً نحو التصدير (مع صعوبات السوق الخارجية المحمية في غالب الأحيان) أو انها ما تزال متخلفة.

أ ـ إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الصناعي

رأينا في ما سبق، هشاشة السياسات الزراعية والصناعية للبلدان المغاربية (الفصل الرابع) والمأزق الذي وصلت إليه (الفصل الخامس).

ومن الوسائل الأكثر فعالية للدول المغاربية للقضاء على الحواجز والخروج من التبعية

المعيقة والمتعددة الأشكال تبني استراتيجية الإصلاح الهيكلي لاقتصاداتها(٧٣). هذه الاستراتيجية يجب أن تأخذ على المستوى المغاربي نوعاً جديداً من النمو المتسارع، والذي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين:

- إعادة تشكيل هيكل استهلاك مبني على التلبية الضرورية للحاجيات الاجتماعية الحقيقية.

- تصنيعاً يشمل في الوقت نفسه تراكم وسائل الإنتاج والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية التي تلبي الطلب الحقيقي للجماهير.

وفي هذا السياق فإن الاندماج الصناعي المغاربي يجب أن يرتكز إلى المبادئ الآتية:

- ضرورة انسجام سياسات الاستثمار.

- إقامة اندماج صناعي قطاعي (Sectorielle) عن طريق اختيار الصناعات المشتركة ذات الأولوية.

- توزيع عادل لتكاليف ومزايا الاندماج بين البلدان المغاربية.

- خلق ميكانيزمات مؤسسية (Institutionnelle) ملائمة لإنجاح مهام إعادة الهيكلة الصناعية.

سنذكر بإيجاز بالنقاط الثلاث الأولى ذات الأهمية الكبرى في إقامة سياسة صناعية مغاربية:

(١) انسجام سياسات الاستثمار

من صالح البلدان المغاربية أن تحدث انسجاماً بين سياساتها الاستثمارية الصناعية على أساس التخصص والتكامل الجهويين.

من المؤكد أن تصور سياسة استثمارية مشتركة ووضعها أمران يصعب تحقيقهما في الظروف السائدة حالياً في المنطقة المغاربية... ومع هذا، فإنه من الممكن تجاوز العوارض السياسية والأوضاع الظرفية، وبالتالي إيجاد صيغ تدريجية للتشاور بين بلدان المغرب العربي.

وأهمية الظرف بالنسبة إلى مستقبل المنطقة المغاربية تحتم على بلدانها التمسك بما هو مهم فقط.

فالاستثمارات المنسقة في الزمان والمكان يجب أن تطبق في اتجاهات ثلاثة في آن واحد:

---

(٧٣) لتفاصيل أكثر حول هذه المسألة، انظر: Brahimi, *Dimensions et perspectives du Monde Arabe*, pp. 206-235.

ـ الصناعات الاستراتيجية التي تساهم في تكوين رأس المال هي بالضرورة كبيرة وذات رؤوس أموال ضخمة. وتحقيق مثل هذه الاستثمارات في ظروف مثلى يستدعي أن تقام على مستوى مغاربي، وذلك بالنظر إلى أنها غير قابلة للتجزئة. هذه الاستثمارات الاستراتيجية تخلق اقتصادات السلّم والاقتصادات الخارجية (Economies d'Echelle et Economies Externes) وتعزز التضامن وشبكة التكامل على المستوى المغاربي.

ـ الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة (اسمنت، مواد بلاستيكية، منتوجات نصف مصنعة، قطع غيار، خدمات من الباطن (Sous-Traitance). . . الخ.) يمكن أن تدرج في إطار جهوي بين بلدين مغربيين أو أكثر.

ومجموع هذه الاستثمارات المقامة والموزعة في المجال المغاربي بطريقة نسبية في الاتجاهات الثلاثة المذكورة يُمكّن من رفع رأس المال والإنتاج، والتشغيل، والفائض المتوفر، وتعزيز التكامل وتنشيط الاندماج المغاربي.

إن تنسيق الاستثمارات على المستوى المغاربي أمر حتمي إذاً. هذا التنسيق يمكن أن يأخذ شكل تنسيق المخططات الوطنية أو البرامج الاقتصادية إذا كان الخيار الأول غير ممكن. ويمكن هنا اعتماد طرق عدة. فالتنسيق قد يبنى على أساس مناظرة مختلف البرامج الوطنية للاستثمار، وذلك بقصد تجنب التشغيل المزدوج، أو على العكس السماح بخلق إنتاج مشترك حقيقي. وبين هذين الحلين المتباعدين توجد طرق عدة للتنسيق. المهم بالنسبة الى البلدان المغاربية هو أن تتخذ إجراءات هدفها تسهيل التخصص الجهوي الذي يمكن أن يتوسع إلى العديد من الفروع الصناعية. هذا التخصص الجهوي يمر عبر اختيار الصناعات المشتركة ومواقعها.

(٢) الاندماج الصناعي واختيار الصناعات المشتركة

التخصص الجهوي والاندماج الصناعي بين البلدان المغاربية يجب أن يحقق أهدافاً ثلاثة: خلق التكامل بين مختلف الاقتصادات المغاربية، ورفع مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي المغاربي، والتعزيز الفعلي والثابت للتضامن.

أما اختيار الصناعات المشتركة، والمشاريع المشتركة، وكذلك التشاور الدائم والمنظم بين البلدان المغاربية فيمثلان وسيلة فعالة للتصنيع وإعادة الهيكلة الجهوية. وتنسيق الاستثمارات يجب أن يشمل قطاعات الأنشطة «المدمجة» المتنوعة مثل الطاقة، والبتروكيمياء، والحديد، والصلب، والصناعة الميكانيكية، والمعدنية، والالكترونية، إلى جانب الصناعات الوسيطة (مصانع الأسمنت، إنتاج المواد نصف الجاهزة، خدمات التهيئة) والصناعات الخفيفة التي يوجه إنتاجها إلى الاستهلاك النهائي.

والتخصص والتعاون في الصناعات الاستراتيجية، مثل صناعة السيارات والآلات الزراعية، وصناعة معدات تحلية ماء البحر (التي يمكن ادماجها من الآن بنسبة ٨٦ بالمئة والتي يمكن أن تصل إلى ٩٦ بالمئة في عشر سنوات)، وصناعة الحديد والصلب. . .

الخ. ، تفرضهما الرغبة في إحداث أثر الحجم واقتصادات الإنتاج على نطاق واسع.

وأخيراً، فإن التوزيع العقلاني للصناعات الوسيطة والخفيفة في المجال المغاربي يحركها التكامل وأواصر التضامن التي ستقام بين مختلف الشركاء المغاربيين العموميين والخواص والعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى (استعمال مقاييس معامل رأس المال، والقيمة المضافة، ومرحلة تعويض الاستثمارات. . . والبحث عن الفعالية والعقلانية الاقتصادية بوضع حد للتوظيف المزدوج والتبذير الناجم عن عدم الاستغلال الكافي للقدرات الموجودة، وأثر التشغيل، وأثر ميزان المدفوعات. . . الخ.).

ولتسهيل التخصص والتكامل المغاربيين في مجموع الفروع الصناعية، على البلدان المغاربية أن تعتمد، في الوقت نفسه، سياسة مشتركة لتوزيع الفوائد وتكاليف الاندماج الصناعي.

(٣) توزيع الفوائد والتكاليف

كما جاء أعلاه، فإن الهدف البعيد المدى للاندماج الاقتصادي المغاربي هو تعديل هياكل الإنتاج الصناعي الحالي بقصد الوصول إلى مرحلة تطور اقتصادي واجتماعي أكثر تقدماً. المحرك الرئيسي الذي يجب أن يدفع أي مغاربي ليكون جزءاً في المجموعة هو إمكانية تحقيق بعض الفوائد.

والفوائد الرئيسية التي يمكن للبلدان المغاربية أن تجنيها من الانضمام إلى سياسة صناعية مشتركة هي أربع على الأقل:

ـ تغيير الهياكل الصناعية، وتطوير الصناعات الطاقوية، والبتروكيمياوية، والحديد والصلب، والميكانيكية، والتعدينية، والالكترونية والجاهزة في إطار مغاربي سيساعد على إقامة وحدات إنتاج صناعية مشتركة وديناميكية قادرة على الإسراع في عملية التنمية وتحويل الهياكل في كل المنطقة.

ـ التوزيع الجغرافي للوحدات الصناعية يمكن أن يصبح سهلاً عن طريق التوزيع الإضافي لوسائل الانتاج بحسب مختلف اقتصادات المنطقة. والاجراءات المختلفة لتقاسم الأعباء وإقامة إنتاج مشترك (تشترك فيه كل الأطراف) ستمكن من تقويم آثار استقطاب بعض الوحدات الصناعية التي يتم تقاسم أرباحها بين الأطراف كلها.

ـ فائدة اقتصادات السلّم، وبناء مجال اقتصادي مغاربي سيخلق سوقاً واسعة. وبهذا يمكننا إنجاز وحدات صناعية بتكاليف أقل بفضل الحجم الكبير للإنتاج. هذه السوق الواسعة تمنح حظوظاً أكبر لتخصص مغاربي. السوق الموسعة تجعل من الممكن تحقيق اندماج عمودي وأفقي لمختلف النشاطات الصناعية، ويمكّن من تحقيق تقشف وتقليص الواردات من خارج المنطقة ورفع مستوى المبادلات في داخلها.

ـ الإسراع في نمو الإنتاج الصناعي. بما أن الاندماج الاقتصادي المغاربي يمكّن من

إنجاز مشاريع صناعية جديدة وعديدة، فإن هذا سيساهم في زيادة مستوى نمو الإنتاج الصناعي على المستوى المغاربي.

لهذا، فإنه يجب أخذ الاحتياطات الكافية حتى لا تصبح عملية الاستقطاب، المرتبطة بالاقتصادات الخارجية والناجمة عن وجود صناعات مكمّلة وخدمات متنوعة في بعض بلدان المنطقة، عائقاً للبلدان المغاربية الأخرى. من هنا تأتي ضرورة تشاور مغاربي مستمر بخصوص تحديد مواقع الصناعات الجديدة، وذلك لكي تكون فوائد النمو موزعة بين مختلف بلدان المجموعة المغاربية. وللعلم، فإن إحدى الوسائل الأكثر فعالية للاندماج الصناعي والتوزيع العادل للمزايا والتكاليف تكمن في خلق مؤسسات مغاربية مشتركة في بعض الفروع. وسيسهل التمويل والتسيير المشترك لهذه المؤسسات الجهوية في تراكم رأس المال، وفي الوقت نفسه يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من اقتصادات السلّم والاقتصادات الخارجية التي تنجم عن آثار الربط الناجمة عن النشاط المعني، وكذلك الإنتاج الواسع والتسيير المشترك.

إن مجموع العوامل التي بحثناها باختصار تساهم في تقليص هشاشة اقتصادات البلدان المغاربية وتبعيتها للخارج وتشكل عوامل مهمة لتعزيز الروابط الاقتصادية المغاربية وإعادة هيكلة اقتصادات بلدان المنطقة بأقل التكاليف.

وإعادة هيكلة القطاعات الصناعية جديرة بأن تتمم بإعادة تشكيل هيكلة القطاع الزراعي.

ب ـ إعادة تشكيل الهيكلة الزراعية

إن الزراعة المغاربية تستحق اهتماماً أكبر من أجل جعلها قطاعاً عصريا مندمجاً بالاقتصاد الوطني والاقتصاد المغاربي، ولتحتل مكانة أكبر في النمو الاقتصادي في المنطقة.

وفي هذا المجال، فإن منطقة المغرب متميزة بوجود صنفين من البلدان. من جهة، هناك المغرب، وتونس، بدرجة أقل، اللذان طورا قطاعاً زراعياً مروياً، ولكنه موجه نحو التصدير، وفي الوقت الذي يصدران فيه الفائض الزراعي (فواكه، خضر، أسماك) فإنهما يعانيان العجز في بعض المواد الزراعية ذات الاستهلاك الواسع، والتي تعوض عن طريق الاستيراد. ومن جهة أخرى، هناك الجزائر وليبيا، اللذان كانت لديهما إمكانيات مالية كبيرة في العقود الأخيرة، لكنهما همشا الزراعة، وهما اليوم مستوردان كبيران للمنتوجات الزراعية ـ الغذائية.

إن الواردات الغذائية الجزائرية والليبية شكلت ٧١ بالمئة من مجموع الواردات الغذائية المغاربية في عام ١٩٨٠، و٧٤ بالمئة في عام ١٩٨٥ (١٩٨٩)، و٧٢ بالمئة في عام ١٩٩١.

ففي عام ١٩٩٥ شكلت واردات الجزائر الغذائية حوالى ٩٠ بالمئة من الحاجيات

الاستهلاكية. وتراوحت الفاتورة الغذائية المغاربية ما بين ٤,٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠ و٥,٣ مليار دولار في عام ١٩٩١.

ويجب إحداث تحولات مهمة في القطاع الزراعي في البلدان المغاربية من أجل إعطاء دفع سريع لعملية الاندماج. إن تحسين الزراعة يتطلب استثمارات مهمة وتغييرات في شروط الإنتاج (الإصلاح الزراعي، زيادة المساحات المسقية لصالح الفلاحين الصغار، مكننة الزراعة، التكوين التقني الملائم، تحسين شروط التسويق...). وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه الاجراءات تدخل في إطار السيادة الوطنية، ويمكن القيام بها على المستوى الوطني قبل كل شيء. إن الطابع الوطني المحض لهذه الاجراءات يمكن أن يشكل عائقاً في وجه خلق زراعة مغاربية وسوق زراعية مغاربية ربما. لكن هذا المجهود يمكن أن يُبذل في إطار الاندماج المغاربي. وبالفعل، فإن هذا الإطار الجهوي ملائم جداً لخلق هيئات جهوية للبحث والتكوين، وتكييف التقنيات الحديثة مع ظروف المحيط البيئوي البشري ووضع وتنفيذ مشاريع زراعية جهوية كبرى...

إن التخصص والتعاون في هذا الميدان سيساعدان على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في تراكم رأس المال، وذلك بفعل تنامي الفائض الزراعي الذي يمكن أن يتوفر، كما سيساعدان على زيادة المبادلات الزراعية ـ الغذائية بين البلدان المغاربية. إن إنشاء سوق زراعية مغاربية سيساعد على تطور الإنتاج الفلاحي ورفع مستوى المبادلات المغاربية وعلى تشجيع خلق وحدات صناعية لتثمين المنتجات الفلاحية (معلبات الفواكه والخضر، ومعالجة القطن، ومعامل تكرير السكر... الخ.). وبهذا تزيد الزراعة في إمداد الصناعة باللوازم على الصعيد المغاربي.

وفي الوقت نفسه، فإن خلق سوق زراعية مغاربية قد يدفع إلى إيجاد وحدات صناعية جديدة (أو توسيعها إذا كانت موجودة) وتلعب دور المزود للفلاحة باللوازم مثل الصناعات الكيماوية (الأسمدة)، والبتروكيماوية (المواد البلاستيكية)، والميكانيكية (جرارات، حاصدات، دارسات)، ومواد البناء (إسمنت، آجر، خشب...). إن تنمية القطاع الزراعي في إطار مغاربي يسمح بزيادة فرص تصنيع البلدان المعنية في إطار تخصص جهوي.

إن تنسيق الاستثمارات في هذا القطاع، مثل القطاع الصناعي، يفرض نفسه. وتقدير الاستثمارات الزراعية المبذولة على الصعيد المغاربي على أساس الاكتفاء الذاتي الغذائي يستدعي دراسات وحسابات مطولة حول كل منتوج فلاحي. هذه الأعمال تتجاوز إطار هذه الدراسة المتواضعة. لكن مع ذلك فإنه من الممكن جداً، ولو بشكل تقريبي، تقدير قيمة الاستثمارات الضرورية لوضع حد نهائي للعجز الغذائي للمنطقة المغاربية. وللقيام بهذا الحساب التقريبي، الذي يتضمن بالضرورة بعض الشوائب، فإننا انطلقنا من الواردات الزراعية ـ الغذائية للبلدان المغاربية الخمسة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩١ التي وصلت إلى ٤,٩ مليار دولار في ١٩٨٠، و٥,٨ في ١٩٨٩ و٥,٣ مليار دولار في

١٩٩١. وبما أن الهدف المتوخى هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، فإنه يجب الاتجاه نحو التقليص التدريجي للواردات الزراعية من خارج المنطقة. واعتماداً على فرضيتي ارتفاع منسوب معدل الطلب على الغذاء بنسبة ٤ بالمئة و٦ بالمئة سنوياً (اللذان هما من المحتمل أن يكونا أعلى من معدل النمو الحقيقي، وهذا لتحسين مستوى التغذية ومحاربة سوء التغذية التي ستسود في بعض البلدان)، فإن الواردات الغذائية القادمة من خارج المنطقة المغاربية ستكون على التوالي ٨,٥ وأكثر من ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة لـ ١٩٩٥. ولكي تنتج المنطقة المغاربية و/أو بلدان عربية أخرى ما يعادل هذه الواردات ابتداء من ٢٠١٠ وبناء على قاعدة معامل هامشي لرأس المال بـ ٧ (المعدل العام العربي)، فإنه من الضروري استثمار إما ٥٩,٢ (فرضية نمو بـ ٤ بالمئة) أو ٧١ مليار دولار (فرضية نمو بـ ٦ بالمئة) بين ١٩٩٦ و٢٠١٠، أي بمعدل ٤ إلى ٥ مليارات دولار سنوياً، آخذين بعين الاعتبار آجال نضج الاستثمارات.

وبما أن السودان لديه قدرات ضخمة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني، فإنه من الممكن التفكير في تأسيس شركة مغاربية ـ سودانية تعمل على استصلاح الأراضي المستثمرة يوجه إنتاجها الى البلدان المغاربية. إن التعاون المغاربي ـ السوداني الذي سيضاف إلى جهود تنمية القطاع الزراعي المبذولة في المنطقة المغاربية يمكن أن تحل نهائياً مشكلة التبعية الغذائية المغاربية تجاه المنطقة غير العربية. وفعلاً، فإنه مهما بذلت البلدان المغاربية من جهود لتنمية الزراعة، فإنها لن تكون قادرة على إنتاج كل السلع الزراعية ـ الغذائية التي ستكون بحاجة اليها مثل الحبوب، والبنجر السكري، والبقول، واللحوم الحمراء. . . الخ. ، والتي يمكن في الحالة هذه، إنتاجها في السودان. هذا الخيار يستدعي إرادة سياسية كبيرة من الدول المغاربية بقصد بناء مجال جهوي بفضل تعاون متين مبني على أهداف واضحة وموارد بشرية ومالية ومادية تجند جماعياً من أجل الوصول إلى هذه الغايات.

في هذا الإطار، فإن البحث عن الانسجام الاجتماعي، وتحسين مستوى معيشة سكان الريف، وإدخال و/أو توسيع التقدم التقني، وكذلك تكوين المزارعين وزيادة عددهم، كلها عوامل ستساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين والإسراع في عملية اندماج القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والاقتصاد المغاربي.

وأخيراً، فإن تحسين المنشآت القاعدية الجهوية (وسائل النقل الجوي، البري، السككي، والبحري، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وسائل التخزين. . . الخ.) كلها ستلعب دوراً إيجابياً في تنمية المبادلات المغاربية.

٢ـ بناء المجال التجاري والمالي والنقدي المغاربي

إن إقامة سياسة مغاربية مشتركة ديناميكية لإعادة هيكلة الصناعة والزراعة ستؤدي إلى تنمية المبادلات التجارية المغاربية، وستساهم في تعديل بنية التجارة الخارجية لمختلف بلدان المنطقة.

أـ تنمية السوق الجهوية المغاربية

ليس من الضروري التذكير بأن وجود سوق وطنية ضيقة من جهة، وعدم كفاية الطلب الفعلي لبلد ما من جهة أخرى، يمثلان عاملين يعرقلان الرقي الاقتصادي والاجتماعي للسكان، في بلد متخلف. كما أن توسيع السوق الجهوية لا يمكنه أن ينجم عن مجرد تجميع بسيط للأسواق الوطنية.

يجب الشروع في سياسة مغاربية جديدة للاستثمار، وذلك بقصد تحقيق توزيع متكافىء لمزايا الاندماج الاقتصادي. وزيادة الاستثمارات ستؤدي إلى رفع الإنتاج الزراعي والصناعي وستمنح فرصاً جديدة لخلق مجالات عمل. كما سينتج عنها ارتفاع مداخيل الفئات الاجتماعية المحرومة، وبالتالي ارتفاع الاستهلاك الذي سيؤدي من دون شك إلى مضاعفة فرص الاستثمار. . . وهكذا دواليك. وهذا بطبيعة الحال سيتطلب آجالاً، الأمر الذي يسمح للبلدان المغاربية بوضع ميكانزمات ومؤسسات مشتركة للحصول على أفضل النتائج من توسيع السوق الجهوية.

إن توسيع النشاطات الإنتاجية سيسمح للبلدان الأعضاء بتحقيق الأرباح والاستفادة من الكثير من اقتصادات السلّم والاقتصادات الخارجية المرتبطة بتكوين مجال اقتصادي جهوي سيضم أكثر من ١٢٥ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥.

إن تنويع الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادته سيؤديان إلى زيادة المبادلات المغاربية التي ستكون البلدان المغاربية المستفيد الرئيسي منها، كما أن توسيع التجارة بين البلدان المغاربية قد يخلق امتيازات حقيقية، وتقليصاً ملحوظاً في التكاليف، وسيساهم في تعزيز التضامن بشكل فعلي ودائم. بالإضافة إلى المزايا الداخلية التي يمكن للبلدان المغاربية الحصول عليها، وكذلك تنمية السوق الداخلية، فهناك نتائج إيجابية أخرى ذات مصدر خارجي، من بينها اثنان جديران بالذكر وهما: تعزيز القدرة التفاوضية وتنويع المبادلات الخارجية.

(١) تعزيز القدرة التفاوضية

إن توسيع السوق المغاربية سيسمح بزيادة القدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء في المجموعة المغاربية مع الخارج، من أجل صادراتها ووارداتها في آن واحد. فعلى مستوى الصادرات، يسمح الإطار الجهوي بإقامة هيئات وميكانزمات جهوية هدفها تحسين انسجام البلدان المغاربية في التفاوض مع البلدان المصنعة و/أو المجموعة الأوروبية.

من جهة أخرى، فإن تنسيق النشاطات مع البلدان العربية الأخرى، وبلدان العالم الثالث، قد يكون مفيداً في عملية الكفاح من أجل الاستقرار وتحسين عائدات الصادرات. فالنتائج التي يمكن للبلدان المغاربية جنيها جماعياً بالتنسيق مع بلدان أخرى من إفريقيا وآسيا ستكون أكبر بكثير من تلك التي حققتها على انفراد إلى حد الآن.

(٢) تنويع التبادلات

إن المغرب العربي، بـ١٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، يشكل مجالاً اقتصادياً وسوقاً مشتركة مهمين. إن البلدان المغاربية عليها ألاّ تتجاهل التحولات الاقتصادية والتقانية التي تحدث في العالم، وكذلك تأثيرها على الاستراتيجيات التجارية للبلدان الصناعية.

على البلدان المغاربية أن تخرج من التقابل (وجهاً لوجه) السياسي والاقتصادي مع متعامل واحد فقط (ليبيا مع إيطاليا، فرنسا مع باقي البلدان المغاربية)، هذه المقابلة التي تضرّ بها نظراً الى عدم تكافؤ مصالح الجانبين.

إن المبادلات التجارية المغاربية مع فرنسا تمثل حوالى ثلث تجارتها الخارجية، في حين تشكل هذه البلدان أقل من ٣ بالمئة من المبادلات الخارجية لفرنسا، كما أن المغرب العربي يتكبد خسائر مهمة سنوياً في إطار عملية تجارية مكررة وذات أهمية مالية ضخمة.

وهذا يرجع إلى وجود شبكة مصالح فرنسية في الأجهزة الاقتصادية المغاربية تعمل في الخفاء.

وهناك العديد من الفضائح التي تكشف من حين الى آخر، ولكن سرعان ما يتم إخفاؤها. إن البلدان المغاربية تدفع أثماناً مرتفعة جداً من دون مبرر في تبادلاتها التجارية مع فرنسا.

ومن المؤكد أن الشفافية في العلاقات التجارية الفرنسية المغاربية التي ستنجم عن التكامل المغاربي وتطبيق الديمقراطية وبروز مسؤولين وطنيين نزهاء وأكفاء سيمكن من إيقاف هذه الممارسات والأثمان الباهظة جداً غير المبررة والامتيازات غير الشرعية، على حساب الصالح العام.

إن إعادة تحريك المبادلات التجارية وتوسيعها الى جهات أخرى في العالم مثل الوطن العربي، وافريقيا وآسيا (ماليزيا، اندونيسيا، الباكستان واليابان. . . الخ.) وأمريكا، وأيضاً بلدان أوروبية أكثر تنافسية أخرى يمكن أن تعود أكثر بالفائدة على المغرب العربي.

كما أن تعزيز قدرة البلدان المغاربية على التفاوض وتنويع مبادلاتها، المرتبطة بخلق سوق مغاربية واسعة وإحداث تكامل اقتصادي مغاربي يؤدي بكل تأكيد إلى تقليل اللاتوازن في ميزانها التجاري وإقامة توازن مالي خارجي، والحد من التبعية إلى الخارج وتصحيح اقتصادات البلدان المغاربية.

وخلاصة القول، إن التكامل الاقتصادي يشكل وسيلة جادة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب العربي. ومن المؤكد أن التكامل المغاربي ينظر إليه في بعض الأوساط على أنه تحديد لحرية العمل الوطني و/أو السيادة الوطنية، أو حتى أنه مصدر هيمنة سياسية من قبل البلد أو البلدان الأكثر قوة في المنطقة، ولكن ماذا تعني السيادة الوطنية بالنسبة إلى الجزائر وتونس والمغرب، وهي بلدان مقيّدة بشروط (صندوق

النقد الدولي)، في وقت تزداد ديونها وتبعيتها إلى الخارج من سنة إلى أخرى؟

وهناك صعوبة سياسية أخرى، حيث تعتبر بعض البلدان أن حرية تنقل البضائع والأشخاص تشكل عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، خصوصاً مما يسميه الغرب «الأصولية». غير أن العائق الرئيسي للتكامل الاقتصادي المغاربي يتشكل من الأنظمة المغاربية نفسها، حيث تختلف مصالحها عن مصالح الشعوب المغاربية. وعلى البلدان المغاربية أن تقبل بعضها البعض كما هي عليه، وتعمل جماعياً تاركة وراءها نقاط الاختلاف، وأن تتفق على تنفيذ ما تتفق عليه في مختلف الميادين مع وضع المصلحة العليا لشعوب المنطقة فوق كل اعتبار.

ب ـ الاندماج المالي والنقدي المغاربي

نحن ندرك جيداً الصعوبات والمقاومات التي قد تبديها الأنظمة المغاربية في وجه أية محاولة لتعزيز التضامن الجهوي في الميدان المالي والنقدي بصفة عامة، وبخاصة عندما تكون مبنية على قواعد إسلامية صرف. لكننا نعتقد أنه يجب بذل حد أدنى من الجهود على الصعيد المغاربي بهدف خلق انسجام بين الامكانيات المالية الوطنية على مستوى الادخار العام، والادخار الخاص والضريبة. إن طبيعة المشاكل المالية وحدتها تختلفان من بلد الى آخر، لهذا فإن المهمة لا تبدو سهلة، إذاً. غير أن تضافر جهود هذه البلدان، وتنمية التعاون المالي والنقدي في ما بينها سيساعدان على تجاوز العديد من العقبات، كما أن هذه البلدان تستطيع جماعياً تجاوز عقبة ندرة رأس المال. إن تحليل الاقتصادات المغاربية من زاوية الفائض الاقتصادي يسمح باكتشاف أفضل للقدرات الكامنة والامكانيات الهائلة للتمويل. وبما أن دور الدولة في الاقتصاد في هذه البلدان مهم على العموم، على رغم عمليات الخصخصة في إطار البرنامج المفروض من قبل صندوق النقد الدولي، فإن الدولة بمقدورها تجنيد مصادر مالية مهمة، وذلك عن طريق وسائل عدة من بينها الضريبة المباشرة وغير المباشرة، والأسعار، والتوجيه العقلاني للقطاع الخاص، والتسيير العقلاني والعلمي للمؤسسات العمومية تسييراً نظيفاً للأموال العمومية، وسياسة ديناميكية للقضاء على المركزية. ومن جهة أخرى، يمكن اتخاذ سلسلة من الاجراءات على الصعيد المغاربي بغية تعزيز التضامن، والانسجام والاندماج المالي والنقدي. هذه الاجراءات مرتبطة بالدفع الجهوي والتمويل والتنمية الجهوية والاندماج النقدي ودور العملة الجهوية[٧٤].

ج ـ الأبعاد الإنسانية للاندماج

الاجراءات الملموسة المقترحة ذات العلاقة بإعادة هيكلة الإنتاج المادي، والمبادلات، وخلق مجال مالي ونقدي جهوي بين البلدان المغاربية هي أمور جديرة بأن تعزز بخطوات

---

(٧٤) إن المسائل الخاصة بخلق مجال مالي جهوي، بجهوية الأجور، وتمويل التنمية الجهوية والتكامل النقدي تم التعرض لها، في: المصدر نفسه، ص ٣١٨ـ ٣٤٨.

وإجراءات أخرى هدفها تعزيز التضامن الاقتصادي والاجتماعي الجهوي، وذلك بادماج العامل الإنساني والبعد الثقافي في هذه المهمة الكبيرة.

وكل عمل جماعي في اتجاه الاندماج المغاربي المتعدد الأبعاد، لكي يكون دائماً، عليه ألا يتضمن فقط الحلول الفنية الملائمة في مختلف المجالات وإنما، وبالخصوص، أن يشتمل أيضاً على الأبعاد الإنسانية الثقافية والروحية المتماشية مع تعاليم الإسلام.

وتتمثل هذه الاجراءات في أنه على البلدان المغاربية أن تضع سياسة جهوية مشتركة لتنمية الموارد البشرية التي تطبق بالتدريج.

وتشكل ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي والتقني والثقافة والإعلام والاتصال محوراً أساسياً في تكوين مجال جهوي بين البلدان المغاربية. ويمكن القيام بعمليات منسجمة ومنسقة في مختلف هذه الميادين على المستويين النوعي والكمي بقصد رفع المستوى الثقافي المبني على القيم الإسلامية، وضمان تجنيد الموارد البشرية للخروج من التخلف والتبعية الثقافية والاقتصادية للخارج، والوصول إلى مستوى أعلى من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الإسلامي الأصيل، والانفلات من أي شكل من أشكال السيطرة الأجنبية، مع البقاء منفتحين على العالم، وتكييف المكتسبات الإيجابية المحققة في الخارج مع المعطيات المحلية.

إن البعد الإنساني والثقافي للاندماج الجهوي المغاربي يحتاج وحده إلى دراسات وأبحاث كثيرة تتجاوز إطار هذه الدراسة.

وفي الختام، فإن المنطقة المغاربية المقسمة حالياً والتابعة ثقافياً واقتصادياً، تتوفر على طاقات بشرية ومادية ومالية على الصعيدين الوطني والجهوي للخروج من المأزق والتغلب على التخلف المتعدد الأوجه. لهذا، فإن على البلدان المغاربية بذل جهود حثيثة على الصعيد الداخلي لتحقيق الأهداف ذات الأولوية، مثل تقليص الفقر وتنمية الموارد البشرية والنشاطات الإنتاجية. وعلى الصعيد الجهوي، فإن الاندماج المغاربي يفرض نفسه كحتمية ضرورية ليس فقط لتقليص الديون المغاربية والتبعية للخارج، لكن أيضاً لخلق مجال اقتصادي مغاربي بغية تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة.

هذا كله ممكن إذا قبلت البلدان المعنية لعب الورقة الديمقراطية، واحترام تعاليم الإسلام، وادماج قيمه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لضمان الانسجام والتناسق الاجتماعيين، والتضامن الجهوي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في كامل المنطقة.

خاتمة

إن مجموع العوامل الداخلية والخارجية التي حللناها خلال هذه الدراسة تبيّن أن المغرب العربي في مفترق الطرق، وأن المرحلة الراهنة هي مرحلة مصيرية، وأن المرحلة المستقبلية القريبة من (خمس إلى عشر سنوات) ستكون حاسمة بالنسبة إلى مستقبل المغرب العربي.

كما أن فحص استراتيجيات التنمية الوطنية خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة، تبين، على الرغم من النتائج الإيجابية هنا وهناك، محدودية الخيارات السياسية والاقتصادية للبلدان المغاربية، حيث أدّت بها النظرة الوطنية الجزئية إلى المأزق.

إن إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥ـ والتي لم تستجب بصفة شاملة إلى التطلعات الشعبية ـ هزت مصداقية الأنظمة، وعمّقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وأزمة الثقة بين الشعب والحكومات. كما أن التعطش الى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والشفافية في تسيير الشؤون العمومية توضح عمق الأزمة السياسية في مختلف البلدان المغاربية.

وعلى المستوى المغاربي، لم تفلح مختلف محاولات التكامل الاقتصادي منذ عام ١٩٦٤ في بناء المغرب العربي، على الرغم من الآمال الخيّرة التي غذاها الاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩. كما تأخرت النشاطات المؤسساتية المشتركة منذ عام ١٩٩٢، وهو تاريخ الانقلاب العسكري في الجزائر الذي وضع حداً للعملية الديمقراطية، وأغرق البلاد في مواجهة دموية مؤلمة، وأدى الى انطواء الجزائر على نفسها، حيث تمارس السلطة سياسة قمع لم يسبق لها مثيل ضد الشباب بصفة خاصة، وذلك لتضمن بقاءها في الحكم، وهو ما دعم قوى التفريق على مستوى المغرب العربي.

إن إغلاق الحدود الجزائرية ـ المغربية من قبل النظام الجزائري في آب/ اغسطس ١٩٩٤ كرد فعل لفرض السلطات المغربية على الجزائريين تأشيرة الدخول إلى التراب المغربي سبّب أيضاً ضربة قاسية لمشروع بناء المغرب العربي.

أما انعزال ليبيا بفعل العقوبات الدولية بعد قضية «لوكربي» فقد ساهم كثيراً في برودة العلاقات بين البلدان المغاربية.

ويوضح الإخفاق المزدوج على المستوى الوطني والمغاربي للاستراتيجيات المتبعة أن

وقت التغيير قد حان. فخيبة أمل الشعوب المغاربية ومرارتها يمكنهما أن تولدا مفاجآت إذا لم تتخذ التدابير اللازمة بصفة عاجلة، فالوقت ليس وقتاً للوصاية الأبوية واللامبالاة واحتقار الجماهير.

ولذلك نجد سؤالاً واحداً يفرض نفسه: «إلى أين يتجه المغرب؟» والإجابة التي تفرض نفسها هي: إن التجديد الوطني وحده على مستوى كل بلد، والبناء القوي للمغرب العربي على المستوى الجهوي بإمكانهما حماية الهوية الحضارية المغاربية العربية-الإسلامية، وإنقاذ المغرب العربي من كارثة شبه مؤكدة.

وفي واقع الحال، فإن الشعوب المغاربية لا تقبل أبداً الاستمرار في سياسات اقتصادية مفلسة حتى وإن تضمنت في بعض الأحيان جوانب إيجابية. إن حالة الجزائر لها دلالة، فمهما قيل في هذا الشأن، فإن الجزائر هزتها رياح تغيير قوية تقوم على احترام القيم الإسلامية (التي لا علاقة لها بالأصولية) واحترام حقوق الإنسان الأساسية، والحريات الفردية والجماعية، والحق في الكرامة والازدهار الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي. إن القمع الشديد للنظام العسكري سوف يؤخر الأشياء، لكنه لا يوقف إرادة التغيير القوية. ولذلك تفرض الممارسة الديمقراطية في إطار السلم والشفافية والجدية نفسها لإنقاذ الأهم. وما ينطبق على الجزائر صالح للبلدان المغاربية الأخرى، إذ إن الفرق بين الجزائر والبلدان الأخرى ليس في طبيعة المشاكل، وإنما في درجتها فقط.

إن طريق النجاة الوحيدة للمرحلة القادمة تكمن أساساً في «دمقرطة» الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المغاربية. وهذا يسمح بإبراز الاطارات الماهرة والنزيهة التي تستفيد من ثقة الشعوب ودعمها. إن المراقبة الشعبية ووجود «السلطة المضادة» (Contre-pouvoirs) تسمح بالجزاء في حالة الانحراف أو تحويل السلطات. ومن جهة أخرى، فإن الرهانات والتحديات في أيامنا هذه، تجعل العمل المحدود على المستوى الوطني غير كاف في عالمنا هذا المشحون والمليء بضغوطات خارجية كبيرة.

وفي الواقع، يتميز العالم اليوم بتشكيل تجمعات اقتصادية جهوية، وبوجود مجالات اقتصادية واسعة أو بخلقها. وفي هذا الإطار، يصبح البناء المغاربي ضرورة. فبعضهم يتكلم عن «مغرب الشعوب»، وبعضهم عن «مغرب الدول»، إلا أن الوقت ليس وقت المشاكل المفتعلة، ولا المظاهر الخادعة، ولا جفاء العلاقات.

إن بناء المغرب العربي من قبل أجيال المستقبل يجب أن ينطلق على قاعدة قوية ومن دون تأخير، وألا ينتهي عند تأسيس «سوق مشتركة» تنسخ نموذجاً طبق الأصل عن النموذج القائم، بل يجب أن يستهدف تجديداً حقيقياً للنموذج الهيكلي. وهذا ليس محبذاً فقط، بل هو ممكن التحقيق. فالمغرب العربي أكثر توافقاً وانسجاماً مما يظن، إن كان من حيث النظرة الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية أو الثقافية، أو من حيث النظرة السوسيو-ديمغرافية، كما أسلفنا في القسمين الأولين من هذا الكتاب.

وهناك اعتبارات مشتركة عدة تاريخية وإنسانية واقتصادية تفرض منحى جديداً

منفصلاً تماماً عن ممارسات الماضي القريب.

وعلى البلدان المغاربية أن تعتمد أولاً على طاقاتها وثرواتها الداخلية، وأن تعتمد على حضارتها المشتركة في مسيرتها الجديدة. هذه المسيرة يجب أن تكون شاملة ومنسجمة. ونظراً الى ثقل، وتعقد، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يجتازها المغرب العربي وضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمرحلة القادمة والتحديات المتعددة التي يواجهها وسيواجهها المغرب العربي، فإن كل سياسة مغاربية للتكامل، لكي تكون دائمة يجب أن تتضمن أعمالاً جذرية ومتفقاً عليها بين البلدان المغاربية بقصد تطابق هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي وهياكل السوق الجهوية والمجال المالي والنقدي الجهوي مع التوجهات الاقتصادية الحقيقية والكبيرة للمغرب العربي.

أما بناء المغرب العربي القائم على مقاربة هيكلية، فيجب أن ينتظم حول أهداف مشتركة للاستثمارات والإنتاج والمبادلات بهدف زيادة التدفق الحقيقي والمالي بين البلدان المغاربية. إن تأسيس مجال اقتصادي مغاربي يفترض أيضاً وضع سياسة جهوية مشتركة لتنمية الثروات البشرية ولتعزيز التضامن الفعال بين البلدان الأعضاء، وجعل عملية التكامل المغاربي بعيدة عن التأثر بالظرف السياسي المحتمل. وحتى تكون عملية الوحدة المغاربية فعالة عليها أن تتكفل بالاعتبارات التالية:

- إن البلدان المغاربية لا بد لها من أن تقبل بعضها بعضاً كما هي، ومهما كانت اختلافات أنظمتها السياسية. فالمغرب العربي متعدد ويجب أن يهضم برحابة صدر هذا التنوع من أجل بناء مجاله الاقتصادي والجهوي بالاعتماد أولاً على إمكانياته ووسائله الخاصة.

- إن الرجوع إلى الأصول عنصر رئيسي في مجهودات بناء المغرب العربي، والحضارة العربية الإسلامية التي طبعت خلال قرون. الشخصية التاريخية المغاربية يجب أن تشكل إطاراً مرجعياً للمبادئ الرئيسية للتوجيه، والتي تصلح لأن تكون قاعدة لإنجاز استراتيجية جديدة من شأنها أن تستجيب للحقائق المغاربية ولمستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل لصالح البلدان المغاربية ولصالح مختلف أجزائها.

- إن الإرادة السياسية الموحدة ضرورية، ويجب أن تتجسد في وضع مؤسسات مغاربية (أنشىء بعضها في إطار الوحدة المغاربية) معززة بالاحترام، وبالاستقلالية التي يجب أن تمارس في إطار ديمقراطي وعلى أساس الإجماع.

- إن الوحدة المغاربية لا بد من أن تنجز على مراحل، ويجب أن يشكل الاقتصاد الأولوية المطلقة. ولهذا يتعين اتخاذ اجراءات مشتركة عدة لتعزيز التكامل ميدانياً، كما اقترحنا في الفصل السادس. وبالنسبة إلى الجوانب السياسية للاتحاد (خلق اتحاد الدول أو كونفدرالية الدول..) فيجب أن يتم التطرق إليها في مرحلة لاحقة وهي المرحلة النهائية من عملية الوحدة المغاربية.

ولكن، لما كان المغرب العربي لا يمكن بناؤه على أن يعيش منعزلاً أو مقطوعاً عن

باقي العالم، ونظراً الى قربه من أوروبا، وكذلك بنائه ومشاركته الحيوية في تشكيل مجموعة الأورو- متوسطية، فإن دور الاتحاد الأوروبي، يصبح عاملاً مهماً في تجسيد عملية الوحدة المغاربية. ونأمل أن يكون هذا الدور إيجابياً.

وفي هذا الصدد، فإن الأحداث الدموية والفظيعة التي كانت تجري في البوسنة والهرسك طيلة سنوات، والتصعيد الذي راح ضحيته الشعب البوسني في منتصف عام ١٩٩٥، والمآسي والأزمات التي تعيشها فلسطين والجزائر ومصر. . . والتي تضاف إليها أزمات كامنة هنا وهناك حول المتوسط، يقع ثقلها مباشرة على الاتحاد الأوروبي وعلى مواقفه في ما يخص المغرب العربي.

إن النظام الدولي الجديد المعلن عنه عام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية- التي جند فيها مليون جندي في بضعة أشهر من قبل القوى الغربية لتدمير العراق- يتبع سياسة الكيل بمكيالين، كما تشهد على ذلك أحداث البوسنة والهرسك حيث يستفيد العدوان الصربي بتواطؤ القوى الغربية ودعمها المباشر وغير المباشر له. إن مجموع هذه الأحداث والمآسي يعيد إلى الذهن الجوانب السلبية والأحكام المسبقة التي ميزت في الماضي العلاقات بين البلدان الغربية والبلدان المسلمة بصفة خاصة في حوض المتوسط. ومثل هذه المواقف تشجع في أوروبا اعتبار الإسلام «العدو المنشود» للغرب، كما تشجع كذلك أنصار المواجهة. وإذا استمرت مثل هذه التوجهات فإن الخطر سيكون في المستقبل على العلاقات الأوروبية المغاربية، وستكون نتائج ذلك وخيمة.

ويبقى فقط أن نتمنى أن يسود القلق، وأن يقام حوار الحضارات والديانات بجدية بين ضفتي المتوسط. وفي هذا الإطار يمكن أن يلعب المغرب العربي دوراً كبيراً في إقامة السلم في المنطقة، وفي الوفاق بين الشعوب والحضارات.

فالحوار والتسامح والتعددية أمور مطلوبة ليس فقط في البلدان المغاربية، ولكن أيضاً بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الإطار، يبقى من المفيد أن نذكر بأن العدو الرئيسي للمغاربة هو التخلف والبؤس المادي والثقافي والسياسي، أما ما عدا ذلك فهو هامشي، كما أن العودة إلى الديمقراطية سوف تمكن المغاربة من إيجاد الطرق والوسائل للخروج من المأزق وإيجاد سبيل الوحدة والاستقرار والتقدم والازدهار.

ومن جهة أخرى، فإن البلدان الغربية بصفة عامة، والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، مطالبة بترك المغاربة يحلون مشاكلهم في ما بينهم بطرق ديمقراطية، وفي إطار الشفافية على المستوى الوطني، وبناء المغرب العربي على المستوى الجهوي في إطار الأخوة والتضامن لبلوغ مستوى متقدم من التنمية.

وفي مسيرته نحو الوحدة والتقدم، فإن المغرب العربي، العربي، والمسلم، والمتوسطي، والإفريقي، وملتقى الحضارات، يستطيع أن يلعب دوراً إيجابياً لإقامة جسور حقيقية بين شمال المتوسط وجنوبه، وبين أوروبا والوطن العربي، وبين أوروبا وإفريقيا وبين الغرب والعالم الإسلامي.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة: دار النهضة، [د.ت.].

الصدر، محمد باقر. **اقتصادنا: دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها**. ط ٢. بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨. ٢ ج في ١.

القرضاوي، يوسف. **فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٣.

مالكي، امحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠)

الميلي، مبارك. **تاريخ الجزائر**. ط ٤. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٨.

الهرماسي، عبد اللطيف. **الدولة والتنمية في المغرب العربي: تونس أنموذجاً**. تونس: سراس للنشر، ١٩٩٣. (آفاق مغاربية؛ ١١)

دوريات

الابراهيمي، عبد الحميد. حوار في: **المجاهد**: ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠.

الحياة (لندن): ٧/١٢/١٩٩٤؛ ١٤/١٢/١٩٩٤؛ ١٢/٦/١٩٩٥، و٢٢/٧/١٩٩٦.

الشرق الأوسط: ٦/٤/١٩٩٣، و١/٦/١٩٩٥.

ندوات

بناء المغرب العربي (ندوة). تونس: مركز الأبحاث الجامعي، ١٩٨٥. (السلسلة الاجتماعية؛ رقم ٩)

٢ - الأجنبية

Books

Ageron, Charles Robert. *Histoire de l'Algérie contemporaine*. Paris: Presses universitaires de France, 1979.

Ahmad, Khurshid (ed.). *Studies in Islamic Economics*. Leicester, UK: Islamic Foundation, 1980.

Ahomari, Mostafa. *L'Union du Maghreb Arabe: Edification d'un espace commercial et financier*. s.l.: s.n., 1991.

Algabid, Hamid. *Les Banques islamiques*. Paris: Economica, °1990.

Amin, Samir. *The Maghreb in the Modern World: Algeria, Tunisia, Morocco*. Edited by R. Segal; translated by M. Perl. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1970.

Ariff, Mohamed and M. A. Mannan. *Developing a System of Financial Instruments*. Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1990.

Balta, Paul A. *Le Grand Maghreb: Des indépendances à l'an 2000*. Avec la collaboration de Claudine Rulleau. Paris: La Découverte, 1990.

Baran, Paul A. *L'Economie politique de la croissance*. Traduit de l'anglais par Liane Mozere. Paris: Maspéro, 1966. (Economie et socialisme; 7)

Benachenhou, A. *Formation du sous-développement en Algérie*. Alger: [s.n.], 1978.

Bettelheim, Charles. *Planification et croissance accélérée; recueil d'articles et d'études inédites*. Paris: Maspéro, 1964. (Economie et socialisme; 1)

Brahimi, Abdelhamid. *La Croissance des firmes multinationales*. Etude réalisée pour la Commission Economique des Nations Unies pour l'Asie du Sud-Ouest. 1974.

———. *Dimensions et perspectives du Monde Arabe*. Paris: Economica, 1977.

———. *Eradication de la pauvreté et développement dans une perspective islamique*. Jeddah: Banque islamique de développement; Institut islamique de recherche et de formation, 1993.

———. *Justice sociale et développement en économie islamique*. Paris: Pensée universelle, [1993?].

———. *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*. Paris: Economica, °1991.

Brondino, Michèle. *Le Grand Maghreb: Mythes et réalités*. Tunis: Alif, 1990.

Bureau International du Travail [B.I.T.]. *Annuaire des statistiques du travail.* Genève: B.I.T., 1990.

Burgat, François. *L'Islamisme en face.* Paris: La Découverte, 1995.

Camps, Gabriel. *Monuments et rites funéraires protohistorique; aux origines de la Bérbérie.* Paris: Arts et métiers graphiques, 1962.

Carikci, Emin. *The Economic Impact of Temporary Manpower Migration in Selected OIC Member Countries.* Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1978.

CEPII. *L'Economie mondiale, 1994.* Paris: La Découverte, 1994.

Chapra, M. Umer. *Islam and the Economic Challenge.* Foreword by Khurshid Ahmad. Leicester, UK: Islamic Foundation; Herndon, USA: International Institute of Islamic Thought, 1992. (Islamic Economics Series; 17)

———. *Towards a Just Monetary System.* Leicester, UK: Islamic Foundation, 1985.

La Construction du Maghreb. Tunis: CERES, 1983. (Série sociologique; no. 9)

Courtois, Christian. *Les Vandales de l'Afrique.* Paris: Arts et métiers graphiques, [1955].

Dachraoui, Farhat. *Le Califat Fatimide au Maghreb (296-362 H./ 909-975 JC.): Histoire politique et institutions.* Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1981.

Despois, Jean. *L'Afrique blanche.* Paris: Presses universitaires de France, 1964-. (Pays d'autre-mer, 4. sér.: géographie; 1)

Development and Finance in Islam. Edited by Abdul Hasan Muhammad Sadeq, Ataul Huq Pramanik and Nik Mustapha bin Hij. Nik Hassan. Malaysia: International Islamic University Press, ©1991.

Diouri, Moumen. *A qui appartient le Maroc?.* Paris: L'Harmattan, 1992.

Dresch, Jean, R. Dumont et C. Bettelheim. *Industrialisation au Maghreb.* Paris: Maspéro, 1963. (Collection les textes à l'appui)

Economist Intelligence Unit. *Algeria.* Country Report, 1st Quarter 1993.

———. *Libya.* Country Report, 2nd Quarter 1994.

———. *Morocco.* Country Report, 1st Quarter 1993.

———. ———. Country Report, 1st Quarter 1995.

———. *Tunisia.* Country Profile, 1989-90.

———. ———. Country Profile, 1994-95.

———. ———. Country Report, 1st Quarter 1993.

———. ———. Country Report, 1st Quarter 1995.

Esposito, John L. *The Islamic Threat: Myth or Reality?*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

L'Etat du Maghreb. Sous la direction de Camille et Yves Lacoste. [Paris]: La Découverte, [c1991]. (Collection «L'Etat du monde»)

L'Etat du monde. Paris: La Découverte, 1994.

Etats, territoires et terroirs au Maghreb. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985.

Food and Agriculture Organization [FAO]. *Trade Yearbook*. vol. 45. Rome: FAO, 1992.

Gachet, J.P. *L'Agriculture: Discours et stratégies*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1987.

Ganiage, Jean. *Histoire contemporaine du Maghreb*. [Paris]: Fayard, c1994.

Gautier, Emile Félix. *Le Passé de l'Afrique du Nord: Les Siècles obscurs*. Paris: Payot, 1937.

George, Susan. *A Fate Worse than Debt*. Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1990.

Le Grand Maghreb: Données socio-politiques et facteurs d'intégration des états du Maghreb. Etudes réunies par Alain Claisse et Gérard Conac; préface de Jean Leca. Paris: Economica, c1988. (Collection politique comparée)

Gsell, Stephane. *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord*. Paris: [s.n.], 1913-1929.

Guellouz, E., A. Masmoudi et M. Smida. *Histoire de la Tunisie*. Tunis: Société tunisienne de diffusion, 1983.

Guen, Moncef. *Les Défis de la Tunisie: Une analyse économique*. Paris: L'Harmattan, c1988.

Ibn Khaldūn. *An Arab Philosophy of History: Selections from the Prolegomena of Ibn Khaldun of Tunis (1332-1406)*. Translated and arranged by Charles Issawi. Princeton, NJ: Darwin Press, c1987.

International Monetary Fund [IMF]. *International Financial Statistics Yearbook*. vol. 47. Washington, DC: IMF, 1994.

Investment Strategy in Islamic Banking: Applications, Issues and Problems. Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1992.

Iqbal, Munawar. *Distributive Justice and Need Fulfilment in an Islamic Economy*. Leicester, UK: Islamic Foundation, 1988.

Islahi, Abdul Azim. *Economic Concepts of Ibn Taymiyyah*. Leicester, UK:

Islamic Foundation, 1988.

Jobert, Michel. *Le Maghreb à l'ombre de ses mains*. Paris: Albin Michel, 1985.

Julien, Charles-André. *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc*. 2ème éd. revisée. Paris: Payot, 1951-1952. 2 vols. (Bibliothèque historique)

Kahf, Monzer. *Zakat Management in Some Muslim Societies*. Jeddah: Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, 1993.

Khader, Bichara. *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives*. Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992.

Khan, M. Fahim. *Essays in Islamic Economics*. Leicester, UK: Islamic Foundation, 1995.

Laroui, Abdallah. *L'Histoire du Maghreb: Un essai de synthèse*. Paris: Maspéro, 1970. (Textes à l'appui)

Lloyds Bank Group. *Economic Report, 1985*.

El-Malki, Habib. *Trente ans d'économie marocaine, 1960-1990*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1989.

The Middle East and North Africa. London: Europa Publications, 1994.

Organisation de la Conférence Islamique [OCI]. *Yearbook, 1989*. Jeddah: OCI, 1990.

Pascon, Paul. *Le Haouz de Marrakech*. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1983.

Pérennès, Jean-Jacques. *L'Eau et les hommes au Maghreb: Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée*. Paris: Karthala, 1993.

Perroux, François. *L'Economie des jeunes nations: Industrialisation et groupements de nations*. Paris: Presses universitaires de France, 1962. 2 vols.

———. *L'Economie du xxème siècle*. Paris: Presses universitaires de France, 1964.

———. *L'Europe sans rivages*. Paris: Presses universitaires de France, 1954.

——— (ed.). *L'Algérie de demain*. Paris: Presses universitaires de France, 1962. (Tiers monde)

Perspectives et étapes de la construction du Maghreb: Actes. Tunis: Université de Tunis, Centre d'études et de recherches économiques et sociales, 1989.

Picard, Gilbert. *La Civilisation de l'Afrique romaine*. Paris: Plon, 1959. (Civilisations d'hier et d'aujourd'hui)

PNUD. *Rapport mondial sur le développement humain*. Paris: Economica, 1991.

Robson, Peter (comp.). *International Economic Integration: Selected Readings.* Harmondsworth, Eng.: Penguin, 1972. (Penguin Modern Economics Readings)

Saadallah, Redha. *La Coopération entre les pays du Maghreb.* Jeddah: Banque islamique de développement, 1985.

Sahli, Mohamed Chérif. *Décoloniser l'histoire; introduction à l'histoire du Maghreb.* Paris: Maspéro, 1965. (Cahiers libres; 77)

Sharif, M. Raihan. *Thoughts on Just Society and Enduring Ideology.* Dhaka, Bengladesh: University Press Limited, 1992.

Siddiqi, Muhammad Nejatullah. *Muslim Economic Thinking: A Survey of Contemporary Literature.* Jeddah: King Abdul Aziz University, International Centre for Research in Islamic Economics; Leicester, UK: Islamic Foundation, ©1981. (Islamic Economic Series; 1)

Toumi, Mohsen. *Le Maghreb.* Paris: Presses universitaires de France, 1982. (Que sais-je?; 2024)

Trainer, Ted. *Developed to Death: Rethinking Third World Development.* London: Green Print, 1989.

United Nations Commodity Trade Statistics, 1992.

World Bank. *African Development Indicators, 1992.*

———. *World Development Report, 1986.* Washington, DC: The Bank, 1986.

———. *World Development Report, 1990.* Oxford: Oxford University Press, 1990.

———. *World Development Report, 1993.* Oxford: Oxford University Press, 1993.

———. *World Development Report, 1994.* Oxford: Oxford University Press, 1994.

———. *World Tables, 1994.*

Periodicals

Akesbi, Najib. «De la dépendance alimentaire à la dépendance financière, l'engrenage.» *Afrique et développement*: 1985.

Alia, Gana. «Pluriactivité des agriculteurs et reproduction sociale dans les campagnes tunisiennes.» *Annales de l'institut national de la recherche agronomique de Tunisie*: vol. 60, 1987.

Balassa, B. «Towards a Theory of Economic Integration.» *Kyklos*: vol. 14, 1961.

Bernis, G. Destanne de. «Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'intégration régionale.» *Economie appliquée*: tome 19, juillet-décembre 1966.

Burgat, François. «Les Intellectuels avec le FIS.» *Le Monde*: 23/9/1995.

Clairmonte, Frédéric F. «Un pouvoir financier hors de tout contrôle.» *Le Monde diplomatique*: 39e année, no. 464, novembre 1992.

Decornoy, Jacques. «Taïwan, ou l'indépendance dans le brouillard.» *Le Monde diplomatique*: 41e année, no. 478, janvier 1994.

Economic Bulletin (Central Bank of Libya): July-September 1975.

L'Express: 18 août 1994.

Le Figaro: 11/4/1995.

Fondation pour le Progrès de l'Homme. «Bâtir ensemble l'avenir de la planète.» *Le Monde diplomatique*: 41e année, no. 481, avril 1994.

Garnier, Philippe and Jean Majeres. «Fighting Poverty by Promoting Employment and Socio-Economic Rights at the Grassroots Level.» *International Labour Review*: vol. 131, no. 1, 1992.

Gaude, J. and H. Watzlawick. «Employment Creation and Poverty Alleviation through Labour-Intensive Public Works in Least Developed Countries.» *International Labour Review*: vol. 131, no. 1, 1992.

Ghalioun, Burhan. «Du nationalisme à l'islamisme: L'Impasse du modernisme.» *Défense nationale*: juillet 1995.

Gresh, Alain. «Pour un dialogue des civilisations.» *Le Monde diplomatique*: 42e année, no. 495, juin 1995.

Gumbel, Andrew. in: *Guardian*: 13/8/1994.

Huntington, Samuel P. «The Clash of Civilizations?» *Foreign Affairs*: vol. 72, no. 3, Summer 1993.

Independent: 21/3/1995, and 20/6/1995.

Kassab, Ahmed. «L'Agriculture tunisienne.» *Revue tunisienne de géographie*: nos. 10-11, 1983.

Khir, Bustani Muhammad. «Concept of Sovereignty in Contemporary Islamic Movements.» *Encounters*: vol. 1, no. 1, March 1995.

Libération (Maroc): 13-14/5/1995.

Le Monde: 23/9/1995.

Le Monde diplomatique: janvier 1984.

Le Nouvel observateur: 11-17 août 1994.

Petrella, Riccardo. «Pax triadica ... .» *Le Monde diplomatique*: 39^e année, no. 464, novembre 1992.

Ramonet, Ignacio. «Civilisations en guerre?» *Le Monde diplomatique*: 42^e année, no. 495, juin 1995.

Robin, Philip. «Paris Battles for Algeria.» *Guardian:* 9/8/1994.

Sarkis, Nicolas. «L'Inquiétante baisse des revenus du pétrole.» *Le Monde diplomatique*: 40^e année, no. 467, février 1993.

Tincq, Henri. «L'Illusion d'une guerre de religions.» *Le Monde*: 3/3/1995.

Tyler, Godfrey J., Riad El-Ghonemy and Yves Couvreur. «Alleviating Rural Poverty through Agricultural Growth.» *Journal of Development Studies*: vol. 29, no. 2, January 1993.

«Un pilote de trop dans la lutte anti-terroriste.» *Le Monde*: 23/9/1995.

Papers, Reports

El-Ashker, Ahmed A. «Towards an Islamic Stock Exchange: Some Practical Questions.» (Unpublished Paper, Jeddah, Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, May 1993)

Ben Djilali, Boualem and Tariqullah Khan. «Economics of Diminishing Musharakah.» (Unpublished Paper, Jeddah, Islamic Development Bank; Islamic Research and Training Institute, May 1993).

Conseil National de Planification Algérien. «Rapport d'exécution du plan quinquennal, 1985-1989.»

Great Britain, House of Lords. «Relations between the E.U. and the Maghreb Countries.» (London, HMSO, May 1995).

Conferences

La Gestion de la dette extérieure, Rabat, 1992. Séminaire organisé par la Banque mondiale, la Banque islamique de développement et le Ministère des finances du Maroc.

Seminar on Fiscal Policy and Development Planning Islam, July 1986.

The Third International Conference on Islamic Economics, Kuala-Lumpur, 28-30 January 1992.

Theses

Brahimi, Abdelhamid. «Surplus économique et croissance dans les pays en voie de développement: L'Exemple de l'Algérie, 1950-1970.» (Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, Université de la Sorbonne, Paris: Panthéon, 1970).

فهـرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

الدكتور عبد الحميد براهيمي

- ولد في الجزائر عام ١٩٣٦.
- دكتوراه في الاقتصاد.
- انضم إلى جيش التحرير الوطني الجزائري في عام ١٩٥٦، حيث شغل وظيفة ضابط في وحدات العمليات حتى عام ١٩٦٢.
- في عام ١٩٦٣ عين والياً (محافظاً) لعنابة.
- أستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥).
- عمل مستشاراً اقتصادياً لشركة النفط الوطنية الجزائرية (سوناطراك) خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٦).
- في عام ١٩٧٩ شغل منصب وزير التخطيط.
- من عام ١٩٨٤ حتى ١٩٨٨ أصبح رئيساً للوزراء، وعضواً في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية.
- في عام ١٩٩٠ استقال من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية، وكرس نشاطاته للبحث والتدريس في الجزائر وبريطانيا.
- يعمل حالياً مديراً لمركز دراسات المغرب في لندن.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: [illegible]ولاراً
أو ما يعادلها